

رَصْفُ الْمُبَكَّانِي

في شرح حُرُوفِ الْمَعَانِي

لِلإِمَامِ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ النُّورِ الْمَالِقِيِّ

المتوفى سنة ٧٠٢ هـ

«رَصْفُ الْمُبَكَّانِي مِنْ أَجَلِّ مَا صُنِّفَ

وَمَا يُدَلُّ عَلَى تَقَدُّمِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ»

رِسَالَةُ الدِّينِ بْنِ الْخَطِيبِ

تَحْقِيقُ

الدكتور أحمد محمد الخراط

الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المعهد العالي للدعوة - المدينة المنورة

دار الفلم

رَبَّنَا

الطبعة الثانية

١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

حقوق الطبع محفوظة

دار القلم

للطباعة والنشر والتوزيع

الإدارة : دمشق - حلبوني - ص.ب ٤٥٢٣ - هاتف ٢٢٩١٧٧

بيروت : ص.ب : ١١٣/٦٥٠١

رَصَفِ الْمُبَايِنِ

في شرح حُرُوفِ الْمَعَانِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فإن مجمع اللغة العربية بدمشق قد قام بطبع «رصف المباني» سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م، ثم نفذت نسخه في فترة وجيزة. وكان ذوو العلم والاختصاص في هذا الشأن يرغبون في إعادة طباعته ويشيرون عليّ بذلك، غير أنني كنت أؤثر التريث لعلّي أجد نسخة ثانية من المخطوط أصلح بها ما فات، وأقوم عوج النسخة اليتيمة التي حققت الكتاب على أساسها في الطبعة الأولى. ولم ينفعني في ذلك متابعتي لفهارس المخطوطات وما تصل إليه البعثات العلمية التي تتحرّى مظانها. ثم إنني وددت لو ألحق بالكتاب معالم عنه كنت قد أعددتها لأنال بالتحقيق والدراسة درجة الماجستير في النحو والصرف من جامعة القاهرة بإشراف الأستاذ الدكتور المرحوم السيد يعقوب بكر عميد كلية الآداب، ولقد حرصت على أن أحافظ على صورة هذه المعالم كما رسمتها آنذاك لتعبر عن مرحلة معينة من الدرس والتحصيل.

أسأل الله سبحانه أن ينفع بهذا الكتاب، وأن يجعل عملنا خالصاً لوجهه، وأن يكون فيه خدمة لهذه اللغة الكريمة، والحمد لله رب العالمين.

مقدمة الطبعة الأولى

ربِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ، وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ، وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ.

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً يوفِّي نعمه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المجاهد الأمين. وبعد:

أَنْ نَنْهَضَ فَنَحْمِلَ هَذَا التَّرَاثَ الْمَجِيدَ الَّذِي تَرَكَ الْجُدُودُ فِي مَسِيرَتِهِمُ الْعِلْمِيَّةَ الطَّوِيلَةَ ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَيْنَا لَا بَدَّ أَنْ نَقُومَ بِهِ خَيْرَ قِيَامٍ، فَتَقَدَّمَهُ إِلَى الْبَاحِثِينَ وَنَنْقُضَ مَا عُلِقَ بِهِ مِنْ غُبَارِ الْأَيَّامِ، وَنَجْمَعَ مَا تَفَرَّقَ مِنْهُ فِي ثَنَائِهَا الْمَكْتَبَاتِ وَالْخَزَائِنِ.

وعلى الرغم من هذه النهضة العلمية التي يلاحظها المراقبون لحركة التراث العربي في هذا العصر فإن هناك حروفاً ضخمة لم تر النور بعد، فضاعت بحبس طويل، ومن هنا صح العزم على الانصراف إلى التحقيق العلمي الذي يدفع بأممها الكتب إلى أن تكون بين أيدي الباحثين، وهذا ما جعلني أطوف بالمظان لعلِّي أجد مادة أقف عليها، وكان أن اهتمت إلى «رصف المباني في شرح حروف المعاني».

والحقيقة أن ما صادفته من مخاطر في أول الطريق كان كفيلاً أن يصدَّ رغبتني في العمل في هذا الكتاب، وذلك لأنني قد أعيايت البحث عن نسخة ثانية له من جهة، ولأن النسخة التي عثرت عليها سقيمة مليئة بالتصحيف والتحريف

من جهة أخرى، ومع ذلك كله وَدِدْتُ لو أَحْسِمُ الأمر، وأبقي على هذا الاختيار، وذلك لرغبتني في أن تصل الأضواء إلى هذا الكتاب الذي تناول الحروف العربية جميعها من ناحية، ورصدَ معاني هذه الحروف على نحو شامل من ناحية أخرى.

وصف النسخة:

حينما صَحَّ عزمي على تحقيق الكتاب راجعت بالإضافة إلى «بروكلمان» ما وقعت عليه من فهارس المكتبات في العالم لعلِّي أجد نسخة ثانية له، وقد أَقْدَت في ذلك من «مركز تحقيق التراث» بدار الكتب المصرية، ومن «معهد المخطوطات» التابع لجامعة الدول العربية، ولكنني لم أظفر بشيء. وعلى هذا فإن النسخة التي تَمَّ التحقيق عليها فريدة. وهي في مكتبة تيمور الملحق بدار الكتب المصرية برقم (٢٦٥ نحو)، وقد صَوَّرْتُها دار الكتب برقم (٦١٥٧ هـ). وهي نسخة كاملة ليس فيها نقص، ووقع فيها بعض الخروم في أماكن متفرقة ولا سيما الورقة الأولى، مكتوبة بخط أندلسي. وقد تَمَّ الفراغ من نسخها في يوم الخميس الثاني من شهر ذي القعدة من عام واحد وأربعين وسبعمئة، أي بعد وفاة المؤلف بنحو أربعين سنة، ولكن ناسخها لم يكن رجل علم، وهذا يبدو من كثرة أخطائه وجهله الواضح بأبسط القواعد النحوية واللغوية. ومما زاد في صعوبة العمل كثرة أخطائه التي تتعلق بالضبط، بالإضافة إلى التصحيف والتحريف. ولم يكن يراعي قواعد النسخ، كما كان يُدخل الشعر بكلام المؤلف، ويمزج الآيات القرآنية بعضها ببعض، ومن هنا يعسر على الباحث أن يفيد من المخطوط من غير أن يتمرَّس فيه. وليس على النسخة أية تعليقات أو إجازات، خلا ما قيَّده الناسخ في آخر الكتاب بأنه نسخه لنفسه ولن بعده، وما قيَّده مالك النسخة في الورقة الأولى من أبيات شعرية متفرقة.

والكتاب يضم (١١١) لوحة، وفي كل لوحة صفحتان، وتضم الصفحة نحواً من (٢١) سطراً، وفي كل سطر نحواً من (١٢) كلمة.

ويطالعنا في الورقة الأولى عنوان الكتاب دون اسم مؤلفه، وهذا ما جعلني أراجع إلى كتب التراجم والنحو لأتأكد من نسبة الكتاب للمالقي، فوجدتها تنصُّ على ذلك بالإجماع، ولم أصادف ما يجعلني أشكُّ في ذلك أيَّ شك، بل إن عدم عثوري على نسخة ثانية للكتاب زاد من حرصي على الثبوت من صاحب الكتاب واسم الكتاب. لعل الحقائق التالية تفيد في توثيق نسبة الكتاب للمالقي، بالإضافة إلى ما ذكرته من إجماع كتب التراجم والنحو على ذلك:

١ - قال في «الإحاطة» حين ترجم للمالقي: «رصف المباني أجلُّ ما صنَّفَ ومما يدل على تقدُّمه في العربية». وصاحب الإحاطة قريب من زمان المؤلف ومكانه.

٢ - تبدأ كتب النحو بذكر الكتاب من بعد وفاة المؤلف ٧٠٢ هـ وليس هناك أيُّ ذكر له قبل هذا التاريخ في مصنفات النحويين وكتب التراجم.

٣ - أشار المالقي في ثنايا الكتاب إلى أن له كتاباً يسمى «التحلية في ذكر البسملة والتصلية» ولدى الرجوع إلى ترجمته تبين لي صحة ذلك.

أما تحقيق اسم المؤلف واسم الكتاب فذلك ما سنشير إليه في موضعه إن شاء الله.

منهج التحقيق:

ذكرت أنني لم أظفر بنسخ أخرى للكتاب، وذلك لإجراء المقابلة بينها، الأمر الذي جرى عليه المحققون. وهذا ما جعلني أثبت في المتن نص النسخة الوحيدة التي بين يدي. ويتلخص عملي في النقاط التالية:

(١) تخريج الشواهد: كان الكتاب غزيراً في شواهده المختلفة.

أ - القرآن الكريم: كنت أشير إلى السورة ورقم الآية، وأكمل الآية إن كان ثمة ضرورة، وأضبطها ضبطاً تاماً، وأعود إلى كتب القراءات لأشير إلى صاحب القراءة التي استشهد بها المؤلف.

ب - الحديث الشريف: أشير إلى الكتاب الذي رُوي فيه الحديث، مستعيناً بالمعجم المفهرس أو بكتب دارت مادتها حول الحديث الشريف، وأضبط الحديث وأكمّله إن كان ثمة ضرورة.

ج - الشعر: بلغت الشواهد الشعرية أكثر من ستمئة بيت، وكنت أضبط البيت، وأكمّله في التعليقات إن أورده المؤلف ناقصاً، فإذا لم ينسب المؤلف البيت إلى صاحبه أشرت إلى ذلك مستنداً إلى المراجع المختلفة، وإن لم تسعف قلت: «لم أهتم إلى قائله». وإن كان البيت لشاعر له ديوان مطبوع أشرت إلى وروده فيه، وإلاّ خرّجته من كتب النحو واللغة تخريجاً لا استقصي فيه، وذكرت الروايات المختلفة للبيت، ولم يكن ذلك على سبيل الحصر أيضاً، فالحصر من عمل محقق الديوان، وشرحت الألفاظ الصعبة أو أوردت المعنى العام للبيت. وقد أذكر الشاهد في البيت إن كان ثمة ضرورة، أو أنبه إلى بعض التعليقات الضرورية التي كانت للعلماء حول البيت، وأضع رقماً متسلسلاً بجانب كل بيت، وهذا ليسهل إرجاع القارئ إلى التحقيقات إن تكرر البيت، فأقول: تقدم برقم كذا.

د - أقوال العرب وأمثالهم: وقد عمدت إلى تخريج هذه الأقوال والأمثال، ما خلا المشهورة المتداولة، مع ذكر الروايات الأخرى وضبطها.

(٢) النص:

حاولت - قدر المستطاع - أن أصل إلى النص كما أراده المؤلف، دون محاولة لتحسين أسلوبه، فليس هذا شأن المحقق، وذلك في ضوء الملاحظات التالية:

١ - ضبط ما أجد ضرورة لضبطه من المتن.

٢ - تصويب التحريف والتصحيف، وهما أمران كثر ورودهما، لأن الناسخ لم يكن رجل علم، وهذا التصويب لم يكن ليدفعني إلى اجتهادات لا تحتملها

الكلمة المحرّفة أو المصحّفة، بل كنت أصوّب مستنداً إلى رسم الكلمة ذاتها، وإذا تراءى لي أن ما أثبتته الناسخ من رسم الكلمة غير جائز في سياق النص أثبتُّ الأصل، وأشرت في الهامش إلى ما يحتمله السياق، غير أن جملة التصحيحات كان الخطأ فيها واضحاً ويعود إلى التحريف الصرف، كما كنت أرجع إلى الكتب التي كان المؤلف ينقل عنها أو تنقل عنه لأستعين بها في تقويم النص.

٣- وإذا وقع خرم في النص وضعت بضع نقاط، وأثبتُّ في الهامش ما يحتمله موضع هذا الخرم دون أن أثبت اجتهادي في المتن، وذلك للمحافظة على أصل النص.

٤- وإذا وقع سَقَطٌ من النص ووجدت ضرورة ماسة لإقامته وفق ما تقتضيه الفكرة كنت أضع الزيادة بين معقوفين كبيرين، وعزمت على أن تكون تلك الزيادة مستمدة من روح النص ذاته أو من كلام المؤلف نفسه قبل السقط أو بعده.

٥- أشرت إلى نهاية الصفحة في المخطوط الأصل بإشارة: / ليسهل الرجوع إليها لمن أراد، وكنت أعُدُّ اللوحة في المخطوط صفحتين، لسبب يعود إلى خطأ في تجليد الكتاب في مكتبة تيمور، وقد نُبِّهْتُ على ذلك في محله.

٦- صادفت كثيراً من الكلمات اتضحت لي بعد جهد لعدم وضوحها في الأصل، وهي في جُلِّها لا تتعدد فيها الآراء، وعلى الرغم من ذلك كنت أشير إليها بعبارة: «قوله...» غير واضح في الأصل» وذلك لأكون أميناً في عرض المخطوط كما هو.

٧- نقل صاحب «الجنى الداني» أكثر من أربعين موضعاً عن المؤلف نقلاً حرفياً، كما كان المؤلف ينقل عن صاحب «المقرب» أبواباً بكاملها، ولذلك كنت أعُدُّ نقول الجنى ونص المقرب كنسخة ثانية للكتاب، وقد أفادني ذلك في تصحيح بعض المواضع التي أخطأ الناسخ في رسمها، وكنت أنبه على ذلك في محله.

(٣) التعليق :

كنت أشرح مقصود المؤلف من عبارته إن كان ثمة ضرورة، كما كنت أذكر آراء العلماء فيما يقرره المؤلف، وهذا مبثوث في كتابي الجني والمغني بشكل خاص، وأشارت إلى الكتب التي عالجت الفكرة التي يعرضها، وذكرت ما ينقله المؤلف من الكتب النحوية، سواء أشار إلى ذلك أم لم يشر، كما أنني كشفت عن المذهب الذي يعتمده، وأعني بذلك تردده بين البصريين والكوفيين، وذكرت العلماء الذين نقلوا نصوصاً أو آراء من الكتاب، وخرَّجْتُ أقوال العلماء من كتبهم ما استطعت إلى ذلك سبيلاً. وذكرت المراجع التي يمكن الرجوع إليها في الحرف الذي يعرضه المؤلف، وذلك في مطلع كل باب، وكنت أختار أبرز هذه المراجع ليستعين بها القارئ، وشرحت الألفاظ الصعبة التي قد يتعذر فهمها دون الرجوع إلى المعاجم، وترجمت للنحويين والقراء ترجمة موجزة مع إيراد أهم المراجع التي يمكن الرجوع إليها في ترجمتهم.

(٤) الفهارس والمراجع :

وفي نهاية التحقيق صنعت فهارس مختلفة للكتاب للإفادة منه، كما أثبتُّ المراجع التي رجعت إليها في العمل.

وبعد: فهذا هو «رصف المباني» أضعه أمام الباحثين، والله يعلم أنني بذلت فيه كل ما لدي من طاقة وجهد، ومع ذلك فإن النص لم يستقم وما يزال فيه بعض العوج، وما يزال يتقبل النظرة الفاحصة من كل عالم وباحث، وذلك للافتقار إلى نسخة أخرى للمقابلة، ولكن هذا هو ما قدرت عليه، وفي ذلك تعزُّرُ طالب العلم وطموحه لأن يكون عمله قريباً من الاستقامة. ولا يسعني إلا أن أقدم خالص الشكر والتقدير إلى كل من قدَّم لي العون وسعى في أن يسدّد خطاي.

اللهم اجعل عملنا هذا خالصاً لوجهك، وآتنا من لدنك رحمة وهبىء لنا من أمرنا رشداً، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أحمد محمد الخراط

حلب ١٠/١٢/١٣٩٤هـ

١ - مصادر ترجمته: (*)

أحمد بن عبد النور المالقي

١ - مصادر ترجمته:

لعل التاريخ قد ظلم شيخنا المالقي فطمس معالم شخصيته، ولم يقدم لنا صورة مضيئة عن حياته العلمية، لذا كانت كتب التراجم تغفل ذكره، أو تقدم عنه إشارة سريعة، ومن هنا يعسر على الباحث أن يحيط بالرجل ويعرف الكثير عنه.

ويُعدُّ كتاب «الإحاطة في أخبار غرناطة» أغزر الكتب مادة في الحديث عنه، ولعل هذا يعود إلى قرب مؤلفه ابن الخطيب منه في الزمان والمكان، ولذلك نجد كتب التراجم الأخرى تستقي من «الإحاطة» حتى إنها لا تكاد تزيد شيئاً على ما قاله.

ونجد صاحب «البغية» يعتمد في ترجمته للرجل على كتاب «الإحاطة» وعلى كتاب آخر غيره هو «النضار» لأبي حيان ولم نقف على هذا الكتاب.

وهذا الخفوت في شهرة المالقي جعل بعضهم يخطئ في ترجمته، فيعرف برجل آخر، يلتقي مع شيخنا بأنه من مالقة، ويُعرف كذلك بالمالقي، ففي

(*) انظر في ترجمته: الإحاطة ٧٩/١، طبقات ابن شهبة: الورقة ١٨٣، ٥٩١، الدرر الكامنة ٢٠٧/١، البلغة ٢٥، طبقات القراء ٧٧/١، البغية ٣٣١/١، كشف الظنون ٤٧١/٣، شرح الأمير على المغني ١٩/١، إيضاح المكنون ٣٦٨/١، ٢٩٠/٢، ٥٤٥، مجلة مجمع دمشق ٣٤١/٣، معجم المؤلفين ٣٠٥/١، بروكلمان II: 370.

«شرح الأمير على المغني» وفي أثناء ورود اسم المالقي يتتبع «وحي زاده» فيترجم لرجل يُعرف بهذه النسبة هو يحيى بن علي المتوفى سنة ٦٤٠ هـ^(١).

أما «ملا علي قاري» فقد ذهب مذهباً عجيباً حين حوّر اسمه فجعل «ملا» جاراً ومجروراً و«لقي» فعلاً ماضياً^(٢).

٢ - اسمه ونسبه وكنيته:

هو أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي، ويكنى أبا جعفر. وتعرضنا في هذا الاسم النقاط التالية:

١ - ترجم له ابن شهبة بقوله «رشيد أبو جعفر المالقي»^(٣)، ونحن نرجح أن يكون ابن شهبة قد وهم في تسميته برشيد لما يلي:

أ - إجماع المؤرخين الذين ترجموا له على الاسم الذي أوردناه.

ب - قال صاحب «الإحاطة»: «وقال شيخنا أبو البركات: نقلت اسم هذا من خطه»^(٤).

ج - صاحب «الإحاطة» أقرب الناس إليه زماناً ومكاناً، وقد ترجم له بالاسم الذي أوردناه.

وقد تكون تسمية ابن شهبة له برشيد قد جاءت من تحريف اسم جده الذي هو راشد، كما حُرّفه صاحب «البلغة» بقوله: «أحمد بن عبد النور ابن رشيد المالقي»^(٥).

٢ - ترجم له صاحب «طبقات القراء»^(٦) بقوله بعد ذكر نسبه: المالكي، وهذا يحتمل أحد أمرين:

(١) انظر: شرح الأمير ١/١٩، وما أورده صاحب المغني على أنه للمالقي يعني به شيخنا كما هو مبين بالرجوع إلى

الوصف باب أجل، والمغني ١/١٥. (٢) شرح الأمير ١/١٩.

(٣) انظر: طبقات النحاة واللغويين: الورقة ١٨٣. (٤) الإحاطة ١/٧٩.

(٥) البلغة ٢٥. (٦) طبقات القراء ١/٧٧.

أ - أن يكون تحريفاً عن «المالقي» وهذا ما نرجحه لأن الثابت عنه أنه ولد في مالقة.

ب - أن يقصد نسبته إلى مذهب مالك، ولكن صاحب «الديباج» الذي ترجم للمالكية لم يذكره.

٣ - ملامح من حياته:

ولد أحمد بن عبد النور في رمضان عام ثلاثين وستمئة، في بيت مشهور يعرف ببني راشد^(١) في مدينة مالقة. وتوفي بالمرية في يوم الثلاثاء السابع والعشرين لربيع الآخر من عام اثنين وسبعمئة، ودُفن بخارج باب بجاية بمقبرة من تربة الشيخ ابن مكنون^(٢).

ومالقة^(٣) مدينة على شاطئ البحر، كانت عامرة أهلة، كثر قصد المراكب والتجار إليها فتضاعفت عمارتها، وقد نُسب إليها غير واحد من العلماء^(٤).

نشأ أحمد وليس له من الدنيا سوى حب المطالعة، يمضي جُل وقته فيها، حتى إن تفرغه التام أوجد عنده جهلاً بأسباب الدنيا يكاد يصل إلى الغفلة، وله في ذلك حكايات كثيرة سائرة على ألسنة الثقات من الملازمين له «لولا تواترها لم يصدّق أحد بها»^(٥). منها أنه اشترى فضلة ملف، فبَلَّها فانتقصت كما يجري في ذلك، فقاسها بعد البَل فوجدتها قد انتقصت، فطلب بذلك بائع الملف، فأخذ يبين له سبب ذلك فلم يفهم^(٦). ومنها أنه طبخ قَدراً فوجدتها تعوز الملح فوضع

(٢) الإحاطة ٨٢/١.

(١) الإحاطة ٧٩/١.

(٣) اختلفوا في ضبط لامها، فضببطها في الباب ٨٦/٢ بالكسر، وكذلك في لب الباب ٢٣٤، أما صاحب معجم البلدان ٣٩٧/٤ فقد ضبطها بالفتح، وقال الدسوقي في شرحه على المغني ١٧/١: «وضبطها بالكسر غلط».

(٤) انظر في مالقة: نفح الطيب ١٤٤/١، معجم البلدان ٣٩٧/٤، صفة جزيرة الأندلس ٧٧.

(٦) الإحاطة ٨١/١.

(٥) الإحاطة ٨١/١.

فيها ملحاً غير مطحون، ثم ذاقها قبل أن ينحلّ الملح فزادها حتى صارت زعاقاً^(١).

وعاش الرجل فقيراً منصرفاً لعلمه. ثم رحل من بلدة مالقة إلى سَبْتَة، وأقرأ بوادي آش مدة، وتردد بين المَرِيَّة وبرجة وغرناطة، وعمل في القضاء وقتاً من الزمن نيابة عن بعض القضاة.

والفترة التي عاشها المالقي من ٦٣٠ - ٧٠٢ هـ شهدت في الأندلس أوسع مظاهر الاضطراب السياسي، وقد عاصر الرجل حكم الموحدين الذي انتهى سنة ٦٦٨ هـ، ثم استلم الحكم من بعدهم بنو مَرِين، ويبدو أن هذه الفترة لم تعرف الاستقرار، ويتضح هذا من كثرة عدد الخلفاء، ومن كثرة الحوادث الداخلية ووضوح الغزو الخارجي، وبعبارة أخرى: كانت الأندلس تحتضر^(٢).

٤ - أساتذته وتلاميذه:

ذكر صاحب «الإحاطة» أن المالقي لم يكن له اعتناء بلقاء الشيوخ والحمل عنهم^(٣)، ولذلك لا نجد كثرة في أسماء شيوخه. ومنهم:

أ - أبو عبد الله محمد بن يحيى بن علي بن مفرج المالقي^(٤)، أقرأ القرآن الكريم والعربية، وروى عن الفحام، وجلس للناس بالجامع الكبير، كان سرياً فاضلاً، شديد التعفف، على دين وخير، توفي سنة ٦٥٧ هـ عن أربعين سنة، وقد قرأ المؤلف عليه الجزولية، وقيد عليها أشياء أطلعه عليها.

ب - الخطيب أبو الحجاج يوسف بن ابراهيم بن يوسف بن سعيد بن أبي ربحانة الأنصاري المالقي المربلي^(٥). وهو عالم بالعربية والقراءات، أخذ عن الرندي، وكان من أهل الفضل والدين والخير، أقرأ ببلدته مالقة ثم رجع

(١) البغية ٣٣١/١.

(٢) انظر: التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية للدكتور أحمد شليبي ١٣٨/٤ وما بعد.

(٣) الإحاطة ٧٩/١.

(٤) انظر في ترجمته: البغية ٢٦٥/١. (٥) انظر في ترجمته: البغية ٣٥٣/٢.

عن الإقراء، وآثر الخمول والانزواء، ثم ولي الخطبة والصلاة بجامع مالقة، وتوفي سنة ٦٧٢ هـ. وقد روى المؤلف عنه تيسير أبي عمرو الداني^(١)، وجمل الزجاجي، وأشعار الستة، وفصيح ثعلب، كما أخذ عنه علم القراءات^(٢).

جـ - أبو الحسن ابن الأخضر المقرئ العروضي، وقد أخذ عنه بسبته وذاكره في العروض^(٣).

أما تلامذته فلا يذكرون منهم سوى العالم الكبير أبي حيان^(٤)، وهو أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، تنقل في البلاد وأقرأ بالقاهرة، وله البحر المحيط وشروح على التسهيل والارتشاف، وقد تأثر بالمذهب الظاهري لأنه لا يرضى عن تعلق النحاة بكثرة التعليل، وقد كان يحل المذهب البصري ولا سيما سيبويه، وقد استفاد أبو حيان من «رصف المباني» ونص على ذلك في «البحر المحيط».

٥ - كتبه:

١ - «رصف المباني في شرح حروف المعاني» وهو هذا الكتاب، وقد تُسقط بعض كتب التراجم كلمة «شرح»، وما أثبتناه أوثق إذ هو مقيّد على الورقة الأولى من النسخة التي حققنا، كما أن المألقي نفسه قد نصّ على ذلك في خطبته^(٥). وهذا الكتاب هو الذي بقي من مؤلفاته بين أيدينا.

٢ - «الحلية في ذكر البسملة والتصلية» أو «التحلية»، وقد نص عليه في رصفه^(٦).

(١) طبقات القراء ٧٧/١. (٢) الدرر الكامنة ٢٠٧/١.

(٣) كذا في الإحاطة ٧٩/١، ولم أعثر على ترجمته، وفي البغية ١٧٤/٢ ترجمة لرجل يعرف بأبي الحسن بن الأخضر الإشبيلي وهو علي بن عبد الرحمن توفي سنة ٥٤١ هـ.

(٤) انظر في ترجمته: طبقات القراء ٢٨٥/٢، الدرر الكامنة ٣٠٢/٤، فوات الوفيات ٣٥٢/٢.

(٥) انظر: الورقة ٢. (٦) انظر: الورقة ٣٥.

٣ - «شرح الجزولية»، وقد كان هذا الشرح بإشراف أستاذه ابن مفرج المالقي، وقد أطلعه على بعضه .

٤ - شرح الكامل لأبي موسى الجزولي، وقد وصفه صاحب «الإحاطة» بأنه نحو الموطأ في الحجم^(٢).

٥ - كتاب شرح مقرب أبي عبد الله ابن هشام الفهري المعروف بابن الشواش ولم يتمه، انتهى فيه إلى همزة الوصل، وهو نحو حجم «الإيضاح» لأبي علي^(٣).

٦ - جزء في العروض وجزء في شواذه^(٤).

٧ - تقييد على الجمل، ولم يتمه^(٥).

٨ - إملاء على مقرب ابن عصفور^(٦).

٩ - شرح الجمل الكبيرة للزجاجي^(٧).

٦ - ثقافته :

يبدو من الاطلاع على ترجمة المالقي أنه اطلع على ثقافات عصره المتنوعة، بل إنه يتفرغ لهذا الاطلاع، ويعيش حياته منصرفاً عن أسباب الدنيا وما يتعلق بها.

فهو يشارك في المنطق على رأي الأقدمين كما ذكر في «الإحاطة»^(٨)، وهو يطالع في الفقه وإن لم تنص كتب التراجم على مذهب معين له^(٩)، وهو يتعمق في فرائض العبادات^(١٠). وتتضح ثقافته الفقهية في نصوص عديدة من كتابه، كما تبدو في كتابه آثار ثقافته الأصولية أيضاً مما يوحي أنه قد اطلع على مضمون هذا

(١) الإحاطة ٧٩/١. (٢) الإحاطة ٨٠/١.

(٣) الإحاطة ٨٠/١، إيضاح المكنون ٥٤٥/٢. (٤) الإحاطة ٨٠/١.

(٥) الإحاطة ٨٠/١، ولا ندري هل هو جل الزجاجي أو جل الجرجاني.

(٦) البلغة ٢٥.

(٧) كذا في إيضاح المكنون ٣٦٨/١، وقد يكون هو نفسه التقييد الذي لم يتمه والذي أشار إليه في الإحاطة.

(٨) الإحاطة ٧٩/١.

(٩) أما إذا اعتمدنا ترجمة صاحب طبقات القراء فهو مالكي.

الإحاطة ٧٩/١.

العلم. أما في القراءات فقد فقه الرجل قراءة أبي عمرو الداني، وأخذ هذه القراءة عن أبي ریحانة المربلي^(١) وروى عنه تيسير الداني المذكور^(٢). وقد تردد الرجل بين المريّة وبرجة، يُقرء بهما القرآن، حتى إن صاحب «طبقات القراء» ينص عليه بأنه المقرء^(٣).

ويشارك المالقي في بعض المعارف الطريفة من مثل التنقيير عن اللغوز وفك المعنى^(٤).

٧ - شعره:

يروق بعض العلماء أن يصنعوا شعراً، ولكننا لا نكاد نحس فيه بالروح. ولشيخنا محاولات في نظم الشعر، احتفظ صاحب «الإحاطة» وصاحب «الدرر الكامنة» بقدر وافر منه، ويصف لسان الدين بن الخطيب شعره بقوله: «وشعره وسط بين طرفي الغث السمين، وكان لا يعتني به ولا يتكلفه، ولا يقصد قصده وإن ذلك لعذر في عدم الإجادة»^(٥). ويضيق صدر بعض أصحابه بشعره فيصفه بأنه أشبه بنعب الغراب^(٦).

مهما يكن من أمر فلا بد من عرض شيء من شعره، وللقارئ أن يحكم عليه بما شاء^(٧):

محاسن من أهوى يضيق بها الشرح له الهمة العليا والخلق السمع
له بهجة يغشى البصائر نورها وتغشى بها الأبصار إن غلس الصبح
لقد خامرت نفسي مدامة حبه فقلبي من سكر المدامة لا يصحو
وقد هام قلبي في هواه فبرحت بأسراره عين لدمعها سح
ولعل التكلف واضح في هذه الحروف.

* * *

(١) الإحاطة ١/ ٧٩. (٢) الدرر الكامنة ١/ ٢٠٧.

(٣) طبقات القراء ١/ ٧٧. (٤) الإحاطة ١/ ٧٩.

(٥) الإحاطة ١/ ٨٠. (٦) الإحاطة ١/ ٨٠. (٧) الإحاطة ١/ ٨١.

دراسة الكتاب

١ - عرض للمصنفات في موضوعه :

دراسة حروف المعاني جانبٌ بارز من جوانب النحو العربي، انكبَّ عليه النحاة العرب بالدُّرس والتفصيل، فشهد مناقشاتٍ غزيرةً بينهم، وكشف عن مسائلٍ خلافٍ واسعة النطاق، وكتابنا هو محاولةٌ جادةٌ لدراسة حروف المعاني وما تكون عليه في كلام العرب.

والمؤلف في خطبته يشير إلى أهمية الحروف فهي «أكثرُ دوراً، ومعاني معظمها أشدُّ غوراً، وتركيبُ أكثر الكلام عليها، ورجوعه في فوائده إليها»^(١). ثم يشير إلى جهود العلماء للتأليف في هذا الباب فيقول: «فوجدت منهم مَنْ أغفلَ بعضها وأهمَل، وَمَنْ تسامح في الشرح وتسهَّل، وَمَنْ اختصر منها وأسهب، وَمَنْ ركب البسيط ويَسِّط المركب وَمَنْ شَتَّت ألفاظها وعَدَّد، وأطال الكلام لغير فائدة وردد»^(٢). ونستطيع أن نخرج من هذا إلى أن هناك تراثاً ضخماً كان أمام المؤلف حين نوى التأليف في هذا الباب، ويبدو أن ذلك التراث كان ينقصه الرجل الذي يفيد منه، فيجمع قواعد كل أداة في باب خاص، وما تقع عليه في كلام العرب، وما تردَّد حولها من مناقشات وآراء، ولسنا مغالين أو بعيدين عن الحكم العلمي إذا قلنا إن المألَّفِي كان هذا الرجل في مصنفه الذي بين أيدينا وأعني به «رصف المباني في شرح حروف المعاني». ولعل من المفيد في هذا الشأن أن

(٢) الورقة ٢.

(١) الورقة ٢.

نعرَضُ المحاولات التي سبقت المؤلف في دراسة حروف العربية ليكون لنا في هذا العرض سندٌ على ما نزعمه.

ولقد اتخذت محاولات العلماء هذه شكلين من التأليف:

١ - كانت معظم كتب النحو واللغة تذكر الحروف في ثنايا حديثها عن قواعد النحو إجمالاً، فهي إذاً لا تفصل الأدوات عن القواعد الأم، وإنما تنظر إليها على أنها جزءٌ وثيق منها. فكتابُ سيبويه مثلاً غنيٌ بمباحث الحروف وأشكال ورودها في كلام العرب، ولكنه لم يعقد فصلاً خاصاً بكل أداة، ليعدّد معانيها ويذكر أحكامها، وإنما تتفرّق فيه هذه المعاني بين ثنايا الكتاب. فهو قد يذكر الأداة ضمن أسرتها كقوله: «باب ما يعمل من الأفعال فيجزمها وذلك: لمّ ولماً واللام التي في الأمر»^(١). أو يتحدث عن الأداة في جانب منها، كأن يقول: «باب الفاء: اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن»^(٢). أو يذكر الحروف التي قد تلتقي على ظاهرة ما، كأن يقول: «باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء، ويجوز أن يليها بعدها الأفعال وهي: لكنّ وإنما وكأنا وإذ...»^(٣).

وهذا ما نجده في كتب النحو الأخرى كالمقتضب، مع شيءٍ من التركيز على جمع أحكام الحرف المعين في باب معين، ولكن يبقى المبرد رجلاً غير مختص، يريد أن يتكلم على قواعد العربية بشكلٍ فيه إجمالٌ وتفصيل، وكذلك ما نجده في كتب النحو المتأخرة كالألفية والمفصل والمقرب، فحديثها عن الأدوات إنما يكون في ثنايا تفصيل أحكام القواعد النحوية، أو أنها تعقد للحرف فصلاً خاصاً، فتحدث عن أهم استعمالاته في حديثٍ سريعٍ مقتضب.

ولابن قتيبة محاولةٌ قيمة في دراسة حروف القرآن ومعانيها، وذلك في كتابه «تأويل مشكل القرآن». ونحن لا نطالب ابن قتيبة أن يكون راصداً

(١) الكتاب ٤٠٨/١.

(٢) الكتاب ٤١٨/١.

(٣) الكتاب ٤٥٩/١.

لأحكام أدوات العربية، فليس هذا مقصده، وإنما أراد أن يدرس معاني هذه الأدوات من خلال ورودها في كتاب الله، وقد نفَّذَ إلى دقائق وملاحظات تدلُّ على رسوخ قدمه وسعة أفقه.

٢ - أما الشكل الثاني لهذه المحاولات فيبدو في تأليف كتب تختص بالحديث عن الأدوات، فتعرضُ الأداة وما تأتي عليه في كلام العرب، وما قد يرد على معنى الأداة من مناقشات وآراء، ومن هذه المحاولات:

أ - منازل الحروف للرُّماني: وهو كتيبٌ صغير يقع في حوالي خمس وعشرين صفحة، عرض فيه لأهمِّ الأدوات العربية، فذكر المعاني المشهورة لما اختاره من أدوات، وضرب مثلاً لكل معنى، ولكننا لا نجد تمييزاً بين الأداة الاسم والأداة الحرف، وهذا ما تصنعه كتب الأدوات الأخرى ما خلا الرصف. وقد يكون من المفيد أن نعرض نصاً من هذا الكتاب ليدرك القارئ طريقة التأليف في هذا الوقت: «من على أربعة أوجه: ابتداء الغاية نحو: خرجت من بغداد إلى الكوفة، عُنيت أن بغداد ابتداء الخروج والكوفة انتهاءه، وكذلك: كتبت من العراق إلى مصر، ومن فلان إلى فلان. فـ «من» لابتداء الأفعال و«إلى» لانتهائها، وتبعض نحو «أخذت من الدراهم درهماً ومن الثياب ثوباً، وخذ منها ما شئت» كأنك قلت: خذ بعضها، أي بعض شئت. وتجنيس: نحو قوله جلَّ وعزَّ ﴿فاجتنبوا الرجسَ من الأوثان﴾، كأنه يقول: اجتنبوا الذي هو وثن، فجاء بـ «من» لتقوم مقام الصفة. وزائدة نحو: ما جاءني من أحدٍ بمعنى ما جاءني أحدٌ، وكذلك قوله تعالى: ﴿ما لكم من إلهٍ غيره﴾، كأنه قيل: ما لكم إله غيره»^(١).

ب - الأزهية في علم الحروف: وهو يشبه في خصائصه كتاب الرُّماني السابق ولكنه يذكر أدوات أكثر، كما أنه يضمُّ شواهد أغزر، هذا بالإضافة

(١) منازل الحروف ٦٩، وهو مطبوع في بغداد مع كتب أخرى.

إلى محاولة من جانب الهروي لاستقصاء أحوال الأداة في كلام العرب، ولذلك فهو يورد معاني لكل أداة أكثر مما ورد في كتاب الرماني. ويبقى هذا الكتاب غير واف بالغرض لاقتصاره على معنى الأداة دون أن يورد آراء النحويين ومناقشتهم في هذا الشأن.

جـ - كتاب اللامات: وهو محاولة موفقة جمع فيها الزجاجي جميع أحكام اللام ومعانيها في كلام العرب، وما أثير في هذا الموضوع من مناقشات وآراء. والكتاب يمثل رغبة النحويين في جمع الأحكام التي تتعلق بحرف معين، وذلك عن طريق فصل ما تناسر من هذه الأحكام عن الكتب العامة وضمها في كتاب خاص.

د - سر صناعة الإعراب: وهو في الحقيقة ليس كتاباً ألفه ابن جني ليبحث في معاني الحروف، وإنما هو حديث عن حروف المعجم، وفيه تركيز واضح على الأصوات وتقلبات الحرف المفرد وما يعتريه من إبدال وإعلال، وعلى هذا لا نستطيع أن ندرجه تحت المؤلفات التي تحدثت عن معاني الحروف، وإنما هو دراسة مستفيضة للسان العربي ووصف حروفه وما تكون عليه، وفي أثناء هذه الغاية قد يستطرد ابن جني إلى الحديث عن أحكام الحرف إذا تركب مع غيره.

والواقع أن جميع المحاولات التي سبقت المألقي كان ينقصها أمران ضروريان هما الرصد والشمول، فلم تكن غاية هذه المحاولات رصد جميع معاني الأداة من ناحية وشمول جميع الأدوات من ناحية أخرى، لذا كان لا بد أن يكون أمام الدارسين مصنف يدرس حروف العربية على منهج فيه استقصاء وترتيب، ويستفيد من المادة المتفرقة، فيؤنها، ويجمع في كل باب ما يختص بكل حرف منها، ويذكر أقوال العلماء وما كان بينهم من مناقشات وجدال، وكان المألقي هو رائد هذه المحاولة، ونحن نقول ذلك لأننا لا نعلم مصنفًا قبل «رصف المباني» امتاز بالرصد والشمول الأمرين اللذين أشرنا إليهما.

ثم إن المألقي أراد أن يكون أكثر تركيزاً في بحثه، فاختص بالحروف

وبحثها على نهج شامل لجميع حروف العربية، فأهمل بذلك الأسماء وتركها
لكتبٍ أخرى.

أمّا مصادر المألقي في كتابه فيبدو لنا أن الرجل قد اطلع على المؤلفات التي
سبقتة ونعني بها شكليّ التأليف اللّذين أشرنا إليهما، ولكنه - للأسف - لم يكن
يُنصُّ على ما أخذ من كل منها، وهذا ما يجعل أمامنا الطريق صعبةً لكشف
مصادره وتعيينها. وقد اطلع على كتاب سيويه، وينصُّ عليه في كثير من
المواضع، وهذا ما سنعرض إليه في مكان آخر، ومن هنا نستبعد ما نقله صاحب
«البغية» عن كتاب «النضار»: «وكان لا يقرأ كتاب سيويه، فكان أصحابنا إذا
ذكر يقولون: هل يقرأ كتاب سيويه؟ فيقال: لا. فيقولون: لا يعرف شيئاً»^(١).

وهو يطلع على كتاب «المقتضب»، ويناقش المبرد في بعض مسائله كما حدّث
مثلاً في نقضه لمذهب المبرد في مسألة بل^(٢). أمّا ابن جني فقد أفاد المألقي من
كتابه: سر الصناعة والخصائص. أمّا «سر الصناعة» فهو يشير إليه أكثر من
مرة، ويعتمده في كثير من المسائل وينقل عنه^(٣)، حتى إنّ تصحيح كثير من
التحريفات التي وقعت لنسخة الرصف كان بالرجوع إليه. وأمّا «الخصائص»
فهو يشير إليه أكثر من مرة^(٤). كما اطلع المؤلف على كتاب «اللامات»، وأشار
إليه بقوله «وألّف بعضُ البغداديين فيها كتاباً سماه كتاب اللامات عدّد لها فيه
نحو الأربعين معنى بحسب اختلافها أدنى اختلاف»^(٥)، وفي باب اللام من
«الرصف» يذكر الزجاجي أكثر من مرة.

ويبدو أن المؤلف قد قرأ قراءة واعية كتابي ابن الأنباري: الإنصاف
وأسرار العربية، لذلك نجد في رصفه كثيراً من الردود على الكوفيين والعلّ
والأقيسة التي نرجّح أنه اقتبسها من ابن الأنباري في كتابيه المذكورين، بل إن
التشابه بين بعض النصوص يكاد يكون حرفياً في باب ما^(٦) وفي باب لا^(٧) وباء

(٢) انظر: الورقة ٧٣.

(١) البغية ٣٣١/١.

(٣) انظر الورقة: ١٢ - ١٩ - ٦٥ - ١٨٧. (٤) انظر: الورقة: ٩٠ - ١١٠.

(٥) انظر: الورقة ١٠٢. (٦) أسرار العربية ٥٩. (٧) أسرار العربية ٩٩.

القسم^(١) من «أسرار العربية» وقد أشرنا إلى ذلك في حينه.

ولعل «المقرب» هو الكتاب الأول الذي تأثر به المألقي في رصفه، حتى إن اطلاعه على هذا الكتاب يتجاوز مرحلة التأثر إلى مرحلة النقل الحرفي لبعض أبوابه كاملة، وهذا ما نجده مثلاً في بحث إلاً والفاء وحتى. ولعله قد اطلع أيضاً على كتاب «المتع» لابن عصفور، إذ إنه يفيد منه في الجوانب الصرفية حيث إن «المتع» يختص بالتصريف^(٢).

وثمة كتب أخرى أفاد منها المألقي، منها كتاب «الإيضاح» لأبي علي الفارسي، حيث إنه يرُدُّ على أبي علي في مسألة «ليس» بنصر منه^(٣). كما أنه يذكر «البصريات» لأبي علي الفارسي^(٤). كما اطلع المألقي على كتاب «شرح الجمل» لأبي زيد السهيلي وانتقده بأنه خرج على أصول العربية في بعض مسائله^(٥). وهو يذكر أيضاً كراسة ألفها الجزولي عن الحروف الواقعة جواباً^(٦). كما ينقل عن «التبصرة» للصيمري، وذلك للردُّ على الفارسي في مسألة إمّا^(٧). كما يرُدُّ في الكتاب ذكراً سريع لبعض الكتب الأخرى كأملالي القالي^(٨) والعين للخليل^(٩)، وكتاب الشجرة للزجاج^(١٠)، وكتاب مشكل تأويل القرآن لأبي محمد مكي^(١١).

هذا بعض ما نستطيع أن نَعُدَّه مِن مصادر المؤلف، وغيرها كثير طبعاً، ولكن المؤلف لا ينصُّ عليها، ولعل معظم مصادره كانت أندلسية وذلك لأنه نشأ في ديار الأندلس وبين علمائها.

هذا وقد ترك الكتاب أثراً طيباً في أذهان العلماء، فوصفه لسان الدين ابن الخطيب بقوله: «رصف المباني أجل ما صنَّف، وبما يَدُلُّ على تقدُّمه في

(١) أسرار العربية ١٠٩.

(٢) انظر: الورقة ١٤١.

(٣) انظر: الورقة ١٣٢.

(٤) الورقة ٨٢.

(٥) الورقة ١٦٠.

(٦) الورقة ١٧٨.

(٧) الورقة ٤٧ - ٤٨.

(٨) الورقة ١٣٢.

(٩) الورقة ٨٢.

العربية»^(١)، ومثل هذا الوصف نجدُه في البغية^(٢). كما ترك الكتاب أثره الواضح في الكتب التي جاءت من بعده، فقد نقل ابنُ أمِّ قاسم في «الجنى الداني» عن الكتاب أكثرَ من أربعين موضعاً، كما نقل ابنُ هشام عنه خمسة مواضع^(٣)، كما نقل عنه أبو حيان في «البحر المحيط»^(٤)، والأشموني في «شرح الألفية»^(٥)، والسيوطي في «الأشباه والنظائر»^(٦)، والأزهري في «شرح التصريح على التوضيح»^(٧).

والحقيقة أن الكتاب كان يؤلف المرجع الرئيسي لكل من بحث في الحروف بعد المألقي، ومن هنا كانت مادته ورسدُه لمعاني كل أداة المرجع الأول للكتابين اللذين ظهرا من بعده أعني: الجنى الداني ومغني اللبيب، فهو الذي أضاء لهما الطريق وبنى لهما الهيكل العام.

ومن هذا كله يتبين لنا أهمية الكتاب وضرورة العمل في تحقيقه وإيصاله للباحثين.

٢ - منهجه :

نستطيع أن نوضح منهج كتابنا في النقاط التالية :

١ - الكتاب كما هو واضح من اسمه في شرح حروف المعاني، ودراسة استعمالاتها وما تقع عليه في الكلام، وقد سار المؤلف في كتابه على ترتيب حروف المعجم كما وعد أن يفعل في خطبة الكتاب، ولكن هذا الترتيب ينهجه في جانب ويغفل عنه في جانب آخر :

أ - فهو في السرد العام للأدوات لم ينهج الترتيب الذي وعد به في قوله :

(١) الإحاطة ٨٠/١ .

(٢) البغية ٣٣١/١ .

(٣) المغني : ١٥ - ٥٧ - ٢٥٢ - ٣٠٦ - ٣٧٤ .

(٤) ذكر هذا صاحب طبقات النحاة واللغويين في الورقة ١٨٣ - ٥٩١ .

(٥) الأشموني (بحاشية الصبان) ٢٢٩/٢ .

(٦) الأشباه والنظائر ١٨٩/١ .

(٧) شرح التصريح ٢١/٢ .

«ونظَّمته على ترتيب حروف المعجم ليكونَ في التأليف أنبلَ وعلى تفهيمِ أسهل»^(١) فهو يذكر مثلاً باب النون قبل باب الفاء، ويذكر باب الميم قبل باب السين ويذكر باب اللام قبل باب العين.

ب - وأما في ترتيب الأدوات التي يحتويها بابُ معين، مفردةً ومركبةً، فهو ينهج الترتيبَ الذي وعد به في قوله «وعلى الترتيب المذكور - ترتيب المعجم - أتبع أولَ حرفٍ منه إذا كان مركباً ما يليه من ذلك الترتيب»^(٢)، فقد ذكر مثلاً باب الكاف على النحو التالي: الكاف المفردة - كَأَنَّ - كَلَّا - كَمَا - كَيْ. وذكر أدواتِ باب اللام على النحو التالي: اللام المفردة - لا - لكنَّ - لكنَّ - لَمَّا - لن - لو - لولا - لوما - ليت - ليس.

٢ - أما عن جملة الحروف التي تحدث عنها في الكتاب فيقول عنها في خطبته: «جملة الحروف خمسة وتسعون حرفاً، ثلاثة عشر مفردة واثنان ومركبة»^(٣).

٣ - وهو يسطر منهجه على النحو التالي: «إنَّ الغرضَ من هذا الكتابِ يتأتَّى في مقصودَيْن: الأولُ في الكلام في حروف المعاني على الجملة، والثاني في الكلام فيها على التفصيل.

المقصود الأول: يتحصَّل الكلامُ فيه على ثلاثة فصول:

- فصل في جملة الحروف التي تألَّفت في هذا الكتاب مفردةً ومركبةً.
- وفصل في تقسيم الحروف المذكورة إلى العامل وغيره، والعامل إلى أنواع عمله من رفعٍ ونصبٍ وخفضٍ وجزمٍ مختصاً أو مشتركاً.
- وفصل في تسمية الحروف المذكورة من جهة معانيها بالاتفاق والاختلاف حسبها اصطلاح عليه النحويون.

(١) الورقة ٢.

(٢) الورقة ٢.

(٣) الورقة ٣.

المقصود الثاني: في ذكر الحروف المذكورة على التفصيل وشرح معانيها حرفاً حرفاً^(١).

٤ - من المعلوم أن أدوات العربية تنقسم قسمين، منها ما هو حرف ومنها ما هو اسم، والكتاب كما هو واضح من اسمه يبحث في الجانب الحرفي من هذه الأدوات، والمؤلف يلتزم بهذا المنهج في كتابه، ومن ذلك قوله:

- «اعلم أن» ما «في كلام العرب لفظ مشترك يقع تارة اسماً وتارة حرفاً، وحظنا من القسمين الحرفية»^(٢).

- وهو يتحدث عن قراءات الآية الكريمة: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ وذلك في أثناء حديثه عن «ذا»، فيقول: «فَمَنْ قرأه بالنصب فهو من بابنا، وذا مع ما حرف، وَمَنْ قرأ بالرفع تكون «ما» في موضع مبتدأ، وذا هنا اسمٌ بمعنى الذي، وليس هذا من بابنا لأن «ذا» فيه اسم^(٣).

- «اعلم أن «حاشي» تكون فعلاً وليست غرضنا»^(٤).

وهو قد يذكر أداة اسمية ثم يدلُّ على اسميتها ثم يقول: «فلا مدخل لـ «جبر» في الحروف، وإنما ذكرته لاستشكاله ولعدم تبيين النحويين له»^(٥).

وقد تكون الأداة اسماً على رأي بعض العلماء، وهي حرفٌ عنده، كما كان في ياء «تقومين»، ولكنه يقول: «وإنما ذكرتُ لها في هذا الكتاب موضعاً لكونه مذهباً لبعض الأئمة من النحويين فَيَتَوَهَّم أنه صحيح فذكرتُ تنبيهاً على ذلك وإثباتاً لفساده»^(٦).

(١) الورقة ٣.

(٢) الورقة ١٤٦.

(٣) الورقة ٨٨.

(٤) الورقة ٨٣، وكذلك فعل في الأداة «مَنْ» في الورقة ١٥٥، يقول: «وإنما ذكرتُها في باب الحروف لأن أكثر

الناس جعلها حرفاً والصحيح فيها أنها اسم لما ذكرته لك».

(٥) الورقة ٢١٤.

٥ - والمؤلف يعرض معاني الحرف وضروب وروده في كلام العرب، وقد يصادفه في ذلك بعض الأحكام الجانبية التي هي من اختصاص كتب النحو العامة، فيمسك الكلام عن الخوض في تفاصيلها. فهو يذكر مثلاً أن الياء قد تأتي للنسبة، نحو: أنصاري، ثم يقول: «وللمنسوب بالياء أحكام وتفاصيل ليس هذا الكتاب موضوعاً له، وإنما حظنا فيه ذكر الحروف وما لها من الأحكام»^(١).

ويقول في موضع آخر حين أشار إلى أن ثمة تفصيلات أخرى «وهذا يطول ويُخرجنا عن المقصود، ولكن الغرض هنا تفسير المعنى الذي وُضعت له وقد حَصَل»^(٢).

٦ - والمؤلف في عرضه للحروف يدخل مفهوم حروف المعاني من بابهِ العريض، فيذكر بعض المعاني التي إذا أنعمنا النظر فيها لا نجد شيئاً يتَّصل بالمعنى، وإنما نجد تقلباتٍ وزياداتٍ في قالب الكلمة لا صلة لها بالمعنى من قريب أو بعيد. فمن أقسام الألف عنده أن تكون إشباعاً للفتحة نحو: يَنبُع، وأن تكون في معنى التذكُّر لما بعد الكلمة التي هي فيها نحو: أنتا، وأن تكون علامة التأنيث نحو حُبْلَى، ولذلك نجد صاحب «الجنى الداني» يعدُّ عشرة أقسام للألف ثم يقول: «وهذه الأقسام العشرة لا ينبغي أن يُعدَّ منها شيءٌ في حروف المعاني»^(٣).

ومن أقسام التاء عنده: تاء المضارعة نحو: تَقُوم، وتاء العوض من الفاء نحو وَعَدَ عِدَّةً، وتاء العجمة نحو مَوَازِجَة، والتاء الزائدة نحو: تَضَارِب، ولذلك قال في الجنى: «وأقسام التاء ثلاثة: القسم والتأنيث والخطاب وما سوى هذه الأقسام فليس من حروف المعاني»^(٤).

ومن أقسام الياء عنده: أن تكون للمضارعة وأن تكون للنصب

(١) الورقة ٢١٤.

(٢) الورقة ٩٩.

(٣) الجنى: الورقة ٦٩.

(٤) الجنى: الورقة ١٩.

والخفض في التثنية والجمع نحو الزيدين، وأن تكون للتصغير نحو عُمَيْر،
وللنسب نحو أنصاري. وقال في الجنى: «وأقسامُ الباء ثلاثة هي الإنكارُ
والتذكُّار وحرف التأنيث، وما سوى ذلك فلا يُعَدُّ من حروف المعاني»^(١).

ومن مواضع الميم عنده أن تكونَ بدلاً من لام التعريف، وقد تعقَّبَ
ذلك في الجنى بقوله: «في عَدُّ هذه الميم من حروف المعاني نظرٌ لأنها بدلٌ لا
أصل»^(٢).

ولعلَّ جِرْصَ المألقي على ذكر مواضع الحرف جميعها يَدُلُّ على رغبته
في أن يكون راصداً لكل استعمالاته ولو كان هذا الاستعمال لا يكشفُ
وراءه عن معنى معين.

٧- والمؤلفُ في طريقة عرض مادته ينهج غالباً التسلسل المنطقي وذلك على
طريقة الطِّي والنشر، يقول مثلاً: «وتدخل «إِذَنْ» على الجمل الاسمية
والفعلية الماضية وغير الماضية، فإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تؤثر فيها،
وكذلك إذا دخلت على الأفعال الماضية والطلبية وفعل الحال، فإذا دخلت
على الأفعال المستقبلية فلا يخلو أن تتقدَّم عليها أو لا. فإنَّ تقدَّمتْ عليها فلا
يخلو ألاَّ يتقدَّمها شيء أو يتقدَّمها، فإن لم يتقدَّمها شيء عَمِلَتْ في الفعل
المذكور لأنَّ الاعتمادَ عليها»^(٣).

وثمة مظهرٌ آخر للتسلسل المنطقي عنده وهو أنه قد يَعْرِضُ رأياً من
الآراء ثم يعرض رأياً آخر، ثم يعودُ للرأي الأول فيبينُ فساده ثم يمضي إلى
الرأي الثاني ليبينُ فساده أيضاً، وهذا ما نراه في بحثه في «إِيَّاكَ»^(٤).

٣ - مذهبه:

حينما قوَّى صوتُ النحو في الأندلس وازدهرت طرائقه وتدارس القومُ كتبه
كان هذا النحو ناصحاً في مجمله، متكاملاً في بنائه، وكان بضاعةً المشرق كانت

(١) الجنى: الورقة ٧٠. (٢) الجنى ٥٣. (٣) الورقة ٣١.

(٤) وانظر أمثلة كثيرة على هذا الجانب في بحث «الجدل المنطقي» من هذه الدراسة.

رائجة في سوق المغرب، فلم يشأ المغاربة أن يُغيروا في أصولها تغييرات جذرية، وإنما تَلَقَّفوها على ما هي عليه، وراحوا يشرحون بعضها ويعلّلون ويقيسون على بعضها الآخر... ومن هنا كان الأندلسيون مقلّدين لإخوانهم في البصرة والكوفة، فلم يصادفنا نحويّ أندلسي يأتي بمذهب جديد، سوى محاولة ابن مضاء في تهديم طرائق البحث النحوي وما تقوم عليه، ومع ذلك فإن ابن مضاء لم يَبين شيئاً على أنقاض ما هدمه.

وإذا سرنا مع التقسيم المعروف للنحو العربي، فقسّمناه إلى مدرستين كبيرتين: البصرة والكوفة نستطيع أن نحكم على المؤلف من خلال كتابه أنه بصريّ الاتجاه في جُلِّ آرائه، سواء أصرّح ببصريّته أم لم يصرّح.

والحقيقة أن الدارس الواعي لمذاهب النحاة بعد استقرار هذا العلم يلاحظ أن آراء علماء البصرة باتت تروج وتثبت، وأن آراء علماء الكوفة لم يكتب لها أن تبقى في الساحة، وإنما تركت الميدان للفارس الآخر، وذلك لأنّ البصريين «أرادوا أن يضعوا أُسس علم وأرادوا لهذه الأسس أن تكون قوية»^(١)، ومن هنا كانت رياح البصرة هي الرياح السائدة بعد استقرار علم النحو وهدوء الأخذ والردّ فيه.

والمؤلف وإن كان على ذلك الاتجاه نراه لا يحصر نفسه في الدائرة البصرية، وإنما يفتح نوافذه ليأخذ من نحو الكوفة ما يروقه، وينسجم مع قياسه وعلته واستدلّاله، وهذا في الحقيقة يعود إلى طبيعة علم النحو الذي لا يطبق أن يحتبس في زاوية معينة دون أن يمر بالروافد الأخرى، فهو يعمل في مادة مرنة ابتدعتها عقلية بشرية وما كانت مادة هذا شأنها لتقبل أن تراوح أقدامها عند مذهب معين

وسوف نحاول الآن أن نضع النقاط على حروف هذه الكلمات.

أ - قد يؤيد المؤلف مذهب البصريين ويرفض مذهب الكوفيين، وينصّ على

(١) انظر: مدرسة البصرة النحوية ١٤٦.

ذلك صراحةً، وهذا ما نجده في الأمثلة التالية:

- «واختلف الكوفيون والبصريون: هل تُعطي - ثم - رتبة أو لا تعطي؟

فذهب الكوفيون إلى عدم الترتيب واحتجوا بقول الشاعر:

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبَوُهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

والصحيح مذهب البصريين بدليل استقراء كلام العرب أنها لا تكون إلا مرتبة»^(١) ثم ينقض حجة الكوفيين.

- يرى المؤلف أن «ليت» تحتاج عند البصريين إلى اسم منصوب وخبر مرفوع، وأما الكوفيون فينصبون بها اسمين وأنشدوا:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا

ولا حجة فيه، إذ يحتمل أن يكون «رواجعا» حالاً»^(٢).

- ويرى المؤلف أن «مِنْ» لا تدخل على الأزمنة، فإن دخلت فعلى تقدير مجرور غير زمان حذفت وأقيم الزمان المضاف إليه مقامه، والكوفيون يميزون دخولها على الأزمنة بمنزلة «منذ»، والصحيح ما ذكرت لك من التقدير بعدها لأنه الباب فيها»^(٣).

- «اعلم أن الكوفيين يزعمون أن التاء التي تكون للتانيث هاء في الأصل لأن الوقف عليها هاء، وليس ذلك بصحيح لأن الوقف عارض واللفظة تاء وهو الأصل، فلا يعدل عن الأصل إلا بدليل قاطع»^(٤).

- «ما المصدرية عند البصريين حرف لأنها لا يعود عليها ضمير من صلتها. وبعض الكوفيين والأخفش يجعلها اسماً ويعيد عليها من صلتها ضمير المصدر، وهذا تكلف لا ضرورة تدعو إليه»^(٥).

- «وزعم الكوفيون أن السين ليست حرفاً قائماً بنفسه وإنما هي منقطعة من

(٢) الورقة ١٣٩ - ١٤٠.

(١) الورقة ٨١ - ٨٢.

(٥) الورقة ١٤٨.

(٤) الورقة ٧٦.

(٣) الورقة ١٥١، والإنصاف ٣٧٠.

سوف، والصحيح أن السينَ حرفٌ استقبال قائم بنفسه»^(١).

- «وعند الكوفيين أن الواوَ تعطي الترتيب واحتجوا بقوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾، ومعلوم أن إخراج الأثقال إنما هو بعد الزلزال. وليس في هذا ردُّ على البصريين لأنهم لا يلزمون عدم الترتيب في الواو فيلزمهم الردُّ بهذا، ولكن الترتيب فيها يقع بحكم اللفظ من غير قصدٍ له في المعنى، ولو كانت للترتيب موضوعةٌ له لم تكن أبداً إلا مرتبة»^(٢).

- وهو في حديثه عن «أن» يقول: «ولا تحذف من اللفظ ويبقى عملها بل يُرفع الفعل بعدها إلا عند الكوفيين، فإنتهم يجيزون حذفها مع النصب»^(٣) ويعرض لشواهدهم ثم يقول: «وذلك من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه».

والمالقي في هذه الأمثلة يصرِّح بتأييده للبصريين^(٤)، ولكنه في معظم الأحيان يتخذ موقف البصريين دون أن يصرِّح بأن هذا الموقف بَصْرِيٌّ، أو نراه يهاجم بعض الآراء ولا يذكر أن هذا الرأي كوفيٌّ. ومن ذلك:

- «المشتقُّ هو المأخوذ من المصدر كالضارب من الضرب»^(٥) وفي الإنصاف (٢٣٥/١) أن الكوفيين يَرَوْنَ أن الفعل هو أصل المشتقات.

- من مواضع «إن» عنده «أن تكونَ زائدةٌ بعد «ما» النافية»^(٦) وفي الإنصاف (٦٣٦/٢) أن هذا رأيُّ البصريين، على حين يرى الكوفيون أنها بمعنى «ما» وجاءت لتأكيد النفي.

- وجاء في الإنصاف (٤٧٨/٢) أن الكوفيين يذهبون «إلى أن «أو» تكون

(١) الورقة ١٨٨ - ١٨٩. (٢) الورقة ١٩٥ - ١٩٦. (٣) الورقة ٥٣.

(٤) بل إنه يذهب في بصريته أكثر من ذلك، إذ ينسب نفسه إليهم فيقول: «وبذلك صَحَّ عندنا...»

خلافاً للكوفيين» الورقة ٦٣.

(٦) الورقة ٥١.

(٥) الورقة ٣٦.

بمعنى الواو، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون». والمؤلف يورد بيتين،
جاءت «أو» فيهما بمعنى الواو ثم يقول: «وهو قليل لا يُقاسُ عليه»^(١).
- ويقول في «إن» المخففة: «يجوز فيها الإلغاء والإعمال»^(٢) وجاء في
الإنصاف (١٩٥/١): «وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل».
- وجاء في الإنصاف (٥٩٧/٢) «يرى الكوفيون أن «حتى» تنصب الفعل
من غير تقدير «أن» ويرى البصريون أن الفعل منصوب بتقدير «أن»
والمؤلف يؤيد البصريين - دون أن ينص على أن هذا المذهب بصري -
ثم يعرض دليلهم ويقول: «وهذا بين صحيح لا مدفع فيه»^(٣).
- ويقول عن لام الجحود: «وهذه اللام تنصب بإضمار «أن» وتقديرها معه
بتأويل المصدر المخفوض بها»^(٤). وجاء في الإنصاف (٥٩٣/٢) أن
الكوفيين يقولون إنها تنصب بنفسها.
- ويتحدث عن مواضع اللام فيقول: «أن تدخل للابتداء في المبتدأ نحو:
«لزيد قائم»^(٥) وجاء في الإنصاف (٣٩٩/٢): ويرى الكوفيون أنها
جواب قسم مقدر.
- والمؤلف يرى أن لام «لعل» زائدة^(٦)، وجاء في الإنصاف (٢٢٤/١) أن
الكوفيين يرون أنها أصلية.
- يعدُّ المؤلف اسم «لا» النافية للجنس مبنياً على الفتح^(٧)، وجاء في
الإنصاف (٣٦٦/٢) أن الكوفيين يرون أنه معرب منصوب بها.
- جاء في الإنصاف (٤٨٤/٢) أن الكوفيين يرون أنه يجوز العطف
بـ «لكن» في الإيجاب، ويرى البصريون أنه لا يجوز، وعبارة المؤلف:
«ويقع قبلها النفي لازماً»^(٨).

(٢) الورقة ٥١.

(٤) الورقة ١٠٤.

(٦) الورقة ١١٦، وانظر: اللامات ١٤٦.

(٨) الورقة ١٢٨.

(١) الورقة ٦٢.

(٣) الورقة ٨٥ - ٨٦.

(٥) الورقة ١٠٨، وانظر: اللامات ٧٠.

(٧) الورقة ١٢٣.

وضرب آخر يمكننا أن نعتمده دليلاً على تمثله لمذهب البصريين وهو استخدامُه لمصطلحاتهم النحوية^(١)، فهو يستخدم ضميرَ الفصل مقابلَ العِماد، وضميرَ الشأن مقابلَ ضميرِ المجهول، وحروفَ الزيادة مقابلَ حروفِ الصلة والحشو، ولَمْ الابتداء مقابلَ إنكارها وعَدَّها جوابَ قسمٍ مقدر.

ب - ذكرنا أن نحو البصرة باتَ النحوَ الرائج حين استقرَّ هذا العلمُ، ولا يعني هذا أن النحويين تعصَّبوا لمذهب أهلِ البصرة، فقد كان الاجتهادُ يدفع المحققين من العلماء إلى أن يختاروا من مذهب الكوفيين ما يجدونه أصحَّ وأثبت. وفي الأمثلة التالية سيأخذُ المؤلفُ برأي الكوفيين ويتجاوز رأيَ البصريين:

- فالاسمُ بعد «لولا» إن كان ظاهراً ارتفع بالابتداء عند البصريين، ويرتفع عند الكوفيين على تقدير فعلٍ نابتٍ «لا» منابته، فإذا قلت: «لولا زيدُ لأكرمتك» فالمعنى: لو انعدم زيد، وهذا هو الصحيح^(٢).

- أمَّا إذا دخلت «لولا» على المضمر الذي صيغته الخفضُ فسيبويه وأصحابه يذهبون إلى أن «لولا» حرفُ خفض، والضميرُ الذي بعدها مخفوضٌ بها. والأخفش وبعض الكوفيين يذهبون إلى أن «لولا» باقيةٌ على بابها من رفع ما بعدها، وخرَجَ بالصيغة من الرفع إلى الخفض ثم نراه يصحح المذهب الثاني^(٣).

- يرى البصريون في «اضرب» وأمثاله أنه «صيغة قائمة بنفسها لا مدخلُ لامٍ فيها وأنَّ الذي باللام صيغةُ المضارع دخلت عليه اللام للأمر فعزمته، والأولُ مبنيٌّ على الوقف والآخرُ معربٌ بالجزم. وذهب الكوفيون إلى أن كليهما واحد، مضارعٌ في الأصل معربٌ بالجزم باللام ظاهرةً أو مخدوفة. والصحيحُ مذهبُ الكوفيين^(٤).

(١) انظر: مدرسة البصرة النحوية ٢٤٣ وما بعد. (٢) الورقة ١٣٧ - ١٣٨.

(٣) الورقة ١٣٨ - ١٣٩. (٤) الورقة ١٠٦.

والمؤلف قد يؤيد بعض الآراء الكوفية ولكنه لا يصريح بأنها تُنسب لعلماء الكوفة ومن ذلك:

- «أعلم أن «إيأ» لم تأت في كلام العرب إلا وَضْلَةً للمضمر المنصوب، ولا يَصِحُّ أن يُقال في «إيأ» إنه اسم مضمر، والمضمر الذي بعده حرف خطاب أو غيبة لا غير، ثم يستدل على مذهبه هذا^(١)، وينسب صاحب «الإنصاف» (٦٩٥/٢) هذا الرأي إلى الكوفيين.

- يرى المؤلف أن «كما» تكون بمعنى كي، فتنبص ما بعدها كما تنصب «كي»^(٢). وجاء في الإنصاف (٥٨٥/٢) أن هذا مذهب الكوفيين، ويتأول البصريون شواهدهم ولا يُجيزونه.

- ويذهب المالقي إلى أن «لو» إنما وليها «أن» المفتوحة لأن الفعل مقدر بعدها فهو مرفوع به مفرد معمول له حَلَّتْ محلّه، فإذا قلت: «لو أن زيدا قائم لأكرمك» فالتقدير: لو صَحَّ أو ثَبَتَ^(٣)، وجاء في «الجنى الداني» (الورقة ١٦٥) أن هذا مذهب الكوفيين والمبرد، ومذهب سيبويه على الابتداء والخبر محذوف.

- يرى المؤلف أن دخول اللام على خبر «لكن» قياس لا سماع^(٤)، وجاء في الإنصاف (٢٠٨/١) أن هذا مذهب الكوفيين، ويرى البصريون أنه يُوقف على السماع.

- ويرى المالقي أن حذف الفاء من الجواب ضرورة في قول الشاعر:

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تُصرع
أراد: فتصرع، فحذف الفاء للضرورة، فبقي الفعل مرفوعاً على أصله مع الفاء.^(٥) وجاء في الأشموني (٥٨٥/٣) أن هذا مذهب الكوفيين والمبرد، ورفع عند سيبويه على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفاً.

(١) الورقة ٦٤ - ٦٥.

(٢) الورقة ١٠٠.

(٣) الورقة ١٣٦.

(٤) الورقة ١٣٠.

(٥) انظر: الورقة ٤٩.

جـ - وتحفظُ كتب النحو بآراء معينة لبعض العلماء من المدرستين، كان المؤلف يضعها في الميزان، فينتخب منها ما يروقه وما يحده منسجماً مع علته وقياسه، وذلك من غير أن ينظر إلى المدرسة التي كان هذا العالم يعمل في دائرتها، وهذا كله يعود - كما ذكرنا - إلى طبيعة الباحث النحوية التي تفسح المجال للعقل بأن يتفتح وينطلق.

وقبل أن نعرض مناظرات المألقي مع العلماء نود لو نقرر أنه لم يكن يعتني كثيراً بذكر أسماء الأعلام وآرائهم، على عكس صاحبه الذي كتب في مضمواره وأعني به صاحب «الجنى الداني». وقد يعود هذا إلى أن المألقي يميل بوضوح إلى الأخذ بمبدأ العلة والقياس، الأمر الذي يجعله يغفل عن السير الحثيث وراء مبدأ النقل الذي اعتمده صاحب الجنى، أو تلميذه أبو حيان في «البحر».

موقفه من سيويه: لا ريب أن سيويه بلغ ذروة النضج في علوم العربية، فهو الذي رسم الإطار العام لهذه العلوم وأرسى قواعدها وفرض احترامه على كل من شارك بالنحو من العلماء التالين له، والمألقي يجلُّ سيويه أيما إجلال، ويحاول أن يتقرب منه ويدعم آراءه به، ومن أمثلة ذلك الإجلال:

- اختلف النحويون في الناصب للاسم المستثنى بعد «إلا»، وقد عرّض المألقي آراءهم، واختار منها مذهب سيويه في أن الناصب له الفعل الذي قبل «إلا» أو ما جرى مجراه بواسطة إلا، ثم يمضي في تعليل اختياره له^(١).

- اختلف النحويون في العامل في فعلي الشرط والجزاء، واختار المألقي مذهب سيويه في أن الأداة هي العاملة في الفعلين معاً، ثم يعلل تأييده له^(٢).

- ذهب الصيمري إلى أن «إمّا» حرف عطف، وذهب الفارسي إلى أنها ليست كذلك، يقول المؤلف «وهذا الذي ذكر الصيمري هو الحق وهو ظاهر مذهب سيويه»^(٣).

(١) الورقة ٤٣ - ٤٤.

(٢) الورقة ٥٠.

(٣) الورقة ٤٧ - ٤٨.

- ذهب سيبويه إلى أن «إذ» حرف، وغير سيبويه يجعلها ظرفاً. «والصحيح مذهب سيبويه لخواص الحرفية، ولم يَقم دليل على القطع باسميتها»^(١).

- اختلفوا في النون اللاحقة في آخر المثني والمجموع، نحو: الزيدان، «والذي يظهر لي أنها ليست عوضاً من شيء، وإذا تحققت كلام سيبويه - رحمه الله - علمت أنها ليست عنده عوضاً من شيء، لأنه قال: كأنها عوض، ولم يقل إنها عوض فتفهّمه تجد كما ذكرت لك»^(٢).

ولكنّ هذا الإجلال لم يمنع المألقي من الردّ على سيبويه في بعض المواضع، وهذا كلّه يعود إلى أن المتأخرين وجدوا أمامهم تراثاً ضخماً من القواعد والآراء، وهم وإن اعتمدوا على نحو البصرة، ولكنهم مضّوا يختارون من الآراء الأخرى ما يجدونه مناسباً لأقيستهم وعللهم، ومن أمثلة رده على إمام النحاة:

- اختلف النحويون في الضمير الذي يدخل على «لولا»: فسيبويه وأصحابه يذهبون إلى أن «لولا» حرف خفض، والضمير الذي بعدها مخفوض بها والأخفش وبعض الكوفيين يذهبون إلى أن «لولا» باقية على بابها من رفع ما بعدها، وخرَج بالصيغة من الرفع إلى الخفض. ثم يقول: «والأظهر عندي قول الأخفش» ثم يمضي في دَعَم ما اختاره^(٣).

- ويذكر المألقي الإقحام في «أميمة» من قول النابغة:

كِلِينِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ

ثم يقول: «على أن سيبويه - رحمه الله - جعل الإقحام هنا للتاء بين الحرف الذي قبلها وحركته، وهذا توهم بعيد»^(٤).

موقفه من الأخفش: الأخفش عقل نضيج رَفَدَ علوم العربية بمادة غزيرة تدلّ على رسوخ قدمه، ولكنه كان يذهب إلى اجتهادات كثيرة خارج نطاق مدرسته البصرة، لذلك كان المألقي كثيراً ما يعارضه فيما يذهب إليه.

(٢) الورقة ١٦١ - ١٦٢.

(٤) الورقة ٧٥.

(١) الورقة ٢٩.

(٣) الورقة ١٣٨ - ١٣٩.

- فقد زعم الأخفش أن الهمزة غير الألف، واستدل على ذلك باختلاف
تخرجهما، يقول المؤلف: «وهذا لا حُجَّةَ فيه»^(١).

- كما يَرُدُّ عليه مذهبه في ألف «الزيدان» فيقول: «وذهب أبو الحسن الأخفش أنها
دليل إعراب، ولكن ما معنى تلك الدلائل، هل على الإعراب بأنفسها أو في
غيرها؟ وكلا المذهبين فاسد»^(٢).

- وزاد أبو الحسن على أنواع التنوين تنويناً سَمَّاه الغالي، وسَمَّى الحركة التي قبله
غُلُوءاً، وذلك التنوين في القافية المقيَّدة التي سَكَنَ حرفُ الرويِّ فيها نحو:

وقاتمِ الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقِ

ويتعقَّبُ المألقي هذا القولَ، فيرى أنَّ «هذا التنوين إذا تأملتَه راجع إلى تنوين
الترنم لأنه يُترنَّم به في المقيَّد كما يُترنَّم به في المطلق»^(٣).

غير أن المؤلف يبدو مؤيداً للأخفش في مسألة الضمير بعد «لولا»،
فسيبويه وأصحابه يذهبون إلى أن «لولا» حرفُ خفض والضمير مخفوض بها.
والأخفش وبعض الكوفيين يذهبون إلى أن «لولا» باقية على بابها من رفع ما
بعدها، وخرج بالصيغة من الرفع إلى الخفض»^(٤).

موقفه من المبرد: أبو العباس من ناحية البصرة كما هو معروف، وكان له
دورٌ كبير في إغناء العربية ورفدها بروافد غزيرة. والمؤلف يذكره في باب «إذن»
حين يعرض مذهبه في كتابتها: بأنها تُكْتَبُ بالنون في حالتي الوصل والوقف^(٥)،
والمؤلف يرى أنها إن وُصِلت كُتِبَت بالنون، وإذا وُفِّعَ عليها كُتِبَت بالألف.

كما يذكره حين ينقُض مذهبه في أن العامل في الاسم بعد «إلا» إنما هو «إلا»
ذاتها لأنَّ النصب كان بها ولولاها لم يكن اسمٌ ولا نصب، والمؤلف يرى العامل
هو الفعل قبلها^(٦).

(٢) الورقة ١٢.

(٤) الورقة ١٣٨ - ١٣٩.

(٦) الورقة ٤٣ - ٤٤.

(١) الورقة ٦.

(٣) الورقة ١٦٨.

(٥) الورقة ٣٢.

وهو يَرُدُّ عليه زعمه في أن «بل» تَضْرِبُ عن الأول إثباتاً وتثبتة للثاني وتضرب عن الأول نفيّاً وتثبتة للثاني^(١).

ولا نريد أن نخرُجَ من هذه الأمثلة أن المألقي على حرب مع المبرد، فلقد صادف أن عَرَضَ له في كتابه آراء لم يوافقه عليها، والحقيقة أن «رصف المباني» مفعم بآراء يؤيدها المبرد وإن لم يَنْصُ المألقي على ذلك. فالمؤلف مثلاً يرى أن ثمة فعلاً مقدراً بعد «لو» تقديره ثَبَّتَ، وذلك إذا جاء بعد «لو» أن، وهذا رأي المبرد^(٢) وهو يخالف رأي سيبويه في أن ما بعد «لو» مقدَّرٌ على الابتداء والخبر محذوف.

الجَرْمِيّ: أبو عمر الجَرْمِيّ إمامٌ من أئمة البصرة، ذكره المؤلف بأنه يَحْكِي في «سبويه» وأمثاله الإعرابَ والتشنية والجمع، وذلك لا قياسَ عليه^(٣). كما ذكره وهو يبحث في «خلا» إذا تقدَّمها «ما» فيقول: «والجَرْمِيّ يُخَفِّضُ بها وَيَجْعَلُ «ما» زائدة» ثم يَمْضِي في الرد عليه^(٤).

ولكنه يؤيده في أن المثني والمجموع معربان بعدم التغير والانقلاب في حال الرفع، وبالتغير والانقلاب إلى الياء في حال النصب والجر^(٥).

المازني: يَرُدُّ المؤلف على المازني - البصريّ المذهب - في موقفه من الألف في عصا ورحى، فهو يزعم أن الألف عوض من التنوين، والألف التي هي بدل من أصل محذوفة لاجتماعها ساكتين، لأن ما قبل الألف مفتوحٌ أبداً في الرفع والنصب والخفض^(٦)، كما يَرُدُّ عليه مذهبه في كتابة «إذَنْ» ذلك بأن المازني يرى أن تُكْتَبَ بالألف دائماً^(٧).

موقفه من الفراء: الفراء هو أحد أعمدة المذهب الكوفي، بل إنه الرجل الذي أرسى قواعد، والمألقي في رصفه يبدو معارضاً له في جميع ما ذكر له من

(١) الورقة ٧٢.

(٢) الورقة ١٣٦، وانظر: الجني الداني ١٦٥.

(٣) الورقة ٨٧.

(٤) الورقة ١٦٤.

(٥) الورقة ٣٢.

(٦) الورقة ١٧.

(٧) الورقة ١١ - ١٢.

آراء. فهو يعرض رأيه في كتابة «إذن» فلا يوافق على أن تكتب بالنون إذا عملت، وأن تكتب بالألف إذا لم تعمل^(١). كما يردُّ عليه مذهبه في «أَيُّنَ الله» إذ يرى أنها جمعٌ يمين فتكون الهمزة عنده همزة قطع^(٢). كما يردُّ عليه مذهبه في أنَّ الميم منقطعة من أُمَّنَا^(٣)، وهو يذكره بلهجة قاسية في - قوله عن نون «الزيدان» - إذ يرى أنها للفرق بين المفرد الموقوف عليه والمثنى «وهو أشدُّها فساداً»^(٤).

موقفه من نحاة الأندلس: شهدت الأندلس نهضة رائعة في علوم العربية، فكان فيها جبهة من العلماء، عنوا بهذه العلوم وتدارسوها، وتركوا في هذا الحقل العديد من الكتب القيمة التي يُعَوَّل عليها، وقد عرض المؤلف في رصفه جانباً من آراء أشقائِهِ، ولكنه - كما ذكرنا - لم يكن ولوعاً بذكر الأعلام بقدر ما كان هائماً في العلة والقياس.

وهو يذكر ابن عصفور الذي يرى أنَّ الباء زائدة شذوذاً في قوله تعالى ﴿بِقَادِرٍ﴾ من الآية الكريمة ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغَيِّ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾ والمؤلف يرى أن هناك تسويغاً لدخول الباء الزائدة لتصدير الكلام بالنفي والباء في تمام فائدته، فكانت كأنها في خبر «ما» إذ «أَلَمْ» نفي كما أن «ما» نفي^(٥).

كما يذكر الصِّميري مؤيداً له في قوله: «إِنَّ إِمَّا حَرْفٌ عَطْفٌ» خلافاً للفراسي^(٦).

كما يذكر ابن العريف ويرفض رأيه في أن «كَلًّا» مركبة من: كُلٌّ ولا^(٧).

وهو يقبل رأي ابن أبي العافية الأشبيلي في أن الباء في قوله:

فكفى بنا فضلاً على مَنْ غيرُنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

داخلة على فاعل «كفى»، ويجعل «حُبُّ النَّبِيِّ» بدل اشتمال من الضمير على

(١) الورقة ٣٢.

(٢) الورقة ١٤٤ وذلك في مسألة اللهم.

(٣) الورقة ١٦١.

(٤) الورقة ٩٩.

(٥) الورقة ٤٨ - ٤٩.

(٦) الورقة ٧٠.

الموضع، لأنَّ الضمير مخفوضٌ لفظاً مرفوعٌ معنى^(١).

كما يذكر أبا موسى الجزولي الذي يرى أنَّ «إمّا» حرفٌ عطفٌ خلافاً للفراسي^(٢).

وهو ينقضُّ على السهيلي مذهبه في أنَّ الإعراب مقدَّرٌ في آخر الفعل في قولنا: يضربان ويضربون وتضربين، كما هو مقدَّرٌ في الحرف الذي قبل ياء المتكلم في حال الرفع والنصب نحو: جاء غلامي، و«احتجَّ لذلك بأشياء لا تطرد على أصول النحويين»^(٣).

على كل حال: لم يأت شيخنا بجديد يضيفه إلى بضاعة كادت تصلُّ إلى مرحلة النضج بعد أن أرسى قواعدَها رجالٌ أشدَّاء بنَّوها بناءً محكماً سديداً.

٤ - موقفه من أصول الصناعة

(١) القياس:

للقياس أهميةٌ كبرى في النحو العربي، فهو يؤلِّف عموده وجوهر مادته، وما كان هذا العلم غنياً إلَّا به، والقياسُ «عمليةٌ فكرية يقوم بها الإنسان الذي ينتمي إلى جماعة لغوية، ويجري بمقتضاها على الاستعمال المطرد في هذه الجماعة»^(٤).

والقياس وإن كان معروفاً عند النحاة نجد أنهم يتفاوتون في استخدامه ويبدو لنا المألقي في رصفه مولعاً به، فهو يؤلِّد كثيراً من المسائل بناءً عليه، ويستخدمه على نطاق واسع، وذلك لأنه يُعَلِّي من مرتبة العقل في مباحثه، وسوف نحاول الآن أن نعرضَ عملية تناوله له.

١ - يقول السيوطي في «الاقتراح»: «وأركانُ القياس أربعة: أصل وهو المقيس

(٣) الورقة ١٦٠.

(٢) الورقة ٤٨.

(١) الورقة ٧٠.

(٤) انظر: القياس ١، رسالة جامعية قدَّمتها منى توفيق في جامعة عين شمس.

عليه، وفَرَع وهو المقيس، وحكم وعلة جامعة^(١)، والمؤلف ملتزم بهذه الأركان فهو غالباً لا يَجْري على مقتضاه إلا بتوفرها، ومن أمثلة ذلك:

أ - «فإن وقفت على «إذن» كتبتها بالألف لأنها إذ ذاك مشبهة بالأسماء المنقوصة (دماً ويداً) في عدد حروفها وأنَّ النون فيها كالتنوين وأنها لا تعمل مع الوقف مثل الأسماء مطلقاً، وإن وصلتْها كتبتْها بالنون قياساً على لَنْ وَعَنْ^(٢)».

- فالأصلُ المقيسُ عليه: الأسماء المنقوصة (دماً ويداً).

- والفرع المقيس: النون في إذن.

- والحكم: الكتابة بالألف.

- والعلة الجامعة: عدد الحروف، والنون فيها كالتنوين، ولا تعمل مع الوقف.

ب - وهو يقيس دخول نون الوقاية في «إنَّ وكأَنَّ ولكنَّ» على دخولها على الفعل لأنها أشبهته في العمل بالتضمن وعدد الحروف والفتح لأواخرها^(٣).

- فالأصل المقيس عليه: الفعل.

- والفرع المقيس: إنَّ وكأَنَّ ولكنَّ.

- والحكم: دخول نون الوقاية عليها.

- والعلة الجامعة: العمل بالتضمن وعدد الحروف والفتح لأواخرها.

ج - وهو يقيس دخول اللام في خبر «لكنَّ» على «إنَّ» لأنها داخلية على الخبر ولا تُغيَّر معنى الابتداء كـ «إنَّ» نحو:

ولكنني مِنْ حبها لَعَمِيْدُ^(٤)

(١) الاقتراح ٣٩. وانظر: لمع الأدلة ٩٣، والقياس في اللغة العربية للشيخ محمد الخضر حسين.

(٢) الورقة ٣٣. (٣) الورقة ١٧١.

(٤) الورقة ١١٠، وهو في هذا مع الكوفيين، لأن البصريين يقفون فيه مع السماع.

ثم يقول: «والصحيح عندي أنه قياس لأن العلة المذكورة موجودة فيها وهي التي مِنْ أجلها جاز دخول اللام في خبر «إن» وهي عدمُ تغيُّر معنى الابتداء، والاستدراك ليس بِمُغيِّرٍ للابتداء، وإنما قَلَّ سماعُ ذلك فيها، وفي صناعة النحو مواضعُ جائزة قياساً ممنوعة سماعاً».

- فالأصل المقيس عليه: خبر إن.

- والفرع المقيس: خبر لكن.

- والحكم: دخول اللام.

- والعلة الجامعة: لأنها داخلة على الخبر ولا تغيِّر معنى الابتداء.

د - وهو يقيس اللام المقحمة - وإن كانت زائدة - على غير الزائدة في الخفض وهذا «لأنَّ اتصالتها كاتصالها ولفظها كلفظها»^(١).

- فالأصل المقيس عليه: اللام غير الزائدة.

- والفرع المقيس: اللام الزائدة.

- والحكم: الخفض.

- والعلة الجامعة: اتصالتها كاتصالها ولفظها كلفظها.

٢ - ويشترطون في المقيس عليه ألا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه^(٢)، والمؤلف يركِّزُ على هذا الشرط، فهو يمتنع عن القياس إذا كان ورودُ الأمر الذي يقيس عليه شاذاً.

أ - فـ «حاشا» جعلها بعض المتقدمين فعلاً قياساً على قول العرب: «اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ»، ولا يُعوَّل على ذلك لقلته^(٣).

ب - «وإنَّ جاء بعد «هلاً» الاسم فعلى تقدير الفعل، وقد شدَّ مجيء المبتدأ والخبر بعدها، قال الشاعر:

(٣) الورقة ٨٣.

(٢) الاقتراح ٤٠.

(١) الورقة ١٥.

فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلِي شَفِيعُهَا^(١)

جـ - «حكى الأخفش دخولَ التاء على رب الكعبة في قولهم: تَرَبَّ الكعبة وذلك شاذ»^(٢) وذلك لأنه يقرر أنَّ التاء لا تدخل إلَّا في اسم الله .

د - ويرى المؤلف أنَّ «أَنَّ» لا تُحذف ويبقى عَلَمُهَا. بل يُرفع الفعل بعدها ويميز ذلك الكوفيون قياساً على قول الشاعر:

أَلَا أَهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضَرَ الْوَعْيِ

وقول بعضهم: مُرَّةٌ يَحْفَرُهَا، وذلك من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه^(٣).

هـ - وهو يوردُ شواهد على دخول اللام في خبر أَنَّ وما زال وأمسى، ثم يقول: «وكل ذلك شاذ لا قياس عليه في العربية»^(٤).

٣- وقد يسير القياس سيراً مستقيماً، إلَّا إذا جاء ما يبطله، فقياس «ما» على «ليس» في لغة أهل الحجاز يَبْطُلُ إذا كان في خبرها «إِلَّا» فيصير موجباً فينتقض التشبيه من جهة النفي إذا دخلت، فيرتفع ما بعدها على الابتداء والخبر، وكذلك يَبْطُلُ عمل ما هذه إذا دخلت عليها «إِنْ» الزائدة لشبهها بالنافية فكانه دخل نفي على نفي فصار إيجاباً^(٥).

٤- ومن أنواع القياس التي نجدُها في الكتاب حَمْلُ النظير على النظير ومنه:

أ - «حملوا كَمُ الخبرية على الاستفهامية في لزوم الصدر، وحملوا «عَنْ» الاسمية على «عَنْ» الحرفية في لزوم البناء»^(٦).

ب - ومن المعلوم أنَّ اللام تكسر مع المجزورات نحو: «لِزَيْدٍ»، وقد كُسِرَت

(٢) الورقة ٨٠.

(٤) الورقة ١١١.

(٦) الورقة ٩٠.

(١) الورقة ١٩٤.

(٣) الورقة ٥٣.

(٥) الورقة ١٤٦.

اللام مع فعل «لِتَذْهَبْ» لأنه مجزوم، والجزم في الأفعال نظير خفض
في الأسماء»^(١).

ج - وقياس «ما» على «ليس» يبطل إذا دخلت عليها إن الزائدة وذلك لشبهها
بالنافية^(٢)، والقياس هنا يعود إلى إن الزائدة وإن النافية.

ومن أنواع القياس أيضاً حمل النقيض على النقيض ومنه:

أ - «رُبَّ» لها صدرُ الكلام، وإنما ذلك لأنها نقيضة «كم» الخبرية في
التكثير^(٣).

ب - «من العرب مَنْ يشبه «لا» النافية للجنس بـ «إن» فينصبُ بها اسماً،
ويرفع خبراً، حملاً للنقيض على النقيض، إذ «إن» موجبة و«لا»
نافية»^(٤).

ومن أنواع القياس حمل الفرع على الأصل «فالمضارع مبني حين تتصل به
النون في «يَقْمَنَ» وذلك لشبه المضارع الفرع في الإعراب الماضي الأصل في
البناء، والفرع يُحمل على الأصل في كلام العرب، فالممنوع من الصرف إذا
دخل عليه الألف واللام أو أضيف إليه انصرف، وإنما ذلك لشبهه بالأصل الذي هو
الاسم المتمكن وإن كان فيه علتا الصرف»^(٥).

هـ - والمالقي قد يرفض القياس بين الأمرين إذا كان بين الموضعين فرق:

أ - ف «لا» تزداد بمعنى «غير» بين الجار والمجرور والمعطوف والمعطوف عليه
والنعت والمنعوت، نحو: مررت برجلٍ لا ضاحكٍ ولا بالكٍ. فإن قيل:
هَلَّا قلت في «لا» ها هنا إنها اسم كما قيل في الكاف وَعَنْ وَعَلَى، لَأَنَّ
كُلَّ واحدة من ذلك يصلح في موضعه الاسم، فاعلم أن بين
الموضعين فرقاً، وذلك أن الكاف وَعَنْ وَعَلَى قد ثبتت الاسمية فيها

(١) الورقة ١١٧.

(٢) الورقة ١٤٦.

(٣) الورقة ٨٩.

(٤) الورقة ١٢١.

(٥) الورقة ١٥٨.

بوجوه، منها: دخول حرف الجر عليها وتقديرها تقدير الأسماء، ومن حيث لم تثبت فيها الزيادة وهي مقدرة بالأسماء في موضع لا يُحكم عليها بالزيادة بخلاف «لا» هذه فقد ثبتت فيها الزيادة بين الناصب والمنصوب نحو: أمرتك ألا تخرج، وتقدير الأسماء في الحروف لا يُخرجها إلى الاسمية»^(١).

ب - «فإن قيل: فلم لم يقل: جوارِي وغواشي في: جوارِي وغواشي، بفتح الياء في حال الخفض بلا تنوين، كما قيل في ضوارب: ضوارب بفتح الباء في حال الخفض بلا تنوين، لأن كل واحد من النوعين لا ينصرف؟ فالجواب أنهم استقلوا النطق بذلك لاجتماع الثقل، ولا تجتمع في ضوارب فاعلمه، ألا ترى أن آخر «ضوارب» حرف صحيح وآخر غواشي حرف معتل زائد في الثقل لبنائه وتناهيه، ففيه من الثقل ما ليس في ضوارب، فلذلك حذفت الياء وعُوِضَ منها التنوين في حال الرفع والخفض»^(٢).

وقد يجد المؤلف بعض العلماء يُجري القياس بين أمرين، فيمضي المؤلف ليطله.

أ - فاصلُ (لن) عند الفراء: «لا» أبدل من ألفها نون، لأن الألف والنون في البدل أخوان، فكما تبدل النون ألفاً في الوقف في «لنَسْفَعاً» كذلك تبدل النون ألفاً في «زيداً». وهذا مردودٌ من حيث إبدال الثقل من الخفيف، فإذا أبدلت النون من الألف خرج من خفة إلى ثقل، وإذا أبدلت الألف من النون خرج من الثقل إلى الخفة، فلا ينبغي أن يقاس أحد الموضعين على الآخر مع أن ذلك البدل مختص بالوقف و«لن» مستعملة في الوصل والوقف، فلا منافرة بينهما ولا علة جامعة فَبَطَلَ القياس»^(٣).

(١) الورقة ١٢٦. (٢) الورقة ١٦٨. (٣) الورقة ١٣٤ - ١٣٥، وقوله «منافرة» كذا في الأصل ولعلها «مناسبة».

ب - يرى الخليل أن الفعل بعد «إِذَنْ» ينتصب بإضمار «أَنْ». ويتعقب المؤلف هذا القول فيردُّ عليه بقوله: «وكانه قاسها على حتى وكى ولامها ولام الجحود، ولا يصحُّ القياس على ذلك، لأنَّ حتى وكى ولامها ولام الجحود، إنما تنصب بإضمار «أَنْ» لجواز دخولها على المصادر، وربما ظهرت «أَنْ» مع بعضها، ولما كانت «إِذَنْ» لا يصحُّ دخولها على مصدر ملفوظ به ولا مقدر، ولا يصحُّ إظهار «أَنْ» بعدها في موضع لم يجز القياس في نصب ما بعدها على ما ذكر»^(١).

٦ - وقد بيني المؤلف قياساً ما ثم يمضي ليدعمه بدفع أي اعتراض قد يقوم عليه فهو يرى أن «إِذَنْ» إن وُصِلَتْ في الكلام كُتِبَ بالنون عَمِلَتْ أو لم تعمل، كما يُفعل بأمثالها من الحروف، وإذا وَقَفَ عليها كتبت بالألف، لأنها إذ ذاك مشبهة بالأسماء المنقوصة (دماً ویداً) في عدد حروفها وأنَّ النون فيها كالنوين، وأنها لا تعمل مع الوقف.

فإن قيل: شَبَّهَتْها في الوصل بـ «عَنْ» و«لَنْ» و«أَنْ» فينبغي أن تكتب بالنون لأنها حرف مثلها فالجواب أن لَنْ وَأَنْ وَعَنْ تخالف إِذَنْ من وجهين: أحدهما: أن إِذَنْ تشبه الأسماء في عدد الحروف، وأن وَلَنْ وَعَنْ لا تشبهها في ذلك، والآخر: أن لَنْ وَأَنْ وعن لا تكون إلا عاملةً في معمولها فهي معه كشيء واحد وَقَفَتْ أو وَصَلَتْ و«إِذَنْ» إذا وَقَفَتْ عليها قد تكون غيرَ عاملة إذ العمل لا يلزم فيها فَصَحَّ لك ما ذكرت»^(٢).

٧ - وتبدو فائدة القياس عند المؤلف بتسويغ ما يراه بعضهم شاذاً. فقد ذكر ابنُ عصفور أن دخول الباء شاذ في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٌ﴾. يقول المالقي: «وفيه عندي تسويغٌ لدخول الباء الزائدة لتصدير الكلام بالنفي والباء في تمام فائدته، فكانت كأنها في خبر «ما» إذ «أَلَمْ» نفي كما أن «ما» نفي»^(٣).

(٣) الورقة ٧٠.

(٢) الورقة ٣٣.

(١) الورقة ٣٣.

كما تظهر فائدته في الاحتجاج لإحدى اللغات الواردة عن العرب،
فبنو تميم يرفعون بعد «ما» المبتدأ والخبر على الأصل «وهو القياس، ولا
يراعون تشبيهاً، وإنما ذلك لعدم اختصاصها بالأسماء والأفعال وما لا يختص
لا عمل له بحكم الأصل»^(١).

* * *

(٢) السماع:

يعرف صاحب «الاقتراح» السماع بقوله «ما ثبت في كلام من يوثق
بفصاحته فشميل كلام الله تعالى وكلام نبيه وكلام العرب إلى أن فسدت الألسنة
فهذه ثلاثة أنواع»^(٢). وسوف نبسط الآن موقف المألقي من أنواع السماع التي
أوردها في «الاقتراح».

١ - كلام الله تعالى:

ليس من شك أن كلام الله تعالى الذي أنزل على نبيه محمد صلى الله عليه
وسلم هو في المرتبة الأولى من الفصاحة، ولذلك نجد المألقي يكثر من
الاستشهاد به، فلا نكاد نمر بحكم إلا ويتبعه الرجل بآية من القرآن الكريم،
ومراجعة فهرس القرآن من الكتاب يوضح لنا بجلاء ثبات ما ذهبنا إليه.

ومن المعروف أن لكتاب الله قراءات عديدة، فما موقفه من هذه
القراءات؟

في الحقيقة كان المألقي يعنى كثيراً بالاستشهاد بهذه القراءات، وهذا يعود
إلى أنه قد فقه علم القراءات على أشياخه، فقد ذكرنا في ترجمته أنه قد ألم بها
إماماً عالياً، لذلك نجده يكثر من إيرادها والاستشهاد بها، غير أنه غالباً لا ينص
على اسم صاحبها، ومن ذلك:

(٢) الاقتراح ١٤.

(١) الورقة ١٤٧.

- «تَنْصِبُ» ليت في جوابها بالفاء والواو كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ و﴿يَا لَيْتَنِي نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ على قراءة من نصب «نكون»^(١).

- «والقسم الذي يجوز أَنْ تَلْحَقَهُ نون الوقاية وألاً تلحقه: لدن وقد وقط، قال تعالى: ﴿مِنْ لَدُنِّي عَذْرًا﴾ وقرئ بالتخفيف والتشديد، وقد قرأ الجمهور بالتشديد إلاً نافعاً»^(٢).

- ويتحدث المؤلف عن «لماً» التي بمعنى «إلاً» نحو: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ على قراءة من شدد الميم وخفف «إِنْ» وقد قرئ ذلك بالتخفيف فيخرج عن الباب»^(٣).

- «إذا دخلت «لا» على النكرة وأريد النفي الخاص ارتفع ما بعدها، قال تعالى: ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ على قراءة مَنْ رفع»^(٤).

- ويتحدث عن إشباع الحركة في «أنا» إذا كان بعدها همزة نحو: ﴿أَنَا أُحْيِي﴾ وهي قراءة نافع على خلاف عنه في المكسورة»^(٥).

- «وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾، فقراءة ابن مسعود «وإن منّا لما له مقام معلوم»، فهذا نصّ على أن «لماً بمعنى إلاً»^(٦).

- وقد تكون الألف بين الهمزتين للاستثقال وعليه قراءة هشام من رواية ابن عامر: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ، وَأَإِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾^(٧).

- «ويتحدث عن الاسم مع الألف التي هي بدل من ياء الإلحاق نحو عَلَّقَى، فهو يكون منوناً وغير منون، وقرئ ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى﴾ بالوجهين»^(٨).

(١) الورقة ١٤٠ والنصب قراءة ابن عامر. (٢) الورقة ١٧١.

(٣) الورقة ١٣٢، وقرأ بالتشديد ابن عامر وعاصم وحمزة.

(٤) الورقة ١٢٢، وهي قراءة الجمهور ما عدا أبا عمرو وابن كثير.

(٥) الورقة ٨. (٦) الورقة ١٣٢ - ١٣٣. (٧) الورقة ١٤.

(٨) الورقة ١٨، نون أبو جعفر وابن كثير وأبو عمرو، والباقون بغير تنوين.

- «ويذكر المؤلف قراءات الآية الكريمة ﴿ويسألونك ماذا يُنفقون قل العفو﴾ ويقول: «فَمَنْ قرأه بالنصب فالتقدير: ينفقون العفو، ومن قرأ بالرفع فالتقدير: هو»^(١).

- «وتنصبُ «لعل» في جوابها، ولذلك قرأ حفص: ﴿لَعَلِّي أبلغُ الأسبابَ أسبابَ السمواتِ فاطَّلَعَ﴾ لأنه أشربها معنى التمني وهو طلب»^(٢).

ومن قراءة هذه النصوص نخرج إلى أن المألقي اعتمد على القراءات في دعم ما يقرره من القاعدات النحوية أو تثبيت لغة من لغات العرب، أو تسوية وجه من وجوه العربية. ولت هذا النحويّ يبرأ من المنهج المعياري الذي كان النحاة عليه، ومن مظاهره رفض القراءات التي لا تنطبق على القاعدة التي يرونها، ورميها بالشذوذ مع أن هذه القراءات لم يأت بها أصحابها من نسيج خيالهم واجتهادهم. إنَّ النحاة بذلك الصنيع قد أوقفوا رافداً ثراً غنياً من الروافد، كان يمكنه أن يمدِّهم بفيضٍ من الوجوه والاستعمالات التي عليها العربية، أيكونُ الشعرُ الذي احتجوا به وأولوهُ عنايتهم الكبيرة أوثق من هذه القراءات، أم يكون هذا الشعرُ أفصحَ منها؟ ومن هنا يؤكد كثير من الباحثين بأن النحاة أرادوا من القراءات أن تكونَ خادمةً لقواعدهم، فما كان منسجماً مع هذه القواعد قبلوه، وما كان منها مخالفاً لها رفضوه^(٣).

والمألقي في رَصْفِهِ يقف موقفاً محافظاً من بعض القراءات فيمسك عن الاحتجاج بها، ويحكم عليها بأنها شاذة لا قياس عليها، أو يحكم عليها بأنها تأتي في نادر من كلام، وذلك بعد أن يكون قد قرر القاعدة التي هو فيها:

- فاللام حين تكون جارة تُكسَرُ «ومن العرب مَنْ يخالف هذا الأصل فيفتح اللام مع الظاهر، وقرأ بعضهم: «وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال» وذلك كله شاذ فلا قياس عليه»^(٤).

(١) الورقة ٨٨، قرأ أبو عمرو بالرفع، والجمهور بالنصب.

(٢) الورقة ١٧٨.

(٣) انظر: في أصول النحو ٢٩، وسيبويه والقراءات ٦٦، وأثر القراءات في الدراسات النحوية ٨١.

(٤) الورقة ١١٧.

- والهمزة قد تُبدَلُ من ألف المد في نفس الكلمة وهو موقوف على السماع وقرأ بعضهم: ﴿عليهم ولا الضَّالِّينَ﴾، و﴿لا جَنَّ﴾^(١).

- «والتنوين قد يحذف لالتقاء الساكنين كقراءة مَنْ قرأ: ﴿قل هو الله أحدُ الله الصمد﴾ وهذا الحذف لا يكون إلا في الضرورة في الشعر أو في نادر كلام»^(٢).

- ويتحدَّث عن تنوين المقابلة الذي يكون في الجمع المؤنث السالم لمقابلة النون في جمع المذكر السالم نحو فاطمات «وقد قُرِئ في الشاذ: «من عرفات» للاعتداد بالعلتين المانعتين من الصرف»^(٣).

- «يرى المؤلف أنَّ فعلَ المخاطب الغالب عليه المطرُدُّ أن يجيء بغير لام نحو «اضرب»، وقد قُرِئ قوله تعالى: ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾ على المخاطبة وهو نادر»^(٤).

- ويذكر زيادة «لا» بين الناصب ومنصوبه نحو: «وإذا لا يلبثوا خلافك إلا قليلاً». على قراءة مَنْ حذفَ النون في الشاذ»^(٥).

- «يجوز حذف النون لطول الكلام تخفيفاً من اسم الفاعل والصفة المشبهة، وقُرِئ في الشاذ: ﴿إنكم لذائقو العذاب الأليم﴾»^(٦).

- ويتحدث عن دخول اللام في خبر «أنَّ» فيقول: «قُرِئ في الشاذ «إلا أنهم ليأكلون الطَّعام»، وذلك موقوف على السماع»^(٧).

- ويتحدث عن حذف المبتدأ «في نادرٍ من كلام كقراءة ﴿ما بعوضةٌ فما فوقها﴾ و﴿تماماً على الذي أحسن﴾»^(٨).

- ويعدُّ المألقي مواضعَ همزة الوصل ثم يقول: «وما عدا ذلك فالهمزة في أوله

(١) الورقة ١٧٠.

(٢) الورقة ٢٧.

(٣) الورقة ١٠٦.

(٤) الورقة ١٦٤.

(٥) الورقة ١٢٧، وهو في مكانٍ آخرٍ يحتاجُ بهذه القراءة على عمل «إذن» في الورقة ٣٢.

(٦) الورقة ٩٢.

(٧) الورقة ١١١.

(٨) الورقة ١٦٢.

قَطَعَ ثَبِتَ دَرَجاً وَابْتِدَاءً وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا إِلَّا فِي نَادِرٍ كَلَامٍ، كَمَا قَرَأَ بَعْضُهُمْ «إِنَّمَا لِحَدَّثِي الْكُبَرِ» فَاسْقَطَ الهمزة تخفيفاً وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ»^(١).

وقد يقول قائل: قد تكون هذه القراءات من خارج القراءات السبع. فالجواب: أن بعض هذه القراءات ليست من خارج السبع، ويبدو هذا من مراجعة تخريجها في الكتاب. ثم إنَّ القراءة الشاذة ليست هي التي لا تخضع للقراءات السبع، وإنما هي التي فَقَدَتْ شرطاً من الشروط التي نَصَّ عليها صاحبُ النشر بقوله «كلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وَصَحَّ سندُها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردُّها ووجب قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم»^(٢). ومن هنا كان يحق لنا أن نعتريَّضَ على المألقي الذي يبيح لنفسه أن يعتريَّضَ على قراءات كان أصحابها من أئمة الفصاحة والورع من أمثال: ابن كثير وأبي سعيد بن جبير وقتادة وأبي عمرو، أولئك الذين أقبل النحاة على درس قراءاتهم بوجهة نظر معيارية مسبقة.

٢ - الحديث النبوي:

قضية الاستشهاد بالحديث مثار جدل طويل بين العلماء^(٣)، سواء في القديم أم في الحديث. فبعضهم يرفض أن يستشهد به بحجة أن الحديث النبوي قد رُوِيَ بالمعنى وأنَّ أكثر الرواة هم من الأعاجم. وبعضهم يوافق على الاستشهاد بالحديث بحجة أن الحديث الصحيح إنما خرَّص رواته على أن يأتوا بلفظه كما وَرَدَ عن رسول الله ﷺ، وأنَّ قضية تعدُّد ألفاظ الحديث تعود إلى تعدُّد الموقف الذي كان فيه الرسول ﷺ. ثم إنَّ ما نجده من تعدُّد روايات الحديث نلمح آثاره في الشعر حين يُروى بأكثر من رواية. والموضوع في الحقيقة بحاجة

(١) الورقة ٢١، وإذا كان قد حكم على هذه القراءة هنا بأنها من نادر الكلام فإنه يحكم عليها في مكان آخر - الورقة ٣٤ - بالشذوذ على الرغم من أنها رواية جرير عن ابن كثير.

(٢) النشر ٩/١.

(٣) انظر: مدرسة البصرة ٢٥٥، والقياس للشيخ محمد الخضر حسين ٣٢.

إلى تمحيص عميق ودراسة مستقصية وافية.

أما المألقي فقد كان له أكثر من موقف في تلك القضية، فهو قد يستشهد بالحديث، وقد يروي الحديث على أنه لغة نادرة فيوقفه على السماع، أو يحكم عليه بالشذوذ.

أ - فهو يستشهد بالحديث في الأحكام والنصوص التالية:

- قد تَرُدُّ «لو» حرف وجوب لامتناع، ويورد المألقي الحديث التالي شاهداً على ذلك «لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا لَجَاءَ اللَّهُ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ فَيَغْفِرُ لَهُمْ وَيَدْخُلُهُمُ الْجَنَّةَ»^(١).

- وقد تَرُدُّ «لو» حرف تقليل، ويورد المألقي حديثين على ذلك، «لا تَرُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِظُلْفٍ مُحْرَقٍ» و«لا تَرُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِشِقْ قَمَرَةٍ»^(٢).

- ويُحَذِّفُ التنوين إتباعاً لغير المنون كما جاء في الحديث: «إِنكُمْ تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ مِثْلَ أَوْ قَرِيبَ مِنْ فِتْنَةِ الدِّجَالِ» أي: مثل فتنة الدجال أو قريباً منها «فُحِذِفَ التنوين من «مِثْلٍ» لتقدير الإضافة، ومن «قريب» إتباعاً له»^(٣).

- ويستشهد بالحديث التالي على أَنَّ «لو» من موضع الشرط ويرُدُّ على مَنْ زعم أنها هنا حرف امتناع لامتناع: «نَعَمْ الْعَبْدُ صُهِيبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ»^(٤).

- ويتحدث عن الأمر من «أَخَذَ»، فهو بدون همزة، ويورد الحديث التالي شاهداً على ذلك «مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ لَسَبْعٍ»^(٥).

«وَالْعَرَبُ تُجْرِي الْأَسْجَاعَ تُجْرِي الْقَوَافِي كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كَانَ الْمَوْتُ فِيهَا عَلَى غَيْرِنَا كُتِبَ وَكَأَنَّ الْحَقَّ فِيهَا عَلَى غَيْرِنَا وَجَبَ» وكَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «هَلْ أَنْتَ إِلَّا إِصْبَعٌ دَمِيَّتٍ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيَتْ»^(٦).

(٣) الورقة ١٧٠.

(٦) الورقة ١٦.

(٢) الورقة ١٣٧.

(٥) الورقة ٢٠.

(١) الورقة ١٣٦.

(٤) الورقة ١٣٦.

ب - وهو قد يذكر الحديث على أنه لغة نادرة أو أنه شاذ لا قياس عليه ومن ذلك:

- «الغالب على فعلِ المخاطب أن يَجِيءَ بغير لام نحو: اضربْ، وقد يأتي باللام نادراً كما في الحديث: لتأخذوا مَصَافِكُمْ»^(١).

- الموضع الثالث - أم أن تكون بمعنى الألف واللام التي للتعريف ومن ذلك قوله عليه السلام «ليس من أم بر أم صيَّام في أم سفر» إلا أنه لا يقاس على ذلك لقلته^(٢).

- «وأما ضميرُ الجمع المكسر المؤنث فلا يُذكرُ إلا شاذاً كقوله عليه السلام: «خيرُ نساءٍ ركبَنَ الإبلُ صالحُ نساءٍ قریشٍ أحناءُ على ولِدٍ في صغره وأرعاهُ على زوجٍ في ذاتِ يدٍ»^(٣).

وهكذا فالمالقيُّ في رَصْفِهِ يتردّد بين الاستشهاد بالحديث وعَدُّه لغةً نادرة لا قياس عليها. ومن هنا عَدَّ بعض الباحثين ورودَ الحديث في كتب الأندلسيين ظاهرة من خصائص مذهبهم على عكس نحاة المشرق الذين كان جمهورهم يرفض الأخذ به والاحتجاج بشيء منه^(٤).

٣ - الشعر العربي:

اهتمَّ النحاة العرب بالاحتجاج بالشعر العربي الذي ثَبَتَ عن الفصحاء الموثوق بعريبتهم، فكان للشعر مرتبةً رفيعة في مباحثهم وأعمالهم. وقد كان للمتقدمين منهم عنايةً خاصة بالرحلة إلى البادية والتقاط العربية من أفواه الفصحاء، فالكسائي يمضي إلى أهل البوادي ومعه خمس عشرة قنينة خمر، وظل يكتب ما يسمعه من أفواههم حتى أنفذ ما عنده^(٥). وعلى سنن الكسائي كان

(٣) الورقة ٧٨.

(٢) الورقة ٤٦.

(١) الورقة ١٠٦.

(٤) انظر: خصائص النحو الأندلسي في القرن السابع: رسالة مخطوطة في دار العلوم قدّمها عبد القادر الهيقي.

(٥) انظر: المدارس النحوية ١٧٣.

جُلُّ النحويين المتقدمين، ومن هنا كان لدى النحاة تراثٌ موثوقٌ فصيحٌ عملوا به في تقعيد القواعد وتثبيتها، وأصبح الاحتجاج بالشعر والاستشهاد به أمراً شائعاً في النحو العربي. والمالقي في رَصْفِه مولعٌ بذلك، فقد بَلَغَتْ شواهدُه الشعرية أكثرَ من ستمئة بيت، وكلُّها من قبيل الاستشهاد بها على حكم، أو الاحتجاج بها لنقض دليل الخصم، أو يحاول أن يؤوها لكي يدخلها في القاعدة.

- فالكوفيون يزعمون أنَّ تاء التانيث هاء في الأصل بدليل أن الوقف عليها هاء، «وليس ذلك بصحيح لأن الوقف عارض واللفظة تاء. وهو الأصل، والدليل على أن الوقف لا يُعْتَدُّ به أنهم يُشَدِّدون المخفف فيه كقوله:

صَحَّحَ يَحِبُّ الخلق الأضحَا

فإذا صاروا إلى الأصل خَفَّفُوا وهو الأصل، مع أن العرب قد وقفت على هذه التاء على الأصل من غير بدلٍ إلى الهاء قال الراجز:

بَلْ جَوَزَ تِهَاءَ كظهِرِ الجَحَفَتِ^(١)

- «والفراء يجعل «ايمين» جمع يمين فتكون الهمزة عنده همزة قطع وهو فاسد لأن تلك الألف تسقط في الدَرْجِ كسائر ألفات الوصل كما قال:

فَقَالَ فَرِيقُ القَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيَّمُنُ اللهُ مَا نَذَرِي^(٢)

- «وإنما قلنا إنَّ «كي» نصبت وهي بمعنى اللام بإضمار «أن» لأنَّا قد وجدنا أنَّ بعدها «أن» تليها في بعض المواضع كما قال الشاعر:

كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَحْدَعَا^(٣)

- «الدليل على أنَّ «جَيْرٍ» اسمٌ بمعنى حقاً أنها قد نُوتَتْ في الشعر مراعاةً لأصلها من الاسمية، قال الشاعر:

وَقَائِلَةُ أَسَيْتَ فَقُلْتَ جَيْرٍ أَسِيَّ إِنِّي مِنْ ذَاكَ إِنَّهُ

(١) الورقة ٧٦.

(٢) الورقة ٢١.

(٣) الورقة ١٠١.

فهذا التنوين وإن كان تنوين ضرورة لا يكون إلا في الأسماء التي أصلها التمكن»^(١).

- «قد تخفض «لعل» اسماً لأنها اختصت بالأسماء، وما اختص بالأسماء ولم يكن كجزء منها حقّه أن يخفض، وإنما نصبت للشبه بالفعل قال الشاعر:

فقلت ادعُ أخرى وارفع الصوت دعوةً لعلّ أبي المغوار منك قريب»^(٢)

- وهو يتحدث عن أحكام الواو التي يكون ما بعدها منصوباً فيقول: «وإنما حكمنا أن النصب بعدها لـ «أن» لثلاثة أوجه، منها: أنه قد سُمِعَتْ مظهره بعدها، قال الشاعر:

أبت الروادف والثديي لقمصها مسّ البطون وأن تمسّ ظهورا»^(٣)

والمؤلف قد يجعل رده على الخصم مبنياً على عدم سماع ما يدّعيه، فبعض الكوفيين يرى أن الناصب بعد «إلا»: أن. ويتعقب المؤلف هذا الكلام بقوله «إن حذفها وحذف خبرها لا نظير له في كلامهم، مع أن هذا يلزم منه أن يكون المستثنى أبداً منصوباً وقد جاء على خلاف ذلك»^(٤).

وبعضهم يرى أن «إن» تعمل مع «ما» كعملها دون «ما» فتقول: إنما زيداً قائم قياساً على «ليت»، «والصحيح أنها لا تعمل بحكم السماع»^(٥).

أما إذا كان المسموع فرداً فالمالقي لا يقيس عليه وإنما يوقفه على السماع: - فهو يعدّد مواضع «ما» الزائدة ثم يقول: «ففي هذه المواضع يجوز دخولها بالقياس لكثرة وجودها فيها زائدة لمعنى التوكيد وما عداه فموقوف على السماع كقوله:

أيا طعنة ما شيخ كبير يقنّ بالي»^(٦)

- كما يعدّد دخول اللام في خبر المبتدأ سماعياً كقوله:

(٣) الورقة ٢٠٢.

(٢) الورقة ١٧٧.

(١) الورقة ٨٣.

(٦) الورقة ١٤٩.

(٥) الورقة ٥٧.

(٤) الورقة ٤٤.

أُمُّ الْحَلِيسِ لِعَجُوزٍ شَهْرَبَهٗ»^(١)

- وكذلك يَعُدُّ دخول اللام في خبر «أَنَّ» موقوفاً على السماع نحو:

ألم تكن حَلَفْتَ بالله العليَّ أَنَّ مطاياك لَمَن خَيْرِ المَطِيِّ»^(٢)

- وهو يرى أَنَّ النونَ لازمةٌ في فعل جواب القسم، ويرى أَنَّ قوله:

تألى ابنُ أوسٍ حِلْفَةً ليرُدُّني إلى نسوةٍ كأنهن مَفَائِدُ

لضرورة الشعر»^(٣).

- ولا يميز دخول «إِنَّ» الخفيفة على غير نواسخ الابتداء من الأفعال، لذلك يَعُدُّ

ما استشهد به الكوفيون شاذاً لا يقاسُ عليه وهو قول الشاعر:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنَّ قَتَلْتَ لَمَسِلياً حَلَّتْ عليك عقوبةُ المتعمِّدِ»^(٤)

- ويقرر أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين لا يكون إلا في الضرورة في الشعر أو

نادر كلام والإثبات أحسنُّ وأكثر، ومن حذف التنوين قوله:

عمرو الذي هَشَمَ الثريدَ لقومه ورجالُ مكة مُسْتِتُونَ عِجافُ»^(٥)

- والمبرد يُعْمَلُ «إِنَّ» النافية ويُجرها مُجرى «ما» الحجازية وأنشد:

إِنَّ هو مستولياً على أحدٍ إلا على أضعفِ المجانين

«وهذا البيتُ من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه إذ لا نظير له»^(٦).

غير أن المألقي لا ينفذُ قاعدته في عدم القياس على المفرد، فنراه يَعُدُّ

دخول اللام في خبر «لكن» على القياس وليس على السماع، وذلك مع اعترافه بقلته وهو إنما يقيس على قوله:

ولكنني من حُبِّها لعميدُ»^(٧)

(١) الورقة ١١١.

(٢) الورقة ١١١.

(٣) الورقة ١١٢.

(٤) الورقة ٥١.

(٥) الورقة ١٧٠.

(٦) الورقة ١٦٢.

(٧) الورقة ١٣٠.

٤ - لغات العرب :

والمؤلف يعتمد لغات العرب ويضعها في مكانة رفيعة، فهو قد يحتج بها في تثبيت قواعده، أو يستفيد منها في نقض حجة الخصم، أو يركن إليها لتخريج ما قد يراه بعضهم شاذاً، ولذلك قال في «الاقتراح»: «اللغات على اختلافها حجة»^(١).

- فهو يرد على الفراء الذي يرى أن «ايمن الله» في القسم جمع يمين بأنهم قد قالوا فيه: ايمن الله بكسر الهمزة، ولأنهم قد تصرفوا فيه باللغات في الحذف فقالوا: ايم وم وم وم والتصرف في الحذف بأبه المفردات^(٢).
- وهو يحتج على أن «لعل» لأنها زائدة بأنه قد سُمِعَ في معناها «غن» ولم يدخلوا عليها اللام^(٣).

- «من العرب مَنْ يقول: «الزيدان» في الرفع والنصب والخفض، وعليه حَمَلَ بعضهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرَانِ﴾، وحمله بعضهم على أن «إِنَّ» بمعنى نعم، وحمله بعضهم على أن تكون «إِنَّ» شائبة محذوفة الاسم. والجميع متكلف والأحسن اللغة القليلة لكونها مسموعة معروفة»^(٤).

«بعضهم يجعل «تتري» إذا كانت بغير تنوين فعلاً مضارعاً، وليس بشيء لأنه قد نُونَ في لغة أخرى»^(٥).

٥ - أقوال العرب وأمثالهم :

تحتفظ كتب النحو بطائفة كبيرة من أقوال العرب وأمثالهم، يأتي بها العلماء لدعم مذاهبهم وما يقررونه من القواعد. والمالقي يورد كثيراً من هذه الأقوال والأمثال، ولكنه في جلها يقف موقفاً متحفظاً، فيرفضها لأنها شاذة، أو يعدها من نادر الكلام، وهذا يعود في الحقيقة إلى أن المؤلف كان في مجمل كتابه ملتزماً

(١) الورقة ٢٤.

(٢) الورقة ٢١.

(٣) الورقة ١١٦.

(٤) الورقة ١٣.

(٥) الورقة ١٨.

في تفعيد القاعدة بالاطراد، فما خرج عن ذلك لا يدخله في دائرة القبول وإنما يطرحه. ولعل هذا يعود إلى كونه يؤثر منهج البصريين الذين لا يقبلون كل مسموع، ومن هنا كان يرُدُّ على الكوفيين حين يحتجون بهذه الأقوال والأمثال.

- يرى المؤلف «أنَّ» «إنَّ» الخفيفة لا يجوز دخولها على غير نواسخ الابتداء من الأفعال، خلافاً للكوفيين فإنهم يميزون ذلك، قياساً على قول بعض الفصحاء: «إِنْ قَنَّعَتْ كَاتِبَكَ لَسَوَطًا»، وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه^(١).

- «وقد ألحقوا نون التوكيد في الفعل بعد «ما» الزائدة كقولهم: «بِجَهْدٍ مَا أَرَيْنَكَ وبِأَلَمٍ مَا مُحْتَنَنَةٌ»، ولا يُقاس على ذلك لشذوذه في السماع^(٢).

- وهو يُعَدُّ مواضع ورود نون التوكيد، ثم يقول «ولا يجوز أن تدخل في غير ذلك من الأفعال، فإن جاء منه شيء يوقف فيه مع السماع نحو «في عِصَّةٍ مَا يَنْبُتُنْ شَكِيرُهَا»^(٣).

- «وقد تكون «مِنْ» زائدة عند الكوفيين في الواجب، وَحَكَاؤًا: قد كان من مطر، وهو عند البصريين - غير الأخفش - مؤول، وهو قليل لا يقاس عليه^(٤).

٦ - المولَّدون:

قال صاحب «الاقتراح»: «أجمعوا على أنه لا يُحْتَجُّ بكلام المولَّدين والمُحَدَّثِينَ في اللغة والعربية، وقد خُتِمَ الشعر بإبراهيم بن هرمة^(٥). والواقع أنَّ هذا الإجماع الذي قرره ما كان إلا مخافة أن يكون اللحن قد تَسَرَّبَ إلى كلام المولَّدين، وحتى تكون المادة التي يبنون عليها قواعدهم سليمة صافية. ومع ذلك نجد المألقي يحتجُّ ببعض أبيات قالها المولَّدون، وذلك لا على سبيل الاستثناس كما يفعل بعضهم، وإنما على سبيل الاحتجاج، وهو لا يُنصُّ على قائل البيت،

(٢) الورقة ١٥٩.

(١) الورقة ٥١.

(٥) الاقتراح: ٢٦ - ٢٧.

(٤) الورقة ١٥٤.

(٣) الورقة ١٥٨.

وإنما ظهر لنا من خلال تخريج شواهد الشعرية، ولكن صنيعة هذا كان محدوداً
بأبيات، ومن ذلك احتجاجه ببيت البحتري:

أَفَاقَ صَبٍّ مِنْ هَوًى فَأُفَيْقًا

على النصب لما بعد الفاء في الاستفهام^(١).

وكذلك حين استشهد ببيت لفضل الشاعرة:

وَمَاتَ عِشْقًا فَكَانَ مَاذَا

وذلك على أن اتصال «ذا» بـ «ما» أخرجها عن حكم أدوات الاستفهام بأن لها
الصدارة^(٢).

وهو يستشهد ببيت للمعري في سياق اللغة:

وَمَا كُفْلَةُ الْبَدْرِ الْمُنِيرِ قَدِيمَةٌ وَلَكِنهَا فِي وَجْهِهِ مِنْ أَثَرِ اللَّطَمِ

وذلك على أن قوله «الكُفْلَةُ» معناه شامة الأرنب في وسطه^(٣).

كما يورد شواهد أخرى للمولدين: إما للاستثناس، وإما أن يكون بعضهم
قد احتج بها فيقوم بتوجيهها^(٤) لتدخل في دائرة القاعدة التي بينها. وقد نعذر
المؤلف بأنه لم يحتج بشعر المولدين، وإنما أورده للاستثناس ليكون سنداً على ما
يراه من القواعد، ولكنه لم ينص على ما ذهبنا إليه.

* * *

(٣) الإجماع:

والمراد به إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة، وإنما يكون حجة إذا لم
يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص وإلا فلا^(٥). والمؤلف يقف من

(٣) الورقة ٨٩.

(٢) الورقة ٨٨.

(١) الورقة ١٨٢.

(٥) انظر: الاقتراح ٦٢، والخصائص ١٨٩/١.

(٤) انظر: الورقة ١٢٨، ١٣٨.

الإجماع موقف الالتزام، فيحتج به ويقف أمام مَنْ يخرج عليه ومن مظاهر ذلك:

أ - قد يرى جمهور النحاة رأياً من الآراء في حرفٍ من الحروف، ويصادف أن يشذ عن رأي الجمهور أحدُ النحاة، فيكون موقف المؤلف أنه يتعقب هذا الرأي الشاذ، ويُفسد عليه حجته. فـ «كلاً» بسيطةٌ عند النحويين إلا ابنُ العريف، جعلها مركبة من كُلِّ ولا، وهذا كلام خَلَفَ^(١) ثم يمضي في إفساد رأيه.

ويرى الخليل أن «أل» حرف واحد بجملته بسيط، ويتعقب المؤلف كلامه بقوله: «والصحيح أنها لام التعريف دخلت عليها همزة الوصل كما قال الجمهور»^(٢).

وفي «إذَنْ» يقف المالقي أمام مَنْ يدَّعي أن الفعل بعدها منصوبٌ بإضمار أَنْ، وأنَّ «إذَنْ» مركبةٌ من إذ وَأَنْ. وهو بعد أن يبين ضعف هذين المذهبين يقول: «وإذا فسَد المذهبَان صَحَّ مذهب الجماعة من البساطة والعمل بنفسها»^(٣).

أما المازني فهو يرى أن الألف في «عصا» عوض من التنوين، والألفُ التي هي بدل من أصل محذوفةٌ لاجتماعهما ساكتين لأن ما قبل الألف مفتوح أبداً في الرفع والنصب والجر «والصحيح مذهبُ الجماعة لأن التنوين محذوف في الوقف البتة فلا تكون الألف في الوقف عوضاً منه البتة»^(٤).

ويقرر المؤلف أن «لكن» إذا خففت لم يُسمَعْ لها عملٌ عند أحدٍ من النحويين لذلك فهو ينتقد ابنَ الرَّمَّال لأنه أقرَّ إعمالها إذا خُففت^(٥).

كما ينتقد السهيلي لخروجه على مذهب الجماعة في النون التي تأتي علامة الرفع نحو: يضربون ويضربان وتضربين، إذ إنه يرى الإعراب

(١) الورقة ٩٩.

(٢) الورقة ٣٤.

(٣) الورقة ٣٣ - ٣٤.

(٤) الورقة ١٧ - ١٨.

(٥) الورقة ١٢٩.

مقدراً في آخر الفعل» واحتجّ لذلك بأشياء لا تَطْرُدُ على أصول النحويين^(١).

ب - وهو يحكم على بعض اللغات التي انفرد بروايتها بعض العلماء بأنها شاذة، وذلك لأن هذه اللغات تُعارض ما أقرّه الإجماع. فالباء الجارة حركتها الكسر تشبيهاً لها بعملها، وحكى اللّحياني الفتح فيها (بَ)، ولا يُقاس عليه^(٢).

أما الجرّمِي فقد حَكى في «سيبويه» وأمثاله الإعرابَ والثنية والجمع «وهو قليل لا قياس عليه»^(٣).

ج - ولكن التزام المألقي بالإجماع لا يمنعه أن يستدرّك على النحويين حين يجد عبارتهم في الحكم على إحدى الأدوات قاصرة لا تشمل كل استعمالات الأداة، وهذا ما نجده في الحرفين: لو ولولا.

يقول في «لو»: «تكون حرف امتناع لامتناع، كذا قال النحويون كلُّهم، وأرى أن تفسير معناها بهذا إنما هو في الجمل الواجبة، فيقال فيها: إنها تكون حرف امتناع لامتناع إذا دخلت على جملتين موجبتين، وحرف وجوب لوجوب إذا دخلت على جملتين منفيّتين وحرف امتناع لوجوب إذا دخلت على جملة موجبة ثم منفية، وحرف وجوب لامتناع إذا دخلت على جملة منفية ثم موجبة^(٤)». وشبهه بهذا التفصيل صنيعة في «لولا»^(٥).

* * *

(٤) الاستصحاب:

وهو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل وهو من الأدلة المعتمدة^(٦). والمؤلف يميل إلى الركون إلى استصحاب

(١) الورقة ١٦٠.

(٢) الورقة ١١٧.

(٣) الورقة ١٦٤.

(٤) الورقة ١٣٥.

(٥) الورقة ١٣٧.

الأصل في كثير من مسائل كتابه، ومن ذلك:

- يزعم الكوفيون أن تاء التانيث هاء في الأصل لأن الوقف عليها هاء «وليس ذلك بصحيح لأن الوقف عارض واللفظة تاء وهو الأصل، فلا يُعَدَّل عن الأصل إلا بدليل قاطع»^(١).

- والمؤلف يرى البساطة في «لَنَ»، ويردُّ على الخليل الذي يراها مركبة من لا أن، ويقول: «التركيب فرْع عن البساطة فلا يُدْعَى إلا بدليل قاطع»^(٢).

- كما يتخذ موقفَ البساطة ويرفض التركيب في «كَأَنَّ» «لأن الألفاظ في الأصل بسيطة والتركيب طارئ، والالتفات إلى الأصل أحسن إذ لا ضرورة توجب التركيب ولا قطع بموجبه»^(٣).

- وهو لا يميز حذف «أَنَّ» مع النصب قياساً على قول الشاعر:

ألا أيُّ هذا الزاجري أخضرَ الوغى

بناءً على أن الأصل في الحروف ألا تُحذف ويبقى عملها»^(٤).

- ويؤيد مذهب الأخفش في أن الضمير بعد «لولا» في «لولاي» مرفوع لأن الأصل أن يأتي بعدها مرفوع، وإنما خرج بالصيغة من الرفع إلى الخفض»^(٥).

ولكن يبدو أن النحاة لم يأخذوا بدليل الاستصحاب دائماً، لذلك قال ابن الأنباري: «استصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وُجد هناك دليل»^(٦). ونجد المألقي يتجاوز دليل الاستصحاب إن كان ثمة إشارات صناعية تُحول دون تطبيقه:

فهو قد قرَّر في كتابه أن الأصل في الحروف ألا تُحذف ويبقى عملها، ولكنه لم يأخذ بهذا حين «تكون دلالة الكلام على حذفه قوية كـ لام كي، إذ «كي» كالعوض منها لإفادتها إفادتها»^(٧).

(٣) الورقة ٩٧ - ٩٨.

(٢) الورقة ٣٤.

(١) الورقة ٧٦.

(٥) الورقة ١٣٨ - ١٣٩.

(٤) الورقة ٥٣.

(٧) الورقة ١١٨.

(٦) انظر: لمع الأدلة ١٤٢، والاقتراح ٧٣.

وهو يجعل «كأَيْن» مركبةً من كاف التشبيه وأَي الاستفهامية، وذلك خروج على ما قرره من أن الأصل في الحروف البساطة، وذلك لأنه يرى أنه إذا بقي المعنى في المركب على ما كان عليه قبله صَحَّ لنا أن ندَّعيه^(١).

كما يذهب المالقي إلى أن «أل» التي للتعريف مركبة من لام التعريف وهمزة الوصل. وذلك خروج على ما قرره من أن الأصل في الحروف البساطة، وذلك لأنه وجد الألف تسقط في الدَّرَج، ولو كانت الألف ألف قطعٍ لَبَّتْ في كل موضع^(٢).

* * *

٥ - الأطراد والتأويل :

ذكرنا أن المؤلف كان ينزع نحو الاتجاه البصري في مذهبه، وقد كان من سمات هذا الاتجاه قبول الظاهرة المطردة، وردُّ ما يخرج عن الأطراد ووصفه بالشاذ أو وقفه على السماع^(٣)، وقد لمسنا في دراسة مذهب المؤلف في السماع آثار هذا الاتجاه وموقفه من الشعر وأقوال العرب وأمثالهم، أما الآن فسوف نعرض نماذج من «الرصف» توضِّح رأيه في الأطراد والتأويل.

- اختلف النحويون في معنى «أو» الناصبة بإضمار «أن»، والمؤلف يختار من آرائهم ما يلاحظ أطراده فيقول: «وإنما الصحيح أنها لازمة لمعنى «إلا أن» في كل موضع فعليه المَعُولُ، دون «إلى أن» و«كي» لأن ذلك لا يَطْرُدُ فيها في كل موضع»^(٤).

- وهو يرى أن الهمزة في نحو: رأيت فرساً، وهو يَضْرِبُهَا، ورأيت سَلْماً بدل من ألف ولم نقل إنها أصل لكثرة الألف وقلة الهمزة والمطرّد الكثير هو الأصل دون القليل^(٥).

(١) الورقة ٩٥.

(٢) الورقة ٣٤.

(٣) انظر: مدرسة البصرة ١٤٦.

(٤) الورقة ٦٢.

(٥) الورقة ٢٦.

- ويتحدث عن لغة «ضربا الزيدان» عند مَنْ يرى أن الألف ضمير فيقول: «لو كانت تلك الحروف ضمائر أسماء لكثُر النطق بها كما كثر واستتبَّ مع تقدُّم الأسماء وإغما الكثير حذفها مع التأخير وإثباتها قليل، حُكي عنهم: أكلوني البراغيث»^(١).

- يرى بعضهم أن «إن» النافية قد تعمل، ويرى المؤلف أن «عدم عملها هو الكثير والأصل لعدم الاختصاص، لأنه لا يعمل إلا ما يختصُّ»^(٢).

- يميز الكوفيون دخول «مِنْ» على الأزمنة، والمؤلف لا يميز ذلك ويؤول شواهد الكوفيين ثم يقول: «والصحيح ما ذكرت لك لأنه الباب فيها، وإذا أمكن أن يطرد الباب في شيء كان أولى»^(٣).

- يزعم بعضهم أن «إيّا» تأنيث «أيّ» التي في النداء لأنها وصلة «وهذا حسن لو اطرَد لـ«أيّ» مؤنث، فعدم كونه في غير هذا الباب يضعف هذا القول»^(٤).

- ويرى المالقي أن «أو» قد تنصب ما بعدها بإضمار «أن» ليصير ما بعدها مصدراً معطوفاً في المعنى على مصدر آخر من معنى الكلام «خلفاً للكوفيين فإنهم ينصبون بها نفسها، ولو كانت ناصبةً بنفسها لكانت ناصبةً في كل موضع، فعدم اطراد ذلك يدلُّ على فساد مذهبهم»^(٥).

ومن هذا كله نخرج إلى أن المؤلف لا يتخذ قاعدة من قواعد النحو واللغة إلا بعد أن يلاحظ اطرادها، ويرى أن ما يلزمه من الشواهد كافٍ لتقعيد هذه القاعدة، كما أنه يستخدم دليلَ الاطراد لإفساد بعض الآراء التي يتخذها خصمُه وهو في ذلك - كما ذكرنا - يذهب مذهب البصريين.

ولكن ماذا يصنع بالشواهد التي تقف أمام ما يقرره من أحكام؟، إنه في ذلك يصنع أحدَ صنييعين: إما أن يؤولها لتبقى مع سياق القواعد المقررة أو

(٣) الورقة ١٥١.

(٢) الورقة ٥١.

(١) الورقة ١١.

(٥) الورقة ٦٢ - ٦٣.

(٤) الورقة ٦٥.

يرفضها فيعدها شاذةً أو موقوفة على السماع. وسوف نستمع إليه الآن وهو يحاول أن يؤول، كما استمعنا إليه وهو يَرُدُّ بعض هذه الشواهد وذلك في دراستنا لمذهبه في السماع:

إنه يعدد مواضع ورود نون الوقاية ثم يقول: «فإن جاء من لحاقها شيء غير ذلك فللضرورة كقوله:

وما أدري وظني كلُّ ظنٍ أمسِلْمُنِي إلى قومي شراحي
وكان هذا الشاعر شَبَّه اسمَ الفاعل بالفعل المضارع لعمله عمله وأنه في قوته كأنه قال: أيسلمني، ولكن ذلك ضرورة^(١).

والكوفيون يزعمون أن «ليت» تنصب الاسمين ويحتجون بقوله:

يا ليت أيام الصبا رواجعا

وهو يؤوله على أن «رواجعا» حال، العامل فيه ما في «ليت» من معنى التمني^(٢).
وأما قول الشاعر:

يا حَبْدًا عينا سُلَيْمَى والفما

فقد تأوله العلماء تأويلاتٍ عدة، اختار منها المؤلف ما هو «أجری على الأصول» وذلك بأن قوله «الفما» منصوب بفعل مضمَر كأنه قال: وأحب الفما أو أمدح الفما^(٣).

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ فقد تأوله المؤلف على لغة من يُجْري الثنية في النصب والجر يُجْري الرفع فيقول: «الزیدان» في الرفع والنصب والجر^(٤).

ويرى المالقي أن «في» تكون دائماً بمعنى الوعاء وإذا ورد شيء من الشواهد

(١) الورقة ١٧٢.

(٢) الورقة ١٣٩ - ١٤٠.

(٣) الورقة ١٩٢.

(٤) الورقة ١١١.

ظَاهِرُهُ فِيهِ خِلَافٌ ذَلِكَ يُؤَوَّلُ، وَذَلِكَ لِيَعُودَ إِلَى مَعْنَى الْوَعَاءِ فَيَقُولُ «وَمِنْ ذَلِكَ مَجِيئُهَا بِمَعْنَى الْبَاءِ نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَخَضَخَضْنَ فِينَا الْبَحْرَ حَتَّى قَطَعْنَهُ

وَقَوْلِ الْآخَرِ:

نَلُودُ فِي أُمِّ لَنَا مَا تُغْتَضَبُ

قَالَ بَعْضُهُمْ: أَرَادَ الْأَوَّلُ خَضَخَضْنَ بَنَى الْبَحْرَ، وَالثَّانِي بَأُمِّ لَنَا، وَهَذَا أَيْضاً مَتَأَوَّلٌ بِإِضْمَارٍ بَعْدَ «فِي» أَيْ: وَخَضَخَضْنَ فِي جَوَارِنَا أَوْ فِي قَطْعِنَا، وَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ فِي الْبَيْتِ الْآخَرِ: نَلُودُ فِي أَمْرِ أُمِّ لَنَا أَوْ شَأْنٍ، فَحَذَفَا الْمُضَافَ وَأَقَامَا الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، وَتَبَقَّى «فِي» عَلَى بَابِهَا مِنَ الْوَعَاءِ الْمَجَازِيِّ^(١).

* * *

٦ - موقفه من العلة:

المالقي في كتابه مولع بضروب العلل، فليس ثمة حكم يذكره إلا ويتبعه بالعلة التي كان هذا الحكم نتيجة لها ومسبباً عنها، وهذه الظاهرة نلمح آثارها عند النحاة كافة، ولكننا نجد بعضهم يؤثرونها في منهجهم فيعملون من شأنها، ولا يطبقون أن يطلقوا حكماً ما دون أن يقرنوه بعلة منها كان نوعها، ومن هؤلاء ابن جني والفراسي وابن الأنباري وشيخنا المالقي، والنص التالي يضع النقاط على هذه الحروف:

يتحدث عن النون في الأمثلة الخمسة فيقول: «والذي يدل على أن النون علامة إعراب حذفها في النصب والجزم، ولما كان الفعل قد اتصل بالفاعل وصار معه كالكلمة الواحدة جعل الإعراب بعدهما، وكان نوناً دون غيرها لأنها أخت حروف العلة، وحركت لالتقاء ساكنة هي وما قبلها وكسرت على أصل التقاء الساكنين مع الألف، وفتحت مع الواو والياء طلباً للتخفيف مع ثقل الواو وخفة الألف لضرب من المعادلة، وثبتت في الرفع لأنه أول مراتب الإعراب فلا

(١) الورقة ١٨٥ - ١٨٦.

بد لك من علامة ثابتة فيه وحُذِفَتْ في الجزم كما تحذف الحركة لأنها مثلها في الإعراب، ومُحِلُّ النصب على الجزم لأنه مختص بالفعل الذي هي فيه، ولم يُجْمَلْ على الرفع لأنَّ الاسم والفعل يشتركان فيه»^(١).

وسنمضي في كشف آثار العلة في «رصف المباني» ونستطيع أن نقسمها إلى الأقسام التالية:

(١) العلة الصناعية:

ونقصِدُ بها استخدام القواعد النحوية التي قررها العلماء، والاستفادة من معطيات أصولهم، وذلك في دعم الرأي الذي يذهبُ إليه، وقد ظهرت هذه العلة واضحة في الكتاب، وذلك دليل على أن المؤلف قد وعى قواعد النحو وعياً تاماً وفقه أبعادها وأخذ بناصيتها، وحسبنا هذه الأمثلة التي توضح هذا النوع من العلة.

أ - يرى المؤلف أن لام «لعل» زائدة «لأن التخفيف بالحذف إنما بابه الأسماء والأفعال لا الحروف لجمودها وقلة تصرفها، وإنما يخفف منها المضعف بالحذف كـ أن»^(٢).

ب - ويعلل مذهبه في «جبر» بأنها اسم بمعنى حقاً فيقول: الدليل على ذلك أنها قد نُوتْ في الشعر مراعاةً لأصلها من الاسم، قال الشاعر:

وقائلةٍ أسيّت فقلتُ جبرٍ أسيّ إني من ذاك إنّه

فهذا التنوين وإن كان تنوين ضرورة لا يكون إلا في الأسماء التي أصلها التمكن»^(٣).

ج - ويرى أن «كأن» بسيطة ومن أدلته:

١ - لو كانت مركبة لكانت الكاف حرف جر فيلزمها بَم تتعلق؟

(٣) الورقة ٨٣.

(٢) الورقة ١١٦.

(١) الورقة ١٦٠ - ١٦١.

٢ - إنَّ الكافَ إذا كانت داخلةً على «أَنَّ» لزم أن تكون وما عملت فيه في موضع مصدر مخفوض بالكاف فترجع الجملة التامة جزءً جملة فيكون التقدير في «كَانَ زِيداً قائمٌ»: كقيام زيد، فيُحتاج إلى ما يتم الجملة، و«كَانَ زِيداً قائمٌ» كلام قائم بنفسه»^(١).

د - «وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنْ النَّاصِبَ بَعْدَ «إِلَّا» فِي الْإِسْتِثْنَاءِ «أَنَّ» فَفَاسِدٌ، لِأَنَّ «أَنَّ» حَرْفٌ وَالْحُرُوفُ لَا تُحَذَفُ وَبِاقِي عَمَلُهَا لِأَنَّ عَمَلَهَا بِحَكْمِ الشَّبهِ لِلْفِعْلِ فزادها ذلك ضعفاً مع أَنَّ هذا يلزم منه أن يكونَ المستثنى أبداً منصوباً وقد جاء على خلاف ذلك»^(٢).

هـ - «يرى المؤلف أن السين حرف استقبال قائم بنفسه وليس مقتطعاً من سوف لأن الحرف ليس أصلاً في نفسه فلا يُتصرف فيه تصرف الأسماء»^(٣).

و - «ومن العرب من يخفّض بـ «لات» الحين أو ما في معناه مُنبّهةً على الأصل من الخفض، إذ ما يختص باسمٍ ولا يكون كجزء منه أصله أن يعمل فيه الجرُّ، قال الشاعر:

طلبوا صلحنا ولات أوإن فاجبنا أن لات حين بقاء»^(٤)

ز - يرى المؤلف أن «لَنَ» حرف بسيط، ويردُّ على مذهب الخليل بأنها مركبة من وجهين:

١ - لو كانت مركبة من لا أنَّ لم يجوز أن يتقدم معمولٌ معمولها عليها في نحو: زيداً لن أضرب، وجواز ذلك وأمثاله دليل على عدم التركيب.

٢ - لو كانت مركبة من لا أنَّ لكانت «لا» داخلةً على مصدر مقدر من أنَّ والفعل فيكون المعنى في قولك مثلاً: لن يقوم زيد: لا قيام زيد، فتدخل «لا» على المعرفة من غير تكرير، والمبتدأ لا يكون له خبر»^(٥).

(٢) الورقة ٤٤

(١) الورقة ٩٨

(٥) الورقة ١٣٤

(٤) الورقة ١٢٢

(٣) الورقة ١٨٩

ح- يرى سيبويه أن «لولا» حرف جر في «لولاي» فيردُّ عليه بقوله: «إذا جعلنا لولا حرف جر فيجيء حرفان يعملان في معمول واحد، وذلك غير موجود في كلامهم، وأنا إذا جعلنا لولا حرف جر فتحتاج إلى ما تتعلق به وليس في الكلام ما تتعلّق به»^(١).

ط - يعلل رأيه في أن «إيأ» دِعامَة والضمير هو ما بعدها بأمرين:

١ - أن «إيأ» لو كان ضميراً لعاد على شيء، ولا يعود على شيء، فَبَطَل كونه ضميراً.

٢ - لا يتبدّل في تشية ولا جمع ولا تأنيث ولا تذكير ولا غيبة ولا حضور، ولو كان ضميراً لتبدّل بحسب ذلك، وإنما يتبدّل بحسب ذلك ما بعده وهو العائد على الأسماء فهو المضمّر لا غير و«إيأ» دِعامَة^(٢).

(٢) العلة المعنوية:

ونعني بها تلك العلة التي تحاول أن تسدّد الحكم باللجوء إلى جانب المعنى دون اللجوء إلى جانب الصناعة ومن ذلك:

أ - يذكر لام الاستغاثة فيقول: «ولا يجوز دخول هذه اللام على المضمّر، لأن المستغاث به القصد به شهرته فلا بد من ذكر اسمه أو شهرته واللام دلالة على ما أريد به من الاستغاثة»^(٣).

ب - ويقول في الكاف الزائدة الواردة في قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾: «ولا يجوز أن تُحمّل هنا على أنها اسم لفساد المعنى لأن التقدير يكون: ليس مثل مثله، فثبت لله تعالى مثل ويُنفى عنه مثل آخر»^(٤).

ج - «ولا تجتمع «لن» مع السين لأنها مختصة بالإيجاب كما أن «لن» مختصة بالنفي فتناقضاً»^(٥).

(٣) الورقة ١٠٣.

(٢) الورقة ٦٥.

(١) الورقة ١٣٩.

(٥) الورقة ١٣٤.

(٤) الورقة ٩٤.

د - ويقول عن النصب في جواب «ليت»: «ولأنما ذلك لتضمُّنها معنى التمني الذي فيه الطلب، والطلب قد يكون له جواب»^(١).

هـ - قال بعضهم: المنادي في قوله تعالى ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ وفي قول الشاعر:

أَلَا يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثُمَّتْ اسْلَمِي

محذوف للعلم به «وهو ضعيف لأن المنادي معتمد المقصد، فإذا حُذف تناقض المراد، فلزم على هذا أن تكون «يا» لمجرد التنبيه من غير نداء»^(٢).

و - وقيل: إنَّ النصب بعد الفاء ضرورة في قول الشاعر:

لَنَا هُضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الذَّلُّ وَسَطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصِمَا

«والصحيح أن فيها معنى جواب الشرط لقوته في البيت، كأنه قال: إن يَأْوِ إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ يُعْصِمَ»^(٣).

ز - عدَّ المؤلف «لا» في قوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ كأنها ردٌّ لمن قال: لا تجتمع عظام الإنسان ولا تُخلَق مرة ثانية، وكأنَّ المعنى: ليس كما تقولون، ثم أقسم بعد ذلك وهو أولى من أن تُجعل «لا» زائدة في أول الكلام إذ الزيادة مع التقديم متناقضان، إذ لا يقدم لفظ بابهِ التأخير إلا اعتناءً به واعتماداً عليه، ولا خفاء بتناقض هذا مع إرادة زواله»^(٤).

ح - ويتحدث عن العلة في وضع «أل» أول الكلمة، ولم تكن في آخرها «ولأنما ذلك لشدة اعتنائهم بها لاعتنائهم بمعناها الذي هو التعريف، ولو جعلوها في آخر الكلمة لزال الاعتناء»^(٥).

ط - ويقول في زيادة الميم في «الله» عوضاً من «يا»: «ولأنما زيدت للتعظيم في هذا الاسم خاصة»^(٦)

(٣) الورقة ١٨٠.

(٦) الورقة ١٤٤.

(٢) الورقة ٢١٨.

(٥) الورقة ٣٦.

(١) الورقة ١٤٠.

(٤) الورقة ١٢١.

ي - ويتحدث عن الحذف في الحروف فيقول: «فإن وُجد ما هو على حرفٍ واحد محذوفاً فلقوة دلالة الكلام على حذفه كـ لام كي، إذ «كي» كالعوض منها لإفادتها إفادتها، وإذا ضَعُفَت الدَّلالة في الكلام ضَعُفَ الحذف وَقَلَّ»^(١)

(٣) العلة اللفظية الصوتية:

ونقصُدها أن الحكم المقرر على بعض الظواهر إنما كان لعللة تتصل بالنطق الصوتي للتعبير. ومن أمثلة هذه العلة عند المؤلف:

أ - يتحدث عن الميم التي هي بدل من أصل، فمن مواضعها أن تكون بدلاً من التنوين إذا التقت مع الباء في كلمة أخرى نحو: عليمٌ بذات الصدور، «وإنما أبدل التنوين ميماً لكون النون بعيدةً من الباء في المخرج، فلم يمكنهم إدغامها فأبدلوها إلى حرف لا يدغم فيها مراعاةً لها، ويقرب منها في المخرج، إذ هما من الشفتين فصارت حالة بين حالتين لضربٍ من التخفيف»^(٢).

ب - ويقول في حذف نون الوقاية من لعل: «فالحذف فيها لثقلها بالطول والزيادة في أولها وإدغام لاميتها الأخيرتين»^(٣).

ج - كما يقول في بحث نون الوقاية: «وإنما لزم في الأفعال محافظةً على أن لا يكسر أواخرها لأجل الياء فتثقل مع أصل ثقلها فيتوالى عليها الثقل»^(٤).

د - «ويحذف التنوين تخفيفاً كقراءة مَنْ قرأ: «ولا الليلُ سابقُ النهار»، فقيل لم ثقل: سابقُ النهار؟ فقال: «لوقلته لكان أوزن» يعني أثقل، فحذف هذا التنوين إنما هو للتخفيف خاصة»^(٥).

هـ - يسمي بعضهم همزة الوصل ألفاً مراعاةً لأصلها من السكون الذي هو مدُّ

(٣) الورقة ١٧٢.

(٢) الورقة ١٤٥.

(١) الورقة ١١٨.

(٥) الورقة ١٧٠.

(٤) الورقة ١٧١.

صوت، وبعضهم يسميها همزة مراعاة للنطق بها «وهو الأيْن»، ولكلا الوجهين نظر، والأحسن أن تُسمَّى بما هي عليه في النطق لأن ذلك هو معنى الهمزة»^(١).

و - «واو القسم إنما دخلت وخفضت لكونها تقرب من الباء في خروجها من الشفتين»^(٢).

ز - ينتقد المؤلف الفراء حين يجعل «إيْن» جمع يمين فتكون الهمزة عنده همزة قطع وهو فاسد لأن تلك الألف تسقط في الدَّرج كسائر ألفات الوصل كما قال الشاعر:

فقال فريقُ القومَ لما نشدْتهم نعم وفريقُ ليْمَنُ الله ما ندرى»^(٣)

ح - كما يرى الفراء أن «لن» أصلها لا، أُبدِلَ من ألفها نون، فيُرَدُّ عليه بقوله: «وهو مردود من حيث إبدالُ الثَّقل من الخفيف لأن النونَ مقطع والألف صوت والصوت أخف من المقطع، فإذا أُبدِلَت النون من الألف خَرَجَ من خفة إلى ثقل، وإذا أُبدِلت الألف من النون خرج من الثقل إلى الخفة، فلا ينبغي أن يقاس أحد الموضعين على الآخر»^(٤).

ط - ويتحدث عن اللام في خبر «إن» فيقول: «إذا ثَبَتَ أن اللام أصلها في الدخول أن تكون قبل «إن» ثقل اجتماع حرفين مؤكدين، فأزالوا اللام من ذلك المَحَلِّ ووضعوها في موضعٍ لا يكون فيه ثقلٌ وهو الخبر في الأصل، لتأخيره عن الاسم، فقالوا: إن زيدا لقائم»^(٥).

ي - ويرى أن أصل اللام السكون، وأما علة الحركة فيها فللابتداء بها إذ لا يُبتدأ بساكن ولا يمكن النطق به فاجْتَلَبَت الحركة لذلك، وحركة اللام الفتح تخفيفاً، إذ الفتحة لا تستثقل مع الضمة ولا مع الكسرة وإذ هي من وسط الفم بين الضمة والكسرة»^(٦).

(٣) الورقة ٢١.
(٦) الورقة ١١٦ - ١١٧.

(٢) الورقة ٢٠٠.
(٥) الورقة ١٠٩.

(١) الورقة ١٩.
(٤) الورقة ١٣٥.

(٤) العلة العقلية النظرية:

وهي العلة التي تَصُدِّرُ عن العقل، معتمدة على استقراء عام داخلي للصناعة النحوية، وذلك بأن يفترض في ذهنه افتراضاتٍ نظريةً ويمضي في البناء عليها، بحيث يعلل الحكم الذي أصدره تعليلاً أقرب إلى المنطقية والفرضية، وهذا ما نلّمحه في النصوص التالية:

أ - «ولمّا كانت صورةُ المثني والمجموع في الرفع بالألف والواو وفي النصب والخفض بالياء بتقرير لطيف صناعي، وذلك أن الأصل أن يُقال في تشية المرفوع في الرفع: الزيدون، وفي النصب: الزيدان، وفي الخفض: الزيدَين، وتكون الواو كالضمة في الدال في المفرد، والألف كالفتحة فيها والياء كالكسرة فيها، وأن يقال في جمع المذكر السالم في الرفع: الزيدُون، وفي النصب: الزيدَان، وفي الخفض: الزيدِين، فتكون الواو كالضمة في الرفع، والألف كالفتحة في النصب، والياء كالكسرة في الخفض، والنون في التشية مكسورةً على اللغة المشهورة، وفي الجمع مفتوحة على اللغة المشهورة أيضاً، فَطَرَأَ لهم اللَّبْسُ بين التشية والجمع في النصب في حال الوقف لسكون النون وفي الإضافة إلى غيرها بحذف النون بها، فحذفوا الألفَ التي من أجلها طرأ اللَّبْسُ، وحُجِّلَ كُلُّ واحد من التشية والجمع في النصب على لفظ الخفض فيهما لأنها أخوان في اشتراكهما في الضمير نحو: رأيتك ومررتُ بك ورأيتكما ومررت بكما ورأيتكم ومررت بكم، وفي كونها لا يكونان إلا بعامل لفظي بخلاف الرفع فإنه لا يشترك مع الخفض في صيغة ضمير ولا في لزوم العامل اللفظي إذ يكون باللفظي نحو «قام زيد»، وبالمعنوي نحو: زيد قائم، مع أن الخفض خاص بالأسماء، والرفع يكون في الأسماء والأفعال، والتشية والجمع خاصان بالأسماء فوقعت النسبة والتوافق، ثم إنهم قلبوا واو المثني ألفاً في الرفع لأنهم يقلّبون الألف من الواو في «ياجَلُ» والأصل «يَوَجَلُ» لأجل الفتحة في الحرف الذي قبل الواو، وصار: الزيدان في الرفع، والزيدَين في النصب والخفض، والزيدُون في

الرفع والزيدتين في النصب والخفض»^(١).

ب - «إنما اختصت «إلى» بالخفض لما بعدها لأن الأساء العُمد اختصت بالرفع لحصول الفائدة بها والاعتماد عليها، والفضلات اختصت بالنصب لأنها ثوانٍ عن العمد إذ هي متممة للكلام، وما كان منها بواسطة موصلة فهو أضعفها وهو الجار والمجرور فأعطي الثالث عن العمد والثاني عن الفضلة التي بغير واسطة وهو الخفض»^(٢).

ج - ويتحدث عن التاء في الضمائر المنفصلة: «وَفُتِحَتْ هذه التاء في التذكير لأنه قبل المؤنث وثانٍ على المتكلم، فأعطي ثاني الحركات وهي الفتحة، إذ هي بعد الضمة، وكسرت في المؤنث لأنه الثاني عن المذكر والثالث عن المتكلم، فأعطي الكسرة التي هي في الدرجة الثالثة من الضمة وهي من الياء المنسفلة في المخرج»^(٣).

(٥) أنواع أخرى من العلل:

أ - قد يعتمد المؤلف في علته على الخط والرسم، وهي في الحقيقة علّة واهية لأنها مما يصطلح عليه الناس، وليست من أدلة اللغة. يقول: «والدليل على أن الألف هي الهمزة أنا إذا ابتدأنا بالهمزة على أي صورة تحركت من الضم أو الفتح أو الكسر كتبناها ألفاً»^(٤).

ب - وقد تكون علته نابعة من ورعه وتدينه، فهو يتكلم على خلاف الفقهاء في دخول المرافق في غَسْل الأيدي والكعبين في غَسْل الأرجل في الوضوء، فيقول: «فَمَنْ يرى أن ما بعد «إلى» فيما قبلها داخلٌ أَوْجِبَ الغَسْل، وَمَنْ لم يَرَ ذلك لم يوجب، والأحسن إيجابُ غَسْلها لأن الغَسْل أحوط وهو يرفع الخلاف ويُبْرِئ الذمة مِنْ وهم إرادة ذلك شرعاً»^(٥).

(٣) الورقة ٧٩ - ٨٠.

(٢) الورقة ٣٩.

(١) الورقة ١٢ - ١٣.

(٥) الورقة ٣٩.

(٤) الورقة ٦ - ٧.

وقبل أن نختمَ موضوع العلة نودُّ لو نسجل الملاحظتين التاليتين:

١ - المؤلف على الرغم من ولوعه الشديد بالعلة بجميع أنواعها يرفض التكلف في التأويلات. فأبو عبيدة يرى أن «لات» أصلها: لا، وزيدت التاء للوقف فقليل: لات، ثم أُجري الوقف مجرى الوصل، فأثبت وحكم لها بحكم هاء التانيث. ويتعقبه المؤلف بقوله: «والصحيح أن التاء حرف تانيث للفظه كمثلاثا في «رُبْتُ وَثُمْتُ» وما ذكر أبو عبيدة متكلف»^(١).

والأخفش يجعل «ما» المصدرية اسماً ويعيد عليها من صلتها ضمير المصدر إن كان الفعل غير متعَدٍّ، وكذلك إن كان الفعل متعدياً، فإذا قلت: أعجبني ما صنعت فتقديره عندهم: ما صنعت، فالهاء تعود على «ما» التقدير عندهم: الصنع الذي صنعت «وهذا تكلف لا ضرورة تدعو إليه»^(٢).

وثمة تأويلات كثيرة لقوله:

يا حَبَّذا عينا سُلِّمى والفما

ونجد المؤلف يختار منها ما هو بعيد عن التكلف «فقال بعضهم: أراد الفمان أو أراد الشفتين، وقال بعضهم: هو منصور بفعل مضمر كأنه قال: وأحب الفما أو أمدح الفما وهو الأحسن. وقال بعضهم: أراد الأنف والفما فثناهما بالتغليب لقرب ما بينهما وتلازمهما كما قالوا: القمران في الشمس والقمر، ثم حذفت النون ضرورة، وهذان تكلفان لا يحتاج إليهما. والقول الثاني أجرى على الأصول من القولين: الأول والآخر»^(٣).

٢ - إن جَرِيَ المؤلف وراء العلة لا يجعله قاصراً عن الاعتراف بأن بعض ظواهر اللغة لا تحتمل التعليل. فمن مواضع النون أن تكون في بنية الكلمة من لفظها نحو: يَفْرَجَة ونَبْرَاس «ويوقف فيها مع السماع ولا تُعَلَّل لأنها مبدأ لغة»^(٤).

(٢) الورقة ١٤٨.

(٤) الورقة ١٥٦.

(١) الورقة ١٢٢.

(٣) الورقة ١٦٢.

ومن مواضع الميم أن تكون في أول الكلمة زائدة نحو: مَضْرَبٌ، وقد ثَبَّتَ بالاشتقاق أن الميم زائدة «ولا يُسألُ لِمَ ذلك لأنه مبدأ لغة فلا يعمل»^(١).

وهكذا رَصَدْنَا موقف المالمقي من العلة، فوجدناه يهيم بها ويؤثر أن يجري وراءها في كل حكم يقرره أو قاعدة يبينها، والواقع أن مثل هذه الطريق، ومثل هذا المبدأ هو الذي أوحى لابن مضاء أن يرفع راية الثورة على التعليل والقياس وما اعتمده النحويون في أصولهم.

٧ - آثار المنطق في الكتاب:

ذكرنا في أثناء عرض ملامح ثقافة المؤلف أنه شارك في علوم المنطق ودرسها دراسة مستفيضة، بل إن صاحب «الإحاطة» يزيد على ذلك بقوله «وشارك في المنطق على رأي الأقدمين»^(٢) فهو إذاً لم يقتصر على الاطلاع، وإنما كان له مشاركة في اتجاه معين من تلك الاتجاهات التي كانت تسود في عصر المؤلف، وقد أفاد من تلك العلوم في كتابه، إذ إننا نجد بصمات واضحة لها نستطيع أن نحدّد معالمها بما يلي:

(١) القانون النحوي وتطبيقاته:

وصل النحو العربي إلى الأندلس ناضجاً - كما ذكرنا - بعد أن رسم صورته العامة نحاة المشرق ووضعوا له قواعده وأصوله، غير أننا نلمح ارتقاءً في هذه القواعد، فترتفع إلى درجة القانون، وهذا في الحقيقة من آثار تفاعل علم النحو بعلم المنطق، فقد أمسك المالمقي بقوانين معينة رسم حروفها أولاً، ثم راح يطبقها كلما وجد إلى ذلك سبيلاً، وذلك بعقلية العالم الذي يضع دستوره، ثم يمضي في تطبيقه على ظواهر المادة التي يعمل فيها، فإن وَجَدَ قانونه يقف عن التطبيق في ظاهرة ما حاول أن يجد له مخرجاً وتأويلاً، ومن هذه القوانين:

(٢) الإحاطة ٧٩/١.

(١) الورقة ١٤٢.

١ - «ما اختصَّ بفعل طالباً له خاصةً ولم يكن كجزء منه كالسين فَحَقُّه أن يعمل الجزم»^(١). وهو في حديثه عن «لا الناهية» يقول: «وإنما جُزمت في هذا الموضع لأنها اختصَّت بالفعل ولم تكن كجزء منه نحو السين وسوف، وكلُّ ما اختصَّ بالفعل ولم يكن كجزء منه فبأبه الجزم المختص بالفعل»

وفي حديثه عن السين يقول: «وهو حرف استقبال مختص بالفعل المضارع كجزء منه ولذلك لم يكن عاملاً»^(٣).

٢ - «كلُّ ما كان من الحروف مختصاً باسم طالباً له لا كجزء منه كالألف واللام فَحَقُّه أن يعمل الخفض»^(٤).

وفي حديثه عن «حتى» يقول: «مَنْ قال إِنَّ «حتى» تنصب بإضمار «أَنَّ» بعدها راعى أنهم وجدوا «حتى» خافضةً ولا يخفض إلا ما يختص بالاسم، فلما دخلت علموا أنه لا بد من تقدير «أَنَّ» لتصيرَه إلى المصدر المخفض الذي اختصت به فخفضته، ولا تضطرب فتكون مختصةً غير مختصة وهذا تناقض»^(٥).

ويتحدث عن «لات» فيقول: «ومن العرب مَنْ يخفض بها الحين أو ما في معناه مُنبهَةً على الأصل من الخفض، إذ ما يختص باسمٍ ولا يكون كجزء منه أصله أن يَعْمَلَ فيه الجر، قال الشاعر:

طلبوا صلحنا ولات أوإن فأجبنا أن لات حين بقاء»^(٦)

وقد يلاحظ المؤلف أن أداة ما لا ينطبق عليها القانون مع أنها مختصة بالاسم. فيحاول أن يجد لذلك تعليلاً، يقول في «إنَّ»: «وكان حقها وحق أمثالها من الحروف التي تعمل عملها أن تخفض الاسم بعدها لأنها اختصَّت بالأسماء ولم تكن كجزء منها، وكل ما اختص بالأسماء ولم يكن كجزء منها عمل فيها الخفض كحروف الجر، إلا أنَّ «إنَّ» وأخواتها أشبهت الأفعال

(٣) الورقة ١٨٩.

(٢) الورقة ١٢٤.

(١) الورقة ٣٩ - ٤٠.

(٦) الورقة ١٢٢.

(٥) الورقة ٨٥ - ٨٦.

(٤) الورقة ٣٩ - ٤٠.

المتعدية إلى مفعول به واحد نحو: ضرب زيد عمرًا، بكونها طلبت اسمين بعدها كطلبها لهما وتضمتهما كتضمنها وإن اختلفا فيه، فعملت ذلك العمل لشبهها له فيما ذكر»^(١).

٣- «وما لم يختص باسم ولا فعل فلا يعمل فيه إلا بشبه ما»^(٢).

وهو في أثناء حديثه عن «إن» النافية يقول: «وتدخل على الأفعال والأسماء ولا تؤثر فيها لأنها ليست بمختصة وما لا يختص لا يعمل»^(٣).

ويقول في حديثه عن «هل»: «غير عاملة لعدم اختصاصها بالأسماء أو الأفعال وما لم يختص لم يعمل»^(٤).

ويقول في «لكن»: «ولم يُسمع لها عمل مع التخفيف عند أحد من النحويين، وعلمتهم في ذلك عدم اختصاصها بواحد من الأسماء والأفعال ولا يعمل إلا ما يختص»^(٥).

ويقول في «ما»: «ومذهب بني تميم أن يرفعوا بعدها مبتدأ والخبر على الأصل وهو القياس، وإنما ذلك لعدم اختصاصها بالأسماء والأفعال وما لا يختص بل يدخل على النوعين لا عمل له بحكم الأصل»^(٦).

٤- «العمل إنما هو بالاستدعاء والتضمن للتأثير في المستدعي»^(٧). ومن أمثلة تطبيق هذا القانون:

- يرى بعضهم أن العامل في فعلي الشرط والجزاء هو الأداة، ويرى بعضهم أن العامل في الشرط الأداة والعامل في الجزاء الأداة والفعل الأول. ويرى بعضهم أن العامل في الأول الأداة والعامل في الثاني الأول. «والصحيح أن الأداة هي العاملة في الفعلين معاً لأن العمل إنما هو بالاستدعاء والتضمن

(١) الورقة ٥٥. (٢) الورقة ٣٩ - ٤٠. (٣) الورقة ٥٠.

(٤) الورقة ١٩٣. (٥) الورقة ١٢٩.

(٦) الورقة ١٤٧، وانظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ص ٢٧٨ فهو يفصل في هذه القوانين الثلاثة. (٧) الورقة ٧٠.

للتأثير في المستدعي، فعلى هذا لا يصحُّ عملُ فعل في فعل لأنه لا يتضمنه بنفسه ولا يستدعيه فَبَطَلَ القول الثالث، ولا عاملان في معمول واحد لأن كل واحد منهما لا يطلبه من حيث طلبه الآخر فَبَطَلَ القول الثاني^(١).

- يرى سيويه أن الناصب للاسم بعد «إلا» الفعل قبل «إلا» بواسطتها. ويرى بعض الكوفيين أن الناصب «أن» مقدرة بعد «إلا». ويرى المبرد أن العامل فيه إلا. «والصحيح مذهب سيويه لأن الفعل الذي قبل «إلا» هو الطالب للاسم بعدها والمتضمن له ولولاه لم يكن، والعمل إنما هو في كلام العرب للطلاب المتضمن فلا عمل إلا بذلك»^(٢).

- ويقول في «إذن»: «وإنما عملت حيث عملت لطلبها المعمول واعتماد الكلام عليها، وإنما لم تعمل لأن الاعتماد عليها في الجوابية خاصة مع عدم طلبها لما تعمل فيه، والعمل لما يعمل في العربية إنما هو لتضمن المعمول»^(٣).

٥ - «التركيب فرع عن البساطة فلا يُدْعَى إلا بدليل قاطع»^(٤). وبناء على هذا نجد المؤلف يتخذ مذهب البساطة في «لن» فيردُّ على الخليل الذي يراها مركبة من «لا أن» بالرد الصناعي إضافة إلى أنه يمهّد لردّه بذكر هذا القانون^(٥).

وهو في «كأن» يتخذ موقف البساطة ويرفض مذهب التركيب «لأن الألفاظ في الأصل بسيطة والتركيب طارئ، فالالتفات إلى الأصل أحسن إذ لا ضرورة توجب التركيب ولا قطع بموجه»^(٦) ثم يمضي في دعم مذهبه.

٦ - «الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض إلا إذا كان الحرف في معنى الآخر أو مردوداً إليه بوجه ما، أو العامل فيه بمعنى العامل في الآخر أو مردوداً إليه بوجه ما»^(٧).

(٣) الورقة ٣٤.

(٢) الورقة ٤٤.

(١) الورقة ٥٠.

(٥) الورقة ١٣٤.

(٤) الورقة ١٣٤، وانظر: المرجل ٢٥٢.

(٧) الورقة ١٧٥.

(٦) الورقة ٩٧ - ٩٨.

ومن تطبيقاته على هذا القانون قوله: «أن تكون اللام بمعنى «إلى»، وذلك قياس لأن «إلى» يقرب معناها من معنى اللام وكذلك لفظها»^(١). وقوله: «أن تكون اللام بمعنى «بعد» وهو موقوف على السماع لقلته»^(٢). وقوله: «أن تكون اللام بمعنى بُعد وهو مسموع لا يقاس عليه لبعد معنيهما ولفظيهما»^(٣).

٧- «ما يتضمن معنى حرف يُبنى ما لم يمنعه من ذلك مانع»^(٤) وفي تطبيقه على هذا القانون يقول: «وإنما بُني اسم لا النافية للجنس لأنه افتقر إلى «من» مقدرةً قبله، فلما حذفت «من» وتضمنها ما بعدها بُني لذلك لأنه ما يتضمن معنى حرف يُبنى ما لم يمنعه من ذلك مانع»^(٥).

٨- «إذا بقي المعنى في المركب على ما كان عليه قبله صحَّ لنا أن ندَّعيه»^(٦)، ولذلك يقول في «كأَنَّ»: «وهي مركبة من كاف التشبيه وأيّ الاستفهامية إلا أنها جُعِلَا لفظاً بمنزلة «كم» الخبرية»^(٧). ويردُّ على مَنْ قال: «إنَّ «مهما» في الشرط مركبة من مَهْمَة بمعنى اكفف «وهذا معنى لا يَصِحُّ بقاؤه في الشرط، فإذا جعلناها مركبة من ما ما وأبدلنا ألف ما الأولى هاء صحَّ لنا ذلك لأن معنى «ما» الشرطية موجود في التركيب كما كان قبله»^(٨).

ولكن المؤلف قد يقف عن تطبيق هذا القانون إذا كان ثمة إشارات صناعية: فقد اختلفوا في «كأنَّ» هل هي حرف مركبة أو بسيطة؟ يقول: «وقد قلنا إنه إذا وُجد المعنى الذي كان في الأفراد مع التركيب صحَّ إدعاؤه، ولكن هنا يعضد في البساطة مذهب الأكثرين لوجوه، منها أنه لو كان مركباً لكانت الكاف حرف جر فيلزمها: بم تتعلق قبلها؟ ولو كانت الكاف داخلة على «أنَّ» لزم وجود المصدر المخفوض بالكاف فترجع الجملة التامة «كأن زيداً قائم» جزء جملة «كقيام زيد»^(٩).

- | | | |
|-----------------|-----------------|---------------------|
| (١) الورقة ١٠٣. | (٢) الورقة ١٠٤. | (٣) الورقة ١٠٤. |
| (٤) الورقة ١٢٣. | (٥) الورقة ١٢٣. | (٦) الورقة ٩٥. |
| (٧) الورقة ٩٥. | (٨) الورقة ٩٥. | (٩) الورقة ٩٧ - ٩٨. |

وحسبنا ما ذكرنا» دليلاً على ما نذهب إليه .

(٢) الجدل المنطقي :

المالقي في رصفه مولع بضروب الجدال، سواء في تثبيت ما يراه من القواعد أم في الوقوف أمام الخصوم وردّ مذاهبهم . ونستطيع أن نلمح بعض مظاهر هذا الجانب في النقاط التالية :

أ - فهو قد يعرض رأي الخصم بكل تفاصيله وأدلته، ثم ينبري للردّ عليها فقرة فقرة . وهذا ما كان في باب «أل»، حين ذكر أن الخليل يزعم أنها حرف واحد بجملته بسيط، وليست اللام زيدت عليها ألف الوصل . يقول : «واستدلّ على ذلك بقطع الهمزة بعدها في قولهم : يا الله، وبالوقوف عليها معاً من غير ما بعدهما في قول الشاعر :

عَجِّلْ لَنَا هَذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَالِ

وقطعها في قوله في أول العجز بعده :

الشحمِ إِنَّا قَدْ مَلَّلْنَاهُ بِجَلِّ

وبالوقوف عليها في نصف البيت كقوله :

يا خليليَّ اخبرنا واستخبرنا أَلْ منزل الدارس عن حيّ جلالِ

وبأن اللام لا تنفصل عن الهمزة ولا تنفصل الهمزة عنها . وقطعها في الابتداء وسقوطها في الدّرج عنده لكثرة الاستعمال» وبعد أن عرض المؤلف أدلة الخليل ينبري فيردّ عليها فقرة فقرة^(١) .

وقد يعرض آراء النحويين في مسألة ما ولكنه لا يأخذ بأحدها وإنما يخرج برأي جديد كأنه توفيق وتركيب لهذه الآراء، أو يكون الرأي الذي يذهب إليه جديداً يختلف عما عرضه، يقول :

(١) الورقة ٣٤ - ٣٥ .

«واختلف النحويون في «مُذَّ» فقال بعضهم: هو حرف قائم بنفسه لأنه مبني لا يُطلب له وزن. وقال بعضهم: هو مقتطع مِنْ «مُنْذُ» لأنه إذا صَغُرَ قيل «مُنْذُ». والصحيح أنه إذا كان اسماً فهو مقتطع من «مُنْذُ» بدليل التصغير الذي يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، وإذا كان حرفاً فهو قائم بنفسه لا يُطلب له اشتقاق ولا وزن ولا أصل»^(١).

واختُلِفَ في الواو إذا عَطَفَتْ اسماً على اسم: فذهب بعضهم إلى أنها تنوب مناب العامل، وذهب بعضهم إلى أنها لا تنوب، وذهب بعضهم إلى أنه إن كان الفعل لاثنين فأزيد فهي تنوب مناب العامل وإلا فلا تنوب منابه «وهذه الأقوال كلها عندي مدخولة، والذي ينبغي أن يقال وهو الصحيح إن شاء الله: إن الواو في عطف المفردات واسطة موصلة عمل العامل قبلها إلى ما بعدها بها على معنى العطف والتشريك»^(٢).

ب - وهو بعد أن يحكم على أمرٍ ما يستعرض الاحتمالات التي قد تنقُض هذا الحكم الذي قرره ويمضي في بيان فسادها، وذلك لتثبيت ما قرره، فالكاف التي في أسماء الإشارة وفي هاءك - ممدودة ومقصورة - وفي النجاءك حرف لا موضع له من الإعراب، «وذلك لكونها ليست صيغة ضمير مرفوع، وإنما هي صيغة ضمير منصوب أو مخفوض، والنصب لا حَظَّ له فيها بعد أسماء الإشارة لأنها ليست عوامل في المفعول به، وبعد «ها» لأن مفعولها يأتي بعد ذلك، ولا تحتاج إلى مفعولين، وبعد «النجاء» لأنها في معنى انجُ فهي لا تتعدى، ولا يصحُّ خفض بعد أسماء الإشارة بالإضافة لأنها معارف بالإشارة، فَبَطَلَ العمل جملة فلم يكن لها محل من الإعراب فهي حرف»^(٣).

وقد يقرر قاعدة ما، ثم يتصور ما قد يقف أمامها من اعتراضات،

(١) الورقة ١٥٢.

(٢) الورقة ١٩٦ - ١٩٧، وانظر: الورقة ٧٦ - ٧٧.

(٣) الورقة ٩٦، وانظر: الورقة ٩٧.

فيجيب عنها. فنون الوقاية تلزم في الأحرف المشبهة بالفعل لأنها أشبهت الأفعال في العمل بالتضمن وعدد الحروف وفتح أو آخرها. فإن قيل: قد قيلت بنون واحدة فليست لازمة. قيل: أما «إن» - وأن - وكان - ولكن «فجاءت بنون واحدة هي نون الوقاية وحذفت النون الأصلية لثقل اجتماع النونين، ونون الوقاية لم تحذف لأنها جعلت لمعنى، وأما «ليت» فهي لازمة إلا في الضرورة»^(١).

ج- وهو مولع بالتقسيم، بأن يعرض الاحتمالات الواردة في عرض الحرف ثم يناقش كل احتمال ويوضح ما يدخل من أحكام تحته:

يقول في «أل»: «تنقسم قسمين: قسم لا بد منها في الكلمة، وقسم تكون فيه زائدة، فالقسم الذي لا بد منها فيها تنقسم قسمين: قسم تكون فيه اسماً وقسم تكون فيه حرفاً، فالذي تكون فيه اسماً المشتقات، والذي تكون فيه حرفاً الأسماء غير المشتقات»^(٢).

ويقول في «حتى»: «لا يخلو» حتى «وما بعدها من الفعل من أن يقعا خبراً لذي خبر أو لا يقعا، فإن وقعا نصبت الفعل لا غير، وإن لم يقعا فلا يخلو أن يكون ما قبل «حتى» سبباً لما بعدها أو لا يكون، فإن كان فلا يخلو أن توجهه أو تنفيه، فإن أوجبه فلا يخلو أن تكثره أو تقلله أو لا تكثر ولا تقلل...»^(٣).

ويقول في «إلا»: «الاسم الواقع بعد «إلا» لا يخلو أن يكون في استثناء متصل أو استثناء منقطع، فإن كان في استثناء متصل فلا يخلو أن يكون المستثنى مقدماً أو لا يكون، فإن لم يكن فلا يخلو أن تكرر «إلا» أو لا، فإن لم تكرر فلا يخلو أن يتفرغ العامل الذي قبلها للعمل فيما بعدها أو لا يتفرغ، فإن تفرغ فلا يخلو أن يكون ذلك العامل رافعاً أو ناصباً أو خافضاً...»^(٤).

(٢) الورقة ٣٦ - ٣٧.

(٤) الورقة ٤١، وانظر: الورقة ٣١، ١٩٩ - ٢٠٠.

(١) الورقة ١٧١.

(٣) الورقة ٨٦.

د - ومن مظاهر الجدل المنطقي أنه حين يَرُدُّ على الخصم يطالبه بالدليل على ما يذهب إليه. فقد زعم بعض الكوفيين أن «إِذَنْ» مركبة من إِذْ وَأَنْ، «وهذا فاسد لأن الأصل في الحروف البساطة، ولا يُدعى التركيب إلا بدليل قاطع»^(١)

ويرى سيبويه أن «إِذْ» الشرطية حرف، وغير سيبويه يجعلها ظرفاً على أصلها في غير باب الجزاء. «والصحيح مذهب سيبويه لخواص الحرفية فيها ولم يقم دليل على القطع باسميتها كما دخل فيها في غير باب الجزاء»^(٢).

وقال بعضهم: إِنَّ السين مقتطع من سوف. «وليس بصحيح لأن الاقتطاع دعوى بلا برهان فلا يلتفت إليها»^(٣).

هـ - وقد يكون رَدُّه على الخصم مبنياً على تصور النتائج التي ستعقب الرأي الذي يدّعيه الخصم. فالخليل يرى أن «كَأَنَّ» مركبة، فيردُّ عليه المؤلف بقوله: «لو كان مركباً لكانت الكاف حرف جر، فيلزمها بم تتعلق قبلها؟ ولو كانت الكاف داخلة على «أَنَّ» لزم أن تكون وما عملت فيه في موضع مصدر مخفوض بالكاف فترجع الجملة التامة جزء جملة، فيكون التقدير في كَأَنَّ زيداً قائم: كقيام زيد، فيحتاج إلى ما يتم الجملة»^(٤).

ويرى الخليل أن «لَنْ» مركبة من «لَا أَنْ» ويرد عليه المؤلف بقوله: «لو كانت مركبة من لا أَنْ لم يجوز أن يتقدم معمول معمولها عليها في نحو: زيداً لن أضرب، ولو كانت مركبة لكانت «لَا» داخلة على مصدر مقدر من «أَنَّ» والفعل فيكون المعنى في «لن يقوم زيد»: لا قيام زيد فتدخل «لَا» على المعرفة من غير تكرير»^(٥).

و - وهو في معرض جداله مع الخصم، يحاصره ويسدُّ عليه الأبواب التي قد

(١) الورقة ٣٣ - ٣٤.

(٢) الورقة ٢٩.

(٣) الورقة ١٨٩.

(٤) الورقة ٩٨.

(٥) الورقة ١٣٤.

ينفُذُ منها. فمن المعروف أن النصب هو الشائع بعد «ما خلا» و«ما» مصدرية
«أما الجرمي فهو يخفض بها ويجعل «ما» زائدة فإن كان ذلك قياساً منه فهو
فاسد لأن «ما» لا تكون زائدة أول الكلام لأنها ضد الاعتناء، وإن كان
يُحكى ذلك عن العرب فهو من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه»^(١).

ز - ومن مظاهر المنطق في جداله أنه ينزِعُ إلى الدقة في التعبير، فقد يعرض
رأي النحاة في أداة من الأدوات، ولكنه يشعر أن هذا الرأي لا يغطّي
استعمالاتها كافة فيمضي في تفصيل أحكام هذه الأداة، يقول:

«الموضع الأول لـ «لو» أن تكون حرف امتناع لامتناع، كذا قال
النحويون كلهم. وأرى أن تفسير معناها بهذا إنما هو في الجمل الواجبة،
فيقال: فيها: إنها تكون حرف امتناع لامتناع إذا دخلت على جملتين
موجبتين، وحرف وجوب لوجوب إذا دخلت على جملتين منفيّتين، وحرف
امتناع لوجوب إذا دخلت على جملة موجبة ثم منفية، وحرف وجوب
لامتناع إذا دخلت على جملة منفية ثم موجبة»^(٢).

ويتحدّث عن «لولا» فهي تكون حرف امتناع لوجوب «كما قال
النحويون في تقسيم معناها في هذا الموضع. والصحيح أن تفسيرها
بحسب الجمل التي تدخل عليها، فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين
فهي حرف امتناع لوجوب، وإن كانتا منفيّتين فهي حرف وجوب لامتناع،
وإن كانتا موجبة ومنفية فهي حرف وجوب لوجوب، وإن كانتا منفية
وموجبة فهي حرف امتناع لامتناع»^(٣).

ح - وقد يدّعم رأيه الذي يذهب إليه بنصوص من الخصم ذاته. فسيبويه يرى
أن «ليس» فعل والفارسي يراها حرفاً «والذي ينبغي أن يقال فيها إذا
وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة
الفعلية: إنها حرف، وإذا وجدت بشيء من خواص الأفعال قيل: إنها

(١) الورقة ٨٧.

(٢) الورقة ١٣٥.

(٣) الورقة ١٣٧.

فعل، ألا ترى أن أبا علي قد ذكر في كتاب «الايضاح» وغيره أن «ما» النافية إنما عَمِلَتْ بشبهها لـ «ليس» فجعل «ليس» أصلاً في العمل و«ما» فرعاً، وليس ذلك إلا لتغليبه عليها حكم الفعلية، ولو كانت حرفاً عنده لم تكن أصلاً في العمل حتى يُشَبَّه بها «ما»^(١).

والطريقة نفسها يسير عليها المألقي مع المبرد. فـ «بل» حرف عطف مُشْرَك ما بعده مع ما قبله في اللفظ وليس في المعنى، نحو: قام زيد بل عمرو، وما قام زيد بل عمرو، فالقيام في كلا الحالين للثاني، وإن ظهرت أداة النفي بعدها مع الفعل فيكون الإضراب عن النفي للأول وجعله للثاني نحو: ما قام زيد بل ما قام عمرو. وخالف المبرد وزعم أن «بل» تُضْرِبُ عن الأول إثباتاً وتثبت للثاني، وتضربُ عن الأول نفياً وتثبت للثاني، فالقائم عمرو في «قام زيد بل عمرو»، ونفي القيام عن عمرو في «ما قام زيد بل عمرو». ويتعقب المؤلف كلام المبرد بقوله: «ومذهبه لا يصح لأن «بل» عندنا وعنده ليس حرف عطف مشركاً في المعنى، وإنما هو في اللفظ خاصة، فلا يُقَدَّرُ بعدها غيرُ الفعل من غير نفي، وقد اتفق معنا في «ما» الحجازية أننا إذا عطفنا على خبرها خبراً آخر ببل ارتفع نحو: ما زيد قائماً بل قاعدٌ، وكان ينبغي على مذهبه أن يميز النصب في «قاعد» على تقدير «ما» أخرى، ولا يقول به فدلَّ على تناقض كلامه»^(٢).

ط - وهو حين يقرُّغ من جدله مع المذاهب والآراء التي عرض لها قد يلخص النتيجة التي انتهى إليها بعد جداله. ففي المنصوب بعد «إذن» آراء مختلفة: فبعضهم يقول: إنَّ النصب بإضمار «أن» بعدها، وبعضهم يقول: «إنها تنصب بنفسها ثم يعرض رأي من يقول إنها مركبة، ورأي من يقول إنها بسيطة» ثم يقوم بتنفيذ الآراء التي لا يأخذ بها، ويقول في خاتمة المطاف «وإذا فسَدَ المذهبان صَحَّ مذهب الجماعة من البساطة والعمل بنفسها»^(٣).

(٣) الورقة ٣٤.

(٢) الورقة ٧٢ - ٧٣.

(١) الورقة ١٤١.

(٣) المراتب:

حاول المألقي أن يضع مراتب لبعض الحروف تأخذ شكلاً متدرجاً. وهو يعتمد على هذه المراتب في تعليل كثير من مظاهر العمل النحوي، فما احتلَّ المرتبة الأولى قد يعمل أكثر من غيره، وما احتلَّ المرتبة الثانية يضعف عمله بالقياس إلى المرتبة الأولى ويقوى بالقياس إلى المرتبة الثالثة وهكذا، وسنحاول الآن أن نعرض طرفاً من هذه المراتب التي هي في الحقيقة من آثار دراسة شيخنا لعلوم المنطق.

أ - مراتب حروف القسم: يقرر المؤلف أن التاء لا تدخل إلا في اسم الله خاصة «ولمَّا رأينا الواو تدخل على اسم الله وغيره من الظواهر رأينا الباء تدخل على كل مقسم به من الظواهر والمضمرات علمنا أن للتاء مرتبةً ثالثة ضعفت بها عن أن تكون مثلها، فعلمنا أنها ثالثة عن الباء ثانية عن الواو في الاستعمال فأجريت مجرى الباء في الخفض وأجريت الواو مجراها في ذلك، والواو ثانية عن الباء لأنها من الشفتين مثلها، والتاء ثانية عن الواو لأنها بدل منها في بعض المواضع»^(١).

ب - مراتب الحركات في الضمائر المنفصلة: «وفتحت التاء - في الضمائر المنفصلة - في التذكير لأنه قبل المؤنث وثانٍ على المتكلم، فأعطي ثانياً الحركات وهي الفتحة، إذ هي بعد الضمة، وكُسرت في المؤنث لأنه الثاني عن المذكر والثالث عن المتكلم فأعطي الكسرة التي هي في الدرجة الثالثة من الضمة، وهي من الياء المتسفة في المخرج»^(٢).

ج - مراتب الأسماء: «إنما اختصت - الباء - بالخفض لما بعدها لأن الأسماء العُمد اختصت بالرفع لحصول الفائدة بها والاعتماد عليها، والفضلات اختصت بالنصب لأنها ثوانٍ عن العمد، إذ هي متممة للكلام، وما كان منها بواسطة موصلة فهو أضعفها وهو الجار والمجرور، فأعطي الثالث عن العمد والثاني عن الفضلة التي بغير واسطة وهو الخفض»^(٣).

(٣) الورقة ٣٩.

(٢) الورقة ٧٩ - ٨٠.

(١) الورقة ٨٠.

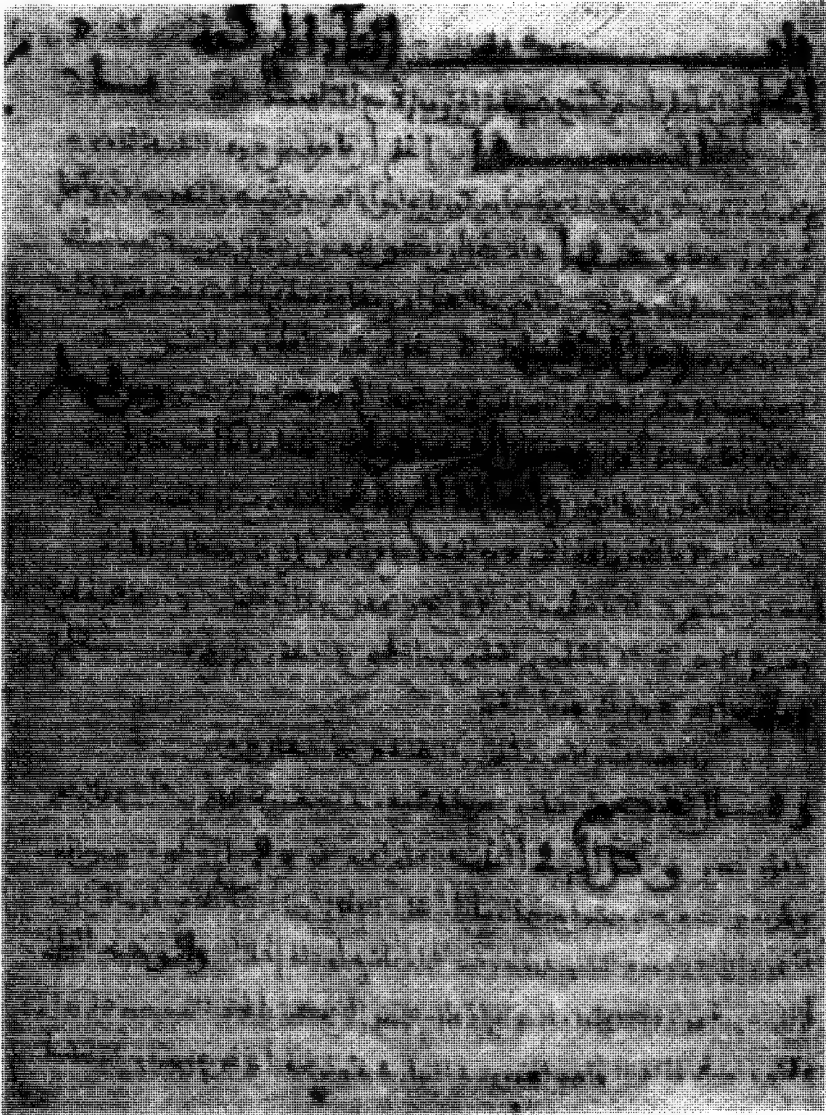
ونرجو أن نكون قد بلغنا الغاية في الاستدلال على بصمات المنطق في
«رصف المباني».

* * *

٨ - خاتمة :

وهكذا وضعنا النقاط الحروف فعرضنا الكتاب، وكشفنا عن موضوعه
وأوضحنا منهجه الذي سار عليه، ثم درّسنا مذهبه فيه فتبين لنا أنه كان بَصْرِيَّ
المذهب وإن لم يأتِ بجديد يضيفه إلى بضاعة وصلت إلى النضج والاكتمال. وذكرنا
له بعضَ المواقف مع علماء العربية، فكان يأخذ من آرائهم ما يجده منسجماً مع علته
وقياسه. ثم أوضحنا موقفه من أصول هذه الصناعة، وذلك من خلال القياس
والسمع والإجماع والاستصحاب. وقد لاحظنا أنه كان هائماً في العلة فعرضنا لأنواع
العلة في كتابه، وانتهينا أخيراً إلى الكشف عن آثار المنطق في الكتاب.

وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربَّ العالمين.



- الصفحة قبل الأخيرة من الأصل -

رَصْفُ الْمُبَكَّانِي

فِي شَرْحِ حُرُوفِ الْمَعَانِي

لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ النُّورِ الْمَالَقِيِّ

المتوفى سنة ٧٠٢ هـ

«رَصْفُ الْمُبَكَّانِي مِنْ أَجْلِ مَا صُنِفَ
وَمَا يُدُلُّ عَلَى تَقَدُّمِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ»

رِسَالَةُ الرَّبِّ بْنِ الْفَطِيْبِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ...

الحمد لله مُدَبِّرِ الأشياءِ ومُحْكِمِها، ومَقْدِّرِ المنحِ ومَقْسِمِها... (٢) ومَعْلَمِها ومَخْصَصِ عَرَبِيَّتِها بأَفْضَلِ الأُمَمِ وأَكْرَمِها، الَّذِي جَعَلَ الكَلَامَ خَصِيصَةً للبَشَرِ، وأَظْهَرَ بِهَا (٣) نَظَرَ النَّاطِرِ وَعِبْرَةَ المَعْتَبِرِ، وَضَمَّنَهُ (٤) مِنَ المَعَانِي الجَمَّةَ، وَفَضَائِلَ الحِكْمَةِ مَا لَا يَصِلُ [إِلَيْهِ] فَهَمُّ أُمَّةٍ وَلَا يُهْتَدَى إِلَى بَعْضِهِ إِلَّا بَعْدَ أُمَّةٍ (٥)، وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ رَسُوْلِهِ المَحْمُودِ، المَخْصُوصِ (٦) بِالشَّفَاعَةِ فِي اليَوْمِ المَشْهُودِ، صَلَاةً تَبْلُغُنَا دَارَ الخُلُودِ، وَتَبَوِّئُنَا مِنْ مَنَازِلِ المَحَلِّ المَوْعُودِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ أَوفَوْا بِالعَهْدِ، فَأُضْحَى الدِّينَ بِهِمْ أَوْثَقَ مَعْقُودٍ، مَا هَمَّ غَمَامٌ ذَوْرَكَامٍ، وَصَدَحَ حَامٌّ فِي بَشَامٍ (٧)، وَسَلَّمْ أَشْرَفَ وَأَزْكَى سَلَامٍ.

وبَعْدُ: فَإِنَّ لِسَانَ العَرَبِ لَمَّا كَانَ أَشْرَفَ الأَلْسِنَةِ، وَشِنْشِنَةُ (٨) أَتْبَاعِ فَهْمِهِ أَحْسَنَ شِنْشِنَةٍ، إِذْ مِنْهُ يُتَوَصَّلُ إِلَى مَقَاصِدِ الشَّرْعِ فِي أَحْكَامِهِ، وَأَغْرَاضِ قَوَاعِدِ العِلْمِ وَأَعْلَامِهِ، وَكَانَ مَقْسِماً إِلَى تَقْسِيمِهِ المَعْرُوفِ، مِنَ الأَسْمَاءِ والأَفْعَالِ والحُرُوفِ، وَكَانَتْ الحُرُوفُ أَكْثَرَ دَوْرًا، وَمَعَانِي مَعْظَمِهَا أَشَدَّ غَوْرًا، وَتَرْكِيبُ أَكْثَرِ الكَلَامِ عَلَيْهَا، وَرَجُوعُهُ فِي فَوَائِدِهِ إِلَيْهَا، اقْتَضَى مَا خَطَرَ مِنَ النِّظَرِ أَنْ أُبْحَثَ عَلَى (٩) مَعَانِيهَا، وَأَطَالَعَ غَرَضَ الوَاضِعِينَ فِيهَا، فَوَجَدْتُ مِنْهُمْ مَنْ أَغْفَلَ

(٢) خرم في الأصل، يحتمل أن يكون «وخالق الألسنة».

(٤) أي: ضمّن الكلام. (٥) الأمة: الحين من الدهر.

(٧) البشام: شجر طيب الرائحة.

(٩) كذا في الأصل: «على»، ولعل الصواب: عن.

(١) خرم في الأصل.

(٣) أي: أظهر بهذه الخصيصة.

(٦) في الأصل «المخصوص المحمود».

(٨) الشِنْشِنَةُ: العادة الغالبة.

بعضها وأهمل، ومَنْ تسامح في الشرح وتسهّل، ومَنْ اختصر منها وأسهب، ومن ركب البسيط وبَسَطَ المركب، ومَنْ شتت ألفاظها وعدَّد، وأطال الكلام لغير فائدة ورَدَّد.

فدعاني الغرضُ الخاطِرُ، والرفيقُ العابرُ، أن أوْلَفَ فيها كتاباً يشتمل على شرحها، وإيضاح ما خَفِيَ من بَرَحِها^(١)، ليشتفي صدرُ الناظر فيه على المأمول، ويفيده إن شاء الله إن أخذه بالقبول.

وسَمَّيْتُهُ: «رصف المباني في شرح حروف المعاني» ليكون اسمه وفق معناه، ولفظه مترجماً على فحواه^(٢)، ونظمتُه على ترتيب حروف المعجم، ليكون في التأليف أنبل، وعلى تفهّمه أسهل، وذكرتُ... منها^(٣) على ما هو عليه في النطق من حرفٍ واحدٍ وأزِيدَ، حتى انتهيتُ إلى آخر حرفٍ فيه. وعلى الترتيب^(٤) المذكور أتَّبَعْتُ أولَ حَرْفٍ منه - إذا كان مركباً - ما يليه من ذلك الترتيب، وما كان ناقصاً [من حروف المعجم وما كان]^(٥) مركباً نَبَّهْتُ عليه بـ «غُفْل».

وَبَيَّنْتُ ذلك كله مجملًا ومفصلاً على ما/...^(٦) به الجهدُ، وحَمَلْتُ على ٣ بسطه وتقصّي موارده الجدُّ، وأنهيتُ في ذلك...^(٧)، لتكون للكتاب المزيّة على ما سواه، وإغما الأعمال بالنيات ولكل امرئٍ ما نواه. واللّه عزّ وجلّ أسترشدُ إلى ما يرشدُ، وأستعصِدُ فيما أقصد، فما المفزَعُ إلا إليه، وما المتوكّلُ إلا عليه، إليه أفزَعُ وعليه أتوكّل، هو حَسْبِي ونَعَمَ المؤمِّلُ.

فأقولُ واللّه المستعانُ: إن الغرضَ^(٨) من هذا الكتابِ يتأتّى في مقصودين: الأول في الكلام في حروف المعاني على الجملة، والثاني في الكلام فيها على التفصيل.

(١) البراح من الأمر: البين الواضح. (٢) قوله: «فحواه» غير واضح في الأصل.
(٣) خرم في الأصل، يحتمل أن يكون: «الحرف منها». (٤) قوله: «الترتيب» غير واضح في الأصل.
(٥) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل. (٦) خرم في الأصل، يحتمل أن يكون: «سمح»
(٧) كلمة مخرومة لم أتبينها. (٨) قوله: «الغرض» غير واضح في الأصل.

المقصود الأول

يتحصّل الكلام فيه على ثلاثة فصول: فصل في جملة الحروف التي تألّفت في هذا الكتاب مفردة ومركبة، وفصل في تقسيم الحروف المذكورة إلى العامل وغيره، والعامل إلى أنواع عمله من رفع ونصب وخفض وجزم، مختصاً أو مشتركاً، وفصل فيه تسمية الحروف المذكورة من جهة معانيها بالاتفاق والاختلاف حسبما اصطلاح عليه النحويون.

المقصود الثاني

في ذكر الحروف المذكورة على التفصيل وشرح معانيها حرفاً حرفاً، ونوعاً نوعاً، وموضعاً موضعاً، على الأفراد والتركيب، على ما تقدّم من الترتيب، على ما بلغ إليه العلم، وانتهى إليه الفهم، والله الموفق بمنه وطّوله.

الفصل الأول من المقصود الأول:

اعلم أنّ جملة الحروف في هذا الكتاب خمسة وتسعون حرفاً، منها ثلاثة عشر مفردة، واثنان وثمانون مركبة.

أما المفردة فالألف والهمزة والباء والتاء والكاف واللام والميم والنون والفاء^(١) والسين والهاء والواو والياء.

وأما المركبة فهي: أجل وإذ وإذا وإذن وأل ولا^(٢) وألا وإلى [والأ] وإلا وأم وأما وإما وأما وإن وإن وإن [وإن] وأنا وأنت وأنتما وأنتم وأنتن وأو وأي وإي وأيا وإيا [وأصبح وأمسى] وبجلّ وبل وبل وثلّ وثلّ وجرّ وحتّى وحاشى وخلا وذا وربّ وكانّ وكلاً وكما وكى ولا ولكنّ ولكنّ ولم ولماً ولنّ ولو ولوما ولولا وليت وليس وما ومدّ ومنّ ومنّ ومنذ ومع ونحن ونعم وعدا وعلاً وعلى وعن [وغنّ]

(١) قوله: «الفاء» غير واضح في الأصل.

(٢) ذكر هذا الحرف هنا إقحاماً من الناسخ، وسيذكر مرة أخرى.

وفي وقد وسوف وها وهل وهلاً وهيا وهو وهي وهما وهم وهنّ ووا ووئي ويا.

الفصل الثاني منها:

اعلم أن الحروف المتقدمة الذكر تنقسم ثلاثة أقسام، قسم عامل لا غير، وقسم غير عامل لا غير، وقسم جائز أن يكون عاملاً وغير عامل.

فالعامل لا غير من المفردات حرف وهو الباء...^(١)، ومن المركبات / ٤
اثنان وعشرون حرفاً وهي: إذ- بشرط أن يكون معها ما- وإلى وحاشى وخلا
وربّ وكان وكى ولكنّ ولم ولن وليت [ومنذ] ومذ ومنّ ومنّ ومع وعدا وعن
وعلى وعَلّ وعَنّ وفي.

وغير العامل لا غير من المفردات ثمانية أحرف وهي: الألف والهمزة
والميم والنون والفاء والسين والهاء والياء، ومن المركبات سبعة وأربعون حرفاً
وهي: أَجَلْ وإذا وأل وألاً وإلاً وأم وأماً وإمّا] وأنا وأنت وأنتما وأنتم
وأنتنّ وأو وأي وإي وأيا وإيّا وبَجَلْ وبل وبلى وثمّ وَجَلْ وَجِرْ [وذا] وكلّا ولكنّ ولو
ولوما ونحن ونعم وقد وسوف وها وهيا وهل وهلاً وهو وهي وهما وهم وهنّ ووا
ووئي ويا.

والذي يجوز أن يكون عاملاً وغير عامل من المفردات أربعة أحرف وهي:
التاء والكاف واللام والواو، ومن المركبات اثنا عشر حرفاً وهي:

إذن وإنّ وإنّ وأنّ ولن وحتى وكما ولماً ولولا وليس وما ولا.

وتنقسم العاملة من هذه الحروف، لازمة كانت أو غير لازمة، من جهة
عملها، أربعة أقسام: قسم عامل رفعاً ونصباً في الأسماء، وقسم عامل جرّاً
فيها، وقسم عامل نصباً في الأفعال، وقسم عامل جزماً فيها.

فالعامل رفعاً ونصباً في الأسماء نوعان، كلاهما مركب: نوع يرفع الاسم

(١) خرم في الأصل.

وينصب الخبر، وذلك ثلاثة أحرف وهي: ما^(١) وليس ولا عند بعضهم، ونوع ينصب الاسم ويرفع الخبر وذلك تسعة أحرف وهي: إنَّ وأنَّ وإنَّ وأنَّ^(٢) وكان ولكن وليت ولعلَّ وعنَّ.

والعامل جراً فيها من المفردات خمسة أحرف وهي: الباء والتاء والواو والكاف واللام، ومن المركبات سبعة عشر حرفاً وهي: إلى وحاشى [وحتى] وخلا ورب ومذ ومنَّ ومنذ ومع وكى ولولا - على رأي - - علَّ وعدا وعنَّ وعلى وفي.

والعامل نصباً في الأفعال خمسة أحرف مركبات وهي: أنْ ولكنَّ وإذنَّ وكياً وكى.

والعامل فيها جزءاً من المفردات حرف واحد وهو اللام. ومن المركبات أربعة أحرف وهي: لم ولما وإنَّ وإذ مقرونة بـ «ما».

الفصل الثالث منه:

اعلم أن هذه الحروف المتقدمة الذكر يُصطلح عليها باصطلاحات تسمى بها من جهة معانيها في الكلام وهي كثيرة.

فمنها نوع يسمى حروف الكف وهي: الألف وما^(٣) في بعض مواضعها، ونوع يسمى حروف الإشباع وهي الألف والواو والياء، وتسمى حروف العلة^(٤)، وتسمى حروف الزيادة، وتسمى مع الهاء حروف الوقف، وتسمى معها حروف الإطلاق/ في القوافي، وتسمى حروف التثنية والجمع دون الهاء، ونوع يسمى حروف الاستفهام وهي: الهمزة وأم المنفصلة وهل، ونوع يسمى حروف المضارعة وهي: الهمزة والتاء والنون والياء، ونوع يسمى حروف التأنيث وهي: الألف والهمزة والتاء، ونوع يسمى حرف الندبة والوصل والفصل وهو:

(١) قوله: «وهي ما» غير واضح في الأصل. (٢) يقصد: إن وأن المخففتين من الثقيلة.

(٣) قوله «ما» غير واضح في الأصل. (٤) قوله: «العلة» غير واضح في الأصل.

الألف، ونوع يسمّى حرف التعدية وهي: الهمزة والباء، ونوع يسمّى حرف تقرير وحرف توبيخ وحرف نقل وهو: الهمزة، ونوع يسمّى حروف تنبيه وهي: الهمزة وأيّ ويا وهيا وأيا وألا ووا وها ووَيّ، ويسمّى ما عدا «ها» وعدا «ألا» و«وي» حروف نداء، ونوع يسمّى حروف شرط وجزاء وهي: إنّ وإنّ - مقرونة بـ «ما» وإنّ، ولا يفارق الجواب إنّ، ونوع يسمّى حروف جواب وهي: إنّ وإنّ وأجلّ وبجلّ وجبّر وبلى ونعم وإنّ وإي، ونوع يسمّى حرف مفاجأة وهو: إذا، ونوع يسمّى حرف تعريف وهو: أل، ونوع يسمّى حرف غاية وهو: إلى وحتى، ونوع يسمّى حرف استفتاح ويلزمه التنبيه وهو: ألا، ونوع يسمّى حروف استثناء وهي: إلّا وحاشى وخلا وعدا، ونوع يسمّى حرف عرض وهو ألا وأما، ونوع يسمّى حروف تضيض وهي: ألا ولوما ولولا وهلا، ونوع يسمّى حروف تفصيل وهي: أمّا وإمّا وأو، ونوع يسمّى حروف تأكيد وهي: أنّ وإنّ مشددتين ومخففتين والباء^(١) وما ولا الزوائد في النفي واللام والنون مشددة ومخففة، ونوع يسمّى حروف عطف وهي: الواو والفاء وثمّ وحتى وبلى ولا ولكن وأو وأم وإمّا، ونوع يسمّى حروف قسم وهي: الباء والواو والتاء واللام ومن بضم الميم وكسرهما، ونوع يسمّى حرف تمام وهي: النون والتنوين، ونوع يسمّى حروف ابتداء وهي: إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعلّ إذا دخلت على كل واحد منها «ما»، وإنّ خفيفة، ولكنّ مثلها، وهل وحتى ولولا إذا ولي جميعها المبتدأ والخبر، ونوع يسمّى حروف نفي وهي: لمّ ولما ولنّ وليس وما ولا في أحد معانيها، ونوع يسمّى حرف تقليل وهو: ربّ وقد، ونوع يسمّى حرف سبب وهي: الباء واللام وكى، ونوع يسمّى حروف الجواب وهي^(٢): الواو والفاء وإنّ، ونوع يسمّى حروف نصب للفعل مجازاً - والناصب «أنّ» مضمرة بعدها - وهي: الفاء والواو وأو وحتى ولام كي ولام الجحود وكى في أحد قسميها، ونوع يسمّى حروف إخبار وهي: قد/ وهل بمعناها^(٣)، وتسمّى

(١) قوله: «والباء» غير واضح في الأصل.

(٢) قوله: «وكى» غير واضح في الأصل.

(٣) في الأصل: بمعنى ها.

«قد» حرف تحقيق وحرف توقع، ونوع يسمّى حرف تعظيم وهو: الميم، ونوع يسمّى حرف زجر وردع وهو: كلاً، ونوع يسمّى حرف خطاب وهو الكاف، والثاء في أنت وأخواته، ونوع يسمّى حرف تشبيه وهو: الكاف وكأن، ونوع يسمّى مصدرياً وهو: أنْ حَ وما وكى، ونوع يسمّى حرف عبارة وتفسير وهو: أنْ وأني، ونوع يسمّى دعامة وهو إياً مع المضمر، ونوع يسمّى حرف إضراب وهو: بل وبل، ونوع يسمّى حرف شك وإبهام وتخيير^(١) وإباحة وهو أو وإما، ونوع يسمّى عماداً أو فصلاً وهو: أنا وأنتِ وأنتِ وأنتِ وأنتم وأنتنَّ ونحن وهو هي وهما وهم وهنَّ، ونوع يسمّى حرف تنفيس وهو: السين وسوف، ونوع يسمّى حرف استدراك وهو: لكنْ ولكنَّ، ونوع يسمّى حرف وجوب لوجوب وبالعكس، وحرف امتناع لامتناع وبالعكس، وهي: لو ولولا ولما، ونوع يسمّى حرف تمنٍّ وهو: ليت، ونوع يسمّى حرف تَرَجُّ وهو: علٌّ وغنٌّ بمعناها، ويسمّيان حرفي توقع، ونوع يسمّى حرف ابتداء غاية في الزمان وهو: مُدَّ ومنذ، ونوع يسمّى حرف ابتداء غاية في المكان وهو: من، وتسمى مع الباء حرفي تبعيض، ونوع يسمّى حرف مصاحبة وهو: مع، ونوع يسمّى حرف مزاوله وهو: عن، ونوع يسمّى حرف وعاء وهو: في، ونوع يسمّى حرف استعلاء وهو: على.

فهذه جملة ما ظهر لي من تسمية هذه الحروف في الاصطلاح بحسب مواقعها في الكلام، وإذا فهمت المعاني فلا مَشَاخَ في الألفاظ. والله الموفق بمَنِّه.

انتهى المقصود الأول بعون الله.

المقصود الثاني: باب الألف والهمزة^(٢)

وهما في المعنى واحدٌ، إلا أنه إذا كان ساكناً مُدَّ الصوت، ويسمّى ألفاً،

(١) في الأصل: «تحقير» وهو تحريف.

(٢) انظر في الألف والهمزة: ابن يعيش ١٥٠/٨، الجني الداني: الورقة ٧، ٦٨، المغني ٥، ٤٠٩، سر الصناعة ٤٦/١.

ومخرجه إذ ذاك من وسط الحلق، وهو حرف هاوٍ، وإذا كان مقطعاً يسمى همزة، ومخرجها حينئذٍ من أول الصدر. وهذا هو الصحيح من أمرهما وهو مذهب سيبويه^(١) وأكثر المحققين من أئمة النحويين.

وزعم بعض المتقدمين - وهو الأخفش^(٢) - ومن تابعه - أن الهمزة غير الألف، واستدلَّ على ذلك باختلاف مخرجهما، كما تقدَّم. ولا حُجَّة فيه لأن^(٣) النون الساكنة غُنَّةٌ في الخيشوم مع ارتفاع طرف اللسان إلى الحنك الأعلى، والمتحركة مخرجها من الفم، مع ارتفاع اللسان أيضاً إلى الحنك^(٤) الأعلى، من غير أن تكون فيها غُنَّةٌ خالصة، وقد اتفقنا على أنها نون.

والدليل / على أن الألف هي الهمزة شيان: ٧

أحدهما^(٥): أنا إذا ابتدأنا بالهمزة على أي صورةٍ تحرَّكت، من الضم أو الفتح أو الكسر، كتبناها ألفاً. لا خلاف بين جميعهم في ذلك نحو: أُبْلِمُ^(٦)، وإِثْمِدُ^(٧)، وأَصْبِعُ^(٨).

والثاني^(٩) أنا إذا نطقنا بحرفٍ من حروف المعجم فلا بدَّ من النطق بأول حرفٍ منه في أول لفظه نحو: باء وتاء وجيم وحاء إلى آخر حروف المعجم ولما كنا نقول: ألف، فتكون الألف في أوله علمنا أنه كسائر الحروف فيما ذكرنا. ولكن لما لم يمكن النطق بالألف في أول اللفظ ساكنةً تحرَّكت للابتداء بها فصارت همزةً وكان لها إذ ذاك مخرجٌ غيرُ مخرج الألف، وكانا في المعنى واحداً، ولذلك

(١) عمرو بن عثمان، فارسي الأصل، إمام النحاة وتلميذ الخليل، له «الكتاب» أشهر مصنف في النحو، توفي سنة ١٨٠ هـ. انظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٣٧، نزهة الألباء ٦٠، البغية ٢/٢٢٩. وانظر: الكتاب ٢/٤٠٥ - ٤٠٦.

(٢) سعيد بن مسعدة، صاحب سيبويه وراوي كتابه، من مدرسة البصرة، غير أنه خالف سيبويه في كثير من المسائل، له: كتاب المسائل الكبير، المقاييس، الاشتقاق، توفي سنة ٢١١. انظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي: ٣٩، النزهة ١٣٣، البغية ١/٥٩٠.

(٣) انظر: سر الصناعة ١/٤٨. (٤) قوله: «الحنك» غير واضح في الأصل.

(٥) انظر: سر الصناعة ١/٤٦. (٦) الألبم: خوص المقل. (٧) الإثمِد: حجر يكتحل به.

(٨) هذه بعض لغاتها، انظر اللسان: (صبع). (٩) انظر: سر الصناعة ١/٤٧.

وضعها واضع حروف المعجم أول الحروف همزةً، ووضعها مع اللام قبل الياء ألفاً. ولوضع ذلك اختصاص باللام ليس لغيرها من حروف المعجم لعلّة^(١) تذكر في باب «أل» إن شاء الله. فإذا ثبتت هذه المقدّمة، فهذا الباب يشتمل على فصلين: أحدهما الألف، والثاني الهمزة.

فصل الألف ومعانيها ومواضعها في كلام العرب^(٢)

اعلم أن الألف تنقسم قسمين: قسم أصل وقسم بدل من أصل. فالأصل لها في كلام العرب ثلاثة عشر موضعاً:

الموضع الأول: أن تكون كافّة عن الإضافة، تقول: صَلَّيْتُ بين وقتي الظهر والعصر وبين أوقات النهار، ثم تُدْخِلُ الألف بين «بين» وما أُضيفت إليه فتَبْطُلُ الإضافة، ويرتفع ما كان مضافاً إليه بالابتداء، فتقول: بينا وقت الظهر حاضرٌ صَلَّيْتُ، وبيننا زيد قائم أقبل عمرو، والأصل: بين أوقات قيام^(٣) زيد أقبل عمرو. وأكثر ما يأتي في الشعر، كما قال الشاعر:^(٤)

١ - فبيننا نحنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقٌ وَقُضَّةٌ وَزِنَادٌ رَاعِي

وقال آخر^(٥):

٢ - فبيننا نِعَاجٌ يَرْتَعِينَ، حَمِيلَةٌ كَمَشِي الْعَذَارَى فِي الْمَلَأِ الْمُهْدَبِ

(١) انظر: سر الصناعة ٤٩/١ - ٥٠.

(٢) عَدَّدَ صاحب الجنى الداني أقساماً عشرة للألف ثم قال: «فهذه الأقسام العشرة لا ينبغي أن يُعَدَّ

منها شيء في حروف المعاني» انظر: الجنى ٦٩.

(٣) ضبطت في الأصل بالضم، والصواب ما أثبتناه.

(٤) نسب في الكتاب ٨٧/١ إلى رجل من قيس عيلان، وهو في سر الصناعة ٢٧/١، وابن يعيش

٩٧/٤، واللسان: (بين)، والجنى ٦٩، والمغني ٤٢٢، والجمع ٢١١/١، وشواهد المغني ٧٩٨.

الوقضة: خريطة يحمل فيها الراعي زاده، والزناد: ما تقتدح به النار.

(٥) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ٥٠. النعاج: إناث بقر الوحش، والحميلة: رملة فيها

شجر، والملاء: الملاحف البيض، والمهدب: ذو الهدب.

وقال آخر^(١):

٣- بينا نعانقهُ الكُماةَ ورَوْغُهُ يوماً أُتِيحَ له كمي سَلْفَعُ
برفع «تعانقه» وخفضه، فالرفع على ما ذكر والألف كافة، والخفض على
الإضافة، والألف إشباع لفتحة «بين» وهو من الفصل بعد هذا.

الموضع الثاني: أن تكون^(٢) إشباعاً للفتحة إذ تتولد عنها إذا مُدَّ
الصوت بها، وأكثر ذلك في الشعر، كقول الشاعر^(٣):

٤- يَنْبَأُ من ذِفْرى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ مَشْدُودَةٍ مِثْلَ الفَنَيْقِ المَقْرَمِ
وقال آخر^(٤):

٥- قَالَتْ وَقَدْ خَرْتُ عَلَى الكَلْكَالِ يَا نَاقِي مَا نِلْتِ من مَنَالِ

وقال/ آخر^(٥):

٦- أَعُوذُ بالله من العَقْرَابِ الشَّائِلَاتِ عَقَدَ الأَذْنَابِ

فأشبع الأول فتحة الباء من «يَنْبَعُ» والثاني فتحة الكاف من «الكَلْكَالِ»
والثالث فتحة الراء من «العقرب»، فتولدت عنها الألف كما ترى.
وأما قوله^(٦):

(١) البيت لأبي ذؤيب، وهو في ديوان المهذلين ١٨/١، ورواية «كمي» فيه: «جري»، والخصائص
١٢٢/٣، وسر الصناعة ٢٩، واللسان: (بين) وابن يعيش ٣٤/٤، والمغني ٤١١، وشواهد
المغني ٧٩١، الخزانة ٣٩٧/٢، الروغ: المختلة في الحرب، السلفع: الشجاع الجري.
(٢) في الأصل: «يكون» وهو تصحيف.

(٣) البيت لعنترة، وهو في ديوانه ٢٠٤، ورواية «مشدودة» فيه: «زِيَاة». وهو في شرح القصائد
٣٣٢، والخصائص ١٢١/٣، واللسان: (بوع)، والانصاف ٢٦، والخزانة ١٢٢/١. والذقري:
العظم خلف الأذن، والغضوب: هي الناقة، والجسرة: الطويلة العظيمة الجسم، والزياقة:
السريعة، والفنيق: الفحل المكرم والمقرم: الفحل الذي يترك من العمل ويودع للضراب.

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في المحتسب ١٦٦/١ برواية: ما جلت من مجال، واللسان: (كلل)،
والجنى ٦٩، والأشموني ٤٨٥. الكلكل: الصدر.

(٥) لم أهد إلى قائله. وهو في اللسان: (سيسب)، والمغني ٤١٢.

(٦) لم أهد إلى قائله، وهو في سر الصناعة ٢٨، ورواية الشطر الثاني فيه:

لَجَازَ في آفَاقِهَا خَتَامِي

٧- لو أَنَّ عِنْدِي مِثَّتِي دِرْهَامٍ لَابْتَعْتُ عَبْدًا فِي بَنِي جُذَامٍ

فليس من هذا الباب، وإنما «درهم» ودرهم لغتان، يقال في جمع الأولى: دراهم، كـ «هَجْرَج»^(١) و«هَجَارِع»، وفي جمع الثانية: دراهيم، كـ «جِلْبَاب» و«جَلَابِيب»^(٢)، والأولى أكثر، وعلى الثانية قول الشاعر^(٣):

٨- تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ
وَأَمَّا «الصياريف» فجمع «صَيْرَف»، لكنه أشبع الكسرة فتولدت عنها الياء كما قال^(٤):

٩- تُجَبِّكُ نَفْسِي مَا حَيْثُ فَإِنْ أُمْتُ تُجَبِّكُ عَظْمٌ فِي التَّرَابِ تَرِيبُ
أراد: «تَرِب»، وكما تتولد الألف عن الفتحة في نحو ما ذكر، والياء عن الكسرة فيما ذكر أيضاً وأشباهه، كذلك تتولد الواو عن الضمة إذا أشبعت كقوله^(٥):

١٠- اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّا فِي ثَقْلَيْنَا يَوْمَ الْفِرَاقِ إِلَى أَحْبَابِنَا صُورٌ
وَأَنِّي حَيْثُمَا أَتَى الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكَوا أَدْنُو فَاَنْظُرُ

أراد: «أنظر» فأشبع حركة الظاء فتولدت عنها الواو. وباب ذلك كله ضرورة الشعر، وأما فصيح الكلام فلم يأت إلا في «أنا» التي هي ضمير المتكلم

(١) الهجرع: الأحمق. (٢) في الأصل: «جلايب» وهو تحريف.

(٣) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٥٧٠/٢، والكتاب ١٥/١، وسر الصناعة ٢٨/١، والخصائص ٣١٥/٢، وأما الشجري ٢٢١/١، واللسان: (صنع)، والانصاف ٢٧، وابن عقيل ٧٤/٣، والخزانة ٢٤٦/٤. تنفي: تطرد وتبعد، تنقاد: مصدر نقد إذا مِيز رديتها من جيدها، الصياريف: ج صيرف وهو الخير بالنقد. (٤) لم أقف عليه.

(٥) لم أهدت إلى قائلها، وهما في الخصائص ٤٢/١، ٢، ٣١٦، ١٢٤/٣، والرواية فيه: «تلفتنا» و«يسري» عوضاً من «ثقلنا» و«أثنى»، وسر الصناعة ٣٠، واللسان: صور، والانصاف ٢٣، ٢٤، والمتع ١٥٦، والمغني ٤٠٧، وشواهد المغني ٧٨٥، والخزانة ١٢١/١. والصور: ج أصور، وهو المائل العنق.

المرفوع إذا كان بعدها همزة، نحو: «أنا أحيي»^(١) و«أنا أخرج» و«أنا إفتك أكرمك» وهي قراءة نافع بن أبي نعيم^(٢)، على خلاف عنه في المكسورة. وأما مع غير الهمزة فلا تمدُّ إلا في الضرورة كقوله^(٣):

١١- وكيف أنا وانتحال القوافي سي بعد المشيب كفى ذاك عارا
وكقول الآخر^(٤):

١٢- أنا سيف العشيرة فاعرفوني حميداً قد تذرَّيت السناما

وعلى هذا حمل بعضهم قوله تعالى: ﴿وتظنون بالله الظنونا﴾^(٥)، ﴿فأضلُّونا السبيلا﴾^(٦)، ﴿وأطعنا الرسولا﴾^(٧)، لأنهم جعلوها من باب إشباع الفتحة وتولَّد الألف عنها. والصحيح أن الألف في رؤوس هذه الآي كالألف في القوافي، وهو باب آخر يذكر بعد هذا إن شاء الله.

الموضع الثالث: أن تكون علامة التانيث، وهي قسمان: قسم يختص بالتانيث، وقسم يبين التانيث.

فالذي يختص بالتانيث الألف الواقعة طرفاً في الأسماء، زائدة عليها لا أصلية / ٩
كألف «ما» ولا منقلبة عن أصلي كألف عصا ورحى، ولا ملحقة بأصلي كألف علقى^(٨) ومِعْزَى، الملحقين بجعفر وهجرع. وتكون في الثلاثي كحبل وسلمي

(١) البقرة ٢٥٨، وانظر: المنصف ٩/١.

(٢) أثبتها نافع وابن أبي أويس، وسائر القراء على حذفها في الوصل، انظر: القرطبي ١٠٩٥ والبحر المحيط ٢٨٨/٢، والنشر ٢٢٢/٢. ونافع بن عبد الرحمن أحد القراء السبعة، ثقة، انتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة توفي سنة ١٦٩. انظر: طبقات القراء ٣٣٠/٢.

(٣) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٥٣، وابن يعيش ٤٥/٤، واللسان: (نحل). والأصل: وانتحالي.

(٤) البيت لحميد بن ثور، وهو في ديوانه ١٣٣، والمنصف ١٠/١، والمقرب ٢٤٦/١، وابن يعيش ٩٣/٣، واللسان (أنف). وتدرت: علوت، وفي الأصل: «تدرت» وهو تصحيف.

(٥) الأحزاب ١٠.

(٦) الأحزاب ٦٧.

(٧) الأحزاب ٦٦.

(٨) العلقى: ضرب من الشجر.

وَضَيَّرَ^(١)، وفي الرباعي كَقَرَقَرَى^(٢)، وَجَحَجَبَى^(٣)، وفي الخماسي كَقَبَعَثَرَى^(٤)، وَضَبَعَطَرَى^(٥).

وتكون في المؤنث اللفظي والمعنوي، وفي المذكر المعنوي كَضَبَعَطَرَى وفي المفرد كما ذكر، وفي الجمع كَجَجَل جمع حَجَل، وفي المصادر كالرُجْعَى والدَّعْوَى، [وفي غير المصادر كما ذكر]^(٦).

والقسم المين للتأنيث: هي الألف التي بعد هاء الإضمار المؤنث نحو: ضربتها، وأكرمها. والأصل في المذكر في الهاء: الضم مع الضمة والفتح مع الفتحة والكسر مع الكسرة، نحو: ضربته، ومررت به، والواو والياء بعدها دليلان على التذكير. وفي المؤنث الهاء المفتوحة بعد الفتح وغيره وهو السكون، والألف بعده لبيان التأنيث، مثاله ما ذكر^(٧). والهاء الأصل في الجميع، بدليل أنها^(٨) تحذف الواو والألف والياء في الضرورة إذا كان قبلها متحركاً، وتبقى الهاء بحركاتها، قال الشاعر^(٩):

١٣- أَعْلَقْتَ بِالذِّبِّ حَبْلًا ثُمَّ قُلْتَ لَهُ الْحَقُّ بِأَهْلِكَ وَأَسْلَمَ أَتْيَا الذِّبِّ
أما تقوُّدُ بِهِ شاةً فتأْكُلُهَا أَوْ أَنْ تَبِيعَهُ لَدَى بَعْضِ الْأَرَاكِيبِ

أراد: «تبيعها»، فحذف الألف وأبقى الفتحة دلالة عليها، ثم حذف الحركة تخفيفاً، كما قال الآخر في المذكر حين حذف الواو وأبقى الضمة تدلُّ عليها^(١٠):

١٤- لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ وَزْمِيرُ

(١) ضَيَّرَ: قسمة ضيَّرَ: ناقصة.

(٢) القرقري: الضحك إذا استغرب فيه وهدير البعير وصوت الحمام، وأرض باليمامة.

(٣) الجحججى: حي من الأنصار.

(٤) القبعثرى: العظيم الشديد.

(٥) الضبغطرى: الرجل الشديد.

(٦) ما بين معقوفين على هامش الأصل.

(٧) أي: ضربتها وأكرمها.

(٨) الضمير للقصة أو الشأن.

(٩) لم أهتمد إلى قائلها، انظر: اللسان: (ركب)، الخزنة ٤٠٢/٢، شواهد الشافية ٢٤٠.

(١٠) البيت للشماخ وهو في ديوانه ٣٦، والكتاب ١١/١، والخصائص ١٢٧/١، والانصاف ٥١٦،

والخزنة ٣٨٨/٢. يصف حمراً وحشياً، والوسيقة: أنثاء، والزميز: الغناء في القصة.

ثم حذف الآخر الحركة، فبقي الضمير ساكناً تخفيفاً، فقال^(١):

١٥- وأشربُ الماءَ ما بي نحوه عطشٌ إلا لأنَّ عيونه سئلُ وادِّها
وقال آخر^(٢):

١٦- ونضوي مشتاقان له أرقان

وأبعدُ من هذا قوله^(٣):

١٧- فبنياءُ يشرى رحله قالَ قائل: لَمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ

أراد: «هو» فحذف الواو بحركتها. وكذلك فعلوا في هاء الضمير
المكسورة كقوله^(٤):

١٨- غَفَلْتُ ثم أَتَتْ تَطْلُبُهُ فإِذَا هِيَ بِعِظَامٍ وَدَمَا

ثم قال الآخر^(٥)، فحذف الياء بحركتها:

١٩- دَارٌ لِسُعْدَى إِذْ هِ مِنْ هَوَاكَ

(١) لم أهتم إلى قائله، وهو في الخصائص ١٨/٢، واللسان: (ها)، والخزانة ١١٢/٣، والدرر اللوامع ٣٤/١.

(٢) قال في الخزانة ٤٠١/٢: «اختلف في نسبته بين أبي مسلم بن أبي قيس وعمرو بن أبي عمارة وجواس بن حيان»، وصدره:

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيْلُهُ

وهو في الخصائص ١٢٨/١، والمقتضب ٣٩/١ - ٢٦٧. ونضوي: صاحباي الهزيلان، والضمير في «له» عائد إلى البرق في بيت قبله.

(٣) قال في الخزانة ٣٩٦/٢: «البيت للمُخَلَّبِ الهلالي أو العُجَيْرِ السلوي» وهو في الخصائص ٦٩/١، وأمالى الشجري ٢٠٨/٢، وابن يعيش ٦٨/١، واللسان: (ها)، والانصاف ٥١٢. ويشري: يبيع، والملاط: عضدا البعير.

(٤) لم أهتم إلى قائله، وهو في أمالي الشجري ٣٤/٢، واللسان (أبي)، والبحر المحيط ٢٨١/١، والجمع ٣٩/١.

(٥) لم أهتم إلى قائله، وقبله في الخزانة ٣٩٩/٢:

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَلَى يَثْرَاكَ

وهو في الكتاب ٩/١، والخصائص ٨٩/١، وأمالى الشجري ٢٠٨/٢، والانصاف ٦٨٠، واللسان: (ها)، والجمع ٦١/١، والدرر ٢٦/١.

أراد: «هي»، وهو في باب الواو والياء أكثر منه في باب / الألف لثقلها ١٠ وخففتها^(١)

ومما يجري مجرى قوله: «أو أن تبعه» في البيتين المتقدمين ما حكى الفراء^(٢) من قول بعض العرب: «بالفضل ذو فضلکم الله به والكرامة ذات أكرمکم الله به»^(٣)، أراد: بها، فحذف الألف ونقل حركة الهاء إلى الباء وهو شاذ لا قياس عليه.

الموضع الرابع: أن تكون علامةً للثنائية^(٤)، وذلك في نوعين:

النوع الأول: الأفعال الناصبة وأسماء الفاعلين والمفعولين، إذا احتاج شيء منها إلى فاعلٍ أو مفعولٍ لم يُسمَّ فاعله بعدها، نحو: ضربا الزيدان، ويضربان الزيدان، ورجلان قائمان أبواهما، ورجلان مضروبان أبواهما، والأصل في تلك الأفعال، والأسماء المذكورة محمولةٌ عليها لوقوعها موقعها في ذلك.

فهذه الألف إذا تقدمت على الأسماء فهي عند البصريين علامة الثنية^(٥). ومثلها الواو [التي لجماعة المذكر] والنون التي لجماعة المؤنث إذا اتصلت بالفعلين المذكورين نحو: ضربوا الزيدون، ويضربون الزيدون، وضربن الهندات، ويضربن الهندات. وهي لغة قليلة والأكثر حذفها لكونها توهم الضمير، وحكم الضمير أن يتقدمه اسمٌ يعود عليه، ولا اسمٌ هنا متقدم فيعود عليه، ولأن معناها يلزم الفعل للزومه الاسم، بخلاف تاء التأنيث فإنها مبينةٌ للتأنيث، لكونه^(٦) يكون في الاسم بغير علامة كهندان وهنود، والمثنى بعد الفعل معلوم بلفظه فلذلك لم يحتج إلى علامة في الفعل قبله في اللغة المشهورة.

(١) أي: ثقل الواو والياء وخفة الألف.

(٢) يحيى بن زياد، فارسي الأصل، إمام نحاة الكوفة، كان يميل إلى الاعتزال، وهو تلميذ الكسائي، توفي سنة ٢٠٧ هـ. انظر: النزهة ٩٨، البغية ٣٣٣/٢.

(٣) ورد القول في الأزهية ٣٠٤، والمقرب ٥٩/١، وذو ذات اسمان موصولان.

(٤) في الأصل: «للتأنيث» وهو تحريف.

(٥) في الأصل: «التأنيث» وهو تحريف. (٦) أي لكون التأنيث.

وأما [غير البصريين] فهي عندهم ضمائر وإن تأخرت الأسماء، وهم في ذلك طائفتان:

طائفة تزعم أن الأسماء بعدها مرفوعة بالابتداء، والجملة من الفعل وما بعده من الألف والواو والنون في موضع خبره، وإن كانت متقدمة فالمراد بها التأخير، كما قال الشاعر^(١):

٢٠- إلى مَلِكٍ ما أُمُّهُ مِنْ «مُحَارِبٍ» أَبُوهُ وَلَا كَانَتْ قُرَيْشٌ تَصَاهِرُهُ

المراد: أبوه ما أمُّه من محارب. فكَذَلِكَ إذا قلت: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقُمْنَ الهندات، فالمراد: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهندات قمن.

وطائفة تزعم أن الأسماء بعدها مرفوعة على البدل من الضمائر.

وكلا المذهبين فاسدٌ. لأنه لو كانت تلك الحروف ضمائر أسماءٍ لكثُرَ النطق بها، كما كثر النطق واستتبَّ مع تقدُّم الأسماء، وإنما الكثيرُ حذفها مع التأخير، وإثباتها قليل. حُكي عنهم: أكلوني البراغيث، وقاما أخواك، وقال الشاعر^(٢):

٢١- أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا

/ وقال الآخر^(٣):

٢٢- بِحَوْرَانٍ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ

(١) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٣١٢/١، والمغني ١٢٤، وابن عقيل ١٣٦/١، وشواهد المغني ٣٥٧، والهمع ١١٨/١. ومحارب: اسم قبيلة.

(٢) البيت لعمر بن مَلَقَطٍ كما في شواهد المغني ٣٣١، وعجزه: أَوَّلِيْ فَأَوَّلِيْ لَكَ ذَا وَقِيْنِ

وهو في أمالي الشجري ١٣٢/١، وابن يعيش ٨٨/٣، والمغني ٤١٠، والشاعر يصف رجلاً يعبره بالهرب.

(٣) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٥٠، وصدره: وَلَكِنْ دِيَابِيْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ

وأما قوله تعالى ﴿وَأَسِرُّوا النجوى الذين ظَلَمُوا﴾^(١) و﴿عَمُوا وَصَمُوا﴾ كثيرٌ منهم^(٢) ، فمنهم مَنْ حَمَلَهُ عَلَى الْقَلِيلِ مِنَ اللَّغْتَيْنِ ، ومنهم مَنْ حَمَلَهُ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَ الْوَائِ [بَدَل] وَالضَّمِيرُ مَبْدَلُ مِنْهُ^(٣) وَالْوَاوُ عَائِدَةٌ عَلَى مَا قَبْلُهَا وَتُقَدَّرُ بَعْدَ «ظَلَمُوا» : «مِنْهُمْ» ، كَقَوْلِهِمْ : «السَّيِّئُ مَنَوَانٍ»^(٤) بِدَرَاهِمٍ أَي : مِنْهُ .

وأما ما زَعَمُوا مِنَ الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ فَهُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى أَشْيَاءَ مَعْلُومَةٍ ، وَذَلِكَ فِي ضَمِيرِ الْأَمْرِ وَالشَّانِ ، نَحْوُ : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٥) ، وَفِي بَابِ نِعَمٍ وَيُسٍّ ، نَحْوُ : نَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ ، وَيُسٍّ رَجُلًا عَمْرُوً ، وَفِي بَابِ «رُبٌّ» ، نَحْوُ : رَبُّهُ رَجُلًا ، وَفِي بَابِ الْإِعْمَالِ فِي التَّنَازُعِ نَحْوُ : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ^(٦) ، وَلِتِلْكَ الْأَبْوَابِ عِلَلٌ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُ ذِكْرِهَا ، فَالْإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ وَالْبَدَلُ كَمَا تَرَى .

وأما التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ فَهُوَ مِنْ بَابِ الْمَجَازِ لَا مِنْ بَابِ الْحَقِيقَةِ ، وَالْحَقِيقَةُ الْأَصْلُ ، فَلَا يَعْدَلُ عَنْهَا إِلَّا بِدَلِيلٍ ، هَذَا مَعَ قَلَّةِ إِبْثَاتِ هَذِهِ الْحُرُوفِ مَعَ تَأْخِيرِ الْأَسْمَاءِ عَنْهَا ، وَإِنَّمَا الْأَصْلُ الْحَذْفُ لَمَا ذَكَرْتَ لَكَ أَوَّلَ الْفَصْلِ . وَمَعَ هَذَا فَإِنْ عُلِّقَ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ تَفْسُدَ عَلَيْهِمْ فِي أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ ، إِذَا جَرَتْ عَلَى مَا قَبْلُهَا لِأَنَّهَا لَا يَصِحُّ فِيهَا أَنْ تَقَعَ أَخْبَارًا عَمَّا بَعْدَهَا لِأَنَّهَا مِنْ تَمَامٍ مَا قَبْلُهَا نَحْوُ : رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ ضَارِبَيْنِ أَبَوَاهُمَا ، وَرَأَيْتُ رَجُلًا ضَارِبَيْنِ آبَاؤَهُمْ ، وَرَأَيْتُ نِسَاءً ضَارِبَاتٍ أَخَوَاتَهُنَّ .

وَإِنَّمَا تَكَلَّمْنَا عَلَى الْوَائِ وَالنُّونِ فِي هَذَا الْفَصْلِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْبَابُ لَهُ لَجْرِيَانِهِمَا فِيمَا ذَكَرَ مَجْرَى الْأَلْفِ ، فَاعْلَمْ ذَلِكَ وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ بِمَنِّهِ .

النوع الثاني : الأسماء^(٧) المثناة ، سواء كانت جامدة نَحْوُ : زَيْدَانِ

= وَهُوَ فِي الْكِتَابِ ٢٣٦/١ ، وَالْخَصَائِصِ ١٩٤/٢ ، وَأَمَالِي الشَّجَرِيِّ ١٣٣/١ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٧/٧ ، وَاللِّسَانُ : (خَطَأً) ، وَالْمَعْمُوعُ ١٦٠/١ ، وَالْخَزَانَةُ ٣٨٦/٢ . وَالذِّيَابِيُّ : الْمُنْسُوبُ إِلَى ذِيَابٍ ، قَرْيَةٌ بِالشَّامِ يَسْكُنُهَا النَّبَطُ ، وَحُورَانُ : مِنْ أَعْمَالِ دِمَشْقَ ، وَالسَّلِيلُ : الزَيْتُ .

(١) الْأَنْبِيَاءُ ٣ . (٢) الْمَائِدَةُ ٧١ .

(٣) فِي الْأَصْلِ «بَدَلُ مِنْهُ» وَهُوَ تَحْرِيفٌ . (٤) الْمَنَا : مَا يَوْزَنُ بِهِ .

(٥) الْإِخْلَاصُ ١ . (٦) فِي الْأَصْلِ «زَيْدًا» وَهُوَ سَهْوٌ .

(٧) يَتَحَدَّثُ الْمُؤَلَّفُ عَنِ الْمَوْضِعِ الرَّابِعِ لِلأَلْفِ : أَنَّ تَكُونُ عَلَامَةً لِلتَّنْبِيَةِ ، وَقَدْ ذَكَرَ قَبْلَ النَّوعِ الْأَوَّلِ .

وعمران، أو مشتقة نحو: ضاريان وقاتلان.

فهذه الألف في هذا النوع حرف علامة للثنين باتفاقٍ، ويجري مجراها الواو في الجمع المسلم لَمَنْ يعقل، نحو الزيدون، وما أُجري مجراه، نحو: «الساجدون» في الشمس والقمر والنجوم^(١)، سواء كان مذكراً مخصّصاً كما تقدم، أو مخلوطاً بمؤنث، نحو: القانتون.

والياء في النصب والجر فيها تجري مجرى الألف، فالباب فيها كلّها واحد.

وقد اضطربت أقوال النحويين فيها واختلفوا اختلافاً كثيراً^(٢):

فذهب سيبويه^(٣) أنها حروف إعراب، بمعنى أنها حروف يحلّ فيها الإعراب، إلا أنه لا يظهر فيها ولا يُقدَّر.

وذهب أبو الحسن الأخفش أنها دليل إعراب.

وذهب أبو عمر الجرمي^(٤) أن المثني والمجموع معربان/ بعدم التغيير ١٢ والانقلاب في حال الرفع، وبالتغيير والانقلاب إلى الياء في حال النصب [والجر].

وذهب بعض المتأخرين أنها حروف يُعرب بها كالحركات، فاستقراه من مذهب سيبويه.

وذهب الزجاج^(٥) إلى أنها مبنيان في حال الرفع ومعربان في حال النصب والخفض.

(١) إشارة إلى الآية ٤ من يوسف ﴿يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾.

(٢) انظر: إيضاح الزجاجي ١٣٠، أسرار العربية ٥١، المسألة ٣ من الإنصاف.

(٣) الكتاب ٩٢/٢.

(٤) في الأصل: «أبو عمرو» والواو مقحمة. وهو صالح بن اسحق، من أئمة البصرة وتلميذ الأخفش، كان ليسناً قوي الحجة، له المختصر في النحو وكتاب الأبنية، توفي سنة ٢٢٥ هـ، انظر

فيه: أخبار النحويين البصريين للسيرا في ٥٥، النزهة ١٤٣، البغية ٨/٢.

(٥) إبراهيم بن السري، لزم المبرد، وله مختصر في النحو وكتاب الاشتقاق، توفي سنة ٣١٠ هـ. انظر: النزهة ٢٤٤، البغية ٤١١/١.

ولكل متعلّق وحجج يطول إيرادها هنا ويسط الرد عليها، واضطرب ابن جني^(١) في كتاب «سر الصناعة» في شرحه مذهب سيويه.

والصحيح عندي من هذه المذاهب مذهب أبي عمر الجرمي وهو السهل الذي لا تكلف فيه، وإليه يرجع مذهب سيويه على التحقيق، بدليل أن العرب إذا ثنت العدد قبل لحاق العوامل والإعراب قالت: اثنان، وإذا جمعتها قالت: عشرون، فإذا أدخلوا عوامل الرفع بقيا على لفظيهما، فقالوا: جاء اثنان، وجاء عشرون، فعدم التغير والانقلاب وهو ترك العلامة علامة^(٢). ولا يُنكر أن يكون عدم علامة كالسكون في الجزم، فإذا صاروا إلى النصب والخفض بإدخال عامليهما قالوا: رأيت اثنين ومررت باثنين، ورأيت عشرين ومررت بعشرين، فصار التغير إلى الياء علامة للنصب والخفض، والتغير^(٣) هو الإعراب بحركة كان أو بغير حركة، إذا كان عن عاملٍ. فاعلمه.

ولما نظر أبو إسحاق الزجاج إلى حال هذا العدد توهم أن ترك العلامة في الرفع بناءً. وهذا صحيح بالنظر إلى عدم تأثير العامل، وإن كان من حيث الاصطلاح فاسداً لأن المبني ما لا تغيّره العوامل في رفعٍ ولا نصبٍ ولا خفضٍ، وقد تغير هذا في النصب والخفض فبطل قوله.

وأما مذهب الأخفش فيحقق عليه: ما معنى تلك الدلائل؟ هل على الإعراب بأنفسها أو في غيرها، فإن كان في أنفسها فهي علامات إعراب فيرجع إلى قول مَنْ يقول بذلك وهو فاسد، إذ الإعراب لا يكون إلا في أواخر الأسماء وآخر الأسماء المثناة والمجموعة الألف والواو والياء، فليست زائدة على الآخر. وبهذا أيضاً يفسد القول بأنها علامات إعراب في غيرها، لأنها ينبغي أن تكون زائدة على آخر المثني والمجموع، كالنون في «يفعلون»، وليس كذلك، بل هي من نفس الكلمة المثناة والمجموعة. فاعلمه.

(١) عثمان بن جني، تلميذ الفارسي، من نحاة البصرة. له الخصائص وسر الصناعة والمنصف والمحاسب، توفي سنة ٣٩٢. انظر: التزمة ٣٣٢، البغية ١/١٣٢.
(٢) انظر: المقرب ٤٨/١.
(٣) في الأصل: «وبالتغير» والياء مقحمة.

ولأنما كانت صورة المثني والمجموع في الرفع بالألف والواو، وفي النصب والخفض بالياء بتقريرٍ لطيفٍ صناعي^(١): وذلك أن الأصل أن يقال في تشنية المرفوع/ في الرفع: الزيدون، وفي النصب: الزيدان وفي الخفض: الزيدين، ١٣ بفتح الدال في جميع ذلك، وتكون الواو كالضمة في الدال في المفرد، والألف كالفتحة فيها، والياء كالكسرة فيها، وأن يقال في جمع المذكر السالم في الرفع: الزيدون، وفي النصب: الزيدان، وفي الخفض: الزيدين، بضم الدال وفتحها وكسرهما، فتكون^(٢) الواو كالضمة، في الرفع، والألف كالفتحة في النصب، والياء كالكسرة في الخفض. والنون في التشنية مكسورة على اللغة المشهورة، وفي الجمع مفتوحة على اللغة المشهورة أيضاً، فطراً لهم اللبس بين التشنية والجمع في النصب في حال الوقف لسكون النون، وفي الإضافة إلى غيرها بحذف النون بها، فحذفوا الألف التي من أجلها طرأ اللبس، وحل كل^(٣) واحدٍ من التشنية والجمع في النصب على لفظ الخفض فيها، لأنها أخوان في اشتراكهما في الضمير نحو: رأيْتُك ومررت بك ورأيْتُكما ومررت بكما ورأيْتُكم ومررت بكم، وفي كونها لا يكونان إلا بعامل لفظي، بخلاف الرفع فإنه لا يشترك مع الخفض في صيغة ضمير، ولا في لزوم العامل^(٤) اللفظي، إذ يكون باللفظي نحو: قام زيد، وبالمعنوي نحو: زيد قائم، مع أنَّ الخفض خاص بالأسماء، والرفع يكون في الأسماء والأفعال، والتشنية والجمع خاصان بالأسماء، فوقعَت النسبة والتوافق.

ثم إنهم قلبوا واو المثني ألفاً في الرفع لأنهم يقلبون الألف من الواو في «يَاجِل» والأصل: «يَوَجِل»، لأجل الفتحة في الحرف الذي قبل الواو، وصار الزيدان في الرفع، والزيدَين في النصب والخفض، والزيدون في الرفع، والزيدَين في النصب والخفض.

ومن العرب من يقول: الزيدان في رفع المثني ونصبه وخفضه، وعليه قوله^(٥):

(١) انظر: إيضاح الزجاجي ١٢٣. (٢) في الأصل «يكون» وهو تحريف.
(٣) في الأصل: «لكل» وهو تحريف. (٤) في الأصل: «العمل» وهو تحريف.
(٥) البيت في ملحقات ديوان روبة ١٦٨، وابن يعيش ٥٣/١، والمغني ٣٧، وابن عقيل ٢٨/١ =

٢٣- إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا
وقوله^(١):

٢٤- أَعْرِفْ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخِرَانِ أَشْبَهَا طَبْيَانَا
وعليه حَمَلَ بَعْضُهُمْ قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا لِسَاحِرٍ﴾^(٢)، وحمله
بَعْضُهُمْ عَلَى أَنْ تَكُونَ [إِنْ] بِمَعْنَى «نَعَمْ»، وحمله بَعْضُهُمْ عَلَى أَنْ تَكُونَ: «إِنْ»
شَأْنِيَّةٌ مَحْذُوفَةٌ الْاسْمَ، وَدَخَلَتِ اللَّامُ فِي الْخَبَرِ شَاذًا، وَحَمَلَهَا بَعْضُهُمْ عَلَى إِضْمَارِ
مَبْتَدَأٍ بَعْدَ اللَّامِ، وَالْجَمِيعُ مُتَكَلِّفٌ، وَالْأَحْسَنُ اللَّغَةِ الْقَلِيلَةُ لِأَنَّهَا مَسْمُوعَةٌ
مَعْرُوفَةٌ.

الموضع الخامس: معنى التذكّر لما بعد الكلمة التي هي فيها، فتقول في
أَنْتَ فَعَلْتَ، إِذَا حَذَفْتَ «فَعَلْتَ» وَتَذَكَّرْتَ: أَنَا، وَكَذَلِكَ قَالُوا: أَيْنَا، يَرِيدُونَ:
أَيْنَ أَنْتَ، فَلَمَّا حَذَفُوا [أَيْنَ] اخْتِصَارًا بَقِيَ: / الْأَلْفُ مُذَكَّرَةٌ لِلْمَحْذُوفِ دَالَّةٌ ١٤
عَلَيْهِ.

وحكى ابنُ جَنِّي عن أبي علي الفارسي^(٣) أَنَّهُمْ قَالُوا: «جِيءَ بِهِ مِنْ حَيْثُ
وَلَيْسَا» إِنْ الْأَصْلُ: «لَيْسَ»، وَالْحَقِيقَةُ الْأَلْفُ تَذَكُّرًا لِمَا حُذِفَ، وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ
الْأَلْفُ لِلْوَقْفِ، لِأَنَّهُمْ قَدْ يَقِفُونَ عَلَى الْمَبْنِيِّ عَلَى الْفَتْحِ بِالْأَلْفِ لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ، وَكَمَا
يُلْحَقُونَهَا مَعَ الْأَلْفِ فَيَمْدُونَهَا بِقُدْرَتِهَا سَوَاءً، فَيَكُونُ مَدَانُهَا^(٤)، وَسَوَاءٌ كَانَتْ
الْأَلْفُ الَّتِي قَبْلَهَا لِلثَّنِيَّةِ أَوْ لِغَيْرِهَا، فَيَقُولُونَ فِي الزَّيْدَانِ ذَهَبَا أَمْسَ: الزَّيْدَانِ
ذَهَبَا، وَفِي «زَيْدٌ قَدْ رَمَى عَمْرًا»: زَيْدٌ قَدْ رَمَى، فَاعْلَمْ.

= والشذور ٤٨، والأشُموني ٢٩، وشواهد المغني ٥٨٥، والخزانة ٣/٣٣٧.
(١) نسب في الدرر ٢١/١ إلى رجل من ضبة، وهو في ابن يعيش ٣/١٢٩، والأشُموني ٣٩، وابن
عقيل ٣٩/١، والمجم ٤٩/١، والخزانة ٣/٣٣٦.
(٢) طه ٦٣، قرأ ابن كثير وحفص إن بالتخفيف، وقرأ أبو عمرو: إن هذين وقرأ الباقون بتشديد
النون والألف. انظر: النشر ٢/٣٠٨، والقرطبي ٤٢٥٧، وابن يعيش ٣/١٢٩.
(٣) الحسن بن أحمد، أستاذ ابن جني، له الحجة، المسائل الحلبية، المسائل العسكرية، من مدرسة
البصرة، توفي سنة ٣٧٧ هـ. انظر: النزهة ٣١٥، البغية ١/٤٩٦.
(٤) في الأصل: «مدِين لهما» وهو تحريف.

الموضع السادس: أن تكونَ لمجرد الوقف في غير المنون، نحو قولك في فعلتُ أنا: فعلت أنا، وقالوا في أين أنت: أين أنتا، وقالوا في الوقف على «حيَّهَل»: حيَّهَل، ومعناها أقبل.

الموضع السابع: أن تكونَ فصلاً بين نوني التوكيد ونون^(١) ضمير الجمع المؤنث نحو قولك «اضربنَّان زيدا»، لأنه لولا الفصلُ بالالف لاجتمعت ثلاث نونات، فيقال: اضربنَّ زيدا، وذلك مُسْتَقْلٌ. وحكي من كلام ابن مَهْدِيَّة^(٢): أحسانان عني. أو بين الهمزتين لأجل الاستثقال أيضاً، فتقول في أنتم قلتم: أنتم قلتم، وفي إذا: إذا، وفي أنزل: أنزل، وعليه قراءة هشام^(٣) من رواية ابن عامر: «أأندرتهم»^(٤)، و«أإذا كنَّا تراباً»^(٥) و«أأنزل عليه الذَّكْرُ»^(٦)، وما كان نحوه. وبعضهم يسهِّل الهمزة الثانية بين تخفيفاً ولا يدخل ألفاً بينها، وبعضهم يُدخلها مراعاةً للأصل، وبعضهم يخففها ولا يدخل ألفاً، لأن الهمزة الأولى عارضة. ولكل وجهٍ ونظر وهو لغة مسموعة، قال ذو الرمة^(٧):

٢٥- أأَنَّ تَوَسَّمتَ من خرقاءَ مَنزِلَةً ماء الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ
وقال أيضاً^(٨):

- (١) في الأصل: «نوني» وهو تحريف.
(٢) في الفهرست: «أبو مهدية» وهو أعرابي صاحب غريب، يروي عنه البصريون وكان المبرد يلتقي به، ولا مصنف له. انظر: الفهرست ٧٥، وورد القول في سر الصناعة الورقة ٢٩٥ أ.
(٣) هشام بن عمار السلمي عالم دمشق وخطيبها ومقرئها، توفي سنة ٢٤٥. انظر: النشر ١٤٤/١ وطبقات القراء ٣٥٤/٢. وابن عامر هو عبد الله بن عامر، قرأ على جماعة من الصحابة، وكان شيخ القراء في الشام، توفي سنة ١١٨. انظر: النشر ١٤٤/١، طبقات القراء ٤٢٣/١.
(٤) البقرة ٦.
(٥) الصافات ٥٣.
(٦) ص آية ٨، فصل بين الهمزتين بألف أبو عمرو وقالون وأبو جعفر واختلف عن هشام، انظر: النشر ٣٥٩/١.
(٧) الديوان ٥٦٧، وثعلب ٨١، الخصائص ١١/٢، وسر الصناعة ٢٣٤/١، وابن يعيش ١٦/١٠، واللسان: (عَنَنَ)، والمنفي ١٦٠، والخزانة ٣٤١/٢. وخرقاء: اسم امرأة، والمنزلة: موضع النزول، والمسجوم: المصبوب.
(٨) البيت للذي الرمة - كما أشار المؤلف - وهو في ديوانه ٦٢٢، والكتاب ١٧٨/٢، والأزهية ٢١، =

٢٦- أيا ظبيّة الوغساء بين جُلاجلٍ وبين النقا أأنت أم أم سلم

وقال آخر^(١):

٢٧- حُرِّقْ إذا ما القوم أبدؤا فُكاهَةً تَفَكَّرْ أأَيَّاهُ يَعْنُونَ أم قِرْدًا

ففصل بالالف كل واحد منهم، استثقالاً لجمع الهمزتين.

وقال آخر في الجمع بينهما دون فصل^(٢):

٢٨- أأنت الهلالي الذي كُنتَ مرّةً سَمِعْنَا بِهِ والأَرْجِيّ المُلَقَّبُ

ولغة الفصل أكثر^(٣).

الموضع الثامن: أن تكون دالة على الندبة في المنادى، نحو يازيداهُ وياعمره، وهي مع ذلك لمد الصوت، والهاء لبسط الألف وتمكّن مدها والوقف، فإذا وصلت حذفها كقوله^(٤):

١٥

٢٩- وافقَعَسا وأَيْنَ مَني فَقَعَسْ

وجاء في الضرورة إثباتها محركة، إجراءً للوصول مجرى الوقف وعُوملت معاملة الضمير، كقوله^(٥):

٣٠- ألا يا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بن الزُبَيْراهُ

وتكون الألف المذكورة في المفرد نحو: يا زيداهُ ويا عمره، وفي المضاف

= والخصائص ٤٥٨/٢، وأمالى القالي ٦١/٢، وأمالى الشجري ٣٢١/١، واللسان: (جلل)، وابن يعيش ١١٩/٩، والإنصاف ٤٨٢.

(١) نسبة في شواهد الشافية ٣٨ إلى جامع المذكور، وهو في ابن يعيش ١١٨/٩. واللسان: الهمزة، والحزق: القصير.

(٢) لم أهدت إلى قائله، وهو في المقرب ٦٣/١، والهمع ٨٧/١. والرواية فيهما: والأَرْجِيّ المُلَقَّبُ. (٣) انظر: ابن يعيش ١١٨/٩.

(٤) نسب في الدرر ١٤٨/١ إلى رجل من بني أسد، وبعده: أَيْلِي يَأْكُلُهَا كَرَوْسُ

وهو في ثعلب ٤٧٤: والمقرب ١٨٤/١، والأشمونى ٤٦٤.

(٥) لم أهدت إلى قائله، وهو في المقرب ١٨٤/١، والأشمونى ٤٦٦، وابن عقيل ٣٠/٤.

[إليه] نحو: يا غلامَ زيداهُ، وفي آخر صلة الموصول. من كلامهم: «وَأَمَّنْ حَفَرَ
بَثْرَ زَمَماهُ، ووا أميرَ المؤمنيناهُ»^(١).

وفي لحاقها في آخر النعت بعد المنعوت خلاف: فيونس^(٢) يميز ذلك إجراءً
له مجرى الصلة بعد الموصول، نحو: يا زيد الظريفاه، ومن كلامهم:
«وَأَجْمُجَمَتِي الشَّامِيَّتِيْنَاهُ»^(٣). وسيبويه يمنعه لشدة اتصال الصلة بالموصول،
واستغناء^(٤) المنعوت عن النعت، وما سُمع من ذلك شاذٌ، وهو الأظهر.

ويجوز في هذه الألف أن تنقلب ياءً تارةً وواواً أخرى بحسب الحركة
قبلها، إذا خيف التباس، نحو: واغلامِكِيه^(٥) وواغلامَكاها وواغلامُكموه، فرقاً
بينه وبين «واغلامَكاها».

الموضع التاسع: أن تكون إطلاقاً للقوافي كما تكون الواو والياء لأنها لا
يكون ما قبلها إلا متحركاً، وإذا سُكُنَ فهو مقيدٌ، فكأنها تُطْلَقُ الحرف من عقال
التقييد، وهو السكون، إلى حال الحركة: الضمة والفتحة والكسرة.

وهل تلحق هذه الحروف المبنيُّ أو المعرب؟ فيه خلاف بين أرباب القوافي،
والأشهر أنها تلحق لما يجوز فيه السكون لولاها، سواءً كان معرباً أو مبنياً، اسماً
أو فعلاً أو حرفاً، كقوله^(٦):

٣١- إِمَّا عَلَى الرَّبْعِ الْقَدِيمِ بَعْسَعَسَا كَأَنِّي أَنَادِي أَوْ أَكَلَّمُ أَخْرَسَا

فهذه لحقت المعرب من الأسماء، وكذلك قوله^(٧):

(١) انظر: الكتاب ٣٢٤/١، والمقرب ١٨٤/١.

(٢) يونس بن حبيب من موالى بني ضبة، أحد رواة اللغة والغريب؛ أخذ عن أبي عمرو بن العلاء،
توفي سنة ١٨٣. انظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٢٧، النزهة ٤٩، البغية ٣٦٥/٢.

(٣) الكتاب ٣٢٣/١. (٤) في الأصل «واستغنى» وهو تحريف.

(٥) قال سيبويه ٣٢٣/١: «وتقول: واغلامِكِيه إذا أضفت الغلام إلى مؤنث، وإنما فعلوا ذلك ليفرقوا
بينها وبين المذكر إذا قلت: واغلامَكاها». (٦) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٠٥.

(٧) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٨١٣، والكتاب ٢٩٨/٢، والخصائص ٩٦/٢، والإنصاف ٦٥٥،

وابن يعش ٢٩/٩، والمغني ٣٧٨، وابن عقيل ١٤/١، والأشموني ١٢، وشواهد المغني ٧٦٢،
والخزانة ٦٩/١، ٣٣٨.

٣٢- أَقْبَلِي اللُّؤْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا
.....

ثم قال في الفعل وهو مبني:
وَقُولِي إِنَّ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا

وقال آخر في الاسم المبني^(١):
٣٣- يَا أَبْتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ

وقال آخر في الحرف^(٢):
٣٤- لَخَيْرُ أَنْتَ عِنْدَ النَّاسِ مِنَّا إِذَا الدَّاعِي المَثُوبُ قَالَ يَا لَا

الموضع العاشر: أن تكون في رؤوس الآي، تشبيهاً بالقوافي كقوله تعالى:
﴿وَتُظَنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾^(٣) ﴿وَأَضْلَلْنَا السَّبِيلَا﴾^(٤) ﴿وَأَطَعْنَا الرُّسُولَا﴾^(٥)
على قراءة^(٦) مَنْ أَثْبَتَ الألف في الوصل والوقف. وأما مَنْ حَذَفَهَا في الوصل
وَأَثْبَتَهَا في الوقف فجعلها أَلَفٌ وَقْفٌ، كما تقدم في فصل أَلَفُ الوقف. وأما مَنْ
قَرَأَهَا بِإِثْبَاتِ الألف في الوصل وحذفها في الوقف فإشباعاً، كما تقدم في فصل
الإشباع، والعرب تُجْري الأسجاع - وهي الألفاظ الملتزم في آخرها حرف - مجرى
القوافي، كقوله عليه السلام /: «كَانَ المَوْتُ فِيهَا عَلَى غَيْرِنَا كُتِبَ، وَكَأَنَّ الحَقَّ ١٦

(١) البيت في ملحقات ديوان روبة ١٨١، وقبله:

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَا أَنَاكَ

وهو في الخصائص ٩٦/٢، وكتاب اللامات ١٤٦، وأمالى الشجري ٧٦/٢، والإنصاف ٢٢٢،

وابن يعيش ١١٨/٣، واللسان: (علل) - منسوباً إلى العجاج - والمغني ١٩٢، والأشعري ١٣٣،

وشواهد المغني ٤٤٣، والمجموع ١٣٢/١، معناه: حان وقت رحيلك لعلك تحمد رزقاً.

(٢) تُسَبُّ في نوادر أبي زيد ٢١ إلى زهير بن مسعود الضبي، وهو في الخصائص ٢٧٦/١، والمغني

٢٤١، وابن عقيل ٤٣/١، وشواهد المغني ٥٩٥، والمجموع ١٨١/١، والخزانة ٦/٢. والمثوب:

الذي يكرر النداء. (٣) الأحزاب ١٠.

(٤) الأحزاب ٦٧. (٥) الأحزاب ٦٦.

(٦) أثبت ألفاتها في الوقف والوصل نافعٌ وابن عامر، وقرأ أبو عمرو والجحدري ويعقوب وحمزة

بحذفها في الوصل والوقف معاً، وقرأ ابن كثير والكسائي وابن محيصن بإثباتها في الوقف وحذفها

في الوصل. انظر: النشر ٣٣٣/٢، القرطبي ٥٢٢٧.

فيها على غيرنا وَجِبَ»^(١)، وكقوله عليه السلام: «هل أنتِ إلا إصبع دمية، وفي سبيل الله ما لقيت»^(٢)، فكما يُلحقونها في آخر القافية كما ذكر، فكذلك في الأسجاع، والقرآن نزل على لغتهم ومَهَيَّع^(٣) كلامهم، ولذلك تجد بعض السور فيها شبه الأسجاع كآي عَمَّ والمزمل وغيرهما، فهذا يوضح صحة ما ذكرت لك. وهذا كان معجزاً لأنه نزل على مَهَيَّع كلامهم، ولا يستطيعون الإتيان بمثله مع أشياء غير ذلك.

الموضع الحادي عشر: أن تكون للاستثبات بـ «مَنْ»^(٤) في آخرها في الوقف إذا كان في موضع نصب، وذلك يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والمجموع في لغة بعض العرب، فتقول إذا قيل لك: رأيت رجلاً: مَنْا ورأيت امرأة: مَنْا، ورأيت رجلين: مَنْا، ورأيت امرأتين: مَنْا، ورأيت رجالاً: مَنْا، ورأيت نساء: [مَنْا]. فإذا وصلت أسقطت الألف فقلت: مَنْ...^(٥). وبعض العرب يُلحق علامة التأنيث والتثنية والجمع فيقول: مَنْه وَمَنْين وَمَنات وَمَنون وَمَنْين، والأول أكثر في كلامهم.

الموضع الثاني عشر: أن تكون عوضاً من ضمة أول الحرف المصغر إذا كان موصولاً أو اسم إشارة نحو قوله: الذُّبْيَا والْتِيَا في تصغير: الذي والتي، وذُبْيَا وتِيَا في تصغير ذا وتا، وأُولَيَا في تصغير: «أولى» المقصور، قال الشاعر^(٦):

٣٥- أَلَا قُلْ لِيَتِيَا قَبْلَ مِرَّتِيَا اسْلَمِي ثَمِيَّةَ مُشْتَاقٍ إِلَيْهَا مُتَمِّمِ

الموضع الثالث عشر: أن تكون للإنكار^(٧): إذا كان قبلها مفتوح غير منونٍ نحو قولك إذا أنكرت: رأيت أحمد: أأحمداه، ورأيت عمراً: أأعمراه^(٨).

(١) الحديث موضوع، انظر: «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» ١٨٧.

(٢) رواه الترمذي في الشمائل ٢١٩.

(٣) المَهَيَّع: البين. (٤) انظر: ابن يعيش ١٤/٤.

(٥) حرم في الأصل، وفي ابن يعيش ١٦/٤: يقول إذا وصل مَنْ يا فتى.

(٦) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١١٩، واللسان (مرر) وشواهد المغني ٨٨٢.

(٧) انظر ابن يعيش ٥٠/٩. (٨) في الأصل: «أأعمراه» والألف مقحمة.

هذا عند بعض العرب، ومنهم مَنْ يزيدُ في آخر المنكَّر: إنه^(١) في الرفع والخفض وكذلك في النصب دون الألف. قيل لبعضهم: أخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: «أنا إنه» ولا تزد الألف في الوقف في المنصوب النون للفرق^(٢) بينهما. فاعلمه.

* * *

(١) «إن» تزد للتأكيد، ثم تكسر النون لالتقاء الساكنين، فحرف المد زائد للإنكار «وإن» لتأكيد الهاء
ليبيان حرف المد، وحرف المد للإنكار والهاء للوقف، انظر: ابن يعيش ٥٠/٩.
(٢) في الأصل: «الفرق» وهو تحريف.

القسم الثاني من قِسمي الألف التي هي بدل من حرف أصلي

لها ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: أن تكون بدلاً من النون الخفيفة في الوقف نحو قولك:
اضربنْ زيداً واقتلنْ عمراً، ولا تضربنْ ولا تقتلنْ. إذا وقفت عليها أبدلتها ألفاً
فقلت: اضربا واقتلا ولا تضربا ولا تقتلا، سواء كان ذلك في النظم أو النثر.
فالنثر كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾^(١)، ﴿لَنَصُدَّقَنَّ وَلَنَكُونَا﴾^(٢). وإنما
ذلك لأنها زائدة مثلها، ولأنها حرف يعرب به مثلها/ عند بعضهم، ولأنها أمدٌ ١٧
صوتاً منها وأكثر تبيناً منها للحركة. والنظم كقول الشاعر^(٣):

٣٦ - وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

أراد: «اعبدن»، وقال آخر^(٤):

٣٧ - مَتَى تَأْتِينَا تُلِمِّمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا نَحْجُذُ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأْجُجَا

(١) العلق ١٥. (٢) التوبة ٧٥.

(٣) البيت للأعشى، وثمة روايات لصدره، فصدره في الديوان ١٣٧ والأزهية ٢٨٥.

فَصَلَّ عَلَى حِينِ الْعَشِيَّاتِ وَالضُّحَى

وصدره في الكتاب ١٤٩/٢:

فَأَيَّاكَ وَالْمَيَاتِ لَا تَقْرُبْنَهَا

وانظر: أمالي الشجري ٣٨٤/١، وابن يعيش ٣٩/٩، واللسان: (نصب)، والإنصاف ٦٥٧،
والممتع ٤٠٨، والمغني ٤١٢، والأشُموني ٥٠٥.

(٤) نسب في الدرر إلى عبيد الله بن الحر الجعفي ١٦٦/٢، وهو في الكتاب ٤٤٦/١، والإنصاف
٥٨٣، وابن يعيش ٥٣/٧، واللسان: (نور)، والأشُموني ٤٤٠، والخزانة ٦٦٠/٤.

أراد: «تَأَجَّجَنْ»، فحذف التاء الأصلية لدلالة تاء المضارعة عليها تخفيفاً، وأدخل النون عليه في الواجب للضرورة، كقوله^(١):

٣٨- يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّماً

أراد «يَعْلَمَنْ» فأدخل النون في الواجب وليس بقياس، وإنما جاء منه ما جاء ضرورةً أو شاذاً. وأما الكوفيون فيجيزون ذلك قياساً، وعلى مذهبهم جرى المتنبي في قوله^(٢):

٣٩- بِإِدِّ هَوَاكَ صَبَرْتَ أَوْ لَمْ تَصْبِرْ

أراد «تَصْبِرَنْ» فأجراه مجرى «يعلمن» في البيت المتقدم، وأبدل جميعهم الألف منها في الوقف كما رأيت.

الموضع الثاني: أن تكون بدلاً من تنوين المنصوب فتقول في نحو رأيت زيداً: «رأيت^(٣) زيداً».

وحكم الصحيح والمعتل في ذلك سواء، نحو: رأيت موسى، ورأيت عصا، إلا أن تكون تاء التانيث فإنها تبدل هاءً في نحو: رأيت قائمة، وذلك ليفارق ما فيه التاء أصلية، نحو رأيت إصليتها^(٤) وعفريتها، وشربت ماءً فراتاً، وأكلت حوتاً وملثوتاً.

فأما «أخت» و«بنت» وهنّت^(٥) فالتاء فيها مبدلة من واو لقولهم: أخوات وبنوات وهنوات، وهذا فصل من باب التصريف فيه اختلاف بين البصريين

(١) البيت في ملحق ديوان العجاج ٨٨، والكتاب ١٥٢/٢، ومجالس ثعلب ٥٥٢، ونوادر أبي زيد ١٣، وأمالى الزجاجي ١٨٩، وأمالى الشجري ٣٨٤/١، وابن يعيش ٤٢/٩، والإنصاف ٦٥٣، وابن عقيل ٢٦٩/١، والأشموني ٤٩٨، والخزاعة ٥٦٩/٤. وهو يصف جبلاً علاه النبات.

(٢) الديوان ٣١٦/٢ وعجزه:

وَيُبَكِّكَ إِنْ لَمْ يَجِرْ دَمْعُكَ أَوْ جَرَى

(٣) في الأصل «ورأيت»، والواو مقحمة.

(٤) الإصليت: الشجاع، والسيف الإصليت: الماضي.

(٥) انظر: أمالي الشجري ٧٠/٢، والممتع ٣٨٥.

والكوفيين، وقد اضطرب فيه قول سيبويه في باب النسب^(١). وشرح ذلك
نخرجنا عن المقصود لطوله.

وأما المقصور المعرب، نحو: «عصا ورحى» فلا خلاف بينهم أن الوقف
فيه على الألف المبذلة من التنوين، نحو: رأيت عصا ورحى، وإنما الخلاف بين
النحويين في الألف في حال الرفع والخفض - وإن كانوا مجمعين على أن تلك
الألف بدل من حرف هو لام الفعل - فأكثرهم على أنها للوقف، لأن الواو والياء
لا يثبتان في الوقف في مشهور اللغات. وأبو عثمان المازني^(٢) يرى أن الألف
عوض من التنوين، والألف التي هي بدل من أصل محذوفة لاجتماعهما
ساكتين، لأن ما قبل الألف مفتوح أبداً في الحالات الثلاث: الرفع والنصب
والخفض.

والصحيح مذهب الجماعة لأن التنوين^(٣) محذوف في الوقف^(٤) / البتة فلا ١٨
تكون الألف في الوقف عوضاً منه البتة.

ومن العرب من يحذف هذه الألف في الوقف إذا كان الاسم غير مقصور
فيقول: رأيت زيداً، قال الشاعر^(٥):

٤٠- كَأَنِّي مُهْدَأٌ جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبْرُ

(١) انظر: الكتاب ٨٢/٢.

(٢) بكر بن محمد، من نحاة البصرة، لزم الأخفش، له كتاب التصريف الذي شرحه ابن جني، توفي
سنة ٢٤٩. انظر: أخبار النحويين البصريين للسيرا في ٥٧، النزهة ١٨٢، البغية ٤٦٣/٢.

(٣) قوله: «التنوين» غير واضح في الأصل.

(٤) جرى تقديم وتأخير في ترتيب اللوحات في أثناء تجليد المخطوطة في مكتبة تيمور، وقد أعدنا
ترتيبها كما كانت في الأصل، وهذا ما جعلنا نسير في الترتيم في أثناء النسخ والتحقيق على
أساس الصفحة وليس على أساس اللوحة.

(٥) البيت لعدي بن زيد وهو في ديوانه ٥٩، وقامه:

شِيزُ جَنْبِي كَأَنِّي مُهْدَأٌ

وهو في الخصائص ٩٧/٢، واللسان: (هدأ)، وابن يعيش ٦٩/٩. الشتر: القلق، المهْدَأُ: من
أهدأ الصبي إذا علَّله لينام، والقَيْن: الحداد، والدَفُّ: الجنب.

وقال آخر^(١):

٤١- وَأَخْذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عِصْمَ

كما أن منهم من يقف على ما لا ينصرف بالألف فيقول: رأيت أحدا ومساجدا، وعليه يحمل «قواريرا قواريرا»^(٢) على قراءة^(٣) من لم ينون الأول ومن نَوَّنَه فهي عوض من التنوين، لأن من العرب من يصرف الجمع الذي لا نظير له في الواحد فيقول: هذه مساجدٌ، حكى ذلك ابنُ جني في «سر الصناعة»، وعليه قراءةٌ من قرأ: «سلاسلًا وأغلالاً وسعيرا»^(٤).

وإن كان الاسم مقصوراً فلا يوقف عليه [إلا] بالألف، إلا في الضرورة كقوله^(٥):

٤٢- رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ

أراد: «المُعَلِّ».

الموضع الثالث: أن تكون بدلاً من ياء الإلحاق نحو: «عَلَقَى»^(٦)

(١) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٣٧ وصدره:

إِلَى الْمَرْءِ قَيْسٍ أَطِيلُ السُّرَى

وهو في الخصائص ٩٧/٢، وابن يعيش ٧٠/٩، واللسان: (رأف)، والخزانة ٤٤٥/٤ والعصم: ح عصمة وهي السبب، أي العهد.

(٢) الإنسان ١٦، ١٧.

(٣) نَوَّنَ «قوارير» الأولى نافع وابن كثير والكسائي وأبو بكر عن عاصم، ولم ينون الباقلون. ووقف فيه يعقوب وحمزة بغير ألف والباقلون بالألف. ونون «قوارير» الثانية نافع والكسائي وأبو بكر، ولم ينون الباقلون، فمن نون قرأها بالألف ومن لم ينون أسقط منها الألف. انظر: النشر ٣٧٨/٢، والقرطبي ٦٩١٤.

(٤) الإنسان ٥، قرأ نافع والكسائي وأبو بكر عن عاصم وهشام عن ابن عامر منوناً، والباقلون بغير تنوين، ووقف قبله وابن كثير وحمزة بغير ألف والباقلون بالألف. انظر: المصدر نفسه.

(٥) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٧٩٩، وصدره:

وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ

وهو في أمالي الشجري ٧٣/٢، والخصائص ٢٩٣/٢، والأشمونى ٧٤٨، والتاج: «رجم». وقبيل: قبيلة.

(٦) العلقى: ضرب من الشجر.

و«مِعْزَى» وهما ملحقان بَجَعْفَرٍ وَهَجْرَعٍ^(١)، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً. ويكون الاسم معها منوناً وغير منون، فمن نُون جعلها كالأصلية^(٢)، إذ هي منازرة لراء «جَعْفَر» وعين «هَجْرَع»، وإن كانت زائدة في الكلمة، ألا ترى أن «عَلَقَى» من التعلق، و«مِعْزَى» جماعة من المعز. ومن لم يَتَوْنَهَا أجراها مجرى المؤنث، إذ الألف فيها زائدة كما في ألف التأنيث في حُبلى وسَلَمى، وللزومها الكلمة كآلف التأنيث امتنع الاسم من الصرف. وقرىء قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى﴾^(٣) بالوجهين، لأنها من المواتره وهي التابع والتاء بدل من واو. وبعضهم يجعلها إذا كانت^(٤) بغير تنوين فعلاً مضارعاً، وليس بشيء، لأنه قد نُون في لغة أخرى، وإنما هو مثل «عَلَقَى» وألفه بدل من ياء ملحقة^(٥) بجعفر، فاعلمه. وامتناعه من الصرف لشبه التأنيث اللازم.

واعلم أن الألف قد زيدت في نفس الكلمة للمدّ خاصة، فزيدت ثانية في مثل «ناصر» و«صابر» لبناء اسم الفاعل، وكذلك في مثل: ساباط^(٦) وقادوس، وللتكسير في مثل جلابيب^(٧) ومفاتيح ثالثة، وفي مثل: كتاب وجمال وحمار، ورابعة في مثل شِمْرَاح^(٨) وشِمْلَال^(٩) وعِشْكَال^(١٠)، وخامسة في مثل: شُكَاعَات^(١١) وسُمَاقَات^(١٢). وكل ذلك مبدأً للغه لا يتعلل، وإنما يوقف فيه مع السماع، فاعلمه.

* * *

-
- (١) الهجرع: الأحمق.
(٢) في الأصل: «كالأصلي» وهو تحريف.
(٣) المؤمنون ٤٤، قرأ أبو جعفر وابن كثير وأبو عمرو بالتنوين، وقرأ الباقون بغير تنوين. انظر: النشر ٣١٥/٢.
(٤) في الأصل: «كان».
(٥) في الأصل: «تلقه» وهو تحريف.
(٦) ساباط: اسم موضع في المدائن.
(٧) في الأصل «جلابيب» وهو تحريف، قال تعالى: ﴿يُذِينَ عَلَيْهِنَ مِنْ جَلَابِيِبِهِنَّ﴾.
(٨) الشمرّاح: العذق عليه بسر أو عنب، أو رأس الجبل، أو أعالي السحاب.
(٩) الشملال: السريع الخفيف من الإبل. (١٠) العشكال في النخل كالعنقود في الكرم.
(١١) الشكاعات: ج شكاعة: شوكة تملأ فم البعير.
(١٢) نخلة سامقة: طويلة وقد تكون سماقات جمع سُمَاقَة وهي حبة حامضة.

الفصل الثاني: في الهمزة ومعانيها ومواضعها في كلام العرب / مفردةً ومركبةً مع غيرها من الحروف

١٩

أما المفردة فقسمان: قسمٌ أصل وقسمٌ بدل من أصل.

القسم التي هي أصل لها في الكلام ثلاثة عشر موضعاً:

الموضع الأول: أن تكون للتوصل إلى النطق بالسكان في ابتداء الكلمة^(١) واختلف فيها: هل يقال لها همزة أو ألف؟ فبعضهم يسميها ألفاً مراعاة لأصلها من السكون الذي هو مدُّ صوت. وبعضهم يسميها همزة مراعاة للنطق بها وهو الأيّن. ولكلا الوجهين نظر. والأحسن أن تسمى بما هي عليه في النطق، لأن ذلك هو معنى الهمزة.

وكان الوجه فيها أن يقال لها همزةٌ إيصال لا وصل لأنها لا تصل، ولكن تُوصل الناطق إلى النطق بالسكان بعدها، ولكن قيل همزة وصل على غير مصدر^(٢) أوصل، كما قال الله تعالى: ﴿أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً﴾^(٣)، وعلى المصدر^(٤) يكون «إنباتاً»، وقال الشاعر^(٥):

(١) انظر: سر الصناعة ١/١٢٦، ابن يعيش ٩/١٣١.

(٢) في الأصل: «صدر»، وهو تحريف.

(٣) نوح ١٧. (٤) في الأصل «الصدر»، وهو تحريف.

(٥) البيت لشقيق بن جَزء كما في فرحة الأديب (عن هامش الخصائص ٢/٣٠٩) وصدره:

بِمَا لَمْ تَشْكُرُوا الْمَعْرُوفَ عِنْدِي

وهو في الخصائص ٢/٣٠٩ وشرح أدب الكاتب للجواليقي ٤١٦، وقد شرحه بقوله: «كان هجراني لكم لأنكم كفرتم بالإحسان، فإن شئتم أن أعود إلى الإحسان فعودوا إلى الشكر».

٤٣- وَلَوْ شِئْنَا تَعَاوَدْنَا عِوَادَا

وكان القياس على المصدر^(١): تَعَاوَدًا ومعاودةً، وذلك جائز كثير.

فإذا ثبت هذا فإن محالها في الكلام ثلاثة محال، الأول: الاسم، الثاني: الفعل، الثالث: الحرف.

وأما الاسم فقسمان:

قسم هو أسماء معلومة لا تتعدى، وذلك: اسم واست واثنان وابنم وامروء وأمين الله في القسم، وما له من ذلك مؤنث أو مثنى.

وقسم هو أسماء مصادر، لكل فعل كانت في ماضيه [همزة الوصل] وهي عشرة مصادر لعشرة أفعال، وذلك: انفعال كانطلاق، وافتعال كاكْتِسَاب، وأَفْعِلَال كَأَفْعِنْسَاس^(٢)، وأَفْعِلَال كاقشعرار، وافتعال كاغْدِيدَان^(٣)، وأَفْعِلَال كاحمرار، وافتعال كاحميرار، وأَفْعُول كاعْلُوط^(٤)، واستفعل كاستخراج، وافتعلاء كاسْلِقَاء^(٥).

وأما الفعل فقسمان:

قسم هو أفعال تلك المصادر العشرة المذكورة، وذلك عشرة أمثلة: انْفَعَلَ كانطلق، وافتعل كاكْتَسَب، وأَفْعِنَل كَأَفْعِنْسَس، وافتعل كاقشعر، وأَفْعُول كاغْدُودن، وافتعل كاحمر، وأفعال كاحار، وأَفْعُول كاعْلُوط، واستفعل كاستخرج، وأَفْعَلَى كاسْلَقَى.

وقسم هو فعل الأمر من الأفعال العشرة المذكورة كانطلق، وكذلك باقيها من كل فعل سُكِّنَ ثانية في المضارع ولم تحذف منه همزة، ولم يكن أخذ وأكل

(١) في الأصل: «الصدر» وهو تحريف.

(٢) الافعنساس: الرجوع والتأخر.

(٣) اغدودن النبت: طال.

(٤) اعْلُوطت البعير: تعلقت بعنقه.

(٥) اسْلَقَى: نام على ظهره.

وأمر^(١)، وذلك نحو: اضْرَبْ من ضَرَبَ يضرب، واعْلَمْ من علم يعلم،
 واشْرَفْ من شَرَفَ يَشْرَفُ. فإن كان قد حذفت همزته في المضارع رُدَّتْ في الأمر
 نحو: أَكْرَمَ من أَكْرَمَ يَكْرُم، لأن الأصل [في] المضارع: يُؤَكِّرِم، لكن/ لما كانوا ٢٠
 يستثقلون اجتماعهما مع همزة المتكلم فيه فحذفوها فقالوا: أَكْرِم، ثم أجريت
 الواو والتاء والنون التي للمضارعة في حذف الهمزة معها مجرى ما فيه همزة
 المتكلم لأن الباب في أنها للمضارعة واحد.

وأما أَخَذَ وأَكَلَ فَإِنَّ الأمر من هذه دون همزة: خَذَ، كُلَّ، مَرَّ، وهذه هي
 اللغة المشهورة فيها.

وحكى ابن جنِّي أن من العرب من يقول: أُؤْمَر، أُؤْخَذ، أُؤْكَل، كسائر
 الأفعال التي يُسَكَّن ثانيها في المضارع، والأفصح في أَمَرٍ: «أَمَر»: مُرَّ^(٢)، قال الله
 تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾^(٣)، وقد جاء في الخبر: «مروهم بالصلاة
 لسبع»^(٤).

وأما الحرف فهي لام التعريف خاصة، نحو: الرجل والغلام. وحكي
 عن الخليل^(٥) أنها همزة قطع، والكلام معه يُذكر في فصل «أل» إن شاء الله.
 فجميع هذه الخمسة المواضع تسقط فيها الألف في الدَّرَج وتثبت في
 الابتداء، ولا تثبت في الدَّرَج إلا في الضرورة، كقوله^(٦):

(١) إذا تحركت الفاء في المضارع أو حذفت في الأمر لا تثبت همزة الوصل لعدم سكون الحرف الأول
 نحو: خُذْ، قُلْ، شُدَّ.

(٢) أي إلا إذا سبقه واو كما في الآية: وَأْمُرْ أَهْلَكَ...

(٣) طه ١٣٢.

(٤) رواية الحديث في أبي داود ١١٥/١ «مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين...».

(٥) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كان ذا عقلٍ خصب، واضع علم العروض وأستاذ سيويه، توفي

سنة ١٧٥. انظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٣٠، النزهة ٤٥، البغية ٥٥٧/١.

(٦) لم أهتمد إلى قائله، وهو في ابن يعيش ١٩/٩، واللسان: (ثني)، والأشعموني ٨١٤، والخزاعة

٢٣٥/٣.

٤٤- ألا لا أرى إثنين أحسن شيمةً على حدّثانِ الدهرِ مِنِّي وَمِنْ جُلٍّ
وقال آخر^(١):

٤٥- وَكُلُّ إثنينٍ إلى افتراقٍ
وقال آخر^(٢):

٤٦- لَتَسْمَعُنَّ وَشِيكاً في ديارِهِمُ اللهُ أَكْبَرُ ياإِثاراتِ عُثْمَانَا
وقال آخر^(٣):

٤٧- عَجَلْ لَنَا هذا وَالْحِفْنا بذالِ الشُّحْمِ إِنّا قَدْ مَلَلْناهُ بَجَلْ

وأما قولهم: «يا الله» بقطع ألف الوصل فإنما ذلك لأن الألف واللام صارتا منه كأنها من نفس الكلمة، أو هي عوض من همزة «إلاه»، لأنها لا تجتمع معها إلا في الضرورة، مع أن هذا الاسم^(٤)...، فجعلوا ذلك مزيةً على غيره من الأسماء.

وهذه الهمزة التي للوصل تكون أبداً مكسورة^(٥) على أصل التقاء الساكنين سواء كان ثالث الفعل مفتوحاً أو مكسوراً، نحو: اعلم واضرب، ويجوز ضمُّها، إلا أنه إذا كان ثالث الكلمة مضموماً ضمّاً لازماً نحو: «اقتل» تتبع الهمزة الثالث^(٦).

(١) لم أهدت إلى قائله، وقبله في الخصائص ٤٧٥/٢.
يَا نَفْسَ صَبْرًا كُلُّ حَيٍّ لَاقٍ

وهو في شواهد الشافية ١٧٤، والدرر ٢١٦/٢.

(٣) البيت لحسان، وهو في ديوانه ٢٤٨، وفي المنصف ٦٨/١، واللسان: (ثار). ووشيكاً: سريعاً،
ياإثارات فلان: أي يا أهل ثاراته المطالبين بدمه.

(٣) نسب في الدرر ٥٢/١ إلى غيلان بن حريث الربيعي، وهو في الكتاب ٦٤/٢، وأول صدره فيه:
دَعْ ذَا وَعَجَلْ

والخصائص ٢٩١/١، واللامات ١٧، والأشمونى ٨٣، والهمع ٧٩/١، والخزانة ٢٣٣/٣
وَيَعَجَلْ: حسب.

(٥) انظر الخلاف في أصل حركة همزة الوصل بين البصريين والكوفيين: الإنصاف ٧٣٧.

(٦) قال ابن يعيش ١٣٧/٩: «كرهوا أن يخرجوا من كسرة إلى ضمة، لأنه خروج من ثقل إلى ما هو =

فإن كان الضمُّ غير لازم لم تضمَّ، وبقيت الهمزة مكسورةً نحو: إمشوا وإقضوا، لأن الأصل: امشيوا واقضوا، فحذفت الياء استقلاً^(١)، وتبع ما قبل الواو الواو.

كما أنه إذا كان الكسر عارضاً، وكان الضمُّ الأصل بقيت همزة الوصل مضمومةً نحو: أدعي يا هند، لأن الأصل أدعوي، فاستقلت الضمة مع كسر الواو، فاتبع ما قبلها كسرة، وقلبت الواو ياءً تخفيفاً.

ولا تكون همزة الوصل مفتوحةً إلا في موضعين/ : أحدهما: إيمان الله، ٢١ والآخر: ألف لام التعريف. وإنما ذلك لأنَّ «إيمان» لفظ غير متصرف لا يكون إلا في القسم. والفراء يجعله جمع «يمين»^(٢)، فتكون الهمزة عنده همزة قطع وهو فاسد، لأن تلك الألف تسقط في الدرج كسائر ألفات الوصل كما قال الشاعر^(٣):

٤٨- فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ: لَيَمُنَّ اللَّهُ مَا نَذْري

ولأنهم قد قالوا فيه: إيمان الله بكسر الهمزة على الأصل، وألف الجمع لا تكسر، لا يقال في أفلس: إفلس، ولا في أعبد: إعبد، ولأنهم قد تصرفوا فيه باللغات في الحذف، فقالوا: أيم الله. وإيم الله، ومُ الله ومُ الله، والتصرف في الحذف بابه المفردات، إذ هي المستعملة أصلاً فخففت^(٤)، فلما كان غير متصرف عن القسم ثقل ففتحت همزته تخفيفاً.

= أثقل منه، ليس بينهما إلا حرف ساكن.

(١) قال ابن يعيش ١٣٧/٩: «وإنما استقلوا الضمة على الياء المكسور ما قبلها فحذفوها فبقيت ساكنة، وواو الضمير بعدها ساكن فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وضمت العين لتصح الواو الساكنة فبقيت الهمزة مكسورة على ما كانت».

(٢) نسب صاحب الإنصاف هذا القول إلى جميع الكوفيين وعقد لذلك مسألة. انظر: الإنصاف ٤٠٤.

(٣) البيت لنصيب، وهو في ديوانه ٩٤، والكتاب ١٤٧/٢، والأزهية ٣، والمنصف ٥٧/١، وسر الصناعة ٤٠٧/١، واللسان: (يمن)، والإنصاف ٤٠٧، وابن يعيش ٣٥/٨، وأما القالي ٢٠٣/٢، والمتن ٣٥١، والمغني ١٠٦، وشواهد المغني ٢٩٩/١.

(٤) في الأصل: «فخفت» وهو تحريف.

وأما ألف لام التعريف فلما كانت اللام معها حرفاً، وكان أيضاً غير متصرف وليس بأصل في الكلام لمعنى في نفسه، ثقل أيضاً فخفف^(١) بفتح همزته فاعلم.

وما عدا هذه المواضع الخمسة من الاسم والفعل والحرف فالهمزة في أوله همزة قطع تثبت درجاً وابتداءً، ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر كقوله^(٢):

٤٩- وَيُلْمُّهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبُ

وقال آخر^(٣):

٥٠- يَا بَا الْمُغْيِرَةِ رَبِّ أَمْرِ مُعْضِلٍ فَرَجَّتُهُ بِالْمَكْرِ مِنِّي وَالذُّهَا

أو في نادر كلام، كما قرأ بعضهم: «إِنهَا لَحَذَى الْكُبَرِ»^(٤) فأسقط الهمزة تخفيفاً، ولا يقاس عليه.

وأما قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾^(٥) فقال فيه بعضهم: الأصل فيه: لكنْ أنا، ثم نقلت [فتحة] همزة «أنا» إلى النون قبلها فصار: لا كِنْتَا، فأدغم تخفيفاً. وكذلك قال بعضهم في قول الشاعر^(٦):

٥١- أَلَا يَأْسَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلُلِ الْجِمَى لَهْنُكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ

(١) في الأصل: «فخففت» وهو تحريف، والضمير في «فخفف» يعود إلى الحرف.

(٢) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٢٢٧، والكتاب ٣٥٣/١، وسر الصناعة ٢٤٠/١، وابن يعيش ١١٤/٢، والخزانة ٩٠/٤. والطالبة: العقاب، ولا كهذا: يريد الذئب. يقول: لم أر كنجائه وهربه منها نجاء، وهو مطلوب.

(٣) البيت لأبي الأسود الدؤلي، وهو في مستدرک ديوانه ١٣٤، وأمالی الشجري ١٦/٢، والمتن ٦٢٠.

(٤) المذثر ٣٥، قرأ العامة بألف القطع، وروى جرير عن ابن كثير بحذف الهمزة. انظر: القرطبي ٦٨٧٦.

(٥) الكهف ٣٨، وانظر أوجه الإعراب في القرطبي ٤٠٢١.

(٦) لم أعتد إلى قائله، وهو في مجالس ثعلب ٩٣، والخصائص ٣١٥/١، وأمالی القالي ٢١٨/١، وأمالی الزجاجي ٢٥٠، والمقرب ١٠٧/١، واللسان: «لهن»، والمغني ٢٥٤، والخزانة ٣٣٩/٤. والقلل: القمم، وانظر تعليق ابن عصفور على البيت: المقرب ١٠٧/١.

إن الأصل فيه: لله إنك، ودخله الحذف حتى صار إلى ما ترى، وهذا كله متكلفٌ وشذوذ، وإنما الألف في «لاكنّا» إشباع، وهو في الكلام قليلٌ. و«هَنَكُ» أصله: «لَإِنَّكَ»، وأبدلت الهمزة هاءً، كما قالوا: هَرَحْتُ الماشيةَ وهَيَّاكَ في: أَرَحْتُ الماشيةَ وإياك^(١).

الموضع الثاني: أن تكون للاستفهام، وتدخل على الجمل الاسمية والفعلية، كقولك: أزيدُ قائمٌ؟ وأقام زيدٌ؟ وتكون معادلةً لـ «أم» تارة، وغير معادلة، فإذا كانت معادلة كان [معنى] الكلام^(٢) إذا قلت: أقام زيد أم قعد: أي الفعلين فعل؟ وإذا قلت: أزيد قام أم عمرو: أيهما قام؟ وإن كررت في/ ٢٢ الفعل أو جمعت كان المعنى: أي الأفعال، أو أيهم. وسيزاد هذا بياناً في فصل «أم».

وإذا لم تعادل لم تحتج إلى «أم» كما مُثِّلَ أولاً، قال الله تعالى: ﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾^(٣). وقال: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٤).

ويجوز حذف هذه الهمزة إذا فهم المعنى ودلّ عليه قرينة الكلام، كقولك: زيد قام أم عمرو؟ تريد: أزيد، قال الشاعر^(٥):

٥٢- لَعَمْرُكَ مَا أُدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بِسَبْعِ رَمَيْنِ الْجَمْرَ أُمُّ بَثْمَانِ

أراد: أبسبع، وقال آخر^(٦):

٥٣- تَرَوْحُ مِنْ الْحَيِّ أُمُّ تَبْتَكِرُ

(١) الأصل: إياك وهو تحريف. (٢) قوله: «الكلام» غير واضح في الأصل.

(٤) الأعراف ٢٨.

(٣) الحشر ١٢.

(٥) البيت لعمر بن أبي ربيعة، ورواية الديوان ٢٦٦:

فوالله ما أدري ولاني لحابيت

وهو في الكتاب ٤٨٥/١، والأزهية ١٣٥، وأمالى الشجري ٣٣٥/٢، وابن يعيش ١٥٤/٨،

والمغني ٧، وابن عقيل ١٧١/٣، والخزانة ٤٤٧/٤.

(٦) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٥٤، وعجزه:

وَمَاذَا عَلَيْكَ بَأْسٌ تَنْتَظِرُ

وفي الأصل «الحمى» وهو تحريف عن «الحي».

الموضع الثالث: أن تكون للإيجاب وتحقق الكلام، وفيه معنى الاستخبار كقوله تعالى: «أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا»^(١) والمعنى: ستجعل فيها. ومنه قول الشاعر^(٢):

٥٤- أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ

والمعنى: أنتم خير من ركب المطايا. فلفظ هذا النوع يعطي معنى الاستخبار والمعنى على الإيجاب، والتحقيق على ما ذكرت لك، وبه يحصل معنى المدح فاعلمه.

الموضع الرابع: أن تكون للتسوية، وصورتها في الكلام صورة الاستفهامية المعادلة، إلا أن هذه تتقدمها التسوية كقولك: «سواءٌ عليّ أقمّت أم قعدت وأرضيت أم سخطت». قال الله عز وجل: ﴿سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تُنذِرهم﴾^(٣) و﴿سواءٌ علينا أجزعنا أم صبرنا﴾^(٤)، وقال الشاعر^(٥):

٥٥- سواءٌ عليه أيّ حينٍ أتيتُهُ أساعةً نحسٍ تُتقى أم بأُسعدِ

الموضع الخامس: أن تكون للتقرير مجرداً من معنى الاستفهام، كقولك: [أ] أنت رأيتني أقوم، ومعناه: أقرر بك معرفتي^(٦). والفرق بينه وبين الاستفهام أن الاستفهام ممن لا يعلم لمن^(٧) يعلم، أو يُتوهم منه العلم ليعلم والتقرير ممن يعلم لمن يعلم ليثبتته على فعله فيكون جزاءً، أو يتحقق أنه فعله عن قصد. ومن الأول قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي﴾^(٨) و﴿أَلَمْ تُرَبِّكُنَا فِينَا وَلِيدًا﴾^(٩) و﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾^(١٠).

(١) البقرة ٣٠.

(٢) البيت لجرير وهو في ديوانه ٨٩، والخصائص ٤٦٣/٢، والمغني ١١، وابن يعيش ١٢٣/٨، واللسان: (نقص)، وشواهد المغني ٤٣.

(٣) البقرة ٦.

(٤) إبراهيم ٢١.

(٥) البيت لزهير، وهو في ديوانه ٢٣٢، والبحر المحيط ٤٧/١.

(٦) عبارة محرفة، وقد أثبتنا صورتها.

(٧) في الأصل: «فمن» وهو تحريف.

(٨) المائدة ١١٦.

(٩) الشعراء ١٨.

(١٠) الأعراف ١٧٢.

الموضع السادس: أن تكون للتوبيخ مجرداً من التقرير تارةً ومصاحباً له أخرى. فمن الأول قوله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾^(١). ومن الثاني قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾^(٢)، وقول الشاعر^(٣):

٥٦- أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

الموضع السابع: أن تكون للمضارعة في الفعل المبهم وهو الذي يحتمل الحال والاستقبال، نحو: أضرب وأخرج للمتكلم وحده، مذكراً كان أو مؤنثاً. وإنما قيل لها همزة مضارعة/ لأن الفعل إذا دخلت عليه صار يضارع بها الأسماء، أي يشابهها، والمشابهة تكون للأسماء من جهتين:

إحدهما: أن الفعل يدخله من الإبهام والتخصيص ما يدخل الاسم، وذلك أن الإبهام في الفعل هو احتمال حاله والاستقبال على السواء عند قوم، وهو عند قوم أظهر في الحال، وعند قوم أظهر في الاستقبال، وقوم ينكرون الحال فيه، ولكل طائفة حجة، الكلام فيها يطول. والصحيح احتمال حاله والاستقبال، هل على السواء أو على الاختلاف؟، ليس هذا موضع تحقيقه. وتخصيصه هو أن يخلص لأحد الزمانين بقرينة تدل على ذلك، فإذا قلت: «يضرب» احتمل الحال والاستقبال، فإذا قلت: «يضرب الآن» تخلص للحال، وإذا قلت: «يضرب غداً» تخلص للاستقبال.

وأما إبهام الاسم فهو أنه يقع في أصوله على ما دخل تحت جنسه، نحو: رجل وفرس وثوب وشبه ذلك، وتخصيصه بالألف واللام والإضافة، نحو: الرجل ورجلكم، والغلام وغلامكم، هذه إحدى الجهتين.

(١) الأحقاف ٢٠، وهذا على قراءة الحسن ونصر أبي العالية، بهزتين مخففتين. انظر: القرطبي ٦٠١٩.

(٢) الشعراء ١٨.

(٣) البيت للحطيثة، وهو في ديوانه ٩٨، ورواية صدره فيه: أَلَمْ أَكُ مُسْلِمًا فَيَكُونُ بَيْنِي وهو في المغني ٧٤٥، وابن عقيل ١٢٦/٢، والهمع ١٣/٢.

وأما الجهة الأخرى: فهي أن الفعل يشبه الاسم إذا كان مثل: «فَاعِل» في عدد الحروف والحركات والسكنات، كضارب ويضرب، فضارب من أربعة أحرف وَيَضْرِبُ مثله، وأول ضارب متحرك وثانيه ساكنٌ وثالثه متحركٌ ورابعه كذلك، ويضربُ مثله أربعة أحرف في ذلك. وهذه الجهة ضعيفة لا تَسْتَبِيحُ في كل فعلٍ واسم، إنما هي في بعض الأسماء والأفعال، والأولى مُسْتَبِيحةٌ فعليها المَعْوَلُ. والذي صير الفعل له هو همزة المضارعة وسائر حروفها من الياء والتاء والنون، وستذكر في مواضعها بحول الله.

الموضع الثامن: أن تكون للتعدية خاصة، وذلك إذا كان الفعل ثلاثياً لا يتعدى لو نُطِقَ به، فتَقَدَّرُ أن الهمزة فيه زائدة، كقولك: «أَلْقَيْتُ ما في يدي»، وقال تعالى: ﴿وَأَلْقِ ما في يَمِينِكَ﴾^(١)، وقال الشاعر^(٢):

٥٧- فَأَلْقَيْتُ عَصَاهَا وَاسْتَقَرَّ بِهَا النُّوَى

كان الأصل في هذا الفعل أن يقال فيه: «لَقَيْتُ^(٣) ما في يَمِينِي»، إلا أنه لم يُنطَقْ به إلا بالهمزة، وحَكَمْنَا أن الهمزة زائدة لأنه من اللقاء، فالأصل: اللام والقاف والياء، فعلمنا بذلك أنه لا معنى لدخول الهمزة وزيادتها إلا تعدية الفعل الثلاثي الذي لم يستعمل النطق به وحده للمفعول.

وهذه الهمزة تُعَدِّي ما لا يتعدى إلى^(٤) واحدٍ نحو ما ذكر، وما يتعدى إلى واحدٍ إلى اثنين، نحو أَلْقَيْتُ زَيْدًا قائماً، ومنه^(٥):

(١) طه ٦٩.

(٢) نسب في اللسان: «عصا» إلى معقر بن حمار، أو عبد ربه السلمي، أو سليم بن ثمامة، وهو في القرطبي ١٤٧٤، وعجزه:

كَمَا قَرَّ عَيْنًا بِالْإِيَابِ الْمُسَافِرِ

و«استقر» في الأصل: «استقل» وهو تحريف.

(٣) في الأصل «لقي» وهو تحريف. (٤) قوله «إلى» متعلق بالفعل الأول «تُعَدِّي».

(٥) البيت لأبي الأسود اللؤلؤي، وهو في ديوانه ١٢٣، والكتاب ٨٥/١، ومجالس ثعلب ١٢٣، وأما الشجري ٣٨٣/١، واللسان: (عتب)، والإنصاف ٦٥٩، وابن يعيش ٢٥٤/٩، وشواهد المغني ٩٣٣، والخزانة ٢٨٤/١. والمستعجب: طالب العتي وهو الرضا.

٥٨- فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلاً ٢٤
/وما يتعدى إلى اثنين إلى ثلاثة كقولك: أعلّمتُ زيداً عمراً قائماً ومنه^(١):

٥٩- أَثْبُتُ عَمْرًا غَيْرَ شَاكِرٍ نِعْمِي

الموضع التاسع: أن تكون للنقل خاصة، ومعنى ذلك أنها تنقل الفعل من الثلاثي إلى الرباعي، فإن كان متعدياً في أصله بقي كذلك بعد النقل، فالهمزة لا تفيد فيه شيئاً سوى النقل خاصة، وقد ينطق بثلاثيه وقد لا ينطق، نحو: أشكل الأمر، فهذا لا ينطق بثلاثيه، وإن كان الأصل من حيث إن حروفه أصول. ووزن أشكل: أفعّل، فالهمزة زائدة لمجرد النقل. وتقول: لاح البرق والأح، فهذا ينطق بثلاثيه قبل الهمزة، وهو غير متعّد، وتُدخل الهمزة عليه فيبقى كذلك، فيعلم أن الهمزة لا معنى لها فيه إلا مجرد النقل خاصة.

وسواء كان الفعل غير متعّد كما ذكر^(٢) أو متعدياً كقوله: وقفتُ الدابة وأوقفتها ومهرت المرأة وأمهرتها وسقيته وأسقيته، فهذا يستعمل بغير الهمزة متعدياً، وبالهمزة كذلك، فعلم أن الهمزة ليس لها معنى إلا مجرد النقل خاصة، قال الله تعالى: ﴿سَبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾^(٣)، وقال الشاعر^(٤):

٦٠- سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكَلَّ مَطِيئُهُمْ

وقال آخر^(٥):

(١) البيت لعترة وهو في ديوانه ٢١٤، وعجزه:
وَالْكَفْرُ نَجْبَةٌ لِنَفْسِ الْمُتَعَمِّ

وهو في حاسة البحري ١١٠.

(٢) العبارة في الأصل محرفة «غير متعدياً ما ذكر».

(٣) الإسرائ ١.

(٤) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٩٣ وعجزه:

وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدَّنَ بِأَرْسَانِ

ورواية «سريت» فيه: «مطوت» وهو في الكتاب ٤٨٩/١، ومعاني القرآن للفراء ١٣٣/١،

واللسان: (مطأ)، وابن يعيش ٧٩/٥، والمغني ١٣٦، والأشمونى ٤٢٠، وشواهد المغني ٣٧٤.

(٥) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٩٣، ورواية «بكر» فيه «مجد»، ونواذر أبي زيد ٢١٣، واللسان «مجد».

٦١- سَقَى قَوْمِي بَنِي بَكْرِ وَأَسْقَى ثُمَيْرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هِلَالٍ
فجمع بين اللغتين.

الموضع العاشر: أن تكون للتعدية والنقل معاً، وذلك أكثر من أن يحصى، وذلك إذا كان الفعل في أصله ثلاثياً لا يتعدى فيصير بالهمزة رباعياً يتعدى، ويكون متعدياً إلى واحد فيصير إلى اثنين، ويكون إلى اثنين فيصير إلى ثلاثة، وذلك نحو: قام زيد وأقامت زيدا، وكرم زيد وأكرمته، وعطى زيد الكأس وأعطيتها عمراً، وعلمت زيدا منطلقاً وأعلمت عمراً زيدا منطلقاً، قال الله تعالى: ﴿وأترفناهم في الحياة الدنيا﴾^(١)، والأصل: ترفوا، ﴿فأتبعنا بعضهم بعضاً﴾^(٢)، والأصل تبع بعضهم بعضاً، وعليه: ﴿فَمَنْ تَبِعْ هُدَايَ﴾^(٣)، وقال الشاعر^(٤):

٦٢- فَاتَّبَعْتُهُمْ طَرَفِي وَقَدْ حَالَ دُونَهُمْ غَوَارِبُ رَمْلِ ذِي أَلَاءٍ وَشَبْرِقٍ
وقال آخر^(٥):

٦٣- فَاتَّبَعْتُهُمْ فِيلَقًا كَالسَّرَا بِ جَأَوَاءٍ تُتْبِعُ شُخْبًا تُعُولَا
فجمع بينهما.

واعلم أن هذه الهمزة تقوم مقام الباء في التعدية ولا تجمع معها، ويجري مجراها التضعيف، وذلك أنك تقول: قام زيد، فلا يتعدى ثم تقول: أقمت زيدا، فيصير يتعدى بالهمزة كما ذكر، فإذا أدخلت بعد الفعل الباء بهذا المعنى سقطت الهمزة، فتقول: قمت بزيد، وإذا ضعفت الفعل بهذا المعنى سقطت / ٢٥ الهمزة، فتقول: قومتُ زيدا.

(٣) البقرة ٣٨.

(٢) المؤمنون ٤٤.

(١) المؤمنون ٣٣.

(٤) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٦٩. وطرفي: عيني، غوارب الرمل: أوائله، الألاء: شجر، وكذلك الشبرق.

(٥) البيت لزهير، وهو في ديوانه ٢٠١. والفيلق: الكتبية، وشبهها بالسراب للون الحديد، جأواء: علاها لون الصدا والحديد، الشخب: خروج اللبن من ضرع الناقة.

وقد يخرج التضعيف إلى معنى تكثير الفعل خاصة نحو: كَسَرْتُ الإِنَاءَ وَدَقَّقْتُ الْحَبَّ، كما تخرج الهمزة إلى معانٍ أخرى، وكذلك الباء، وستذكر بحول الله.

الموضع الحادي عشر: أن تكون للنداء كـ «يا» وتستعمل في نداء القريب المصغي إليك، وتُجَدُّ إذا بَعُدَ، فتقول: أزيد، وأعمرو، وأخالد، قال الشاعر^(١):

٦٤- أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبَا أَلْوَمَا لَا أَبَا لَكَ وَأَعْتَرَبَا
وقال آخر^(٢):

٦٥- أَحَارِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيْضَهُ
و^(٣):

٦٦- أَفَاطُمُ مَهَلًا بَعْضَ هَذَا التَّدُلِّ
وقال آخر^(٤):

٦٧- أَزْهِيْرُ إِنْ يَشِبُّ الْقَذَالُ فَإِنَّهُ رَبُّ هَيْضَلٍ مَرَسٍ لَفَقْتُ هَيْضَلٍ

(١) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٦٥٠، والكتاب ١٧٠/١، والعيني ٤٩/٣، ومعجم البلدان: (شعبي)، والأشموني ٤٦٢، والخزانة ١٨٣/٢. وشعبي: اسم مكان.

(٢) البيت لامرئ القيس، وهو في الديوان ٢٤. وروايته فيه:
أَحَارِ تَرَى بَرْقًا كَأَنَّ وَمِيْضَهُ كَلَمَعَ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ
وهو في الكتاب ٣٣٥/١، والخصائص ٦٩/١، وأمالى الشجري ٨٨/٢، والإنصاف ٦٨٤، وابن يعيش ٨٩/٩، واللسان: (مكل). وأحار: يريد: أحارث. والوميض: اللمع، والحبي: السحاب، والمكلل: المتراكب بعضه فوق بعض، شبه انتشار البرق بحركة اليدين.

(٣) البيت لامرئ القيس، وهو في الديوان ١٢، وعجزه:

وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرْمَعْتُ صَرْمِي فَأَنْجَلِي

(٤) البيت لأبي كبير الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٨٩/٢، والأزهية ٢٧٤، ورواية «مرس» فيه: «لجب»، وأمالى الشجري ٤/٢، ومسألة رب للبطلوسي ٢٤، والمقرب ٢٠٠/١، والإنصاف ٢٨٥، والممتع ٦٢٧، وابن يعيش ٣١/٨. القذال: ما بين الأذنين والقفا، والهيضل: الجماعة يُغْزَى بهم، مَرَسٍ: ذو مِرَاسَةٍ وشِدَّةٍ.

وهي أقل استعمالاً من «يا» لأنها لا تستعمل إلا في القريب المصغي إليك، و«يا» تستعمل في القريب والبعيد، لأنها أكثر منها حروفاً وأكثر مدّاً، ولذلك لا تحذف كما تحذف «يا» لأنها لا دلالة لحذفها على قرب، بخلاف «يا» فإنها مستعملة لما حُذِفَتْ أو ظَهَرَتْ، فاعلم.

الموضع الثاني عشر: أن تكون معاقبة لحرف القسم مقصورةً وممدودةً نحو قولهم: الله لأفعلن والله لأفعلن، وينبغي أن تكون عوضاً من باء القسم وحدها، معاقبة لها خاصة من بين سائر حروف القسم لأنها الأصل فيه وفي غيره، ومن جعلها عوضاً من حروف القسم مطلقاً فغالب، لأن غيرها من الحروف لا تتصرف كتصرفها، إذ هي في القسم وفي غيره، وفي كل مقسم به من ظاهر ومضمر بخلاف التاء والواو ومُنْ واللام اللازمة للتعجب فيه فهي أمّ الباب، فلذلك ينبغي أن تكون الهمزة عوضاً منها لا غير.

الموضع الثالث عشر: أن تكون للإنكار في أول الكلمة، وذلك إذا أنكرت كلام غيرك أو أنكرت رأيه، فتقول في نحو جاء زيد: أزيدُنيه، ورأيت زيدا: أزيدُنيه، ومررت بزيد: أزيدُنيه برفع الدال ونصبها وجرها وذلك في المغرب، لأن النون من «نيه» هو التنوين، والياء إشباع لحركة النون وبيان الإنكار، والهاء لبيان المد والوقف.

ومن العرب من يزيد بعد تمام الاسم: «إن» ويلحقها الياء بعد ذلك لبيان الإنكار، ويلحق الهاء للوقف، فيقول: أزيدُ إنيه، وأزيداً إنيه. والياء بعد النون في الحاليين لبيان الإنكار مع الهمزة فاعلم.

* * *

القسم التي هي بدل من أصل^(١).

(١) انظر: سر الصناعة ٨٢/١، والمتع ٣٢٠.

اعلم أن هذه الهمزة تنقسم ثلاثة أقسام: قسمٌ بدلٌ من ألفٍ، وقسمٌ بدلٌ من واوٍ، وقسمٌ بدلٌ من ياءٍ.

فالقسم التي هي بدلٌ من ألفٍ لها في كلام العرب خمسة مواضع:

الموضع الأول: أن تكون بدلاً من ألف^(١) التانيث، وهي المقصورة ولا يكون ذلك إلا/ في الوقف خاصة. فتقول في رأيت سلمى وحُبلى وضيّزى^(٢): ٢٦
سَلَمًا وحُبْلًا وضيّزًا. حكى ذلك سيبويه عن العرب^(٣). وهل يقاس على ذلك أو لا؟ الظاهر عندي أنه موقوف على السماع لقتله ولا يقاس إلا على الكثير.

الموضع الثاني: أن تكون بدلاً من الألف المبينة للتانيث في الضمائر المتقدمة في فصل الألف، وذلك أيضاً في الوقف خاصة. وهو موقوف أيضاً على السماع لشذوذه، وذلك أن من العرب من يقول في «هو يضرّ بها» إذا وقف: يضرّ بها، فيبدل من الألف همزة لأنها هي في المعنى، كما تقدم في أول هذا المقصود الذي نحن بسبيله.

الموضع الثالث: أن تكون بدلاً من الألف المبدلة من التنوين نحو: رأيت فرساً. وحكى سيبويه^(٤) عن العرب: رأيت رجلاً. ولا يكون ذلك أيضاً إلا في الوقف خاصة وهو قليل أيضاً.

وقلنا في جميع هذه المواضع الثلاثة المتقدمة إن الهمزة فيها بدلٌ من ألفٍ، ولم نقل إنها أصل لكثرة الألف وقلة الهمزة، والمطرّد الكثير هو الأصل دون القليل، وإن كان في بعض المواضع قد يكثر الفرع ويقل استعمال الأصل ويُطرح، وسيرد عليك منه أشياء في داخل الكتاب إن شاء الله، لكن ذلك لقيام الدليل على القلة والطرح، فاعلمه.

الموضع الرابع^(٥): أن تبدل من ألف التانيث الممدودة قياساً، وذلك في

(١) في الأصل: «من هاء»، وهو سهو. (٢) قسمة ضيّزى: ناقصة.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٢٨٥، ٢/٢٨٧. (٤) الكتاب ٢/٢٨٥.

(٥) انظر: سر الصناعة ١/٩٤، المتع ٣٢٩.

نحو حمراء وصفراء وخُنْفَسَاء، وشبه ذلك. وكان الأصل في هذه الأمثلة وأشباهها مما فيه همزة التانيث ممدودة أن تكون الألف فيها واحدة، إلا أنهم أرادوا أن يبنوها بناءً آخرَ غير بناء المقصورة، فزادوا عليها ألفاً أخرى، فاجتمعتا ساكنتين فحركات الثانية منها لأنها المقصورة في الدلالة على التانيث، إذ قد صارت الأولى كأنها ألف مد كالتّي في «سِرْبَال» و«زِلْزَال»، ولما كانت الكلمة المؤنثة معربةً جرت الهمزة بوجوه الإعراب، إذ هي مقطع جارٍ كسائر حروف الصّحة.

ولا يجوز أن يُدعى أن الهمزة منها أصل في نفسها غير بدل، بدليل أنهم قالوا في صحراء في الجمع: صحراوات، وفي النسب: صحراويّ، فلو كانت الهمزة أصلاً لبقيت في تصريف الكلمة كالهمزة من «قُرَاء» لأنك تقول: قرأت وأقرأ ومقرئ وشبه ذلك، وهذه دلالة في التصريف تدل على أصالة الكلمة أو انقلاب ما فيها أو زيادته من دلائل التصريف.

وتكون هذه الهمزة في الثلاثي من الأسماء مفرداً/ نحو: صحراء، ٢٧ ومصدرأ نحو: السراء والضراء، وصفةٌ نحو: امرأة خنساء^(١) وديمة^(٢) هطلاء، واسم جمع نحو القصباء^(٣) والحلفاء^(٤). وتلحق ما هو على بناء فعلاء نحو: ناقة عُشراء^(٥)، وامرأة نُفساء، وعلى فعلاء كسِيرَاء^(٦)، وهو في المزيد على الثلاثة: فعلياء ككبرياء، وفاعلاء كقاصعاء^(٧)، وفاعولاء كعاشوراء، وفَعَلَاء كبراكاء^(٨)، وفَعُولَاء كبروكاء^(٩)، وفَعْلَلَاء كعقرَبَاء، وفَعْلَلَاء كخُنْفَسَاء، وفِعِلَاء كزَمِكَاء^(١٠) الطائر، وفَعْلِيَاء كزَكْرِيَاء، وكل هذه مفردات.

وتلحق الجمع على أفعلاء كأنباء، وعلى فعلاء كعلماء.

(١) الخنس: تأخر الأنف عن الوجه مع ارتفاع قليل في الأرنبة.

(٢) الديمة: المطر الكثير. (٣) القصباء: القصب.

(٤) الحلفاء: نبت، وانظر في أبنية ألف التانيث الممدودة: الأشموني ٦٥١.

(٥) العشراء: ما مضى على حملها عشرة أشهر. (٦) سیراء: نبت.

(٧) القاصعاء: فم جحر الضب. (٨) البراكاء: ساحة الحرب.

(٩) البروكاء: ساحة الحرب أيضاً. (١٠) الزمكى: منبت ذنب الطائر.

الموضع الخامس: أن تكون بدلاً من ألف الإلحاق وهي المشبهة بهمزة التانيث، كما كان ذلك في المقصورة. وذلك في نحو علباء^(١) وقرفاء^(٢) الملحقين بسرداح^(٣) وفسطاط^(٤). والحكم فيها في العمل كالحكم في همزة التانيث سواء. إلا أن الفرق بينهما أن الهمزة في الفصل قبل هذا لمجرد التانيث، وهي هاهنا لمجرد الإلحاق، إلا أنها مشبهة لها في الزيادة، وهو مصروف لا غير، لأنه مذكر بخلاف معزى وعلقى^(٥)، فإنهما مؤنثان، فلذلك منعاهما^(٦) وأمثالهما الصرف، فاعلمه.

وقد أبدلت الهمزة من ألف المد في نفس الكلمة وهو موقوف على السماع، فمن ما جاء منه: الخاتم في الخاتم، والعالم في العالم، وهي لغة العجاج قال^(٧):

فَخِنْدِفْ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمُ ٦٨

وقرأ بعضهم: ﴿عليهم ولا الضالين﴾^(٨)، بهمزة متحركة لالتقاء الساكنين هي وما بعدها^(٩)، و﴿ولا جائ﴾^(١٠). كذلك، وعليه قوله^(١١):

- | | |
|------------------------------|--------------------------------------|
| (١) العلباء: عصب عتق البعير. | (٢) القرفة: قشر شجر طيب الرائحة. |
| (٣) السرداح: الناقة الطويلة. | (٤) الفسطاط: مدينة مصر، وبیت من شعر. |
| (٥) العلقى: ضرب من الشجر. | (٦) في الأصل «منعاهما» وهو تحريف. |
| (٧) الديوان ٦٠، وقبله: | |

يا دارَ سلمى يا اسلمي ثم اسلمي

وهو في سر الصناعة ١٠١/١، واللسان: علم، والممتع ٣٢٤، وابن يعيش ١٣/١٠.

- (٨) الفاتحة ٦. ونسبها في سر الصناعة ٨٢ إلى أيوب السختياني.
- (٩) أي الألف واللام التي بعدها، قال ابن جني: «وذلك أنه كره اجتماع الساكنين: الألف واللام الأولى فحرك الألف لالتقائهما فانقلبت همزة لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج لا يتحمل الحركة.. فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه وهو الهمزة» انظر: سر الصناعة ٨٢.

(١٠) الرحمن ٤٠، ونسبها في سر الصناعة ٨٣/١ إلى عمرو بن عبيد.

(١١) البيت لـ: ذكين كما في سر الصناعة ٨٣/١ وقامه:

=

٦٩- حَتَّى أَبْيَاضُ مَلْبُوءَةٍ

وقول الآخر^(١):

٧٠- وَأَمَّا بَيْضُهَا فَادْهَمَتْ

وهذا أكثر من الأول لأجل التقاء الساكنين، وأقل من الأول قوله^(٢):

٧١- بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَأَا وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَأَا

أراد: «فشر» و«تشاء» فحذف أكثر الكلمة اختصاراً وإيجازاً للعلم بذلك، وأبقى بعضها دلالة على المراد، وجعل الألف للوقف والإطلاق، ثم همزها ليلم وزن البيت وهو نادر جداً. وكل^(٣) ذلك موقوف على السماع فاعرفه.

والقسم التي هي بدلٌ من واو لها موضعٌ واحد: أن تكون بدلاً من واو وهو في المفرد إذا جمع^(٤)، نحو: «حلاّب» جمع حلوبة، «وركائب» جمع ركوبة، وكان الأصل: «حَلَاوِب» و«رَكَائِب»، إلا أنها لما اجتمعت ساكنة مع ألف الجمع ولا أصل لها في الحركة فتحرك^(٥)، فأبدلت همزةً، لأن الهمزة تقبل الحركة ولزمت ذلك.

والقسم التي هي بدلٌ من الياء لها أيضاً موضعٌ واحد: أن تكون/ أيضاً ٢٨

= رَاكِدَةٌ مَخْلُوءَةٌ وَمَخْلُوبَةٌ وَجُلَّةٌ حَتَّى أَبْيَاضُ مَلْبُوءَةٍ

وهو في الخصائص ١٤٨/٣، والمتع ٣٢١. والمليب: موضع اللبة وهي وسط الصدر.

(١) البيت ل: كثير، وهو في الديوان ١١٣، وقامه:

وَلِلْأَرْضِ أَمَّا سُوْدُهَا فَتَجَلَّلَتْ بَيَاضاً وَأَمَّا بَيْضُهَا فَادْهَمَتْ

وهو في سر الصناعة ٨٤/١، والخصائص ١٤٨/٣، وابن يعيش ١٢/١٠، والمتع ٣٢٢.

وادهامت: اسودّت، يريد اضطراب الأرض بعد وفاة عبد العزيز بن مروان.

(٢) لم أمتد إلى قائله، و«فأا» في الأصل: «فأ» وهي رواية ثانية، ولكن يبدو من تعليق المؤلف أنه

يريد ما أثبتناه، وهي رواية سر الصناعة ٩٤/١، والبيت في اللسان: (تا)، والبحر المحيط

٣٥/١، والدرر ٢٣٦/٢.

(٣) في الأصل: «وكان» وهو تحريف. (٤) انظر: المتع ٣٤٠.

(٥) في الأصل «متحرك» والتصويب من المتع ٣٤٠ حيث إنه ينقل عنه.

بدلاً منها، وذلك في «فَعِيلَة» إذا جمع على «فعائل»، نحو: كتيبة وكتائب وصحيفة وصحائف. وكان الأصل أن تثبت في الجمع فيقال: كتايب وصحايف، إلا أنها لما اجتمعت ساكنة مع ألف الجمع ولم تتحرك في الأصل أبدلت همزةً كما فعل بالواو في الموضع قبل، ولزمت كلزومها.

* * *

وأما المركبة فتكون مع الجيم واللام: أجل، ومع الذال: إذ، ومع الذاال والألف: إذا، ومع الذال والنون: إذن، مع اللام: أل، ومع اللام مخففة مفتوحة والألف: ألا، ومكسورة: إلی، ومشددة مفتوحة: ألا، ومكسورة: إلی، ومع الميم: أم، ومع الميم والألف: أما، ومع الميم مشددة والألف: أمّا، ومكسورة: إمّا، ومع النون خفيفة مكسورة: إن، ومفتوحة: أن، ومشددة مكسورة: إن، ومشددة مفتوحة: أن، ومع الألف في باب الفصل: أنا، ومع التاء أنت، ومع التاء والميم: أنتم، ومع الميم والألف: أنتما، ومع النون المشددة: أنتن، ومع الواو: أو، ومع الياء مفتوحة: أي، ومكسورة: إي، ومع الألف مخففة مفتوحة: أيا، ومكسورة مشددة: إيا.

فجملتها سبعة وعشرون حرفاً، ونحن نذكر مواضع كل واحدٍ منها باباً باباً بحول الله.

* * *

باب أَجَلٌ^(١)

أعلم أن لـ «أجل» في الكلام موضعاً واحداً، وهو أن تكون جواباً في الطلب والخبر^(٢)، فتقول لمن قال: هل قام زيد؟ أَجَلٌ، ولن قال خرج عمرو: أَجَلٌ.

(١) انظر في (أجل): الجني ١٤٣، والمغني ١٥، الجمع ٧١/٢.

(٢) يرى الأخفش أنها في الخبر أحسن من نعم، و«نعم» في الاستفهام أحسن منها. انظر: الجني ١٤٤.

ومعناها في الجواب التصديق للخبر والتحقيق للطلب، قال الشاعر^(١):

٧٢- لَوْ كُنْتَ تُعْطِي حِينَ تُسْأَلُ سَأَحْتُ لَكَ النَّفْسُ وَاحْلُولَاكَ كُلُّ خَلِيلٍ
أَجَلٌ لَا، وَلَكِنْ أَنْتَ أَشْأَمُ مَنْ مَشَى وَأَثْقَلُ مِنْ صَمَاءٍ ذَاتِ صَلِيلٍ
ولا تكون جواباً للنفي ولا للنهي^(٢)، ولكن معناها معنى «نعم». وستذكر
في بابها بحول الله.

باب إِذٍ^(٣)

إِعلم أن «إِذٍ» تكون حرفاً عند سيبويه^(٤) - رحمه الله - في باب الشرط
والجزاء بشرط اقتران «ما» بها^(٥)، وكان «ما» الملازمة لها عوض من إضافتها في
أصلها، إِذ أصلها أن تكون ظرفاً للماضي من الزمان مضافةً أبداً إلى الجملة،
والتنوين [هو] المعوض منها، نحو: جئت إِذ قام زيد وهو يومئذ يَصْدُرُ الناس
أَشْتَاتاً^(٦).

وكان حقها أن تكون في كل موضعٍ حرفاً، إِذ هي متوغلة في البناء، لا
تخرج عنه أصلاً، وهذا شيء حقه في الحروف وهو أصل فيها، ولكن حُكِمَ
باسميتها/ لأنها في معنى «حين». وتكون معمولةً كسائر الظروف، فإذا صرنا إلى
٢٩ الشرط والجزاء قلنا: إِذ ما تقم أقم، وَإِذ ما جئت فاضرب زيدا، قال
الشاعر^(٧):

(١) البيتان لم أهد إلى قائلهما، وهما في المنصف ٨٢/١، وأمالى القالي ١٦٤/٢، وفيه «الأم» عوضاً
من «أشأم»، والجنى ١٤٣، واللسان: (سمع)، والممتع ١٩٧.

(٢) نقل صاحباً الجنى ١٤٣ والمغني ١٥ هذا الرأي عن المؤلف منسوباً إليه.

(٣) انظر في «إِذٍ» المقتضب ١٧٧/٣، الأضداد للأنباري ١١٨، الجنى ٧٢، ابن يعيش ٩٥/٤، المغني
٨٤، الهمع ٢٠٤/١.

(٤) انظر: الكتاب ٤٣٢/١. (٥) الزلزلة ٦.

(٦) البيت للعباس بن مرداس وهو في ديوانه ٧٢، والكتاب ٤٣٢/١، والخصائص ١٣١/١، والكمال
٢٤٩، ومنازل الحروف ٦١، وابن يعيش ٤٦/٧، والخزانة ٦٣٦/٣.

٧٣- إِذْ مَا أُتِيَتْ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا أَطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ

فجزمنا بها متصلة بـ «ما» الأفعال المضارعة، وحكمنا على الماضية أنها في موضع جزم، وكان حكمها في ذلك حكم «إن» الشرطية، فقوي حكمها في الحرفية بينائها المذكور وبكونها على حرفين، وبطلبها الفعل باختصاصها به وتأثيرها فيه، وهذه خاصية الحروف. فلذلك جعلها سيبويه^(١) في الحرفية كـ «إن» المتفق على حرفيتها. وغير سيبويه يجعلها ظرفاً على أصلها في غير باب الجزاء^(٢)، ويضمّنها معنى «إن» كما يفعل بـ «متى» و«أين» ونحوهما من الظروف في الجزاء.

والصحيح مذهب سيبويه لخواص الحرفية فيها ولم يقم دليل على القطع باسميتها كما دخل في غير باب الجزاء. فاعلمه^(٣).

باب إذا^(٣)

اعلم أن «إذا» تكون حرفاً في موضعين:

الموضع الأول: أن تكون للمفاجأة، كقولك: «خرجت فإذا الأسد خارج»، و«خرجت فإذا الأسد خارجاً»، فإذا قلت: «خرجت فإذا الأسد خارج»، فالأسد مبتدأ، و«خارج» خبره. وإذا قلت: «خارجاً» فانتصابه على الحال والخبر محذوف، للدلالة المفاجأة عليه، كأنك قلت: ماراً أو لاقٍ ونحوهما.

وإذا قلت: «فإذا زيد» ولم تذكر خبراً ولا حالاً، فالخبر أيضاً محذوف للدلالة كما تقدّم، وتقديره نحو ما ذكر في جميع ذلك يدل^(٤) على اللقاء

(١) الكتاب ٤٣٢/١.

(٢) ذهب المبرد وابن السراج وأبو علي إلى أنها باقية على اسميتها وأن مدلولها من لزمان صار مستقبلاً.

انظر: الجني ٧٥.

(٣) انظر في «إذا»: المقتضب ٥٥/٢، الأضداد للأنباري ١١٨، الأزهية ٢١١، ابن يعيش ٩٥/٤،

الجني ١٤٧، الغني ٩٢، المجمع ٢٠٦/١.

(٤) في الأصل: «تدل» وهو تصحيف.

فجأة، قال الله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ (١) و﴿أَوَلَمْ يَرِ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْقَةٍ إِذَا هُوَ خَصِيمٌ مَبِينٌ﴾ (٢).

وزعم بعضهم أن «إذا» في هذا الموضع تنوب مناب «بالحضرة» وذلك إذا يُذكرُ خبر. فإذا قلت: «فإذا الأسد» فالتقدير عنده: فبالحضرة الأسد، فتكون «إذا» على هذا عنده ظرفاً مكانياً.

وزعم أيضاً بعضهم أنها تكون بمعنى «فاجأني» فيكون الأسد على هذا فاعلاً بها، لأنها في موضع فعل، وكلا القولين فاسدٌ:

أما جعلها ظرفاً بمعنى «بالحضرة» ففاسد لأنها كان يجوز تقديمها على الاسم وتأخيرها بعده، كما يجوز تقديم «بالحضرة» وتأخيرها، ولزوم تقديم «إذا» في كل كلام تكون فيه للمفاجأة دليلٌ على الفساد.

ووجه آخر أنه لو كانت ظرفاً لم يكن لها موجب للبناء كما كان لها في غير المفاجأة وهو إضافتها إلى الجملة، ولا جملة/ هنا تتم بها.

٣٠

وأما جعلها في موضع الفعل ففاسد أيضاً لوجهين:

أحدهما: أن الجملة تأتي بعدها تامة كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مَبِينٌ﴾ (٣) فلا يصح هنا أن تقدر: ففاجأني [هو] خصيم مبین، كما لا يصح «قام زيد قائم» فهذا وجه.

والوجه الآخر: أن «إذا» حرف، والمقدر في موضعه جملة من فعلٍ ومفعول، ولا يكون حرف في معنى فعل ومفعول، فاعرفه.

الموضع الثاني: أن تكون جواباً للشرط كالفاء، إلا أنها لا تدخل [إلا] على جملة اسمية غير طلبية، بخلاف الفاء كقولك: «إن تقم إذا عبد الله منطلق»، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (٤)،

(٢) يس ٧٧.

(٤) الروم ٣٦.

(١) يس ٢٩.

(٣) يس ٧٧.

فَحَلَّتْ «إِذَا» محل الفاء في هذا الجواب كما قال تعالى: ﴿وَأَنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ﴾^(١).

باب إِذَنْ^(٢)

اعلم أن سيبويه - رحمه الله - جعل معنى «إذن» الجواب والجزاء، ويظهر من لفظه أنها حيث توجد يكون معناها الجواب والجزاء معاً^(٣). وهذا فهم أكثر النحويين منه، إلا أبا علي الفارسي فإنه فهم أنها جزء في موضع وجواب في موضع، كما فهم من^(٤) قوله: «وَأَمَّا نَعَمْ فَعِدَّةٌ وَتَصَدِيقٌ»، قال: «وإنها عِدَّةٌ في موضع وتصديق في موضع» على ما يذكر في بابها. وإلا أبا علي الشلوين^(٥) من المتأخرين فإنه فهم أنها: جواب وجزاء، والجواب شرط، فإذا قال القائل: أزورك، وقال له المجيب: إذن أكرمك، فالمعنى عنده: إن تزرتني أكرمك.

والصحيح أنها شرط في موضع وجواب في موضع، وإذا كانت شرطاً فلا تكون إلا جواباً. وهذا هو المفهوم من كلام سيبويه، لأنه لم ينص على أنها معاً في موضع واحد، وشهد لذلك كلام العرب فمنه قوله تعالى: ﴿فَعَلْتُهَا إِذَنْ وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾^(٦)، فـ «إذن» هنا جواب لا جزء، لأنه تصديق لقول فرعون، إلا أنه بزيادة عليه، وكذلك إذا قال القائل: «أُكْرِمُكَ» فتقول له: «إذن أظنك صادقاً»، فهذا جواب لا جزء معه، ويقال: أكرمك، فتقول: إذن أزورك، فهذا جواب وجزاء، فعلى هذا لا تخلو من الجواب وتكون في بعض المواضع جزءاً.

(١) الشورى ٤٨.

(٢) انظر في إذن: الكتاب ١/٤١٠، المقتضب ٢/١٠، ابن يعيش ٩/١٢، الجنى ١٤٤، المغني ١٥، الجمع ٦/٢.

(٣) انظر: الكتاب ١/٤١٠.

(٤) في الأصل: «في» وهو تحريف. وانظر: الكتاب ٢/٣١٢.

(٥) عمر بن محمد، كان إمام عصره في العربية، له «التوطئة» و«شرح الجزولية» توفي سنة ٦٤٥. انظر: البغية ٢/٣٠٢.

(٦) الشعراء ٢٠، والآية قبلها: ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ قَالٌ﴾.

فأما قوله^(١):

٧٤- أَزْجُرُ جِمَارَكَ لَا يَرْتَعُ بِرَوْضَتِنَا إِذَنْ يُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ

فهو على تقدير كلام تكون «إذن» جوابه، كأنه قيل: «لا يُرَدُّ»، فقال في الجواب: «إذن يُرَدُّ».

وزعم أبو علي الشلوين أن المعنى في الآية^(٢): إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ الْفَعْلَةَ -

وَأَنَا كَافِرٌ كَمَا زَعَمْتَ - فَعَلْتُهَا / وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ، ولم يثبت في ذلك لنفسه كفرًا ٣١ ولا إيمانًا في^(٣) هذا الفهم، والأول أظهر.

فإذا ثبت هذا فـ «إذن» تكون في أول الكلام وفي وسطه وفي آخره، على حَسَبِ الاعتماد عليها وعلى الكلام الذي تكون فيه.

وتدخل على الجمل الاسمية والفعلية الماضية وغير الماضية، فإذا دخلت على الجمل الاسمية لم تؤثر فيها، كقولك: إذن أنا أكرمك، وكذلك إذا دخلت على الأفعال الماضية والطلبية وفعل الحال، نحو قولك: إذن أكرمك زيد، وإذن اضرب عمراً، وإذن لا تقم، وإذن يقوم زيد الآن.

فإذا دخلت على الأفعال المستقبلية فلا يخلو أن تتقدم عليها أو لا، فإن تقدمت عليها فلا يخلو ألا يتقدمها شيء أو يتقدمها. فإن لم يتقدمها شيء عملت في الفعل المذكور لأن الاعتماد عليها نحو قولك: إذن أكرمك ومنه قوله: «إذن يُرَدُّ» المتقدم في البيت^(٤).

(١) البيت لعبد الله بن عنة الضبي كما في المفضليات ٣٨٣، وهو في الأصمعيات ٢٢٨، والكتاب ٤١١/١، والحماسة ٢٢٩/١، وابن يعيش ١٦/٧، اللسان: «كرب»، والخزانة ٥٧٦/٣.

والمكروب: الشديد الفتل، ونقوله «العير» وردت في الأصل: «العمر» وهي محرفة.

(٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَعَلْتُهَا إِذَنْ وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾.

(٣) في الأصل: «وفي»، والواو مقحمة.

(٤) إشارة إلى البيت المذكور قبلاً:

أَزْجُرُ جِمَارَكَ لَا يَرْتَعُ بِرَوْضَتِنَا إِذَنْ يُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ

وحكى عيسى بن عمر^(١) أنها تلغى مع التقديم، وذلك شاذ لا يعتبر. وسواء وليت الفعل المذكور أو فصل بينها وبينه بقسم، كقولك: «إذن والله أكرمك»، أو ظرف أو مجرور، كقولك: «إذن يوم الجمعة أكرمك»، وإذن بسبب عمرو أحسن إليك»، وإنما بقي التأثير مع الفصل بما ذكر لأن القسم معناه التوكيد، ولأن الظرف والمجرور يجوز بهما الفصل لكثرة استعمالهما واتساع العرب فيهما في غير موضع بوقوعهما صفتين وصلتين وخبرين وحالين لما هو كذلك.

وإذ يُفصل فيهما بين المضاف والمضاف إليه في الشعر مع شدة اتصالهما كما قال^(٢):

٧٥- كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

وقال آخر^(٣):

٧٦- كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيغَاهُنْ بَنَّا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ

فأولَى الفصلُ بهما بين العامل^(٤) والمعمول.

وإنما جاز الفصل بينها وبين معمولها بما ذكر وإن كانت حرفاً، إذ الحرف لا يُفصل^(٥) بينه وبين معموله، إلا إذا أشبه الفعل كـ «إِنَّ» وأخواتها لأنها أيضاً

(١) عيسى بن عمر من أوائل النحاة، تلميذ ابن أبي إسحق، صنف الجامع والإكمال، توفي سنة ١٤٩. انظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٢٥، النزهة ٢١، البغية ٢/٢٣٧.

(٢) نُسب في الكتاب ٩١/١ إلى أبي حَيَّة النُميري، وهو في الخصائص ٤٠٥/٢، وأمالي الشجري ٢٥٠/٢، واللسان: «عجم»، والإنصاف ٤٣٢، وابن يعيش ١٠٣/١، وابن عقيل ٦٢/٣، والأشعموني ٣٢٨، والعيني ٤٧٠/٣. يصف الديار فيشبهها بالكتاب، ويزيل: يفرق ما بينها.

(٣) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٧٦، والكتاب ٩٢/١، والخصائص ٤٠٤/٢، وكتاب اللامات ١٠٩، وفيه «أنقاض» عوضاً من «أصوات»، وسر الصناعة ١١، والإنصاف ٤٣٣، وابن يعيش ١٠٣/١، والخزاعة ١٠٨/٤. والإيغال: الإبعاد، والضمير يعود إلى الإبل، والأواخر: ج آخره الرحل، وهي العود الذي يستند إليه الراكب، والميس: شجر تتخذ منه الرحال. وأصل الكلام: كَانَ أَصْوَاتُ أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ مِنْ إِيغَاهُنْ بَنَّا.

(٤) قوله: «العامل» غير واضح في الأصل.

(٥) قوله: «لا يفصل» غير واضح في الأصل.

مشبهة بـ «ظننت» في التقديم والتوسط والتأخير والاعتماد عليها مرة وعلى ما هو معمولها أخرى، إلا أنها أضعف منها لكون هذه حرفاً، وتلك فعل، فاعلمه.

فإن تقدم «إذن» المذكورة شيء فلا يخلو أن يكون يطلب ما بعدها كالشرط والقسم والمبتدأ وما يدخل عليه، أو حرف العطف أو غير ذلك.

فإن كان شيء مما ذكرنا أُلغيت لا غير لأن الاعتماد على ما قبلها، من ذلك نحو قولك / في الشرط: «إن قام زيد إذن أكرمك»، فتجزم «أكرم» لأنه ٣٢ جواب الشرط، ولا تأثير لـ «إذن». وتقول في القسم: «والله إذن لأكرمك ولأكرمك» فلا تعمل «إذن» لأن ما بعدها جواب القسم، وعليه قوله^(١):

٧٧- لَيْتَ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمَكْنِي مِنْهَا إِذْنٌ لَا أَقِيلُهَا
فـ «لا أقيلها» جواب القسم الموطأ عليه باللام الداخلة على «إن» في أول البيت.

وتقول في المبتدأ: «[زيد] إذن يكرمك» فـ «يكرمك» مرفوع لأنه خبر عن «زيد»، وكذلك حكمه في خبر ما يدخل على المبتدأ والخبر من «كان» أو «إن» وشبههما، كقولك: «كان زيد إذن يكرمك» و«إن زيدا إذن يكرمك» و«ظننت زيدا إذن يكرمك»، لأن المفعول الثاني في باب «ظننت» حكمه أن يكون خبراً للمبتدأ في الأصل فهو كخبر «كان» و«إن». فأما قوله^(٢):

٧٨- لَا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرَا إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا
فنصب «أهلك» و«أطير» لأن الاعتماد على «اذن»، وخبر «إن» محذوف للدلالة عليه، كأنه قال: إني أتلف، وفسره بقوله: «اذن أهلك»، وحذف خبر «إن» قد سمع، وسيأتي بيانه في بابها.

(١) البيت لكثير، وهو في ديوانه ٧٢/٢، والكتاب ٤١٢/١، وابن يعيش ١٣/٩، والمغني ١٥، والأشموني ٥٥٤، وشواهد المغني ٦٣، والخزانة ٥٨٠/٣. لا أقيلها: لا أتركها نفوتي.

(٢) لم أعتد إلى قائله، وهو في اللسان: «شطر»، وابن يعيش ١٧/٧، والجنى ١٤٤، والإنصاف ١٧٧، والمغني ١٦، وشواهد المغني ٧٠، والخزانة ٥٧٤/٣. والشطير: الغريب.

فإن دخل عليها حروف العطف فلا تخلو أن يراد بالجملة التي هي فيه العطف أو الاستئناف. فإن أريد الاستئناف كان الاعتماد على «إذن» فعملت، ويكون الحرف حرف ابتداء نحو قولك: «أنا أكرمك وإذن أحسن إليك»، وكأن الجملة الأولى لم تذكر.

وإن أريد العطف^(١) جاز في «إذن» وجهان: العمل مراعاةً للاعتماد عليها، وعدمه بالرفع^(٢) فيما بعدها اعتماداً على حرف العطف وهي متوسطة كما بين القسم والجواب، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ لَا يَلْبَثُوا خِلافَكَ إِلَّا لَقِيْلًا﴾^(٣)، قرئ بإثبات النون في «يَلْبَثُونَ» على ترك العمل، وحذفها على العمل.

فإن تقدمها خلاف ذلك كله كان الحكم لها، ووضعها مع ما بعدها في الموضع عارض لوصف أو غيره، كقولك: «جاء زيد إذن يكرمك» ف«إذن يكرمك» جملة في موضع الحال.

فإن تأخرت عن الفعل المذكور أُلغيت لا غير، لأنها لا اعتماداً عليها مع كونها حرفاً، بخلاف «ظننت» مع معمولها لأنها فعل قوي.

واعلم أن «إذن» اختلفت في صورة كتبها: فمذهب أبي العباس المبرد^(٤) أنها تكتب بالنون في حالتي الوصل والوقف^(٥). ومذهب المازني أنها تكتب بالألف في كلتا الحالتين^(٦). ومذهب الفراء أنها إن عملت كتبت بالنون وإن لم تعمل كتبت بالألف/.

٣٣

فعلةٌ مَنْ كتبها بالنون في الحالتين من الوصل والوقف أنها حرف، ونونها

(١) انظر هذه المسألة في: المغني ١٧. (٢) في الأصل «والرفع».

(٣) الإسراء ٧٦، وقرأ أبي بحذف النون. انظر: البحر المحيط ٦٦/٦.

(٤) محمد بن يزيد، من نحاة البصرة، أخذ عن الجرمي والمازني، له الكامل والمقتضب، توفي سنة ٢٨٥. انظر: أخبار النحويين البصريين للسرياني ٧٢، النزهة ٢١٧، البقية ١/٢٦٩.

(٥) نسب صاحب الجني إلى المبرد قوله ١٤٦: «أشتهي كوي يد مَنْ يكتب إذن بالألف لأنها مثل «أن ولن»، ولا يدخل التنوين في الحروف.

(٦) قال صاحب الجني ١٤٦: «نسبة هذا القول إلى المازني فيها نظر لأنه إذا كان يرى الوقف بالنون كما نقل عنه، فلا ينبغي أن يكتبها بالألف». وقال صاحب المغني ١٦: «ومازني والمبرد بالنون».

أصلية فهي ك : أن وعن ولن .

وعلةٌ مَنْ كتبها بالالف في الحالتين شَبَّهَها بالأسماء المنقوصة لكونها على ثلاثة أحرف بها، فصارت كالتنوين في مثل «دماً» و«يداً» في حال النصب .

وعلةٌ مَنْ فَرَّقَ بين كونها عاملةً، فتكتبُ بالنون تشبيهاً بـ «عَنْ» و«أَنْ»، وكونها غيرَ عاملةٍ فتكتب بالالف تشبيهاً بالأسماء المذكورة كـ «دماً» و«يداً» .

والذي عندي فيها: الاختيار أن يُنظر: فإن وصلت في الكلام كتبت بالنون عملت أو لم تعمل، كما يفعل بأمثالها من الحروف [لأن ذلك لفظها مع كونها حرفاً لا اشتقاق لها]^(١)، وإذا وقف عليها كتبت بالالف، لأنها إذ ذاك مشبهة بالأسماء المنقوصة المذكورة في عدد حروفها، وأن النون فيها كالتنوين، وأنها لا تعمل مع الوقف مثل الأسماء مطلقاً .

فإن قيل: شَبَّهَتْها في الوصل بـ «عن» و«لن» و«أَنْ» فينبغي أن تكتب بالنون لأنها حرف مثلاًها . فالجواب: أن «لَنْ» و«أَنْ» و«عَنْ» تخالف «إِذَنْ» من وجهين:

أحدهما: ما ذكرنا من أن «إِذَنْ» تشبه الأسماء في عدد الحروف كما تقدم و«أَنْ» و«لَنْ» لا تشبهها في ذلك .

والآخر: أن «لَنْ» و«أَنْ» و«عَنْ» لا تكون إلا عاملةً في معمولها فهي معه^(٢) كشيء واحد وقفت أو وصلت، و«إِذَنْ» إذا وقفت عليها قد تكون غير عاملة، إذ العمل لا يلزم فيها فصَحَّ لك ما ذكرت .

واختلف النحويون أيضاً في نصب ما بعدها، إذا كان منصوباً بِمَ هو؟ فقال الخليل على ما حكى عنه أبو عبيدة^(٣): أنه ينتصب بإضمار «أَنْ» بعدها .

(١) نقل صاحب الجنى رأي المؤلف حرفياً، وما بين معقوفين لم يرد في نقله .

(٢) في الأصل: «معها» وهو تحريف .

(٣) معمر بن المثنى، من أوائل علماء اللغة والغريب والأنساب، توفي سنة ٢٠٩ . انظر: أخبار

النحويين البصريين للسيرافي ٥٢، النزهة: ١٠٤، البغية ٢/ ٢٩٤ .

وذهب سيبويه^(١) وأكثر النحويين أنها تنصب بنفسها.

وكأن مَنْ نصب بإضمار «أنَّ» قاسها على حتى وكى ولا مِها ولام الجحود. ولا يصحُّ القياس على ذلك، لأن حتى وكى ولا مِها ولام الجحود إنما تنصب [بإضمار] «أنَّ» لجواز دخولها على المصادر، وربما ظهرت «أنَّ» مع بعضها في بعض المواضع على ما يُبين بعد. ولما كانت «إذن» لا يصحُّ دخولها على مصدرٍ ملفوظٍ به ولا مقدَّرٍ، ولا يصحُّ إظهار «أنَّ» بعدها في موضعٍ من المواضع لم يجز القياس في نصب ما بعدها على ما ذكر.

ومن الكوفيين^(٢) من زعم أن «إذن» مركبة من «إذ» الظرفية و«أن» فعلى هذا يكون نصب ما بعدها بـ «أن» المنطوق بها، إلا أنها سهلت همزتها بنقلها إلى ما قبلها من الذال ورُكِّبتا تركيباً واحداً / . وهذا فاسد من وجهين:

٣٤

أحدهما: أن الأصل في الحروف البساطة، ولا يُدْعَى التركيب إلا بدليلٍ قاطع.

والثاني: أنها لو كانت مركبة من «إذ» و«أن» لكانت ناصبة على كل حال: تقدمت أو تأخرت، وعدم العمل في المواضع المذكورة قبل دليل على عدم التركيب.

وإذا فسد المذهبان صح مذهب الجماعة من البساطة والعمل بنفسها، وإنما عملت حيث عملت لطلبها المعمول واعتماد الكلام عليها، وإنما لم تعمل لأن الاعتماد عليها في الجوابية خاصة مع عدم طلبها لما تعمل فيه. والعمل لما يعمل في العربية إنما هو لتضمن المعمول أو اللزوم لطلبه والاختصاص به ما لم يكن كجزء منه كالألف واللام وسين الاستقبال فلا يعمل إذ ذاك. فاعلمه.

(١) الكتاب ١/٤١٠.

(٢) نسه في الجنى إلى الخليل في أحد أقواله: ١٤٥.

باب أل^(١)

اعلم أن هذه اللفظة هي التي يُسمونها^(٢) النحويون الألف واللام وهما اللتان للتعريف، وكلهم يذهبون إلى أنها اللام زيدت عليها ألف الوصل، إلا الخليل وحده، فإنه يزعم أنها حرف واحد بجملته بسيط^(٣)، ولذلك كان يسميه «أل» كقد.

واستدل على ذلك بقطع الهزمة بعدها في قولهم: يا الله، وبالوقوف عليها معاً من غير ما بعدهما في قول الشاعر^(٤):

٧٩- عَجَلْ لَنَا هَذَا وَالْحَقْنَا بِذَاكَ

وقطعها في قوله في أول العجز بعده:

..... الشَّحْمُ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بَجَلْ^(٥)

وبالوقوف عليها في نصف البيت، كقوله^(٦):

٨٠- يَا خَلِيلِي أَخْبِرَا وَاسْتَخْبِرَا الـ مَنْزَلَ الدَّارِسَ عَنْ حَيِّ جِلَالِ
مِثْلَ سَحْقِ الْبُرْدِ عَفَى بِعَدِّكَ الـ قَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيْبُ الشَّمَالِ

وبأن اللام لا تنفصل عن الهزمة ولا تنفصل الهزمة عنها كالقاف من «قد» مع الدال منها ويقطعها في الابتداء، وسقوطها في الدَّرَجِ عنده لكثرة الاستعمال.

(١) انظر في «أل»: الجني ٧٥، المغني ٤٩، الأشموني ٨٢.

(٢) كذا في الأصل على اللغة القليلة: أكلوني البراغيث.

(٣) الكتاب ٦٣/٢، ٢٧٣.

(٤) تقدم الشاهد برقم ٤٧.

(٥) فصل صاحب كتاب اللامات مذهب الخليل، فقال ص ١٨: «أراد أن يقول: «ألحقنا بالشحم» فلم تستقم له القافية، فأتى باللام، ثم ذكر الألف مع اللام في ابتداء البيت فقال: الشحم، فدل ذلك على أن الألف من بناء الكلمة» وانظر رد الزجاجي على الخليل في اللامات ١٨، والمنصف ٦٥/١.

(٦) البيتان لعبيد بن الأبرص، وهما في ديوانه ٢٠، والخصائص ٢٥٥/٢، وفيه (من أهل) عوضاً من (عن حي)، والمنصف ٦٦/١، والأشموني ٨٣، والخزانة ٢٣٦/٣. والحلال: جماعة البيوت.

والصحيح أنها لام التعريف، دخلت عليها همزة الوصل كما قال الجمهور بدليل أنها تسقط في الدرج كما تسقط سائر ألفات الوصل، فتقول: بالرجل، ومن الرجل، ولو كانت ألفها ألف قطع لثبتت في موضع من الدَّرج، ولم يوجد ذلك، فليست كقراءة من قرأ ﴿لَحْدَى الْكُبْرَى﴾^(١)، لشذوذها، وقد تقدم لم فتحت مع اللام المذكورة؟

وقد تقدم أن اسم الله تعالى اختص بقطع همزته دون غيره لكثرة استعماله وتعظيمه، ولذلك انفرد بأشياء لا تكون في غيره كزيادة الميم في آخره في قولهم «اللهم»، ودخول حرف / النداء عليه مع الألف واللام وغير ذلك مما ذكرناه من ٣٥ الخواص في كتاب «التَّحْلِيَّةِ فِي الْبَسْمَلَةِ وَالتَّصْلِيَةِ».

ولا حجة أيضاً في قول الشاعر^(٢): «بذال»، لأنه يريد «الشحم» فحذف المعرف للوقف في نصف البيت لأنه يجري مجرى ما بعد «قد» في الاحتياج والحذف للعلم به كما قال^(٣):

٨١- أَفَدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا نَزَلُ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

أي: «قد زالت» فحذف للعلم به، كما حذف الآخر «كان» أو «ذهب» في قوله^(٤):

٨٢- فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَاهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

ثم كرر اللفظ بعده على أصله.

(١) المدثر ٣٥ وهي رواية جرير عن ابن كثير. انظر: القرطبي ٦٨٧٦.

(٢) إشارة إلى البيت.

عَجَلْ لَنَا هَذَا وَأَلْحَقْنَا بِذَالِ الشُّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَيْنَاهُ بَجَلِ
(٣) البيت للنابعة، وهو في ديوانه ٣٠، والأزهية ٢٢١، والمغني ١٨٦، واللسان: (فدد)، وابن عقيل ١٥/١ وفيه «أفد» عوضاً من «أفد»، وشواهد المغني ٤٩٠، والخزانة ٧٠/١. وأفد: قرب، لم تزل: لم تنتقل.

(٤) نُسب في أدب الكاتب ١٨٣ إلى النمر بن تولب وهو في القرطبي ٢٢٤.

وأما الوقف عليها في نصف البيت^(١) فإن الأنصاف محل الوقف على الألف واللام تارة وعلى غيرها أخرى كما قال^(٢):

٨٣- وَغَرَزَتْنِي وَزَعَمْتَ أَنْ نَكَ لَابِنُ بِالصِّيفِ تَامِرُ
وقوله^(٣):

٨٤- يَا نَفْسِ صَبْرًا وَاضْطَجَا عَا نَفْسِ لَسْتُ بِخَالِدِهِ
وقال الآخر^(٤):

٨٥- يَا بَنَ أُمِّي وَلَوْ شَهِدْتُكَ إِذْ تَدُ غَوْتِمَا وَأَنْتَ غَيْرُ مُجَابِ
فقوله «وزعمت أن» وقول الآخر: «رأ واضطجا»^(٥) في موضع متفاعلين، لأن البيتين من الكامل، وقول الآخر «تَكُ إِذْ تَدُ» في موضع فعلاتن^(٦) وهو من الخفيف فلا فرق أن يضع آخر الجزء في نصف البيتين في بعض كلمة أو في آخرها، وإذا كان في الكلمة جائزاً فهو في الألف واللام المنفصلة في الأصل أجود.

وإنما ارتبطت اللام بالهمزة، والهمزة باللام لأن اللام لا يصح أن يبدأ بها إلا بعد دخولها عليها، وذلك في الابتداء، ولذلك جعلتها أنا كقد، فقلت: باب «أل». وأما في الأصل فلا حاجة إلى الألف لأن التعريف إنما يفيد باللام خاصة، الثابتة في الدرَج والابتداء، ولما لم يصح الابتداء بها دونها ولزمتها، لذلك صارت معها كحرف واحد، فلذلك قلنا ذلك وجعلنا لها باباً على حدة، وإن

(١) إشارة إلى قوله:

يَا خَلِيلِي أَخْبِرَا وَاسْتَخْبِرَا الـ مَنْزَلَ الدَّارِسَ عَنْ حَيٍّ جِلَالِ

(٢) البيت للحطيئة وهو في ديوانه ١٦٨، والخصائص ٢٨٢/٣، وابن يعيش ١٣/٦، والمزهر ٣٦٩/٢.

ولا بن: ذولين وتامر: ذو تمر.

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في ابن يعيش ١٩/٩، واللسان: (خزم).

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في أمالي الشجري ٧٤/٢، والخزانة ٤١٠/٤.

(٥) في الأصل: «واضطجعا» والصواب ما أثبتناه.

(٦) في الأصل: «فاعلاتن» والصواب ما أثبتناه.

كان الكلام عليها حقّه أن يكون في باب اللام.

ولاجتماع الألف واللام خواصٌ ينبغي أن تُبينَ هنا.

فمنها: اختصاص اللام للتعريف دون غيرها من حروف المعجم وإنما ذلك لكونها لا يكثر في كلام العرب إدغام^(١) حرفٍ من حروف المعجم ككثرتها^(٢) في غيرها، في نحو: التائب والثابت والدائر والزائل والراحم والزاجر والطاهر والظاهر واللائم والناصر والصائر والضابط والسالم والشاهد، وليس غيرها من الحروف في ذلك مثلها، فدلّ على خفّتها/ عندهم وكثرة استعمالها ومزيّتها في ٣٦ ذلك على غيرها من الحروف.

ومنها: العلة في أنّ كانت ساكنة لا تتحرك، وإنما ذلك لأن الساكن أشدّ اتصالاً^(٣) بما بعده من المتحرك، لأن المتحرك قد ينفصل في بعض المواضع كواو العطف وفائه، والساكن لا ينفصل أصلاً.

ومنها: العلة في وضعها أول الكلمة، ولم تكن في أثنائها ولا آخرها، وإنما ذلك لشدة اعتنائهم بها لاعتنائهم بمعناها الذي هو التعريف، ولو جعلوها في آخر [الكلمة] لزال الاعتناء مع أن المراد قبل النطق بالكلمة ذلك، فجعله آخراً ضد ما قُصِدَ له.

ولم يُجعل في أثنائها لأنّ التعريف إنما هو للكلمة بجملتها، يزول^(٤) بزوالها ويثبت بشبوتها بخلاف التصغير والتكسير، فإنه لا حقّ للكلمة بزيادة فيها أو نقصانٍ منها وإرادة التغيير في أثنائها.

لذلك فإذا صحّ ذلك كله فحكمُها في المعنى أنها تنقسم قسمين: قسم لا بد منها في الكلمة، وقسم تكون فيها زائدة.

(١) بعدها في الأصل «إلا» وهي مقحمة.

(٢) أي كثرة إدغام اللام.

(٣) في الأصل: «اتصال» وهو تحريف.

(٤) في الأصل: «تزول» وهو تصحيف، وكذلك «تثبت».

فالقسم الذي لا بد منها فيها^(١) تنقسم قسمين: قسم تكون فيه اسماً وقسم تكون فيه حرفاً.

فالذي تكون فيه اسماً: الأسماء المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول نحو الضارب والمضروب، فهانها [اللام] بمعنى الذي، وصلتها الاسم بعدها، وفيه ضمير مستتر يعود عليها، يبرز إذا عطف عليه كقولك: جاءني الضارب هو وزيد والمضروب هو وعمرو، والمشتق هو المأخوذ من المصدر كالضارب من الضرب والقاتل من القتل^(٢).

وأما وصلهم لها بالجملة من المبتدأ وتجبره في نحو قول الشاعر^(٣):

٨٦- مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ

وبالفعل وما يتصل به في نحو قول الشاعر^(٤):

٨٧- مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ أَتُرْضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلَ

وقول الآخر^(٥):

٨٨- فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِ ذِي الشَّيْخَةِ الْيَتَقَصُّعُ

وقوله^(٦):

(١) في الأصل: «لا بد فيها منها» وهو تصحيف.

(٢) المؤلف في هذه المسألة مع البصريين، على حين يرى الكوفيون أن الفعل هو أصل المشتقات، انظر: الإنصاف ٢٣٥/١.

(٣) لم أهدئ إلى قائله، وهو في كتاب اللامات ٣٦ وعجزه:

لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعْدٍ

والجني ٧٩، والإنصاف ٥٢١، والمغني ٤٩، وابن عقيل ٩٣/١، والأشموني ٧٦/١، وشواهد المغني ١٩١/١، والخزانة ٣٣/١.

(٤) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه غير موجود، والإنصاف ٥٢١، والمقرب ٦٠/١، وابن عقيل ٩٢/١، واللسان: (أمس)، وشواهد المغني ٤٦، والخزانة ٣٢/١.

(٥) و(٦) البيتان للذي الخرق الطهوي كما في نوادر أبي زيد ٦٦، ٦٧، وهما في اللامات ٣٥، والإنصاف ١٥١، وابن يعيش ٢٥/١، ١٤٤/٣، والمغني ٥٠، وشواهد المغني ١٦٢/١، والخزانة ٣٤/١. واليربوع: دوية تحفر الأرض، والنافقاء: جحر.

٨٩- يَقُولُ الْخَنِي وَأَبْغَضُ النَّاسِ كُلَّهُمْ
إِلَى رَبِّهِ صَوْتُ الْحِمَارِ الْيَجْدَعُ

فليس من باب وصلها بالمشتق، وإنما ذلك من باب حذف بعض أجزاء
«الذي» لكثرة الاستعمال، كما فُعِلَ ذلك في «أَيُّنَ الله» وقال: «الذي» وهو
الأصل، ثم «الذي» ثم «الذ»، كما قالوا: أَيْمٌ وَمٌ، فمن ما جاء على الأصل منه
قول الشاعر^(١):

٩٠- فَمَاذَا الْمَالُ فَاغْلَمَهُ بِمَالٍ وَإِنْ أَنْفَقْتَهُ إِلَّا الَّذِي
تَنَالُ بِهِ الْعَلَاءَ وَتَضْطَفِيهِ لِأَقْرَبِ أَقْرَبِكَ وَلِلْقَصِيِّ / ٣٧

ولا يحتاج إلى الاستشهاد على «الذي» لكثرتة في النظم^(٢) [و] في النثر،
وقال الآخر في «الذ» بحذف الياء والاجتزاء بالكسر قبلها^(٣):

٩١- وَاللَّذِ لَوْ شَاءَ لَكُنْتُ صَخْرًا أَوْ جَبَلًا أَصَمَّ مُشْمَخِرًا
وقال آخر في سكون الذال منه تخفيفاً^(٤):

٩٢- فَكُنْتُ وَالْأَمْرَ الَّذِي قَدْ كِيدَا كَالَّذِ تَزْبُ زُبْيَةً فَاصْطِيدَا
ثم حذفت الكلمة واجتزأ عنها بالألف واللام للزومها فيها وكثرة
الاستعمال^(٥):

ويُتصور في هذا القسم أن تكونا للحضور فيه، كقولك: هذا الضارب،
ويا أيها^(٦) الضارب، وأنت الضارب، وأنا الضارب، وأن تكونا للعهد، نحو:

(١) لم أعتد إلى قائلها، وهما في أمالي الشجري ٣٠٥/٢، والدرر ٥٥/١.

(٢) قوله «النظم» غير واضح في الأصل.

(٣) لم أعتد إلى قائله، وهو في الأزهية ٣٠٢، وأمالي الشجري ٣٠٥/٢، والإنصاف ٦٧٦/٢،
واللسان «الذي» والدرر ٥٦/١.

(٤) لم أعتد إلى قائله، وهو في الأزهية ٣٠٢، وأمالي الشجري ٣٠٥/٢، والإنصاف ٦٧٢، وشواهد
المغني ٧٥٩، والخزانة ٤٩٨/٢. وتزبى زبية: حفر حفرة.

(٥) انظر في لغات «الذي»: الأزهية ٣٠١، وأمالي الشجري ٣٠٤/٢.

(٦) في الأصل: «ياها».

رأيت الضارب الذي رأيت والمكرم الذي أكرمت، وأن تكونا للجنس كقولك:
ضَرَّ الفاسقُ ونَفَعَ العالِمُ وأعجب الحسنُ.

والذي تكونان فيه حرفاً: الأسماء غير المشتقات نحو: الرجل والغلام.
ويتصور أيضاً في هذا القسم [أن تكونا] للحضور والعهد والجنس كما تُصوَّر في
الذي قبله، نحو: هذا الرجل ورأيت الرجل الذي رأيت، وأهلك الناسَ
الدينارُ والدرهم.

والقسم الذي تكونان فيه زائدتين لا تفيدان فيه تعريفاً قسماً: قسم
تلزمان فيه، وهو: اللات والعزى والآن والتي والاسم الذي يسمَّى به، وهما فيه
لمراعاة غلبة الصفة عليه كالكاتب والنجم والسَّمَاك^(١) والزيدان، وشبه ذلك لأنَّ
هذه كانت صفاتٍ وغلبت على أهلها فَسُمُوا بذلك والألفُ واللام فيها،
والاسم^(٢) العلم في الشعر كقوله^(٣):

٩٣- يا لَيْتَ أُمَّ العَمْرِ كَانَتْ صَاحِبِي

وقوله^(٤):

٩٤- باعَدَ أُمَّ العَمْرِ مِنْ أُسِيرِهَا

وقوله^(٥):

٩٥- وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

(١) السماك: نجم نير. (٢) معطوف على «الكاتب».

(٣) لم أهد إلى قائله، وبعده في المنصف ١٣٤/٣:

مَكَانَ مَنْ أَنشَأَ عَلَى الرُّكَّائِبِ

وهو في أمالي القالي ١٤٤/١، والذيل ٣٦، واللسان: (ضرب)، وابن يعيش ٤٤/١.

(٤) الرجز لأبي النجم العجلي كما في ابن يعيش ٤٥/١، ١٣٢/٢ وبعده:

خُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وهو في المنصف ١٣٤/٣ والإنصاف ٣١٧، واللسان: (وبر)، والمغني ٥٢، وشواهد ١٧٥،

والدرر ٥٣/١.

(٥) لم أهد إلى قائله، وهو في مجالس ثعلب ٥٥٦ والخصائص ٥٨/٣، والإنصاف ٣١٩، واللسان:

(حجر)، والمغني ٥٣، وابن عقيل ١٠٧/١، وشواهد المغني ١٦٦. والعساقِلُ وبنات الأوبر:

نوعان من الكمأة.

والحال شاذ في قولهم: ادخلوا الأول فالأول، وجاءوا الجماء الغفير.

وقسم لا يلزمان فيه وهو الصفات والمصادر المسمى بها على معنى لمح
الصفة في أصل التسمية كالحسن والفضل، وقولهم في العدد وتمييزه: الخمسة
عشر الدراهم، فهذان الموضعان سُمِعَ الحذفُ فيهما والإثباتُ.

باب ألا المفتوحة الهمزة المخففة^(١)

اعلم أن لها في الكلام ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: أن تكون تنبيهاً واستفتاحاً وإذا لم تدخل صحَّ الكلام
دونها. تقول: ألا زيد منطلق، وألا ينطلق زيد، وألا انطلق، وألا إن زيدا
منطلق، فتدخل على الجمل الاسمية والفعلية. قال الله عز وجل: ﴿ألا يوم
يأتيتهم﴾^(٢) ﴿وإلا حين يستغشون ثيابهم يعلم ما يسرون وما/ يعلنون﴾^(٣) ٣٨
﴿وإلا إنهم يثنون صدورهم﴾^(٤)، وقال الشاعر^(٥):

٩٦- ألا أيها الليل الطويل ألا أنجلي

وإذا وقعت بعد [ها] «إن» فتكون مكسورة الهمزة لأن محلها الابتداء كما
ذكر.

الموضع الثاني: أن تكون عرضاً فتدخل على الجملة الفعلية لا غير،
كقولك، «ألا تقوم»، «ألا تقعد»، وإذا وليتها الأساء فعلى تقدير الأفعال
كقولك: ألا زيدا، وألا قتلاً، قال الشاعر^(٥):

(١) انظر في ألا: الأزهية ١٧٢، الجني ١٥٣، وابن يعيش ١١٣/٨، والمغني ٧٧، والمجم ٧٠/٢.

(٢) هود: ٨. (٣) هود: ٥.

(٤) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٨، والأزهية ٢٨١، والخزانة ٣٢٦/١ وعجزة:

بصبح وما الإصباح منك بأمثل

(٥) نسب في الخزانة ٥١/٣ إلى عمرو بن قعاس المرادي، وعجزة:

يدل على محصلة نيت

٩٧- أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا

تقديره: «تعرفون» أو شبهه^(١).

الموضع الثالث: أن تكون جواباً وهو قليل، فيقول القائل: ألم تقم؟ ألم تخرج؟ فتقول: ألا، وهو شاذ بمعنى بلى^(٢).

وأما «ألا» التي بعدها الاسم مبني، ويرجع المعنى فيه إلى التمني كقول الشاعر^(٣):

٩٨- أَلَا طِعَانٌ أَلَا فُرْسَانٌ عَادِيَةٌ إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ عِنْدَ التَّنَائِيرِ

فهي «لا» التي للنفي والتبرئة دخلت عليها الهمزة، فليست بسيطة وإنما هي مركبة في الأصل، وسيذكر في باب اللام المركبة مع الألف إن شاء الله تعالى.

باب إلى المكسورة الهمزة المخففة^(٤)

اعلم أن «إلى» حرف يخفّض ما بعده من الأسماء على كل حال ولها في الكلام موضعان:

الموضع الأول: أن تكون للغاية في الأسماء. واختلف النحويون: هل

= وهو في الكتاب ٣٥٩/١، والنوادر ٥٦، والأزمية ١٧٣، وابن يعيش ٥/٧، والعيني ٣٦٦/٢. والمحصلة هي المرأة التي تميز الذهب عن الفضة.

(١) ظاهر كلام المؤلف أن «ألا» التي للعرض بسيطة، ويرى ابن مالك أنها مركبة من لا النافية والهمزة، بخلاف التي للاستفتاح فإنها غير مركبة. انظر: الجني ١٥٤.

(٢) نقل صاحب الجني ١٥٤ هذا الموضع عن المؤلف، وفي طبقات النحاة لابن شعبة الورقة ١٨٣: أن أبا حيان نقل هذا الموضع عن المؤلف.

(٣) البيت لحسان وهو في ديوانه ١٢٣، ونسب في الخزائن ٧٧/٤ لخداش بن زهير، وهو في الجني ١٥٤، والمغني ٧٢. والتجشؤ: خروج نفس من الفم ينشأ من امتلاء المعدة، والتنائير: ج تنور وهو ما يُخَيِّز به.

(٤) انظر في «إلى» الكتاب ٣١٠/٢، المقرب ١٩٩/١، الجني ١٥٤، المغني ٢٧٨، ابن يعيش ١٤/٨، الممع ٢٠/٢.

يدخل ما بعدها فيما قبلها أو لا يدخل؟ فذهب بعضهم إلى أنه يدخل، واستدلوا بقضايا العرف. فإذا قال القائل: اشتريت الشقة إلى طرفها، فالطرف داخل في المشتري، لأن العرف يقضي ألا تُشترى شقة إلا إلى آخرها، إلا إذا قيل بالبعض منها. وذهب بعضهم إلى أن ما بعدها لا يدخل في ما قبلها، واستدلوا بأن القائل: «اشتريت الموضع من الوادي إلى الوادي»، [يريد] أن الوادي لا يدخل في الشراء. وذهب بعضهم إلى أنه إن كان الثاني من جنس الأول دخل فيما قبله كاشتريت الغنم إلى آخرها، وإن لم يكن من الجنس لا يدخل كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(١).

وذهب بعض المتأخرين إلى أنه لا يدخل ما بعدها فيما قبلها إلا بقرينة من عُرِفَ أو عادة، وإلا فلا. قال: فإذا قلت: «ضربت القوم إلى زيد» فإن زيدا لا يدخل في الضرب مع القوم، وإذا قلت: «اشتريت الشقة إلى طرفها» دخل الطرف في الشراء لأن العرف والعادة يقضيان بذلك، ومن عُرِفَ الشرع يُحْمَلُ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(٢)، لأن الصوم الشرعي إنما يكون ٣٩ إلى غروب الشمس خاصة، يتبين ذاك من قواعده، وهذا هو الظاهر منها حيث وقعت في الكلام إن شاء الله.

وعلى هذا الأصل والخلاف ينبنى خلاف الفقهاء في دخول المرافق في غسل الأيدي، والكعبيين^(٣) في غسل الأرجل، من قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(٤) فَمَنْ يَرَى أَنَّ ما بعدها فيما قبلها داخلٌ أوجب الغسل في المرافق والكعبيين، وَمَنْ لم يَرَ ذلك لم يوجبه. والأحسن هناك إيجاب غسلها لوجهين: أحدهما زوالُ تَكَلُّفِ التحديد إذ فيه مشقة. والثاني: أن الغسل أحوط، وهو يرفع الخلاف ويبرئ الذمة مِنْ وَهْمِ إرادة ذلك شرعاً.

واعلم أن «إلى» وغيرها من حروف الجر التي تذكر في هذا الكتاب في

(٢) البقرة ١٨٧.

(١) البقرة ١٨٧.

(٤) المائدة ٦.

(٣) في الأصل: «والكعبان»، وهو سهو.

أبوابها لا بد لها مما تتعلق به، أي مما هو متضمن لها ومستدع لها لطلب الفائدة واستقامة الكلام، وهو إما فعل صريح كمرّ ودخل وشبههما، أو جار مجرّاه مما هو في معنى الفعل أو واقع موقعه كأسماء الفاعلين وغيرها، أو فيه رائحة فعل كأسماء الإشارة وألفاظ التنبيه والنداء ونحو ذلك.

وهي وما بعدها في موضع معمول لما تتعلق به من الأفعال أو ما في معناها بدليل حذف الحروف الجارة المذكورة ونصب ما كان مخفوضاً بها، كقولك: وصلت إلى كذا ووصلت كذا، ومنه: خَشَنْتُ بصدري وخَشَنْتُ صدره^(١)، وبأنها تقوم مقام الفاعل في باب ما لم يُسمَّ فاعله كقولك: مرّ بزيد، وسير إلى عمرو، وبعطف المنصوب عليه في قول الشاعر^(٢):

٩٩- فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَذْنَانَ وَالِدًا وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزْعَكَ الْعَوَازِلُ
بنصب «دون» الثاني، وكذلك قول الآخر^(٣):

١٠٠- كَأَثَلٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ مِنْ دُونِ بَيْشَةٍ وَدُونَ الْغَمِيرِ عَامِدَاتٍ لِعُضُورَا
إنما اختصت بالخفض لما بعدها لأن الأسماء العُمَد اختصت بالرفع لحصول الفائدة بها والاعتماد عليها، والفضلات اختصت بالنصب لأنها ثوانٍ عن العُمَد إذ هي متممة للكلام، وما كان منها بواسطة موصلة فهو أضعفها وهو الجار والمجرور فأعطي الثالث عن العمد، والثاني عن^(٤) الفضلة التي بغير واسطة وهو الخفض.

وكل ما كان من الحروف مختصاً باسم طالباً له - لا كجزء منه كالألف واللام - فتحقه أن يعمل الخفض الخاص بالأسماء كحروف الجر. وأمّا «إن»

(١) خشنت صدره: أوغرت.

(٢) البيت للبيد وهو في ديوانه ٢٥٥، وفيه (باقياً) عوضاً من (والدا)، والكتاب ٣٤/١، وسر الصناعة ١٤٧/١، والإنصاف ٢٠٨، وشواهد المغني ١٥١، والخزانة ٥٢/٢. وتزعك: تكفك.

(٣) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٦٢، واللسان: (غمس). كأثل من الأعراض: شبه حولة الطعائن مع الارتفاع بهذا الشجر، والأعراض: ج عرض وهو الوادي، وبيشة والغمير وغصور: مواضع. عامدات: قاصدات.

(٤) في الأصل: «أن» وهو تحريف.

وأخواتها فخرجت عن ذلك لعلة تذكر في باب «إن». وما اختص بفعل طالباً له خاصة ولم يكن كجزء منه كالسين، فحقه أن يعمل / الجزم الخاص بالأفعال ك: ٤٠ لام الأمر وشبهها.

وما لم يختص باسم ولا فعل فلا يعمل فيه إلا بشبه ما كـ «ما» النافية، وستذكر. فحروف^(١) الاستفهام والنفي والتأكيد تدخل تارة على الجملة الاسمية نحو: أزيد قائم، وما زيد قائم، ولزيد قائم، وتدخل تارة على الجمل الفعلية كقولك: أقام زيد، وما قام زيد، وليقوم زيد، فلا تعمل في واحد منها لعدم الاختصاص، فاعلم هذا فإنه أصل ينتفع به إن شاء الله.

واعلم أن «إلى» إذا دخل ما بعدها فيما قبلها كانت بمعنى «مع» كقولك: اجتمع مالك إلى مال زيد، أي مع، وعليه قوله تعالى: ﴿ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم﴾^(٢).

الموضع الثاني: أن تكون بمعنى «في» وذلك موقوف على السماع لقلته، كقولك: جلست إلى القوم، أي فيهم، ومنه قول الشاعر^(٣):

١٠١- فَلَا تَتْرُكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ
وقول الآخر^(٤):

١٠٢- وَإِنْ يَلْتَقِ الْحَيُّ الْجَمِيعُ ثَلَاثِي إِلَى ذِرْوَةِ الْبَيْتِ الرَّفِيعِ الْمُصْمَدِ
أي: في الناس، وفي ذروة.

(١) في الأصل «فحرف»، وهو تحريف.

(٢) النساء ٢. وفي الجني ١٥٥: «وكون إلى بمعنى مع حكاها ابن عصفور عن الكوفيين».

(٣) البيت للناطقة، وهو في ديوانه ٧٨، والأزهية ٢٨٣، والمغني ٧٩، والخزانة ١٣٧/٤، وانظر تأويل ابن هشام وابن عصفور للبيت في المغني ٧٩.

(٤) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٢٥، وشرح القصائد ١٨٧، والأزهية ٢٨٤، والخزانة ١٣٩/٤. والمصمد: الذي يصمد الناس إليه لشرفه.

باب ألا المفتوحة المشددة^(١)

ليس لها في الكلام إلا موضع واحد وهي أن تكون تخضيضاً. ولا عمل لها. وتليها الأفعال لا غير لأنها تطلبها، وإن وليتها الأسماء فعلى تقدير الفعل، كما تقدّم في «ألا» التي للعرض، فتقول: ألا تقوم، ألا تقعد، ألا تضرب زيدا، فإن قلت: «ألا زيدا» فعلى إضمار فعلٍ دلّ عليه الكلام.

وتُبدل^(٢) همزتها هاء، فيقال: هلاً تقوم، هلاً تقعد، هلاً تضرب زيدا، ولا تنعكس القضية فتقول: إنَّ الهمزة بدلٌ من الهاء لأن بدلَ الهاء من الهمزة أكثر من بدل الهمزة من الهاء، لأنها لم تُبدل إلا في: ماء وأموا، والأصل: ماه وأموا، قال الشاعر^(٣):

وَبِلْدَةٍ قَالِصَةٍ أُمُؤَاؤُهَا - ١٠٣

وفي «أهل» قالوا: آل، والأصل: آل^(٤)، فسهلوا الهمزة، على خلافٍ في ذلك، والهاء قد أُبدلت من الهمزة في إياك، فقالوا هِيَاك، وفي أَرَحْتُ الماشية قالوا: هَرَحْتُ، وفي أَرَقْتُ الماء قالوا: هَرَقْتُ، وفي أشياء غير هذه وإن كانت مسموعة. وهي أكثر من المبدل هاء الهمزة فالحمل على الأكثر أولى^(٥). فأما «الأ» في قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَعْلَمُوا عَلَيَّ﴾^(٦) و«ألا يسجدوا لله الذي يُخْرِجُ الْحَبَّ»^(٧) فهي «أن» الناصبة للفعل دخلت عليها النافية، ولذلك انتصب

(١) انظر في «ألا»: الجنى ٢٠٥، والمغني ٧٧.

(٢) نقل صاحب الجنى هذا القول ٢٠٥، ونسبه إلى بعضهم.

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في سر الصناعة ١١٣ وبعده:

ما صِحَّة رَأَد الضحى أفاؤُها

وهو في المنصف ١٥١/٢، ابن يعيش ١٥/١٠، والمتع ٣٤٨، واللسان: (مهمة).

وأماؤها ج ماء، وقلص الماء: كثر وقل، من الأضداد، والمراد الأول. مصحح الظل: ذهب. رأد الضحى: رونقه أو هو بعد ارتفاع النهار.

(٤) العبارة في الأصل محرفة: «وفي أهل قالوا: آل والأصل آل».

(٥) نقله السيوطي في الأشباه والنظائر ١٨٩/١ بتصريف يسير.

(٦) النمل ٣١. (٧) النمل ٢٥.

بعدها «تعلوا» و«يسجدوا» بحذف النون، لأن الأصل: تعلون ويسجدون، فلما دخلت «أن» نصبته بحذفها، وإن كانت «لا» نافية فهي زائدة في اللفظ لوصول العامل بعمله/ إلى ما بعدها، وهذا فصل سيذكر مبيناً في باب^(١)... إن ٤١ شاء الله تعالى.

باب إلّا المكسورة المشددة^(٢)

اعلم أن «إلّا» حرف معناه الاستثناء، ولفظه موضوع لذلك كقولك: «قام القوم إلا زيداً»، و«جاء زيد إلا أني لم ألقه».

وهي تنقسم [قسمين]: قسم يُخْرِج بعض الشيء من كله وهو الذي يسمى الاستثناء المتصل، وقسم بمعنى «لكن» ويسمى ما يكون له كذلك الاستثناء المنفصل والاستثناء المنقطع.

وهل يكون ما بعدها منصوباً أو غير منصوب؟ في ذلك تفصيل لا بد من بيانه^(٣):

وهو أن يقال: الاسم الواقع بعد «إلّا» لا يخلو أن يكون في استثناء متصل أو استثناء منقطع.

فإن كان في استثناء متصل فلا يخلو أن يكون المستثنى مقدماً أو لا يكون. فإن لم يكن فلا يخلو أن تكرر «إلّا» أو لا.

فإن لم تكرر فلا يخلو أن يتفرغ العامل الذي قبلها للعمل فيما بعدها أو لا يتفرغ.

فإن تفرغ فلا يخلو أن يكون ذلك العامل رافعاً أو ناصباً أو خافضاً.

(١) لم تتضح اللفظة في الأصل ولعلها «قادم».

(٢) انظر في «إلّا»: الكتاب ٣٥٩/١، الأزهية ١٨٢، المقرب ١٦٧/١، ابن يعيش ٧٥/٢، الجني ٢٠٦، المغني ٧٣.

(٣) انظر في هذه التفريعات: المقرب ١٦٧/١ وما بعد، حيث إن المؤلف ينقل عنه.

فإن كان رافعاً ارتفع الاسم بعد «إلا» كقولك: «ما قام إلا زيد»، «وما ضُربَ إلا عمرو»، وإن كان ناصباً أو خافضاً فلا يخلو أن يكون معموله محذوفاً أو لا.

فإن كان محذوفاً كان الاسم بعد «إلا» منصوباً كقولك في جواب: هل ضربت أحداً وهل مررت بأحد: «ما ضربتُ إلا زيداً وما مررت إلا زيداً»، ومنه قول الشاعر^(١):

١٠٤- نَجَا سَلَامٌ وَالنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفْنُ سَيْفٍ وَمِثْرَا
أي: ولم ينج بشيء^(٢).

وإن لم يكن له معمول محذوف كان ما بعد «إلا» على حسب ما يطلبه العامل، كقولك: «ما رأيتُ إلا زيداً وما مررت إلا بعمرو».

وإن لم يكن قبل «إلا» عامل مفرغ لما بعده فلا يخلو أن يكون الكلام الذي قبلها موجباً أو منفيّاً.

فإن كان موجباً جاز في الاسم الواقع بعد «إلا» وجهان: النصب على الاستثناء مما قبله، نحو: «قام القوم إلا زيداً»، و«رأيت القوم إلا زيداً»، و«مررت بالقوم إلا زيداً». هذا هو الكثير الفصيح، ويجوز أن تجعله مع «إلا» بمنزلة «غير» تابعاً للاسم الذي قبلها، فتقول: «جاءني القوم إلا زيداً»، ورأيت القوم إلا زيداً» و«مررت بالقوم إلا زيداً».

وإن كان منفيّاً فلا يخلو الاسم الذي قبلها من أن يكون منفيّاً بـ لا التي للتبرئة وهي النافية للجنس / أو لا يكون.

٤٢

فإن كان جازاً في الاسم أربعة أوجه: النصب على الاستثناء وهو الأكثر

(١) البيت لحذيفة بن أنس الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٢٢/٣، ومجالس ثعلب ٤٥٦، والمقرب ١٦٧/١، واللسان: (جفن)، والبحر ١٢٦/١. وقوله: «والنفس منه بشدقه: أي كادت تخرج فبلغت شدقه».

(٢) قدرها في المقرب ١٦٧/١ بقوله: «ولم ينج شيء».

الأفصح، والرفع على البدلية من الاسم قبلها على الموضع لأنه مرفوع على الأصل، والنصب على أن تجعله مع «إلا» بدلاً على اللفظ، والرفع على أن تجعله مع «إلا» في موضع بدل على الموضع، وكلا الوجهين على أن تكون «إلا» بمعنى «غير»، نحو: لا رجل في الدار إلا زيداً وإلاً عمرأ، وإلا زيد وإلا عمرو.

وإن لم يكن النفي بـ «لا» المذكورة فلا يخلو أن يكون فيها قبل «إلا»^(١) الباء الزائدة أو «من» الزائدة، أو لا يدخل عليه شيء منها.

فإن دخلنا جاز في الاسم الواقع بعد «إلا» أربعة^(٢) أوجه: النصب على الاستثناء وهو الأفصح، والبدلية فترفعه إن كان مرفوعاً وتنصبه إن كان منصوباً وتخفضه إن كان مخفوضاً [و] على أن تكون «إلا» بمعنى «غير»: إما على اللفظ وهو الثالث، وإما على الموضع وهو الرابع، نحو «ما زيد برجلٍ إلا رجل سوء»، برفع «رجل» ونصبه وخفضه على التأويلات المذكورة، وتكون «ما» حجازيةً وقيمةً، وبحسب ذلك يختلف التقدير.

ونحو قولك: «ما جاءني من أحدٍ إلا زيد» و«ما رأيت من أحدٍ إلا زيد» بالرفع والخفض في الأول، وبالنصب والخفض في الثاني.

وإن لم يكن النفي بشيء من ذلك^(٣) جاز في الاسم الواقع بعدها ثلاثة أوجه أحسنها البدلية بحسب ما قبلها، وبعده أن يكون منصوباً على الاستثناء، وبعده ذلك أن تجعله مع «إلا» في تأويل «غير» على التبعية لما قبلها بحسبه من رفعٍ ونصبٍ وخفض، نحو قولك: ما قام القوم إلا زيداً وإلاً زيد، وما رأيت القوم إلا زيداً، وما مررت بالقوم إلا زيداً وإلا زيد.

فإن كان الاسم بعد «إلا» مستثنى مقدماً فلا يكون أول الكلام، ولكن قبل المستثنى منه أو قبل صفته.

(١) بعد «فما قبل إلا» في الأصل: «أربعة أوجه النصب على الاستثناء» وهي زيادة من قبيل انتقال النظر.

(٢) في الأصل: «ربعة» وهو تحريف.

(٣) أي لم يدخل عليه شيء كالباء ومن الزائدتين.

فإن كان قبله لم يَجْزْ فيه إلا النصب، طلب العامل رفعاً ونصباً أو خفضاً، كقولك: ما قام إلا زيداً أصحابك، وما رأيت إلا عمراً إخوانك، وما مرت إلا خالداً بغلمانك، وأما قوله^(١):

١٠٥-..... فَلَمْ يَبْقَ [إِلَّا] وَاحِدٌ مِنْهُمْ شَفَرٌ

برفع «واحد» فهو على تفرغ العامل، و«شفر» بدل منه وهو ضعيف جداً.

وإن كان قبل صفته^(٢) جاز فيه ما يجوز مع التأخير، إلا أن الوصف أحسن وأقوى من غيره، نحو قولك: جاء إلا الصالح المسلمون.

فإن كررت [المستثنيات]^(٣) فلا يخلو أن تعطفها على الأول أو لا تعطف.

فإن عطف كان المستثنيات بها على حسب الأول نحو: قام القوم إلا ٤٣ زيداً وإلا عمراً وإلا خالداً.

فإن لم تعطف فلا يخلو أن تكون المكررات هي المستثنى الأول أو لا تكون. فإن كانت فهي على حسب الإعراب لأنها كلها بدل منه نحو قول الشاعر^(٤):

١٠٦-مَالِكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ

لأن الرسيم والرمل هما العمل في المعنى.

(١) لم أهتم إلى قائله، وهو في اللسان «شفر»، وفيه «واحد»، وصدره:

رَأَتْ إِخْوَتِي بَعْدَ الْجَمِيعِ تَفَرَّقُوا

والمقرب ١/١٦٩.

(٢) عبارة المقرب «وإن قدمته على صفة المستثنى منه» وهي أوضح.

(٣) زيادة من المقرب ١/١٦٩.

(٤) لم أهتم إلى قائله، وهو في الكتاب ١/٣٧٤، والمقرب ١/١٧٠، وابن عقيل ٢/١٢١، والأشموني

٢٣٢، والجمع ٢/٣٠، والعيني ٣/١١٧. والشيخ هنا الجميل، والرسيم: ضرب من السير

وكذلك الرمل.

فإن لم تكن [المكررات هي] المستثنى فلا يخلو أن يمكن استثناء بعضها من بعض وألاً يمكن .

فإن لم يمكن فلا يخلو أن يكون العامل مفرغاً للعمل أو لا يكون، فإن كان جعلت الأول بحسبه ونصبت ما بعده على الاستثناء نحو قولك: ما قام إلا زيداً إلا عمراً.

وإن لم يكن مفرغاً كانت كلها مستثناة مما استثنى منه الأول.

ثم لا يخلو أن تتأخر عن المستثنى [منه]^(١) فيكون الأول منها على حسب إعرابه لو انفرد والباقي منصوب على الاستثناء نحو: «ما قام القوم إلا عمرو»^(٢) إلا زيداً [أو يتقدم عليه فلا يجوز إلا نصب نحو قولك: قام إلا زيداً إلا عمراً]^(٣) أحد.

وإن أمكن استثناء بعضها من بعض جعلت الآخر مستثنى من الذي قبله، والذي قبله من الذي قبله، هكذا ما تكررت إلى أن تنتهي إلى الأول فيكون إعرابه على حسب إعرابه لو انفرد، والباقي منصوب لا غير، نحو قولك: عندي عشرة إلا خمسة إلا اثنين إلا واحداً.

فإن كان منقطعاً فلا يخلو أن يتوجه العامل الذي قبل «إلا» عليه أو لا يتوجه.

فإن لم يتوجه فالنصب بالأل^(٤)، نحو «ما أخذت إلا الشيء الذي تركته» ومنه قولهم: «ما زاد إلا ما نقص»^(٥)، والمعنى في «إلا» معنى «لكن»، التقدير: [لكن] الذي تركت، ولكن الذي نقص.

وإن توجه عليه [من جهة المعنى]^(٦) فلغة أهل الحجاز نصب لا غير،

(١) زيادة من المقرب ١/١٧٠. (٢) في الأصل: «عمراً».

(٣) ما بين معقوفين سقط من الأصل، ونقلناه من المقرب ١/١٧٠ لأن المؤلف ينقل عنه.

(٤) في الأصل: «الأ»، وهو تحريف.

(٥) انظر: الأزهية ١٨٣، المقرب ١/١٧١، وقد شرحه بقوله في المقرب: «فزاد» لا يتوجه على «ما

نقص، لأن «ما نقص» لا يوصف بأنه زاد. (٦) الزيادة من المقرب ١/١٧١.

وبنو تميم يُجرونه مُجرى المتصل في جميع ما ذُكر، نحو قولك: ما جاءني أحد إلا هماراً، على مذهب أهل الحجاز، و«إلا هماراً» على مذهب بني تميم، لأن معنى «جاء» يتوجّه عليه.

هذا بيان إعراب الاسم الذي بعد «إلا» فتفهمه.

واعلم أن النحويين اختلفوا في الناصب للاسم المستثنى بعد «إلا»: (١) فذهب سيويوه ومن تبعه إلى أن الناصب له الفعل الذي قبل «إلا» أو ما جرى مجراه بواسطة «إلا» (٢).

وذهب بعض الكوفيين (٣) إلى أن الناصب له «أن» مقدرة بعد «إلا» تقديره عندهم في «قام القوم إلا زيداً»: إلا أن زيداً لم يقم، وفي «ما قام القوم إلا زيداً»: إلا أن زيداً ما قام، فحذف ذلك لدلالة الكلام عليه.

وذهب أبو العباس المبرد (٤) إلى أن العامل فيه «إلا» لأن النصب إنما كان بها، ولولاها لم يكن اسم ولا نصب، وهي بمعنى: أستثني وحالة محله / ٤٤

والصحيح من هذه المذاهب (٥) مذهب سيويوه لأن الفعل الذي قبل «إلا» أو ما جرى مجراه هو الطالب للاسم الذي بعدها والمتضمن له، ولولاها لم يكن، والعمل إنما هو في كلام العرب للطالب المتضمن فلا عمل إلا بذلك.

إلا أن الطالب قسمان: قسم على اللزوم لا بد فيه من الطلب للمطلوب ذكر أو لم يذكر، وذلك في المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والحال. فهذه الأربعة تطلبها جميع الأفعال أو ما يجري مجراها على اللزوم، لأنك ذكرتها أو لم تذكرها، فالعامل يطلبها ويستدعيها، إما بلفظه أو بصيغته وإما بتضمنه.

(١) انظر: الإنصاف ١/٢٦٠، أسرار العربية ٨١.

(٢) انظر: الكتاب ١/٣٥٩.

(٣) نسب هذا القول في الإنصاف إلى الكسائي: ٢/٢٦١.

(٤) انظر: المقتضب ٤/٣٩.

(٥) عدد صاحب الجنى ٢٠٨ ثمانية أقوال في ناصب المستثنى.

وقسم قد يكون للطالب وقد لا يكون فهو غير لازم، وينقسم قسمين: قسم يطلبه دون واسطة كالمفعول به والمنصوب على التشبيه والتمييز، نحو: ضربت زيداً، وهذا أحسن الناس الوجه، وطبْتُ به نفساً. وقسم يطلبه بالواسطة وهو أضعفها، وذلك في نحو: «مررت بزيد»، والمفعول معه «كاستوى الماء والخشبة»، والمستثنى في نحو: قام القوم إلا زيداً، ومنه عندي العطف في المفردات، نحو: ضربت زيداً وعمراً، لأنَّ الواو ليست بعاملية بنفسها، ولا يتقدَّر معها العامل ولا تنوب مناب العامل، على ما يبين في بابها.

وأما مَنْ ذهب إلى أنَّ الناصب^(١) «أنَّ» بعد «إلا» ففاسدٌ لأنَّ «أنَّ» حرف والحروف لا تحذف ويبقى عملها، لأنَّ عملها بحكم الشبه للفعل فزادها ذلك ضعفاً، ثم إنَّ حذفها وحذف خبرها لا نظير له في كلامهم، مع أنَّ هذا يلزم منه أن يكون المستثنى أبداً منصوباً، وقد جاء على خلاف ذلك، على ما فُصِّل قبل.

وأما مَنْ ذهب إلى أن النصب بـ «إلا» نفسها فيفسدُ أيضاً بأنه كان يلزم ألا يكون ما بعدها إلا منصوباً بـ «إلا» لأنها طالبة [له] على كل حال، وقد وجد خلاف ذلك كما تقدم، هذا مع أن الحروف لا تقع موقعَ الجمل إلا في باب الجواب ك: نعم وبلى.

وزعم بعضهم^(٢) أن «إلا» تكون بمعنى الواو واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر^(٣):

١٠٧- وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

(١) في الأصل: «والناصب» وهو تحريف.

(٢) هذا مذهب الكوفيين - كما في الإنصاف ٢٦٦ - وقال في الجنى ٢١٠: إنه مذهب الفراء والأخفش وأبي عبيدة.

(٣) البيت لعمر بن معد يكرب كما في الكتاب ٣٧١/١، وهو في الكامل ٧٦٠، والأزهية ١٨٢، والممتع ٥١، والسان «إلا»، والإنصاف ٢٦٨، والمغني ٧٦، والأشموني ١٥٧/٢، والهمع ٢٢٩/١، والخزانة ٤٢١/٣.

قال: والمعنى: والفرقدان، لأنها يتفارقان. والصحيح أن «إلاً» هاهنا باقية على بابها من الاستثناء، لأن هذا الشاعر إنما أخبر بما شاهد لأنه شاهد المتواخين في الأرض يفارق كل واحد منها [أخاه] بالموت، ولم يشاهد النجمين المسميين بالفرقدين متفارقين بطول حياته، فأخبر بذلك كما قال زهير^(١): /

١٠٨- ألا لا أرى على الحوادث باقيا ولا خالداً إلا الجبال الرواسيا
وإلا السماء والجبال وربنا وأيامنا معدودة [والليالي]
لأن ذلك عنده بحسب مشاهدته، وكل شيء هالك إلا وجهه سبحانه وتعالى.

وأما قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ فسادٌ كبير﴾^(٣)، فهي «إن» الشرطية دخلت عليها «لا النافية» في المعنى الزائدة في اللفظ، ولذلك انجزم الفعل بعدها كما ينجزم بعد «إن» التي للشرط، و«ما» الزائدة في نحو ﴿فِيمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾^(٤) فليست من هذا الباب. فاعلمه.

باب أم^(٥)

اعلم أن «أم» يكون لها في الكلام ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: أن تكون متصلة عاطفة في الاستفهام وتقع بين المفردتين والجملتين، ويكون الكلام بها متعادلاً. والجملة التي بعدها مع ما قبلها في تقدير المفردتين، وتتقدر مع حرف الاستفهام بـ: أيها أو أيهم. وجوابها أحد الشيئين والأشياء، فتقول: أقام زيد أم عمرو، ومعناه: أيهما قام، و«أقام زيد أم قعد» ومعناه: أيهما فعل. والأحسن فيها تقدّم الذي يُسأل عنه من اسم أو فعل،

(١) الديوان ٢٨٨. (٢) التوبة ٤٠.

(٣) الأنفال ٧٣. (٤) مريم ٢٦.

(٥) انظر في أم: الكتاب ٤٨٢/١، المقتضب ٢٨٦/٣، أمالي الشجري ٣٣٣/٢، المقرب ٢٣٠/١، الأزهية ١٣١، ابن يعيش ٩٧/٨، المخصص ٥٤/١٤، الجني ٨١، المغني ٤٠.

نحو: «أزیدُ قام أم عمرو» و«أقام زيد أم قعد»، ويجوز خلاف ذلك. ويقال في الجواب: زیدُ أو عمرو، أو: قام أو قعد، ولا يقال: نعم ولا. فأما قول الشاعر^(١).

١٠٩- أَذُو زَوْجَةٍ بِالْمِصْرِ أَمْ ذُو خُصُومَةٍ أَرَاكَ لَهَا بِالْبَصْرَةِ الْعَامَ ثَاوِيَا
فَقُلْتُ لَهَا: لَا إِنَّ أَهْلِي جِيرَةٌ لِأَكْثِيَةِ الدُّهْنَا جَمِيعاً وَمَالِيَا

وكان^(٢) الوجه أن يقال: ذو زوجة أو ذو خصومة، ولكنه لم يجاوب على ذلك ولكنه نفاه جملةً، واستأنف كلاماً آخر، فكانه قال: ليس ثوائي لواحد مما سألت عنه، وإن مالي وأهلي كائنان بالبصرة، فهما الداعيان إلى إقامتي بها.

ويقع قبلها حرف الاستفهام ظاهراً أو مقدراً، وقد ذكر، ولا يشترط أن تتقدمها [الهمزة] لا غير، بل تتقدم «هل» إذا وقع الاستفهام عن كل جملة، وإن كان المعنى المعادلة، كما قال^(٣):

١١٠- هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوْدَعْتَ مَكْتُومٌ أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ
لأن المعنى: أي هذين كان.

الموضع الثاني: أن تكون منفصلةً فلا تكون عاطفةً^(٤)، ويقع قبلها الاستفهام وغيره، فتقول: أقام زيد أم انطلق عمرو، ويقوم زيد أم^(٥) ينطلق عمرو. ولا يقع بعدها إلا الجملة المنفصلة من الأول، وتتقدر بـ «بل» والهمزة في موضع، ودون همزة في موضع فمعناها الإضراب/ عن الأول والرجوع إلى الثاني باستفهام أو غيره، خلاف ما ذكره أكثرهم أنها تتقدر بـ «بل» والهمزة معاً.

(١) البيتان للذي الرمة، وهما في ديوانه ٦٥٣، وأمالى الزجاجي ٩٠، ومجالس العلماء ١٩٥، والمغني ٤٢، وشواهده ١٣٩، والمزهر ٣٧٦/٢. (٢) في الأصل «كان»، وهو تحريف. (٣) البيت لعلمقة بن عبدة، وهو في الديوان ٥٠، والكتاب ٤٨٧/١، ومنازل الحروف ٦٤، والأزهية ١٣٧، وأمالى الشجري ٣٣٤/٢، والتنبيه ٩٨، واللسان: (أمم)، وابن يعيش ١٥٣/٨، والخزانة ٥١٦/٤.

(٤) قال صاحب الجني ٨١: «المغاربة يقولون: إنها ليست بعاطفة لا في مفرد ولا في جملة، وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد». (٥) في الأصل: «أو» وهو تحريف.

فأما ما تتقدَّر بـ «بل» والهمزة معاً فما جاء من قولهم: «إنها لإبلٌ أم شاء»^(١)، المعنى: بل أهي أشياء. وأما ما تتقدَّر بـ «بل»^(٢) خاصة فقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا تُشْرِكُونَ﴾ و﴿أَمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾^(٣)، الأولى متصلة، والثانية منفصلة، والمعنى: «بل الذي خلق السموات والأرض خيرٌ فلا استفهام هنا، ويقع الجواب بعد هذه المنفصلة بـ نعم ولا، إذا تقدَّمتها الاستفهام، لأن الكلام جملتان يصحُّ الجواب عن كل واحدةٍ منهما بـ نعم وحدها أو لا، فاعلمه»^(٤).

الموضع الثالث: أن تكون بمعنى الألف واللام التي للتعريف، فتقطع همزتها في الابتداء، وتسقط في الدَّرَج مثل ألفٍ لام التعريف. فمن ذلك قوله عليه السلام: «ليس من أم بر أم صيامٌ في أم سفر»^(٥)، المعنى: ليس من البر الصيام في السفر، إلا أنه لا يقاس على ذلك لقلته.

باب أَمَّا المفتوحة المخففة^(٦)

اعلم أنَّ لـ «أَمَّا» موضعين:

الموضع الأول: أن يكون معناها العرض كأحد معاني «أَلَا» المتقدمة الذكر، فتقول: «أَمَّا تقوم»، «أَمَّا تقعد»، والمعنى: أنك تعرض عليه فعل القيام

(١) انظر: الكتاب ٤٨٤/١، ابن يعيش ٩٧/٨، الأزهية ١٣٦.

(٢) في الأصل: «به» وهو تحريف. (٣) الايتان: ٥٩، ٦٠ من النمل.

(٤) في الأزهية فائدتان نوردهما لأهميتهما في هذا الباب:

الفائدة الأولى ١٣٣: «والعطف بعد ألف الاستفهام وبعد ألف التسوية جميعاً بـ أم، وإذا استفهمت بحرف غير الألف من حروف الاستفهام عطفت بعده بـ أو ولم، تعطف بـ أم لأن أم لا تعادل من حروف الاستفهام إلا الألف خاصة تقول: هل تقوم أو تقعد، فإن حذفت حرف الاستفهام عطفت بـ أو: ما أبالي زيد قام أو قعد. «الفائدة الثانية: ١٤٣: «أعلم أن «أو» هي للسؤال عن شيء بغير عينه والجواب فيها نعم أو لا، وأم للسؤال عن شيء بعينه، والجواب أن تذكر أحد الاسمين، وذلك إذا سأل سائل: أقام زيد أو عمرو، فإنه لا يعلم أقام أحدهما أو لم يقم... فالجواب أن تقول نعم أو لا».

(٥) رواية البخاري ٣٠/٣، ومسلم ١٤٢/٣ على اللغة الشائعة ولم نجده على لغة حمير.

(٦) انظر: في «أما»: الجني ١٥٧، ابن يعيش ١١٣/٨، المغني ٥٦، الممع ٧٠/٢.

والقعود، لترى هل يفعلها أو لا؟ فلا يكون بعدها إلا الفعل كـ «ألا» المذكورة. فإن أتى بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل، فتقول: «أما زيداً أما عمراً»، والمعنى: أما تبصرُ زيداً ونحو ذلك من تقدير الفعل الذي يدل عليه قرينة الكلام^(١).

الموضع الثاني: أن يكون معناها التنبيه والاستفتاح مثل «ألا» وذلك قولك: أما زيدٌ قائم، وأما قام زيدٌ، وأما إنك قائم، فبابها الجمل الاسمية والفعلية «إن» المكسورة، ومن ذلك قول الشاعر^(٢):

١١١-أما وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمَرَهُ الْأَمْرُ

وقد تكون «أما» همزةً داخلية على «ما» النافية فيكون معنى تركيبها التقرير والتوبيخ، كما يكون ذلك في الهمزة ولم، نحو ألم يقم زيدٌ، كما ذكر في باب الهمزة، أو كـ «أليس» في نحو قولك: «أليس زيدٌ قائماً»^(٣)، كما قال الله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾^(٤)، فأما [أما] المذكورة في أول الباب في الموضعين فبسيطة، وثالثها مركبة، فاعلمه.

باب أَمَّا المفتوحة المشددة^(٥)

اعلم أن «أَمَّا» تكون بمعنى «مهما»^(٦) الشرطية ولا تعمل عملها، ويكون فيها معنى التفصيل زائداً لذلك/، فتقول: أَمَّا زيدٌ فمنطلقٌ، وأَمَّا أخوك ٤٧ فشاحصٌ، والمعنى: مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلق أو أخوك شاحصٌ^(٧)،

(١) نقل صاحب الجنى عن المؤلف مضمون «ألا» التي للعرض ١٥٧ - ١٥٨، ولكنه قال: إنها مركبة من الهمزة وما النافية.

(٢) نسب في الحماسة ٦٦/٢ إلى أبي صخر الهذلي، وهو في أمالي القالي ١٤٧/١، وابن يعيش ١١٤/٨، واللسان «رمث»، والمغني ٥٦، وشواهده ٦٢.

(٣) في الأصل: «قائم» وهو تحريف. (٤) الأنعام ٥٣.

(٥) انظر في «أَمَّا»: المقتضب ٢٧/٣، الأزهية ١٤٨، أمالي الشجري ٣٤٣/٢، الجنى ٢١١، المغني ٥٧. (٦) في الأصل: «أن» وهو سهو.

(٧) زاد في الجنى ٢١١: «فحذف فعل الشرط وأداته، وأقيمت «أَمَّا» مقامها فصار التقدير: أما زيد منطلق، فأخرت الفاء إلى الجزء الثاني لضرب من إصلاح اللفظ».

قال الله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ، وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾^(١)، فدخلت الفاء في جوابها كما تدخل في أجوبة الشرط لما فيها من معنى «مهما» وفيها اختصاص بالتفصيل كما ذكر.

وقولهم في في ابتداء الكتب والرسائل: أمّا بعد، فمعناه: مهما يكن من شيء بعد حمد الله، فنابت^(٢) «أمّا» مناب أداة الشرط وفعله، ولكنّ لما تغير سياق الكلام خرجت عن محلّها الفاء من ابتداء الجملة وصارت في الخبر، فقلت: «أمّا زيدٌ فمنطلق»، قال الشاعر^(٣):

١١٢- أمّا الرّحيلُ فدونَ بعدَ غدٍ فمَتى تَقُولُ الدّارُ تَجْمَعُنَا
والمعنى: مهما يكن من شيء فالرحيلُ دونَ بعدَ غدٍ.

ولا يلزم تكريرها خلافاً لبعضهم، فإنه يرى أن التفصيل لا يكون إلا بتكرار الفصل بينه وبين الأول، وهذا غير لازم، اللهم [إن كان في اللفظ فنعم، وأما في المعنى فلا يلزم]^(٤). ومنه «أمّا الرحيل» البيت، وهي عند بعضهم فصلُ الخطاب الذي في قوله تعالى: ﴿ وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخِطَابَ ﴾^(٥) لأنّ داود عليه السلام أول من نطق بها.

ويجوز أن تُقلب ميمها الأولى ياءً تخفيفاً كقوله^(٦):

١١٣- رَأَتْ رَجُلًا أَيَّمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحَى وَأَيَّمَا بِالْعَشِيِّ فَيَخْضَرُ
أراد «أمّا» فخفف. وأمّا قولُ الشاعر^(٧):

(١) الضحى ٩- ١١. (٢) في الأصل: «فغايب» وهو تصحيف. (٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه ٤٠٢، والكتاب ٦٣/١، وابن يعيش ٧٨/٧، واللسان: (قول).

(٤) في الأصل: «إن كان في اللفظي فنعم وأما المعنوي» وما أثبتناه هو من نقل صاحب الجني عن المؤلف. (٥) سورة ص ٢٠.

(٦) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه ٩٤، وروايته «أمّا». وانظر: الأزهية ١٥٧، والمتع ٣٧٥، واللسان: (ضحّا)، والمغني ٥٧، والأشموني ٦٠٨، وشواهد المغني ١٧٤، والخزانة ٤٢١/٢. يضحى: يظهر للشمس، يخضر: إذا أصابه البرد.

(٧) البيت لعلقمة، وهو في ديوانه ٣٥، واللسان: (ثرمد)، والدرر ١٧٩/٢.

١١٤- وَمَا أَنْتَ أُمَّا ذِكْرُهَا رَبِّعِيَّةٌ يُحْطُّ لَهَا مِنْ ثَرَمَدَاءَ قَلِيبٌ

فإنها «أم»^(١) المقطوعة دخلت على «ما» الاستفهامية، وأما قول الآخر^(٢):

١١٥- أَبَا خُرَاشَةَ أُمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضُّبُعُ

فهي «أن» دخلت في المعنى على «كنت»، فحذفت «كان» وعوض منها «ما» وانفصل الضمير فصار «أنت»، ولذلك انتصب «ذا نفر» بعده، فليسا من الباب.

باب إمَّا المكسورة المشددة^(٣)

أعلم أن «إمَّا» حرف من حروف العطف خلافاً لبعض النحويين كأبي علي الفارسي^(٤) ومن تبعه، فإنه يذهب إلى أنها ليست حرف عطف، لأن حرف العطف لا يخلو من أن يعطف مفرداً على مفرد أو جملة على جملة، وأنت إذا قلت: «ضربت إمَّا زيداً وإمَّا عمراً» تجدها أول، قبل المعطوف عليه عريّة عن العطف، وتجد الواو ثانية قد دخلت عليها وهي حرف عطف فلا يجتمع حرفا عطف.

والصحيح أنها حرف عطف وهو نص الصِّمَرِي^(٥) في «تبصّرت» لأنه قال:
«وإمَّا دخلت «إمَّا» الأولى لتؤدّن أن الكلام/ مبني على ما لأجله جيء بها، ٤٨
ودخلت الواو ثانية تنبيه بأن «إمَّا» الثانية هي الأولى» قال: «لا يصح أن تكون

(١) في الأصل: «أن»، وهو تحريف.

(٢) البيت لعباس بن مرداس، وهو في ديوانه ١٢٨، والكتاب ١٤٨/١، والأزهية ١٥٦، والمقرب ١٥٩/١، وأمالى الشجري ٣٤/١، وابن يعيش ٩٩/٢، والمغني ٣٤ وشواهده ١١٦. وأصل التركيب في البيت: لأن كنت ذا نفر، فحذفت لام العلة وحذفت «كان» فانفصل الضمير، فوجب زيادة «ما» للتعويض، وأدغمت التون في الميم. وانظر في هذه المسألة: أمالي الشجري ٣٣٥/١، وابن يعيش ٩٩/٢، والشذور ١٨٦.

(٣) انظر في «إمَّا»: المقتضب ٢٨/٣، الجنى ٢١٣، الأزهية ١٤٨، أمالي الشجري ٣٤٣/٢، ابن يعيش ٩٧/٨، المقرب ٢٣١/١، المغني ٦١. (٤) انظر: الإيضاح العضدي ٢٨٩.

(٥) هو أبو محمد عبدالله بن علي، له التبصرة، كتاب شهر في المغرب ونقل عنه أبو حيان. انظر: البغية ٤٩/٢. وانظر: التبصرة ١٣٩/١.

الواو عاطفة للكلام لأنه فاسد، لأنَّ الواو مُشْرَكة^(١) لفظاً ومعنى، والكلام الذي فيه «إمّا»^(٢) ليس على ذلك بل على المخالفة من جهة المعنى.

وهذا الذي ذكر الصِّمري هو الحقُّ، وهو ظاهرُ مذهب سيبويه^(٣) ومذهب أئمة المتأخرين المُحذِّقين كأبي موسى الجُزُولي^(٤) وغيره، وفيه الردُّ على أبي علي وأتباعه ضرورةً.

ولها في الباب أربعة معانٍ: معنيان في الطلب ومعنيان في الخبر. فاللذان في الطلب هما التخييرُ كقولك: «كُلْ إمَّا سمكاً وإمَّا جبناً». والإباحةُ، كقولك: «خُذْ إمَّا دينارَ ذهبٍ وإمَّا نصفَي دينارٍ» ومنه قوله تعالى: ﴿فإمَّا مَنَّا بعدُ وإمَّا فداءً﴾^(٥).

والفرقُ بينهما أنَّ المأمورَ، [له] أن يجمع بين الشئين في الإباحة وليس له ذلك في التخيير.

والمعنيان اللذان في الخبر الشك^(٦)، كقولك: «قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرو»، وتمثيلُ الإبهام كذلك، إلَّا أنَّ الفرقَ بينهما^(٧) أنَّ المخبرَ في الشك لا يعلم مَنْ فَعَلَ الفعلَ، وفي الإبهام يعلمه ويريد الاستبهام على السامع.

وأكثرُ ما تكون مكسورةُ الهمزة كما تقدم، وقد جاء فتحها كما قال الشاعر^(٧):

١١٦- تَنَفَّحُهَا أَمَّا شَمَالٌ عَرِيَّةٌ وَأَمَّا صَبَاً جَنَحَ الظَّلَامِ هَبُوبُ

(١) في الأصل: «مُشْرَكة» وهو تحريف. (٢) في الأصل: «إن» وهو تحريف.

(٣) الكتاب ١٣٥/١.

(٤) عيسى بن عبد العزيز، أخذ عنه الشلوين، شرح أصول ابن السراج، وله المقدمة المشهورة وهي حواشٍ على جمل الزجاجي، مات سنة ٦٠٧. انظر: البغية ٢٣٦/٢.

(٥) محمد ٤، ونص الآية: «فشدوا الوثاق فإمّا...».

(٦) غير واضح في الأصل.

(٧) نسب في الخزائن ٤٣٢/٢ لأبي القمقام، وهو في المقرب ٢٣١/١، والهمع ١٣٥/٢ والدرر ١٨٢/٢.

هكذا رُوي بفتح الهمزة فيها، وقد جاء فيها قلب ميمها الأولى ياء^(١)
تخفيفاً كما فُعل بـ «أما» في الباب [قبل هذا]، قال الشاعر^(٢):

١١٧- أَيْمًا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمًا إِلَى نَارٍ

وهو قليلٌ مِنْ جهة ما ذكرنا^(٣)، ومن جهة [حذف] الواو قبل الثانية، كما
جاء حذف [ما] منها ضرورةً، قال الشاعر^(٤):

١١٨- فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبِرٍ

والتقدير: فإِمْأ^(٥) تجزع جزعاً، وإِمْأ تتخذ إجمالَ صبرٍ، والأكثر أيضاً فيها
أن تُكَرَّرَ، وقد جاءت دون تكرارٍ، قال الشاعر^(٦):

١١٩- تُهَاضُ بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمْأ بِأَمْوَاتٍ أَلَمْ خَيَالُهَا

وقد نَابَتْ «إِنْ» الشرطية و«لا» النافية مَنَابَ الثانية وهو قليل، قال
الشاعر^(٧):

(١) وهي رواية الخزانة.

(٢) البيت لسعد بن قراط كما في الخزانة ٤/٤٣١، وصدوره:

يَا لَيْتَهَا أُمْنَا شَأَلَتْ نَعَامَتَهَا

ونسب في اللسان: «أما» إلى الأحوص. وهو في المغني ٦٢، والأشُموني ٤٢٥، وشواهد المغني
١٨٦، والمهمع ٢/١٣٥. (٣) قوله: «ما ذكرنا» غير واضح في الأصل

(٤) البيت للريد بن الصمة كما في الخزانة ٤/٤٤٢، وصدوره:

لَقَدْ كَذَبْتُكَ نَفْسُكَ فَاتَّكَبْتُهَا

وهو في الكتاب - غير منسوب - ١/٢٦٦، والكامل ١١٤، وابن يعيش ٨/١٠١.

(٥) قوله: «إِمْأ» غير واضح في الأصل.

(٦) البيت في ديوان الفرزدق ٢/٧١، وفي ديوان ذي الرمة ٦٧٢، ورواية «تهاض» فيه «تُليم»، وهو
في معاني القرآن للفراء ١/٣٩٠ والأزهية ١٥١، وأمالى الشجري ٢/٣٤٥، والمقرب ١/٢٣٢،
والجني ٢١٥، وشواهد المغني ١٩٣، والمهمع ٢/١٣٥. وتهاض: اسم علم.

(٧) البيت للمثقب العبدي كما في حاسة البحري ٥٩، وهو في أمالى الشجري ٢/٣٣٤، والأزهية
١٥٠، والمغني ٦٣، وابن يعيش ٤/١٥١، والمقرب ١/٢٣٢، والأشُموني ٤٢٦، وشواهد المغني
١٩٠، والخزانة ٤/٤٢٩.

١٢٠- فَايَّمَا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِحَقِّي فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي
وَالَا فَاطْرِخَنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِنِي
وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

١٢١- فَايَّمَا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٍ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا
وَقَوْلُهُ^(٢):

١٢٢- فَايَّمَا تَرَيْنِي لَا أَعْمَضُ سَاعَةً مِنْ اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ أَكِبُّ فَاَنْعَسَا
وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَايَّمَا تَرَيْنُ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾^(٣) فليست «إيما» هذه من
الباب وإنما هي التي للشرط دخلت عليها ما الزائدة للتوكيد ولذلك / انجزم ما ٤٩
بعدها من^(٤)... ، ودخلت النونُ على الفعل^(٥) في الآية للتوكيد مشددة،
وحُذِفَتْ في البيتين النونُ التي للرفع للجزم، وأُعِلَّ على ما يقتضيه تصريف
«رأى»، ويجوز حذف «ما» في هذه، وتبقى «إن» الشرطية، فليست من الباب
فاعلمه.

بابُ إِنَّ الْمَكْسُورَةَ الْمَخْفِيفَةَ^(٦)

أَعْلَمُ أَنَّ لَهَا فِي الْكَلَامِ خَمْسَةَ مَوَاضِعَ:

الموضع الأول: أَنْ تَكُونَ حَرْفًا لِلشَّرْطِ، فَتَجْزِمُ فَعْلَيْنِ مُضَارِعَيْنِ، أَحَدُهُمَا

(١) البيت للأعشى وهو في ديوانه ١٧١، وروايته: فَأَنْ تَعْهَدِنِي، والكتاب ٢٣٩/١ وصدوره فيه:

فَايَّمَا تَرَيْنِي لِمَمِّي بُدِّلَتْ

وهو في أمالي الشجري ٢٢٧/١، والمخصص ٨٢/١٦، وابن يعيش ٩٥/٥، واللسان:

«حدث» والأشموني ١٧٤/١، والعيني ٤١٦/٢، والخزانة ٥٧٨/٤.

(٢) البيت لأمرئ القيس، وهو في ديوانه ١٠٥، والمقتضب ١٤/٣.

(٣) مريم ٢٦. (٤) خرم في الأصل، لعله «الأفعال».

(٥) في الأصل: «على ما» وهو تحريف.

(٦) انظر في «إن»: الكتاب ٤٣٥/١، المقتضب ٤٩/١، الأضداد ١٨٩، الأزهية ٣٢، الجني ٨٢،

المغني ١٧.

هو الشرط والثاني هو الجزاء، هذا هو الأصل فيها وفي أدوات الشرط، وهو الكثير. ثم يجوز أن تدخل على ماضيين فلا تؤثر فيها لبنائهما وهما في المعنى مستقبليان، ويجوز أن تدخل على ماضٍ ومضارع فيبقى الماضي مبنياً. قال أكثر النحويين: ويكون المضارع إذ ذاك مرفوعاً فلا تؤثر فيه إذا لم تؤثر في الذي يليها. واستشهدوا على ذلك بقول زهير^(١):

١٢٣- وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ
يرفع «يقول»، وهو عندي على حذف الفاء من الجواب ضرورة^(٢)، كما قال^(٣):
١٢٤- يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعُ أَخْوَكُ تُضْرَعُ
أراد: «فتضرع»، فحذف الفاء للضرورة، فبقي الفعل مرفوعاً على أصله مع الفاء.

فأما في الكلام فلا أعلم منه شيئاً. وإذا جاء فقياسه الجزم لأنه أصل العمل في المضارع، تقدم الماضي أو لم يتقدم. وذكر بعض المتأخرين أنه يجوز فيه الجزم على أصل العمل، والرفع موافقةً للماضي قبله في عدم العمل، ووجه الرفع ما ذكرت لك في الشعر.

ثم قد تدخل على مضارع وماضٍ فتعمل في الأول لأنه مضارع، ولا تعمل في الثاني لأنه مبني، وذلك أيضاً قليل. كقوله^(٤):

(١) البيت في ديوانه ١٥٣، وأما القالي ١٩١/١، والإنصاف ٦٢٥، والأشموني ٥٨٥، وشواهد المغني ٨٣٨.

(٢) وهو مذهب الكوفيين والمبرد، ورفع عند سيبويه على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفاً، وقال بعضهم: لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضياً ضعفت عن العمل في الجواب. انظر: الأشموني ٥٨٥/٣.

(٣) نسب في الكتاب ٤٣٦/١ إلى جرير بن عبدالله البجلي، ونسب في الخزنة ٦٤٤/٣ إلى عمرو ابن الحثارم، وهو في أمالي الشجري ٨٤/١، وابن يعيش ١٥٨/٨، والمقرب ٢٧٥/١، والإنصاف ٦٢٣/٢، واللسان: (بجل)، وابن عقيل ١٠٢/٤، وشواهد التوضيح ١٨٧، والمغني ٦١٠، والأشموني ٥٨٦، وشواهد المغني ٨٩٧.

(٤) البيت لأبي زبيد الطائي كما في نوادر أبي زيد ٦٨، وهو في المقتضب ٥٩/٢، والمقرب ٢٧٥/١، وابن عقيل ١٠٠/٤، والأشموني ٥٨٥، والخزنة ٦٥٤/٣. والشجا: الشوك.

١٢٥- مَنْ يَكْذِبُ بَسِيءٌ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ خَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

واعلم أن الفاء تدخل في الجواب إن لم يكن بعدها فعل ماض ولا مضارع لازمة. ويجوز دخولها، مع الماضي والمضارع إلا إن كان الماضي [مقترناً] بـ «قد» فتلزم. كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾^(١).

وإذا تجري مجرى الفاء في الجواب إلا أنها لا تكون إلا مع الجملة الاسمية غير الطلبية فتلزم، فتقول: إن تقم فعمرو منطلق، أو فانطلق، أو فقد انطلق زيد، أو فاغفر لزيد، أو فلا تعاقبه، وإن يقم زيد إذا عمرو منطلق، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصْبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾^(٢).

وأما نحو «إن يقم زيد فقام عمرو» أو «فلم يقم عمرو» فيجوز هناك حذف الفاء والإثبات. فإن أثبتتها/ فهي الجواب، والفعل على أصله من الرفع. ٥٠ إن كان مضارعاً. وإن حذفتها فالفعل الجواب، والفعل^(٣) مجزوم، إلا إن أردتها، وبأبه الضرورة كما ذكر.

واعلم أنه يجوز حذف الفعل وإبقاء الجواب للعلم بذلك لقربة^(٤) حال أو سياق كلام كقوله^(٥):

١٢٦- فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكُفٍ وَإِلَّا يَغْلُ مَفْرَقُكَ الْحُسَامُ

أراد: «وإن لا تطلقها» فحذف للدلالة ما تقدم، كما أنه يجوز حذف الجواب للدلالة ما تقدم عليه، كقولك: «أقوم إن قام زيد»، التقدير: أقم، وربما حذف الشرط والجواب معاً للدلالة أيضاً وهو قليل، كقوله^(٦):

(١) آل عمران ١٨٤.

(٢) الروم ٣٦.

(٣) قوله «والفعل» غير واضح في الأصل. (٤) في الأصل: «القربة» وهو تحريف.

(٥) البيت للأحوص وهو في ديوانه ١٩٠، وأمالى الزجاجي ٨٢، وأمالى الشجري ٣٤١/١، والإنصاف ٧٢، والمقرب ٢٧٦/١، والمغني ٧٢٠، وابن عقيل ١٠٧/٤، وشواهد المغني ٧٦٧.

(٦) البيت في ملحقات ديوان رؤية ١٨٦، وهو في المغني ٧٢٤، والمقرب ٢٧٧/١، والأشموني ٥٩٢، وشواهد المغني ٩٣٦/٢، والخزانة ٦٣٠/٣، والرواية المشهورة «فقيرا».

١٢٧- قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى: وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا مُعْدِمًا! قَالَتْ: وَإِنْ
المعنى: وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا مُعْدِمًا أَنْزَوْجَهُ.

ويجوز أن يَسُدَّ القسمُ وجوابه مسد جوابها كقولك: «إن قام زيد والله
لَأُضْرِبَنَّه».

واعلم أن النحويين اختلفوا في العامل في الفعلين^(١): الشرط والجزاء.
فقال بعضهم: إنَّ العامل في الفعلين معاً أداة الشرط. وقال بعضهم: العامل في
الشرط الأداة، والعامل في الجزاء الأداة والفعل الأول. وقال بعضهم: العامل
في الأول الأداة والعامل في الثاني الأول. ولكل طائفة حُجَّة يطول بَسْطُهَا هنا.

والصحيح أن الأداة هي العاملة في الفعلين معاً، وهو مذهب سيبويه
وأكثر النحويين، لأنه قد تقدَّم أنَّ العمل إنما هو بالاستدعاء والتضمُّن للتأثير في
المستدعي على طلبه من رفعٍ أو نصبٍ أو خفضٍ أو جزمٍ: إمَّا بالأصالة كالفعل
والحرف في الاسم والحرف في الفعل، وإمَّا بالشبه كالاسم في الاسم والحرف في
الاسم. فالأول نحو: قام زيد، وبزید، ولم يَقم، وإنَّ يَقمُ أقم. والثاني:
كضارب زيداً، وحسن وجهه، وإنَّ زيداً قائم. هذا هو الأصل في هذه
الصناعة، وهو باب نافع إن شاء الله.

فعلى هذا لا يصحُّ عملُ فعلٍ في فعلٍ لأنه لا يتضمَّنُه بنفسه ولا يَسْتَدْعِيه،
فبَطَلَ القول الثالث، ولا عاملان في معمول واحد لأنَّ كلَّ واحد منهما لا يطلبه
من حيث طلبه الآخر فبَطَلَ القول الثاني. والله أعلم.

الموضع الثاني: أن تكون حرفاً للنفي كما ولا وليس، فتدخل على
الأفعال والأسماء، ولا تؤثرُ فيها لأنها ليست بمختصة، وما لا يختصُّ لا يعمل.
فتقول: إنَّ قام زيد، وإنَّ يَقومُ زيد، وإنَّ زيد قائم، وإنَّ زيداً إلّا قائم، فهي
كـ «ما» في هذا المعنى. قال الله تعالى: ﴿بَلْ إِنْ يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا

(١) انظر: الإنصاف ٦٠٢، والأشموني ٥٨٤/٣.

غُرُوراً^(١)، وقال: ﴿مَكَّنَاهُمْ فِي مَا إِنَّ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾^(٢)، وقال: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾^(٣).

وقد أعملها أبو العباس المبرد إجراء لها مجرى «ما» الحجازية^(٤)، فرفع بها/ ما كَانَ مبتدأ ونصب ما كان خبراً، كقولك: إِنَّ زَيْدٌ قَائِمٌ، وأنشد قول ٥١ الشاعر^(٥):

١٢٨- إِنَّ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَوْعَفِ الْمَجَانِينِ
وهذا البيت من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه إذ لا نظير له.

وعدم عملها هو الكثير والأصل، لعدم الاختصاص كما ذكر، لأنه لا يعمل إلا ما يختص بحروف الجر وحروف الجزم، هذا ما لم يكن كجزء منه كالآلف واللام وسين الاستقبال.

الموضع الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة فتكون للتوكيد في الجملة كالثقيلة وتدخل على المبتدأ والخبر وعلى ظننت وأخواتها وسائر نواسخ الابتداء من الأفعال كـ «كان» وأخواتها و«كاد». ويجوز فيها الإلغاء والإعمال كالثقلية^(٦)، نحو: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَإِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ. فإذا أُعْمِلَتْ لم تلزم اللام في الخبر كالثقلية، وإذا أُلغيت لزمت اللام في الخبر، فرقاً بينها وبين النافية. والقياس فيها ألا تعمل إذ لا اختصاص لها كما تقدم، إذ يجوز دخولها على المبتدأ والخبر وعلى نواسخه من الأفعال المذكورة، لكن عَمِلَتْ بمراعاة أَنَّ تلك الأفعال يجوز سقوطها بعدها فتبقى مختصة بالأسماء.

(١) فاطر ٤٠. (٢) الأحقاف ٢٦.

(٣) الملك ٢٠. (٤) المقتضب ٣٥٩/٢.

(٥) لم أهد إلى قائله، وهو في الأزهية ٣٣ والشرط الثاني فيه:

إِلَّا عَلَى جِزْيَةِ الْمَلَاعِينِ

والمقرب ١٠٥/١، وابن عقيل ١٨٤/١، والأشمونى ١٢٦، والهمع ١٢٥/١، والخزانة ١٦٦/٤.

(٦) ذهب الكوفيون إلى أن «إن» المخففة لا تعمل، وذهب البصريون إلى أنها تعمل. انظر: الإنصاف ١٩٥.

ومما يَدُلُّ على مراعاة الابتداء في الأصل دخول اللام المذكورة في معمول تلك الأفعال فتقول: إن ظننتُ زيداً لقائماً، كما تقول: إن زيداً لقائم، وكذلك تقول: «إن كان زيدٌ ليضربك». قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَافِلِينَ﴾^(١) و﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا﴾^(٢)، فتلزم اللام في معمول هذه الأفعال كما تلزم في خبر الابتداء للعلّة المذكورة.

ولا يجوزُ دخولُها - أعني إن الحفيفة - على غير نواسخ الابتداء من الأفعال، خلافاً للكوفيين فإنهم يُميّزون ذلك قياساً على قول الشاعر^(٣):

١٢٩- شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ
وقول بعض الفصحاء: «إِنْ قَتَعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطًا»^(٤)، وهما من الشذوذ بحيث لا يقاس عليهما.

الموضع الرابع: أن تكونَ زائدةٌ بعد «ما» النافية^(٥) فيقول: ما إن زيدٌ منطلقٌ، وما إن انطلق زيدٌ، تقديره: ما زيدٌ منطلقٌ وما انطلقَ زيدٌ. قال الشاعر^(٦):

١٣٠- فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

وإذا دَخَلَتْ^(٧) على «ما» الحجازية أبطلت عملها، فرجعَ خبراً للمبتدأ ما

(١) يوسف ٣.

(٢) الفرقان ٤٢.

(٣) البيت لعاتكة بنت زيد كما في الخزانة ٣٤٨/٤، وهو في كتاب اللامات ١٢١، والأزهية ٣٧، والإنصاف ٦٤١، والمقرب ١١٢، والمغني ٢١، وابن عقيل ٢٢١/١، والأشُموني ١٤٥/١.

(٤) انظر: المقرب: ١١٢/١. وقنعه بالسوط: علاه به.

(٥) ذهب الكوفيون إلى أن «إن» إذا وقعت بعد «ما» فإنها بمعنى «ما» وجاءت لتأكيد النفي، وذهب البصريون إلى أنها زائدة. انظر: الإنصاف ٦٣٦.

(٦) البيت لامرئ القيس، وهو في الديوان ٣٢، وقامه:

حَلَفْتُ لِمَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَأْمُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ
وهو في الأزهية ٤١، والمقرب ٢٠٥/١، واللسان: (حلف)، والمغني ١٨٨، وشواهد المغني ٣٤١،

والخزانة ٢٢١/٤. الفاجر: الكاذب، والصالي: الذي يصطلي النار.

(٧) يعني إن الزائدة.

كان خبراً لها، نحو قول الشاعر^(١) :

١٣١- فَمَا إِنْ طِبْنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخِرِينَا

وأما «إِنْ» التي في قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾^(٢) فذكر بعض المفسرين للحروف أنها بمعنى «لقد». والصحيح أنها مخففة فهي مثل التي في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾^(٣) وقد فسرت.

وأما قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(٤)، فقال بعض ٥٢ النحويين فيها، وفي قوله ﷺ: «وإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاجِقُونَ»^(٥): «إِنْ» «إِنْ» فيهما بمعنى «إِذْ» وليس بصحيح، بل هي من باب التي للشرط والجزاء المتقدمة، وحُذِفَ جوابها للدلالة عليه، وتقديره: إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ علوتم، وفي الحديث: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَحِقْنَا بِكُمْ، ولا يلزم في الشرط أن يكون فعله لم يقع، وإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْأَصْلَ، فقد تكون صورته صورة الواقع لتحقيق وقوعه.

ومأ جاء من نحو ذلك قوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾^(٦) يعني الساعة، وقد يوضع المضارع موضع^(٧) الماضي، قال الشاعر^(٨):

١٣٢- لَعَمْرِي لِقَوْمٍ قَدْ نَرَى أَمْسَ فِيهِمْ مَرَابِطٌ لِلْأَمْهَارِ وَالْعَكْرِ الدُّثْرِ
على معنى حكاية الحال وهو أظهر في الحديث.

الموضع الخامس: أن تكون في الكلمة بين آخرها وبين ياء الإنكار وصلة لها وذلك إذا كانت الكلمة مبنية أو لا يظهر فيها الإعراب كقولهم في إنكار أنا:

(١) البيت لـ فروة بن مسيك كما في الكتاب ٤٧٥/١، وهو في منازل الحروف ٦٨، والخصائص ١٠٨/٣، والمنصف ١٢٨/٣، والأزهية ٤٠، وابن يعيش ١٢٠/٥، والمغني ٢١، والمجم ١/١٢٣، وشواهد المغني ٨١، والحزانة ١١٢/٤. والطب: شرحت بالعادة والعلة.

(٢) الإسراء ١٠٨. (٣) الشعراء ٩٧.

(٤) آل عمران ١٣٩. (٥) قطعة من حديث طويل رواه مسلم ٢١٨/١.

(٦) النحل ١. (٧) في الأصل: «وضع» وهو تحريف.

(٨) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١١٢، والبحر المحيط ٤٢٧/١. والعكرة من الإبل: ما بين الستين إلى السبعين، والجمع عكر، والدثر: الكثير.

أنا إنيه. قيل لبعضهم: أترجع إن أخصبت البادية؟ فقال: أنا إنيه، فيلزم على هذا كسر نونها لأجل الياء، وإنما زيدت «إِنْ» محافظة على آخر الكلمة، وقد تقدّم معنى الإنكار. ومن العرب من يزيد «إِنْ» في آخر المعربات، فيقول: أزيد إنيه، ومنهم من يكسر التنوين ويستغني عنها فيقول: أزيدنيه، وقد ذكر فاعلمه.

باب أن المفتوحة الخفيفة^(١)

اعلم أن لها في الكلام أربعة مواضع:

الموضع الأول: أن تكون مصدرية، أي مع الجملة التي بعدها في موضع المصدر مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً، على حسب العامل الداخل عليها، وسواء دخلت على ماضٍ أو مضارع، نحو: أعجبي أن ضربت^(٢)، وأريد أن أكرمك، وأمرت أن تقعد، والتقدير: أعجبي ضربك، وأريد إكرامك، وأمرت أن بالقعود. قال الله عز وجل: ﴿أَكَا لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾^(٣)، تقديره: وحيناً^(٤)، وقال تعالى: ﴿وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذَرٌ مِنْهُمْ﴾^(٥)، تقديره: من مجيء. وقال تعالى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^(٦)، ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٧)، تقديره: عفوكم وصومكم.

إلا أنها إذا دخلت على المضارع خصته^(٨) للاستقبال.

وهي أم نواصب الأفعال لكونها تقدّر مع بعض ما يظهر أنه ناصب بنفسه كحتى ولام وكى ولام الجحود، على ما يبين في أبوابها. وإذا نصبت فلا تقع بعد^(٩) أفعال التحقيق كعلمت وأيقنت وتحققت^(١٠)، ويقع قبلها غيرها من

(١) انظر في «أن»: الكتاب ٤٠٧/١، ٤٨٠، المقتضب ٤٨/١، الأزهية ٥١، ابن يعيش ١٨/٧، الجني ٨٥، المغني ٢٤، الممع ٢/٢.

(٢) في الأصل: «ضربتك».

(٣) يونس ٢.

(٤) في الأصل: «في وحيناً».

(٥) ص ٤.

(٦) البقرة ٢٣٧.

(٧) البقرة ١٤٨.

(٨) في الأصل: «خاصته» وهو تحريف.

(٩) في الأصل: «بعدها» وهو تحريف.

(١٠) لأنها حين يسبقها فعل من أفعال اليقين تكون مخففة من الثقيلة.

الأفعال / ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ «لا» النافية، لأنها تكون زائدة في ٥٣
اللفظ في مواضع، وستبين في بابها. ولا يجوز الفصل بغيرها ولا يتقدم عليها
شيء من صلتها لأنها مصدرية، وكل حرف مصدرى فلا^(١) يصح أن يتقدم
عليه شيء من صلتها لأنه معه كالدال من زيد، ولذلك لا يفصل بينهما.

وإذا كانت مصدرية ناصبة فهي لازمة للعمل في المضارع، وإن جاء
خلاف ذلك فضرورة لشبهها بـ «ما» المصدرية، كما قال الشاعر^(٢):

١٣٣- أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِني السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا
وقيل: هي مخففة من الثقيلة، وعدم الفصل بينها وبين ما تدخل عليه
ضرورة^(٣)، ومثله^(٤):

١٣٤- أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ
ولا تحذف من اللفظ ويبقى عملها، بل يُرفع الفعل بعدها كقوله تعالى:
﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ تُأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾^(٥) أي: أن أعبد، إلا عند
الكوفيين^(٦)، فإنهم يميزون حذفها مع النصب قياساً على قول الشاعر^(٧):

١٣٥- أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي
على رواية من نصب «أحضر»، وقوله^(٨):

(١) الفاء زائدة.

(٢) البيت لم أهد إلى قائله، وهو في مجالس ثعلب ٣٢، وابن يعيش ١٥/٧، واللسان (انن)،
والإنصاف ٥٦٣، والمغني ٢٨، والأشمونى ٥٥٣، والخزانة ٥٥٩/٣.

(٣) لأن الجملة الفعلية التي بعدها يفصل فيها بين «أن» المخففة والفعل بـ قد وحرف التنفيس والنفي
وأداة الشرط ورب.

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في ابن يعيش ٢٩/٧، واللسان (طلح)، والأشمونى ١٤٧، والبحر المحيط
٢١٣/٢، والعينى ٢٩٧/٢، وفي الأصل «لا يرتعون» فيضطرب الوزن.

(٥) الزمر ٦٤.

(٦) انظر في هذه المسألة: المقتضب ٨٥/٢.

(٧) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ٢٧، وشرح القصائد ١٩٢، والكتاب ٤٥٢/١، ومجالس ثعلب
٣١٧، والخزانة ١١٩/١.

(٨) نسب في الكتاب ١٥٥/١ إلى عامر بن جوين وصدره:

١٣٦-..... وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ

أي أن أفعله، وقول بعضهم: مُرَّةٌ يحفرها^(١)، أي أن يحفرها. وذلك من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه.

ولا تحذف ويبقى عملها قياساً إلا في باب حتى وكى الجارة ولامها ولام الجحود والواو والفاء في الجواب، وأو بمعنى «إلا أن» و«إلى أن»، على ما يذكر مبيناً في أبوابها إن شاء الله.

الموضع الثاني: أن تكون مخففة من الثقيلة، فتدخل على الجمل الاسمية لا الفعلية^(٢)، فإن دخلت على الفعلية فلا بد من فصل بينها وبينها في الإيجاب بقدر والسين وسوف، وفي النفي بلا، ما لم يكن الفعل لا يتصرف كنعْم وبش وليس وعسى، فلا يحتاج إلى الفصل لشبه الفعل الذي لا يتصرف بالأسماء. وهي موضوعة للتوكيد كالثقيلة وناسبة مثلها لأن اختصاصها بالاسم أبداً. وما يدل على ذلك أنها لا تدخل على الأفعال إلا بالفصل بشيء مما ذكر، إلا إن كان لا يتصرف للعلّة المذكورة، وكل ما يختص بالأسماء يعمل فيها، وما لا يختص لا يعمل، وسيُزاد هذا بياناً في المفتوحة المشددة، إلا أن الخفيفة المذكورة يكون اسمها أبداً ضمير أمرٍ وشأن^(٣).

وكذلك حكمها إذا دخلت على الجملة الاسمية، فتقول: علمتُ أن زيد قائمٌ، وتقول: علمتُ أن سيقوم، أو: أن قد تقوم، أو: أن سوف تقوم، أو: أن ليس تقوم، أو: أن نعم الرجل زيدٌ، أو: أن بش الرجل عمروٌ. والتقدير/ ٥٤

فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاجِدٍ

ونسب في الإنصاف ٥٦١ إلى عامر بن الطفيل وهو في المقرب ٢٧٠/١، واللسان (خيس)، والمغني ٧١٢/٢، وشواهد التوضيح ١١٠، والأشمونى ١٢٩، والعيني ٤٠١/٤. والخباسة: الغنيمة.

نهنت: زجرت.

(١) انظر: سر الصناعة ٢٨٦/١، المقرب ٢٧٠/١.

(٢) أي أنها لا تباشر الجمل الفعلية وإنما لا بد من الفصل بينها وبين الجملة الفعلية.

(٣) قال صاحب الجنى ٨٧: «مذهب الكوفيين في «أن» المخففة أنها لا تعمل لا في ظاهر ولا في مضمّر، وأجاز سيبويه أن تلغى لفظاً وتقديراً».

في ذلك كله: أن الأمر أو الشأن، قال الله تعالى: ﴿وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾^(٢)، وقال الله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٣) وقال تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ﴾^(٤)، وقال الشاعر^(٥):

١٣٧- في فِتْيَةِ كَسْيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَتَّعِلُ
أي: أن الأمر كل من يخفى ويتَّعِلُ هالك. وقال آخر^(٦):

١٣٨- أَنْ نِعَمَ مُعْتَرِكُ الْجِيَاعِ إِذَا خَبَّ السَّفِيرُ وَسَابِئُ الْخَمْرِ
ولا يجوز أن تعمل في الاسم عمل المثقلة بدون^(٧) أمر أو شأن فيبرز ظاهراً أو مضمرأ، إلا في الضرورة، كقوله^(٨):

١٣٩- فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرُّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَاكَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ
لأن تخفيفها أوجب حذفه لأنه بالتخفيف زال الاختصاص بالأسماء لفظاً فاعلمه.

الموضع الثالث: أن تكون عبارة وتفسيراً: إمّا للطلب وإمّا للكلام.

(٢) الأعراف ١٨٥.

(١) هود ١٤.

(٤) الزمل ٢٠.

(٣) النجم ٣٩.

(٥) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٥٩، وعجزه فيه:

أَنْ لَيْسَ يَذْفَعُ عَنْ ذِي الْحِيلَةِ الْحَيْلُ

وهو في الكتاب ٢٨٢/١، والأزهية ٥٦، والخصائص ٤٤١/٢، والنصف ١٢٩/٣، وأما الشجري ٢/٢، والإنصاف ١٩٩، وابن يعيش ٨١/٧، والخزانة ٤٦٦/٢، والممع ١٤٢/١. (٦) البيت لزهير، وهو في ديوانه ٨٨، والدرر ١١٩/١. والمعتك: المزدحم الذي يجتمع فيه الناس، وسابئ الخمر: المشتري، ورد سابئ الخمر على نعم. خب السفير: أسرع ورق الشجر تحته الريح.

(٧) في الأصل: «عن» وهو تحريف.

(٨) لم أهد إلى قائله، وهو في الأزهية ٥٤، والمقرب ١١١/١، والإنصاف ٢٠٥، واللسان: (حرر) والمغني ٢٩، وابن يعيش ٧١/٨، وابن عقيل ٢٢٢/١، والأشمونى ١٤٦، وشواهد المغني ١٠٥، والخزانة ٤٦٥/٢.

فتقول: أمرتُك أن قم، وانطلقتُ أن مشيتُ. ومعناها في المكانين معنى «أي» المفسرة، قال الله تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عِبُدُوا اللَّهَ رَبِّي ﴾ (١) وقال: ﴿ وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا ﴾ (٢)، والمعنى: أي عابدوا الله، وأي امشوا، وكأنه في التقدير: إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ مِنَ الْعِبَادَةِ، وانطلق الملاء منهم بالمشي (٣).

الموضع الرابع: أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً، وذلك بعد «لما» وقبل «لو» على أطراد، فتقول: لَمَّا أَنْ جَاءَ زَيْدٌ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ، وَأَنْ لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَخَرَجْتُ، قال الله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾ (٤)، وقال تعالى: ﴿ وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ ﴾ (٥)، وقال الشاعر (٦):

١٤٠- وَلَمَّا أَنْ تَوَاقَفْنَا قَلِيلًا أَنْخَا لِلْكَلاكِيلِ فَارْتَمَيْنَا
وقال آخر (٧):

١٤١- أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْقَمِينِ
ولا تزاؤ مع غيرها إلا شاذاً، كقوله (٨):

(٢) سورة ص ٦.

(١) المائدة ١١٧.

(٣) مذهب البصريين أن «أن» المفسرة قسم قائم برأسه، ونقل عن الكوفيين أنها عندهم المصدرية. انظر: الجني ٨٨.

(٥) الجن ١٦.

(٤) يوسف ٩٦.

(٦) لم أهد إلى قائله، وهو في المقرب ١١٥/١.

(٧) لم أهد إلى قائله، وهو في الإنصاف ٢٠٠ ورواية «القمين» فيه «العتيق» والمقرب ١٠٣/١، والمغني ٣١/١، والجمع ٤١/٢، وشواهد المغني ١١١، والخزانة ١٤١/٤. والقمين: الجدير بالشيء.

(٨) نسب في الكتاب ٢٨١/١ إلى ابن صريم اليشكري، وصدره:

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهِ مُقْسَمٍ

ونسب في الأصمعيات ١٥٧ إلى علباء بن أرقم، ونسب في اللسان «قسم» إلى كعب بن أرقم، وهو في أمالي القالي ٢٠٦/٢، والمنصف ١٢٨/٣، والمقرب ١١١/١، وابن يعيش ٨٣/٨، وأمالي السهيلي ١١٦، والمغني ٣٢، والشذور ٢٨٤، والعيني ٣٠١/٢. والوجه المقسم: الحسن، تعطو: تمد عنقها، وارق السلم: شجر السلم المورق.

١٤٢-..... كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

على رواية مَنْ خَفَضَ «ظبية»^(١). وأما قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُم أَن تَضِلُّوا﴾^(٢)، فزعم بعضهم أَنَّ «أَنَّ» هاهنا بمعنى «لئلا»^(٣)، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾^(٤). وليس بصحيح من حيث جعلها قسماً زائداً على ما ذكرنا، وإنما هي راجعة إلى المصدرية المذكورة حُذِفَ قبلها حرفُ الجر، لأنَّ حذفه معها ومع «أَنَّ» مطرد، وقد تقدّم من ذلك شيءٌ قبل، وحُذِفَتْ بعدها «لا» النافية لأنها تُحَذَفُ في بعض المواضع للعلم بذلك، كما حُذِفَتْ في قوله تعالى: ﴿تَفْتَأُ تَذْكُرُ يَوْسُفَ﴾^(٥)، وفي قول الشاعر^(٦):

١٤٣- تَاللهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو جَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظِّيَّانُ وَالْأَسُ
/ وإن اختلف الموضعان في الدلالة.

٥٥

باب إِنَّ المكسورة المشددة^(٧)

اعلم أَنَّ لها في الكلام موضعين:

الموضع الأول: أَنَّ تكون للتوكيد في الجملة الاسمية وهي داخلة على

(١) انظر تخريج روايات «ظبية» في الشذور ٢٨٤.

(٢) النساء ١٧٦.

(٣) وهو ما ذهب إليه الهروي في الأزمية ٦٤.

(٤) البقرة ٢٨٢.

(٥) يوسف ٨٥.

(٦) البيت لمالك بن خالد الخناعي كما في ديوان الهذليين ٢/٣ ورواية الصدر فيه:

وَالْحَنْتُسُ لَنْ يُعْجِزَ الْأَيَّامُ ذُو جَيْدٍ

ونسب في الكتاب ١٤٤/٢ إلى أمية بن أبي عائذ، ونسب في ابن يعيش ٩٨/٩ إلى عبد مناة الهذلي، وهو في اللامات ٧٣، وأمالى الشجري ٣٦٩/١، والمغني ٢٣٦، وشواهده ١٥٦، والخزانة ٢٣١/٤. يريد بندي الحيد: الوعل، المشمخر: الجبل الشامخ، الظيان والأس: نوعان من النبات.

(٧) انظر في «إِنَّ»: الكتاب ٤٦١/١، والمقرب ١٠٦/١، وابن يعيش ٥٩/٨، والجنى ١٥٨، والمغني ٣٦.

المبتدأ والخبر، فيصير ما كان مبتدأً اسماً لها فتنبه، وما كان خبراً^(١) خبراً لها فترفعه.

وكان حقاً وحق أمثالها من الحروف التي تعمل عملها أن تخفض الاسم بعدها لأنها اختصت بالأسماء ولم تكن كجزء منها، وكل ما اختص بالأسماء ولم يكن كجزء منها عمل فيها الخفض كحروف الجر، إلا أن «إن» وأخواتها أشبهت الأفعال المتعدية إلى مفعول به واحد^(٢) من نحو: ضرب زيد عمراً، بكونها طلبت اسمين كطلبها لهما، وتضمنتهما كتضمنها، وإن اختلفا فيه^(٣)، فعملت ذلك العمل لشبهها له فيما ذكر، إلا أنه تقدم المنصوب لازم^(٤) على المرفوع في بابها، تنبيهاً على أن عملها بحق الشبه لا بحق الأصل، ولم تتصرف تصرف الأفعال، فلا يجوز في معمولها تقدم آخرها على الأول ولا عليها لذلك.

فإذا ثبتت هذه المقدمة فلـ: «إن» أحكام^(٥) تختص بها لا بد من ذكرها:

فمنها: أنه لا يجوز حذف اسمها لأنه عمدة، مبتدأ في الأصل إلا إن كان ضمير شأن فيجوز حذفه^(٦) في الشعر كقوله^(٧):

١٤٤- إِنْ مَنْ يَدْخُلُ الْكَيْسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً

وتقديره: إنه من. وأما حذف خبرها فيجوز للدلالة عليه، كقوله^(٨):

(١) في الأصل: «وما كان خبراً لها خبراً لها».

(٢) انظر في أوجه مشابهة إن للفعل: الإنصاف ١٧٧/١، أسرار العربية ٦١.

(٣) العبارة في الأصل محرفة: «بكونها طلبت اسمين بعدها لطلبها لها وتضمنتها كتضمنها». وإرجاع الضمائر كما يلي: بكونها (بكون إن)، كطلبها (طلب الأفعال المتعدية) لهما (للاسمين) وتضمنتها (تضمنت إن وأخواتها الاسمين) كتضمنها (تضمن الأفعال المتعدية للاسمين) وإن اختلفا فيه (في العمل) فعملت الأفعال المتعدية الرفع ثم النصب وعملت إن وأخواتها النصب ثم الرفع.

(٤) في الأصل: «لازماً»، الضمير في «أنه» للشأن.

(٥) انظر في هذه الأحكام المقرب: ١٠٦/١ وما بعد.

(٦) في الأصل: «حذفها» وهو تحريف.

(٧) البيت للأخطل، وهو في ديوانه ٢٧٦ (مطبوعة بيروت)، وأما الشجري ٢٩٥/١، والمقرب

١٠٩/١، وابن يعيش ١١٥/٣، والمغني ٣٦، والخزانة ٤٥٧/١.

(٨) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات وهو في ديوانه ٦٦، والكتاب ٢٧٩/٢، وأما الشجري =

١٤٥- وَيَقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وقد كَبُرَتْ فَقُلْتُ: إِنَّهُ
أي: إنه قد كان ذلك، [و] كقوله^(١):

١٤٦- إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا وَإِنَّ فِي السَّفَرِ مَا مَضَى مَهَلًا
أي: إِنَّ لَنَا مَحَلًّا.

ومنها: أنه لا يَصِحُّ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى مَبْتَدَأٍ فِيهِ مَعْنَى الاستفهام نحو: مَنْ
القائم؟ أو معنى الشرط نحو: مَنْ يَقُمْ أَقُمْ إِلَيْهِ. أو كم الخبرية نحو: كم من
قائمٍ ذاهبٍ، أو ما التعجبية نحو ما أحسن زيداً. وأخواتها المحتاجة إلى اسم
وخبرٍ مثلها في ذلك. وأما خبرها فلا يكون «كم» الخبرية كما ذُكِرَ ولا جملةً طلبيةً
وهي التي لا تحتَمِلُ الصدقَ والكذبَ. فأما قول الشاعر^(٢).

١٤٧- إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تُنْصِبُكَ لِلْكَذِبِ

فعلى تقدير: يُقَالُ فِيهَا. وحذُفَ القول في كلامِ العرب والقرآن كثير^(٣)،
نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُوْلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾، ما أَصَابَكَ^(٤)
أي: يقولون: ما أَصَابَكَ، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ
أَكْفَرْتُمْ﴾^(٥) أي: فيقال لهم: أَكْفَرْتُمْ، ومواضعه في القرآن كثير.

ومنها: أنه يَدْخُلُ فِي خبرها أو ما جرى مجراه اللامُ دونَ سائرِ أخواتها^(٦)،

= ٣٢٢/١، وابن يعيش ١٣٠/٣، واللسان والتاج: (أنن)، والغني ٣٧، وشواهد ١٢٦.
(١) البيت للأعشى، وهو ديوانه ٢٣٣، والكتاب ٢٨٤/١، والخصائص ٣٧٣/٢، وأما الشجري
٣٢٢/١، وأما السهيلي ١١٥، والمقرب ١٠٩/١، وابن يعيش ١٠٣/١، واللسان: (حلل)،
والغني ٨٧، وشواهد ٢٣٨، والخزانة ٣٨١/٤. ووقع في الأصل تحريف «مد مضى نهلا».
(٢) البيت للجميع الأسدي كما في المفضليات ٣٤ وصدره:

وَلَوْ أَصَابَتْ لَقَالَتْ وَهِيَ صَادِقَةٌ

وهو في أمالي الشجري ٣٣٢/١، والخزانة ٢٩٥/٤. والرياضة: التذليل والمعالجة، وتنصبك:
تتعبك، و«للكذب» متعلق بالرياضة.

(٣) انظر أمثلة على إضمار القول في: «إعراب القرآن المنسوب للزجاج» ١٤/١ وما بعده.

(٤) النساء ٧٨، ٧٩. (٥) آل عمران ١٠٦. (٦) في الأصل: «أخوا».

إِلَّا «لَكِنَّ»^(١) / لِمَا يُبَيِّنُ فِي بَابِهَا، فَتَقُولُ: «إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ»، وَفِي اسْمِهَا بِشَرْطِ ٥٦
 الْفَصْلِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾^(٢) وَفِي الْفَصْلِ الْمَضْمَرِ الَّذِي
 بَيْنَ اسْمِهَا وَخَبَرِهَا نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا هُوَ الْقَائِمُ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ
 الرَّشِيدُ﴾^(٣) وَ﴿إِنَّ هَذَا هُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ﴾^(٤)، وَفِي مَعْمُولِ خَبَرِهَا شَرْطُ تَقْدَمِهِ
 عَلَى الْخَبَرِ نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا لَفِي»^(٥) الدَّارِ قَائِمٌ»، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٦):

١٤٨- إِنَّ أَمْرًا خَصَنِي عَمْدًا مَوْدَّتُهُ عَلَى الثَّنَائِي لَعْنَدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ
 وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾^(٧)، وَفِي مَا يَحِلُّ
 حَلَّ الْخَبَرِ مِنْ ظَرْفٍ وَمَجْرُورٍ نَحْوُ قَوْلِكَ: إِنَّ زَيْدًا لَفِي^(٨) الدَّارِ، وَإِنَّ زَيْدًا
 لَعِنْدَكَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾^(٩)، وَفِي
 الْمَضَارِعِ نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾^(١٠)،
 وَالْمَاضِي الَّذِي لَا يَتَصَرَّفُ، نَحْوُ: «إِنَّكَ لَنَعَمَ الرَّجُلَ» وَالتَّصَرُّفُ بِشَرْطِ «قَدْ» نَحْوُ:
 «إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ». وَإِنَّمَا دَخَلَتْ اللَّامُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مَعَ «إِنَّ» الْمَكْسُورَةِ لِتَنَاسُبِهَا
 فِي التَّوَكِيدِ وَفِي عَدَمِ تَغْيِيرِهَا^(١١) لِلْمَبْتَدَأِ أَوِ الْخَبَرِ عَنْ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، إِلَّا أَنَّهُ
 لَا يَجْتَمِعَانِ مُتَّصِلَيْنِ إِلَّا إِنْ قُلِبَتْ هَمْزَةُ «إِنَّ» هَاءً كَقَوْلِهِ^(١٢):

١٤٩- أَلَا يَأْسَنَا بَرَقَ عَلَى قُلُلِ الْحِمَى لَهْنُكَ مِنْ بَرَقِ عَلِيٍّ كَرِيمٍ
 وَإِنَّمَا قُدِّمَتِ اللَّامُ عَلَى «إِنَّ» لِأَنَّ «إِنَّ» عَامِلَةٌ وَاللَّامُ غَيْرُ عَامِلَةٍ فَوَلَّى الْعَامِلُ
 مَعْمُولَهُ، فَإِذَا تَأَخَّرَتْ فَصِّلَ بَيْنَهُمَا عَلَى نَحْوِ مَا ذُكِرَ لِاجْتِمَاعِ حَرْفَيْنِ مُؤَكِّدَيْنِ.
 وَلَا يَصِحُّ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ «إِنَّ» مُؤَكِّدَةٌ لِلجُمْلَةِ وَاللَّامُ مُؤَكِّدَةٌ لِلْخَبَرِ

(١) أجاز الكوفيون زيادة اللام في خبر «لكن». انظر: الإنصاف ٢٠٩/١.

(٢) هود ٨٧.

(٣) الحجر ٧٧.

(٤) في الأصل: «في»، وهو تحريف.

(٥) الصافات ١٠٦.

(٦) نُسِبَ فِي الْكِتَابِ ٢٨١/١ إِلَى أَبِي زَيْدٍ الطَّائِي، وَهُوَ فِي الْإِنْصَافِ ٤٠٤، وَابْنُ يَعِيشَ ٦٥/٨،
 وَاللَّسَانُ: (مَخَصَصٌ)، وَالْمَغْنِي ٧٥٢، وَالْأَشْمُونِي ٣٣٠، وَالْمَعْمُوع ١٣٩/١، وَشَوَاهِدُ الْمَغْنِي ٩٥٣.

(٧) في الأصل «في» وهو تحريف.

(٨) الحجر ٧٢.

(٩) النحل ١٢٤.

(١٠) الانفطار ١٣.

(١١) تقدم برقم ٥١.

(١٢) في الأصل: «تغيرها».

لوجهين: أحدهما: أَنَّ التوكيدَ سواء كان بـ «إِنَّ» أو اللامِ إنما هو للأخبار لأنها التي تقع بها الفائدة، وإنما وُضِعَ الاسم للإسناد إليه. والثاني: أَنَّ اللامَ قد تدخلُ في اسمها كما ذكر، فينبغي على هذا أن تكون مؤكدةً للاسم خاصة، وهذا لا يصحُّ.

ومنها^(١): جواز الرفع في المعطوف على اسمها إذا كان بعد الخبر نحو: «إِنَّ زَيْدًا قائمٌ وعمرو»، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بريءٌ من المشركينَ ورسوله﴾^(٢) على قراءة مَنْ قرأ بكسر «إِنَّ» ورفع «رسوله» خارجَ السبعة^(٣)، وإنما ذلك لكونها مع اسمها في موضع مبتدأ إذ لم تغَيَّرْ معناه وإن كانت ناصبةً. فإذا قال القائل: «إِنَّ زَيْدًا قائمٌ وعمرو» فهو في تقدير: زيدٌ قائمٌ وعمرو، ولا بد^(٤)، ولا يُنكر هذا العطفُ فإنه قد جاء بعد خبرها وخبر «ليس» على الموضع بالنصب كقوله^(٥):

١٥٠..... فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

وكقوله^(٦):

١٥١-لَعَمْرُكَ مَا قَلْبِي إِلَى أَهْلِهِ بِحُرٍّ وَلَا مُقْصِرٍ يَوْمًا فَيَأْتِينِي بِقُرٍّ
برفع «مقصر» ونصبه وخفضه، فالرفع عطفاً على موضع «بحرٍّ» على مذهب بني تميم، والنصب/ عطفاً على موضعه على مذهب أهل الحجاز، ٥٧

(١) أي من أحكام «إِنَّ».

(٢) التوبة ٣.

(٣) قال أبو حيان ٦/٥: «قرأ الحسن والأعرج: إِنَّ اللَّهَ بكسر الهمزة، على إضمار القول» ولم ينص على أنه قد قرأ أيضاً برفع «رسوله».

(٤) في الأصل: «وعمرؤ ولا بد»، ولعل «ولا بد» مقحمة.

(٥) البيت لعقبة الأسدي كما في الكتاب ٣٤/١، وصدده:

مُعَاوِي إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْجَحْ

وهو في سر الصناعة ١٤٧، وأمالى القالي ١٣٥/١، والإنصاف ٣٣٢، واللسان: (غمن)، والمغني ٥٣٠، وشواهد ٨٧٠، والخزاة ٢/٢٦٠، وأسجح: أرفق وسهل.

(٦) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٠٩. والحر هنا: الصابر، والمقصر: النازع عما هو عليه من الجزع، والقر: الاستقرار.

والخفوض [عطفاً] على اللفظ. ومثل ذلك النعت على الموضع في باب النداء وغيره إذا كانت «مِنْ» زائدة نحو قوله تعالى: ﴿مَالِكُمْ مِنْ إِلَهِ غَيْرُهُ﴾^(١) برفع «غير» على موضع «إِلَهِ» لأنه مبتدأ في الأصل، و«مِنْ» زائدة، ولكن «تجري مجرى «أَنْ» فيما ذُكِرَ.

ومنها: أنه يجوز فيها التخفيف، وقد ذُكر حكمها إذا كانت كذلك^(٢).

ومنها: أنه يجوز اتصال نون الوقاية بها، لأنها أشبهت الفعل في فتح آخرها فحفوظ على فتحه، فإن وُجدت دون نون الوقاية، فالنون الأصلية محذوفة لاجتماع النونين المتحركتين، ودُلَّت نون الوقاية عليها، ولا نقول: إنها المحذوفة لأنها وُضِعَتْ لمعنى هو باق، فكان ينبغي أن تبقى معه كقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾^(٣).

وإذا لحقتها «ما» فتقول: إنمّا، وتدخل على الجملة الاسمية. فبعضهم يجعلها كافةً فيرفع ما بعدها بالابتداء والخبر وهو المسموع، نحو قولك: إنمّا زيد قائم، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾^(٤). وبعضهم يُعْمِلُهَا كعملها دون «ما»، فتكون «ما» زائدة غير مؤثرة، فتقول: إنمّا زيداً قائم، قياساً على «ليت» فإنه قد سُمِعَ نصب ما بعدها بها ومعها [ما]، وترك العمل، وستأتي في بابها.

والصحيح أنها لا تعمل بحكم السماع كما ذكر، وبحكم القياس لأنها لا تختص بجملة اسمية ولا فعلية إذ تقول: إنمّا زيد قائم، وإنمّا يقوم زيد، ولا يعمل إلا ما يختص، وهذا أصل مبني عليه كثير من أبواب العربية، وقد مضى منه شيء وسيرد عليك شيء منه إن شاء الله.

ومعنى «إنمّا» في كلام العرب الحصر والتخصيص^(٥) بأحد الخبرين، فإذا قال قائل: قام زيد وعمرو، فتقول: إنمّا عمرو قائم، وإنمّا قام عمرو. ومن

(١) المؤمنون ٢٣. (٢) انظر: الورقة ٥١.

(٣) طه ١٢. (٤) النساء ١٧١.

(٥) قال أبو حيان: «إن فهم حصر فَمِنْ سياق الكلام لا منها، ولو أفادت الحصر لأفادته أخواتها المكفوفة بـ «ما»، والجمهور لا يوافق على ذلك. انظر: الجني ١٦٠.

كلامهم: إنما الكريمُ يوسف. ويعبر عنها بعض الأصوليين أنها لتحقيق المتصل وتحقيق المنفصل، وهذا راجع إلى المعنى الذي ذكرت لك من الحصر والتخصيص. وتسمى عند النحويين حرف ابتداء، إذ الأسماء بعدها مبتدأة لا غير، وحكمها في الحصر والاختصاص حكم «إلا» وكذلك في حكم تأخير الفعل وتقديمه على الوجوب في باب الفاعل والمفعول، نحو: إنما ضرب زيداً عمرو، وإنما ضرب عمرو زيداً.

الموضع الثاني: أن تكون جواباً بمعنى «نعم» فتقع بعد الطلب والخبر، فإذا قال القائل: اضرب زيداً فتقول: إنه، أي: نعم، وتقول: قام زيد، فتقول: إنه، أي: نعم، قال الشاعر^(١):

١٥٢- وَقَائِلَةٌ: أُسَيْتَ فَقُلْتُ جَيْرٍ أَسِيٌّ إِنِّي مِنْ ذَاكَ إِنَّهُ

أي: نعم، والهاء للوقف، وقال/ الراد حين قال القائل: «لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ هَمْلَتْنِي إِلَيْكَ»: إِنَّ وَرَاقِبَهَا^(٢)، أي: نعم، وَلَعَنَ رَاكِبَهَا. وأما قول الآخر^(٣):

١٥٣- وَيَقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ: إِنَّهُ

فيحتمل أن تكون فيه بمعنى نعم، ويحتمل أن تكون على مواضعها الأولى، والهاء ضمير اسمها والخبر محذوف أي: كان ما تقلن، كما حذف الآخر «كان» أو «ذهب» في قوله^(٤):

١٥٤-..... فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيَّنَا

والآخر «زالت» في قوله^(٥):

١٥٥-..... لَمَّا تَزُلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

(١) لم أهتم إلى قائله، وهو في اللسان: «أساء»، والمغني ١٢٨، وشواهد ٣٦٢، والخزانة ٢٣٨/٤.

(٢) القائل عبدالله بن الزبير. انظر الخبر في: الخزانة ٦٢/٤.

(٣) تقدم برقم ١٤٥. (٤) تقديم برقم ٨٢. (٥) تقديم برقم ٨١.

باب أن المفتوحة المشددة^(١)

اعلم أن لها في الكلام موضعين:

الموضع الأول: أن تكون للتوكيد كالمكسورة المشددة المذكورة قبل هذا، والكلام عليها في دخولها على المبتدأ والخبر ونصب الأول اسماً لها ورفع الثاني خبراً كالكلام على «إن» المكسورة المذكورة، لا فرق بينهما في ذلك ولا على ما تدخل عليه من المبتدآت والأخبار التي ذكرت في بابها، فتقول: علمت أن زيداً قائم، كما تقول: إن زيداً قائم.

وأحكامها في العمل بالتشبيه وغيره واحدة كما ذكر، إلا أن الفرق بينهما أن هذه مفتوحة وتلك مكسورة وأن هذه أبداً تكون في موضع اسم مفرد معمولٍ لغيره، نحو: «أعجبني أنك قائم وكرهت أنك خارج» و«عجبتُ من أنك ذاهبٌ»، التقدير: أعجبني قيامك، وكرهتُ خروجك، وعجبتُ من ذهابك، وأن «إن» المكسورة تكون في موضع المبتدأ وخبره حيث وقعا أول الكلام، أو أثناءه.

وعُدَّتْ لها بعض النحويين مواضع^(٢) وزاد فيها بعضهم على بعض، منها ابتداء الكلام، نحو: إن زيداً منطلق، ومنها بعد القسم، نحو: والله إن زيداً قائم، ومنها إذا كان [في] خبرها اللام نحو: علمتُ إن زيداً لمنطلقٌ ومنها: بعد القول المجرد من معنى الظن وعمله، نحو: قال زيدٌ إن عمراً منطلقٌ، ومنها بعد «ألا» الاستفتاحية، نحو: ألا إن زيداً قائم، ومنها بعد «ثم» نحو: قمتُ ثم إنك تقعد، ومنها بعد «حتى» نحو: قمتُ حتى إنك منطلقٌ، ولا معنى لتعديد^(٣) هذه المواضع لأن كل واحدٍ منها يصلح للمبتدأ والخبر فيه، فذلك يجمعها.

(١) انظر في «أن»: الكتاب ٤٦١/١، المقرب ١٠٦/١، ابن يعيش ٥٩/٨، الجني ١٦٢، المغني ٣٩.

(٢) المواضع التي سيذكرها الآن لـ«إن» المكسورة مع أن الباب لـ«أن» المفتوحة.

(٣) في الأصل: «لتعديدها».

والكلام يُتصوّر فيه للمكسورة الهمزة تارةً والمفتوحة تارةً، ولهما فيه تارةً بحسب صلاح المفرد أو الجملة أو صلاحهما، وبعضهم حصر مواضعها بأن قال: ما صلح في موضعها الاسم والفعل معاً فهي مكسورة فيه، وما صلح فيه الاسم لا غير أو الفعل^(١) لا غير فهي مفتوحة، احترازاً من «لولا» و «لو» فإن ٥٩ «أن» مفتوحة بعدها، و «لولا» يليها الاسم لا غير، و «لو» يليها الفعل لا غير.

وليس الأمر كذلك، وإنما ولي «لولا» «أن» المفتوحة لأن «لا» في موضع الفعل، وذلك الاسم يرتفع به فهي على موضعها من حلولها موضع الاسم المفرد المعمول، لا في موضع المبتدأ والخبر على ما زعموا، لما يذكر في بابها^(٢). وإنما ولي «لو» «أن» المفتوحة المذكورة لأن الفعل مقدّرٌ بعدها فهو مرفوعٌ به مفردٌ معمول له حُلَّتْ محلّه، فإذا قلت: «لو أن زيدا قائم لأكرمك»، فالتقدير: لو صحَّ أو ثبت^(٣)، فإنّ هذا الفعل قد حُذِفَ اختصاراً لطلبها له وفاعله بعده. ومنه قول بعضهم: «لو ذات سوارٍ لطمتني»^(٤) أي: لو لطمتني، وعليه قوله تعالى: ﴿لو أن الله هداني لكنت من المتقين﴾^(٥)، ولما كانت «لو» طالبةً للفعل جاز تقديره بعدها.

و «أن» هذه لا يُعطف على موضعها مع اسمها في نحو: «علمتُ أن زيدا قائم وعمرو» وتلك^(٦) يُعطف على موضعها مع اسمها وإنما ذلك لأن «إن» المكسورة مع اسمها في موضع مبتدأ والمفتوحة مع اسمها وخبرها في موضع اسم مفردٍ معمولٍ كما ذكرنا.

(١) في الأصل: تكرار قوله «أو الفعل».

(٢) هذا المذهب على الرأي الذي يقول به المؤلف، فما بعد «لولا» مرفوع بانعدام، وقد حُذِفَ «انعدم» ونابت «لا» منابتها وسوف يفصل المؤلف هذا الرأي في باب لولا.

(٣) هذا مذهب الكوفيين والمبرد، ومذهب سيبويه على الابتداء والخبر محذوف. انظر: الجني ١٦٥.

(٤) هو مثل عربي، انظر: مجمع الأمثال ٨١/٢، وجهرة الأمثال للعسكري ١٩٣/٢.

(٥) الزمر ٥٧.

(٦) أي: «إن».

و«أَنَّ» هذه إذا خُفِّفَتْ لا تعمل [إِلَّا] في ضمير الأمر والشأن إلّا في الضرورة، كما ذكر في بابها، والمكسورة المشددة ليست كذلك.

و«أَنَّ» هذه إذا خُفِّفَتْ تدخل على غير الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر بشرط الفصل كما ذكر في بابها، والمكسورة ليست كذلك.

الموضع الثاني: أن تكون بمعنى «لعل» كقولك: قمتُ لأنك تكرمُني، أي: لعلك تكرمُني، قال الله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ أنها إذا جاءت لا يؤمنون ﴿^(١)﴾، وقال الشاعر^(٢):

١٥٦-عوجا على الطلل المحيل لأننا نبكي الديار كما بكى ابن حذام
أي: لعلنا.

باب: أنا وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتنَّ^(٣)

اعلم أن هذه الألفاظ أصلها ضمائر منفصلة تعود على متكلمٍ أو مخاطبٍ مذكراً أو مؤنثاً مفرداً أو مثنى أو مجموعاً^(٤)، ويجري مجراها «نحن» من باب النون، و«هو وهي وهما وهم وهن» من باب الهاء، فهي بالعودة على الأسماء أسماء. وهي في موضع معمولاتٍ إذا كانت أسماء، وإنما ذكرتها في الحروف لأنها قد تكون في بعض المواضع ليس لها محلٌّ من الإعراب فليست بأسماء، فيحكم عليها بالحرفية، وذلك في باب الفصل الذي يسميه الكوفيون العِماد.

وإنما سَمَّاه البصريون بابَ الفصل لأن هذه الألفاظ / المذكورة يُفصلُ بها ٦٠

(١) المؤمنون ١٠٩.

(٢) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١١٤، وابن يعيش ٧٩/٨، والمزهر ٤٧٦/٢، والخزانة ٣٧٦/٤.

(٣) انظر في ضمير الفصل: الكتاب ٣٨١/١، ٣٩٤، والمقتضب ١٠٣/٤، وأما الشجري ١٠٧/١، والإنصاف ٧٠٦/٢، والجنى ١٤٠، وابن يعيش ١٠٩/٣، والمغني ٥٤٦.

(٤) العبارة في الأصل: «مذكر أو مؤنث مفرداً أو مثنى أو مجموع» وهي معرفة.

بين الخبر وذو الخبر من غير اعتدادٍ بها في الإعراب، ولا احتياج إليها في العودة على الأسماء وإنما وُضِعَتْ تأكيداً.

وسَمَّاه الكوفيون عماداً لأن ما بعدها قد يُعتمدُ عليه في بعض المواضع فيه، ويجعلونها حينئذ أسماء^(١).

والصحيح أنها في هذا الباب حروف^(٢) لا يُحتاج إليها في العودة ولا يكون لها في بعض المواضع فيه محلٌ إعراب.

وهذه الألفاظ تدخل بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر، وذلك في باب «كان» وأخواتها، وفي باب «ظننتُ» وأخواتها، وفي باب «أعلمتُ» وأخواتها، وفي باب «ما» النافية و«لا» أختها عند بعضهم، وفي باب «لا» التي لنفي الجنس، إلا أنه بشرط [أن يكون] المبتدأ والخبر معرفتين، وما أصله كذلك، أو نكرتين تقاربان المعرفة، وذلك للفصل [بين معرفتين أو] بين معرفة ونكرة كذلك^(٣)، فتقول: زيد هو القائم، وإنَّ زيداً هو القائم، وكان زيد هو القائم، وظننتُ زيداً هو القائم، وأعلمتُ زيداً عمراً هو القائم، وما زيد هو القائم، ولا رجلٌ هو أفضلُ منك، ولا رجلٌ هو أفضلُ منك، وتقول في المعرفة والنكرة التي تقاربُ المعرفة لأنها لا تقبل الألف واللام كما لا تقبلُها المعرفة^(٤)، ولذلك صح الابتداء بها.

إلا أن هذه الألفاظ المذكورة لا تظهر حرفيتها نصّاً إلا إذا كان الخبر منصوباً ظاهر الإعراب، وذلك في باب «كان» وفي باب «ظننتُ» وفي باب «أعلمتُ» وفي باب «ما» الحجازية ولا المشبهتين بـ «ليس» المذكورة تماثلها قبل، ولا تظهر في باب المبتدأ ولا في باب «إنَّ» ولا في باب لا النافية للجنس لارتفاع أخبارها، فتكون هذه الألفاظ إن شئت فصلاً، وإن شئت مبتدآت وما بعدها

(١) قال ابن هشام: «سمي عماداً لأنه يعتمد عليه معنى الكلام». انظر: المغني ٥٤٩.

(٢) في الأصل: «حرف»، وهو تحريف.

(٣) العبارة في الأصل محرفة: «وذلك الفعل من أو معرفة أو نكرة كذلك».

(٤) أثبت ابن يعيش مثلاً لهذه الحالة ١١٢/٣: «كان زيد هو خيراً منك» وسقط المثال من الأصل.

أخبارها، وتكون إذ ذاك أسماء، وليست غرضنا إلا إذا كانت فصلاً. وكذلك إذا لم يظهر الإعراب في أخبارها [فلا] تحتاج^(١) إلى خبر منصوب لكونه مبنياً أو مقصوراً أو مضافاً إلى [ياء] المتكلم، نحو: كان زيدٌ هذا، وكان زيدٌ المعطى وكان زيدٌ غلامي، وكذلك الحكم في باب «ظننتُ» و«أعلمتُ» و«ما» و«لا» المشبهتين بـ «ليس».

واعلم أن هذه الألفاظ إذا انتصب ما بعدها من الأخبار المذكورة فلا يصح أن تقع مبتدآت لبقائها دون أخبار، وإذا وقعت بين منصوبين في باب «ظننتُ» و«أعلمتُ» فلا يصح فيها أن تكون تابعة لما قبلها على البدل لأن ما قبلها واضح البيان لظهوره، ولا يُبين ظاهراً بمضمر لعكس معنى البدل، ولأن صيغة المرفوع لا تتبع / المنصوب ولا المخفوض إلا نادراً، نحو: مررتُ بك ٦١ أنت.

واعلم أن هذه الألفاظ تجري^(٢) [على] ما قبلها من الأفراد أو الشئنة^(٣) أو الجمع أو التذكير أو التأنيث أو الحضور، فتقول: زيدٌ هو القائم، وأنا أنا القائم، وظننتُكما أنتما القائمين، وظننتنا نحن القائمين، أو نحن القائمين، وظننتكن أنتن القائمات، قال الله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ أَنْتُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(٤)، ﴿وَاللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ﴾^(٥)، ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾^(٦)، ﴿يَرَى الَّذِينَ أُتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾^(٧) ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾^(٨) ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾^(٩). فأما قول الشاعر^(١٠):

١٥٧- وَكَائِنْ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أُصِيبْتُ هُوَ الْمَصَابَا

(١) في الأصل: «يحتاج» وهو تصحيف. (٢) في الأصل: «يجري» وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: «التنبه» وهو تصحيف. (٤) الأنبياء ٦٤.

(٥) الأنفال ٣٢. (٦) القصص ٥٨.

(٧) سبأ ٦. (٨) المائدة ١١٧. (٩) الزخرف ٧٦.

(١٠) البيت لجريز، وهو في ديوانه ٢٤٤/١، والمقرب ١١٩/١، وابن يعيش ١١٠/٣، والمغني ٥٤٨،

والأشموقي ٦٣٩، والهمع ٦٨/١، وشواهد المغني ٨٧٥.

فهو على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كأنه قال: يرى مصابي هو المصاب، ولولا ذلك لقال: أنا المصابا.

وقد حكى الأخفش دخول الفصل بين الحال وذو الحال نحو: «جاءني زيد هو ضاحكاً»، ولا يُقاس عليه لقلته.

وما عدا هذه المواضع التي ذكرنا فإن هذه الألفاظ فيه ضمائر أسماء فاعرفه، والله الموفق.

باب أو^(١)

اعلم أن لها في الكلام موضعين:

الموضع الأول: أن تكون حرف عطف فتعطف مفرداً على مفرد، وجملة على جملة، ويكون لها في هذا الموضع خمسة معان.

أحدها: أن تكون تخييراً فلا تقع إلا بعد الطلب نحو قولك: كُلْ سمكاً أو اشرب لبناً، أي: افعل أحد هذين.

الثاني: أن تكون إباحةً، ولا تقع أيضاً إلا بعد الطلب، نحو قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين.

والفرق بين التخيير والإباحة أن للمكلف المخاطب أن يجمع بين الشيئين في الإباحة وليس له ذلك في التخيير، يفعل أحد الشيئين ويترك الآخر، وإن تركهما معاً عوقب أو دُم، وكذلك إن جمع بينهما^(٢). وتظهر هذه الفائدة في الأحكام الشرعية في علم الأصول.

(١) انظر في أو: الكتاب ٨٥/١، ٤٨٧، المقتضب ٧٥/٣، الأضداد ٢٧٩، الأزهية ١١٥، أمالي الشجري ٣١٤/٢، المقرب ٢٣٠/١، ابن يعيش ٩٧/٨، الجنى ٩٠، المغني ٦٤، الجمع ١٠/٢، المخصص ٥٤.

(٢) قال ابن هشام: وإن أدخلت «لا» الناهية امتنع فعل الجميع نحو «ولا تطع منهم أثماً أو كفوراً». انظر: المغني ٦٤.

الثالث من المعاني: أن تكون للشك نحو قولك: ما أدري أزيدُ قامَ أو عمرو^(١)، ولا تقع إلا بعد الخبر لا غير كما مُثِّل.

والرابع: أن تكون للإبهام، وذلك في الخبر أيضاً ولا يكون ذلك إلا في حق السامع دون المخبر نحو قولك: زيدُ قامَ أو عمرو، والفرق بينهما أن الشك لا يعلمه المخبر والإبهام يعلمه ويُبَيِّنُ على السامع لمعنى ما.

الخامس: أن تكون تفصيلاً، نحو قولك: «زيدُ منطلقٌ أو عمرو شاخصٌ»، ومعناه أن الانطلاق لزيدٍ والشخص لعمرو، ومنه/ قوله تعالى: ٦٢ ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾^(٢) أي قالت اليهود للنصارى: كونوا هوداً تهتدوا، وقالت النصارى لليهود: كونوا نصارى تهتدوا.

فأما قوله تعالى: ﴿فَارْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ آلَافٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(٣) فـ«أو» هنا عند بعضهم بمعنى «بل» وعند بعضهم بمعنى الواو. والصحيح أنها التي للإبهام، فهي راجعة لبعض المعاني المتقدمة الذكر.

وأما قولُ الشاعر^(٤):

١٥٨-وَكَانَ سَيَّانٍ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ

وقال الآخر^(٥):

(١) هذا المثال لا يصلح لـ«أو»، وإنما يصلح لأم، لأن الهمزة يأتي بعدها «أم» ولأنه قد نص على أن «أو» التي للشك لا تقع إلا بعد الخبر، ومثَّل ابن هشام بقوله تعالى: «لبثنا يوماً أو بعض يوم».

(٢) البقرة: ١٣٥.

(٣) الصافات: ١٤٧.

(٤) البيت لأبي ذؤيب كما في اللسان: (سوا)، ورواية ديوان الهذليين ١٠٨/١ بيتان:

وَقَالَ مَاشِيَهُمْ: سَيَّانٍ سَيْرُكُمْ وَأَنْ تُقِيمُوا بِهِ وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ

وكان مثلين أَلَّا يَسْرَحُوا نَعْمًا حيث استرادت مواشيهم وتَسْرِيحُ

والذي في الخزانة ٣٤٢/٢، أنه ملفق من بيتين، وهو في ابن يعيش ٩١/٨، والمغني ٦٥،

وشواهد ١٩٨. سيان: مثلان، والسوح: جماعة الساحة.

(٥) البيت لتوبة بن الحمير كما في أمالي القالي ٨٧/١، وهو في الأزهية ١١٩، وأمالي الشجري

٣١٧/٢، والمغني ٦٥.

١٥٩- وَقَدْ زَعَمْتَ لَيْلَى بِأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيَّهَا فُجُورُهَا

ف «أو» هنا بمعنى الواو، وهو قليل لا يقاس عليه، وإنما الباب الكثير ما ذكرنا^(١).

واعلم أن «أو» إذا وقع قبلها الاستفهام فيصح أن يكون بالهمزة وبغيرها من أدوات الاستفهام، بخلاف «أم» عند بعضهم، وإنما لا تتقدّر معها^(٢) إذا كانت بـ «أي»، كما تقدّرت مع «أم»، فإنّ جوابها يكون: نعم أو لا، بخلاف «أم». وإنما ذلك لأنها^(٣) عطفت استفهاماً على استفهام، فكان كل واحد منها قائم بنفسه بخلاف أم، فإنها مع ما قبلها مقدّرة بـ «أي»، فلذلك لا يكون جوابها إلا أحد الشيئين أو الأشياء^(٤). وقد يُنّ ذلك في بابها^(٥).

الموضع الثاني: أن تكون ناصبة بإضمار «أن» فيكون معناها معنى «إلا» مع «أن»، نحو قولك: لألزمك أو تقضيّني حقي ولأسيرن في البلاد أو أستغني. قال الشاعر^(٦):

١٦٠- فَسِرْ فِي بِلَادِ اللَّهِ وَالتَّمَسِ الْغِنَى تَعِشْ ذَا يَسَارٍ أَوْ تَمُوتْ فَتَعْذِرَا
وقال آخر^(٧):

١٦١- فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكْ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحَاوُلْ مُلْكًا أَوْ نَمُوتْ فَتَعْذِرَا

وذكر بعضهم أن «أو» تنصب بمعنى ما ذكر وبمعنى «إلى أن» وبمعنى «كي» وتُجمع فيها المعاني الثلاثة في كل موضع، وهذا ليس بصحيح، لأنّ البيتين

(١) ذهب الكوفيون إلى أن «أو» تكون بمعنى الواو وبمعنى «بل»، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون. انظر: الإنصاف ٤٧٨، وقد أورد صاحب الأزهية ١١٧ كثيراً من الشواهد العربية على «أو» التي بمعنى العطف.

(٢) أي: وأن «أو» لا تتقدّر مع الهمزة. (٣) أي: لأن «أو».

(٤) انظر: الأزهية ١٤٣. (٥) انظر: الورقة ٤٥.

(٦) البيت لعروة بن الورد، وهو في ديوانه ٨٩، والمقرب ٢٦٣/١.

(٧) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ٦٦، والكتاب ٤٢٧/١، والخصائص ٢٦٣/١، واللامات

٥٦، وابن يعيش ٢٢/٧، واللسان: (أوا)، والأشموني ٥٥٨، والخزانة ٦٠٩/٣.

المذكورين لا يصحُ فيهما معنى «كي» وإن كان يصحُ فيهما معنى «إلى أن». وإنما حمَلهم على هذا صلاح التقديرات الثلاثة^(١) في نحو: لألزمُكَ أو تقضيَنِي حقي، ولأسيرُن في البلاد أو أستغنيَ، وإنما الصحيحُ أنها لازمةٌ لمعنى «إلا أن» في كل موضعٍ، فعليه المَعْوَلُ دون «إلى أن» و«كي»، لأن ذلك لا يطرُدُ فيها في كل موضع.

واعلم أن «أو» هذه إذا حُقِّقَ معناها رجعت إلى معنى العاطفة اسماً على اسم، فإذا قال القائل: لألزمُكَ أو تقضيَنِي حقي، فالمعنى: أنا ملازم لك أو قاضٍ أنت حقي، فكأنه في الأصل: ليكونُ مني لزومٌ لك أو قضاءٌ منك لحقي، فكأنك/ عطفتَ مصدرًا على مصدرٍ، وبذلك صَحَّ عندنا إضمارُ «أن» بعدها ٦٣ ليصيرَ ما بعدها مصدرًا معطوفًا في المعنى على مصدر آخرٍ مِنْ معنى الكلام، خلافاً للكوفيين: فإنهم ينصبون بها نفسها^(٢)، ولو كانت ناصبة بنفسها لكانت ناصبةً في كل موضع، فعدم اطراد ذلك يَدُلُّ على فسادِ مذهبهم، فقِفْ عليه.

باب أي المفتوحة الخفيفة^(٣)

اعلم أن لها في الكلام موضعين:

الموضع الأول: أن تكونَ تنبيهاً^(٤) ونداءً مثل «يا»، إلا أنها تختصُ بالقرب منزلة المصغي إليك، لتقارب لفظها، وهي في النداء أبعدُ من الهمزة، فهي في المنزلة الوسطى من الهمزة و«أيا». ويجوز مدّها إذا بُعدت المسافة فيكون المد فيها دليلاً على بُعد المسافة^(٥).

(١) في الأصل: «الثلاث»، وهو تحريف.

(٢) هذا رأي الكسائي فحسب، ويرى الفراء أنه انتصب بالخلاف. انظر: الجني ٩٢.

(٣) انظر في أي: أمالي الشجري ٢/٢٩٥، ابن يعيش ٨/١٣٩، الجني ٩٢، المغني ٨٠، الهمع

(٤) في الأصل «تنبيه».

٧١/٢، ٩١/١.

(٥) نقل صاحب الجني هذا الكلام عن المؤلف ونصّ عليه، وجاء في نقله «دليلاً على البعد».

وأنَّ السامع بحيث لا يسمع النداء إلا مع المدِّ، فتقول: أيُّ زيدٌ، وآي زيدٌ إذا مَدَدْتَ، قال الشاعر^(١):

١٦٢- أَلَمْ تَسْمَعِي أَيُّ عَبْدٍ فِي رَوْتِ الضُّحَى بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهْنٌ هَدِيرُ

ولا يجوز حذفها وإبقاء المنادى، وإنَّ وَجَدْنَا منادى دونها قرَّرنا الحذف لـ «يا» وحدها، لأنها أمُّ الباب في النداء، والتصرفُ إنما ينبغي أن يكون لها خاصةً، وسيأتي في بابها لم^(٢) كانت أمُّ الباب؟

الموضع الثاني: أن تكون عبارةً وتفسيراً، وهي التي تقع في موضعها «أنَّ» المذكورة في بابها فتقول: قم أي انطلق، وأمرتك أن تكرم زيدا أي تعطيه درهماً، قال التنوخي^(٣): «تناعس البرق: أي لا أستطيع سُرَى».

باب إي المكسورة الخفيفة^(٤)

اعلم أن «إي» المذكورة لا تقع في الكلام إلا جواباً مع المقسَم به قبله فإذا قال القائل: هل قامَ زيدٌ؟، فتقول في الجواب: إي والله، وإي وربي. قال الله تعالى: ﴿إي وربي إنه لحَقٌّ﴾^(٥).

ومعناها الإثبات والتوكيد^(٦). قال بعضهم: هي بمعنى حقاً، يريد: في المعنى، لا في الوقوع موقعها، إذ تلك اسمٌ وهذه حرفٌ.

(١) البيت لكثير عزة، وهو في ديوانه ٢٣١/١، واللسان «يا»، والمغني ٨٠، وشواهد ٢٣٤، والدرر ١٤٧/١.

(٢) في الأصل: «لما» وهو تحريف.

(٣) أحمد ابن إسحاق التنوخي، عالم باللغة ونحو الكوفة، فقيه عالم، توفي سنة ٣١٨ هـ. انظر: البغية ٢٩٥/١. والسرى: السير في الليل.

(٤) انظر في إي: الجنى ٩٣، المغني ٨٠، الهمع ٧١/٢.

(٥) يونس ٥٣.

(٦) لم يقصر صاحب المغني وقوع إي جواباً مع المقسم به قبله، وإنما تكون لتصديق المخبر ولإعلام المستخير ولوعيد الطالب. المغني ٨٠.

باب أياً المفتوحة الخفيفة^(١)

اعلم أن «أياً» معناها التنبيه، ويُنادى بها كما ينادى بـ «يا»، إلا أنها تكون لازمةً لنداء البعيد مسافةً أو حُكماً كالنائم والغافل، ولذلك كانت على ثلاثة أحرفٍ آخرها ألفٌ تحتل المدَّ ما شئت، لأنَّ مدَّ الصوت بها يتمكن.

ولا يجوز حذفها وإبقاء المنادى، وإذا وجدنا منادى دون حرف نداءٍ حَكَمْنَا بالحذف لـ «يا» لأنها أمُّ الباب^(٢)، / على ما يُبين في بابها بِحَوْلِ اللَّهِ. ٦٤ فتقول: أيا زيدُ، وأيا عبد الله، قال الشاعر^(٣):

١٦٣- أيا ظَيِّبَةَ الوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ وَبَيْنَ النُّقَا آنتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمِ
وقال آخرُ^(٤):

١٦٤- أيا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ أَلَّا تَلَايَا
ويُروى: فيا راكباً.

باب إياً المكسورة المشددة^(٥)

اعلم أن «إياً» لم تأتِ في كلام العرب إلا وصلةً للمضمر المنصوب ليُعلم أنه مفصول مما كان يتصل به من الفعل والاسم الذي في معناه. وبعضهم يسميها دِعامَةً، إلا أنها قد تُتْرَلُ في بعض المواضع منزلة فعل الأمر للزوم^(٦)

(١) انظر في «أياً»: المقرب ١/١٧٥، الجنى ١٦٩، المغني ١٤.

(٢) نقل صاحب الجنى هذا الموضع عن المؤلف ونصَّ على ذلك ١٦٩.

(٣) تقدم برقم ٢٦.

(٤) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي كما في المفضليات ١٥٦، وهو في الكتاب ٣١٢/١،

والخصائص ٤٤٨/٢، وجمهرة أشعار العرب ٢٧٢، ومجالس نعلب ٤٨٨، والمقتضب ٢٠٤/٤،

وأملالي القالي ١٣٢/٣، والأشمونى ٤٤٥، وابن عقيل ٧/٤، والعيني ٤٢/٣.

(٥) انظر في «إياً»: الكتاب ١/٣٨٠، الجنى ٢١٦.

(٦) في الأصل: «للزوم» وهو تحريف.

حذفه معها، وذلك قولهم: إِيَّاكَ والشرُّ، وإِيَّاكَ وأن يحذف أحدكم الأرنب^(١)، وقول الشاعر^(٢):

١٦٥- فَيُيَاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ

والمعنى: أحذر نفسك من ذلك كله، فلما حُذِفَ الفعل لكثرة الاستعمال بقي المضمَرُ وحده، فجعلنا له «إِيَّا» دعامةً لئلا يبقى منفصلاً من الفعل^(٣)، أو ما في معناه. فعلى هذا تتصل «إِيَّا»^(٤) بالمضمَر المتصل على جميع أنواع صيغه: من صيغة نصبٍ وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع وغيبة وحضور وتكلم، فيصير حينئذ منفصلاً من الفعل أو ما في معناه من الأسماء، فنقول: إِيَّاي وإِيَّانا وإِيَّاكَ وإِيَّاكِ وإِيَّاكُم وإِيَّاكُن وإِيَّاه وإِيَّاهُم وإِيَّاهُن. وإنما يُفَعَّلُ ذلك لإرادة تقدُّم المضمَر على الفعل أو ما جرى مجراه لاعتناء أو موجب كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(٥)، ﴿وإِيَّاكُم كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾^(٦)، ﴿وَمَا كَانُوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ﴾^(٧)، ﴿وإِنَّا أَوْ إِيَّاكُم لَعَلَىٰ هُدًى﴾^(٨).

والأصل في ذلك كله الاتصال بالفعل أو [ما] في معناه لأنه ضعيف لكونه في الأصل على حرفٍ واحد، فاتَّصَلَ بما قبله لِيَقْوَى النطق به، وَلَمَّا اتَّصَلَ بما قبله صار معه كالكلمة الواحدة، فإذا وقع الاعتناء أو موجب التقديم قُدِّمَ، فلم يَصِحَّ النطق به وحده فجُعِلَتْ «إِيَّا» له دِعَامَةٌ لِيَقْوَى بها النطق ولا يجوز انفصاله مع التأخير إلَّا في الضرورة، كقوله^(٩):

(١) في ابن يعيش ٢/٢٦: «وإِيَّاي» وشرح المثال بقوله: يعني يرميه بسيف أو ما أشبهه.

(٢) نسبه في الخزائن ٤/٦٣ إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشي، وعجزه:

إلى الشرِّ دُعَاءٌ وللشرِّ جَالِبٌ

وهو في الكتاب ١/١٤١، والخصائص ٣/١٠٢، واللامات ٥٨، والمغني ٧٥٦، واللسان: (أَيَّا)،

والأشْمُونِي ٤٨٠، والعيني ٤/١١٣. (٣) في الأصل «فعل» وهو تحريف.

(٥) الفاتحة ٥.

(٤) في الأصل «إِيَّاه» وهو تحريف.

(٦) سبأ ٤٠.

(٧) القصص ٦٣.

(٨) سبأ ٢٤.

(٩) البيت لحمد الأرقط كما في الخزائن ٢/٤٠٦، وقبله:

أَتَتَكَ عَنْسٌ تَقَطُّعُ الْأَرَاكَ

أو قوله^(١).

ولا يَصِحُّ أن يقالَ في «إِيَّا» إنه اسمٌ مضمَرٌ/، والمضمَرُ الذي بعده حرفٌ ٦٥
خطابٌ أو غيبةٌ لا غير كما زعمه بعضهم^(٢)، وعَضَدَه ابنُ جني في «سر
الصناعة»^(٣)، لفسادِ ذلك بوجهين:

أحدهما: أن «إِيَّا» لو كان ضميراً لعاد على شيءٍ ولا يعودُ على شيءٍ،
فبطلَ كونه ضميراً. والثاني: أنه لا يتبدَّلُ في تثنيةٍ ولا جمعٍ ولا تأنيثٍ ولا تذكيرٍ
ولا غيبةٍ ولا حضورٍ، ولو كان ضميراً لتبدَّلَ بحسبِ ذلك، وإنما يتبدَّلُ بحسبِ
ذلك ما بعده وهو العائدُ على الأسماء، فهو المضمَرُ لا غيرُ، و«إِيَّا» دعامة. فإذا
كان متصلاً بالفعل أو ما في معناه قيل له ضميرٌ متصل، وإذا كان متصلاً بـ «إِيَّا»
قيل له ضميرٌ منفصل، أي فصلت «إِيَّا» بينه وبين ما يجب أن يكون متصلاً به،
فهي حرف، فاعلمه.

وأما ما حكى الخليلُ من قولهم: «إذا جاوز الرجلُ الستين فأَيَّاه وإِيَّا
الشوَابَّ»^(٤)، فلا يُنكر اتصال «إِيَّا» بالظاهر تكريراً لها، وهو يقوِّي أنها ليست
اسماً ولا ضميراً، وإخراجُ الضمائرِ الاسميةِ إلى الحرفيةِ لمجردِ الخطابِ والغيبةِ
خَيْرٌ وتكَلَّفٌ بغيرِ دليلٍ قاطعٍ لإخراجِ أصلٍ إلى فرعٍ، وكثيرٌ إلى قليلٍ.

وما زعمَ بعضهم^(٥) من أن الجميع اسمٌ واحد، لا خفاءٌ بفساده لظهور
التركيب.

= وهو في الكتاب ٣٨٣/١، والخصائص ٣٠٧/١، وأمالى الشجري ٤٠/١، والإنصاف ٦٩٩،
وابن يعيش ١٠٢/٣. (١) بعده بياضٌ قَدَرُ بيتٍ من الشعر.

(٢) التزم المؤلفُ برأي الكوفيين. انظر: الإنصاف ٦٩٥، وانظر مذاهب النحويين في إِيَّا: الجنى
٢١٦. (٣) انظر: سر الصناعة ٣١١/١.

(٤) انظر: الكتاب ٢٧٩/١، وسر الصناعة ٣١١/١، والمرئجل في شرح الجمل ٣٨٤. والشوَاب: ج
شابة.

(٥) حكاه ابن كيسان عن بعض النحويين. انظر: سر الصناعة ٣١١/١.

وما زعم بعضهم أنها تأنيث «أي» التي في النداء، لأنها وضلة فحسن لو
أُطردَ لـ «أي» مؤنث فعدم كونه في غير هذا الباب يُضعف هذا القول، ثم إن
تأنيث «أي» لا معنى له مع وجود وقوعه مع المذكر في نحو: إياك يا رجل،
اللهم إلا أن يكون يعني به النفس فيؤنث عليها فيسوغ، ولكنه يَضَعُفُ لعدم
اطراده في غير هذا الباب.

فالأولى الحمل على الحرفية لأنه لا معنى له في نفسه، وإنما معناه في غيره
كسائر الحروف، ومعناه هنا الاعتماد عليه في النطق بالمضمير المتصل^(١) دونه.
هذا آخر الكلام على الحروف التي الهمزة فيها أولاً مركبة مع غيرها من
الحروف لمعنى في كلام العرب على ما انتهى إليه العلم.

[أصبح وأمسى]

وبقي في الباب لفظتان: إحداهما أصبح والأخرى أمسى، وكان حقهما
أن يُذكرَا في بابين على الترتيب بعد «أل» وقبل «أن»، ولكن لما كانا في كلام
العرب فعلين لم أذكرهما في الحروف، ولكن قد وردا زائدين في التعجب خاصة،
قالوا: ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها، فيكونان إذ ذاك حرفين، لأن الأفعال
والأسماء لا تُزاد، وإنما تزداد الحروف، وإن كان اللفظ للفاعل، كما زادوا «كان» في
هذا الباب وفي قول الشاعر^(٢):

٦٦

١٦٧- سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى - كَانِ - الْمُسُومَةِ الْعِرَابِ
وكما^(٣) زادوا «أرى» في قولهم: «أخذته بأرى ألف درهم» وإن كانا فعلين
في اللفظ، ولكن ذلك شاذ لا يُقَاسُ عليه.

(١) نقل صاحب الجنى هذا الرأي عن المؤلف ٢١٦.

(٢) لم أهند إلى قائله، وهو في سر الصناعة ٢٩٨/١، والأزهية ١٩٧، وأسرار العربية ١٣٦، وابن
يعيش ٩٨/٧، وفيه جياذ عوضاً من «سراة»، واللسان (كنن)، وابن عقيل ١٦٩/١، والجمع
١٢٠/١، والخزانة ٣٣/٤. والسراة: الشرفاء. والمسومة: الخيل المعلمة.

(٣) في الأصل: «ولاء» وهو تحريف.

وَيُحْتَمَلُ أَنَّ «أَصْبَحَ وَأَمْسَى» وَ«كَانَ» فِي بَابِ التَّعَجُّبِ عَلَى أَصْلِهَا مِنَ الْفَعْلِيَّةِ، وَيَكُونُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ضَمِيرٌ اسْمِيهَا، وَمَا بَعْدَهَا خَبَرُهَا، وَيَكُونُ التَّعَجُّبُ وَاقِعًا عَلَيْهَا لَخُرُوجِهَا فِي مَعَانِي أَخْبَارِهَا فِي النَّظِيرِ فِي اسْتِعْظَامِ أَخْبَارِهَا، وَهَذَا أَشْبَهُ مِنْ أَنْ تُجْعَلَ زَوَائِدُ حُرُوفًا، فَالْقَوْلُ بِهَذَا أَحْسَنُ.

وَلَكِنْ قَدْ يُعْتَرَضُ هَذَا الْقَوْلُ الْأَوَّلُ بِأَنَّ «أَصْبَحَ وَأَمْسَى وَكَانَ» تَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ، وَالْحَرْفُ لَا يَدُلُّ عَلَى زَمَانٍ، وَيُعْتَرَضُ الْقَوْلُ الثَّانِي بِأَنَّ فِعْلَ التَّعَجُّبِ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى وَزْنِ «أَفْعَلْ» وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى لَيْسَا مَنْقُولَيْنِ مِنْ ثَلَاثِي، وَلَا يُبْنَى لِلتَّعَجُّبِ إِلَّا مَا هُوَ ثَلَاثِي فِي الْأَصْلِ.

فَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فِي «أَمْسَى وَأَصْبَحَ وَكَانَ»: إِنَّهَا أَفْعَالٌ تَوَامٌ، وَفَوَاعِلُهَا مَصَادِرُ مِنَ الْفِعْلِ أَوْ فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي ^(١) هِيَ فِيهِ وَحَلَّتْهَا التَّأْخِيرُ بَعْدَهُ، لَكِنْ قِيلَ لَهَا زَوَائِدُ لِدُخُولِهَا بَيْنَ مَا يَحْتَاجُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، وَلَئِنْ يَصْلَحُ الْكَلَامُ دُونَهَا، فَقَوْلُهُمْ: «مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا، وَمَا أَمْسَى أَدْفَاها» فِي التَّعَجُّبِ أَفْعَالٌ مُؤَخَّرَةٌ فِي الْأَصْلِ، وَالتَّقْدِيرُ: مَا أَبْرَدَهَا أَصْبَحَ ذَلِكَ، وَمَا أَدْفَاها أَمْسَى ذَلِكَ، وَمَا أَحْسَنَ زَيْدًا كَانَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ^(٢):

١٦٨- عَلَى - كَانَ - الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ

التَّقْدِيرُ: وَكَانَ ذَلِكَ، وَقَوْلُهُمْ: أَخَذْتَهُ بِأَرَى أَلْفَ دِرْهَمٍ، الْأَصْلُ: أَخَذْتَهُ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ أَرَى ذَلِكَ جَيِّدًا، فَحُذِفَ مَفْعُولُهَا لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا فَاعْلَمَهُ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «الَّتِي» وَهُوَ سَهْوٌ.

(٢) تَقْدِيمُ بَرَقْمِ ١٦٧.

باب الباء

اعلم أن الباء تكون في كلام العرب مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف.

باب الباء المفردة^(١)

اعلم أن الباء المفردة لا تكون في كلام العرب إلا جارة لا غير، تخفّض ما بعدها على كل حال. وهي على ثلاثة أقسام: قسم لا يمكن أن تكون زائدة قطعاً، وقسم لا تكون إلا زائدة قطعاً، وقسم يحتّم أن تكون زائدة وأن لا تكون.

ونعني بالزائد الذي دخوله كخروجه، لأنّ النحويين جرت عادتهم أن يُسمّوا الباء والكاف واللام زوائد^(٢) وإن كانت/ لا يجوز أن يستقلّ الكلام دونها، ٦٧ لثلاً يُظنّ أنها من نفس الكلمة لكونها متصلة بما بعدها بعض كلمة كالباء من بيت، والكاف من كلام، واللام من لُبْد^(٣)، والتاء من تميم، فهذا إطلاق.

ويُطلقون الزائد على ما يستقيم الكلام دونه كما في قوله تعالى: ﴿فبما نقضهم^(٤)﴾ و﴿فبما رحمة^(٥)﴾.

ويطلقون الزائد على ما يصل العامل إلى ما بعده ولا يمنعه من ذلك، وإن كان معنى لا يصحّ الكلام دونه، وذلك كـ «لا» في نحو قوله تعالى: ﴿وحسبوا ألا تكون فتنة^(٦)﴾، بنصب «تكون»، وكـ «لا» الواقعة بين الجار والمجرور في

(١) انظر في الباء: المخصص ٥١/١٤، ابن يعيش ٣٢/٨، ١٣٨، ١٠٠/٩، الجنى ١٠، المغني ١٠٦، الجمع ٢٠/٢.

(٢) يعنون نحو يزيد وكزيد ولزيد، وانظر: سر الصناعة ١٣٥/١.

(٣) اللبد: الكثير. (٤) النساء ١٥٥. (٥) آل عمران ١٥٩. (٦) المائدة ٧١.

نحو قولهم: «جثت بلا زاد»، فالزائد الذي عنيت هو الأول^(١) الذي يستقيم الكلام مع عدمه كاستقامته معه دون الإطلاقين الآخرين.

القسم الأول: الذي لا يمكن أن تكون فيه زائدة، لها فيه اثنا عشر معنى.

المعنى الأول: أن تكون للتعدي، فإذا كان الفعل لا يتعدى فأدخلتها صار يتعدى نحو قوله: قام زيد، فهذا لا يتعدى، ثم تقول: «قام زيد بعمره» فيصير يتعدى. قال الله تعالى: ﴿ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم﴾^(٢). ومعناها معنى همزة التعدي، والتضعيف بمعناها إذا^(٣) قلت: أقمت زيدا وقومته، وقد ذكر في باب الهمزة، فمعنى قوله تعالى: ﴿لذهب بسمعهم﴾، لأذهب سمعهم.

المعنى الثاني: أن تكون للاستعانة نحو قولك: كتبت بالقلم، وضربت بالسوط. والمعنى أن الكتب وقع منك بآلة وهو القلم، والضرب وقع بآلة وهو السوط، فهما المعنيان [الداخلان] على الفعلين، قال الشاعر^(٤):

نضربُ بالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرْجِ - ١٦٩

فأدخل الباء في السيف لهذا المعنى، وذلك في القلم وشبهه.

المعنى الثالث: أن تكون للإلصاق، نحو مررتُ بزيدٍ وقُدته بعصاه، وجذبته بشعره. معنى ذلك كله أنك ألصقت المرور بزيد والقود بالعصا والجذب بالشعر، ومنه: وصلتُ هذا بهذا، أي ألصقته به. فالإلصاق يكون لفظياً ومعنوياً، كما مُثِّل. قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾^(٥) وقال ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ﴾^(٦)، وقال ﴿وَقَدْ كَفَرُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ﴾^(٧) وهذا المعنى في

(١) وهو الذي دخوله كخروجه. (٢) البقرة ٣٠. (٣) في الأصل: «أنا» وهو تحريف.

(٤) نسب في الخزنة ١٥٩/٤ إلى النابغة الجعدي، وقبلة:

نَحْنُ بَنُو جَعْدَةَ أَصْحَابُ الْفَلَجِ

وهو في أدب الكاتب ٤١٨، والإنصاف ٢٨٤، والمغني ١١٥، وشواهد ٣٣٢. والفليح: الماء الجاري.

(٥) المطففين: ٣٠. (٦) الروم ٣٤. (٧) سبأ ٥٣.

كلام العرب في الباء أكثر من غيره فيها، حتى إن بعض النحويين قد ردُّوا أكثر معاني الباء إليه، وإن كان على بُعد، والصحيح التنويع كما ذُكر ويُذكر.

المعنى الرابع: المصاحبة وهي التي تعطي / معنى «مع» نحو قولك: جئت به، وجاء البرد والطيلاسة^(١). قال الله تعالى: ﴿فَاتَّبَعَهُمْ فرعونُ بجنوده﴾^(٢) أي: مع جنوده.

المعنى الخامس: السؤال، فتكون بمعنى «عن» نحو: «سألتك بزيد» أي عنه، قال تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ واقِعٍ﴾^(٣)، أي: عن عذاب، وقال الشاعر^(٤):
١٧٠- فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي بَصِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ
أي: عن النساء.

المعنى السادس: السبب، نحو قولك: ضربتك بمخالفتك، وأحسنْتُ إليك بإكرامك، قال الله تعالى: ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ﴾^(٥)، وقال: ﴿فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾^(٦)، وقال: ﴿فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾^(٧)، معنى ذلك كله بسبب.

المعنى السابع: معنى التعجب، نحو قولك: أحسِنْ بعمرٍ، وأكرم به، ومعنى ذلك: ما أحسنه وما أكرمه، أي: هو حسنٌ جداً وكريمٌ جداً، قال الله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ﴾^(٧) و﴿أَبْصُرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾^(٨). المعنى: هؤلاء يَمُنُّونَ يُتَعَجَّبُ مِنْهُمْ أو هذا يَمُنُّونَ يُتَعَجَّبُ مِنْهُمْ، إذ لا يَصِحُّ التعجبُ من الله تعالى لإحاطة علمه بالكلِّ والجزئي على ما هو عليه سبحانه، والتعجبُ لا يكون إلا لما خفي سببه. ولا يَصِحُّ أن تكونَ هذه الباءُ زائدةً لثلاً يَفْسُدُ معناها ويخرج الكلام عن التعجب، وإن كان ما بعدها في موضع فاعلٍ عند قومٍ وفي موضع مفعولٍ عند آخرين.

(١) لا موضع للشاهد في مثاله: لعلها بالطيلاسة، فهي تشبه قولهم: جاء البرد والطيلاسة.

(٢) الإسراء ٧٨.

(٣) المعارج ١.

(٤) البيت لعلقمة بن عبدة. وهو في الديوان ٣٥، والمفضليات ٣٩٢، وحامسة البحري ١٨١، وأدب الكاتب ٣٩٧، وشرح أدب الكاتب ٣٥٥، والأزهية ٢٩٥، واللسان (با)، والجمع ٢٢/٢.

(٥) العنكبوت ٤٠.

(٦) آل عمران ١١.

(٧) مريم ٣٨.

(٨) الكهف ٢٦.

المعنى الثامن: الظرفية، فتكون بمعنى «في»، نحو قولك: زيدٌ بالبصرة وعبدُ الله بالكوفة، قال الله تعالى: ﴿أَنْ تَبَوَّأَ لِقَوْمِكِهَا مِصْرَ بَيْتًا﴾^(١) أي: في مصر، وقال الشاعر^(٢):

١٧١- بها العينُ والآرامُ يَمْشِينَ خِلْفَةً وَأَطْلَاؤُهَا يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ مَجْمَحٍ
أي: فيها، وقال آخر^(٣):

١٧٢- أَذُو زَوْجَةٍ بِالْمِصْرِ أُمُّ ذُو خُصُومَةٍ
أي: في المِصرِ.

المعنى التاسع: معنى الحال، كقولك: خرج زيدٌ بشيائه، أي: وثيابه عليه، أي: وهذه حاله، قال الشاعر^(٤):

١٧٣- وَمُسْتَنَّةٌ كَاسْتِنَانِ الْخَرُوفِ فِ قَدْ قَطَعَ الْحَبْلَ بِالْمِرُودِ
أي: والمِرُودُ فيه، أي: هذه حاله.

المعنى العاشر: أن تكونَ للعَوَضِ كقولك: بَعْتُ هذا بهذا، وأعطيت ذاك بذاك، قال الله تعالى: ﴿وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ﴾^(٥)، وقال الشاعر^(٦):

١٧٤- هذا بذاك وَلَا عَتَبَ عَلَى الزَّمَنِ
أي: عَوَضَ جَنَّتَيْهِمْ، وعَوَضَ ذلك.

(١) يونس ٨٧.

(٢) البيت لزهير، وهو في ديوانه ٥، وفي شرح القصائد ٢٣٩، والعين: البقر، الآرام، الظباء البيض، خلفه: يخلف بعضها بعضاً. والأطلاء: ج الطلا وهو ولد البقرة.

(٣) تقدم برقم ١٠٩.

(٤) لم أهتم إلى قائله، وإنما ذكر في اللسان (خرف) أنه لرجل من بني الحرث وهو في سر الصناعة ١٥١/١، والكمال ٤٧٩، وابن يعيش ٢٣/٨. والمستنة: الطعنة فاردها، واستنان الخروف:

أي إن دهما مر على وجه ولد الفرس، والمروء: حديدة توتد في الأرض يشد فيها جبل الدابة.

(٥) سبأ ١٦.

(٦) البيت للشافعي وهو في ديوانه ٨٣ وصدره: فأصبحوا لسان الحال ينشدهم.

المعنى الحادي عشر: أن تكون للقسم، كقولك: بالله لتخرجن، وبك لأفعلن. قال الشاعر^(١):

١٧٥- بالله ربك إن أتيت فقل له هذا ابن هرمّة واقفاً بالباب

٦٩

/ويشاب هذا بسؤال. وقال آخر^(٢):

١٧٦- رأى برقاً فأوضع فوق بكرٍ فلا بك ما أسال ولا أغاماً

وقال آخر^(٣):

١٧٧- ألا نادى أمانةً باحتمالٍ لتقتلني فلا بك ما أبالي

المعنى في الأبيات: وحق الله وحقك.

فأما الباء في قولهم «طفُ بالبيت» وقوله تعالى: ﴿وامسحوا برؤوسكم﴾^(٤) في الآية^(٥)، فذهب بعضهم إلى أن الباء في ذلك للتبعيض، ولذلك أجاز أصحاب مالك المسح في الوضوء ببعض الرأس، وانتهى الخلاف بينهم في التبعيض إلى إجازة قدر الأتملة من الرأس في المسح. والصحيح أن الباء في ذلك كله للإصاق، كما تقدّم في المعنى الثالث، وإنما التبعيض الذي يمكن في التمثيل في الآية^(٦) على المجاز، لا أصل للباء فيه، فهو مثل قولك: ضربت زيداً، وأنت تريد بعضه، بإطلاق اللفظ مجازاً.

المعنى الثاني عشر: التشبيه كقولك: لقيت به الأسد وواجهت به الهلال، كأنك قلت: لقيته فكأنني لقيت الأسد، وواجهته فكأنني واجهت الهلال. قال العجاج^(٧):

(١) البيت لابن هرمّة، وهو في ديوانه ٧٠ وابن يعيش ١٠١/٩.

(٢) نسب في النوادر ١٤٦ إلى عمرو بن يربوع، وهو في الخصائص ١٩/٢ وابن يعيش ٣٤/٨.

(٣) نسب في حماسة أبي تمام ٤١٥/١ إلى فوية بن سلمى، وهو في الخصائص ١٩/٢ واللسان (طلل)، وابن يعيش ١٠١/٩. والاحتمال: الارتحال.

(٤) المائدة ٦، وفي الأصل: «فامسحوا» وهو سهو.

(٥) في الأصل: «في الآيتين» وليس في القرآن الكريم سوى هذه الآية.

(٦) في الأصل: «في الآيتين».

(٧) هو في ديوانه ٢٣، وأما في القالي ٢٤٤/١، واللسان (جلا). وابن أجلي: المنكشف المشهور الأمر، =

١٧٨- لَاقُوا بِهِ الْحَجَّاجَ وَالْإِصْحَارَا بِهِ ابْنُ أَجْلَى وَافَقَ الْإِسْفَارَا
كأنه قال: وجدوا به ابن أجلى، فاعلمه.

* * *

القسم الثاني الذي لا تكون فيه إلا زائدة، لها ستة مواضع:

الموضع الأول: المبتدأ إذا كان «حَسْبُ»، كقولك: «بِحَسْبِكَ أَنْ تَقُومَ»،
أي: حَسْبُكَ، قال الشاعر^(١).

١٧٩- بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ
وقال آخر^(٢):

١٨٠- بِحَسْبِكَ أَنْ قَدْ سُدَّتْ أَخْزَمَ كُلُّهَا لِكُلِّ أَنْاسٍ سَادَةٌ وَدَعَائِمُ
أي: حَسْبُكَ عِلْمُهُمْ، وحسبك سيادتك.

الموضع الثاني: خبر ليس، نحو قولك: ليس زيد بقائم، قال الله تعالى:
﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾^(٣) وقال الشاعر^(٤):

١٨١- فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

الموضع الثالث: خبر «ما» نحو قولك: ما زيد بقائم، قال الله تعالى:
﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾^(٥) ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾^(٦)، الشاعر^(٧):

١٨٢- مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّايِ وَالْجَدَلِ

= ولاقوا به: أي بذلك المكان، والإصحار: وجدوه مصحرا، وافق الإسفار: أي واضحا كالصبح.

(١) نسب في اللسان «يا» إلى الأشعر الرقبان، وهو في سر الصناعة ١٥٤/١، والخصائص ٢٨٢/٢، والإنصاف ١٧٠، وابن يعيش ٢٣/٨. والمضر: الذي يروح عليه الكثير من المال.

(٢) لم أهتم إلى قائله، وهو في الحماسة ١٩٩/٢، والإنصاف ١٦٩.

(٣) تقدم برقم ١٥٠.

(٤) الزمر ٣٦.

(٥) تقدم برقم ٨٧.

(٦) آل عمران ١٨٢.

(٧) البقرة ٨.

وسواء كانت «ما» حجازيةً أو تميميةً فالباء داخلةٌ في خبرها زائدةٌ.

الموضع الرابع: فاعل كفى، كقولك: كفى بك شاهداً، قال الله تعالى: ﴿وَكفى بالله شهيداً﴾^(١)، ﴿وَكفى بالله وكيلاً﴾^(٢).

ولا تدخل هذه الباء في فاعل «كفى»، إلا إذا كانت غير متعدية بمعنى: «اكتفى»، فإن كانت متعديةً إلى مفعولين فلا تدخل الباء في فاعلها كقوله تعالى: ﴿وَكفى الله المؤمنين القتال﴾^(٣) و﴿إنا كفيناك المستهزين﴾^(٤)، ومنه قول العربي: /«يا إياك قد كفيْتُك»^(٥)، والمفعول الثاني هنا محذوفٌ اقتصاراً. ٧٠

الموضع الخامس: مفعول «كفى» عند بعضهم في الضرورة كقول الشاعر^(٦):

١٨٣- فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

وابن أبي العافية^(٧) الإشبيلي المتأخر يجعل «الباء» في البيت داخلة على فاعل «كفى» كما في الموضع الرابع، ويجعل «حب النبي» بدل اشتمال^(٨) من الضمير على الموضع، لأنَّ الضمير مخفوضٌ لفظاً مرفوعٌ معنىً وهو حسنٌ، وعليه حمل بعض المتأخرين بيت المتنبي^(٩):

١٨٤- كَفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أَنِّي رَجُلٌ لَوْلَا مُحَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرِنِي

الموضع السادس: الفاعل في الضرورة، كقوله^(١٠):

(١) النساء ٧٩. (٢) النساء ٨١. (٣) الأحزاب ٢٥.

(٤) الحجر ٩٥. (٥) انظر: المقرب ١/١٧٦.

(٦) اختلف في نسبته - كما في الخزانة ٢/٥٤٥ - بين كعب بن مالك، وعبدالله بن رواحة وبشير بن عبد الرحمن، وهو في الكتاب ١/٢٦٩، ومجالس ثعلب ٢٧٣، وأمالى الشجري ٢/١٦٩، والأزهية ١٠١، واللسان (من)، والمغني ١١٦، وشواهد ٣٣٧، والهمع ١/٩٢.

(٧) في الأصل: «ابن أبي العالية» ولم نجد رجلاً بهذه الكنية، ولعل الصواب ابن أبي العافية وهو محمد ابن عبد الرحمن، فقيه باللغة والعربية توفي ٥٨٣. انظر: البغية ١/١٥٤.

(٨) في الأصل: «إشمال»، وهو تحريف. (٩) الديوان ٤/٤٠٤.

(١٠) البيت لقيس بن زهير كما في النوادر ٢٠٣، وسر الصناعة ١/٨٨، والخصائص ١/٣٣٣، وإيضاح =

١٨٥- أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ

أي: أَلَمْ يَأْتِيكَ^(١) خَبْرُ بِنَا لَأَقْتُ، كما قالوا: «قد كان من مطر»^(٢)، أي نازل من مطر أو شبهه. والأخفش^(٣) يجعل «مِنْ» هنا زائدة وكلاهما ضعيف، ويروى: «ألا هل أُنَاكَ»^(٤) و«ألم يَأُنَاكَ» بغير ياء.

ومثل زيادتها في الفاعل للضرورة زيادتها في خبر الابتداء كقوله^(٥):

١٨٦- مَا أَنْتَ مِنْ بَيْتٍ يَلْذُ دُخُولُهُ وَظِلُّكَ لَوْ يُسْتَطَاعُ بِالْبَارِدِ السَّهْلُ

وقال الآخر^(٦):

١٨٧- فَمَنْعُهَا بَشْيٍ يُسْتَطَاعُ

أي: شيء. ويحتمل أن يكون الخبر محذوفاً أقيم الجار والمجرور مقامه، كأنه قال: فمَنْعُهَا كائنٌ أو حادثٌ أو مستقرٌّ، وهو أجود من الزيادة لكون الجار والمجرور يقعان خبراً للمبتدأ قياساً.

وأما قوله: «أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغَيِّ بِخَلْقِهِنَّ [بِقَادِرٍ]»^(٧)، فذكر أبو الحسن ابن عصفور الإشبيلي^(٨) أن ذلك من

= الزجاجي ١٠٤، وأمالى الشجري ٨٤/١، والممتع ٥٣٧، وابن يعيش ٢٤/٨. وتنمي: تبلغ، واللبون: جماعة الإبل ذات اللبن.

(١) كذا كما رويت في البيت. (٢) انظر: المغني ٣٦٠.

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش ٩٨/١، ٢٠٩، ٢٢٣، ٢٥٤.

(٤) الأصل: «أُنَاكَ» وهو تحريف والتصويب من سر الصناعة ٨٩/١.

(٥) لم أهدد إلى قائله، ورواية الصدر في أمالي القالي ٣١٩/٢.

بِنَا أَنْتَ مِنْ بَيْتٍ دُخُولُكَ لَذَّةٌ

وهو في السمط ٨٤٢/٢.

(٦) نسب في حاسة أبي تمام إلى رجل من تميم ٦٨/١، وصدره:

فَلَا تَطْمَعُ أُبَيْتَ اللَّعْنِ فِيهَا

وهو في شواهد التوضيح ٣١، والمغني ١١٧، والأشمونى ٥٢، والخزائن ٤١٣/٢.

(٧) الأحقاف ٣٣.

(٨) هو علي بن مؤمن حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، له: المتع والمقرب وشرح الجمل، توفي

سنة ٦٦٣. انظر: البغية ٢١٠/٢.

الشاذ^(١)، وفيه عندي تسويغٌ لدخول الباء الزائدة لتصدير الكلام بالنفي، والباء في تمام فائدته، فكانت كأنها في خبر «ما» إذ «ألم» نفي كما أن «ما» نفي.

* * *

القسم الثالث الذي يحتمل أن تكون فيه زائدة وآلا تكون، ما عدا ما ذكرنا من القسمين نحو قوله تعالى: ﴿تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ﴾^(٢)، فيحتمل أن تكون الباء زائدة، ويكون التقدير: تَنْبُتُ الذَّهْنَ، أي: تُخْرِجُهُ، ويحتمل أن تكون الباء باء الحال كأنه قال: تَنْبُتُ شَجَرُهَا وَالذَّهْنَ فِيهَا، فتكون من المعاني التي ذكرنا أولاً، وكذلك قول الشاعر^(٣): /

٧١

١٨٨- شَرِبْتُ بِمَاءِ الدُّخْرِ ضَيْنٌ فَأَصْبَحْتُ زُورَاءَ تَنْفِرُ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلَمِ
وقول الآخر^(٤):

١٨٩- شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعْتُ مَتَى لُجَجٍ خُضِرَ لَهْنٌ نَثِيجُ
إن جعلنا الباء زائدة^(٥) في البيتين كان «الماء» مفعولاً لشربت أو لشربن، وإن كانت غير زائدة فهي الظرفية أو التي للإلصاق التي فيها معنى التبعيض، كما تقدم^(٦). فقس على هذه الثلاثة الأقسام ما يرد عليك من الباء في كلام العرب تجده واحداً إن شاء الله.

(١) أي: دخول الباء في «بقادر».

(٢) المؤمنون ٢٠.

(٣) البيت لعترة وهو في الديوان ٢٠١، والأزهية ٢٩٤، وأمالى الشجري ٢٧٠/٢، واللسان (دحض)، وابن يعيش ١١٥/٢. والزوراء: المائلة، والديلم: الأعداء.

(٤) في الأصل: «منالجج» وهو تحريف، والبيت في ديوان الهذليين ٥١/١ لأبي ذؤيب، وروايته:

تَرَوْتُ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَنْصَبْتُ عَلَى حَبَشِيَّاتٍ لَهْنٌ نَثِيجُ
وهو في أمالى الشجري ٢٧٠/٢، والأزهية ٢٩٤، والمخصص ٦٧/١٤، وأدب الكاتب ٤٠٨، واللسان (شرب)، وابن عقيل ٤/٣، والأشموقي ٢٨٤، والخزاعة ١٩٣/٣ والنثيج: المر السريع مع الصوت، ومتى: من، وهي لغة هذيل.

(٥) في الأصل: «الزائدة» وهو تحريف.

(٦) استشهد الهروي بالبيتين على أن الباء بمعنى «من»، انظر: الأزهية ٢٩٤.

واعلم أن الباء وسائر حروف الخفض لا بد أن تكون متعلقة بفعلٍ أو ما فيه معنى الفعل أو رائحة الفعل، لأنَّ الجارَّ والمجرور في موضع معمول مستدعٍ^(١) لواحد من ذلك.

إلا أن حقيقة المتعلق إنما هي في غير الزائد، وأمَّا الزائد فبعضهم يجعله متعلقاً وبعضهم لا يجعله متعلقاً. وبعضهم يجعله متعلقاً إن كان في الكلام فعل^(٢) أو معناه كـ «ليس»، وإن لم يكن كـ «ما» الحجازية فلا يجعله متعلقاً وهو الصحيح لأنَّ عمله تشبيهاً^(٣) بغير الزائد إذ لا حاجة إليه فكان ينبغي أن لا يعمل، فإذا عمل وكان في الكلام ما^(٤) يتعلّق [به] كان الشبّه لغير الزائد من جهتين^(٥)، نحو: «ما جاء من أحد»، وإن كان لا شيء له يتعلّق به كان الشبّه لغير الزائد من جهة واحدة وهو العمل فقط، فتعلّق الزائد لا ضرورة له كغير الزائد، إذ لا حاجة إليه لازمة، فاعلمه.

باب الباء المركبة مع غيرها من الحروف

وهي تتركّب مع الجيم واللام: بَجَلْ، ومع اللام وحدها: بل، ومع اللام والألف: بلى، وما عدا ذلك من التركيب فغفل.

باب بَجَلْ^(٦)

اعلم أن هذه اللفظة ليس لها في الكلام إلا معنى واحد^(٧) [وهو] الجواب بمعنى نعم، وهذا إذا كانت حرفاً، وتكون اسماً بمعنى حسب كقوله^(٨):

(١) في الأصل: «مستدعى» وهو تحريف.

(٢) في الأصل: «فعلًا» وهو تحريف.

(٣) كذا على تقدير: حذف الخبر.

(٤) في الأصل: «بما» وهو تحريف.

(٥) أي: أنه عمل الجر وله ما يتعلّق به.

(٦) انظر في «بجل»: الجني ١٦٩، المغني ١١٩، الجمع ٧١/٢.

(٧) في الأصل: «واحدًا» وهو تحريف.

(٨) في الأصل: «كقولك» وهو تحريف، وتقدم الشاهد برقم ٤٧.

١٩٠-عَجِّلْ لَنَا هَذَا وَاحْجِقْنَا بِذَالِ الشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بَجَلْ

وقوله^(١):

١٩١-..... أَلَا بَجَلِي مِّنْ ذَا الشَّرَابِ أَلَا بَجَلْ

باب بل^(٢)

اعلم أن معنى «بل» في كلام العرب الإضراب عن الأول: إمّا تركاً له وأخذاً في غيره لمعنى يظهر له، وإمّا لأنه بداء^(٣) نحو قولك: ضربتُ زيداً بل عمراً، واضرب زيداً بل عمراً، وإمّا لغلطه بذكر لفظه وأنت تريدُ غيره، نحو: رأيت رجلاً بل حماراً، وهذا لا يقع في القرآن ولا في فصيح كلام في حال تبليغ، وإما لنسيان، وهو أيضاً/ لا يَصِحُّ في القرآن ولا في كلام مبلّغ عن الله ٧٢ تعالى. والأمثلة في كليهما واحدة، وإنما يقع الفرق بين الموضعين من جهة المعنى، وهو أن النسيان وضعُ شيءٍ على غيره من غير علم به ولا خطور بالبال، والغلطُ وضعُ شيءٍ على غيره بمضي الوهم إليه ثم يظهر المقصود. وإمّا البداء فهو وضعُ شيءٍ على معنى بالقصد، ثم يتبين أن الأولى غير ذلك الشيء، ففي المدح يؤتى بأحسن، وفي الذم يؤتى بأقبح، كقولك: هندُ شمس [بل] دنيا، وهندُ ليل [بل] كابوس، أو شبه ذلك.

ودخول «بل» في هذه المواضع يصرف المراد بالأول إلى الثاني. واستعمالها دون «بل» قبيح. فإذا صحَّ هذا فـ«بل» لها موضعان:

الموضع الأول: أن تكون حرف عطفٍ مشرّكاً ما بعده مع ما قبله في

(١) البيت لطرفة وهو في الديوان ٨٩، وصدره:

أَلَا إِنِّي أَشْرَبْتُ أَسْوَدَ حَالِكَا

وهو في المغني ١١٩، وشواهد المغني ٣٤٥.

(٢) انظر في «بل»: الأزهية ٢٢٨، المقرب ٢٣٢/١، ابن يعيش ١٠٤/٨، الجني ٩٣، المغني ١١٩.

(٣) سيشرح المؤلف «البداء» بعد قليل.

اللفظ، وهو الاسمية في الأسماء، والفعلية في الأفعال، والرفع والنصب والحذف والجزم. ولا تُشرك في المعنى لأنَّ الفعل لأحدهما دون الآخر وهو الثاني، سواء كان الأول موجباً أو منفيّاً، نحو: قام زيد بل عمرو، وما قام زيد بل عمرو، فالقيام في كلا الحالين للثاني دون الأول [و] إنَّ ظهرت أداة النفي بعدها مع الفعل، فيكون الإضراب عن النفي للأول وجعله للثاني، نحو: ما قام زيد بل ما قام عمرو.

وخالف أبو العباس المبرد في هذا، وزعم^(١) أنَّ «بل» تضرب عن الأول إثباتاً وتثبت للثاني، وتضرب عن الأول نفيّاً وتثبت^(٢) للثاني، فإذا قال القائل: قام زيد بل عمرو، فالقائم عمرو لا غير، وإذا قال: ما قام زيد بل عمرو، فنفي القيام عن عمرو، والإضراب عن النفي للأول^(٣).

ومذهبه لا يصح لأنَّ «بل» عندنا وعنده ليس حرف عطفٍ مشرّكاً في المعنى، وإنما هو في اللفظ خاصة، فلا يُقدَّر بعدها غير الفعل خاصة من غير نفي، إذ النفي هو المعنى الذي تشرك فيه الحروف المشتركة في المعنى كالواو، فإذا لا حظ لـ «بل» في تقدير نفي بعدها، وإن كان وقع الخلاف بين ما بعدها مع ما قبلها في الإضراب لا غير وكأنَّ الكلام الأول لم يكن، وإذا كان قبلها إيجاباً أضربت عنه لا غير، وجعلته للثاني، وكأنَّ الأول أيضاً لم يكن، وكذلك إذا كان الأول إيجاباً والثاني نفيّاً أو بالعكس، وقد اتفق معنا في باب «ما» الحجازية أنا إذا عطفنا على خبرها خبراً آخر بـ «بل» ارتفع لا غير، فتقول: ما زيد قائماً بل قاعد، وكان ينبغي على مذهبه أن يُجيز النصب/ في «قاعد» على ٧٣ تقدير «ما» أخرى، ولا يقول به، فدلَّ على تناقض كلامه. وقد نصَّ على هذا الفصل في باب «ما» من «المقتضب» له^(٤).

(١) انظر: المقتضب ١٢/١.

(٢) قوله: «وتثبته» غير واضح في الأصل، والمعنى: تثبت النفي للثاني.

(٣) أي: أن تكون ناقله معنى النفي والنهي إلى ما بعدها.

(٤) المقتضب ١٨٨/٤، ٢٠١.

الموضع الثاني: أن تكون حرف ابتداء، وذلك إذا لم يقع تشريك بين ما بعدها وما قبلها. وتكون عاطفةً جملةً على جملةٍ مُضَرَّبٍ عن الأولى، نحو: اضرب زيداً بل أنت قائم، أو قام زيدٌ بل عمروٌ منطلقٌ، أو زيدٌ خارجٌ بل أخوك منطلقٌ، أو ما فعلت هذا بل عبدُ الله منطلقٌ. قال الله تعالى: ﴿ق. والقرآن المجيد. بَلْ عَجِبُوا﴾^(١)، و﴿ص. والقرآن ذي الذكرِ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾^(٢)، فهذا حرف ابتداءٍ لا غير، وقال تعالى: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذِكْرِي، بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ﴾^(٣)، فهذه تعطفُ جملةً على جملة، والإضرابُ لازمٌ لها على كل حال.

وذكر بعضهم أنَّ «بل» تكون حرفَ خفضٍ للنكرة بمنزلة «رُبَّ» وأنشد على ذلك^(٤):

بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْجَحْفَتِ ١٩٢-

و^(٥):

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتْمَةٌ ١٩٣-

وقال الآخر^(٦):

(١) الآية ٢، ١ من سورة ق.

(٢) الآية ١، ٢ من سورة ص.

(٣) سورة ص ٨.

(٤) البيت لسؤر الذئب كل في اللسان: (بلل)، وبعده:

قَطَعْتُهَا إِذَا أَلَمَّا تَجَوَّفَتْ

وهو في سر الصناعة ١٧٧/١، والخصائص ٣٠٤/١، والإنصاف ٣٧٩، وابن يعيش ١١٨/٢، وشواهد الشافية ٢٠٠. والجوز: الوسط، والتهاء: المفازة يتيه فيها السالك، الجحفة: الترس، وتجوفت: دخلت جوف مخبئها.

(٥) البيت لرؤبة، وهو في ديوانه ١٥٠، وبعده:

لَا يُشْتَرَى كِتَانُهُ وَجَهْرَمَةٌ

وهو في الإنصاف ٥٢٦، واللسان: (ندل) والجني ٩٤، والمغني ١٢٠، والشذور ٣٢٣، وابن عقيل ٢٦/٣، والأشعري ٢٩٩، وشواهد المغني ٣٤٧، والفجاء: ج فج وهو الطريق الواسع، قتمه: أصله: القتام وهو الغبار، والجهرم: البساط.

(٦) البيت لـ: لبيد، وهو في ديوانه ٢٩، وروايته فيه: يا هل ترى، وعجزه:

١٩٤-بَلْ مَنْ رَأَى الْبَرْقَ بَتْ أَرْقُبُهُ
.....

وليس كذلك بل ما بعدها مخفوضٌ بـ «رُبِّ» مضمرة، فإنها تضرمةً ويبقى عملها دون «بل» وغيرها من حروف العطف، كقوله^(١):

١٩٥-رَسِمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ
.....

أراد: رب رسم دارٍ.

فإذا دخلت «بل» فهي حرف ابتداءٍ كلامٍ وإضرابٍ عن كلامٍ مقدرٍ مخالفٍ لما هي فيه، ولا يلزم أن يكون بعدها إذا كانت حرف ابتداء مبتدأ، ألا ترى قول الشاعر^(٢):

١٩٦-بَلْ هَلْ أُرِيكَ حُمُولَ الْحَيِّ غَادِيَةً كَالنَّخْلِ زَيْنَهَا يَنْعُ وَإِفْضَاحُ

إنه أدخلها على «هل» وليست مبتدأ، وإنما لها صدرُ الكلام، وكذلك في الأبيات الثلاثة المتقدمة^(٣). وهي حرف ابتداء كلام وإن كان بعدها «رب» لأنها لا يُصدَّرُ بها الكلام، فإن كانت حرف جرّ تراها في بابها إن شاء الله.

يُزْجِي حَيًّا إِذَا خَبَا ثَقْبًا

وفي الأصل: «البرق يشري بت أرقبه» فيضطرب عروضياً، وهو في الكتاب ٣٠٦/٢، والأزمية ٢٣١. ويوزجي: يسوق، والحي: السحاب المرتفع، وثقب: أضاء.

(١) البيت لجميل، وهو في ديوانه ١٨٧، وعجزه:

كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلَةٍ

وهو في الخصائص ٢٨٥/١، وسر الصناعة ١٤٩/١، وأمالى القالي ٢٤٣/١، والسمط ٥٥٧، وابن يعيش ٥٢/٨، والمغني ١٢٩، وابن عقيل ٢٧/٣، واللسان: (جلل)، وشواهد المغني ٤٠٣، والعيني ٣٣٩/٣، والخزانة ١٩٩/٤.

(٢) البيت لأبي ذؤيب وهو في ديوان الهذليين ٤٥/١، والرواية فيه: «ياهل»، والكتاب ٣٠٦/٢، والأزمية ٢٣٠، والمخصص ١٢٢/١١، واللسان: (حمل). وقوله: كالنخل، شبه الإبل بالنخل. الينع: إدراك الثمر، والإفْضَاح: يقال: قد أفضح البسر، إذا ما اختلط في خضرة بصفرة أو حمرة.

(٣) أي: وردت ولها صدر الكلام.

باب بَلَى^(١)

اعلم أن «بلى» تعطي من الإضراب ما تعطي «بل» إلا أنها لا تكون أبداً إلا جواباً للنفي^(٢)، دخلت عليه همزة الاستفهام أو التقرير أو التوبيخ أو لم تدخل، فتقول في جواب النفي عارياً من الهمزة، إذا قال القائل: ما قام زيد: بلى، ومعناه: قام زيد، فحلت محلّ الجملة الواجبة جواباً للنفي.

وكذلك تقول في جوابه إذا دخلت عليه الهمزة للمعاني المذكورة، فتقول في جواب: ألم يقم زيد: بلى، والمعنى: قام زيد. وسواء في ذلك لم وما وليس أو غير ذلك من أدوات النفي، قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ نَمْسَا/ النَّارُ إِلَّا أَيَّاماً مَعْدُودَةً﴾ ثم قال بعد: ﴿بلى﴾^(٣)، وقال: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ قالوا: بلى^(٤)، وقال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ قالوا: بلى^(٥)، وقال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ [بلى قادرين]^(٦). والمعنى فيها في ذلك كله الإيجاب والإثبات لما سُئِلَ عنه بالنفي، أو قرّر أو نفى أو توهم نفيه، وهي في ذلك نقيضة «نعم»^(٧)، وستبين في أبوابها بحول الله تعالى.

باب التَاء^(٨)

اعلم أن التاء لا تكون في كلام العرب إلا مفردة، ولا تتركب مع غيرها من الحروف، وهي تنقسم قسمين: قسم أصل وقسم بدل من أصل.

(١) انظر في «بلى»: أمالي السهيلي ٤٤، الجنى ١٦٩، المغني ١٢٠، الجمع ٧١/٢.

(٢) قال ابن هشام: «وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يجاب بها الاستفهام المجرد، انظر: المغني ١٢١.

(٣) البقرة: ٨٠، ٨١. (٤) الملك: ٨، ٩.

(٥) الأعراف: ١٧٢. (٦) القيامة: ٣.

(٧) ثمة شواهد تدلّ على أن «نعم» توافق «بلى» بعد النفي المقرون بالاستفهام، وقد تأولوا هذه الشواهد. انظر: أمالي السهيلي ٤٥، الجنى ١٧٠.

(٨) انظر في التاء: الكتاب ٣٠٤/٢، المذكر والمؤنث للمبرد، ابن يعيش ٩١/٥، الجنى ١٩، المغني ١٩٣.

القسم التي هي أصل لها في كلام العرب أربعة مواضع:

الموضع الأول: أن تكون للمضارعة في الفعل. ومعنى المضارعة المشابهة. وقد تقدّم معناها وبيانها في باب الهمزة، إلا أن الذي يجب أن تعلم هنا أن التاء تدل في الفعل المضارع على الواحد المخاطب، نحو: أنت تقوم، والمخاطبة نحو: أنت تقومين يا هند، والمخاطبتين مذكّرتين نحو: أنتما يا زيدان تقومان، أو مؤنثتين نحو: أنتما يا هندان تقومان، والجماعة المذكرين المخاطبين نحو: أنتم يا زيدون تقومون، أو المؤنثين المخاطبين، نحو: أنتن يا هندات تقمن، والغائبة نحو: هي تقوم، والغائبتين نحو: الهندان تقومان، قال الله تعالى في المذكر: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ﴾^(١)، وقال: ﴿لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمِعُ وَأَرَى﴾^(٢)، وقال: ﴿وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾^(٣)، وقال: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾^(٤)، وقال: ﴿وَلَا تَبْرَحْ جَنَّ تَبْرُجَ الْجَاهِلِيَةِ الْأُولَى﴾^(٥)، وقال الراجز^(٦):

١٩٧- يَابَنَةُ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي

وقال الشاعر^(٧):

١٩٨- تَقُولُ سُلَيْمَى لَا تَعْرُضْ لِتَلْفَةٍ وَلَيْلُكَ عَنْ لَيْلِ الصُّعَالِيكِ نَائِمٌ

واعلم أن هذه التاء كان ينبغي أن يقال فيها: بدل من الواو لأن الواو أخت الياء والألف اللتين هما حرفا المضارعة، لأن جميع حروف علة تزداد وتنقص وتغير بالقلب والبدل، إلا أن الواو لما لم توجد في الفعل المضارع لمعنى المضارعة، كما وجدت الواو في تصرف «أولج» حين قالوا: أولج يده في كذا

(٣) الإسراء: ٤٤.

(٢) طه: ٤٦.

(١) يونس: ٦١.

(٥) الأحزاب: ٣٣.

(٤) التحريم: ٤.

(٦) البيت لأبي النجم كما في الكتاب ٣١٨/١، وبعده:

جَعَلُوا الْأَسْمِينَ كَأَسْمِ وَاحِدٍ

وهو في نوادر أبي زيد ١٩، ومنازل الحروف ٥٦، وابن يعيش ١٢/٢، واللسان: (قوب)،

والأشموني ١٥٧، وشواهد المغني ٥٤٥، والدرر ٧٠/٢.

(٧) البيت لعمر بن براقه كما في أمالي القالي ١١٩/٢.

وأُتْلِج، فلم يُحْكَمْ على التاء المذكورة بالبدل، ولكن يقال^(١): إِنَّهَا عُوِضَتْ مِنَ الْوَائِ لَأَنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ الْوَائِ، إِلَّا أَنَّهَا لَمْ وَقَعَتْ أَوَّلًا لَمْ يُحْكَمْ بِهَا لَأَنَّ الْوَائِ لَا تُزَادُ، فَهِيَ تَشْبَهُ الْوَائِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ فِي الْبَدَلِ مِنْهَا، وَكَأَنَّهَا هُنَا بَدَلٌ ٧٥ وَلَيْسَتْ بِبَدَلٍ، وَلَكِنْ [حَلَّتْ] حَلَّ الْوَائِ فِي جَرِيَانِهَا بِجَرَى الْبَاءِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَلَزِمَتْ هُنَا لِأَنَّهَا أَوْلَى فَهِيَ أَقْوَى مِنَ الْوَائِ لَأَنَّ التَّاءَ لَا تُغَيَّرُ وَلَا تُبَدَّلُ وَلَا تَتَعَرَّضُ لِذَلِكَ تَعَرَّضَ الْوَائِ فَاعْلَمَهُ.

الموضع الثاني: أن تكون للتأنيث وهي له على ثلاثة أقسام: قسم تكون له في الاسم، وقسم تكون له في الفعل، وقسم تكون له في الحرف.

[فالقسم الذي في الاسم تكون في المفرد والجمع]

القسم الذي في المفرد تكون فيه أبداً آخرأ لمعان: أحدها الفرق: إِمَّا^(٢) بَيْنَ الْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ فِي الْأَسْمِ، نَحْوُ: امْرَأَةٍ وَامْرَأَةٍ، أَوْ فِي الصِّفَةِ نَحْوُ: قَائِمٌ وَقَائِمَةٌ، وَإِمَّا بَيْنَ الْمَفْرَدِ وَاسْمِ الْجَمْعِ نَحْوُ: وَرْدَةٌ وَوَرْدٌ، وَإِمَّا بَيْنَ اسْمِ الْجَمْعِ وَالْمَفْرَدِ، وَذَلِكَ [نَحْوُ]: كَمَةٌ وَكَمَاتٌ لَا غَيْرَ، وَإِمَّا بَيْنَ الْمَفْرَدِ وَالْجَمْعِ نَحْوُ: بَقَالٌ وَبِقَالَةٍ.

والثاني: التوكيد في الصفة للمبالغة، نحو: نَسَابَةٌ لِلْعَالَمِ بِالنَّسَبِ، وَفِي الْجَمْعِ كَذَلِكَ نَحْوُ: حَجَّارَةٌ وَجَمَّالَةٌ، وَفِي التَّأْنِيثِ كَذَلِكَ نَحْوُ: شَاةٌ وَبِقَرَةٌ.

والثالث: النسب^(٣) مفرداً نحو: الْمَهَالِبَةُ فِي الْمَنْسُوبِينَ لِلْمَهْلَبِ، فَهَمٌ فِي مَعْنَى الْمَهْلَبِيِّينَ، وَمَعَ الْعَجْمَةِ نَحْوُ: السَّبَابِجَةُ^(٤) فِي الْمَنْسُوبِينَ إِلَى «سَبَجٍ»^(٥) وَهَذَا أَعْجَمِيٌّ فِي مَعْنَى «سَبَجِينَ».

(١) فِي الْأَصْلِ: «يَقُولُ» وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٢) فِي الْأَصْلِ: «لَا» وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «لِلنَّسَبِ».

(٤) فِي الْأَصْلِ: «السَّبَابِجَةُ» وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ لِلْمَبْرَدِ ٨٩.

(٥) فِي الْأَصْلِ: «سَبَجٌ» وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ لِلْمَبْرَدِ، وَفِي اللِّسَانِ (سَبَجٌ): وَالسَّبَابِجَةُ: قَوْمٌ ذُو وَجَلَدٍ مِنَ السَّنَدِ وَالْهِنْدِ.

والرابع: العجمة وحدها نحو: «المَوَازِجَةُ»^(١).

والخامس: تأنيث اللفظ فقط نحو: غرفة وبَسْطَة.

والسادس: العوض: إمّا من فاء اللفظة، نحو: وَعَدَ عِدَّةً، وزن زنة، والأصل: وَعَدُوْزَنٌ، وإمّا من عينها نحو: أعاد إعادة وأجاد إجادة، والأصل: إَعْوَاداً وإجواداً، وإما من ياء الجمع نحو: قَرَّازِنَة، والأصل: فرازين جمع فَرَزَان^(٢)، وإما من ياء الإضافة نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ﴾^(٣)، لأنها لا تُجْمَعُ معها في هذه المواضع.

والسابع: الإقحام، كقول الشاعر^(٤):

١٩٩-كِلِينِي لِهَمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَائِبِ
بفتح التاء في «أميمة» لأنها قد حُذِفَتْ من المؤنث في الترخيم، فليست من الأقسام المذكورة، ولكن ليعلم أنها اسم^(٥) مؤنث مرخّم، والإقحام هنا إنّما هو الزيادة، وإن كان في غير هذا الموضع الإدخال بين شيئين متلازمين، على أن سيبويه^(٦) - رحمه الله - جعل الإقحام هنا للتاء بين الحرف الذي قبلها وحركته. وهذا توهمٌ بعيد، لأنّ الحرف لا يُتَصَوَّرُ دخوله بين حركة وحرفٍ إذ لا إلحاق فيها في حال تحريكه، فلا يُحْتَمَلُ دخول / شيء^(٧) بينهما، وتحقيق القول ليس هذا موضعه.

وزاد بعض النحويين في معاني التاء المذكورة «التحديد» في العدد نحو

(١) الموازنة: ج المَوَازِج وهو الخفّ وانظر: المغرب للجواليقي ٣١١/١.

(٢) الفرزان: الملكة في لعبة الشطرنج. (٣) مريم ٤٤.

(٤) البيت النابغة، وهو في الديوان ٥٤، والكتاب ٣١٥/١، وكتاب اللامات ١٠٢، وأمالى الشجري

٨٣/٢، والعيني ٣٠٣/٤، والخزائن ٣٢١/٢. كليلي: دعيني وهمي.

(٥) قوله: «اسم» غير واضح في الأصل.

(٦) ذكر سيبويه ما يتعلق بحركة «أميمة»، وليس في كلامه ما قاله المؤلف عنه، وعبارته «فلها ألحقوا

الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء». انظر: الكتاب ٣١٥/١،

٣٤٦.

(٧) قوله: «شيء»: غير واضح في الأصل.

قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾^(١)، وهذا راجع إلى تأنيث اللفظ كشاة، ويُتصور معه التحديد في العدد فليس تدخل له التاء وحده.

فإذا ثبتت هذه المعاني في التاء المذكورة فاعلم أن الكوفيين يزعمون أنها هاء في الأصل لأن الوقف عليها هاء. وليس ذلك بصحيح، لأن الوقف عارض واللفظة تاء، وهو الأصل، فلا يعدل عن الأصل إلا بدليل قاطع.

والدليل على أن الوقف لا يعتد به أنهم يشددون المخفف فيه كقوله^(٢):

ببازِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ -٢٠٠-

وقوله^(٣):

ضَخْمٌ يُحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمًا -٢٠١-

فإذا صاروا إلى الأصل خففوا، وهو الأصل، مع أن العرب قد وقفت على هذه التاء على الأصل من غير بدل إلى الهاء. قال الراجز^(٤):

بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْجَحَفَتِ -٢٠٢-

وقال آخر^(٥):

(١) الحاقة ١٣.

(٢) البيت لمنظور بن مرثد الأسدي كما في نوادر أبي زيد ٥٣، وبعده:

كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الْكُلْكُلِ

وهو في الكتاب ٢٨٢/٢، والخصائص ٣٥٩/٢، وسر الصناعة ١٧٨/١، والمحتسب ١٠٢/١،

ومجالس ثعلب ٦٠٣، والإنصاف ٧٨٠، وابن يعيش ٦٨/٩، واللسان: «كلل» وشواهد الشافية

٢٤٦، والخزانة ٤٩٤/٤. والبازل من الإبل: الذي أتم الثامنة، والناقاة الوجناء: الصلبة التامة

الخلق، والعيهل: الطويلة السريعة، والكلكل: الصدر.

(٣) البيت في ملحقات ديوان روبة ١٨٣ وقبله:

ثَمَّتْ جِثَّتْ حَيَّةٌ أَصْبًا

وهو في الكتاب ١١/١، وسر الصناعة ١٧٩، والمنصف ١٠/١.

(٤) تقدم برقم ١٦٢.

(٥) الأبيات لأبي النجم كما في مجالس ثعلب ٢٧٠، وهي في الخصائص ٣٠٤/١، وسر الصناعة =

٢٠٣- اللَّهُ نَجَّاكَ بِكَفِّي مَسَلَمَتْ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدَ مَتَ صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتْ وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أُمْتُ

كما أنه قد جعلوا التاء المذكورة هاءً إجراءً للوصول مجرى الوقف في العدد، فقالوا: ثَلَاثَةٌ أَرْبَعَةٌ^(١). وليس في ذلك حُجَّةٌ للكوفيين لِقُلَّتْهُ، كما أنهم أُجْرُوا هاءَ الوقف مجرى هاء التانيث، قال الشاعر^(٢):

٢٠٤- العَاطِفُونَةُ حِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمُسْبِغُونَ يَدًا إِذَا مَا أَنْعَمُوا
وقد تُسَكَّنُ تلك التاء كقوله في الأبيات: «وبعدَ مَتَ»، لأن الأصل بعد ما، ثم أُبدل من الألف [تاء] في الوقف، كما قال الآخر^(٣):

٢٠٥- قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أُمِّكِنَهُ مِنْ هَاهُنَا وَمِنْ هُنَا
إِنْ لَمْ تَرَوْهَا فَمَهْ؟

أراد: فما تصنع؟ ثم وقف بعد حذف «تصنع» فقال: «فما»، ثم أُبدل الألف هاءً في الوقف فقال: فمه، فأجراها الآخر مجرى تاء التانيث تشبيهاً بها^(٤) فقال: «بعد مَتَ» كما قال: «مسلمت».

وأماً: «أخت، وبنْت، وهَنْت»^(٥) فذهب الأكثرون إلى أنها عوضٌ من لام الكلمة لأنها واو أو ياء في الأصل، فأصلها: أَخَوَةٌ وَهَنَوَةٌ وَبَنَوَةٌ^(٦)، وأعلوها

= ١٧٧/١، واللسان: ما، والأشْمُونِي ٧٥٦، وشواهد الشافية ٢١٨، والخزانة ٢٨٧/٣ والغلصة: رأس الحلقوم. (١) انظر: سر الصناعة ١٧٧/١.

(٢) البيت لأبي وجزة السعدي كما في اللسان: (ليت)، وهو في مجالس ثعلب ٣٧٤، وسر الصناعة ١٨٠/١، والأزهية ٢٧٣، والمخصص ١١٩/١٦، والإنصاف ١٠٨، والممتع ٢٧٣، والأشْمُونِي ٨٨٢، والخزانة ١٧٥/٤، وانظر شرح الشاهد في: سر الصناعة ١٨٠/١.

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في سر الصناعة ١٨٢، والمنصف ١٥٦/٢، والممتع ٤٠٠، وابن يعيش ٨١/٩، والهمع ٧٨/١، والدرر ٥٢/١. وفاعل «وردت» يعود إلى الإبل.

(٤) انظر سر الصناعة ١٨٢/١.

(٥) انظر: سر الصناعة ١٦٥/١، أمالي الشجري ٦٨/٢، ابن يعيش ٥/٦.

(٦) في الأصل: «بنية» ولعله سهو.

بالحذف كما أعلوا مذكرها، وكذلك: كلتا وثنتان، لأن أصلهما: كَلُوا، ومن ثَبِتُ.
 وذهب بعضهم إلى أنها علامة تانيث كما تقدّم في المعاني المذكورة.
 والصحيح أنها عوض من لام الكلمة التي هي واو^(١) في الأصل كما تقدّم،
 ولكن مع ذلك تدلّ على التانيث بلفظها. ويخرج من / مذهب سيويه القولان، ٧٧
 وظاهر مذهبها أنها بدل ودالة على التانيث، وهذا نصّه في باب من أبواب ما لا
 ينصرف^(٢).

ويدلّ على أنها بدل^(٣) أن ما قبلها ساكن، ولا يكون ما قبل تاء التانيث
 إلا متحركاً ويدلّ في «كلتا» [على] أن تاءها بدل أن تاء التانيث لا تكون قبل
 الآخر، إنما تكون أبداً آخراً مع أنه ليس في الكلام وزن «فَعَتَل»^(٤). ولكل واحد من
 هذه الألفاظ تعليل مستقصى في أبواب التصريف يطول ذكره في هذا الكتاب.
 والقسم الذي تكون له التاء في الجمع قد تكون في مذكّره نحو: حمامات
 وسُرَادِقَات^(٥) وتكون في مؤنثه نحو: هندات وفاطمات وحُبلّيات وصحراوات،
 وهي دالة على التانيث والجمع فلذلك تُجمع معها في الجمع تاء أخرى فيقال:
 فاطمات.

وتكون هذه التاء في الجمع دالة على السلامة فيه، وعلى أن الجمع للقلة من
 العشرة فما دونها، إلا إن قام دليل على الكثرة أو قرينة كلام. وتكون حركة
 إعراب الاسم الذي هي فيه بالكسرة في حال النصب والخفض، والضمّة في
 حال الرفع، نحو: جاء الهندات ورأيت الهندات ومررت بالهندات، وإنما ذلك
 بحمّل النصب على الخفض فيه كما حمّل في مذكّره في قولهم: رأيت الزيّدين
 ومررت بالزيّدين، وقد تقدّم الكلام فيه في باب الألف. والمذكر أصل للمؤنث
 فعومل في ذلك معاملته.

(١) قوله: «واو» غير واضح في الأصل. (٢) انظر: الكتاب ٨٢/٢.

(٣) انظر: سر الصناعة ١٦٥/١.

(٤) في الأصل «فَعِيل» والتصويب من سر الصناعة ١٦٨/١.

(٥) السراشق: كل ما أحاط بشيء، وعدّها الجواليقي معربة وقال إنها الدهليز. انظر: المعرب ٢٠٠.

ولا تكون هذه التاء مفتوحة في النصب إلا شاذاً كقوله^(١):

٢٠٦-..... بُاتاً عَلَيْهَا ذُهاً وَاكْتِشَاباً

وأما تنوينها ففيه كلام سيذكر في باب النون إن شاء الله تعالى.

والقسم الذي تكون له في الفعل^(٢)، تكون فيه إذا كان ماضياً لفظاً سواء كان في المعنى مستقبلاً أو لم يكن، نحو: قامت هند أمس، وإن قامت هند غداً قمت، وهي حرف تقدّمت على الاسم المؤنث أو تأخرت عنه، نحو: هند قامت، وقامت هند. فأما مع تقديم الاسم فين، وأما مع تأخيره عنه فيدل على حرفيتها كون ضمير التثنية وهو الألف يبرز معها، نحو: الهندان قامتا، فيجتمع مع الضمير، ولو كانت اسماً ما اجتمع ضميران، وذلك في كلام العرب. وأصلها أن تكون ساكنة ولا تكون متحركة إلا بالفتح مع الألف خاصة لأجلها^(٣)، وبالكسر إذا التقت مع ساكن آخر على أصل التقاء الساكنين^(٤)، وتكون أبداً مع التأخير عن الاسم في الفعل لازمة ثابتة على كل حال إلا في الضرورة كقوله^(٥):

٢٠٧- فَلَا مُزْنَةٌ أَوْدَقَتْ وَذَقَهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

والأصل: «أبقلت». وليس من لغة هذا/ الشاعر النقل فيثبت التاء ٧٨ ويكسرها ويصح الوزن.

(١) البيت لأبي ذؤيب، وهو في ديوان الهذليين ٧٩/١ وصدره:

فَلَمَّا اجْتَلَاهَا بِالْأَيَّامِ تَحَيَّرَتْ

وهو في الخصائص ٣٠٤/٣، وابن يعيش ٤/٥. والشاعر يصف إخراج النحل من بيوتها. اجتلاها: طردها، والأيام: الدخان، تحيّر: اجتمع بعضها إلى بعض، وبات: جثة وهي الجماعة. (٢) انظر: ابن يعيش ٩١/٥.

(٣) نحو: قامت. (٤) نحو: قامت البنت.

(٥) نسب في الكتاب ٢٤٥/١ إلى عامر بن جوين، وهو في الكامل ٦٦٠، والمذكر والمؤنث ١١٢، والخصائص ٤١١/٢، والمخصص ٨٠/١٦، والمقرب ٣٠٢/١، وأمالى الشجري ١٦١/١، وابن يعيش ٩٤/٥، والمغني ٧٣١، وابن عقيل ٥١/٢، واللسان (خصب)، والعيني ٢٦٤/٢. والمزنة: واحدة المزن: السحابة البيضاء، والودق: المطر، وبقل المكان: إذا نبت بقله.

وأما إذا تقدّمت على الاسم المؤنث فلا يخلو أن يكونَ حقيقياً أو لا يكون .
فإن كان حقيقياً نحو: «المرأة» فلا يخلو أن يُفصلَ بينها^(١) وبينه أو لا يُفصل ،
فإن فُصلَ فلا يخلو أن يفصل بـ «إلا» أو غيرها .

فإن فُصلَ بـ «إلا» لم تثبتْ، نحو «ما قام إلا امرأة» لأنَّ المعنى : «ما قام
أحد إلا امرأة»، وإن فُصلَ بغير «إلا» فالأحسن الإثبات نحو: «قامت يومَ
الجمعة امرأة»، ويجوز حذفها، [و] من كلامهم: حضر القاضي اليوم امرأة،
ومهما طال الفاصل كان الحذف أحسن .

وإن لم تفصلْ فهي ثابتة لازمة، نحو: قالت امرأة. فأما قولهم: «قال
فلانة» فشاذ لا يقاسُ عليه .

فإن كان غيرَ حقيقي نحو: ثمرة وشمس، فإن فصلتْ بـ «إلا» فالحذف
ليس إلا، كما دُكر في الحقيقي، وإن فصلتْ بغيرها فكذلك .

وإن لم تفصلْ جاز الحذف والإثبات، لأن التذكير والتأنيث لا يتحققان إلا
بالفروج فتقول: طلع الشمسُ وطلعتِ الشمسُ. قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ
موعظةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾^(٢)، قال العربي: «جاءته كتابي فاحتقرها»^(٣)، لأنَّ الموعظة
عظة والكتاب صحيفة. هذا حكمُ المؤنث المفرد، وتثنيته وجمعه^(٤) مثله فقس
عليه .

فأما قولُ الشاعر^(٥):

٢٠٨- عَشِيَّةٌ قَامَ النَّائِحَاتُ وَشُقِّقَتْ جُيُوبٌ بِأَيْدِي مَاتِمٍ وَخُدُودُ
فهو على تقدير جمع النساء النائحات، فلذلك حذَفَ التاء مع عدم الفصل

(١) في الأصل: «بينه» وهو تحريف . (٢) البقرة ٢٧٥ .

(٣) انظر: الخصائص ٢٤٩/١ .

(٤) ضبطت في الأصل: «وجمعه» وليس لها وجه .

(٥) البيت لأبي عطاء السندي كما في الحماسة ٣٣٦/١، وهو في أمالي للقي ٢٦٨/١ واللسان:
(أتم) .

في [المؤنث] الحقيقي، والجمع لفظة مذكر وإن كان مؤنثاً في المعنى، فيذكر ويؤنث مراعاةً للفظه تارةً وللمعنى أخرى، وحكم جمع التكسير واسم الجمع المؤنث حكم جمع المذكر السالم كما ذكر.

وأما ضمير الجمع المكسر المؤنث فلا يذكر إلا شاذاً، كقوله عليه السلام: «خير نساء ركن الإبل صالح نساء قريش، أحنأه على ولد في صغره وأرعاه على زوج في ذات يده»^(١).

وأما جمع المذكر المكسر، فإذا تقدم الفعل عليه جاز فيه التذكير والتأنيث للأفراد والجماعة، قال تعالى: ﴿قَالَتْ رَسُولُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾^(٢)، ﴿وَقَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾^(٣) وهو الكثير، ويجوز الحذف. وإن كان مُسَلِّماً فالتذكير الشائع المطرد نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ الْكَافِرُونَ﴾^(٤)، ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا﴾^(٥)، وتجاوز التاء مراعاةً للجماعة وهو قليل، منه قول الشاعر^(٥):

٢٠٩- قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ يَابُوسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لِأَقْوَامِ

وأما ضميره: فإن كان مُسَلِّماً أو مكسراً حقيقياً يعقل فإنه^(٧) يثبت جمعاً،

وكذلك في التثنية نحو: الزيدون خرجوا/، والرجال خرجوا، والرجال خرجوا، وإن كان مكسراً لا يعقل كان مفرداً بالتاء، والنون التي لجماعة المؤنث نحو: «الأصنام عُبِدَتْ» و«عُبِدْنَ»، هذا إن كان للقلة فإن كان للكثرة فالأفصح إثبات التاء نحو: «الجزوع انكسرت» ويجوز: انكسرن. وأما إفراؤه وتذكيره فلا يجوز إلا نادراً كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نَسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بَطُونِهِ﴾^(٧)،

(١) نص الحديث فيه سقط وتحريف في الأصل: «خير نساء ركن الإبل صواب قريش أحنأه على ولد وأن علاه على زوج في ذات يد»، وقد رواه أحمد ٣٣٣/٤.

(٢) إبراهيم ١١. (٣) الحجرات ١٤.

(٤) سورة ص: ٤. (٥) الفرقان: ٢١.

(٦) البيت للناطقة، وهو في ديوانه ٢٢٠، والكتاب ٣٤٦/١، والخصائص ١٠٦/٣، واللامات ١١١، والذيل ١٣٩، وأمالى الشجري ٨/٢، والإنصاف ٣٣٠ واللسان: (خلا)، والهمع ١٧٣/١، والخزانة ١٣٠/٢. وخالوا: تخلوا من حلفهم.

(٧) قوله: «فإنه» غير واضح في الأصل. (٨) النحل ٦٦.

وكذلك إفراد ضمير التثنية لا يجوز إلا شاذاً كقول الشاعر^(١):

٢١٠- وَمِيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ وَجْهًا وَسَلِيفَةٌ وَأَحْسَنُهُ قَدَالًا

وما عدا ذلك فلا تدخل التاء فيه إلا إن كان مضافاً إلى مؤنثٍ بينه وبينه مناسبة في بَعْضِيَّةٍ أو غيرها، فإنه يُعامل مُعاملته في التانيث كقولهم: قُطِعَتْ بعضُ أصابعه، وقول الشاعر^(٢):

٢١١- لَمَّا أَتَى خَبْرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ

وقال آخر في الضمير^(٣):

٢١٢- وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفَنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبٌّ مِنْ سَكَنِ الدِّيَارِ

القسم الذي تكون له في الحرف هو ثلاثة ألفاظ: أحدها «رب» في قولهم: رَبَّتْما فعلت. والثاني «ثم» في قولهم: ثُمَّت قمت، كما قال الشاعر^(٤):

٢١٣- بِثُمَّتَ لَا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُم وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَهُ فَيَعْقِبَا

والثالث: «لات» في نحو قولك: «لات حين خروج»، و«لات حين زوال»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصِرٍ﴾^(٥)، وقول الشاعر^(٦):

٢١٤- طَلَبُوا صَلَحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ أَوَانٍ

(١) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٤٣٦، ورواية «وجهاً» فيه: خدأ، والخصائص ٤١٩/٢، والكامل ٧٦٨، وابن يعيش ٩٦/٦، واللسان: ثقل، والشذور ٤١٧، والهمع ٥٩/١، والخزانة ١٠٨/٤. والسالفة: أعلى العنق، والقذال: مؤخر الرأس فوق القفا.

(٢) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٩٢١٣، والخصائص ٤١٨/٢، والكتاب ٢٥/١. والأضداد ٢٩٦، والكامل ٤٨٦، واللسان: (حرت)، والخزانة ١٦٦/٢.

(٣) البيت للمجنون وهو في ديوانه ١٧٠، والمغني ٥٦٧، والخزانة ٢٢٧/٤.

(٤) البيت للأعشى وهو في الديوان ١١٧، والكتاب ٤٢٣/١، والأزهية ٢٧٢.

(٥) سورة ص: ٣.

(٦) نسب في الإنصاف ١٠٩ إلى أبي زيد الطائي، وهو في الخصائص ٣٧٧/٢، وفيه «بقاء» عوضاً من «أوان»، واللسان: (أون)، والمغني ٢٨٢، والأشموقي ١٢٦، وابن يعيش ٣٢/٩، والشذور ٢٠١، وشواهد المغني ٦٤٠، والخزانة ١٥١/٢. وزيد في الأصل «حين» بعد «لات» في الصدر، وبها يضطرب البيت عروضياً.

وقول الآخر^(١):

٢١٥-لَاتَ هَنَا ذِكْرِي جُبَيْرَةَ أَوْ مَنْ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ

و«هَنَا» في البيت بمعنى الحين.

ولا تكون التاء في هذه المواضع الثلاثة إلا مفتوحة في الأصل، فإذا وَقَفَتْ سَكُنَتْ لا غير، وإنما ذلك للفرق بين الاسم والفعل والحرف، إذ هو أضعف منهما، لأنها إذا حُرِّكَت قَوَّت الحرف، وكانت بالفتح تخفيفاً، وهي لتأنيث الكلمة لا غير، لا على معاني^(٢) التأنيث المذكورة قبل، ولـ «رُبَّ» و«ثُمَّ» و«لَاتَ» أحكامٌ ستبين في أبوابها إن شاء الله.

الموضع الثالث من مواضع التاء أن^(٣) تكون للخطاب خاصة مجزدة من الاسمية، وذلك في أَنْتِ وَأَنْتِ وَأَنْتُمْ وَأَنْتُنَّ المذكورة في باب الفصل من باب الهمزة المذكورة، وإنما حَكَمْنَا عليها أنها للخطاب خاصة لأنه قد ثَبِتَ أصلُها وهو «أنا» ضميراً للمتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً، فلما صِرْنَا إلى الخطاب وقع الالتباسُ بينه وبين المتكلم فَجُعِلَتِ التاء لذلك^(٤)، وأمَّا الميمُ في: أَنْتِ وَأَنْتُمْ، والنونُ في: أَنْتُنَّ فزائدتان على التاء وستبينان في بابهما.

وُقِيحَتْ^(٥) هذه التاء في التذكير لأنه قبل المؤنث وثانٍ/ على المتكلم ٨٠
فأعطي ثاني الحركات وهي الفتحة إذ هي بعد الضمة، وكُسِرَتْ في المؤنث لأنه الثاني عن المذكر^(٦) والثالث عن المتكلم، فأعطي الكسرة التي هي في الدرجة الثالثة من الضمة وهي من الياء المنسقلة في المخرج^(٧)

(١) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٣، والجمهرة ١١٩، والمقرب ١/١٠٥، وابن يعيش ٣/١٧، واللسان (هنا)، والدرر ١/٩٩. ولات هنا: أي ليس هنا وقت ذكرها.

(٢) في الأصل: «معنى» وهو سهو.

(٣) الموضع الأول أن تكون للمضاربة والموضع الثاني أن تكون للتأنيث.

(٤) هذا مذهب الجمهور، وعند الفراء أن المجموع هو الضمير، وعند ابن كيسان أن التاء هي الاسم. انظر: الجني ٢٠.

(٥) قوله: «وقحت» غير واضح في الأصل وكذلك ما يليه.

(٦) في الأصل: «المؤنث» وهو سهو.

(٧) صورة الدرجات في ذهن المؤلف كما يلي:

ولما كانت التثنية والجمع أكثر من الواحد المذكر أو المؤنث أعطيتهما [زوائد] لثقلها وثقلها^(١) لنوع من المعادلة، وفرق بين التثنية والجمع بالميم^(٢) والألف^(٣)، والميم والواو^(٤). والميم للتعظيم والتكثير، والألف للتثنية، والواو للجمع، والنون لجمع المؤنث.

الموضع الرابع: أن تكون زائدة في صيغة اللفظة: [مأ] في أولها دلالة على أن الفعل للاثنتين فما زاد، نحو: تفاعل كتضارب وتقاتل، أو للاستعمال كتعارج وتعامى، وفي «فَعَّلَ» للاستعمال أيضاً نحو: تعلم وتحمل وتلقى، وإما ثانية في «افتعل» للطلب كاكْتَسَبَ، وإما ثالثة فيه في «استفعل» كذلك^(٥)، [نحو]: استخرج واستدل واستكبر، وقد تأتي في «افتعل» و«استفعل» لغير ذلك^(٦)، اكتفينا بشيء منها فافهم والله الموفق.

* * *

القسم الثاني التي هي بدل من أصل لها في الكلام موضعان:

الموضع الأول: أن تكون بدلاً من واو القسم^(٧) للقسم نحو قولك: تالله لأخرجن، والأصل: والله لأخرجن. قال الله عز وجل: ﴿وتالله لأكيدن أصنامكم﴾^(٨) و﴿تالله لتسألن عما كنتم تفترون﴾^(٩) و﴿تالله تفتأ تذكر يوسف﴾^(١٠)، وقال الشاعر^(١١):

= ١ - المتكلم وحركته الضمة. ٢ - التذكير وحركته الفتحة. ٣ - التأنيث وحركته الكسرة.

(١) أي: لثقل التثنية والجمع، ونقل الزوائد.

(٢) في الأصل تكرار لفظ «بالميم».

(٣) أي: في التثنية فتقول: أنتما.

(٤) أي: في الجمع فتقول: أنتمو، وإن شئت قلت: أنتم، وثبوت الواو هو الأصل، انظر: ابن يعيش ٩٥/٣.

(٥) في الأصل: «لذلك»، وكذلك أي للطلب.

(٦) انظر في معاني الزيادات: المتع ١٨٠.

(٧) انظر: المتع ٣٨٤.

(٨) الأنبياء ٥٧.

(٩) النحل ٥٦.

(١٠) يوسف ٨٥.

(١١) تقدم برقم ١٤٣.

٢١٦- تَالِهٌ يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الطَّيَّانُ وَالْآسُ
وإنما حكمنا على هذه التاء أن تكون بدلاً من الواو دون الباء التي هي فيه
أصل من حروف القسم^(١) [و] دون أن تكون أصلاً بنفسها لثلاثة أوجه:

أحدها: أننا رأيناها لا تدخل إلا في اسم الله خاصة دون غيره من الأسماء
المعظمة، إلا ما حكى الأخفش من دخولها على «رَبِّ الكعبة» في قولهم: تَرَبَّ
الكعبة، وذلك شاذ. ولما رأينا الواو تدخل على اسم الله وغيره من الظواهر رأينا الباء
تدخل على كل مقسم به من الظواهر والمضمرات كما تقدّم في بابها علمنا أن
للتاء مرتبةً ثالثةً ضَعُفَتْ بها عن أن تكون مثلها، فعلمنا أنها ثالثة عن الباء ثانية
عن الواو في الاستعمال فأجريت مجرى الباء في الخفض، وأجريت الواو مجراها
في ذلك، والواو ثانية عن الباء، لأنها من الشفتين مثلها، والتاء ثانية عن الواو
لأنها بدلٌ منها في بعض المواضع نحو: أولج^(٢) وأتلج...^(٣)، وتعدّ وتترنّ في ٨١
إوتعدّ وإوترنّ على / الوجوب، وهذا هو الوجه الثاني.

الثالث: أن الواو مفتوحة والتاء مفتوحة والباء مكسورة، فهي أقرب إلى
الواو بهذا الشبه منها إلى الباء، فحكمنا أنها ثانية عنها ومبدلة منها، والتاء في
باب القسم تلزم الخفض كما لزمته الباء والواو.

الموضع الثاني: أن تكون بدلاً من همزة الوصل الداخلة على «الآن» نحو
قولهم فيها حكى أبو زيد: حسبك تلان^(٤)، يريد الآن، وقول الشاعر^(٥):

٢١٧- وَصَلِينَا كَمَا رَعَمَتِ تَلَانَا

(١) في الأصل: «المد» وهو سهو.

(٢) في الأصل: «أبلج» وهو تحريف.

(٣) كلمتان مخرومتان لم أتبينهما.

(٤) انظر: سر الصناعة ١٨٥/١.

(٥) البيت الجميل وهو في ديوانه ٢٢٩ وصدّره.

نَوَلِي قَبْلَ يَوْمِ نَائِي جُنَانَا

وهو في الخزنة ١٤٩/٢ منسوباً إلى عمرو بن أحرر الباهلي، والبيت في سر الصناعة ١٨٥/١،
والإنصاف ١١٠، والمزهر ٢٣٧/١. والنوال: العطاء.

يريد: الآن. وقال بعض النحويين: إنها زيدت في «حين» أولاً لأنه أوان
كـ «الآن» وأنشدوا^(١):

٢١٨-العَاطِفُونَ حِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمُسْبِغُونَ يَدًا إِذَا مَا أَنْعَمُوا
وكذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٢) وشبهه في
الأبيات المتقدمة الذكر في الباب.

والصحيح عندي أن التاء زائدة على «لا» وعلى «العاطفون» لما ذكر في أول
هذا الباب وفي أثناؤه، ولأنه لم توجد «تحين» في غير هذين الموضعين، ووجدت
«لات» مع غير الحين^(٣)، وإجراء هاء الوقف مجرى هاء التانيث، كما ذكر داخل
الباب. فاعلمه^(٤).

(١) تقدم برقم ٢٠٤.

(٢) سورة ص ٣.

(٣) في الأصل: «للحين» وهو تحريف.

(٤) قال صاحب الجنى الداني ١٩: «وأقسام التاء ثلاثة: تاء القسم وتاء التانيث وتاء الخطاب، وما
سوى هذه الأقسام فليس من حروف المعاني».

باب الثاء

اعلم أن الثاء لم تحيى مفردةً في كلام العرب، وإنما جاءت مركبةً مع الميم المشددة خاصة: [ثم]^(١). ولها في الكلام موضعان:

الموضع الأول: أن تكون حرف عطف مفرداً على مفرد وجملة على جملة. فإذا عطفَ مفرداً على مفرد من الأسماء والأفعال شَرَكْتُ بين الأول والثاني في اللفظ الذي هو الاسمية أو الفعلية، والرفع أو النصب أو الخفض أو الجزم، والمعنى^(٢) الذي هو إثبات الفعل لهما أو نفيه عنهما، نحو قولك: قام زيد ثم عمرو، ورأيت زيداً ثم عمراً، ومررت بزيد ثم عمرو، وزيد يقوم ثم يقعد، ولن يقوم ثم يقعد، ولم يقم ثم يقعد.

والمشركة بين الجملتين يكون تشريكهما في الخبر أو العطف أو فيهما^(٣) من غير مراعاة لاسمية على فعلية أو بالعكس، فتقول: قم ثم اقعد، وما قام زيد ثم عمرو، ويجوز: قام زيد ثم عمرو منطلق، وقام عمرو ثم ضرب زيداً، كل ذلك جائز. وكذلك يجوز اجتماع النفي والإثبات فيهما كقوله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا﴾^(٤).

(١) انظر في «ثم»: شرح المفصل ٩٤/٨، الجنى ١٧٢، المغني ١٢٤.

(٢) قوله: «والمعنى» اسم معطوف على «اللفظ».

(٣) في الأصل: «بينهما» وهو تحريف. (٤) البروج ١٠.

واختلف الكوفيون والبصريون من النحويين: هل تعطي رتبة أو لا تعطي، فذهب الكوفيون إلى عدم الترتيب، واحتجوا بقول الشاعر^(١): / ٨٢

٢١٩- إِنْ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

والصحيح مذهب البصريين بدليل استقراء كلام العرب أنها لا تكون إلا مُرْتَبَةً، وما احتج به الكوفيون لا حُجَّة فيه لوجهين:

أحدهما: أنه قد يحتمل أن يسود الوالدان بسيادة الولد، والجدُّ بسيادة الوالد، وهذا موجود حساً، فلا يلزم أن تكون سيادة أحدهم قبل الآخر.

والثاني: أن تكون سيادة الجدِّ قبل الوالد^(٢)، والوالد قبل الولد، ولا يعلم المتكلم بالإخبار السيادة، فيخبر على نحو ما عَلِمَ لا على الأصل. وما احتجَّ لا حُجَّة فيه.

الموضع الثاني: إما أن تكون حرف ابتداء على الاصطلاح، أي يكون بعدها المبتدأ والخبر، وإما ابتداء كلام، فالأول نحو أن تقول: «أقول لك اضرب زيداً ثم أنت تترك الضرب». ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ اللَّهُ يُنَجِّكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنْتُمْ مُشْرِكُونَ﴾^(٣)، وإما ابتداء كلام^(٤)، كقولك: هذا زيد قد خرج ثم إنك تجلس. قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ

(١) البيت لأبي نواس وهو في ديوانه ٤٩٣، ورواية الديوان:

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ قَبْلَهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ
والبيت في الأصل أصابه زيادة وتحريف فقد روي هكذا:

ثُمَّ إِنْ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ سَادَ بَعْدَ ذَلِكَ جَدُّهُ
وهو في المغني ١٢٥، والأشمنوني ٤١٨، والهمع ١٣١/٢، والخزانة ٤١١/٤.

(٢) في الأصل: «الولد» وهو تحريف.

(٣) الأنعام ٦٤.

(٤) نقل صاحب الجنى هذا الموضع عن المؤلف ١٧٣، وورد في نقله «وابتداء الكلام».

الخالقين»^(١)، ثم قال: ﴿ثم إنكم بعد ذلك لميِّتون، ثم إنكم يومَ القيامة تُبعثون﴾^(٢)، وقد يرجع هذا إلى عطف، الجمل، إذا كان الجملتان في كلام واحد، وذلك بحسب إرادة المتكلم، والأظهر في الجمل الانفصال^(٣) في المراد إلا حيث يدلُّ الدليل على أن مقصود الكلام واحد. فاعلم ذلك والله الموفق بمَنِّه.

(١) المؤمنون ١٤.

(٢) المؤمنون ١٥، ١٦.

(٣) عبارة الأصل: «والأظهر في انفصال الجمل الانفصال» والتصويب من نقل صاحب الجنى عن

المؤلف ١٧٣.

باب الجيم

اعلم أنَّ الجيم لم تحيء في كلام العرب مفردة، وإنما جاءت مركبة مع لامين لا غير «جَلَلٌ» ومع الياء والراء عند بعضهم.

باب جَلَلٌ^(١)

اعلم أنَّ جَلَلٌ [ليس]^(٢) لها في كلام العرب إلا معنى الجواب خاصة، يقول القائل: هل قام زيد؟ فتقول في الجواب: جَلَلٌ، ومعناها نعم^(٣). حكى ذلك الزجاج في كتاب «الشجرة» فعلى هذا لا تعمل شيئاً، إنما هي نائبة مناب الجمل الواقعة جواباً. وهي بعدُ في كلامهم قليلة الاستعمال.

باب جَيْرٌ^(٤)

اعلم أنَّ «جَيْرٌ» جعلها أبو موسى الجزولي من المتأخرين حرفاً، وجعلها في باب الحروف الواقعة جواباً في كراسةٍ وجعلها بمعنى نعم^(٥). وذكر غيره أنها

(١) انظر في جَلَل: الجنى ١٧٤، المغني ١٢٨.

(٢) سقطت «ليس» من الأصل، وثبتت في نقل صاحب الجنى عن المؤلف ١٧٤.

(٣) كرر الناسخ كتابة السطر كله. وانظر: المغني ١٢٨.

(٤) انظر في «جير»: الجنى ١٧٤، المغني ١٢٨، الهمع ٧٢/٢.

(٥) وهو مذهب ابن مالك، انظر دليله في: الجنى ١٧٤.

بمعنى «حقاً» مِنْ غير تَعَرُّضٍ لاسميتها ولا حرفيتها. وليست عندي جواباً، وإنما هي اسمٌ بمعنى «حقاً»، مُضْمَنَةٌ معنى القسم، إذ هي عوضٌ منه وفيها معنى التوكيد، فتقول: جَيْرٌ لأفعلنَ / كما تقول: حقاً لأفعلنَ، فهي كـ «عَوْضٌ» في قولهم: «عَوْضٌ لَأَضْرِبَنَّكَ» وهي^(١) من أسماء الدهر نُزِلَتْ منزلة المقسم به فُبَيِّنَتْ على حركةٍ لالتقاء الساكنين: الراء والياء، وكانت الحركة كسرةً على أصل التقاء الساكنين.

والدليل على أنها اسمٌ شيثان:

أحدهما: أَنَّ معناها «حقاً»، وما حَلَّ من الألفاظ المُشْكِلَةِ في الحرفية والاسمية حَلَّ الاسم حُكِمَ عليه بالاسمية، إلّا إِنْ قام دليلٌ على حرفيته ككاف التشبيه التي معناها «مثل» [نحو] قول الشاعر^(٢):

٢٢٠- لَمْ يَفْعَلُوا فِعْلَ آلِ حَنْظَلَةٍ إِنَّهُمْ جَيْرٌ بِشَسْ مَا اثْتَمَرُوا
والثاني: أَنَّها قد نُوتَتْ في الشعر مراعاةً لأصلها من الاسمية، قال الشاعر^(٣):

٢٢١- وَقَائِلَةٌ: أَسَيْتَ فَقُلْتُ: جَيْرٌ أَسِيٌّ إِنِّي مِنْ ذَاكَ إِنَّهُ
فهذا التنوينُ وَإِنْ كان تنوينَ ضرورة لا يكونُ إلّا في الأسماء التي أصلها التمكنُ كتنوين المنادى العلم في قول الشاعر^(٤):

(١) أي: جير.

(٢) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٣٢.

(٣) تقدم برقم ١٥٢.

(٤) نسب في الدرر ١٤٩/١ إلى مهلهل بن ربيعة وصدره:

صَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ

وهو في المنصف ٢١٨/١، وأمالى الشجري ٩/٢، واللسان (وقى)، والأشموني ٤٤٨، والخزانة ١٦٥/٢. والأوقاي: ج واقية كل ما وقيت به شيئاً.

٢٢٢-..... يا عَدِيْباً لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي

وقول الآخر^(١):

٢٢٣-سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا

وكتنوين ما لا ينصرف منها، نحو قول الشاعر^(٢):

٢٢٤- قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي

ولا يكون تنوين الضرورة في فعلٍ ولا حرفٍ ولا في متوغلٍ في البناء كالضمير، إلّا في القوافي للترنم، وليس من باب الضرورة، فصَحَّ بهذا أن «جِر» اسمٌ متمكنٌ في الأصل، إلّا أنه قلَّ استعماله إلّا في القسم كما ذكر، فلا مدخل له في الحروف، وإثما ذكرته لاستشكاله ولعدم تبين النحويين له، فاعرفه. والله الموفق.

* * *

(١) البيت للأحوص، وهو في ديوانه ١٨٩، والكتاب ٣١٣/١ وعجزه:

وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

وهو في مجالس ثعلب ٧٤، وأمالِي الزجّاجي ٨١، وأمالِي الشجري ٤٣١/١، والأزهية ١٧٣، والإنصاف ٣١١، والشذور ١١٣، والتصريح ١٧١/٢، وابن عقيل ١٠/٤، وشواهد المغني ٢٦٠، والعيني ١٠٨/١، والخزانة ٢٩٤/١.

(٢) البيت للمعاج: وهو في ديوانه ٩، وروايته: «أوالفا» وقبله:

وَالْقَاطِنَاتِ أَلَيْتِ غَيْرَ الرُّيْمِ

وهو في الكتاب ٨/١، والخصائص ١٣٥/٣، وأمالِي القالي ١٩٥/٢، والإنصاف ٥١٩، واللسان (حمم)، وابن عقيل ٨٥/٣، والأشْمُونِي ٣٤٣.

باب الحاء

اعلم أن الحاء لم تجيء في كلام العرب مفردة، وإنما أتت مركبة مع الألف والشين والألف: حاشا، ومع التاء مشددة والألف: حتى.

باب حاشى^(١)

اعلم أن حاشى تكون فعلاً، ومضارعها «أحاشى»، وليست غرضنا، وتكون حرفاً خافضاً^(٢)، والغالب عليها الحرفية، ولذلك جعلها سيبويه تخفض أبداً، وجعلها بعض المتقدمين فعلاً قياساً على قول العرب:

«اللهم اغفر لي ولكل من سَمِعَ، حاشى الشيطان وأبا الأصبغ»^(٣). ولا يُعَوَّل على ذلك لقلته، وإنما يُعَوَّل على فعليتها إذا [كان] مضارعها «أحاشى» بمعنى أستثني، وأقول: حاش لله.

فإذا كانت خافضة كانت حرفاً على كل حال وهو المستعمل فيها كثيراً، ومعناها الاستثناء كـ «إلا»، وهي وما بعدها في موضع معمول كسائر حروف الجر كما تقدّم في الباء، فإذا كان الفعل لا يتعدّى صار يتعدّى بها/ فتقول: قام ٨٤

(١) انظر في حاشى: الكتاب ٣٧٧/١، ابن يعيش ٨٤/٢، ٤٧/٨، الجنى ٢٢٥، المغني ١٢٩.

(٢) نسب صاحب الإنصاف كونها فعلاً ماضياً إلى الكوفيين، وكونها حرفاً جاراً إلى البصريين، انظر الإنصاف ٢٧٨/١.

(٣) انظر: ابن يعيش ٨٥/٢، وفيه: «ابن الأصبغ».

القوم حاشى زيد، فيتعدى «قام» إلى «زيد» بواسطة «حاشى»، كما يتعدى بواسطة الباء إلى «زيد»، إذا قلت: «قمتُ بزيد».

وفيها لغتان: إثبات الألف قبل الشين وحذفها. وإثباتها^(١) الكثير ومن حذفها قول الشاعر^(٢):

٢٢٥- حَشَى رَهْطِ النَّبِيِّ فَإِنَّ مِنْهُمْ بُحُوراً لَا تُكَدِّرُهَا الدَّلَاءُ

وقد يجوز حذف ألفها الآخرة اختصاراً كقوله تعالى: ﴿حاش لله ما هذا بشراً﴾^(٣) و﴿حاش لله ما علمنا عليه من سوء﴾^(٤) وذلك^(٥) لكثرة الاستعمال. ويظهر من مذهب الزجاج أنها اسم مضاف تارة إلى ما بعده وتارة تظهر اللام قبل المضاف إليه، يقال: حاشى الله^(٦)، وحاش لله، كما يقال: معاذ الله ومعاذ الله. وحكى عن الفراء أنه فعل لا فاعل له^(٧). وحكى عن بعض الكوفيين أنها فعل في الأصل وحكى أنها كـ «نعم» في قول الشاعر^(٨):

٢٢٦- فَقَدْ بُدِّلْتُ ذَاكَ بِنُعْمٍ بِالِ.....

هذا قول بعضهم. والصحيح أن «حاش» في الآيتين فعلٌ حذف آخره لكثرة الاستعمال، وفاعله مضمَر يعودُ على يوسف عليه السلام، ومفعوله محذوفٌ اختصاراً كأنه قال: حاشى يوسف الفعلة لأجل الله، وهذه التي مضارعها «يُحاشي» ومعناها المجانبة، وما فسره به بعضهم من التفسير وخرجوا به عن الأصول بعيداً.

(١) في الأصل: «فإثباتها».

(٢) لم أهتم إلى قائله، وهو في المقرب ١٧٢/١، واللسان (حشا).

(٣) يوسف ٣١.

(٤) يوسف ٥١.

(٥) في الأصل: «ولذلك» وهو تحريف.

(٦) في الأصل: «حاش لله» وهو تحريف.

(٧) انظر: شرح الكافية ٢٢٤/١، والهمع ٢٣٢/١.

(٨) لم أهتم إلى قائله وهو في المقرب ٦٥/١ وعجزه:

وأيام لياليها قصار

باب حتى (١)

اعلم أن «حتى» معناها الغاية في جميع الكلام، إلا أنها تكون تارة حرفاً جاراً للأسماء، وتارة ينتصب بعدها الفعل المضارع، وتارة عاطفة تشرك بين الأول والثاني في اللفظ والمعنى كـ «ثم» المتقدمة الذكر، وتارة تقع بعدها الجمل الاسمية والفعلية فلا تعمل فيها فترجع إلى باب العطف وإلى باب حروف الابتداء. وإذا حُقِّقَتْ هذه المواضع واعتُبرتْ رَجَعَتْ «حتى» فيها إلى ثلاثة أقسام: قسم تكون حرف ابتداء، وقسم تكون حرف عطف وقسم تكون حرف جر. ولكل قسم من هذه الأقسام حكم لا بد من بيانه.

القسم الأول التي هي حرف ابتداء تليها الجملة الاسمية والفعلية من غير عمل، نحو: قام القوم حتى يخرج عمرو بالرفع وقام القوم حتى عمرو خارج، قال الله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ (٢) على قراءة من رفع «يقول الرسول»، وقال الشاعر (٣):

٢٢٧- فَيَا عَجَبًا حَتَّى كُلِّبْتُ تَسْبِيحِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مُجَاشِعُ

وقال آخر (٤):

(١) انظر في «حتى»: الكتاب ٤٩/١، ٤١٣ المقتضب ٣٨/٢، الأزهية ٢٢٣، أمالي السهيلي ٤٢، المقرب ١٩٨/١ و ٢٦٨/١، ابن يعيش ١٥/٨ و ٩٤/٨، أسرار العربية ١٠٥، الجنى ٢١٩، المغني ١٣١.

(٢) البقرة ٢١٤. والرفع قراءة نافع، انظر النشر ٢١٩/٢، القرطبي ٨٤٢.

(٣) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٢١٧/١، والكتاب ٤١٣/١، وابن يعيش ١٨/٨، والمغني ١٣٧، وشواهد ١٢، والخزانة ١٤١/٤.

(٤) البيت لسحيم، وهو في ديوانه ١٦، وتماهه:

إذا شُقُّ بُرْدُ شُقِّ بِالْبُرْدِ بُرُقُ دَوَالِيكَ حَتَّى كُنَّا غَيْرَ لَآبِسِ
وهو في الخصائص ٤٥/٣، والكتاب ١٧٥/١، ومجالس ثعلب ١٣٠، وأمالي الزجاجي ١٣١، وابن يعيش ١١٩/١، واللسان (دول)، والأشعوني ٣١٣، والعيني ٤٠١/٣، والهمع ١٨٩/١، والمزهر ١٩٥/٢، والخزانة ٩٩/١. وقد كان العرب يزعمون أن المتحابين إذا شق كل واحد منهما ثوب صاحبه دامت مودتهما.

٢٢٨-..... حَتَّى كُلُّنَا غَيْرُ لَابَسٍ ...

وقال آخر^(١):

٢٢٩-..... وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ

القسم الثاني التي هي حرف عطف هي التي تُشَرِّكُ بين المفردَيْنِ والجمليتين في الكلام، كقولك: قام القوم حتى قام زيدٌ، وبين الاسمين في اللفظ والمعنى: في اللفظ من الرفع والنصب والخفض، وفي المعنى من النفي والإثبات. ويشترط فيها في العطف شرطان: أحدهما: أن يكون الثاني جزءاً من الأول أو مناسباً له كقولك: قام القوم حتى زيدٌ، أو أكلت السمكة حتى رأسها، وأسرع القوم حتى حميرهم. [والشرط] الثاني أن يكون [الثاني] عظيماً إن كان الأول حقيراً، أو حقيراً إن كان الأول عظيماً، أو قوياً إن كان الأول ضعيفاً، أو ضعيفاً إن كان الأول قوياً، لأن معناها الغاية نحو قولك: مات الناس حتى الأنبياء، ونهض الحاج حتى المشاة، وكلُّ الناس حتى الركائب^(٢)، وضَعُفَ الناس حتى السلطان. وما بعدها في هذا القسم داخل فيما قبلها، قال الشاعر^(٣):

٢٣٠- أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلُهُ أَلْقَاهَا

على رواية مَنْ نصب «النعل».

القسم الثالث التي تكون خافضةً، تنقسم فيه قسمين: قسمٌ تدخلُ على الأعيانِ، وقسمٌ تدخلُ على المصادر.

فالتي تدخلُ على الأعيان تدخلُ عليها على معنى «إلى» فهي لانتهاه الغاية

(١) تقدم برقم ٦٠.

(٢) الركوب من الدواب هي المخصصة للركوب.

(٣) البيت لمروان بن سعيد كما في الكتاب ٥٠/١ (نسبة الكتاب ابن مروان والتصويب من البغية ٢٨٤/٢) وهو في ابن يعيش ١٩/٨، وأسرار العربية ٢٦٩، والمغني ١٣٢، والأشموني ٤١٩، والعيني ١٣٤/٤، والهمع ١٣٦/٢، وشواهد المغني ٣٧٠.

مثلها، تخالفها في أن ما بعدها لا يكون إلا داخلاً فيما قبلها اتفاقاً، إن كان الفعل متوجهاً عليه نحو: قام القوم حتى زيد، وأكلت السمكة حتى رأسها. فإن لم يتوجه الفعل عليه فلا يدخل فيه، نحو: سرت حتى الليل.

والتي تدخل على المصادر لا يدخل ما بعدها فيما قبلها نحو: سرت حتى غروب الشمس، وقوله تعالى: ﴿سلام هي حتى مطلع الفجر﴾^(١)، وفي هذا القسم يجوز أن تدخل على الفعل المضارع فتنصبه.

واختلف في نصبه بـ «أن»^(٢) هو^(٣)؟ فقليل: بها بنفسها، وقيل: بإضمار «أن»، فمن قال إنها تنصبه بنفسها فلائه لم ير «أن» في موضع من المواضع بعدها تنصب الفعل فجعل الحكم لها، وإنما رآها تلي الفعل وتنصب بعدها فجعل الحكم في النصب لها. ومن قال: إنها تنصب بإضمار «أن» راعى شيئين: أحدهما أن «أن» والفعل في موضع المصدر فإذا قلت: سار^(٤) القوم حتى دخلوا المدينة، فالمعنى: حتى دخول^(٥) المدينة فردّها إلى القسم الداخلة على المصادر الخافضة. والثاني: أنهم وجدوا «حتى» خافضة ولا يخفض إلا ما يختص بالاسم / ٨٦ فلما دخلت على الفعل علموا أنه لا بد من تقدير «أن» لتضيّره إلى المصدر المخفوض الذي اختصت به فخفضته، ولا تضطرب فتكون مختصة غير مختصة وهذا تناقض، وهذا بين صحيح لا مدفع فيه.

واعلم أن «حتى» إذا دخلت على الفعل المضارع لا يلزم النصب فيه بل يجوز أن ينتصب تارة بإضمار «أن» ويجوز أن يبقى مرتفعاً، والمواضع للرفع والنصب تختلف بسبب اختلاف أحوالها، فلا بد من ضبط لها وحصر، حتى يعلم ما يلزم

(١) سورة القدر ٥.

(٢) في الأصل: «بما» وهو تحريف.

(٣) ذهب الكوفيون إلى أن «حتى» تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير «أن»، وذهب البصريون إلى أن الفعل منصوب بتقدير «أن». انظر: الإنصاف ٥٩٧.

(٤) في الأصل: «صار» وهو تحريف.

(٥) في الأصل: «دخلوا» وهو تحريف.

فيه النصب وما يلزم فيه الرفع، وما يجوزان فيه على السواء، والأوّلُ بأحدهما،
إن شاء الله فنقول^(١):

لا يخلو «حتى» وما بعدها من الفعل من أن يقعا خبراً لذي خبر، أو لا يقعا.

فإن وقعا نصبت الفعل لا غير لأن «حتى» فيه بمعنى «إلى أن» أو «كي»
نحو قولك: «كان سيري حتى أدخل المدينة» لأن المعنى: إلى أن أدخل المدينة،
أو كي أدخل المدينة^(٢). وإن لم يقعا خبراً فلا يخلو أن يكون ما قبل «حتى» سبباً لما
بعدها أو لا يكون، فإن كان فلا يخلو أن توجه أو تنفيه، فإن أوجبه فلا يخلو أن
تكثره أو تقلله أو لا تكثر ولا تقل.

فإن كثرت كان الرفع في الفعل الذي بعدها أقوى من النصب نحو: كثُرَ
ما سِرْتُ حتى أدخل المدينة.

وإن قللته كان النصب أقوى من الرفع نحو: قلما سِرْتُ حتى أدخل
المدينة. وإن لم تقل ولم تكثر، فلا يخلو أن تريد بالفعل بعدها الماضي أو الحال
أو لا تريد.

فإذا أردت فالرفع نحو: سِرْتُ حتى أدخل المدينة، بمعنى دخلتها أو
أدخلها الآن، ومن كلامهم: «مريض حتى لا يرجونه»^(٣) أي: حتى هو الآن لا
يرجى.

وإن لم تُرد واحداً منها نصبت^(٤)، وكانت بمعنى «إلى أن» أو «كي» نحو:
«سِرْتُ حتى أدخلها غداً»، بمعنى إلى أن أدخل أو كي.

(١) اعتمد المؤلف في تفصيله التالي على المقرب ٢٦٨/١ وما بعد.

(٢) ضابط النصب عند ابن هشام أن يكون الفعل مستقبلاً بالنظر إلى زمن التكلم. انظر: المغني
١٣٤.

(٣) انظر: الكتاب ٤١٤/١، والمقتضب ٤٠/٢. (٤) أي: أردت الاستقبال.

فإن نفيت السبب قبلها فلا يخلو أن تقدّر أن النفي دخل بعد^(١)
 [دخول]^(٢) «حتى» أو لا تقدّر، فإن قدّرت فالأمر على ما كان عليه قبله^(٣) من
 [جواز]^(٤) النصب على معنى «إلى أن» أو «كي» والرفع على أن تريد الحال أو
 الماضي كما تقدّم.

وإن قدّرت أن «حتى» دخلت في الكلام بعد [دخول]^(٥) النفي لم يجز فيها
 بعدها إلا النصب على معنى «إلى أن» أو «كي» [نحو: ما سرت حتى أدخل
 المدينة]^(٦) على التقدير الثاني^(٧) والرفع على التقدير الأول^(٨).

وإن لم يكن ما قبلها سبباً لما بعدها لم يجز في الفعل الواقع بعدها إلا أن
 يكون منصوباً على معنى «إلى أن»، لأنه لا يصح أن يكون إلا مستقبلاً نحو
 «سرت حتى يخطب الخطيب»، المعنى: إلى أن يخطب.

٨٧ فهذا حصر هذا الموضع، ويرجع الكلام فيه / إلى أن تعلم أنه كل
 موضع صلحت [فيه] بمعنى «إلى أن» أو «كي» انتصب ما بعدها وإن لم تصلح
 فالرفع، وقد يكون الرفع لازماً في بعض المواضع، وقد يكون النصب لازماً في
 بعضها، وقد يجوز الأمران على السواء، وقد يغلب الرفع ويغلب النصب على
 حسب التفصيل.

واعلم أن «حتى» التي تكون خافضة لا تخفض إلا الظواهر كما ذكر، ولا
 تخفض المضمّر إلا في الضرورة كقوله^(٩):

٢٣١- فلا والله يلقى أناس فتى حتاك يابن أبي يزيد

(١) في الأصل: «قبل» والتصويب من المقرب ٢٦٩/١.

(٢) ما بين معقوفين من المقرب ٢٦٩/١.

(٣) زيادة في المقرب ٢٦٩/١.

(٤) زيادة في المقرب ٢٧٠/١.

(٥) أي قدرت الماضي أو الحال.

(٦) قبل النفي.

(٧) زيادة في المقرب ٢٦٩/١.

(٨) أي قدرت الاستقبال.

(٩) في الأصل: «لا يلقى لنا من فتى» وهو خطأ من الناسخ توهم ألف «أناس» لاما وسينها «من».

والبيت لم أعتد إلى قائله وهو في المقرب ٩٤/١، وابن عقيل ٨/٣، والأشمونى ٢٨٦.

باب الحاء

اعلم أنَّ الحاء لا تكون في كلام العرب مفردة، وإنما تكون مركبة مع الألف واللام.

باب خَلا^(١)

وهي حرف استثناء تخفض ما بعدها فيه^(٢)، نحو قولك: «قام القوم خلا زيد». هذا هو الكثير فيها، وحكمها في ذلك حكم «حاشى» المتقدمة الذكر.

وقد تكون ناصبة لما بعدها فيه، فتكون إذ ذاك فعلاً، وذلك فيه سائق، مثل حاشى، ويكون إذ ذاك فيها مضمراً فاعلاً، يعلم من سياق الكلام، والمنصوب بعدها مفعولٌ بها، [نحو] إذا^(٣) قلت: قام القوم خلا زيدا^(٤) والجملة في موضع الحال، كأنك قلت: خالين من زيد، وكذلك حُكِّم «حاشى» في ذلك.

فإذا أدخلت عليها «ما» فقلت: قام القوم ما خلا زيدا^(٥)، كان النصب

(١) انظر في خلا: الكتاب ٣٧٧/١، ابن يعيش ٧٧/٢، ٤٩/٨، الجنى ١٧٥، المغني ١٤٢.

(٢) أي في الاستثناء.

(٣) في الأصل: «فإذا» والفاء مقحمة.

(٤) المثال في الأصل: «قام القوم خلا بعضهم زيدا» وكلمة «بعض» مقحمة.

(٥) قال صاحب الجنى: ١٧٥ «خلا» هنا فعل لأن «ما» المصدرية لا توصل بحرف الجر وإنما توصل بالفعل.

الكثيرَ الشائع، وتكون «ما» إذا ذاك مصدرية، كأنك قلت: خلواً من زيد،
والمصدر في موضع الحال كما تقدم. وأبو عمر^(١) الجرمي يخفض بها، ويجعل «ما»
زائدة، دخولها كخروجها. فإن كان ذلك قياساً منه فهو فاسدٌ لأن «ما» لا تكون
زائدة أول الكلام لأنها ضد الاعتناء الذي قدَّمْتُ له^(٢)، وإن كان يحكي ذلك
عن العرب فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه.

(١) في الأصل: «أبو عمرو» وهو تحريف.

(٢) انظر: الورقة ٣٦.

الذال غفل

باب الذال

اعلم أن الذال لم تحيَّ مفردة في كلام العرب. وإنما جاءت مركبة مع الألف.

باب ذا^(١)

ولها في الحرفية موضع واحد، وهي مفعول للفعل الموجه عليها، أو مجرور نحو قولك: ماذا صنعت؟ وماذا جئت؟ وماذا خفت؟ والتقدير: أي شيء صنعت، وبأي شيء جئت، ومن أي شيء خفت، فتكون «ذا» مع «ما» كشيء واحد بمعنى: أي شيء.

وإنما حكمنا على أن «ذا» حرف لأنها قد توجد «ما» الاستفهامية/ وحدها ٨٨ دونها، ومعناها الاستفهام، وتوجد معها أيضاً وهي معها بذلك المعنى، فحكمنا أنها وصلة لها.

ويكون جوابها في المنصوب منصوباً وفي المخفوض مخفوضاً، فإذا قيل

(١) انظر في «ذا»: الأزهية ٢١٤، الجنى ٩٤، المغني ٣٣٢.

لك: ماذا صنعت؟ فالجواب: خيراً، أي: صنعت خيراً، وإذا قيل: بماذا جئت؟ فالجواب: بزادي أو راحلتي أو شبه ذلك، وإذا قيل: بماذا خفت، فالجواب من كذا وكذا.

وربما وقعت «ما» في موضع خبر «كان» فتكون في تقدّم «كان» عليها خارجة عن أدوات الاستفهام في كونها^(١) يقع ما بعدها خبراً لها، وجميع أدوات الاستفهام لها صدر الكلام فتتقدّم^(٢) على «كان» فتقول: إذ ضربت زيدا فكان ماذا، أي: فأني شيء كان؟ فاتصال «ذا» بها أخرجها عن حكم أدوات الاستفهام في ذلك قال الشاعر^(٣):

٢٣٢-..... وَمَاتَ عِشْقاً فَكَانَ مَاذَا

وأما قول الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يَنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ﴾^(٤) فَمَنْ قرأه بالنصب فهو من بابنا، و«ذا» مع «ما» حرف، وهي في موضع مفعول «ينفقون» فتوجه عليها الفعل، ولذلك كان الجواب بالنصب لأنّ التقدير: ينفقون العفو، وحكم الجواب أن يكون على وفق السؤال. ومن قرأ بالرفع في «العفو» فهو على التقدير «هو» وتكون «ما» إذ ذاك في موضع مبتدأ، و«ذا» هنا اسم بمعنى الذي، وبعد «ينفقون» ضمير مفعول محذوف تقديره: ينفقونه^(٥)، وليس هذا من بابنا، لأنّ «ذا» فيه اسم وعليه قوله^(٦):

٢٣٣- أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

(١) أي: في كون أدوات الاستفهام. (٢) في الأصل «يتقدم» وهو تصحيف.

(٣) البيت لفضل الشاعرة كما في الأغاني ٣١٣/١٩، وصدره:

فَعَاتَبُوهُ فَزَادَ عِشْقاً

وهو في أمالي القالي ٢١/٢.

(٤) البقرة ٢١٩، وقراءة الجمهور بالنصب وقرأ أبو عمرو بالرفع. انظر: القرطبي ٨٦٩ والنشر ٢١٩/٢. (٥) في الأصل: «ينفقون» وهو تحريف.

(٦) البيت لـ «لبيد» وهو في ديوانه ٢٥٤، والكتاب ٤١٧/٢، ومعاني القرآن للقرائ ٤٣٩/١، ومجالس ثعلب ٤٦٢، وكتاب اللامات ٥٠، والأزهية ٢١٦، وأمالي ابن الشجري ١٧١/٢، والمخصص ١٠٣/١٤، وابن يعيش ١٤٩/٣، واللسان (حول)، والأشموني ٧٣، والعيني ٤٤٠/١. والنحْب هنا: النذر.

باب الرء

اعلم أن الرء لم تحيء مفردة في كلام العرب إلا في صيغة الكلمة شاذاً للمبالغة، قالوا: سَبَطَ الشعر وَسَبَطَر^(١)، ولا يقاسُ على ذلك.

[باب] رَبُّ (٢)

وهي حرف^(٣) يكون لتقليل الشيء في نفسه ويكون لتقليل النظر^(٤)، فالتى لتقليل الشيء في نفسه [نحو] قول الشاعر^(٥):

٢٣٤- أَلَا رَبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٌ
وَذِي شَامَةٍ سَوْدَاءٍ فِي حُرٍّ وَجْهِهِ مُجَلَّلَةٌ لَا تَنْقُضِي لِأَوَانٍ

فالمولود الذي ليس له أب عيسى عليه السلام، وذو الولد الذي لم يلدّه أبوان هو آدم عليه السلام، وذو الشامة السوداء في حُرٍّ وجهه هو البدر، وشامة الأرنب في وسطه، وتسمّى^(٦) / الكُفَّة والكَلَف، ولذلك قال المعري^(٧):

٨٩

(١) سبط الشعر: طال واسترسل.

(٢) انظر في رب: مسألة رب لابن السيد، الأزهية ٢٦٨، أمالي الشجري ٣٠٠/٢، أسرار العربية ١٠٤، المقرب ٩٩/١، ابن يعيش ٢٦/٨، الجنى ١٧٦، للمغني ١٤٣، الهمع ٢٥/٢.

(٣) يرى البصريون أنها حرف؛ ويرى الكوفيون أنها اسم. انظر: الإنصاف ٨٣٢.

(٤) اختلف النحويون في معناها بين التقليل والتكثير، ومذهب المؤلف هو مذهب الجمهور. انظر مسألة رب ٤، ٩، الجنى ١٧٧.

(٥) نُسب في الكتاب ٣٤١/١ إلى رجل من أزد السراة. وهو في الخصائص ٣٣٣/٢، والمقرب ١٩٩/١، وابن يعيش ١٢٦/٩، والمغني ١٤٤، والأشعموني ٢٦٨، وشواهد المغني ٣٩٨، والخزانة ٣٨١/٢.

(٦) في الأصل: «ويسمى» وهو تصحيف.

(٧) البيت في شروح سقط الزند ٩٦٧/٣ وفيه «اللدن» عوضاً من «اللطن».

٢٣٥- وَمَا كُلفَةُ الْبَدْرِ الْمُنِيرِ قَدِيمَةً وَلَكِنَّهَا فِي وَجْهِهِ أَثَرُ اللَّطْمِ
فهذه الثلاثة ليس لها نظير في الوجود.

وأما التي لتقليل النظر فهي الكثيرة الاستعمال، ومنها قول الشاعر^(١):

٢٣٦- فَإِنْ أُمْسِرَ مَكْرُوبًا فَيَا رَبُّ قَيْنَةٍ مُنْعَمَةٍ أَعْمَلْتُهَا بِكَرَانٍ
والمعنى أن كثيراً من هذه القينات كان لي، وقلٌ مثلها لغيري. فإطلاق
النحوين على «رُبِّ» أنها تقليل إنما يعنون النظر الذي هو الغالب فيها.

ثم اعلم أن لها أحكاماً تختص بها^(٢):

منها: أنها إذا دخلت على ظاهر فلا يكون بعدها إلا نكرة أبداً، نحو:
«رُبِّ رجلٍ لقيت» لأن التقليل والتكثير لا يكونان إلا في النكرات، ولذلك
يُحكم على ما بعد «كم» بالتكثير، فإن جاء بعدها ما يؤهم التعريف فليس
معرفة، كقوله^(٣):

٢٣٧- يَا رَبُّ مِثْلِكَ فِي النَّسَاءِ غَرِيرَةٌ بَيْضَاءٌ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقٍ
وقول الآخر في «كم»^(٤).

٢٣٨- وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ

فإن «مثل» في الموضعين نكرة، وإن كان مضافاً إلى المعرفة، لأنه لم يتعرف

(١) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٨٦، ومسألة رب ١٩. والقينة: الجارية المغنية، والكران: العود الذي يضرب به.

(٢) انظر في هذه الأحكام: الهروي في الأزهية ٢٦٨، وأمالي الشجري ٣٠٠/٢.

(٣) البيت لأبي محجن الثقفي كما في الكتاب ٢١٢/١، وليس في ديوانه، وهو في ابن يعيش ١٢٦/٢. والغريرة: الشابة الحديثة. متعتها بطلاق: أي عند الطلاق، والمتعة: ما وصلت المرأة به بعد الطلاق من ثوب أو خادم أو دراهم.

(٤) البيت لتأبط شراً كما في الحماسة ١٨/١، وصدرة:

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَلَمْ أَكْ آيَاءُ

وهو في الإنصاف ٥٥٤، وابن يعيش ١٣/٧، وابن عقيل ١٨٨/١، والأشموني ١٢٨، والخزانة ٥٤٠/٣. وأبت: رجعت، وفهم: اسم قبيلة. والضمير في «مثلها» يعود إلى هذيل. وفي «تصفر» كناية عن تأسفه على خلاصه منها.

بما يضاف إليه من المعارف في الغالب، لأنه وأمثاله من «شبه» و«نحو» ونحوهما يعطي العموم فهو في معنى النكرة.

فإن دخلت «رب» على مضمير فلا يكون إلا مفسراً بنكرة منصوبة نحو «رُبَّ رجلاً» وهذا الضمير نكرة أبداً بدليل تفسيره بالنكرة، ولا التفات فيه لكونه مضمراً، إذ من المضمرات ما يعود على نكرة، ومنها ما يعود على معرفة، إلا أن ما عاد على نكرة نحو: «رأيت رجلاً فكلَّمته» فتعريفه إنما هو بالعودة خاصة لا بالعلم، فمن أطلق عليه معرفة فهذا المعنى أطلق فأعرفه.

ولا يُثنى هذا الضمير ولا يؤنث، بل يبنى على صورة المذكر المفرد، وما كان من تذكير أو تأنيث أو تثنية أو جمع ففي التفسير بعده. وحكى الفراء التأنيث والجمع والتثنية فيه، وذلك قياس على باب «نعم»، وهو شاذ فيه. وكذلك الحكم فيما عطف من الأسماء المضافة إلى ضمير النكرة الداخلة عليه «رب» في التنكير، نحو: «رَبَّ رجل وأخيه لقيتهما»، ومن كلامهم: «رب شاة وسخلتها بدرهم»^(١).

ومنها: أن لها أبداً صدرَ الكلام، نحو: رب رجل لقيته، وإنما ذلك لأنها نقيضة «كم» الخبرية في التكثير^(٢). وإنما لزم «كم» الخبرية الصدر لأنها تشبه الاستفهامية في اللفظ، فتقول: كم رجل ضربت، كما تقول في الاستفهامية: كم رجلاً ضربت، ولما ناقضت «كم» الخبرية «رَبَّ» فبنيت لأنها للتقليل وهي للتكثير/ جعلت «رَبَّ» مثلها في لزوم الصدر^(٣)، والعرب تحمل الشيء على النقيض كما تحمله على النظير، كحملهم «لا» النافية للجنس في نصب ما بعدها على «إن» التي للتوكيد في نصب ما بعدها وهي نقيضتها كما ترى، فهذا في النقيض. وفي النظير حملهم «كم» الخبرية على الاستفهامية في لزوم الصدر، و«عن» الإسمية^(٤) على «عن» الحرفية في لزوم البناء. وهذا باب ذكره ابن

(١) انظر: الكتاب ٣٥٦/١، والمقتضب ١٦٤/٤.

(٢) في الأصل: «التنكير» وهو تحريف.

(٣) قوله: «الصدر» غير واضح في الأصل. (٤) في الأصل: «الاستفهامية» وهو سهو.

جني في كتاب «الخصائص»، فأغنى عن تطويل الكلام فيه^(١).

ومنها: أنه يجوز حذفها لدلالة معمولها^(٢) اللازم للخفض والتنكير عليها كقوله^(٣):

٢٣٩- رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلَةٍ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلَةٍ

وأما ما ذكره بعضهم من أنها إذا حُذِفَتْ عَوُضٌ منها الواو والفاء على ما يذكر في بابها فليس كذلك، وإنما الواو والفاء قبلها حرفا ابتداء^(٤) بدليل حذفها دونها، وبدليل دخول «بل» على معمولها كقولها^(٥):

٢٤٠- بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْجَحَفَتِ

وقد تقدم ذكر هذا في باب «بل».

ومنها: أن تاء التانيث تدخل عليها مفتوحة كـ «لات» فتقول: رَبُّنَا يَقُومُ زَيْدٌ، قال الشاعر^(٦):

٢٤١- [أَقْرَأُ] رَبُّنَا لَيْلَةَ غَبَقْتُكَ فِيهَا صَرِيحَ اللَّبَنِ

ومنها: أن فيها لغات^(٧): ضَمُّ الراء وتشديد الباء فتقول: «رُبَّ» وهو الكثير فيها، و«رَبَّ» بفتح الراء وتشديد الباء، و«رُبَّ» بضم^(٨) الراء وتخفيف الباء - وقرئ قوله تعالى: ﴿رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٩) بضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها - و«رَبَّ» بفتح الراء وتخفيف الباء، وعليها قول الشاعر^(١٠):

(١) انظر: الخصائص: ٢٠١/٢، ٣١١، ٣٨٩.

(٢) قوله: «معمولها» غير واضح في الأصل. (٣) تقدم برقم ١٩٥.

(٤) يعني بقوله: «حرف ابتداء» حرف استئناف.

(٥) تقدم برقم ١٩٢.

(٦) البيت لحنظلة الجرمي، وهو في أمالي القالي ٣٠٦/٢. وقرة اسم ابنه. وفي الأصل «تحفتك» عوضاً عن «غبتك» وهو تحريف.

(٧) في «رب» ست عشرة لغة أحصاها ابن هشام في المغني ١٤٧.

(٨) في الأصل بفتح.

(٩) الحجر ٢، وقرأ نافع وعاصم بالتخفيف، والباقون بالتشديد. انظر: النشر ٢٨٩/٢، والقرطبي

(١٠) تقدم برقم ٦٧. ٣٦١٨

٢٤٢- أَزْهَيْرُ إِنْ يَشِبِ الْقَدَالُ فَإِنَّهُ رَبَّ هَيْضَلٍ مَرَسٍ لَفَقْتُ بِهِضَلٍ
و«رُبُّ» بضم الراء والباء وتخفيفها، و«رُبُّ» بضم الراء وإسكان الباء.

ومنها: أن الفعل الذي بعد معمولها إذا كان مضارعاً فهو [في] معنى الماضي، نحو: «رَبَّ رَجُلٍ يَقُومُ» بمعنى قام.

ومنها: أنه يجوز أن يحذف هذا الفعل بعدها للدلالة السياق عليه، لأنها جوابٌ لكلامٍ قبلها أو في تقديره، فتقول: «رَبُّ رَجُلٍ» تريد: قام، إذا دُلَّ الدليل.

ومنها: أن الأكثرَ في معمولها أن يكون موصوفاً عوضاً من الفعل الذي يحذف، نحو: «رَبُّ رَجُلٍ صَالِحٍ» والمعنى: قام، إذا دُلَّ عليه الدليل، ومنه قول الشاعر^(١):

٢٤٣- أَلَا رَبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ
المعنى: شهدته أو حضرته أو نحوهما.

ومنها: أنها تدخل عليها «ما» على ثلاثة أوجه:

إمّا أن تكفها عن العمل في النكرة فيرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، والمبتدأ معرفة وهو قليل كقول الشاعر^(٢):

٢٤٤- رُبَّمَا الطَّاعِنُ الْمَوْتِ فِيهِمْ وَعَنَاجِيْجُ بَيْنُهُنَّ الْمَهَارُ

(١) البيت لامرئ القيس، وهو في الديوان ١٠، وعجزه:

وَلَا سِيَّماً يَوْمَ بَدَارَةِ جُلْجُلٍ

وهو في مسألة رب ١٥، وشرح القصائد ٣٢.

(٢) البيت لأبي ذؤاد، كما في الأزهية ٩٣، وفيه «الجمال» عوضاً من «الطاعن» وهو في أمالي الشجري ٢/٢٤٣، وابن يعيش ٢٩/٨، والمغني ١٤٦، والأشمونى ٢٩٨ وابن عقيل ٣/٣، وشواهد المغني ٤٠٥، والخزانة ٤/١٨٨. والجمال: جماعة الإبل، وفي الأصل «المهاري» وهو تحريف.

٩١ وإِذَا أَنْ تَوَطَّئَهَا لِلدَّخُولِ / عَلَى الْفِعْلِ، فَتَقُولُ: رُبَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ. وَيَكُونُ
الْفِعْلُ الْمَضَارُّعُ إِذْ ذَاكَ فِي مَعْنَى ^(١) الْمَاضِي، وَالْمَعْنَى رُبَّمَا قَامَ. فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ ^(٢) وَذَلِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَلَأَنَّ الْمُحَقَّقَ
وَقَوُّعُهُ مِثْلَ الْوَاقِعِ، وَلِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ ^(٣)
يَعْنِي السَّاعَةَ.

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٤):

٢٤٥- فَإِنْ أَهْلِكَ فَرُبَّ فِتْيٍ سَيِّكِي عَلَيَّ مُخَضَّبٍ رَخَصِ الْبَنَانِ
فَادْخُلِ «رَبِّ» عَلَى مَعْمُولِ الْفِعْلِ بَعْدَهُ وَهُوَ إِضْمَارُ الْقَوْلِ، كَأَنَّهُ قَالَ:
أَقُولُ فِيهِ: سَيِّكِي. وَالْقَوْلُ كَثِيراً مَا يُحْذَفُ فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ [أَكْفَرْتُمْ]﴾ ^(٥) أَي: فَيَقَالُ لَهُمْ: أَكْفَرْتُمْ، وَهُوَ
فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ ^(٦).

وَأَمَّا زَائِدَةُ دُخُولِهَا كَخُرُوجِهَا فَتَبْقَى دَاخِلَةً عَلَى النُّكْرَةِ كَمَا كَانَتْ، كَقَوْلِ
الشَّاعِرِ ^(٧):

٢٤٦- رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءَ
وَهُوَ قَلِيلٌ.

(١) قَوْلُهُ «مَعْنَى» غَيْرُ وَاضِحٍ فِي الْأَصْلِ.

(٢) الْحَجَرُ ٢.

(٣) النَّحْلُ ١.

(٤) الْبَيْتُ لَجُحْدَرٍ كَمَا فِي أَمَالِي الْقَالِي ٢٧٨/١، وَفِيهِ: «مَهْذَبٌ» عَرْضاً مِنْ «مُخَضَّبٌ»، وَهُوَ فِي
الْبَحْرِ الْحِيطِ ٤٤٤/٥، وَالْمَغْنِي ١٤٦، وَشَوَاهِدُهُ ٤٠٧.

(٥) آلُ عِمْرَانَ ١٠٦.

(٦) انْظُرْ أَمْثَلَةً عَلَى ذَلِكَ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ الْمُنْسُوبِ لِلزَّجَاجِ ١٤/١ وَمَا بَعْدَ.

(٧) الْبَيْتُ لَعْدِي بْنِ رِعْلَاءَ كَمَا فِي الْأَصْمَعِيَّاتِ ١٥٢، وَهُوَ فِي الْأَزْهَرِيَّةِ ٨٠، وَأَمَالِي الشَّجَرِيِّ
٢٤٤/٢، وَحِمَاسَةُ الشَّجَرِيِّ ١٩٤/١، وَالْمَغْنِي ١٤٦، وَالْأَشْمُونِيُّ ٢٩٩، وَالْعَيْنِيُّ ٣٤٣/٣،
وَشَوَاهِدُ الْمَغْنِيِّ ٤٠٤، وَالْخَزَانَةُ ١٨٧/٤.

الزاي والطاء والظاء غُفْل

باب الكاف

اعلم أن الكاف جاءت في كلام العرب مفردة ومركبة.

باب الكاف المفردة^(١)

اعلم أن الكاف المفردة لها في الكلام موضعان:

الموضع الأول: أن تكون حرف جر فتخفص ما بعدها أبداً وتنقسم فيه قسمين: قسم تكون جارة لا يجوز زيادتها، وقسم تكون جارة زائدة.

القسم الجارة غير الزائدة لا تكون أبداً إلاً للتشبيه^(٢)، نحو قولك: زيدٌ كعمرو وعبد الله كجعفر. على أن النحويين قد اختلفوا في هذه الكاف: فذهب بعضهم إلى أنها حرف حتى يقوم الدليل على أنها اسمٌ. واحتجّ لذلك بأنها على حرف^(٣) واحد، وذلك شأن الحروف كالباء والفاء والواو والتاء في القسم واللام الجارة وغيرها. وذهب بعضهم إلى أنها اسمٌ حتى يقوم الدليل على أنها حرف، واحتجّ لذلك بأنها في معنى «مثل» وما معناه اسمٌ فهو اسم، وبأنها تكون فاعلة في نحو قول الشاعر^(٤):

٢٤٧- أَتَنْتَهَوْنَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ [يَذْهَبُ] فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ
وقول الآخر^(٥):

(١) انظر في الكاف: أمالي السهيلي ٤٠، الجنى ٢٨، المغني ١٩٢، والمخصص ٤٩/١٤.

(٢) أثبت ابن هشام معنى التعليل، انظر: المغني ٩٢.

(٣) قوله «حرف» غير واضح في الأصل.

(٤) «يذهب» مخرومة في الأصل، والبيت للأعشى، وهو في ديوانه ٦٣، والخصائص ٣٦٨/٢، وسر الصناعة ٢٨٣/١، وأمالي الشجري ٢٢٩/٢، وابن يعيش ٤٣/٨، وابن عقيل ١٩/٣، واللسان «دنا»، وشواهد المغني ٩٦٧، والخزانة ١٣٢/٤. يقول: لا ينهى الظالم عن ظلمه إلا الطعن الذي تغيب فيه القتل.

(٥) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ٤٤، والمزهر ٤٨٧/٢، والخزانة ٢٦٤/٤.

٢٤٨- وَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ ضَعِيفٍ وَلَمْ يَغْلِبِكَ مِثْلُ مُغْلَبٍ

ومجرورة في نحو قول الشاعر^(١):

٢٤٩- وَرُحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ يُجْنَبُ وَسَطْنَا تَصُوبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِي

/ وقول الآخر^(٢):

٢٥٠- وَزَعْتُ بِكَاهِرَاوَةِ أَعُوجِي إِذَا جَرَّتِ الرِّيحُ جَرَى وَثَابَا

لأن الفاعلية لا تكون إلا في الأسماء، ولا تُجْرُ إِلَّا الْأَسْمَاءُ.

وذهب بعضهم من المتأخرين إلى التفصيل فيها: بأنها إن كانت معمولة فهي اسم، وإن كانت زائدة من القسم الثاني الذي يُذكرُ بعد هذا، كقول الشاعر^(٣):

٢٥١- وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنُ

ونحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٤)، وكانت في صلة الذي أو أخواته من الموصولات - ما عدا أي - فهي^(٥) حرف، لأن الفاعلية والمجرورية لا تكونان إلا في الأسماء ولأن الزيادة لا تكون إلا في الحروف، وأن صلة الموصول

(١) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٧٦: وأدب الكاتب ٣٩٣، وأمالى الشجري، ٢٢٩/٢، واللسان: (كيف)، والخزانة ٢٦٢/٤. وابن الماء: طائر، وسطنا: بيننا. يقول: رحنا بفرس كأنه ابن الماء في خفته، تعجب به العين.

(٢) نسب في الاقتضاب إلى ابن غادية السلمي، وهو في أدب الكاتب ٣٩٣، وشرحه للجواليقي ٣٥٠، والمقرب ١/١٩٦، واللسان: (ثوب)، ووزعت: كفت في الحرب من يتقدم بفرس مثل الهراوة (العصا) صلابه، وأعوجي: منسوب إلى فحل يدعى أعوج.

(٣) البيت لخطام المجاشعي كما في الكتاب ٣٢/١، وقبله:

غَيْرَ رَمَادٍ وَحَطَامٍ كَنْفَيْنِ

وهو في شرح أدب الكاتب الجواليقي ٣٥١، وسر الصناعة ٢٨٢، والخصائص ٣٦٨/٢، ومجالس العلماء ٧٢، وثلعب ٣٩، واللسان: (رنب)، وابن يعيش ٤٢/٨، والمغني ١٩٧، والمزهر ١/٢٢٣، والعيني ٩٥٢/٤، وشواهد الشافية ٥٩، وكنفين: أراد كنفين، تشية كنف وهو الحظيرة، والصاليات: الأثافي وهي الحجارة تحت القدر، وككما يؤثفين: أي مثل ما نصبن أثافي، لم يزلن.

(٤) قوله: «فهي حرف» جواب: «وإن كانت زائدة». (٥) الشورى ١١.

لو جُعِلَتْ فيها الكاف اسماً لأدَّى إلى حذفِ المبتدأ الذي تكونُ الكافُ مع ما بعدها خبره، فيكون التقدير: جاءني الذي هو كزيد، في نحو قولك: جاءني الذي كزيد، وحذفُ المبتدأ لا يجوزُ إلا في صلة «أي» كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَهْبَئًا شَدِيدًا عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾^(١)، وقول الشاعر^(٢):

٢٥٢- إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

لمعنى مذكور في كتب النحويين، أو في الصلة إذا كان فيها طولٌ كقوله: «ما أنا بالذي قاتلُ لك سوءاً»^(٣)، أو في نادرٍ من كلامٍ، كقراءة مَنْ قرأ: «ما بعوضةٌ فما فوقها»^(٤) و«تماماً على الذي أحسن»^(٥) برفع «بعوضة» و«أحسن»، وأما غيرُ ذلك فلا، وإنَّ الكاف في غيرِ الموضعين يُحتمل أن تكون اسماً وأن تكون حرفاً.

والصحيحُ عندي من هذه الأقوال أن تكون حرفاً إلا إذا قام الدليل القطعي على الاسمية من كونها فاعلة لا غيرُ، أو مجرورة لا غيرُ، في مثل الأبيات المذكورة، وفي مثل قول الآخر^(٦):

٢٥٣- قَلِيلُ غِرَارِ النَّوْمِ حَتَّى تَقْلَصُوا عَلَى كَالْقَطَا الْجُونِيَّ أَفْزَعَهُ الرَّجْرُ
وقول الآخر^(٧):

٢٥٤- أَيْبُتْ عَلَى مَيٍّ كَثِيئاً وَبَعْلُهَا عَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطَّحُ

(١) مريم ٦٩.

(٢) لم أتمد إلى قائله، وهو في الأنصاف ٧١٥، وابن يعيش ١٤٧/٣، والمغني ٨٢، والأشموني ٧٧، وشواهد المغني ٢٣٦، والخزانة ٥٢٢/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٢٧٠/١، والمحتسب ٦٤/١.

(٤) البقرة ٢٦، وهي قراءة الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة كما في القرطبي ٢٠٨.

(٥) الأنعام ١٥٤، والرفع قراءة الحسن والأعمش، كما في الإتحاف ١٣٢، وقراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق كما في القرطبي ٢٥٧٨، وانظر مناقشة هاتين القراءتين تفصيلاً في: «سبويه والقراءات» ٢٦.

(٦) البيت للأخطل، وهو في ديوانه ٢١٢، والمخصص ٤٩/١٤، وسر الصناعة ٢٨٧/١.

وتقلصوا: شمروا وأسرعوا، والجوني: نوع من القطا أسود اللون.

(٧) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ٨٥، وروايته فيه:

في هذه الأبيات قد دَلَّ الدليل على اسميتها كما ذُكِر.

وأما ما كان من نحو قولك: «زيدٌ كعمرو» فحَمَلُها على الحرفية، وتكون جازئةً، وهي وما بعدها في موضع خبر المبتدأ محذوفاً، أحلاً محلّه، عاملاً فيهما، كسائر حروف الجر مع ما بعدها بعد المبتدآت، فإذا قلت: زيدٌ من بني تميمٍ والمالُ لك وزيد في الدار، وشبه ذلك، فالخبرُ للمبتدأ مقدّرٌ من الكون والاستقرار الشاملين جميعاً^(١) الأفعال، تقديره: كائن أو مستقر، وبه يتعلّق الجار والمجرور وأحلاً محلّه، فكَذلك في الكاف إذا قلت: «زيد كعمرو» فالتقدير: زيد كائن كعمرو.

فإن قيل: فيلزمك على هذا في الأبيات المتقدمة أن يكون المعمولُ محذوفاً، وتكونُ الكافُ وما بعدها/ حرفَ جرٍ ومجروراً في موضع الصفة للمحذوف^(٢) ٩٣ الذي هو المعمول في الأصل، كما كان ذلك في خبر المبتدأ، فيكون التقديرُ في البيت الأول: شيء كالطعن^(٣)، وفي الثاني: أحد كفاجر، وفي الثالث: بفرسٍ كابن الماء، وفي الرابع: بفرس كاهراوة، وفي الخامس: على نوقٍ كالقطا، وفي السادس: على سرير^(٤) كالنقا، ويكون البابُ للحرفية مطلقاً.

فالجوابُ أنه إذا قُدِّرَ ذلك في الأبيات وما كان نحوها امتنعَ لوجهين:

أحدهما: أننا لو جعلنا الكافَ حرفاً لاحتجنا إلى محذوفين: المعمول وصفته التي يتعلّق بها الجارُ وهو كائن أو مستقر، وذلك إجحافٌ وغير جائز^(٥).

والثاني: أنه لا يُحذفُ الموصوفُ وتقامُ صِفَتُهُ مقامَه إلا إذا كان مختصاً معلوماً، وكان اسماً خالصاً، فإن جاء الجارُ والمجرورُ صفةً فشاذاً كقوله^(٦):

= أبيتُ على مثلِ الأشافي وَنَعَلُها يَبِيْتُ على مثلِ النُّقا يَتَبَطَّحُ وهو في سر الصناعة ٢٨٧/١، والخزانة ٢٦٢/٤. والنقا: الرمل الأبيض، والعالج: ما تراكم من الرمل ودخل بعضه في بعض، والأشافي ج إشفَى وهو المخرز.

(١) في الأصل: «بجميع» وهو تحريف. (٢) في الأصل: «المحذوف» وهو تحريف.

(٣) في الأصل: «كالزيت» وهو سهو. (٤) في الأصل: «سبام» وهو تحريف.

(٥) ذلك لأن التقدير في «كابن الماء»: «فرس كائن كابن الماء».

(٦) البيت لعبيد بن الأبرص، وهو في ديوانه ١٢٦، وأدب الكاتب ٥٤، وابن يعيش ١١٧/١٠، =

٢٥٥- جَعَلَتْ لَهَا عُودَيْنِ مِنْ نَشْمٍ وَآخَرَ مِنْ ثُمَامَةٍ

أراد: عوداً من نشم، وقوله^(١):

٢٥٦- فَرِيقَانِ مِنْهُمْ جَارِعٌ بَطْنُ نَخْلَةٍ وَآخَرُ مِنْهُمْ قَاطِعٌ نَجْدٍ كَبْكَبٍ

أراد: فريق منهم، ولا يُعَوَّل عليه.

وقد تكون الكاف جارةً غيرَ زائدةً، ولا تكون للتشبيه بل بمعنى الباء أو على، كقول العجاج حين قيل له: كيف أصبحت، فقال: كخير^(٢)، بمعنى: بخير أو على خير، فلا يُعَوَّل على ذلك لشذوذه.

وأما قول العرب: «كن كما أنت»^(٣) فقال أبو الحسن الأخفش: «معناه كن على فعلٍ هو أنت» وهذا فاسدٌ لتفسير الفعل بالذات، وإنما هو بمعنى: كن الآن على صفة كنتَ عليها قبلُ، فالتقدير: كن مماثلاً الآن كما كنت قبلُ، وحذفتُ الصفة، وأقيم الموصوف مقامها، فالكاف على بابها من التشبيه، ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَا أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ﴾^(٤) على القسمين^(٥) ونحوه.

وكان الأصل في «كن كما أنت»: كن كك، فلما كانت الكاف لا تدخل على المضمرة فصل بين المضاف والمضاف إليه بـ «ما» فكفت الكاف عن العمل، فرجع الضميرُ المجرور^(٦) مرفوعاً لانفصاله.

ولك فيه وجهٌ آخر وهو أحسن، وهو أن يكون الأصل: كن كما كنت،

= وشواهد الشافعية ٣٦٢. والنشم والثمَام: نوعان من الشجر. وقوله «لها» وردت في الأصل «له» ولعله تحريف لأن الشاعر يتحدث عن الحمامة في بيت قبله.

(١) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ٤٣، والبحر المحيط ٤٧٣/٨، واللسان: (جزع). والنجد: الطريق في الجبل، وكبكب: اسم جبل.

(٢) انظر: سر الصناعة ٣١٨/١.

(٣) انظر: سر الصناعة ٣١٨/١. وعبارة الأخفش «كن على الفعل الذي هو أنت عليه». وانظر أعراب «كن كما أنت» في: المغني ١٩٣.

(٤) يونس ٢٤، وأول الآية: «إِنَّمَا مِثْلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَا...».

(٥) كذا في الأصل. (٦) في الأصل: «المرفوع» وهو سهو.

فَحُذِفَتْ «كان» وانفصل الضمير لحذفها، كما قال الشاعر^(١):

٢٥٧-..... فَتَتَرُكُنَا الْأَيَّامُ وَهِيَ كَمَا هِيََا

ويكون حذف «كان» وإقامة الضمير المتصل فيصير منفصلاً، كقول الشاعر^(٢):

٢٥٨-أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضُّبُعُ
وإنما كان هذا الوجه أحسن من الأول، لأن [كان] كثيراً ما تُحذف،
فاعلم.

* * *

٩٤

القسم الجارئة/ الزائدة لها ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: أن يكون دخولها كخروجها، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٣)، وقول الشاعر^(٤):

٢٥٩- فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَّاكُولٍ

وقول الآخر^(٥):

(١) البيت لزهير. وهو في ديوانه ٢٨٨ وصدده.

أَلَا لَا أَرَىٰ ذَا إِمَّةٍ أَصْبَحَتْ بِهِ

والإمة: الحال الحسنة.

(٢) تقديم برقم ١١٥.

(٣) الشورى ١١. وذهب قوم إلى أن الكاف ليست بزائدة هنا، ولهم في ذلك أقوال. انظر: الجنى ٣٣.

(٤) البيت في ملحقات ديوان رؤية ١٨١، وقبله:

وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلٌ

وهو في الكتاب ٢٠٣/١ منسوباً إلى حميد الأرقط، وسر الصناعة ٢٩٦/١، واللسان: (عصف) والمغني ١٩٦، والهمع ١٥٠/١، وشواهد المغني ٥٠٣، والدرر ١٣٣/١، وأبائيل: جماعات، والعصف: التبن.

(٥) تقدم برقم ٢٥١.

[الكاف] في جميع هذه المواضع زائدة لاستغناء الكلام عنها للتأكيد، لأنَّ معناها معنى «مثل» وهي لا تتعلق بشيء، وإنما خفضت بالتشبيه لغير الزائدة كما ذكر في الباء في بابها. ولا يجوز أن تُحْمَلَ^(١) هنا على أنها اسمٌ لفساد المعنى، لأنَّ التقدير يكون: «ليس مثل مثله»، فثبت لله تعالى مثلٌ، ويُنفى عنه مثلٌ آخر، وهذا ظاهر.

وأما الكاف في «ككما»^(٢) فيُحتمل أن تكون الكاف الأولى الزائدة، ويُحتمل أن تكون الثانية، والأحسن أن تكون الأولى^(٣)، لأن الثانية [هي] العاملة التي تلي المعمول فقويت في الثبوت، ويجوز أن تكون الثانية وهو الأظهر كما تقدم، واجتمعت مع حرف آخر مثلها كقوله^(٤):

٢٦١-..... وَلَا لِيَلِمَا بِنَا أَبَدًا دَوَاءً

ويجوز أن تكون اسماً لدخول حرف الجر عليها فتكون مثل «بكابين الماء»^(٥).

وأما قوله: «مثل كعصف» فهي هاهنا زائدة بين المضاف والمضاف إليه. بمنزلة «ما» و«لا» في نحو قوله^(٦):

(١) في الأصل: «يحمل» وهو تصحيف.

(٢) إشارة إلى قوله: «وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنَ».

(٣) على حين قال ابن جني في سر الصناعة ٢٨٣/١، وينبغي أن تكون الزائدة هي الثانية لأنَّ حكم الزائد ألاَّ يتبدأ به.

(٤) نسب في الخزانة ٣٠٨/٢ لمسلم بن معبد الوالي، وصدّره:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي

وهو في الخصائص ٢٨٢/٢، وسر الصناعة ٢٨٣/١، ومعاني القرآن للقرّاء ٦٨/١، والمقرب ٢٣٨/١ والإنصاف ٥٧١، وابن يعيش ١٧/٧، والأشْمُونِي ٤١٠، وشواهد المغني ٥٠٥، والهمع ٧٨/٢.

(٥) إشارة إلى بيت امرئ القيس: ورحنا بكابين الماء...

(٦) البيت للفنّد الزماني كما في الحماسة ٢٠٨/١، وهو في اللسان: (قضي)، والخزانة ١٧٥/٢، و«ماء زائدة. واليفن: الهرم».

٢٦٢-أَيَا طَعْنَةَ مَا شَيْخٍ كَبِيرٍ يَفْنٍ بَالِي
وقول الآخر^(١):

٢٦٣-وَشَيْمَةٌ لَاوَانٍ وَلَا وَاهِنِ الْقُوَى
وقد خولف في هذه المواضع، والصحيح ما ذكرت لك.
وعما اتَّفَقَ على الحرفية فيه قولُ الشاعر^(٢):

٢٦٤-إِلَّا كَنَاشِرَةَ الَّذِي ضَيَّعْتُمْ كَالْغُضَنِ فِي غُلُوَائِهِ الْمُتَنَبِّتِ
وقوله^(٣):

٢٦٥-إِلَّا كَمُعْرِضٍ الْمُحْسِرِ بِكَرِهِ عَمْدًا، يُسَبِّئُنِي عَلَى الظُّلَمِ
وقوله^(٤):

٢٦٦-إِلَّا كَخَارِجَةِ الْمُكَلِّفِ نَفْسَهُ
فـ «إِلَّا» في هذه الأبيات بمعنى «لكن» لأنه استثناء منقطع والكاف زائدة
دخولها كخروجها.

(١) البيت للنابغة الذبياني وهو في ديوانه ١٦٩، وعجزه:

وَجَدْتُ إِذَا حَانَ الْمُفِيدُونَ صَاعِدِ

والشيمة: الطبيعة، والواني: الضعيف، والجد: الحظ، والصاعد: النامي. إذا حان المفيدون: إذا لم
ينجح المستفيدون.

(٢) البيت لـ عَنَزْ بن دِجاجة كما في الكتاب ٣٦٨/١، وهو في سر الصناعة ٣٠١/١. وناشرة:
اسم رجل، والغلواء: النماء والارتفاع، والمتنبت: المنمى المغذى.

(٣) البيت للنابغة الجعدي، وهو في ديوانه ٢٣٤، والكتاب ٣٦٨/١، والمقتضب: ٤١٧/٤، وسر
الصناعة ٣٠١/١. ومعرض: اسم رجل، والمحسر: المتعب، والبكر: الفتى من الإبل وهو لا
يحتمل الإتيان لضعفه، يسبني: يكثر من سبي.

(٤) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٢٣١ وعجزه:

وَأَبْنِي قَبِيصَةً أَنْ أَغْيَبَ وَيَشْهَدَا

وهو في سر الصناعة ٣٠٢/١، وخارجة: اسم رجل، يعني أن خارجة يكلف نفسه أن يحضر
حين أغيب.

والكاف في هذين القسمين لا تجر إلا الظاهر، ولا تجر المضمّر إلا في
الضرورة كقوله^(١):

٢٦٧- فَلَا أَرَى بَعْلًا وَلَا حَلِيلًا كَهُنَّ إِلَّا حَاطِلًا

الموضع الثاني: قولهم: «له عليّ كذا وكذا درهماً»^(٢)، فـ «ذا» في الأصل
اسمُ إشارة والكاف زائدة، إلا أنها رُكبتا تركيباً واحداً، وجُعِلتا^(٣) كنايةً عن
العدد، فإذا قال القائل: «كذا دراهم»^(٤)، حُمِلَ على ثلاثة لأنه أقلُّ العددِ المضافِ
إلى الجمع، ويقع عليه إلى العشرة. وإذا قال: «كذا درهم» حُمِلَ على المئة التي
هي أقلُّ العددِ المضافِ إلى المفرد ويقع على الألف. وإذا قال: «كذا درهماً» حُمِلَ
على / العشرين، لأنها أقلُّ العددِ المفسر بواحدٍ منصوبٍ إلى التسعين. وإذا قال: ٩٥
«كذا كذا درهماً» حُمِلَ على أحدَ عشرَ لأنها أقلُّ العددِ المركب. وإذا قال: «كذا
وكذا درهماً» حُمِلَ على واحدٍ وعشرين لأنه أقلُّ العددِ المعطوف إلى التسعة
والتسعين. وإذا قال: «كذا كذا درهم» حُمِلَ على ثلاثمئة لأنه أقلُّ العددِ
المضافِ إلى المفرد، وهكذا تُعتبر هذه الكِنَايَاتُ في الإقرار فاعلمه.

وهي كناية مبهمّة مركبة في الأصل كـ «حبذا» بمعنى المحبوب، والأصلُ
فيه: أَحَبُّ أَوْ حَبٌّ^(٥) وذا التي للإشارة، رُكِبَا وجُعِلَا بمنزلة لفظٍ واحدٍ جارٍ على
المذكر والمؤنث والمفرد والتثنية والجمع، لا فرق بينهما إلا من جهة الكناية
وعدمها.

ولا تتعلّق الكافُ بشيءٍ لجعلها مع ما بعدها كلفظ واحد، وإنما حَكَمْنَا

(١) البيت لرؤبة، وهو في ديوانه ١٢٨، والكتاب ٣٩٢/٦، منسوباً إلى العجاج. وابن عقيل
١٠/٣، والهمع ٣٠/٢، والخزانة ٢٧٤/٤، والدرر ٢٧/٢، والبعل: الزوج. والحليلة:
الزوجة، والحافظ: المانع من التزويج، يعني أن الحمار يمنع أثنه من حمار آخر. و«حاطلاً»
في الأصل: خاضلاً: وهو تحريف.

(٢) انظر: سر الصناعة ٣٣٢/١. (٣) في الأصل: «جعلاً» وهو تحريف.

(٤) في الأصل: «درهم» وهو تحريف، وانظر في هذا التفصيل المغني ٢٠٥. وقد نسبته إلى فقهاء
الكوفة.

(٥) العبارة في الأصل: «والأصل فيه أحب أو حب وحب وذا» وفيها «وحب» مقحمة. وحبٌ وأحبٌ
لغتان، انظر: ابن يعيش ١٣٨/٧.

عليها بالتركيب لوجود^(١) كل واحد منها على انفراد قبل هذه الكناية فاعلم.

الموضع الثالث: قولهم: «كأئن من رجل عندك»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رَزْقَهَا﴾^(٢)، وقول الشاعر^(٣):
٢٦٨- وَكَأَيِّنْ تَرَى مِنْ صَامِتٍ لَكَ مُعْجِبٍ زِيَادَتُهُ أَوْ نَقْصُهُ فِي التَّكَلُّمِ
وقول الآخر^(٤):

٢٦٩- وَكَأَيِّنْ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أُصِيبْتُ هُوَ الْمُصَابَا
ومعناها معنى «كم» فهي كناية عن عدد مبهم واقع على جميع المعدودات
ومعناها التكرير، فهي كـ «كم» الخبرية في نحو قوله^(٥):
٢٧٠- وَكَمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَحْصَحٍ وَكُثْبَانٍ رَمَلٍ وَأَعْقَادِهَا
وهي مركبة من كاف التشبيه المذكورة و«أي» الاستفهامية، إلا أنها جعلنا
لفظاً واحداً بمنزلة [كم] المذكورة.

وإذا بقي المعنى في المركب على ما كان عليه قبله صح لنا أن ندعيه، وإذا
لم يسغ لنا ذلك لم يصح لنا أن ندعيه، ألا ترى بعضهم قال: «مهما» في الشرط
مركبة من «مَهْ مَهْ» بمعنى اكفف اكفف، وهذا معنى لا يصح بقاؤه في الشرط،
فإذا جعلناها مركبة من «ما - ما» وأبدلنا ألف «ما» الأولى هاء صح لنا ذلك لأن
معنى «ما» الشرطية موجود في التركيب كما كان قبله.

وفي «كأئن» لغات: إحداها ما تقدم، والثانية في قوله: «وكائن
بالأباطح»، والثالثة «كأئن» بهمزة ساكنة بعدها ياء ونون على مثال «نأي»،

(١) في الأصل: «لوجدنا».

(٢) العنكبوت ٦٠.

(٣) البيت لزهير من معلقته على رواية الزوزني ١١١ وليس في ديوانه برواية ثعلب، وهو في سر

الصناعة ٣٠٦/١، وابن عيش ١٣٥/٤. (٤) تقدم برقم ١٥٧.

(٥) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٧٣ وروايته فيه:

وَكَمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَفْصَفٍ وَذُكْدَاكِ رَمَلٍ وَأَعْقَادِهَا
وهو في تفسير القرطبي ٤٢٨٦، والصصح: الأرض المستوية الواسعة، والأعقاد: ج عقدة
وهو المنعقد من الرمل المترابك.

والرابعة: كَيَّ بياء ساكنة بعدها همزة ونونٌ كشيء، والخامسة: كَيَّ على مثالٍ طَيَّ بياء مشددة ونونٍ بعدها / . وهذه النون هي تنوين «أي» المذكور أصلاً. ٩٦
فـ «كأين» هو أصل التركيب، ثم تصرّفت العرب فيها بالتقديم والتأخير والتخفيف لما كثر استعمالها، كما فعلوا بـ «إيمان الله» حين فتحوا همزتها وكسروها، وحذفوا نونها وألفها وياءها وتركوها على حرفٍ واحدٍ، فلما سهّلوا همزتها^(١) وصارت ألفاً بقيت الياء طرفاً فقلبوها همزةً لتقوى، كما فعلوا بكساء وِرداء، ثم نقلوا الهمزة عن موضعها بالتقديم فقالوا: «كأين» ثم خَفَّفوا الهمزة بأن سهّلوها ياءً وقالوا: «كَيَّ»، ومن قال: «كأين» كُنْأَي خَفَّفَ فحذف الياء المدغمة وسَكَنَ^(٢) الهمزة، وكلُّ ذلك ليردوا استعمالها كثيراً في باب التكرير، كما فعلوا بـ «إيمان الله» كما ذُكر في القسم فاعلمه.

الموضع الثاني من موضعي الكاف المفردة: أن تكون حرفَ خطاب لا موضع لها من الإعراب، إلا أنها أبداً تَفْتَح للمذكر وتُكْسِر للمؤنث، وتلحقها ميم التثنية وألفها وميم الجمع وواوها ونون جماعة المؤنث، كما يُفَصِّل بكاف الضمير، وهي أبداً تكون بعد الكلمة أو بعد ضمير الفاعل الضمير المتصل.

فأما التي بعد الكلمة فآتي بعد أسماء الإشارة كلها، التي أصولها ذا للمذكر، وذِي وتا للمؤنث^(٣)، وذان للمذكرين وتان للمؤنثين وأولى مقصورة وممدودة لجميع المذكرين والمؤنثات. ثم قد تدخل هاء التنبيه عليها جَمْع، ثم تدخل كاف الخطاب المذكورة عليها آخرًا، ثم قد تدخل الهاء والكاف معاً وهو قليل، ثم قد تدخل اللام زائدة بينها وبين الكاف للتوكيد.

فإذا قلت: ذَاكَ وذَانِكَ وذَيْنِكَ وَتَيْنِكَ وأولئك فلا محلّ للكاف في ذلك كلّهُ من الإعراب، وإنما هي حرفٌ دالٌّ على الخطاب كالتاء في أَنْتَ وَأَنْتِ وأنتما وأنتنَّ.

(١) أي: كآين.

(٢) في الأصل: «وتسكين» وهو تحريف.

(٣) الأصل: للمؤنث وتا.

وتلحق أيضاً هذه الكاف في «هَاءَك» ممدودة ومقصورة، بمعنى: خلد.
وحكمها معها في الحرفية وإلحاق الميم والألف والواو والنون حكم التي بعد أسماء
الإشارة.

وتلحق أيضاً في قولهم: «النجاءك» بمعنى انج، وحكمها حكم ما تقدم.
ومن العرب من يفتح الكاف ويفردها بعد أسماء الإشارة سواء كان
المخاطب مذكراً أو مؤنثاً مفرداً أو ثنية أو جمعاً، والأول أكثر.

وإنما حكمنا على هذه الكاف بالحرفية وأنها لا موضع لها من الإعراب
لكونها ليست صيغة ضمير مرفوع، وإنما هي صيغة ضمير منصوب / كَضَرَبَكَ،
أو مخفوض كمررت بك، والنصب لا حظ له فيها بعد أسماء الإشارة لأنها^(١)
ليست عوامل في المفعول به، وبعد «ها»^(٢) لأن مفعولها يأتي بعد ذلك فتقول:
هاك درهماً، ولا تحتاج إلى مفعولين، وإنما تتعدى إلى واحد لا غير، وبعد
«النجاء» لأنها في معنى انج فهي لا تتعدى.

ولا يصح خفض بعد أسماء الإشارة^(٣) بالإضافة لأنها معارف بالإشارة،
فبطل العمل جملة، فلم يكن لها محل من الإعراب فهي حرف.

وأما الكاف التي بعد الضمير في قولهم: «أرايتك زيداً ما صنع» [ف]
المعنى: أرايت زيداً ما صنع^(٤)، وفي قولهم: لستك زيداً، المعنى: لست زيداً،
الكاف في هاتين حرف خطاب أيضاً لا محل لها من الإعراب، إذ لا يصح أن
تكون صيغة الضمير المرفوع، ولا تكون في موضع نصب لأن منصوبي أرايت
بعد الكاف، وهما: زيداً ما صنع، وخبر ليس أيضاً بعدها، وهو «زيداً».

(١) أي: لأن أسماء الإشارة.

(٢) في الأصل: «ماء» وهو تحريف.

(٣) أقحمت «إلا» بعد قوله: «الإشارة».

(٤) ذهب سيويه إلى أن الكاف هنا حرف خطاب. وذهب الفراء إلى أنها فاعل والتاء حرف
خطاب. وحكي عن الكسائي أن الكاف مفعول به والتاء فاعل. انظر: الجني ٣٤، المغني

ولا يصحُّ أن يكون^(١) بدلاً من الكاف على أن تكون^(٢) خبر ليس، لأنَّ المخاطبَ واضح فلا يُبدل منه لوضوحه. ولا يصحُّ أن تكون الكاف في موضع خفض لأنه لا عاملَ خفض قبلها يخفضُها، فلما بطلَ العمل جملةً صَحَّتْ حرفيتُها في الموضعين، فاعرفه وبالله التوفيق.

باب الكاف المركبة

اعلم أن الكاف تتركَّب مع الهمزة والنون مشددة: كأنَّ، ومع اللام المشددة والألف، كَلَّا، ومع الميم والألف: كَمَا، ومع الياء: كَي.

باب كَأَنَّ^(٣)

اعلم أنه قد اختلفَ أئمةُ النحويين في «كأنَّ»: هل هي حرفٌ مركبةٌ أو بسيطةٌ، فذهب الخليل وبعض البصريين المتأخرين إلى أنه مركَّبٌ، وذهب أكثرهم إلى أنه بسيطٌ^(٤)، وعَضِدَ أبو الفتح ابنُ جني المذهب الأول^(٥) لوجود كاف التشبيه وحدها^(٦)، ولوجود «أَنَّ» التي للتوكيد وحدها [ومنع التركيب]^(٧). وقد قلنا في مواضع من الكتاب: إِنَّه إذا وُجِدَ المعنى الذي كان في الأفراد مع التركيب صَحَّ ادعاؤه، ولكن هنا يُعْضَدُ في البساطة مذهب الأكثرين لوجوه: منها: أن الألفاظَ في الأصلِ بسيطةٌ والتركيبَ طارئٌ فالالتفاتُ إلى الأصلِ

(١) أي: أن يكون «زيداً» وفي الأصل «تكون» وهو تصحيف.

(٢) أي: أن تكون الكاف وفي الأصل «يكون» وهو تصحيف.

(٣) انظر في كأن: المقتضب ١/١٥٠، ٥/١٠٨، ابن عيش ٨/٨١، الجنى ٢٢٩، المغني ٢٠٨.

(٤) بل إن معظم النحاة يقولون بالتركيب، حتى إن بعضهم يقول: لا خلاف في أن «كأن» مركبة. انظر: الجنى ٢٢٩، والمغني ٢٠٨. (٥) انظر: سر الصناعة ١/٣٠٣.

(٦) أقحم بعد قوله: «وحدها»: ومنع «التركيب» وذلك من قبيل انتقال النظر.

(٧) كذا في الأصل، وهذا يناقض ما ذكره عن مذهب ابن جني قبل قليل، وهو الذي فضله في سر الصناعة ١/٣٠٣.

أحسن، إذ لا ضرورةً توجبُ التركيبَ / ولا قَطَعَ بموجبه.

ومنها - وهو الأقوى - أنه لو كان مركباً لكانت الكاف حرف جر، فيلزمها: بِم^(١) تتعلّق قبلها، إذ ليست زائدةً، ألا ترى أن المعنى عند الخليل وَمَنْ عَصَدَ مذهبه في نحو: كَانَ زيداً الأسد: إِنَّ زيداً كالأسد، وهذا وإن كان المعنى عليه فالكاف [لها] في التأخر متعلّق، وليس لها ذلك في التقديم.

ومنها: أن الكاف إذا كانت داخليةً على «أن» لزم أن تكون وما عملت فيه في موضع مصدرٍ مخفوضٍ بالكاف، فترجعُ الجملةُ التامةُ جزءَ جملةٍ فيكون التقدير في: كَانَ زيداً قائمٌ: كقيام^(٢) زيد، فيحتاج إلى ما يُتِمُّ الجملة، و«كَانَ زيداً قائمٌ» كلامٌ قائمٌ بنفسه لا محالة.

ومنها: أنه لا تتقدّرُ بالتقديم والتأخير في بعض المواضع، فتقول: كَانَ زيداً قائمٌ، وكانَ زيداً في الدارِ، وكانَ زيداً عندك، وكانَ زيداً أبوه قائمٌ. ولو كان على التقديم والتأخير لكنت تقول: إن أصل ذلك: أن زيداً كقام، وأن زيداً كفي^(٣) الدار، وأن زيداً كعندك، وأن زيداً كأبوه قائم، وذلك لا يجوز لأن الكاف التي للتشبيه الجارة لا يصحّ دخولها إلا على الأسماء لا غير، فدلّ ذلك على أنها ليست مركبة كما ذهبوا إليه، وإن كان المعنى يعطي ما يعطي التركيب من التشبيه والتوكيد الموجودين قبل التركيب، ولا حُجّة في العمل رفعاً أو نصباً لأنه قد وُجِدَ ذلك في «لعل» و«ليت» وهما غيرُ مركبين من «أن» فاعلم ذلك.

فإذا ثبتت البساطة فإن «كَانَ» تكونُ مشددةً وتُخَفَّفُ، فإذا كانت مشددةً فإنها تعملُ عملَ «أن» المفتوحة المشددة، ولا فرقَ بينهما في أكثر الأحكام المذكورة في بابها، إلا أنها لا تكونُ في موضع معمولٍ بخلاف «أن» إذ هي مصدريةٌ كما ذُكِرَ، وهذه مع ما بعدها كلامٌ قائمٌ بنفسه، فتكونُ في ابتداء الكلام كقولك: كَانَ زيداً قائمٌ.

(١) في الأصل: «بما» وهو تحريف.

(٢) في الأصل «كقيام» والتصويب من نقل الجنى عن المؤلف ٢٣٠.

(٣) في الأصل: «لفي الدار» وهو سهو.

وَيَجُوزُ وَقَوْعُهَا فِي مَوْضِعٍ وَقَوْعِ الْجَمْلِ إِذَا كَانَ الْمَعْنَى عَلَى التَّشْبِيهِ،
وَالْجَمْلُ تَقَعُ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ، وَصَلَةً لِمَوْصُولٍ، وَخَبَرًا لَّذِي خَبِرَ، وَحَالًا لَّذِي
حَالَ، فَتَقُولُ فِي الصِّفَةِ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَأَنَّهُ قَائِمٌ، وَفِي الصَّلَةِ: جَاءَ الَّذِي
كَأَنَّهُ^(١) قَائِمٌ، وَفِي الْخَبَرِ: زَيْدٌ كَأَنَّهُ قَائِمٌ، وَفِي الْحَالِ: رَأَيْتُ زَيْدًا كَأَنَّهُ قَائِمٌ،
وَمِنْ الْحَالِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ كَأَنَّهُمْ مُخْرَ
مُسْتَنْفِرَةٌ﴾^(٢)، وَمِنْ الْخَبَرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣):

٢٧١- وَهَنَّ كَأَنَّهُنَّ نِعَاجٌ رَمَلٍ يُسَوِّنَ الذُّيُولَ عَلَى الْخِدَامِ

وَمِنْ أَحْكَامِهَا: أَنَّهَا يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ فِي الْحَالِ لَوْجُودَ مَعْنَى التَّشْبِيهِ فِيهَا
كَقَوْلِهِ^(٤): /

٢٧٢- كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُودٌ شَرِبَ نَسْوُهُ عِنْدَ مُفْتَادٍ

وَإِذَا كَانَتْ مَخْفَفَةً يُحْكَمُ أَيْضًا عَلَيْهَا بِمَا يُحْكَمُ عَلَى «أَنَّ» الْمَشْدَدَةِ مِنْ
الْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ فِي بَابِهَا، إِلَّا أَنَّهَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا ظَاهِرًا وَضَمِيرُ أَمْرٍ
وَشَأْنٍ، كَقَوْلِهِ^(٥):

٢٧٣- كَأَنَّ وَرِيدِيهِ رِشَاءٌ خُلِبَ

وَقَوْلُ الْآخَرِ^(٦):

٢٧٤- كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

(١) فِي الْأَصْلِ: «الَّذِي هُوَ قَائِمٌ». (٢) الْمَدْرُ ٤٩، ٥٠.

(٣) الْبَيْتُ لِلنَّابِغَةِ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ١٠٤ (مَطْبُوعَةٌ بَيْرُوت). وَالْخِدَامُ: جَ خِدْمَةٌ وَهِيَ السَّاقُ، وَنِعَاجُ
الرَّمْلِ: الْجَمِيلَاتُ الْوَاسِعَاتُ الْعَيُونَ.

(٤) الْبَيْتُ لِلنَّابِغَةِ وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ١١، وَالْخِصَائِصُ ٢/٢٧٥، وَأَمَالِي الشَّجَرِيِّ ١/١٥٦ وَالْخِزَانَةُ
٣/١٨٥. وَالسَّفُودُ: حَدِيدَةٌ يَشْوِي بِهَا، وَالْمُفْتَادُ: الْمَشْتَوَى.

(٥) الْبَيْتُ لِرُؤْبَةٍ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ١٦٩ وَقَبْلَهُ:

وَمُعْتَدٍ فِظٍ غَلِيظٍ أَلْقَلْبِ

وَالْكِتَابُ ١/٤٨٠، وَالْمَقْرَبُ ١/١١٠، وَالْإِنْصَافُ ١٨٩٨، وَالْخِزَانَةُ ٤/٣٥٦ وَالْوَرِيدَانُ: عِرْقَانُ
فِي الرِّقْبَةِ، وَالرِّشَاءُ: الْحَبْلُ، وَالْخُلِبَ: الْيَلِيفُ أَوِ الْبَثْرُ.

(٦) تَقْدِمُ بِرَقْمِ ١٤٢.

على رواية مَنْ نصبَ «ظبية». ورُوي فيها الرفعُ على أن يكون اسمُها مضمراً حُذِفَ اختصاراً، أراد: «كأنها ظبية»، ورُوي فيها الخفضُ على أن تكون الكاف جارةً و«أن» زائدةٌ وهو شاذ.

وقد تقدّم إحالةٌ ما تجتمع «إن» المكسورة مع أن المفتوحة من^(١) الأحكام في بابيهما، فقس أحكام «كأن» على أحكام المفتوحة في غير ما استثنى هنا نُصِبَ^(٢).

باب كَلًّا^(٣)

اعلم أن «كَلًّا» في كلام العرب معناها الزجرُ والردُّ^(٤) ولا تعملُ شيئاً وهي بسيطةٌ عند النحويين، إلا أن ابنَ العَرِيفِ^(٥) جعلها مركبةً من: كُلٌّ ولا. وهذا كلامٌ خَلَفُ^(٦)، لأن «كُلٌّ» لم يأت لها معنى في الحروف، فلا سبيل إلى ادعاء التركيب من أجل «لا»، إذ لا يُدعى التركيب إلا فيما يصحُّ له معنى في حال الأفراد، فهذا كلامٌ لم يوافق فيه أحداً ممن ادعى التركيب في غيره.

فإذا قال القائل: اقتُلْ زيداً، قلتَ له: كَلًّا، أي ارتدع عن هذا أو ازددجر، ومنه قوله تعالى: ﴿يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ: أَيْنَ الْمَفْرُ كَلًّا﴾^(٧) وقوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(٨) وهي في القرآن في مواضع كثيرة.

وهل يوقفُ عليها دونَ ما قبلها أو على ما قبلها دونها؟ فيه اختلافٌ،

-
- (١) في الأصل: «مع» وهو تحريف.
(٢) قال ابن السيد: «إذا كان خبر «كان» فعلاً أو جملة أو صفة فهي للظن والحسبان، نحو: كان زيداً قام، وكان زيداً أبوه قائم، وكان زيداً قائم» انظر: الجنى ١٣١.
(٣) انظر في كلا: ابن يعيش ١٦/٩، الجنى ٢٣٣، المغني ٣٠٥.
(٤) للنحويين آراء أخرى في معانيها. انظر: الجنى ٢٣٣، المغني ٢٠٦.
(٥) الحسن بن الوليد القرطبي، كان نحويّاً مقدماً، خرج إلى مصر ورأس فيها، توفي سنة ٣٦٧.
(٦) الخلف: الرديء من القول.
(٧) البغية ٥٢٧/١.
(٨) المطففين ١٤.

والصحيح أنه يوقف عليها في بعض المواضع مع وَضَل ما قبلها بها، وفي بعض المواضع يوقف على ما قبلها، وذلك بحسب مواضعها من المعنى، وهذا لا يَتَّبِعُ إلا بتتبع مواضعها واحداً، واحداً؛ وهذا يطول ويخرجنا عن المقصود، ولكن الغرض هنا تفسير المعنى الذي وَضِعَتْ له وقد حَصَلَ فاعلمه والله الموفق بمنه.

باب كما^(١)

اعلم أن «كما» تكون تارة مركبة من كاف التشبيه الجارة و«ما»^(٢) الموصولة وهي التي بمعنى الذي كقولك: «ضربتُ حمراً كما ضربتُما»، أي كالحمار الذي ضربتُما، [أ] وما المصدرية، وهي التي ما بعدها معها في تقدير المصدر/، كقولك: ضربتُ كما ضربتُ، المعنى: كضربك. ومن الأول قوله تعالى: ﴿كَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ﴾^(٣). ومن الثاني قوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ﴾^(٤) أي استقامة كالاستقامة التي أُمِرْتَ بها، فالكلام عليها هو الكلام على الكاف المفردة في بابها.

وتكون «كما»^(٥) بسيطة وهي مقصداً ولها ثلاثة مواضع.

الموضع الأول: أن تكون بمعنى «كي»، فتَنْصِبُ ما بعدها كما تنصب «كي»^(٦)؟، كقولك: «أكرمْتُكَ كما تكرمني»، أي: كي تكرمني، قال الشاعر^(٧):

(١) انظر في «كما»: الجنى ١٩٤، المغني ١٩٤. (٢) في الأصل: «وامتا» وهو تحريف.

(٣) الحجر ٩٠. (٤) هود ١١٢.

(٥) في الأصل: «ماء» وهو تحريف.

(٦) هذا مذهب الكوفيين، ولا يميز البصريون ذلك، ويتأولون شواهد الكوفيين. انظر: الإنصاف ٥٨٥/٢.

(٧) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ١٠١، وروايته:

إِذَا جِئْتَ فَامْنَحْ طَرَفَ عَيْنِكَ غَيْرَنَا لَكِي يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

وهو في مجالس نعلب ١٢٧، والجنى ١٩٥، والمغني ١٩٢، والأشْمُونِي ٥٥٠، وشواهد المغني ٤٩٨، والهمع ٦/٢، والخزانة ٥٩٣/٣.

٢٧٥- وَطَرَفَكَ إِمَّا جِئْنَا فَاصْرِفْنَهُ كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَىٰ حَيْثُ تَنْظُرُ
أي: كي يحسبوا.

الموضع الثاني: أن تكون بمعنى «كأن» فتقول: «شتمني كما أنا أبغضه»
أي: كأي أبغضه، ومنه قول الشاعر^(١):

٢٧٦- تُهْدِدُنِي بِجُنْدِكَ مِنْ بَعِيدٍ كَمَا أَنَا مِنْ خُرَاعَةٍ أَوْ ثَقِيفٍ
الموضع الثالث: أن تكون بمعنى لعل فتقول: لا تضرب زيدا كما لا
يضربك، ومنه قول الراجز^(٢):

٢٧٧- لَا تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ

أي: لعلك لا تشتم. وهي في هذين الموضعين الآخرين غير عاملة لفظاً
وإن كانت في موضع عاملٍ من جهة المعنى^(٣).

واعلم أن «ما» قد تكون مع الكاف زائدة دخولها كخروجها كقولك:
اضرب كما ضربي أي كضربي، فلا تكونان من هذا الفصل بل من فصل الكاف
المفردة.

(١) نسبه في نوادر أبي زيد لبعض النهشليين ١٦٦، وهو في الجني ١٩٥ برواية:
فَدَعْنِي وَبَبْ غَيْرِي وَالْهَ عَنِي فَمَا أَنَا مِنْ خُرَاعَةٍ أَوْ ثَقِيفٍ
(٢) البيت في ملحقات ديوان رؤية ١٨٣ وقبله:
وَشَخَصَتْ أَبْصَارُهُمْ وَأَجْدَمُوا

وهو في الكتاب ٤٥٩/١، والأشموني ٥٥١، والخزاعة ٢٨٢/٤ ط بولاق، والدرر ٤٣/٢. وورد
في الأصل: «وتشتم» عوضاً من «ولا تشتم» وهو تحريف.
(٣) نقل صاحب الجني هذا الموضع عن المؤلف ١٩٥، ثم قال: «ولم أر أحداً ذكر أن «كما» تكون
حرفاً بسيطاً غير هذا الرجل، وليس الأمر كما ذكر، و «كما» في هذه المواضع الثلاثة مركبة من
كاف التشبيه أو كاف التعليل و«ما». ثم يذكر تأويلات لبعض ما استشهد به المؤلف.

باب كي^(١)

اعلم أن لـ «كي» في كلام العرب موضعين:

الموضع الأول: أن تكون حرفاً جاراً^(٢)، نحو قولهم إذا استفهموا عن شيء: كَيْمِه؟ أي: لأيِّ سبب فعلتَ، أو لأيِّ علَّةٍ فعلتَ، ولم تحيَّ جارةً إلا مع «ما» الاستفهامية المذكورة خاصة فمعناها السببية كمعنى اللام، [و] ذلك^(٣) إذا قالوا: لم جئت؟ ونحوه.

فعلى هذا إذا دخلت على الأفعال المضارعة ولم تدخل عليها اللام ولا أرادها المتكلم انتصب ما بعدها بإضمار «أن» فإذا قلت: جئتُك كي تكرمني، فمعناه لإكرامي، والتقدير لأن تكرمني، و«أن» وما عملت فيه في موضع المصدر المخفوض كأنك قلت: جئتُك لإكرامي، قال الله تعالى: ﴿كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾^(٤) فـ «لا» نافية زائدة هنا.

الموضع الثاني: أن تكون حرف نصب بنفسها، وذلك إذا دخلت عليها اللام الجارة أو أريدت، كقولك: جئتُك لكي أكرمك، المعنى: لأن أكرمك، فكي هنا بمعنى «أن» وهي وما عملت فيه في موضع مصدر مخفوض باللام، التقدير: «لأن أكرمك» والمعنى / لإكرامك، قال الله تعالى: ﴿لكي لا تأسوا على ما فاتكم﴾^(٥)، وقال الشاعر^(٦):

٢٧٨ - أَرَدْتُ لَكَيْمًا يَعْلَمُ النَّاسُ أَنَّهَا سَرَاوِيلُ قَيْسٍ وَالْوُفُودُ شُهُودُ

فإذا لم تدخل عليها اللام احتملت أن تكون الأولى الخافضة المقدرة باللام

(١) انظر في «كي»: المقتضب ٦/٢، ٩، ابن يعيش ٤٩/٨، ١٤/٩، الجني ١٠٤، المغني ١٩٨، المجمع ٤/٢، ٣١.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن «كي» لا تكون إلا حرف نصب ولا يجوز أن تكون حرف خفض، وذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرف جر. انظر الإنصاف ٥٧٠.

(٣) في الأصل: «ولذلك».

(٤) الحديد ٢٣.

(٥) الحشر ٧.

(٦) البيت لقيس بن سعد كما في الكامل ٤٥٦، وهو في اللسان (سدل).

فتنصب ما بعدها بإضمار «أن»^(١) وأن تكون الثانية الناصبة بنفسها، المقدرة بـ «أن»، نحو: جئتكم كي تكرمني^(٢).

وربما دخلت عليها اللام و«أن» بعدها زائدة شذوذاً^(٣) كقوله^(٤):

٢٧٩- أَرَدْتُ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبِي فَتَتْرُكَهَا شَنَاءً يَبِيدُ بَلْقَعِ

ولمّا قلنا: إنّها إذا نصبت وهي بمعنى اللام بإضمار «أن» لوجهين: أحدهما: أن معناها معنى اللام السببية وهي جارة فلا يجوز دخولها على الفعل فتعمل فيه لاختصاصها بالأسماء والمختص لا يكون غير مختص، فكما قالوا: كيمه؟ كما قالوا: ليه؟ لم يجوز نصبها للأفعال بنفسها، فإذا أضمرنا فلا يُضمر إلا ما يُصيرُ بعده مصدراً، وذلك إمّا «ما» وإمّا «أن» فلمّا ظهر النصب بطل إضمار «ما» إذ لا تنصب ويبقى إضمار «أن» إذ هي ناصبة وتُصيرُ ما بعدها مصدراً مخفوضاً بكى، فيبقى الاختصاص بالأسماء فيها كما كان.

والوجه الثاني: أنّا قد وجدنا أن بعدها «أن» تليها^(٥) في بعض المواضع

كما قال الشاعر^(٦):

(١) العبارة في الأصل مضطربة «إيضمار أن تكون أن وأن تكون».

(٢) نخلص من عرض المؤلف عن حالات «كي» ما يلي:

١- إذا جاء قبلها اللام في نحو (جئتكم لكي تكرمني) فاللام حرف جر للتعليل وكى مصدرية ناصبة والمصدر مجرور باللام.

٢- إذا لم يأت قبلها اللام في نحو: جئتكم كي تكرمني، فيجوز تقدير «كي» في إحدى حالتين:

أ) إذا قدرت أن اللام قبلها، فكى حرف مصدري ونصب والمصدر على نزع الخافض.

ب) إذا لم تقدر اللام قبلها، فكى حرف جر للتعليل بمنزلة اللام، والفعل منصوب بأن مضمرة بعد كى، والمصدر مجرور بكى التي هي بمنزلة اللام.

(٣) في الأصل «شاذ».

(٤) في الأصل: «كقولك»، والبيت لم أهد إلى قائله، وهو في الإنصاف ٥٨٠، وابن عيش ١٩/٧،

والمغني ١٩٩، والأشموقي ٥٤٩، والعيني ٤٠٥/٥، وشواهد المغني ٥٠٨، والخزانة ١٩/١.

والشن: القرية البالية، والبلقع: المقفرة.

(٥) قوله «تليها»: غير واضح في الأصل.

(٦) البيت لجميل، وهو في ديوانه ١٢٥ وقمّامه:

فَقَالَتْ: أَكَلِ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا لِسَانَكَ، كَيْمًا أَنْ تُغَرَّ وَتُخَذَعَا =

٢٨٠-..... كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

أي: لأن تغر وتخدعا.

وإنما حكمنا أن «كَيَّ»^(١) تنصب بنفسها في الموضع الثاني لأن الأصل في كل ما ولي شيئاً وطلبه، وأثر فيه العمل أن يُحْكَمَ بالعمل له ما لم يمنعه مانع من اختصاص أو غيره، [وَجَبَ] تقدير اللام قبلها لأنها لا يستقيم تقدير غير [ها]، إذ تظهر قبلها في بعض المواضع، كما ذكر في قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾^(٢)، وكثيراً ما يُحذف حرف الجر مع «أن»، ولما كانت كي...^(٣) جاز إضمارها معها^(٤) كما يجوز مع «أن» فتأمل.

* * *

واعلم أنه بقي من باب الكاف المركبة لفظ واحد وهو «كان» الزائدة في قوله^(٥):

٢٨١-سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَوْا عَلَى - كَان - الْمُسُومَةِ الْعُرَابِ

وفي قولهم في التعجب: «ما كان أحسن زيدا»، وقد تقدّم الكلام عليها مع «أصبح وأمسى» في آخر أبواب الهمزة، فانظر إليه هناك والله الموفق.

= وهو في ابن يعيش ١٤/٩، والمغني ١٩٩، والشذور ٢٨٩، والأشموني ٢٨٣، وشواهد المغني ٥٠٨، والدرر ٥/٢.

(١) في الأصل: «أن» وهو سهو. (٢) الحديد ٢٣.

(٣) كلمتان غرومتان لم أثبتنيها، يحتمل أن يكون تقدير العبارة «ولما كانت كي مثل أن» أي في العمل.

(٤) أي إضمار اللام مع «كي» قبلها. (٥) تقدم برقم ١٦٧.

باب اللام المفردة^(١)

١٠٢ / اعلم أنَّ اللامَ المفردةَ جاءت في كلام العرب لِلعانِ تشعُّبٌ وتكثُرٌ، فعَدَّدَها بعضهم ثلاثين لَماً، وعددها بعضهم ثمانية، وعددها بعضهم أربعاً. وألَّف بعض البغداديين فيها كتاباً سَمَّاه «كتاب اللامات»^(٢)، عدَّد لها فيه نحو الأربعين معنى بحسب اختلافها أدنى اختلاف.

وقد أَمَعَنْتُ النَّظَرَ فيها فوجدْتُها على تشعُّب معانيها تُحَصَّر في قسمين: قسم زائدة، وقسم غير زائدة. فالقسم غير الزائدة قسمان: عاملةٌ وغيرُ عاملةٍ. والعاملةُ ثلاثة أقسامٍ: قسمٌ عاملٌ خفضاً وقسمٌ عاملٌ نصباً، وقسمٌ عاملٌ جزماً.

والقسمُ الزائدةُ قسمان: قسمٌ عاملةٌ وقسمٌ غيرُ عاملةٍ، فتجيءُ جملةُ أقسامِها ستةً: غيرُ زائدةٍ عاملةٌ خفضاً، وغيرُ زائدةٍ عاملةٌ نصباً، وغيرُ زائدةٍ عاملةٌ جزماً، وغيرُ زائدةٍ غيرُ عاملةٍ، وزائدةٌ عاملةٌ، وزائدةٌ غيرُ عاملةٍ.

القسم الأول: غيرُ الزائدةِ العاملةِ خفضاً لها ثمانية مواضع:

(١) انظر في اللام: الكتاب ٤٠٧/١، ٤٠٨، ١٤٤/٢، ٣٠٤ المقتضب ٣٩/١، ٧/٢-٤٤، سر الصناعة: الورقة ١٢٥ أ، كتاب اللامات للزجاجي، أمالي الشجري ٨٣/٢، ابن يعيش ٢٥/٨ - ٦٢، ٢٠/٩، ٢٢، ٢٤ الجني ٣٥، المغني ٢٢٨، المخصص ٥٠/١٤، ٥٢.
(٢) هو أبو القاسم الزجاجي، والذي ذكره إحدى وثلاثون لَماً وقد طُبِع في دمشق.

الموضع الأول: أن تكونَ للتخصيص، وأنواع هذه المواضع تتشعب، والذي يجمعها النسبة، فحيث كانت جاز أن تنسب لما بعدها بها. فمنها الملك^(١)، نحو: الثوبُ لزيد، والدارُ لعمرو، والفرسُ لعبد الله. ومنها الاستحقاق^(٢)، نحو: الباب للدار، والسرَج للدابة، والمحراب للمسجد. ومنها النسب^(٣)، نحو: الأب لعبد الله والابنُ لخالد. ومنها التبعضُ، نحو: الرأس للحمار والكُمُّ للجُبَّة. ومنها الفعل نحو: الضربُ لزيد، والتسييحُ لعمرو.

وأنواع النسبة لا تكادُ تُحصرُ لكثرتها، ومنها قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ﴾^(٤)، وقولهم..^(٥) وتُرباً له^(٦) وجندلاً له وواهاً له^(٧).

وتدخل في أنواع هذه المواضع على الظاهر والمضمر فتقول: الغلامُ لزيد والغلامُ لك، وكذلك باقي الأنواع.

الموضع الثاني: أن تكون في النداء للاستغاثة نحو: يا لزيد لعمرو^(٨)، ويا لخالد لعبد الله، ومنه قوله^(٩):

(١) قوله «الملك»: غير واضحة في الأصل.

(٢) قال ابن هشام: «ولام الاستحقاق» وهي الواقعة بين معنى وذات، نحو الحمد لله. انظر: المغني ٢٢٨.

(٣) قال صاحب الجنى: «وليس فيه تحقيق، وإنما اللام في هذه للاختصاص. انظر: الجنى ٣٦.

(٤) البقرة ١٨٧. (٥) خرم في الأصل.

(٦) في الأصل: «وترباً لعدل» والتصويب من اللامات ١٣٢.

(٧) اللامات في هذه الأمثلة هي للتيين عند الزجاجي، انظر اللامات ١٣٢، ١٣٣ ويحتمل أن يكون قد حدث سقط بعد قوله: «ومنها» فتكون العبارة: «لا تكاد تُحصر لكثرتها، ومنها التبيين نحو قوله تعالى...».

(٨) قال الزجاجي ٨١: «لام المستغاث به مفتوحة، ولام المستغاث من أجله مكسورة فرقاً بينهما».

(٩) البيت لسعد بن ناسب كما في الحماسة ١٦/١ وهو في أمالي القالي ١٧١/٢، واللسان «كرب» والخزانة ٤٤٤/٣. والرواية «إلى الموت» عوضاً من «إلى الخير».

٢٨٢-فَيَا رَزَامَ رَشِّحُوا بِي مُقَدِّمًا إِلَى الْخَيْرِ خَوَاضاً إِلَيْهِ الْكَتَائِبَا

وقوله^(١):

٢٨٣-تَكْتَفِنِي الْوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوِشْيِ الْمَطَاعِ

وقولُ عمرَ رضي الله عنه لما طعنه العُججُ أو العبدُ: يا لله لِلْمُسْلِمِينَ^(٢)، ومعنى ذلك كُلُّه الدِّعَاءُ لِلسَّامِعِ أَنْ يُغَيِّثَ فَيَجِيبَ الدَّاعِيَ لِأَمْرِ اتَّفَقَ عَلَيْهِ مِنْ حَرْجٍ أَوْ خَوْفٍ قَتْلٍ أَوْ سَبِيٍّ مَالٍ أَوْ أَهْلٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ/...^(٣) عَلَى مَنْ يُفْعَلُ ١٠٣ بِهِ ذَلِكَ أَوْ يُخَافُ فَعَلَهُ مِنْهُ.

ولا يجوزُ دخولُ هذه اللامِ على المضمر، وإن كان أصلُ المنادي الذي تدخلُ عليه مضمرّاً لأنه المخاطبُ أو مَنْ فِي حَكْمِهِ، لأنَّ المستغاثَ به القصدُ به شهرته، فلا بُدَّ من ذكر اسمه أو شهرته، واللامُ دلالةٌ على ما أُريدَ من الاستغاثة.

الموضع الثالث: [أَنْ تَكُونَ] للتعجب وهو يكون في باب النداء، نحو قولهم: «يَا لِلْعَجَبِ»، وقول الشاعر^(٤):

(١) البيت لقيس بن ذريح، وهو في ديوانه ١١٨. والكتاب ٣١٩/١، والكامل ١٠١٦، وكتاب اللامات ٨٢، وابن يعيش ١٣١/١، والمقرب ١٨٣/١، واللسان (لوم) والعيني ٢٥٩/٤، وتكفوه: أحاطوا به.

(٢) انظر: اللامات ٨٢، وابن يعيش ١٣١/١. والأصل: «يا للمسلمين» بإقحام «يا».

(٣) حرم في الأصل.

(٤) لم أهد إلى قائله، وصدره:

يَبْكِيكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ

وهو في المقرب ١٨٤/١، واللسان (لوم)، والأشعري ٤٦٢، والهمع ١٨٠/١، والعيني ٢٥٧/٤، والخزانة ١٥٤/٢.

٢٨٤ - يا للكهول وللشبانِ لِّلْعَجَبِ

وهذا لفظي، ويكون معنوياً كقوله^(١):

٢٨٥- فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْفَتْلِ شُدَّتْ يَبْذُلِ

وقول الآخر^(٢):

٢٨٦- يَالَكَ مِنْ قُبْرَةٍ بِمَغْمَرٍ

ويكون في المدح كقولك: يا لك رجلاً صالحاً، وفي الذم [كقولك]: يا لك رجلاً خبيثاً. وتدخّل في هذه المواضع على الظاهر والمضمر، وتكون مفتوحة مع الظاهر فيه وفي الموضع قبله^(٣)، لعلّة تُبين آخر الباب إن شاء الله.

وتكون للتعجب أيضاً في القسم كقولهم: لله لا يقوم، والله ليقومن زيداً. قال الشاعر^(٤):

٢٨٧- لله يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظِّيَانُ وَالْأَسُ
أراد: لا يبقى، فحُذِفَ للعلم بذلك، كقوله تعالى: ﴿تَاللّٰهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ
يُوسُفَ﴾^(٥) أي: لا تفتأ.

(١) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٩، والمغني ٢٣٦، والخزانة ٥٥٩/١. ويذبل: اسم جبل.

(٢) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ٤٦ (مطبوعة بيروت) ويَعْدُه:

خَلَا لَكَ الْجَوْ فَيُضِي وَاصْفَرِي

ونسب في اللسان (يا) إلى كليب بن ربيعة، وهو في المنصف ٢١/٣، وأدب الكاتب ٢٩٠.

(٣) قال ابن هشام: «إذا قيل: يا يزيد بفتح اللام فهو مستغاث وإن كسرت فهو مستغاث لأجله

والمستغاث محذوف، فإن قيل: يالك احتمل الوجهين. انظر: المغني ٢٤١.

(٤) تقدم برقم ١٤٣.

(٥) يوسف ٨٥.

الموضع الرابع: أن تكون بمعنى «على»، وذلك موقوف على السماع، لأن الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض قياساً، إلا إذا كان معنيهما واحداً، ومعنى الكلام الذي يدخلان فيه واحداً أو راجعاً إليه، ولو على بُعد. فمما جاء من ذلك في اللام قوله تعالى: ﴿وَيَخْرُونَ لِلأَذْقَانِ سُجَّداً﴾^(١)، وقال الشاعر^(٢):

٢٨٨-..... فخر صريعاً لليدين وللقم

وقول الآخر^(٣):

٢٨٩-..... أنخنا للكلال فارتمينا

وقول الآخر^(٤):

٢٩٠-كَأَنَّ مُحْوَاهَا عَلَى فَيْنَائِيَا مُعْرَسُ خَمْسٍ وَقَعَتْ لِلْجَنَاجِنِ

الموضع الخامس: أن تكون بمعنى «إلى»، وذلك قياس، لأن «إلى» يقرب معناها من معنى اللام، وكذلك لفظها، ألا ترى قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾^(٥)، و«هَدَى» يتعدى بـإلى، كما قال: ﴿وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٦)، فالهداية في المعنى أوصلت المهدي إلى الصراط المستقيم، والوصلة موجودة في معنى «إلى» واللام، وهي موجودة فيهما حيثما كانا، وإن كان بينهما فرق من حيث إن «إلى» لانتهااء الغاية واللام عارية عنها، فاللام أقرب

(١) الإسراء ١٠٧.

(٢) البيت للأشعث الكندي كما في الأزهية ٢٩٩، وصدوره:

تَنَازَلْتُ بِالرُّمَحِ الطَّوِيلِ نِيَابَةً

وهو في أدب الكاتب ٤٠١، واللسان «كور» والجنى ٣٧، والمغني ٢٣٣، وشواهد المغني ٥٦٢.

(٣) تقدم برقم ١٤٠.

(٤) البيت للطرمّاح وهو في ديوانه ٤٩١، وأدب الكاتب ٤٠٢، وشرحه للجواليقي ٣٦٠. والمخوى: من خوى البعير إذا تجافى للبروك: والفتنات: ما أصاب الأرض من البعير إذا برك، والمعرس: موضع التعريس وهو النزول في السحر، والجنّاجين: عظام الصدر. يقول: كأن مبرك هذه الناقة على قوائمها الأربع وصدورها آثار خمس من القطا وقعت على صدرها.

(٥) الأنعام ٨٧.

(٦) الأعراف ٤٣.

الحروف لفظاً ومعنى إلى «إلى» مِنْ غيرها فلذلك قلنا إِنَّ دخولَ كُلِّ واحدةٍ منها في موضع الأخرى، ألا ترى أَنَّ قوله تعالى: ﴿فادفعُوا إليهم أموالهم﴾^(١) و«ادفعُوا لهم» يتقاربان، فاستعمالُ إحداهما في موضع الأخرى جائزٌ كما ذكر. ومنه أيضاً قوله تعالى ﴿وأوحى ربُّكَ إلى النحل﴾^(٢)، وقال في موضعٍ آخر: ﴿بأنَّ رَبَّكَ/ أوحى لها﴾^(٣).

١٠٤

الموضع السادس: أن تكون بمعنى «مع» وهو مسموع لا يُقاسُ عليه لُبُّدٍ معنيهما ولفظيهما، وما سمع من ذلك قول الشاعر^(٤):

٢٩١- فَلَمَّا تَقَرَّفْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعَ
أي مع طول اجتماع.

الموضع السابع: أن تكون بمعنى «من أجل» نحو: جِئْتُكَ لِلإِحْسَانِ ورعيتُكَ لرعيي، قال الشاعر^(٥):

٢٩٢- فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السُّرِّ إِلَّا لَيْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ
أي: من أجل نوم، قال الشاعر^(٦):

(١) النساء ٦. (٢) النحل ٦٨.

(٣) الزلزلة ٥. وانظر في دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض: الخصائص ٦/٢، ٣، أمالي الشجري ٢٦٧/٢، الجني ١٥.

(٤) البيت لـ متمم بن نويرة كما في المفضليات ٢٦٧ وهو في جمهرة أشعار العرب ٢٦٧ والكمال ١١٩٨، وأدب الكاتب ٤١٣، والأزهية ٢٩٩، والمخصص ٦٨/١٤، وأمالي الشجري ٢٧١/٢، والمغني ٢٣٤، والهمع ٣٢/٢، والدرر ٣١/٢.

(٥) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٤، وشرح القصائد ٥١، والشذور ٢٢٨، والأشمونى ٢١٦.

(٦) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ٢٥، وروايته فيه:

تَسْمَعُ لِهَاءِ إِذَا اسْتَحْجِرَا لِلْجَزَعِ فِي أَجَوَافِهَا خَرِيرَا
وهو في أدب الكاتب ٤١٤، والجواليقي ٣٧٦. يصف إبلا وردت الماء، والجرع: بلغ الماء، واستحيرا: أدخلته في أجوافها.

٢٩٣- تَسْمَعُ لِلْجَرَعِ إِذَا اسْتَحِيرَا لِلْمَاءِ فِي أَجْوَاهَا خَرِيرَا
أي من أجل الجرْع.

ويُقال لهذه اللام لام العلة ولام السبب، وهي في كلام العرب كثيرة،
وهي الداخلة على «كي» التي بمعنى «أن» والتي «كي» بمعناها وهي بمعنى «كي»
التي تُقدَّر «أن» بعدها كما تقدَّم في بابها.

الموضع الثامن: أن تكون بمعنى «بعد» وهو أيضاً موقوفٌ على السماع لِقَلَّتْهُ
ومأ جاء من ذلك قولهم: «كَتَبْتُ لخمس خَلَوْنَ من الشهر، ولست مضين منه»
أي بعد خمس وبعد ست، وقول الشاعر^(١):

٢٩٤- حَتَّى وَرَدَنَ لَيْتَ خَمْسٍ بِائِصٍ
أي: بعد تمام خمس^(٢).

* * *

القسم الثاني غير الزائدة العاملة نصباً، لها ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: أن يكون^(٣) بعدها الفعل المضارع منصوباً بإضمار «أن»
على معنى «كي» المذكورة، نحو: جئتُكَ لتكرمني، وأحسنتُ إليك لتشكرني.
قال الله تعالى: ﴿لَيَعْلَمَنَّ أَنَّ قَدْ أَبْلَغُوا﴾^(٤) و﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي

(١) البيت للراعي وهو في ديوانه ١٣ وعجزه:

جُدّاً تَعَارَضُهُ السَّقَاةُ وَيَبْلَا

وهو في جمهرة الأشعار ٣٣٢، وأدب الكاتب ٤١٤، والحواليقي ٣٧٥، والأزهية ٣٠٠،
والمخصص ٦٩/١٤ واللسان (تم)، وسمط اللالء ٧٥٨. والخمس: أن ترد الإبل للماء في تمام
خمس أيام، والبائص: السابق البعيد، والجذ: البثر، والوبيل: الوحيم.

(٢) أغفل المؤلف لام التبليغ، وعرفها ابن هشام بقوله: «وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في
معناه، نحو: قلت له وأذنت له وفسرت له» المغني ٢٣٤.

(٣) في الأصل: «تكون» وهو تصحيف. (٤) الجن ٢٨.

الشيطان ﴿١﴾، ولا يجوز الوقف في القرآن على ما قبل هذه اللام لأنها عاملة لما قبلها، إلا إن وقع رأس آية.

وهذه اللام لا يكون ما قبلها إلا كلاماً قائماً بنفسه، وبهذا تخالف لام الجحود المذكورة بعد، وتكون قبلها الجمل الاسمية [و] الفعلية الماضية والمضارعة، نحو قولك: زيد قائم ليحسن إليك، وزيد قام ليحسن إليك، وزيد يقوم ليحسن إليك.

وهي ناصبة ما بعدها بإضمار «أن» لأنها (٢) حرف جارٍ فلا يعمل عملين باختصاصه بالأسماء، فما بعده مع «أن» بمنزلة اسم مخفوض بها كأنك إذا قلت: جئت لـتكرمني [تقول] جئت لأن تكرمني، أي: جئت للإكرام وقد بين هذا في باب «كي»، فقف عليه هناك، ويجوز دخول هذه اللام على «كي» إذا كانت بمعنى «أن»، وحذفها للدلالة عليها كما بين هناك.

الموضع الثاني: أن تكون بمعنى الجحود (٣)، وهو النفي، وذلك قولك: ما كان الرجل ليذهب، وما كان عبد الله ليخرج، المعنى: ما كان عبد الله للخروج، وما كان الرجل للذهاب. قال الله عز وجل: «ما كان الله ليجز المؤمنين» (٤)، ﴿وما كان الله ليُعَذِّبَهُمْ﴾ (٥)، المعنى للترك، وما كان الله ١٠٥ للتعذيب، فهذه اللام كالتي قبلها في دخولها على الفعل المضارع ونصبه بإضمار «أن» (٦) وتقديرها معه بتأويل المصدر المخفوض بها، إذ هي حرف جارٍ أيضاً، لأنها مختصة بالأسماء، وهي لام العلة المذكورة قبل، إلا أنها إذا دخلت على الأفعال المذكورة وقعت مع ما بعدها في موضع أخبار «كان» المنفية بـ«ما»، وبذلك تخالف لام «كي» المذكورة قبل، للزومها ذلك، ولام «كي» يتم الكلام

(١) الحج ٥٣. (٢) في الأصل: «إلا إنها» وهو تحريف.

(٣) قال النحاس: «والصواب تسميتها لام النفي، لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار». انظر: المغني ٢٣٢.

(٤) آل عمران ١٧٩. (٥) التوبة ٥٥.

(٦) ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحود هي الناصبة بنفسها. انظر: الإنصاف ٥٩٣.

دونها، ويجوز أن يتقدمها الإيجاب والنفي مع «كان» وغيرها. فاعلمه.

الموضع الثالث: أن تكون بمعنى العاقبة، كقولك: أكرمتُه ليشتمني وأعطيتُه لبحرمتني، قال الله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾^(١) و﴿رَبَّنَا يُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ﴾^(٢)، المعنى: فالتقطه آل فرعون فكان عاقبة أمرهم أن كان لهم عدوًّا وحزنًا، وأنت آتيت فرعون وملاه زينةً وأموالاً في الحياة الدنيا، فكان عاقبتهم أن ضلُّوا عن سبيلك، وهي مثل لام «كي» ولام الجحود المذكورتين، في أنها داخلة على الأفعال المضارعة، وتنصب بعدها بإضمار «أن» و«أن» وما بعدها في موضع مصدرٍ مخفوض إذ هي حرفٌ جارٌّ مثلها للعلَّة في الظاهرة، وتفارقتها في المعنى خاصة.

وأما قول الشاعر^(٣):

٢٩٥- لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الدُّلُّ وَسَطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ لِيُعْصَا

فقال بعضهم: إنَّ اللامَ لامُ العاقبةِ كالتي في الآيتين، وقال بعضهم: هي بمعنى الفاء لأنَّ أصله: «فِيُعْصَا»، وقد روي كذلك. والصحيح أنها لامُ «كي» المتقدمة الذكر، لأنَّ فيها معنى العلة، وَيَصِحُّ تقديرُها بـ«كي» وَيَدُلُّ على ذلك أنَّ الروايةَ قد صَحَّتْ بالفاءِ في موضعها وهي فاء السبب الجوابية، إِلَّا أنَّ نصبَ بعضهم بها وقع في الواجب، فقال بعضهم: ذلك ضرورة. والصحيحُ عندي أنَّ نصبها - وإنَّ كان في ظاهر الواجب - على معنى الشرطِ المقدَّر، لأنَّ التقدير: إِنْ يَأْوِ إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ يُعْصَمْ، والفاءُ تنصبُ في معنى جوابِ الشرطِ على ما يُبَيَّنُّ في بابها إِنْ شاءَ اللهُ مستقصى.

* * *

(١) القصص ٨.

(٢) يونس ٨٨، ونص الآية «وقال موسى: ربنا إنك آتيت فرعون وملاه زينة وأموالاً في الحياة الدنيا، ربنا يُضِلُّوا عن سبيلك».

(٣) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ١٣٩، والكتاب ٤٢٣/١، واللسان «ذلك» منسوباً إلى الأعشى.

القسم الثالث غير الزائدة العاملة جزماً: لها في كلام العرب ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: أن تكون للأمر، فيجزم بعدها الفعل المضارع على أنواع حالات الجزم، وتدخل على المبني للمفعول، فتلزم معه على اختلاف أنواعه للمتكلم والمخاطب والغائب، نحو لأَكْرَمَ، ولْتَكْرَمَ، ولْنُكْرَمَ، ولْيُكْرَمَ، وعلى المبني للفاعل الغائب. /

١٠٦

وهل تدخل على المتكلم وحده أو مع غيره؟ فيه خلاف، والصحيح جوازه لوروده من كلام العرب. فتقول: ليقم زيد، وليخرج عمرو، قال الله عز وجل: ﴿لَيَنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾^(١)، وتقول: لأتمم ولتقم. وأما فعل المخاطب فالغالب عليه المطرد أن يجيء بغير لام، نحو: اضرب واخرج وقم واقعد. وقد جاء في الحديث قوله عليه السلام: «لتأخذوا مصافكم»^(٢) وقرئ قوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا﴾^(٣) على المخاطبة وكلاهما نادر.

واختلف في هذا الفعل المبني للفاعل المخاطب إذا كان بغير اللام^(٤): فذهب البصريون إلى أنه صيغة بنفسها، لا مدخل للام^(٥) فيها، وأن الذي باللام صيغة الفعل المضارع دخلت عليه اللام للأمر فجزمته، والأول مبني على الوقف والآخر معرب بالجزم.

وذهب الكوفيون إلى أن كليهما واحد، فعل مضارع في الأصل معرب بالجزم باللام ظاهرة أو محذوفة، قياساً على سائر أفعال الأمر.

وذهب المتأخرون إلى أن الصحيح أن ما فيه اللام مضارع معرب بالجزم لوجود المضارعة فيه وهو التاء والياء والنون والألف التي أعرب بسببها، وما ليس

(١) الطلاق ٧.

(٢) لم أقف على هذه الرواية، والذي في الترمذي (تفسير سورة ص): «قال لنا: على مصافكم كما أنتم».

(٣) يونس ٥٨، وهي قراءة ابن سيرين وقتادة. انظر: المحتسب ٣١٣/١، والقرطبي ٣١٩٢.

(٤) انظر: اللامات ٩٠، ٩١. (٥) في الأصل: «للأمر» وهو تحريف.

فيه اللام صيغته صيغة أخرى، وهو مبني لا مدخل للام فيه ولا شبهة بينه وبين الاسم كما كان في المضارع من الإبهام والتخصيص الموجودين فيهما، إذ تلك الصيغة لا حرف مضارعة فيها توجب لها الإعراب، ولا شبهة بينها وبين الاسم من جهتي الإبهام والتخصيص المذكورين^(١)، بل هي صيغة مخصصة للاستقبال بنفسها فهي أصل قائم بنفسه.

فإن زعموا أن لام الجزم محذوفة مع حرف المضارعة فيجاءوا^(٢): بأنه لا يُحذف حرفان، أحدهما يوجب علّة تكون أصلاً في شيء، ويبقى حكمها كحرف المضارعة، واللام حرف واحد شديد الاتصال بما بعده، صار معه كبعض حروفه، فلا يجوز حذفه إلا في الضرورة وحده كقوله^(٣):

٢٩٦- أو يَبْكُ مَنْ بَكَى

وأما حذفها معاً في كل موضع مخاطبة للفاعل فلا. وكل ما جاء من ذلك على كثرته في كلامهم هو بغير لام، ولا حرف مضارعة، إلا ما ذكر نادراً فلا يقاس عليه، وهذا كله جريان على مذهب البصريين.

والصحيح مذهب الكوفيين، وقد أثبت بالدلائل عليه في غير هذا الكتاب.

واعلم أن هذه اللام لشدة اتصالها بما بعدها حتى صارت كبعض حروفه جاز فيها التسكين لخفتها إذا اتصل بها واو العطف أو فاؤه^(٤). كقوله تعالى: ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ، وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾^(٥) على قراءة مَنْ قرأ بالتسكين، وكذلك / قوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾^(٦) فأجري ذلك مجرى فخذ وكبد ١٠٧

(١) انظر: الورقة ٢٣. (٢) كذا في الأصل.

(٣) البيت ل: متم بن نيرة كما في الكتاب ٤٠٩/١ وتماه: عَلَى مَثَلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَأَخْشَى لك اللَّيْلُ حُرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكُ مَنْ بَكَى وهو في أمالي الشجري ٢٧٥/١، وابن يعيش ٦٠/٧، والإنصاف ٥٣٢، والمغني ٢٤٨، وشواهد المغني ٥٩٩، والخزانة ٦٢٩/٣. والبعضة: اسم مكان.

(٤) انظر: ابن يعيش ١٣٩/٩. (٥) الحج ٢٩. (٦) يونس ٥٨.

حين قالوا: فَخَذَ وَكَبَدَ^(١)، بإسكان الخاء والباء، تخفيفاً لاجتماع المتحركات،
وَيُسْتَقْبَحُ ذلك فيها مع حرفٍ منفصلٍ، نحو ﴿ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ﴾^(٢) ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾^(٣).

وكذلك الحكمُ في الواوِ والفاء مع «هو» و«هي» و«ثم» في نحو قوله تعالى:
﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾^(٤) على قراءةِ قَالُونَ^(٥) والكسائي^(٦) من
السبعةِ بالإسكان في الفتح، بمنزلةِ: ﴿ثُمَّ لَيَقْطَعَنَّ﴾^(٧)، وإنما ذلك لشدة اتصال
الواو والفاء بما بعدهما لأنها كحرفٍ منه وانفصالِ «ثم» إذ هي كلمةٌ قائمةٌ
بنفسها من ثلاثة أحرفٍ. فاعلمه.

الموضع الثاني: أن تكونَ للدعاء، نحو قولك: «لتَغْفِرَ لزيدٍ ولترَحِّمَهُ»
والأكثرُ: اغْفِرْ لزيدٍ وارحَمْه، لأنها في الفعلِ بمنزلة لام الأمر، والحكمُ فيها في
اللفظ كالحكم فيها، قال الله تعالى: ﴿فاغْفِرْ لَنَا وارْحَمْنَا﴾^(٨)، وقال
الشاعر^(٩):

٢٩٧- أَلْقَيْتَ كَاسِبَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ فَاغْفِرْ عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ يَا عَمْرُ
وإنما تفارقُها في المعنى، وذلك أن الأمرَ هو طلبٌ من الأعلى إلى الأدنى،
والدعاء من الأدنى إلى الأعلى^(١٠).

وجملة الأمر أن اللامَ الداخلةً على صيغة الأمر تكونُ بحسب ما وضعتُ

(١) انظر: المتع ٧١٦. (٢) الحج ١٥.

(٣) الحج ٢٩، وقال صاحب الجني ٤٢: «ويجوز إسكانها بعد «ثم» وليس بضعيف ولا مخصوص بالضرورة، خلافاً لزاعم ذلك، وبه قرأ الكوفيون وقالون والبيزي.

(٤) القصص ٦١، وانظر: النشر ٢٠٢/١.

(٥) عيسى بن مينا، قرأ على نافع، وتعني قالون بلغة الروم: جيد، هو قارئ المدينة، توفي سنة ٢٢٠. انظر: النشر ١١٢/١، طبقات القراء ٦١٥/١.

(٦) علي بن حمزة إمام أهل الكوفة، كان إمام الناس في القراءة في زمانه، توفي سنة ١٨٩. انظر: الزهرة ٦٧، النشر ١٧٣/١، البغية ١٦٢/٢.

(٧) الحج ١٥. (٨) البقرة ٢٦٧.

(٩) البيت للحطيثة، وهو في ديوانه ٢٠٨ والكامل ٥٤٢.

(١٠) قال صاحب الجني ٤١: «وإذا ورد الدعاء من المساوي فهو التماس».

الصيغة له من طلبٍ أو إباحةٍ أو تعجيزٍ أو تكوينٍ، أو غير ذلك مما أحكمه الأصوليون في كتبهم، فلا معنى لتفريق مواضع ذلك إلا الجري على تنويعهم في الاصطلاح^(١)، وإلا فالطلب يكون من الأعلى إلى الأدنى ومن المثل إلى المثل ومن الأدنى إلى الأعلى^(٢)، ويكون ذلك بصيغة الأمر وبالمضارع باللام مجزوماً، هذا هو الحق، إلا أن النحويين على صيغة «افعل» أمراً، وبعضهم من المتأخرين تحذق فزاد الدعاء، وحقيقته^(٣) ما ذكرت لك فاعلمه.

الموضع الثالث: أن تكون للوعيد نحو قولك: لِنَقْتُلَ زيداً وأنت تعلم ما تلقى، ولنضربه فسوف تعلم. قال الله تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ فسوف يعلمون^(٤).

وأكثر ما تأتي الصيغة [على] صيغة «افعل»، وقد تكون صيغة المضارع باللام، فالحكم فيها كالحكم في لام الأمر والدعاء، وإنما الفرق بينها في المعنى، لأن في معنى هذه التهديد، وهي راجعة إلى ما ذكرنا من الوعيد ولا طلب فيها إلا في ضرورة الأمر، فلذلك يُطلق النحويون عليها أمراً. ونظيره [في] ذلك قوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾^(٥)، فلولا قرينة الحال في الكلام لكانت الصيغة واحدة مفهوماً منها الأمر [من] أول وهلة.

وفي صيغة «افعل» بين الأصوليين اختلاف: هل اللفظ مشترك أو هو في الطلب أظهر، أو في الموجب منه؟ حقيقته^(٦) في علم أصول الفقه.

* * *

(١) في الأصل: «الإصلاح» وهو تحريف.

(٢) في الأصل: «ومن الأدنى إلى الأدنى» وهو سهو.

(٣) في الأصل «وحقيقة» وهو تحريف.

(٦) في الأصل: «حقيقة».

(٥) فصلت ٤٠.

(٤) العنكبوت ٦٦.

أن تكون للتأكيد أي لتمكّن المعنى في النفس . ولها في ذلك ثلاثة^(١) مواضع .

الموضع الأول: أن تدخل للابتداء في المبتدأ وما حلّ موضعه من الفعل المضارع له، فالمبتدأ نحو قولك: لزيد قائم^(٢) ولعبد الله خارج وليقوم زيد.

وإنما قدّمت أولاً اعتماداً عليها في التوكيد لما بعدها، كما تقدّم همزة الاستفهام و«إن» المكسورة المشدّدة و«ما» النافية للاعتماد عليها في معانيها التي وضعت لها، ولذلك كانت حروفاً مُعلّقةً لما قبلها عن العمل^(٣) فيما بعدها، أي قاطعة له، وذلك في باب «ظننتُ وأعلّمتُ» وقاطعة عن عمل ما بعدها فيما قبلها في باب الاشتغال فتقول: ظننتُ لزيد قائم، وأعلمَ زيدَ لعبد الله منطلق، وزيدٌ لتضرّبه . وإنما ذلك كما ذكرْتُ لك من أنه حرفٌ صدرٍ . قال الله تعالى: ﴿لأنتم أشدُّ رهبةً في صدورهم﴾^(٤)، وقال زهير^(٥).

٢٩٨- ولأنت أشجع حين تتجّه آل أبطال من ليث أبي أجر
وقال آخر^(٦):

٢٩٩- فلّهو أخوف عندي إذ أكلمه

وما حلّ محل المبتدأ هو الفعل المضارع إذا صدر به، نحو قولك: ليقوم زيد، وليخرج عمرو، وكذلك الفعل الذي لا يتصرف^(٧)، نحو: نعم وبس

(١) كان على المؤلف أن يعدّها أربعة، كما سنرى حين سردّها.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن اللام في قولهم: «لزيد أفضل من عمرو» جواب قسم مقدر، والتقدير: والله لزيد أفضل من عمرو، فأضمر اليمين اكتفاء باللام منها، وذهب البصريون إلى أن اللام لام الابتداء. انظر: اللامات ٧٠، والإنصاف ٣٩٩.

(٣) في الأصل: «المعلّ» وهو تحريف. (٤) الحشر ١٣.

(٥) الديوان ٩٤، واللسان: (أضم)، وشواهد الشافية ٢٣٠. وتتجه: يواجه بعضها بعضاً في الحرب، وأجر: ج جرو وهو ولد الكلب، وكل سبع.

(٦) البيت لكعب بن زهير، وهو في ديوانه ٢١، وقامه:

وقيل إنك مسبور ومسؤول

والبيت في المقرب ٧١/١.

(٧) دخول لام الابتداء على الفعل أمر اختلف العلماء فيه. قال ابن هشام، «فأجاز ذلك ابن مالك =

وفعل التعجب، فتقول: لَنعم الرجل زيدٌ ولبسَ الغلامُ عمرو. وتلزم في فعل التعجب لجريانه مجرى الأمثال^(١). قال الله تعالى: ﴿لبس ما كانوا يعملون﴾^(٢)، وقال الشاعر^(٣):

٣٠٠- وَلَنِعَمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالَ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ
وَأَمَّا ذلك لمشابهة [جميع ذلك]^(٤) الاسم. أمَّا المضارع ففي الإبهام والتخصيص، وأمَّا الماضي المذكور فلعدم تصرفه كعدم تصرف الاسم.

وربما دخلت اللام على ما يدخل على المضارع من «أن» الناصبة له نحو قولك: لأنَّ تقومَ خيرٌ لك من أنَّ تقعدَ، لأنَّ المعنى: لقيامك فهي في موضع مبتدأ، فلذلك عوملت في ذلك معاملة، وكذلك حكم ما يدخل على المضارع إذا خلَّصه للاستقبال، نحو: «لَسَوْفَ يقوم زيدٌ»، قال الله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يعطيك ربك فترضى﴾^(٥).

وأما قوله تعالى: ﴿لَسَوْفَ أَخْرِجُ حَيًّا﴾^(٦) فهي جواب قسم محذوف يتلَّقَى^(٧) بها ولـ «سوف»^(٨) موضعٌ سيذكر بعد.

الموضع الثاني: أن تكون في خبر المبتدأ وذلك قسمان: قسم قياسي وقسم موقوف على السماع.

فأما القياسي ففي خبره إذا وقع خبراً لـ «إنَّ» المكسورة التي للتوكيد

= والمالقي وغيرهما، زاد المالقي الماضي الجامد» انظر المغني ٢٥٢.

(١) لعله يقصد نحو: لَطَرَفٌ زيدٌ بمعنى ما أظرفه. قال ابن هشام: «وعندي أنها إما لام الابتداء وإما لام جواب قسم مقدر». انظر: المغني ٢٦١، المرجل ١٨٠.

(٢) المائدة ٦٢.

(٣) البيت لزهير «وهو في ديوانه ٨٩، والكتاب ٣٧/٢، وأما الشجري ١١١/٢ وابن يبيش ٢٦/٤، واللسان (نزل)، والخزانة ٦٢/٣، والدرر ١٣٨/١. يقول: نعم لابس الدرع أنت إذا اشتدت الحرب وتزاحمت الأقران فتداعوا بالنزول عن الخيل والتضارب بالسيوف.

(٤) زيادة ليست في نقل الجني عن المؤلف.

(٦) مريم ٦٦.

(٥) الضحى ٥.

(٧) في الأصل: «تلقي» وهو تحريف. (٨) في الأصل: «ولسوفك» وهو تحريف.

المذكورة في بابها، نحو قولك: «إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ وَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَخَارِجٌ»، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ / لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(١) ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ، وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٢).

وهذه اللام هي جائزة الدخول في هذا المكان لا واجبة، لما يُراد من المبالغة في التوكيد إذ هو حاصل، فَإِنَّ محلها في الأصل المبتدأ الذي [هو] اسم «إِنَّ» إلا أنه اتفق مانعٌ منعٌ من ذلك وهو أنه لما دَخَلَتْ «إِنَّ» على المبتدأ وَلَيْتَهُ وطلبتُهُ، وكانت مشبهة بالفعل كما ذكر في بابها وجب أن تعمل فيه وصارت معه كالمبتدأ إذ^(٣) لم تغير من معنى الابتداء شيئاً، إنما هي للتوكيد خاصة، وهو زائدٌ على الابتداء فوجب للآم الداخلة على الجملة التي فيها «إِنَّ» أن تكون مقدمة عليها.

ومما يوضح ذلك أنها تجتمع معها مقدمة فتبدل همزة «إِنَّ» هاء كما قال الشاعر^(٤):

٣٠١- أَلَا يَا سَنَا بَرَقَ عَلَى قُلُلِ الْحِمَى لَهْنُكَ مِنْ بَرَقِ عَلِيٍّ كَرِيمٍ
على أن لبعض المتأخرين في «لهنك» كلاماً ضعيفاً^(٥)، قد ذكر منه شيء فيما تقدم.

فإذا ثبت أن اللام أصلها في الدخول أن تكون قبل «إِنَّ» ثقل اجتماع حرفين مؤكدين، فأزالوا اللام من ذلك المحل ووضعوها في موضع لا يكون فيه ثقل وهو الخبر في الأصل لتأخيره عن الاسم، فقالوا: «إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ»، و«إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَشَاخِصٌ».

ثم تدخل في الاسم إن فصل بينه وبين «إِنَّ» بالظرف أو المجرور، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى﴾^(٦)، ﴿وَإِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾^(٧)، ﴿وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى﴾^(٨)، لأنه قد زال موجب الثقل بالاجتماع مع «إِنَّ».

(١) النحل ١٨. (٢) الأعراف ١٦٧. (٣) في الأصل «إذا» وهو تحريف.
(٤) تقديم برقم ٥١. (٥) في الأصل: «كلام ضعيف» وهو سهو.
(٦) سورة ق ٣٧. (٧) النازعات ٢٦. (٨) سورة ص ٤٠.

ثم إنه قد يجوز دخولها فيما يحل محل الخبر من ظرف نحو: «إن زيداً عندك» أو مجرور نحو: «إن زيداً لمن بني تميم» أو الفصل الذي بين اسمها وخبرها، نحو: «إن زيداً هو القائم»، وفي المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً لها، نحو: «إن زيداً لأبوه قائم»، وفي الفعل المضارع الواقع في موضع الخبر، نحو: «إن زيداً يقوم» وفي الماضي إذا كان غير متصرف نحو: «إن زيداً لبس الرجل، وإن عمراً لنعم الفتى»، وفي معمول الخبر مع وجوده وتأخير عنه نحو: «إن زيداً عندك قائم» وفي مجموعهما نحو قولك: «إن زيداً لفي الدار لقائم»، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾^(١)، ﴿وإن ربك لبالمرصاد﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿وإن ربك ليحكم بينهم﴾^(٣)، وقال تعالى: ﴿إنك لأنت الحليم الرشيد﴾^(٤)، وقال الشاعر^(٥):

٣٠٢- إن أمراً خصني عمداً مودته على التثاني لعندي غير مكفور

وإنما دخلت اللام في هذه المواضع كلها مبالغة للتوكيد كما ذكر، وإذا بولغ فيه فلا بأس أن تكون من جهتين، إذا لم يكن اجتماع اللتين^(٦) للتوكيد لأن الاجتماع قد زال فزال الثقل.

وأما ما ذكر الزجاجي^(٧) أن اللام دخلت في الكلام الذي فيه «إن» توكيداً للخبر، كما دخلت «إن» توكيداً للجملة فغير صحيح لدخول اللام في اسم «إن» مع الفصل/ كما ذكر، وفي غير الخبر في المواضع التي ذكرنا مع «إن»^{١١٠} إذا أبدلت من همزتها هاء كما ذكر، وإنما هو كلام زوره ونمقه. وكذلك ما حكى عن بعضهم^(٨) من أن ذلك منازرة لـ «ما» النافية مع خبرها في الكلام الذي ذكره فوههم مردود بما ذكرنا.

واعلم أن هذه اللام قد تلزم، وذلك في خبر «كان» الواقعة خبراً لـ «إن»

(٢) الفجر ١٤.

(٤) هود ٨٧.

(٦) في الأصل «التي» وهو تحريف.

(٨) هو الفراء، كما في اللامات ٦٠.

(١) العصر ٢.

(٣) النحل ١٢٤.

(٥) تقدم برقم ١٤٨.

(٧) انظر: اللامات ٦٠، ونسبه إلى سيبويه.

المخففة من الثقيلة المكسورة كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَافِلِينَ﴾^(١) و﴿إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾^(٢) لأن الفرق بين النافية وبينها لا يقع إلا بها^(٣) وكذلك في خبر كان ومفعولي ظننتُ وأعلمتُ الآخرين والفصل^(٤)، إذا دخلت على ذلك كله «إِنْ» المذكورة، نحو: إن ظننتُ زيداً لقائهما، وإن أعلمتُ عمراً عبد الله لمنطلقاً، وإن كان زيدٌ ليقومُ، وإن زيداً هو القائم للعلة المذكورة.

ويجري مجرى «إِنْ» في القياس «لَكِنَّ»، لأنها داخلة على الخبر^(٥)، ولا تُغَيَّرُ معنى الابتداء كـ «إِنَّ»، إلا أن ذلك فيها قليل لارتباطها بما قبلها. قال الشاعر^(٦):

٣٠٣-..... ولكنني من حُبِّها لَعَمِيْدُ

والبصريون يقفون في هذا مع السماع لقلته، والكوفيون يميزونه قياساً^(٧). والصحيح عندي أنه قياس، لأن العلة المذكورة موجودة فيها، وهي التي من أجلها جاز دخول اللام في خبر «إِنَّ» وهي عدم تغير معنى الابتداء، والاستدراك ليس بمغير للابتداء، وإنما قل سماع ذلك فيها. وفي صناعة النحو مواضع جائزة قياساً بمنوعة سماعاً، وعكس هذا، وذكرها هنا يطول، وقد ذكرها أبو الفتح ابن جني في كتاب «الخصائص» له فانظر إليه هناك^(٨).

وأما القسم السماعي ففي خبر المبتدأ إذا لم يكن خبراً لـ «إِنَّ» باقياً على

(١) يوسف ٣. (٢) الشعراء ٩٧.

(٣) أي: إن الفرق بين «إِنَّ» النافية و«إِنْ» المخففة لا يقع إلا بهذه اللام.

(٤) أي ضمير الفصل.

(٥) أقحم في الأصل: «المبتدأ والخبر» بعد قوله «على الخبر».

(٦) البيت لا يعرف قائله، وصدره في الجني ٦٩:

يَلُومُونِي فِي حُبِّ لَيْلِ عَوَازِلِي

وهو في الإنصاف ٢٠٩، واللسان (لكن)، والمغني ٢٥٧، وابن عقيل ٢١١/١ والأشموني

١٤١/١، وشواهد المغني ٦٠٥/٢، والخزانة ١٦/١، والعيني ٢٤٧/٢.

(٧) انظر: الإنصاف ٢٠٨/١. (٨) انظر: الخصائص ٣٩١/١.

الخبرية له، أو خارجاً إلى غيره، والباقي خبراً نحو قول الشاعر^(١):

٣٠٤- أُمُّ الْخَلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ

قال بعضهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾^(٢) إِنَّ «إِنْ» بمعنى^(٣) نعم، «وهذان» مبتدأ و«ساحران» خبر، ودخلت عليه اللام شاذاً. وقال بعضهم: اللام في الأصل داخلة على مبتدأ محذوف تقديره: لهما ساحران. وقال بعضهم: إِنَّ اللام على قياسها من الدخول على خبر «إِنَّ» و«هذان» منصوب اسماً لها على لغة مَنْ يجري التثنية في النصب والخفض مجرى الرفع كما قال^(٤):

٣٠٥- إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا مَنْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وهذا هو الظاهر لعدم التكلف - وثبت تلك اللغة فاشٍ - وقلّة دخول اللام في خبر المبتدأ^(٥)، وحذف ما اعتمد عليه في التوكيد والإخبار^(٦)، وهو المبتدأ المضمر لتناقض المقصدين، ولذلك لا يجوز أن يؤكد الضمير المحذوف في نحو قولك: «زيدٌ ضربت نفسه» بالنصب تريد: ضربته، وإذا قبح حذف المبتدأ في صلة الموصول في غير صلة / «أَيَّ» وإذا لم يَطلّ الكلام نحو قوله تعالى: ١١١ ﴿مَا بَعُوضَةٌ﴾^(٧) و﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾^(٨) بالرفع في «بعوضة» و«أحسن»، وليس في الكلام توكيد، فهو مما فيه توكيد أقبح. فَإِنْ قَدَّمْتَ الْخَبَرَ على المبتدأ في مسألتها جاز دخول اللام عليه للتصدير، وإن كان المراد به التأخير، كقوله^(٩):

- (١) البيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٧٠، والخزانة ٣٢٨/٤ وقال: إنه لرؤية أو لعثرة بن عروس، وهو في اللسان (شهر)، وابن يعيش ٣/١٣٠، والمغني ٢٥٤، وابن عقيل ١/٢١٢، والأشموقي ١٤١، وشواهد المغني ٦٠٤، والدرر ١/١١٧. وأم الخليس: كنية امرأة، والشهيرة: المعجوز.
- (٢) طه ٦٣. وانظر: الورقة ١٣. (٣) في الأصل: «لمعنى» وهو تحريف. (٤) تقدم برقم ٢٣.
- (٥) هذا ردٌ على المذهب الأول الذي يقول: «إِنَّ» بمعنى نعم.
- (٦) هذا رد على المذهب الثاني الذي يقول: إن اللام دخلت على خبر مبتدأ محذوف. وقوله: «التوكيد والإخبار» غير واضح في الأصل.
- (٧) البقرة ٢٦، وهي قراءة الضحاك وابن أبي عبيدة ورؤية كما في القرطبي ٢٠٨.
- (٨) الأنعام ١٥٤، والرفع قراءة الحسن والأعمش كما في الاتحف ١٣٢، وقراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق كما في القرطبي ٢٥٧٨.
- (٩) تقدم برقم ٣٤.

٣٠٦- خَيْرٌ أَنْتَ عِنْدَ النَّاسِ مِنَّا إِذَا الدَّاعِي المَثُوبُ قَالَ يَلا
وَأَمَّا دَخُولُهَا فِيهَا خَرَجَ عَنْ خَبَرِ المَبْتَدَأِ إِلَى غَيْرِهِ فَخَبَرُ «أَنْ» المَفْتُوحَةِ.

كقَوْلِ الشَّاعِرِ (١):

٣٠٧- أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللَّهِ العَلِيِّ أَنْ مَطَايَاكَ لَنْ خَيْرِ المَطِيِّ

وَقَرِءَ فِي الشَّاذِ: ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ (٢) بِفَتْحِ الهَمْزَةِ، وَذَلِكَ
مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ. وَخَبَرُ «أَمْسَى» كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ (٣):

٣٠٨- مَرُّوْا عَجَالًا فَقَالُوا: كَيْفَ صَاحِبُكُمْ قَالَ الَّذِي سَأَلُوا: أَمْسَى لَمْجُوهْدَا
وَخَبَرُ «مَازَالَ»، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ (٤):

٣٠٩- وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلٍ لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَاهِلَائِمِ المُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلٍ
وَكَلُّ ذَلِكَ شَاذٌ لَا قِيَاسَ عَلَيْهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ.

المَوْضِعُ الثَّلَاثُ: جَوَابُ الْقِسْمِ سَوَاءً كَانَ جُمْلَةً أَسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً مَاضِيَّةً أَوْ
مُسْتَقْبَلَةً، لَكِنْ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُوجِبَةً، نَحْوُ قَوْلِكَ: وَاللَّهِ لَزَيْدٌ قَائِمٌ وَوَاللَّهِ
لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ، وَوَاللَّهِ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ، وَوَاللَّهِ لَنَعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ وَلِبِشِ الرَّجُلِ عَمْرُو،
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ (٥) وَقَالَ: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ
عَلَيْنَا﴾ (٦). وَيَجُوزُ حَذْفُ جُمْلَةِ الْقِسْمِ، وَتَبْقَى جُمْلَةُ الْجَوَابِ بِالْلامِ لَتَدُلُّ عَلَى
ذَلِكَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَتَبْلُوَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ (٧) وَلَتَعْلَمَنَّ نَبَأَهُ
بَعْدَ حِينَ ﴿٨﴾، وَقَالَ الشَّاعِرُ (٩):

(١) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهِ، وَهُوَ فِي الْخَصَائِصِ ٣١٥/١، وَاللِّسَانِ (مَطَا)، وَالْمَعْمُورِ ١٤٠/١.

(٢) الْفَرَقَانِ ٢٠، وَنَسَبَهَا فِي الْمَغْنِيِّ ٢٥٧ إِلَى سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ.

(٣) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهِ، وَهُوَ فِي الْخَصَائِصِ ٣١٦/١، وَابْنِ يَعِيشَ ٦٤/٨، وَابْنِ عَقِيلٍ ٢١٢/١،
وَالْأَشْمُونِيِّ ١٤١، وَالْخَزَانَةِ ٣٣٠/٤، وَالْدَّرَرِ ١١٧/١.

(٤) الْبَيْتُ لكَثِيرٍ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٢٣٥، وَالْمَنْصَفِ ٥٢/٣، وَرَوَاتُهُ فِيهِ:

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلٍ لَدُنْ طَرُّ شَارِبِي لَكَاهِلَائِمِ المُقْصَى بِكُلِّ مَكَانٍ
وَهُوَ فِي أَمَالِي الشَّجَرِيِّ ٢٢٢/١، وَالْمَغْنِيِّ ٢٥٧، وَالْأَشْمُونِيِّ ١٤١، وَالْمَعْمُورِ ١٤١/١. وَالْخَزَانَةِ
٣٣٠/٤. (٥) الْأَنْبِيَاءُ ٥٧.

(٦) يُوسُفُ ٩١. (٧) آلُ عِمْرَانَ ١٨٦. (٨) سُورَةُ ص ٨٨.

(٩) الْبَيْتُ لِلنَّابِغَةِ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ١٤٤ وَرَوَايَةُ «بَرْقَةٍ» فِيهِ: «ثَغْرَةٌ».

٣١٠- لَقَدْ قُلْتُ لِلنُّعْمَانِ لَمَّا لَقِيْتُهُ يُرِيدُ بَنِي حُنَّ يُرْقَةِ صَادِرٍ

وقال الله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾^(١)، وقال

تعالى: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(٢)، وقال الشاعر^(٣):

٣١١- لَنِعْمَ الْفَتَى تَعَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَمِيْمٌ بِنْ مُرٍّ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ

وإذا دخلت هذه اللام على الماضي المتصرف، فلا تكون إلا جواب قسم،

لأنه [لا] يشبه الاسم من جهة شبه الفعل [للاسم] فلا تكون لام ابتداء [وأما غير المتصرف] فيشبهه^(٤) من جهة عدم التصرف فتكون لام ابتداء كما تقدم^(٥).

وإنما دخلت اللام في جواب القسم لِيَتَلَقَّى بها^(٦) مبالغة في التوكيد، إذ

القسم توكيد المقسم عليه، وكذلك إذا كان المضارع باللام والنون^(٧) لزم أن

يكون جواباً للقسم كما تقدم، لأن النون مغلصة لذلك^(٨)، وهي لازمة لجواب

القسم^(٩) عند بعضهم، وبعضهم لا يعتقد ذلك لقول الشاعر^(١٠): / ١١٢

(١) في الأصل «ولنعم دار الآخرة خير» وهي الآية ٣٠ من النحل، وقد نص المؤلف على أن اللام التي تقرر بالماضي الحامد هي لام الابتداء وذلك حين ذكر لام الابتداء، ولكنه وهم الآن فعند هذه اللام جواب قسم محذوف، وذلك يبدو في شواهد التالية، ثم يعود فيعدها لام ابتداء، وقد نؤول ذكره للشواهد على أنه سيعرضها ثم يحكم عليها.

(٢) المائدة: ٦٢.

(٣) لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٤٢، وروايته فيه: «طريف ابن مال» عوضاً من «تميم بن مر» وهو في الكتاب ٣٣٦/١، وابن عقيل ٣٨/٤، والأشموقي ٤٧٧، والهمع ١٨١/١، والدرر ١٥٧. تعشو: تصير في الظلام، والخصر: شدة البرد.

(٤) في الأصل: «وتشبهه» ولا يستقيم المعنى عليها.

(٥) انظر: الورقة ١٠٨. (٦) في الأصل: «به» ولعله تحريف.

(٧) أي: تكون اللام في أوله، والنون في آخره ثقيلة أو خفيفة. انظر: اللامات ١١٣.

(٨) قال في اللامات ١١٣: «اعلم أن الفعل المستقبل إذا وقع في القسم موجباً لزمته اللام في أوله والنون في آخره» وقال في ص ١١٤: «إنما جمع بين اللام والنون هنا لأن اللام تدخل لتحقيق المحلوف عليه، ولزمت النون في آخر الفعل ليفصل بها بين فعل الحال والاستقبال فهي دليل الاستقبال».

(٩) في الأصل: «للجواب للقسم» وهو تحريف.

(١٠) البيت لزيد الفوارس الضبي كما في الحماسة ٢١٦/١، وهو في المقرب ٢٠٦/١، والبحر المحيط =

٣١٢- تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لَيَرُدُّنِي إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ

وهذا عندي لضرورة الشعر، ولم يأت في الكلام نحو: «والله ليقوم زيد» وذلك بخلاف اللام، فإنها غير لازمة لأنها في الحقيقة لام الابتداء، لأنها لا تدخل في موضع [لا] تصلح فيه «إن» المكسورة، ولام الابتداء لا تلزم في الابتداء فلا تلزم في الجواب، فهذا وجه. ووجه آخر أنه قد حصل التوكيد لجملة القسم فلا ضرورة إلى توكيد غيره إلا مبالغة خاصة، بخلاف النون فإنها لازمة لأجل التخليص للقسمية والاستقبال، ألا ترى أنها - أعني اللام - جاءت في القسم تارة وحُذِفَتْ أخرى في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ (١) و﴿قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ﴾ (٢) ونحو قول الشاعر (٣):

٣١٣- وَقَتِيلُ مُرَّةً أَثَارَنَ فَإِنَّهُ حَقٌّ وَإِنْ أَبَاهُمْ لَمْ يُثَارِ

وقد لزمت اللام في «لَعَمْرُ الله» (٤) دلالة على القسم ولزوم الابتداء فيه إذ لا يخرج عنها، فإن أزيل عنها حُذِفَتْ اللام وَفَتِحَتْ عينه وَضُمَّتْ، ولشدة اتصالها بها جعلها بعضهم كجزء منها حتى أثبتوها في القلب، حين قال: «رَعَمْلُكَ»، فكما تدل (٥) في الجواب على القسم كذلك تدل في القسم على الجواب، وإذا تأملت هذه اللام فهي لام الابتداء في الفصل قبل هذا ولام التوطئة بعد هذا (٦).

واعلم أن «لو» و«لولا» إذا وقعا في جواب القسم لزم جوابهما اللام نحو

= ٤٤٠/٦، وقطر الندى ٢٢٤، والخزانة ٢١٨/٤، والدرر ٤٦/٢. وتآلى: حلف، والمفائد: عيدان الحديد التي يشوى عليها اللحم، يشير بذلك إلى خستهن.
(١) الشمس ٩، وقبلها: «والشمس وضحاها». (٢) البروج ٤، وقبلها: «والسواء ذات البروج». (٣) البيت لعامر بن الطفيل كما في المفضليات ٣٦٤. ورواية العجز: فَرَّغَ وَإِنْ أَخَاهُمْ لَمْ يُقْصِدِ

وهو في أمالي الشجري ٣٦٩/١، والدرر ٤٧/٢، والفرغ: الرأس العالي في الشرف، يقصد: يقتل.

(٤) في الأصل: «لعمرى الله» وهو تحريف. وانظر: اللامات ٧٦.

(٦) انكر صاحب الجني ٥٢ على المؤلف هذا الرأي.

قولك: «والله لو قام زيد لأحسنت إليك»، و«والله لولا زيد لأحسنت إليك» قال الشاعر^(١):

٣١٤- وَاللَّهِ لَوْ كُنْتُ لَهَذَا خَالِصًا لَكُنْتُ عَبْدًا آكِلَ الْأَبَارِصَا
وقال الآخر^(٢):

٣١٥- فَوَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ لَزُعْزَعٌ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَائِئِهِ
وإذا حُذِفَ القسم قبلها بقيت اللام في جوابها تدلُّ عليه كقول الشاعر^(٣):

٣١٦- فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُعِزَّةً لَبَعْدُ لَقَدْ لَاقَيْتُ لَا بَدْ مَصْرَعَا
وقال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾^(٤) و﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾^(٥)، فذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾^(٦) و﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾^(٧).

وزعم جُلُّ النحويين أنَّ «لو» و«لولا» حيث وُجِدا تلزم اللام جوابهما على كل حال، كان قسم أو لم يكن، واستشهد بعضهم بالبيت والآيتين المتقدمتين، وقالوا: إنَّ اللام لا تُحذف مِنْ جوابها إلاَّ ضرورةً، كقول الشاعر^(٨):

٣١٧- فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبَحْنَا جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ
وقول الآخر^(٩):

(١) لم أعتد إلى قائله، وهو في أدب الكاتب ١٦٦ والحواليقي ٢٤٥، والنصف ٢/٢٣٢، وابن يعيش ٢٣/٩.

(٢) نُسِبَ فِي الْمَغْنِيِّ ٣٠٣ إِلَى امْرَأَةٍ وَرَوَايَةُ الصَّدْر:

فَوَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهُ

وهو في ابن يعيش ٢٣/٩، وشرح شواهد المغني ٦٦٨.

(٣) لم أعتد إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٣٠/٢.

(٤) هود: ٩١. (٥) سبأ: ٣١. (٦) سورة ص: ٨٨.

(٧) آل عمران ١٨٦، وتتمة الآية «فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ...».

(٨) نسب في أمالي الشجري ٣٤٤/٢، إلى المثقب العبدى. وفي الخزانة ٣٤٩/١ إلى علي بن بدال،

وهو في الإنصاف ٣٥٧، والممتع ٦٢٤، واللسان وأخاه، وابن يعيش ٢٤/٩، والأشموني ٦٦٩.

(٩) البيت لتميم بن مقبل وهو في ديوانه ٧٦، وفيه «ولولا» عوضاً عن «وما في»، والمقرب ٩/١، وفيه =

٣١٨- لَوْلَا الْحَيَاءُ وَمَا فِي الدِّينِ عِبْتُكُمَا بِنَعَضٍ مَا فَيَكُمَا إِذْ عِبْتُمَا عَوْرِي / ١١٣

والصحيح أَنَّ اللامَ لا تقعُ في جوابها إلا [إِذَا] كانا بعد قسمٍ ظاهرٍ أو مقدر^(١)، وليس الجوابُ إذن لهما بل للقسم، فحيث وُجِدَا دونَ قسمٍ ولا تقديره لم تدخل اللام في جوابها، ولذلك قد نجدُ جوابها مع عدم القسم بغير اللام فتأملُه.

الموضع الرابع: أن تكون توطئةُ الجواب القسم وتوكيداً نيابةً عنه في ذلك، وذلك إذا تقدّم حرفُ الشرط الذي هو «إِنْ» الخفيفة المكسورة نحو قولك: لئن قمتُ لأكرمَنَّك ولئن خرجتُ لأخرجَنَّ معك. قال الله تعالى: ﴿لئن أخرجُوا لا يُخرجُونَ معهم، وَلِئِنْ قُوتِلُوا لا يَنْصُرُونَهُمْ، وَلِئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُؤْلِنَنَّ الْأَدْبَارَ﴾^(٢)، وقال الشاعر^(٣):

٣١٩- لئن عادَ لي عبْدُ العزیز بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا
ولا تلزمُ هذه اللام بل يجوز إثباتها - كما ذكر - وحذفها، كما قال تعالى: ﴿وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسّن الذين كفروا منهم عذاب أليم﴾^(٤)، وقال الشاعر^(٥):

٣٢٠- فَإِنْ لَمْ تُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمْ لَا تَنْتَحِينَ بِالْعَظَمِ ذُو أَنَا عَارِقُهُ
وقد تشبّه «إِذْ» بـ «إِنْ» فتدخل عليها اللام المذكورة كما قال الشاعر^(٦):

٣٢١- غَضِبْتَ عَلَيَّ وَقَدْ شَرِبْتُ بِجَزَةٍ فَلَاذْ غَضِبْتَ لِأَشْرَبِنَ بِخُرُوفٍ

= «وباقِي» عوضاً من «وما في» والبحر المحيط ٢٤٤/١، واللسان: «بعض».

(١) ظاهر من كلام المؤلف أن اللام بعد (لو) و(لولا) لام جواب قسم مقدر، وهو رأي ابن جني، ولا يوافق معظم العلماء على هذا الرأي. انظر: المغني ٢٥٩.

(٢) الحشر ١٢. (٣) تقدم برقم ٧٧. (٤) المائدة ٧٣.

(٥) البيت لعارق الطائي قيس بن وجرة كما في اللسان: (عرق)، وروايته فيه: «للعظم»، وهو في ابن يعيش ١٤٨/٣. وأعرقه: انتزع اللحم منه.

(٦) لم أهد إلى قائله، وهو في أمالي القالي ١٤٨/١، والمغني ٢٦٠، وشواهد المغني ٧٠٦، والمجم ٤٤/٢. وفي الأصل «فلئن» عوضاً من «فلاذ» وهو سهو.

كما شبه «ما» النافية بالموصلة فأدخل عليها اللام للتوكيد فقال^(١):
 ٣٢٢- لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاتْتَصِحْنِي وَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلٌّ مَالِي؟
 ولا يُقَاسُ على ذَيْنِكَ.

وقد تُضْمَنُ «عَلِمْتُ» معنى القسم، فتدخل اللام فيما بعدها دلالةً على ذلك، كقولهم: «علمت لمن قام لأضربته» ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾^(٢).

وأما قوله تعالى: ﴿يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لِبَشَرٍ الْمَوْلَى وَلِبَشَرٍ الْعَشِيرِ﴾^(٣)، فـ «يدعو» مُعْلَقَةٌ عَنِ الْعَمَلِ لَأَنَّهَا بِمَعْنَى «يقول» كما هي في قوله^(٤):

٣٢٣- يَدْعُونَ عَنَتْرَ وَالرَّمَا حَ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ بِشَرٍ فِي لَبَانِ الْأَدْهَمِ

على رواية مَنْ بنى «عنتر» على الضم لأنه منادى، أي يقولون: يا عنتر. واللام لام الابتداء في «لَمَنْ»^(٥) وخبره محذوف من القول «كأنه» في التقدير: يقول للذي ضربه أقرب من نفعه يقال فيه: لبس المولى ولبس العشير، والقول كثيراً ما يحذف في القرآن^(٦). وقد تقدّم ذكر ذلك في مواضع من هذا الكتاب، وقد قيل في الآية أقوال أحسنها ما ذكرت لك.

* * *

(١) لم أهتم إلى قائله، وهو في منازل الحروف ٥١، والصدر فيه:

لَمَّا أَخْلَفْتُ شُكْرَكَ فَاصْطَبِعْنِي

وهو في المغني ٧٥٧، وشواهد المغني ٩٥٦، والدرر ١١٦/١.

(٢) البقرة ١٠٢. (٣) الحج ١٣.

(٤) البيت لعترة. وهو في ديوانه ٧٣، وشرح القصائد ٣٥٩. والشطن: الحبل، واللبان: الصدر.

(٥) إشارة إلى الآية الكريمة: «يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ».

(٦) انظر أمثلة على ذلك في كتاب «إعراب القرآن» المنسوب للزجاج ١٤/١ وما بعد.

القسم الخامس: الزائدة العاملة: أن تكون مقحمةً تأكيداً ولها في ذلك موضعان:

الموضع الأول: أن تكون مقحمة بين المضاف والمضاف إليه نحو: يا ويح/ لزيد، ويا يؤس للحرب، والأصل: يا ويح زيد ويا يؤس الحرب، فهو كيا عبد الله، إلا أنهم أبقوا الإضافة وزادوا اللام تأكيداً للتخصيص، قال الشاعر^(١):

١١٤

٤٢٤- يَابُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَاخُوا
وقال الآخر^(٢):

٣٢٥- قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ يَابُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لِأَقْوَامٍ
وفي باب «لا» التي للتبرئة نحو قولهم «لا أبالك» و«لا أخا لزيد»، والأصل: لا أباك ولا أخا زيد، لأن «لا» التي للتبرئة تنصب المضاف، وكانت الحقيقة فيه: لا أب لك ولا أخ لزيد، فلا أُضيف انتصب فصار: لا أباك ولا أخا زيد^(٣)، ثم أقحمت اللام تأكيداً للتخصيص أيضاً وأُبيقت الإضافة على حكمها^(٤)، وقال الشاعر^(٥):

٣٢٦- يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِينَكُمْ فِي سَوْءٍ عَمْرٍ
وقال الراجز^(٦):

-
- (١) البيت لسعد بن مالك كما في الحماسة ١/١٩٢، وهو في الخصائص ٣/١٠٦، واللامات ١١٠، والذيل ٢٦، والمغني ٢١٨، وابن يعيش ٥/٧٢، واللسان: (رهمط). وشواهد المغني ٥٨٢.
(٢) تقدم برقم ٢٠٩.
(٣) في الأصل: «ولا أخا لزيد» وهو تحريف.
(٤) انظر في لغات «أبالك» وأوجه إعرابها: الكامل ٩٥١، اللامات ١٠٦.
(٥) البيت لجرير، وهو في ديوانه ١/٢١٢، والكتاب ١/٢٦، والمقتضب ٤/٢٢٩. ونوادر أبي زيد ١٣٩، والخصائص ١/٣٤٥، واللامات ١٠١، والأزهية ٢٤٧، وأمالى الشجري ٢/٨٣، واللسان (أبي)، والأشموني ٤٥٤، والعيني ٤/٢٤٠.
(٦) نسب في الكامل إلى رجل من الأعراب ٩٥١ وقبله:
قَدْ كُنْتَ تَسْقِينَا فَمَا بَدَا لَكَ
وهو في الخزنة ٤/١٠٣.

واختلف النحويون: هل العمل في هذين البيتين للام أو للإضافة؟ فقيل: إنه للام، ولأن الإضافة معنوية واللام [عامل] لفظي، والعامل اللفظي أقوى من المعنوي، ولكن يبقى حكم الإضافة ولذلك حُذِفَ تنوينه ونُصِبَ، وكأنَّ الإضافة فيه إلى مضاف إليه محذوفٌ دلَّ عليه المجرور باللام، ولا يجوز إثباته، لأنَّ الثاني كالعوض منه إذ يفيد إفادته.

وقيل: إنَّ الحكم في العمل للإضافة. وهو الصحيح لوجهين: أحدهما أنَّ تنوين الأول إنما حُذِفَ للإضافة وهو السابق في اللفظ قبل اللام فينبغي أن يكون المراعى، والثاني مخفوضٌ لإضافة الأول إليه، ودخلت اللام بينهما مقحمةً على طريق التوكيد، ويُقَوِّي ذلك ظهور الألف في «أبا» و«أخا» والفتحة في «يا بؤس» ولا يكون ذلك إلَّا مع الإعراب، وموجبه الإضافة. وهذا هو الوجه الثاني فاعلمه.

الموضع الثاني: أن تكون مقحمةً بين الفعل والمفعول نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ [الذي تستعجلون] (١)﴾.

وأما قوله تعالى: ﴿مَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَرَجٍ وَلَكِنْ يَرِيدُ لِيُظْهِرَكُمْ (٢)﴾، وقول الشاعر (٣):

٣٢٨- أُرِيدُ لِأَنْسَى حُبَّهَا فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَيْلٍ

فاللام في الآية والبيت السببية المذكورة قبل، التي بمعنى «كي»، والمفعول محذوف، تقديره في الآية: «ما يريدُ الله ذلك كي يجعل، ولكن يريدُ [ذلك]

(١) النمل ٧٢، ويرى ابن هشام أن «ردف» ضمن معنى «اقترب». انظر: المغني ٢٣٧.

(٢) المائدة ٦.

(٣) البيت لكثير، وهو في ديوانه ١٤٨/٢، والكامل ٨٢٣، واللامات ١٥١، وذيل الأمالي ١٢٠، والجنى ٤٦، والبحر المحيط ٤٢/٢، والمغني ١٣٦، وشواهد المغني ٦٥.

كي يطهرُكُمْ»، وتقديره في البيت: أريدُ السلو أو تركها، أو نحو ذلك كي أنسى، فحذف للعلم به.

وأما قوله تعالى: ﴿وأنصح لكم﴾^(١)، فاللام حرف جر غير زائدة، ومن يقول: أنصحكم حذف حرف الجر كما حذف في قوله^(٢): /

١١٥

٣٢٩- تَمُرُونَ الديارَ ولم تَعُجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامُ والأصل: «تمرون على الديار»، والدليل على أن أصل «أنصح» أن يكون متعدياً بحرف الجر نحو قولك: هذا منصوح له، كما تقول هذا مقصود إليه ومجرور به.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّوْيَا تَعْبُرُونَ﴾^(٣)، فإنما أدخل حرف الجر في «الرؤيا»، و«تعبرون» لا يتعدى به لكونه قد قُدِّم عليه فضعف عن العمل فيه فصار كمررت، فلذلك دخل حرف الجر في مفعوله. وأما قول الشاعر^(٤):

٣٣٠- هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذِيبُ فَإِنَّ الْهَاءَ فِيهِ ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ الدَّرْسُ الْمَفْهُومُ مِنْ «يَدْرُسُ» وَلِلْقُرْآنِ كـ «الرُّوْيَا» فِي الْآيَةِ قَبْلَهُ، تَعْدَى الْفِعْلُ إِلَيْهَا^(٥) بِحَرْفِ الْجَرِّ لضعفه بتقدمه عليه..

(١) الأعراف ٦٣.

(٢) البيت لجرير وهو في ديوانه ٢٣٨/١، ورواية الصدر فيه:

أَتُخْضَوْنَ الرُّسُومَ وَلَا تُحْيَى

والمقرب ١١٥/١، وابن يعيش ٥٨/٨، وابن عقيل ٨٣/٢، والخزانة ٦٧١/٣.

(٣) يوسف ٤٣.

(٤) قال في الخزانة ٣/٢: «من الأبيات الخمسين التي لم يقف على قائلها أحد» وهو في الكتاب ٤٣٧/١، وأما الشجري ٣٣٩/١، والمقرب ١١٥/١، واللسان (سرق) والمغني ٢٤٠، وعجزه فيه:

يُقَطِّعُ اللَّيْلُ تَسْيِيحاً وَقُرْآنَا

(٥) أي: إلى اللام.

والرشا: ج رشوة.

واعلم أن اللام في هذين الموضعين وإن كانت زائدة فإنما خفضت ما بعدها بالشبه لغير الزائدة لأن اتصاها كاتصاها، ولفظها كلفظها، فهي في تلك بمنزلة الباء الزائدة، وقد ذكرت في بابها. وهذان الموضعان موقوفان على السماع، لا يجوز قياس غيرهما عليهما لشذوذهما وخروجهما عن نظائرها.

القسم السادس: الزائدة غير العاملة، وهي التي لا حاجة إليها، ولا قياس لأمثلة ما تدخل عليه. ولها ستة مواضع:

الموضع الأول: أن تدخل على «بعد» في قول الشاعر^(١):

٣٣١- وَلَوْ أَنَّ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَعَزَّةً لَبَعْدُ لَقَدْ لَاقَيْتُ لَا بَدْ مَصْرَعَا
فجواب القسم «لقد» واللام في «لبعد» زائدة، تقديره: «لقد لاقيت بعد لا بد مصرعاً».

الموضع الثاني: بعد لام الجر توكيداً، كقوله^(٢):

٣٣٢- فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْقَى لِمَا بِي وَلَا لِمَا بِنَا أَبَدًا دَوَاءً
أراد «لما» فزاد اللام الثانية توكيداً، ولا نقول: إنها الأولى، لأن الاعتماد على الزائدة تناقض، فلا يعتنى به ثم يزداد.

الموضع الثالث: أن تدخل على «لولا» في قول الشاعر^(٣):

٣٣٣- لَلُولَا قَاسِمٌ وَيَدَا مَسِيلٍ لَقَدْ جَرَّتْ عَلَيْكَ يَدُ غَشُومٍ
وقول الآخر^(٤):

٣٣٤- لَلُولَا حَصِينٌ عُقْبَةُ أَنْ أَسْوَهُ وَأَنْ بَنِي سَعْدٍ صَدِيقٌ وَوَالِدُ
أراد: «لولا» فزاد اللام توكيداً كأنه راعى الابتداء.

(١) تقدم برقم ٣١٦.

(٢) تقدم برقم ٢٦١.

(٣) لم أهتم إلى قائله، وهو في الخزانة ٢٣٢/٤، وفيه «بسيل» عوضاً من «مسيل».

(٤) لم أهتم إلى قائله، وهو في اللسان: «ما».

الموضع الرابع: أن تدخلَ على «عَلَّ» نحو قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي آتِيكُمْ﴾^(١) و﴿لَعَلِّي أَطْلُعُ﴾^(٢) و﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ﴾^(٣)، وجميع ما جاء في القرآن منها كذلك، وفي قول الشاعر^(٤):

٣٣٥- وَمَا نَفْسُ أَقْوَلُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي
والأصل في ذلك كُلُّهُ «عَلَّ» قال الشاعر^(٥):

٣٣٦- لَا تَهِنَ الْكَرِيمَ عَلَّكَ أَنْ تَرَى كَعَّ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ
وقال الراجز^(٦):

٣٣٧- يَا أَبْتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

وقال آخر^(٧):

٣٣٨- عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا يُدِلَّتْنَا اللَّمَّةَ مِنْ لُمَاتِهَا

/ وقال بعض النحويين: إن اللام في «لعلَّ» أصلية، وتُحذف تخفيفاً فيقال ١١٦ «عَلَّ». والصحيح أنها زائدة^(٨) لوجهين: أحدهما: أن التخفيف بالحذف إنما بابُه الأسَاء والأفعال لا الحروف لجمودها وقلة تصرُّفها، وإنما يُخَفَّف منها المضعَّف بالحذف ك: أَنْ وَإِنَّ وَلَكِنْ وَكَأَنَّ. والثاني: أنه قد سَمِعَ في معناها «عَنَّ»^(٩)

(١) طه ١٠. (٢) القصص ٣٨. (٣) غافر ٣٦.

(٤) نسب في الخزائن ٤٣٠/٢ إلى عمران بن حطان، وهو في المقرب ١٠١/١. وابن يعيش ١٠/٣.

(٥) نسب في الخزائن ٥٨٨/٤ إلى الأصبط بن قريع، وهو في أمالي الشجري ٣٨٥/١ وأمالي القاضي

١٠٧/١، وابن يعيش ٤٣/٩، واللسان (قفس)، والإنصاف ٢٢١، والمغني ١٦٦، وشواهد

المغني ٤٥٣، والرواية المشهورة: «الفقر» عوضاً من «الكريم».

(٦) تقدم برقم ٣٣.

(٧) لم أعتد إلى قائله. وهو في الخصائص ٣١٦/١، واللامات ١٤٦، واللسان (علل) والجنى ٢٣٦،

والمغني ١٦٧/١، والإنصاف ٢٢٠، والأشموقي ٥٧٠، وشواهد المغني ٤٥٤، وشواهد الشافية

١٢٨، والتاج (لم). ووردت «عل» في الأصل: «علی» وهو تحريف. والدولات: جمع دولة:

الشيء الذي يتداول، ويدلننا: من أدال أي نصر، واللمة: الشدة.

(٨) ذهب الكوفيون إلى أنها أصلية، وذهب البصريون إلى أنها زائدة. انظر: الإنصاف ٢٢٤، واللامات

١٤٦.

(٩) انظر في لغات لعل: الأمالي للقالي ١٠٧/١ والإنصاف ٢٢٤، ٢٢٥.

بالغين ولم يَدْخِلُوا عليها اللام، وقالوا في معناها: لَعَنَّ وَلَآنُ باللام، وغير التي باللام أكثر، وَلَمَّا كانت أول الكلام رُوعي فيها الابتدائية فلذلك دَخَلَتِ اللام.

الموضع الخامس: بين أسماء الإشارة^(١) وكاف الخطاب لمذكر أو مؤنث، لمفرد أو تثنية أو جمع، نحو: ذلك وتلك وذلكما وتلكما وذلكم وتلكم وأولاكم وأولاكم وأولئك وأولائك^(٢). قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي﴾^(٣)، وقال: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا﴾^(٤)، وقال: ﴿ذَلِكَ مَا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾^(٥)، وقال: ﴿ذَلِكَمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾^(٦)، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ لتوكيد الخطاب ومراعاة بُعد المشار إليه في المسافة.

الموضع السادس: في بناء الكلمة من غير سبب كقولهم في عَبْد^(٧): عَبْدَل. وقال بعضهم: مقتطعة من: «الله» أراد عبد الله، كما قالوا: عَبَّشِمِي وَعَبْدَرِي في النسب إلى عبد شمس وعبد الدار. ولا دليل على هذا، وَإِنَّمَا هُوك: سَبَطَ وَسَبَّطَ^(٨) فاعلمه.

فهذه جملة أقسام اللام وجملة مواضعها إِنْ شاء الله، فَإِنْ جاء شيء يُوهِمُ خلافها فإليها يرجع فتفهمها والله المستعان.

وأما لام التعريف فكان حقها أن تذكر في باب اللام إلا أنها قُدِّمَ لها باب في باب الهمزة للسبب المذكور فيه فقِف عليه.

* * *

وبقي: في باب اللام مسألتان لا بدَّ من الوقوف عليهما للانتفاع بهما في هذا الباب وفي غيره مما يشاكلها.

(١) وسماها في اللامات: ١٤١ لام التكرير.

(٢) وهو «أولئك» زيدت فيه لام التكرير. انظر: اللامات ١٤٢.

(٣) إبراهيم ١٤. (٤) الزخرف ٧٢.

(٥) يوسف ٣٧. (٦) فاطر ١٣.

(٧) بعد «عبد» في الأصل. (٨) سبط الشعر: استرسل.

المسألة الأولى^(١): إنَّ أصل اللام الفتح أو غيره، وإذا كان أصلها الفتح فلايُّ شيءٍ تخرج عنه في بعض المواضع؟ والجواب عنها أنَّ أصل اللام حيث كانت السكون وكذلك سائر الحروف المفردة، ولا يُسأل عن هذا لأنَّ السكونَ عدمُ الحركة فهو أصلٌ إذ هو لا شيءٍ من الحركات، وإنما يُسأل عن وجود الحركة لم^(٢) هو؟ فليُسالَ هنا عن الحركة في اللام لأي شيءٍ وُضِعَتْ؟ ولم^(٣) اختصَّت اللام وما كان نحوها من الحروف كواو العطف وفائه وكاف الجر وتاء القسم بالفتح؟ ولما^(٤) كُسِرَ من ذلك بِمَ^(٥) كُسِرَ؟

فأما علَّةُ الحركة فيها وأمثالها مما ذكرنا فللابتداء بها، إذ لا يُبتدأ بساكن، ولا يمكن النطق به، فاجتُلِبَت الحركة لذلك، وهذا أحد المواضع التي احتيجُ إلى الحركة في الحروف بسببها، وحركة اللام وسائر الحروف التي هي مثلها بالفتح تخفيفاً/ إذ الفتحة لا تُستثقل مع الضمة في «ظَرْفٍ» ولا مع الكسرة في «عَلِمَ»، ١١٧
وإذ هي من وسط الفم بين الضمة والكسرة.

ولا يخرجُ من هذه الحروف إلى الضم حرفٌ، وإنما يخرجُ إلى الكسرة لعلَّةٍ نذكرها، والذي يخرج منها إلى الكسر لازماً الباء الجارة تشبيهاً لها بعملها، إذ لا تعمل أبداً إلاَّ الخفض، ولا تخرجُ عنه أصلاً، وسواء في ذلك دخولها على الظاهر كـ «بزيد» أو المضمرك «به وبك». وحكى اللُّحياني^(٦) الفتح فيها شاذاً، قالوا: «بَه»، ولا يُقاس عليه.

واللام المذكورة في هذا الباب قد^(٧) تخرجُ إلى الكسر والسكون الذي هو الأصل، فتكسر مع نوعين: مع الاسم والفعل.

أما كسرهما مع الاسم ففي المجرور إذا كان ظاهراً أو في حكم الظاهر،

(١) انظر: اللامات ٩٧. (٢) في الأصل: «لما هو». (٣) في الأصل: «لما».

(٤) في الأصل: «ولم»، و «لما» هنا اسم موصول.

(٥) في الأصل: «لما».

(٦) علي بن المبارك، أخذ عن الكسائي والأصمعي، وله النوادر المشهورة. انظر: البغية ١٨٥/٢.

(٧) في الأصل: «قود» والواو مقحمة.

نحو: «هذا المأل لَزِيدٍ»، والذي في حكمه نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لَتَرْوُلَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾^(١) لأنَّ المعنى: ليزوال الجبال منه، وكذلك المبهمات نحو: المال لهذا، أو الموصولات نحو: لَنْ ولما لأنها في حكم الظاهر، وإنما كُسِرَتْ في هذه تشبيهاً بعملها كالباء.

وَفُتِحَتْ في غير ذلك من المضمرات على الأصل، وفُرِّقَ بينها وبين لام التوكيد في الظواهر وما في معناها المذكورة، إذ يقع الالتباس مع الفتح إذا قيل مثلاً: هذا لموسى وهذا لهذا وهذا لَنْ يكرمُك، فلا يُعلم المعنى لو فُتِحَتْ. فإن قيل: ظهور الجر فيما بعدها يفرِّق بين المعنيين فيقال: الظاهر من الأسماء صِنْفٌ واحدٌ، وأصنافها من المنقوص والمقصور والمضاف إلى المتكلم والمبني كثيرة فأجري القليل على الكثير لتبعيته له وغلبة الكثير عليه.

فإن قيل: فقد نجد هذه العلة تنكسر^(٢) في المستغاث به والمتعجب منه في نحو: يا لَزِيدٍ لِعَمْرٍو، ويا لَلرَّجال للعجب، فتفتح اللام معها في الظاهر. فالجواب أنَّ المستغاث به والمتعجب منه ظاهران في موضع مضمرين إذ المنادى في موضع مضمرٍ مخاطب، ولو دخلت على المضمر^(٣) لم تكن إلا مفتوحة، فعومل الظاهر الواقع موقعه معاملته.

واعلم أنَّ من العرب مَنْ يخالف هذا الأصل فيفتح اللام^(٤) مع الظاهر فيقول: المأل لَزِيدٍ. وقرأ بعضهم: «وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لَتَرْوُلَ مِنْهُ الْجِبَالُ»^(٥) بفتح اللام، كما أنَّ منهم من يكسر اللام مع المضمر فيقول: المال لِه. وذلك كله شاذ فلا قياس عليه.

وأما كسرها في الفعل^(٦) ففي فعل الأمر^(٧) والدعاء والوعيد المتقدم ذكرها

(١) إبراهيم ٤٦، وقد عقد الزجاجي فصلاً خاصاً للحديث عن اللام في الآية. انظر: اللامات ١٧٩.

(٢) أي: لا تجري.

(٣) قوله: «المضمر» غير واضح في الأصل. (٤) في الأصل: «يفتح ما للام» وهو تحريف.

(٥) إبراهيم ٤٦، ولم أجد من ذكر هذه القراءة غير أبي حيان من دون أن ينسبها ٤٣٨/٥.

(٦) في الأصل: «العمل» وهو تحريف.

(٧) أي: المضارع الذي اتصلت به لام الأمر نحو: «لتذهب».

كما ذكر، وكان الأصل أن تكون فيه مفتوحة للعللة المذكورة فيها مع الاسم، إلا أنها كُسِرَتْ مع هذا الفعل لأنه مجزوم، والجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء، وحمل النظر على النظر والنقيض على النقيض معلوم في مواضع من كلامهم، وقد تقدّم شيء في بعض ما تقدّم / من الحروف. وكذلك تُكسَرُ في ١١٨ الأفعال مع المضارع المنصوب لأنه مع ناصبه في حكم الاسم الظاهر نحو: جئت ليقوم، فحكمه في ذلك حكم الظاهر.

وأما خروجها إلى السكون ففي الاسم والفعل أيضاً:

أما الاسم فلام التعريف، وقد تقدّم حكمها في باب أل.

وأما الفعل ففي الأمر على اختلاف معانيه من دعاء ووعيد - على ما ذكر - إذا دخلت عليها الواو والفاء، كما ذكر في فصولها، وقد تقدّمت علّة ذلك هناك.

المسألة الثانية: هل يجوز^(١) أن تحذف اللام وهي عاملة غير زائدة ويبقى عملها أو لا؟ والجواب عن ذلك أن أصل اللام وغيرها من حروف النصب وحروف الخفض وحروف الجزم ألا تحذف وتبقى معمولاتها، وألا تحذف معمولاتها وتبقى هي. ولأنما ذلك لأن الحرف المختص بالشيء العامل فيه كجزء منه لشدة اتصاله به وطلبه [له]، وقد قلنا في غير موضع من هذا الكتاب^(٢): إن المجرور وجاره جميعاً في موضع معمول منصوب للفعل وإن كان غير متعدي إلى منصوب في اللفظ نحو: مررت بزيد ودخلت إلى عمرو. ومن أقوى الدلائل على ذلك إقامتهما معاً مقام ما لم يُسم فاعله في نحو: مر بزيد ودخل إلى عمرو، وكذلك حكم الجازم مع مجزومه في الاتصال، والناصب مع منصوبه كذلك.

فإن وجد شيء منها يُحذف فبالدلالة^(٣) القائمة عليه، نحو «أن» الناصبة في باب الفاء والواو في الجواب، وفي باب «حتى» وبعد «كي»^(٤) ولايها ولام الجحود، وقد قدّم الكلام في بعضها، وسيذكر بعد فيما بقي الكلام فيه.

(١) في الأصل: «يجوز» وهو تصحيف. (٢) وانظر: سر الصناعة ١/١٤٦.

(٣) في الأصل: «بالدلالة». (٤) في الأصل: «وكي».

ويتأكد الاتصال من الحروف فيما هو على حرفٍ واحد^(١)، فالحذف فيه أبعد، كالباء والكاف واللام، فإن وُجِدَ ما هو على حرفٍ واحدٍ محذوفاً فلقوة دلالة الكلام على حذفه كلامٍ كي، إذ «كي» كالعوض منها لإفادتها إفادتها.

وإذا ضُعِفَت الدَّلالةُ في الكلام ضَعُفَ الحذفُ وقُلَّ، فمِمَّا حُذِفَ من ذلك وأبقي عمله الباءُ في «خير عافاك الله» في جواب من قال «كيف أصبحت»^(٢)، وفي القسم في قولهم: «اللَّهُ لأفعلن» بخفض «الله» المقسم به، واللام في قول الشاعر^(٣):

٣٣٩- لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسْبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دِيَّانِي فَتَخْزُونِي
و«رُبَّ» في قول الشاعر^(٤):

٣٤٠- رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهِ كِذْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ
وَرُدُّ المَجْرورِ إلى النصب إذا حُذِفَ جَارُهُ هو القياسُ نحو: نَصَحْتُ زَيْدًا وتمرون الديار.

وقد اطَّرد حذفه مع «إِنَّ» و«أَنَّ»، واختُلِفَ: هل هما وما بعدهما في موضع نصبٍ أو خفضٍ إذ لم يظهرَ فيهما إعرابٌ؟ والقياس على ما ظهر فيه / الإعرابُ ١١٩
أن تكونَ كُلُّ واحدةٍ منهما في موضع نصب.

وأما حَذْفُ المَجْرورِ وإبقاء حرف الجرِّ فأقلُّ من الأول بل هو أَوْلَى أن لا يجوزَ الاعتمادُ على حرفٍ دونَ اسمٍ، فإن جاءَ منه شيءٌ في الضرورة نحو قوله^(٥):

(١) قوله «واحد»: غير واضح في الأصل.

(٢) ينسب هذا الخبر إلى رؤية: انظر: سر الصناعة ١٤٩/١.

(٣) البيت الذي الإصبع العدواني كما في المفضليات ١٦٠، ونسبه المروني في الأزهية ٩٧ إلى كعب الغنوي. وهو في الخصائص ٢٨٨/٢، وأمالى القالي ٩٢/١، وأمالى الشجري ١٣/٢، ومجالس العلماء ٧١، والمخصص ٦٦/١٤، والمقرب ١٩٧/١، والمغني ١٥٨، وابن عقيل ١٦/٣، وشواهد المغني ٤٣٠، والحزانة ٢٢٢/٣. والديان: القاهر والمالك، وخزاه: ساسه وقهره.

(٤) تقدم برقم ٢٦١.

(٥) تقدم برقم ١٩٥.

٣٤١-..... وَلَا لِيَا بِنَا أَبَدًا دَوَاءً

وكذلك الفصل بين الجارّ والمجرور لا يجوز إلا في الضرورة كقوله^(١):

٣٤٢-..... وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا الزَّوَالِ سَبِيلُ

وقالوا: «أَخَذْتُهُ بِأَرَى^(٢) أَلْفِ دِرْهَمٍ» وذلك شاذّ، ومن الضرورة قوله^(٣):

٣٤٣-..... عَلَى - كَانَ - الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ

وحكم حذف^(٤) الجازم في عدم الحذف حكم الخافض للعلة المذكورة.
فإن حُذِفَ^(٥) وأبقي الجزم فبابه الضرورة^(٦)، كقول الشاعر^(٧):

٣٤٤-مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ فَيَدُنْ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ
أي: فليدُنْ مِنِّي، وقول الآخر^(٨):

٣٤٥-عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَاخْشِي لَكَ الْوَيْلُ حُرِّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكُ مَنْ بَكَى
أي: لبيك، وقال آخر^(٩):

٣٤٦-..... وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ

(١) لم أهتمد إلى قائله، وهو في الخصائص ٣٩٥/٢، وصدره فيه:

لَوْ كُنْتُ فِي خُلُقَاءٍ أَوْ رَأْسٍ شَاهِقٍ

والمقرب ١٩٧/١ وصدره فيه:

مُخْلَفَةٌ لَا يُسْتَطَاعُ ارْتِقَاؤُهَا

والخلفاء: الملساء، ويعني بها الصخرة. (٢) في الأصل: «أرى» وهو سهو.

(٣) تقدم برقم ١٦٧. (٤) في الأصل: «الحذف» وهو تحريف.

(٥) في الأصل: «حذفت» وهو تحريف. (٦) انظر أمثلة على ذلك في: الإنصاف ٥٣٠.

(٧) لم أهتمد إلى قائله، وهو في معاني القرآن للقرآني ١٦٠/١، والإنصاف ٥٣٣، واللسان: زجر.

والمزاجر: الأسباب التي تمنعه. (٨) تقدم برقم ٢٩٥.

(٩) لم أهتمد إلى قائله، وهو في مجالس ثعلب ٤٥٦ وصدره:

فَلَا تَسْتَطِيعُ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي

والمغني ٢٤٨، والجنى ٤٣، وشواهد المغني ٥٩٧.

أي: ليكن، وقال آخر^(١):

٣٤٧- مُحَمَّدٌ تَقْدِ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا
وأما في الكلام فلم يأت منه شيء فيما أعلم إلا في الأمر للمخاطب فإنه
قد اطرّد حذفه مع حذف المضارعة للدلالة المخاطبة عليه، والحذف من الكلمة
للزائد عليها وما هو من نفسها للدلالة لا يُنْكَرُ، وكذلك لا أعلم من حذف
المجزوم وإبقاء جازمه شيئاً. وبالله التوفيق.

باب اللام المركبة

اعلم أن اللام تتركب مع الألف: لا، ومع الألف والكاف والنون
خفيفة: لكن، [و] شديدة: لكن، ومع الميم: لم، ومع الميم المشددة والألف:
لماً، ومع النون: لن، ومع الواو: لو، ومعها ومع الميم [والألف]: لوما، ومع
الألف واللام: لولا، ومع الياء والتاء: ليت، ومع الياء والسين: ليس. فجملة
ذلك أحد عشر حرفاً.

باب لا^(٢)

اعلم أن لها في كلام العرب أربعة مواضع:
الموضع الأول: أن تكون حرفاً نافياً، وتنقسم في النفي قسمين: قسم
عاطفة وقسم غير عاطفة.

القسم العاطفة: هي التي تردّ الاسم على الاسم، والفعل على الفعل،

(١) قال في الخزانة ٦٢٩/٣: «اختلف في نسبته بين أبي طالب والأعشى وحسان» وهو في الكتاب
٤٠٨/١، واللامات ٩٤، وأمالى الشجري ٣٧٥/١، وأسرار العربية ٣٢١، والإنصاف ٥٣٠،
وابن يعيش ٣٥/٧، والمقرب ٢٧٢/١، والمغني ٢٤٨، وشواهد المغني ٥٩٧. والتبالي: سوء
العاقبة.

(٢) انظر في «لا»: الأزمية ١٥٨، وأمالى الشجري ٢١٩/٢، والمقتضب ١١/١، ٩٨/٤، ٣٥٧،
والمقرب ١٠٤/١، وابن يعيش ١٠٠/٢، ١٠٧/٨، والجنى ١٦٦، والمغني ٢٦٢.

فتدخل بينهما مشرّكة في اللفظ من رفع ونصب وخفض وجزم، واسمية وفعلية،
وتخالف بينهما في المعنى / لأنها تُخْرِجُ ما بعدها من أن يدخل في حكم ما قبلها من
إثبات الفعل. نحو: قام زيد لا عمرو، ورأيت زيدا لا عمراً، ومررتُ بزيد لا
عمرو، وليقم زيد لا يقعد، ويقوم زيد لا يقعد، وأعجبتني أن تقوم لا تقعد،
قال الشاعر^(١):

٣٤٨- فَإِنْ تَنَّا عَنْهَا حِقْبَةً لَا تُلَاقِيهَا فَإِنَّكَ مِمَّا أُحْدِثَتْ بِالْمَجْرِبِ
ومن شرط هذه العاطفة^(٢): ألا يكون قبلها نفي لئلا يفسد معناها إذ هي
للنفي، والألّا تعطف ماضياً من الأفعال على ماضٍ لئلا يلتبس الخبر بالطلب لا
تقول: قام زيد لا قعد^(٣).

القسم غير العاطفة: تنقسم قسمين: قسمٌ داخلٌ على الأفعال، وقسمٌ
داخلٌ على الأسماء.

فأما القسمُ الداخلُ على الأفعال فلا تدخل عليها غالباً إلا مضارعةً
فتخلصها للاستقبال^(٤)، نحو قولك: لا يقوم زيد ولا يقوم عمرو، وكأنها
جواب: سيقوم أو سوف يقوم. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ
ذَرَّةٍ﴾^(٥)، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمُ﴾^(٦).

وتلزم في القسم جواباً له، وربما حذفت للدلالة في القسم، إذ جواب
القسم في الإيجاب باللام والنون، فيقال: «تالله لا يقوم زيد». قال الله تعالى:
﴿تَفْتَأُ تَذْكُرُ يَوْسُفُ﴾^(٧) أي: لا تفتأ، لأنه الأصل، قال الله تعالى:
﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعُثُ اللَّهُ مَنْ مَيِّتُ﴾^(٨)، وقال: ﴿الَّذِينَ
أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ﴾^(٩).

(١) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ٤٢، والبحر المحيط ١٤١/٦.

(٢) انظر: المغني ٢٦٦.

(٣) وأجاز بعضهم ذلك إذا اقترنت به قرينة تدل على أنه إخبار لا دعاء. انظر: الجني ١١٨.

(٤) هذا غير لازم فقد يكون النفي بها للحال. انظر: الجني ١١٨، ١١٩.

(٧) يوسف ٨٥.

(٦) السجدة ١٧.

(٥) النساء ٤٠.

(٩) الأعراف ٤٩.

(٨) النحل ٣٨.

وقد تَكَرَّرَ «لا» هذه قبل القسم توطئةً للجواب، كقولك: «لا والله لا يقوم زيد»، قال الشاعر^(١):

٣٤٩- فَحَالَفَ فَلَا وَاللَّهِ تَهْبِطُ تَلْعَةً مِنْ الْأَرْضِ إِلَّا أَنْتَ لِلذَّلِّ عَارِفُ

و«لا» محذوفة من الجواب، أي: لا تهبط، لا على التقديم والتأخير كما زعم بعضهم، لأنَّ التي للتوطئة ثانية مع التي للجواب، ألا ترى قول الشاعر^(٢):

٣٥٠- فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفِي لِمَا بِي

وقد تدخل «لا» النافية على الماضي قليلاً، قال الله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾^(٣) لأنه في معنى: فما صدَّق وما صلَّى، وقال: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾^(٤)، أي: ما اقتحم، وقال الشاعر^(٥):

٣٥١- إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلْمَا
أي: ما أَلْمَا.

وربما حُذِفَتِ الجملة الفعلية بعدها في الجواب لدلالة السؤال عليها فتنبؤ مناب الجملة، فتكون كلاماً بذلك، كقولك في جواب هل قام زيد؟ لا، أي: ما قام، وفي جواب هل يقوم زيد: لا، أي لا يقوم، ومنه قول ذي الرمة^(٦):

٣٥٢- فَقُلْتُ لَهَا: لَا إِنَّ أَهْلِي جِيرَةٌ

وقد تقدَّم^(٧) البيتان له في باب «أم»^(٨)، و«لا» هذه في الجواب نقيضة نعم وستين في بابها.

(١) لم أمتد إلى قائله، وهو في الكتاب ٤٥٤/١.

(٢) تقدم برقم ٢٦٠. (٣) القيامة ٣١. (٤) البلد ١١.

(٥) البيت لامية بن أبي الصلت كما في الخزائن ٢/٢٩٥، وهو في المغني ٢٦٩ منسوباً إلى أبي خراش الهذلي، والأزهية ١٦٨، وأمالى السهيلي ٨٢، والإنصاف ٧٦، واللسان: (لم) وشواهد المغني ٦٢٥.

(٦) تقدم الشاهد برقم ١٠٩. (٧) في الأصل «تقدمت» وهو تحريف.

(٨) في الأصل: «أن» وهو تحريف لأن البيتين وردا في باب «أم».

وربما نَابَتْ «لا» النافية منابَ كلامٍ متقدِّمٍ عليها تقتضي نفيه / مقدراً، ١٢١
 لدلالة ما بعده عليه: كقولك لا أقومُ، في جواب مَنْ قَدَّرَ قد يقول لك: تقوم،
 فهي جوابٌ وردُّ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(١)، وهو لا
 أقسمُ بهذا البلدِ^(٢)، كأنها ردُّ لمن قال: لا تجتمعُ عظامُ الإنسان ولا تُخلَقُ مرةً
 ثانيةً، ولمَنْ قال: لا يُخلَقُ الإنسانُ في كبدٍ، وكأنَّ المعنى: ليس كما تقولون، ثم
 أقسم بعد ذلك. وهو أولى من أنْ تُجعل «لا» زائدةً في أول الكلام، إذ الزيادةُ
 مع التقديم متناقضان، إذ لا يُقدِّم لفظُ بابهِ التأخير إلا^(٣) اعتناءً به واعتماداً
 عليه، ولا خفاءً بتناقض هذا مع إرادة زواله، فاعلم ذلك.

وأما القسم الداخل على الأسماء فمنه ما يدخل على المعارف ومنه ما
 يدخل على النكرات.

فأما ما يدخل على المعارف فلا تؤثرُ فيها لأنها غير مختصةٍ بها ويلزمُ
 تكريرُها نحو قولك: لا زيدٌ في الدار ولا عمرو، ولا عبدُ الله ذاهبٌ ولا أخوه
 خارجٌ، قال الله تعالى: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾^(٤).

وربما بنى الشاعرُ المعرفةَ معها لأنها في معنى النكرة، كقوله^(٥):

٣٥٣- لا هَيْثُمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ

أي: لا رجل يتسمَّى بهيثم فهو في معنى النكرة. وأما قول الآخر^(٦):

(١) القيامة ١. وانظر مذاهب النحويين في: الأزهية ١٦٢ وما بعد.

(٢) البلد ١. (٣) في الأصل: «لا» وهو تحريف. (٤) الممتحنة ١٠.

(٥) قال في الخزانة ٥٩/٤ «من الخمسين التي لم يعين قائلها» وبعده:

وَلَا فَتَى مِثْلَ ابْنِ خَيْبَرٍ

وهو في الكتاب ٣٥٤/١، والمقتضب ٣٦٢/٤، وأمالى الشجري ٣٢٩/١، وابن يعيش ١٠٢/٢،
 ولأشمونى ١٤٩/١، وأسرار العربية ٢٥٠، والهمع ١٤٥/١، والدرر ١٢٤/١.

(٦) البيت لابن الزبير الأسدي كما في الكتاب ٣٥٥/١، وهو في الأغاني ١٦/١ والأصدا ٢٠،

والمقرب ١٨٩/١، وأمالى الشجري ٢٣٩/١، وابن يعيش ١٠٢/٢، والشذور ٢١٠، والأشمونى

١٤٩، والهمع ١٢٣/١، والخزانة ٦١/٤. وابن خبيب: عبد الله بن الزبير.

٣٥٤- أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِذْنَ وَلَا أُمِيَّةً لِلْبِلَادِ
فَإِنَّ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ «لَا» مَحذُوفٌ^(١) لِلْعِلْمِ بِهِ، وَأَقِيمِ «أُمِيَّة» مَقَامَهُ، كَأَنَّهُ:
«وَلَا مِثْلَ أُمِيَّةٍ لِلْبِلَادِ»، وَلَا يُقَاسُ عَلَى ذَلِكَ.

وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَنْصِبُ الْمَعْرِفَةَ بَعْدَهَا فِي قَوْلِهِمْ «لَا نَوَلِّكَ أَنْ تَفْعَلَ»^(٢)،
لَأَنَّ ذَلِكَ فِي مَعْنَى: لَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَفْعَلَ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٣):

٣٥٥- فَلَمْ يَكْ نَوَلِّكُمْ أَنْ تُقْذِعُونِي وَدُونِي غَارِبٌ وَبِلَادٌ حَجَرِ
أَي: فَلَمْ يَكْ يَنْبَغِي لَكُمْ، فَكَأَنَهَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ، وَلَا يُقَاسُ عَلَى
ذَلِكَ.

وَقَدْ جَاءَتْ الْمَعْرِفَةُ بَعْدَهَا غَيْرَ مَكْرَرَةٍ ضَرُورَةً، قَالَ الشَّاعِرُ^(٤):

٣٥٦- بَكَتْ حَزْناً فَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ رَكَائِيهَا أَلَّا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا
وَأَمَّا مَا يَدْخُلُ عَلَى النِّكَرَاتِ فَلَا يَخْلُو أَنْ تَدْخُلَ عَلَى مُضَافٍ وَمُضَافٍ إِلَيْهِ،
أَوْ مِثْبَتٍ بِهِمَا، أَوْ لَا تَدْخُلُ. فَإِنْ دَخَلَتْ فَالْعَرَبُ فِي الْكَلَامِ فِيهَا طَائِفَتَانِ: مِنْهُنَّ
مَنْ يُشَبِّهُهَا بِـ«إِنَّ» فَيَنْصِبُ بِهَا اسماً وَيَرْفَعُ خَبِراً^(٥)، حَمَلاً لِلنَّقِيضِ عَلَى
النَّقِيضِ، إِذْ «إِنَّ» مُوجِبَةٌ [و] «لَا» نَافِيَةٌ، فَتَقُولُ: «لَا غِلَامٌ» رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ
و«لَا خَيْرٌ» مِنْ زَيْدٍ خَيْرٌ مِنْكَ» كَمَا تَقُولُ: إِنَّ غِلَامَ الرَّجُلِ أَفْضَلُ مِنْكَ، وَإِنَّ
خَيْراً مِنْكَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ.

وَمِنْهُنَّ مَنْ يُشَبِّهُهَا بِـ«لَيْسَ» فَيَرْفَعُ بَعْدَهَا الْاسْمَ وَيَنْصِبُ الْخَبَرَ إِذْ هِيَ
مِثْلُهَا، وَدَاخِلَةٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ مِثْلُهَا، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ:

(١) فِي الْأَصْلِ: «مَحذُوفَةٌ» وَهُوَ تَحْرِيفٌ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ «مِثْلٌ».

(٢) انْظُرْ: الْمُقَرَّبَ ١/١٨٩، ابْنُ يَعِيشَ ٢/١١١، التَّسْهِيلُ ٦٨.

(٣) الْبَيْتُ لِلنَّابِغَةِ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٨٦ وَفِيهِ «عَازِبٌ وَجِبَالٌ» عَوْضاً مِنْ «غَارِبٌ وَبِلَادٌ».

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الْخَمْسِينَ الَّتِي لَا يَعْرِفُ قَائِلُهَا. وَهُوَ فِي الْكِتَابِ ١/٣٥٥، وَفِيهِ «جَزْعاً» عَوْضاً مِنْ
«حَزْناً»، وَابْنُ يَعِيشَ ٢/١١٢، وَفِيهِ «قَضَتْ وَطَرَا» عَوْضاً مِنْ «بَكَتْ حَزْناً» وَآذَنْتْ: أَشْعَرَتْ،

الرَّكَائِبُ: جُ رُكُوبَةٌ وَهِيَ الرَّاحِلَةُ تَرْكَبُ.

(٥) الْعِبَارَةُ فِي الْأَصْلِ مُضْطَرِبَةٌ: «فَيَنْصِبُ بِهَا وَيَرْفَعُ اسماً وَخَبِراً».

أحدهما أن لا يتقدّم خبر / والآخر: أن لا تدخل عليه «إلا»، فإن كان واحد من ١٢٢
 ذينك ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر. وساغ الابتداء بالنكرة لتقدّم حرف
 النفي، فتقول: لا غلامٌ رجلٍ أفضل منك، ولا خيرٌ من زيدٍ خيراً منك، كما
 تقول: ليس غلامٌ زيدٍ أفضل منك وليس^(١) خيرٌ من زيدٍ خيراً منك. «فإن
 قلت: لا أفضل منك غلامٌ رجلٍ، ولا خيرٌ منك خيرٌ من زيدٍ، ولا غلامٌ رجلٍ
 إلاً أفضل منك ولا خيرٌ منك إلاً خيرٌ من زيدٍ رفعت لضعف التشبيه بـ «ليس»
 إذ هي فعلٌ و«لا» حرف.

وفي هذه اللغة^(٢) تدخل التاء على «لا» فتقول: لات الحين من قيام كما
 قال تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٣)، واسمها في الآية مضمّرٌ دلّ عليه الخبر،
 كأنه^(٤) قال: لات الحين، ويجوز أن ترفع الحين بعدها، وتحذف الخبر للدلالة
 أيضاً.

ومن العرب من يخفّض بها الحين أو ما في معناه منبهةً على الأصل من
 الخفض، إذ ما يختصّ باسمٍ ولا يكون كجزءٍ منه أصله أن يعمل فيه الجر، قال
 الشاعر^(٥):

٣٥٧- طَلَبُوا صَلَحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَاتَ حِينَ بَقَاءٍ
 وقال آخر^(٦):

٣٥٨- فَلَمَّا عَلِمْتُ أَنِّي قَدْ قَتَلْتُهُ نَدِمْتُ عَلَيْهِ، لَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ
 قال أبو عبيدة^(٧): «لات» أصلها: «لا»، وزيدت التاء للوقف. فقل:

(١) في الأصل: «لا» وهو سهو. (٢) أي: على لغة التشبيه بـ «ليس».

(٣) الآية ٣ من سورة ص. (٤) في الأصل: «لأنه» وهو تحريف.

(٥) تقدم برقم ٢١٤.

(٦) البيت للقتال الكلبي، وهو في ديوانه ٨٩، وروايته فيه:

وَلَمَّا رَأَيْتُ أَنِّي قَدْ قَتَلْتُهُ نَدِمْتُ عَلَيْهِ أَيَّ سَاعَةٍ مَنْدَمٍ
 والحماسة ٦٣/١.

(٧) مجاز القرآن ١٧٦/٢.

لات، ثم أجري الوقف مجرى الوصل فأثبتت وحكم لها بحكم هاء التانيث. والصحيح أن التاء حرف تانيث للفظه، كمثلها في: رُبْتُ وَثُمْتُ. وما ذَكَرَ أبو عبيدة متكلف.

فإن دَخَلَتْ على نكرة غير مضافة ولا مشبهة بالمضاف فلا يخلو أن يُراد النفي الخاص أو النفي العام. فإن أريد النفي الخاص ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، نحو: لا رجل في الدار ولا امرأة. قال الله تعالى: ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾^(١) على قراءة مَنْ رفع البيع والخُلَّة والشفاعة، وكذلك قوله تعالى: ﴿لَا لَعَوَ فِيهَا وَلَا تَأْنِيمٌ﴾^(٢) على قراءة مَنْ رفع «اللغو والتأنيم».

فإن أريد النفي فلا يخلو أن يُفصل بين «لا» وما تدخل عليه أو لا يُفصل، فإن فصل ارتفع بالابتداء والخبر ولزم التكرار لها، كقولك: لا في الدار رجل، ولا لك مال، قال الله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ﴾^(٣).

وإن لم يُفصل فلا يخلو أن يكون لما بعدها عاملٌ مقدّر^(٤) أو لا يكون. فإن كان بقي على عمله فيما بعدها، كقولك في غير معنى الدعاء: «لا أهلاً ولا رحباً» أي: لا أصادف أهلاً ولا رحباً، فإن [قصدت] معنى الدعاء خرجت عن الباب من النفي.

فإن لم يكن له/ عاملٌ مقدّر بُني على الفتح^(٥)، وجاز أن تكرر تارة، ١٢٣ كقولك: لا رجل في الدار ولا امرأة، وعليه قوله تعالى: ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾^(٦) و﴿لَا لَعَوَ فِيهَا وَلَا تَأْنِيمٌ﴾^(٧) على قراءة مَنْ فتح ما بعد «لا»،

(١) البقرة ٢٥٤. قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالنصب من غير تنوين، وقرأ الباقون بالرفع والتنوين. انظر: النشر ٢/٢٠٤، والقرطبي ١٠٧٤، ١٠٧٥.

(٢) الطور ٢٣. (٣) الصافات ٤٧.

(٤) في الأصل: «يتقدمه» وهو تحريف، كما سيرد بعد قليل.

(٥) ذهب الكوفيون إلى أنه مبني على الفتح. انظر: الإنصاف ٣٦٦، ونسب صاحب الجني ١١٦ رأي الكوفيين الوارد في الإنصاف إلى الزواج والسيرافي، وانظر كتاب الدكتور محمد خير الحلواني عن «كتاب الإنصاف»، إذ يرى أن كثيراً من آراء الكوفيين الواردة في «الإنصاف» ليست لهم وحدهم.

(٦) البقرة ٢٥٤. (٧) الطور ٢٣.

والأ تكرر أخرى، كقوله تعالى: ﴿أَمْ، ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(١)، وإنما بُني معها لأنه افتقر إلى «مِنْ» مقدّرةً قبله، لأنّ النّفي العام يكون بها، فالتقدير: لا من رجلٍ في الدار، لأنه كالجواب لمن قال: هل من رجلٍ في الدار، فلما حُذِفَتْ «مِنْ» وتضمّنها ما بعدها بُني لذلك، لأنه^(٢) ما يتضمّن معنى حرفٍ يُبنى، ما لم يمنع من ذلك مانع^(٣)، وبني ما بعدها على حركة، لأن له أصلاً في التمكن، إذ هو مُعْرَبٌ في الأصل، وكانت الحركة فتحةً، إذ هي أخفُّ الحركات. ومن يقول: إنّ هذا الاسم منصوبٌ بغير تنوينٍ فخارجٌ عن قوانين العربية.

وهذه الفتحة في هذا المبني تجري تجرى حركات الإعراب في الأطراد، ولذلك جاز أن يُتَّبَعَ بمنصوبٍ، ألا ترى أنك تقول: كلُّ نكرةٍ دخلت عليه «لا» على الشروط المذكورة فهو مفتوحٌ، كما تقول: كلُّ مفعولٍ منصوبٌ. ومثل ذلك حركة المنادى المفرد، نحو: يا زيدُ، لأنك تقول: كلُّ منادى مفردٍ مبنيٌّ على الضم، كما تقول: كلُّ فاعلٍ مرفوعٌ، فلذلك أُتَّبِعَ بمرفوعٍ، نحو: يا زيدُ الظريفُ. وأمّا الكسرة نحو: «هؤلاء» فلا تطرُدُ، إذ لا يقال: كل كـ «ذا»^(٤) مبنيٌّ على الكسر، فلذلك لا تُتَّبِعَ بمخفوضٍ، فيقال: جاءني هؤلاء العقلاء.

ولك أن تقولَ في تبعيةِ المبني مع «لا» بالنصبِ إنّه على الموضع، إذ اسمُ «لا» منصوبٌ تشبيهاً له بـ «إنَّ» كما تقدم في المضاف والمشبه به.

واعلم أنّه إذا كان هذا الاسمُ المبنيُّ مع «لا» مثنى أو مجموعاً جَمَعَ سلامةٍ لمذكرٍ أو لمؤنثٍ، فإنّ لفظه كلفظ المنصوب في غير هذا الباب فتقول: لا غلامين لك ولا صالحين في الدار ولا صالحاتٍ في المسجد، ويجوز حذف النون في الثانية

(١) البقرة ١-٢، وفوق «لا ريب» في الأصل: زايد.

(٢) الضمير للحال والشأن.

(٣) انظر: أسرار العربية ٩٩، ولعل المؤلف ينقل عنه.

(٤) في الأصل: «كذا».

والجمع المذكور المذكور على تقدير الإضافة لما بعد لام الجر كقولك: «لا غلامي لك ولا صالح لي لزيد»، على أن تكون اللام مقحمة، وقد تقدّم ذلك في باب اللام.

واعلم أن الخبر في هذا الفصل إن كان ظرفاً أو مجروراً فالعرب كلهم ينطقون به، وإن كان ظاهراً اسماً فلا ينطق به بنو تميم أصلاً، ويُقدرونه مرفوعاً، فيقولون: لا بأس. وأهل الحجاز يظهرونه مرفوعاً، فيقولون: لا رجل أفضل منك، وعلى الحذف قوله^(١):

٣٥٩-..... وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٌ

ومِنَ العرب مَنْ يُجْرِي «لا» في هذا الاسم العام مجرى «ليس» فيرفع ما بعدها اسماً، وينصب الثاني خبراً للعلة المذكورة/ في المضاف والمشبّه به، [و] ١٢٤ عليه قوله^(٢):

٣٦٠-مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَأحُ

واعلم أن النحويين اضطربوا في هذا الاسم الذي بعد «لا» مبنياً. فمنهم مَنْ يقول: هو مبنيٌ معها، ومنهم مَنْ يقول: هو مبتدأ، ومنهم مَنْ يقول: هو

(١) البيت لحاتم الطائي، وهو في ديوانه ١٢٣ وصدره فيه:

إِذَا اللَّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصْرَتِهَا

وهو في الكتاب ٣٥٦/١ وصدره فيه:

وَرَدَّ جَاوِزُهُمْ حَرْفًا مُصْرَمَةً

وهو في أمالي الشجري: ١١٢/٢، وابن يعيش ١٠٧/١، وابن عقيل ١٤/٢، والعيني ٣٦٨/٢، والخزاعة ٦٨/٤. والشاعر يصف الجذب، والحرف: الناقة الصلبة، والمصرمة: المقطوعة اللبن لقلة المرعى، والمصبوح: الذي يسقى الصبوح وهو شراب الغداة. وقد قدر المؤلف قوله «مصبوح» نعتاً لاسمها على الموضع والخبر محذوف، ويجوز أن يكون «مصبوح» خبراً لـ «لا».

(٢) البيت لسعد بن مالك كما في الكتاب ٢٨/١، وهو في الحماسة ١٩٣/١، واللامات ١٠٧، وأمالي الشجري ٢٨٢/١، والإنصاف ٣٦٧، وابن يعيش ١٠٨/١، والمغني ٢٦٤، واللسان: (برح)، والأشعري ١٢٥، وشواهد المغني ٥٨٢، والخزاعة ٤٦٧/١. والبراح: أن يزول من مكانه ويبارحه.

اسمها بغير تنوين. والصحيح أنه مبتدأ في الأصل غَيْرَتَهُ «لا» إلى النصب، فصار اسماً لها منصوباً كاسم «إِنَّ» ثم بُني معها للعلّة المذكورة، وصارت «لا» معه بمنزلة مبتدأ، كما أَنَّ الاسم الذي بعد «إِنَّ» مرفوع في الأصل بالابتداء، ثم دخلت عليه «إِنَّ» فنصبته، ولم تكن لبنائه معها علّة، فيُبنى كالاسم بعد «لا». ثم إِنَّ «إِنَّ» صارت مع اسمها في موضع مبتدأ، فكما قالوا: إِنَّ زيدا قائمٌ وعمرو، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بريءٌ من المشركين ورسوله﴾^(١)، وقال الشاعر^(٢):

٣٦١-..... فَإِنِّي وَقِيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

فعطفوا على موضع الابتداء الذي هي واسمها محلّه، كذلك فعلوا في العطف على «لا» واسمها المنصوب المبني معها، لأنها معاً في موضع الابتداء، فرفعوا فقالوا: لا رجلٌ في الدار ولا امرأة، وقال الشاعر^(٣):

٣٦٢-..... لَا أُمُّ لِي إِنَّ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

(١) ظاهر من كلام المؤلف أن ثمة قراءة بكسر همزة «إِنَّ» ورفع «رسوله»، ولم أجد من نص على هذه القراءة، غير أن أبا حيان قال في البحر ٦/٥: «قرأ الحسن والأعرج بكسر الهمزة على إضمار القول» ولم يوضح أن الحسن والأعرج قرأ بالإضافة إلى كسر همزة «إِنَّ» برفع رسوله. أما القراءة المشهورة فهي بفتح همزة «أَنَّ» ورفع رسوله، ولها تحريجات كثيرة. انظر: القرطبي ٧٠/٨، والبحر ٦/٥، وهي الآية ٣ من التوبة.

(٢) البيت لضأىء البرجمي كما في الكتاب ٣٨/١، وصدره:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ

وهو في التوادر ٢٠، ومجالس ثعلب ٢٦٢، وابن يعيش ٦٨/٨، والإنصاف ٩٤، واللسان (قير)، والمغني ٥٢٧، والأشموني ١٤٤، وشواهد المغني ٨٦٧، والخزانة ٣٢٣/٤. وقيار اسم فرسه.

(٣) نسب في الكتاب ٣٥٢/١ إلى رجل من بني مذحج وصدره:

هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بَعِيْنُهُ

ونسب في الحماسة الشجرية ٢٥٦/١ إلى همام بن مرة، وفي اللسان (حيس) إلى هُني بن أحرأو زرافة الباهلي. وهو في اللامات ١٠٧، والمغني ٦٥٦، والشذور ٨٦ والأشموني ١٥١، وابن عقيل ٧/٢ والهمع ٣٣٩/٢، وشواهد المغني ٩٢١، والخزانة ٣٨٢، والعيني ٣٣٩/٢.

والنعتُ مثله كقوله^(١):

٣٦٣- وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوَلَدَانِ مُصْبِحُ

فاعلمه وبالله التوفيق.

الموضع الثاني^(٢): أن تكون نهياً، فيُجْزَم الفعل المضارع بعدها بها، نحو: لَا تَقُمْ وَلَا تَقْعُدْ، قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾^(٣)، ﴿وَلَا تُمَارَ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِراً وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَداً﴾^(٤)، ﴿وَلَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً﴾^(٥)، وهو كثير، قال الشاعر^(٦):

٣٦٤- يَقُولُونَ: لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجْمَلِ

وقال آخر^(٧):

٣٦٥- لَا تَلْمَنِي إِنَّمَا مِنْ نِسْوَةٍ رُقِدِ الصَّيْفِ مَقَالِيَتٍ نُزِرُ

وإنما جَزِمَتْ في هذا الموضع لأنها اختَصَّتْ بالفعل ولم تكن كجزءٍ منه نحو: السين وسوف، وكلُّ ما^(٨) اختَصَّ بالفعل ولم يكن كجزءٍ منه فبابه الجزمُ المختَصُّ بالفعل، كما أنَّ ما اختَصَّ بالاسم، ولم يكن كجزءٍ منه كالألف واللام التي للتعريف فبابه الخفضُ المختَصُّ بالأسماء. وأمَّا ما ينصبُّ الأسماء والأفعال من الحروف فبالشبه لغيره، وقد ذُكر منه شيء، وسيذكرُ منه شيءٌ بعدُ إن شاء الله.

و«لا» هذه تَخْلُصُ الفعل المضارع للاستقبال لأنها نقيضةٌ لـ «تفعل»

(١) تقدم برقم ٣٥٨.

(٢) كان الموضع الأول في السطور الأولى من باب «لا» وهو أن تكون حرفاً نافياً.

(٣) آل عمران ٦٠. (٤) الكهف ٢٢. (٥) طه ٦١.

(٦) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ٩، وصدوره:

وَقُوفاً بِهَا صَخْبِي عَلَيَّ مَطْيَهُمْ

وشرح القصائد ٢٣.

(٧) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ٥٢، والبحر المحيط ٨٦/١. ورقد الصيف: من مكفيات، والمقاليات: ج مقلاة، وهي التي لا يعيش لها ولد، والنزر: القليلات الأولاد.

(٨) رسمت في الأصل: «وكلمها».

المخلصة للحال^(١)، فَإِنْ قُلْتَ: «لا تفعل الآن» فعلى معنى تقرب المستقبل إلى الحال، كما تقول: «لتفعل الآن» لذلك.

الموضع الثالث: أن تكون حرف دعاء فيكون حكمها في الدخول على الفعل المضارع [في] تحليله / للاستقبال وفي الجزم والتقدير تقدير «لتفعل» في ١٢٥ الدعاء واحداً، كما كانت اللام في الدعاء أيضاً، على ما ذكر في بابها. فتقول: لا تغفّر لعمرو ولا تعاقب زيدا، قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا، رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾^(٢)، وقال: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾^(٣)، وقال الشاعر^(٤):

٣٦٦- لَا يُبْعِدُ اللَّهُ جِيرَانًا تَرَكُّهُمْ مِثْلَ الْمَصَابِيحِ تَجْلُو لَيْلَةَ الظُّلَمِ
وقال آخر^(٥):

٣٦٧- فَلَا يَبْعُدُنْ إِنْ الْمَنِيَّةُ مَنَهْلُ وَكُلُّ أَمْرٍ يَوْمًا بِهِ الْحَالُ زَائِلُ
والفرق بين الدعاء والنهي أن الدعاء يكون من الأدنى إلى الأعلى، والنهي يكون من الأعلى إلى الأدنى، هذا تفصيل من تحقّق، والصحيح أن الطلب يجمعهما وإلا فقد تكون صيغة «لا تفعل» من المثل إلى المثل، فلا يقال فيه: إنه دعاء ولا نهي ولكنه طلب ترك الفعل، والترك على ما أحكمه الأصوليون، والنظر في المعاني لهم، وحظّ النحوي النظر في الألفاظ، والتكلّم في المعاني لهم بالانجرار، فينبغي أن يترك لهم يُحقّقونه. وحظّ النحوي من هذا الأكثر وهو الأمر في صيغة «افعل» والنهي في صيغة «لا تفعل» وإن تعرّضوا لغير ذلك خرجوا من صناعتهم إلى صناعة غيرهم.

واعلم أن «لا» هذه التي للدعاء يجوز أن تدخل على الماضي، ويكون

(١) في الأصل: «للاستقبال» وهو سهو.

(٢) البقرة ٢٨٦. (٣) يونس ٨٥.

(٤) البيت للناطقة وهو في ديوانه ١٢٧، وابن يعيش ٧٨/٩.

(٥) البيت للناطقة وهو في ديوانه ١١٩.

معناه إذ ذاك الاستقبال، فيقال: لا غفر الله لزيد ولا رجحه، قال الشاعر^(١):

٣٦٨- ألا لا بَارَكَ اللهُ في سُهَيْلٍ

وقال الآخر^(٢):

٣٦٩- لا بَارَكَ اللهُ في الغَوَايِ هَلْ يُضِيحُنْ إِلَّا لَهْنٌ مُطْلَبٌ

وقال آخر^(٣):

٣٧٠- لا بَارَكَ الرَّحْمَنُ في بَنِي أَسَدٍ في قَائِمٍ مِنْهُمْ وَلَا في مَنْ قَعَدَ

إِلَّا الَّذِي شَدُّوا بِأَطْرَافِ الْمَسَدِ

الموضع الرابع: أن تكون زائدة. وهي تنقسم قسمين: قسم تكون باقية على [معناها] فلا تخرج من الكلام ولا يكون^(٤) معناه بها كمعناه دونها. وقسم يكون دخولها وخروجها واحداً.

القسم الأول له موضعان:

الموضع الأول: أَنْ تُزَادَ بمعنى «غير» بين الجار والمجرور، والمعطوف والمعطوف عليه، والنعت والمنعوت، ونحو ذلك مما يحتاج بعضه إلى بعض^(٥).
فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ:

(١) لم أعتد إلى قائله وهو بحذف «الله»، وهو في الخصائص ٣/ ١٣٤ وعجزه:

إذا ما الله بَارَكَ في الرُّجَالِ

وهو في المحتسب ١/ ١٨١، والممتع ٦١١، واللسان (أله)، والخزانة ٤/ ٣٢٥، والتاج (اله).
(٢) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات وهو في ديوانه ٣، والكتاب ٢/ ٥٩، والخصائص ١/ ٢٦٢، والتنبية ١٥٣، واللسان (غنا)، وابن يعيش ١٠/ ١٠١، والمغني ٢٦٨، والهمع ١/ ٥٣ وشواهد المغني ٦٢٠.

(٣) لم أعتد إلى قائله، وهو في الأزهية ٣٠٩، ورواية البيت الأول فيه:

يَا رَبِّ عَيْسَى لَا تُبَارِكْ في أَحَدٍ

والسمط ١/ ٣٥، واللسان: الألف اللينة. والمسد: الحبل المحكم الفتل.

(٤) في الأصل: «ولا يتكون» وهو تحريف.

(٥) قال ابن هشام: «وعند الكوفيين أنها اسم وأن الجار دخل عليها نفسها وأن ما بعدها خفض

بالإضافة». انظر: المغني ٢٧٠، والأزهية ١٦٩.

غَضِبْتُ مِنْ لَا شَيْءٍ، وَجِئْتُ بِهَا زَائِدٌ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

٣٧١- حَتَّى تَأْوِي إِلَى لَا فَاحْشٍ بَرَمٍ وَلَا شَحِيحٍ إِذَا أَصْحَابُهُ عَدِمُوا

وقالوا: مررتُ برجلٍ لا ضاحِكٍ ولا باكٍ، قال الله تعالى: ﴿إِنْطَلِقُوا إِلَى ظِلِّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ. لَا ظَلِيلٍ وَلَا يُغْنِي مِنَ اللَّهَبِ﴾^(٢)، وتقول في المعطوف والمعطوف عليه: «ما رأيتُ زيداً ولا عمراً»^(٣). قال الله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٤)، والمعنى في ذلك كله: غير. وهي في جميع ما ذُكر زائدة، إلا أنه لا يجوز إخراجها من الكلام لئلا يصير النفي إثباتاً، والمعنى على النفي، لكن يقال فيها زائدة من حيث وصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، وهو اصطلاح النحويين في الزيادة، كما يقولون في الألف واللام من الذي والتي والآن واللات والعزى، وأنَّ الزيادة فيها كائنة، ولكن لا يُستغنى عنها، وأكثرهم يصطليح بالزيادة على ما دخولها كخروجها، وكلُّ صحيح.

فإن قيل: هَلَّا قُلْتُ فِي «لَا» فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي أَتَيْتُ بِهَا قَبْلُ: إِنَّ «لَا» فِيهَا اسْمٌ، كَمَا قِيلَ فِي الْكَافِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ الْجَرِّ، أَوْ وَقَعَتْ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي بَابِهَا، وَكَمَا قُلْتُ فِي «عَنْ» وَ«عَلَى» عَلَى مَا نَذَرْتُهُ فِي بَابَيْهِمَا، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهِ الْاسْمُ كَمَا يَصْلُحُ هَاهُنَا فَلَأَيِّ شَيْءٍ تَدَّعِي الزِّيَادَةَ فِيهَا؟

فاعلم أنَّ بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ فَرْقاً: وَذَلِكَ أَنَّ الْكَافَ وَعَنْ وَعَلَى قَدْ ثَبَّتَتْ الْأَسْمِيَّةُ بَوَجْوهُ، مِنْهَا: دَخُولُ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا، وَتَقْدِيرُهَا تَقْدِيرُ الْأَسْمَاءِ، وَمِنْ حَيْثُ لَمْ تَثْبُتْ فِيهَا الزِّيَادَةُ وَهِيَ مَقْدَرَةٌ بِالْأَسْمَاءِ فِي مَوْضِعٍ لَا يُحْكَمُ عَلَيْهَا بِالزِّيَادَةِ بِخِلَافِ «لَا» هَذِهِ فَإِنَّهَا قَدْ ثَبَّتَتْ لَهَا الزِّيَادَةَ بَيْنَ النَّاصِبِ وَالْمَنْصُوبِ نَحْوُ: أَمَرْتُكَ أَلَّا تَخْرُجَ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾^(٥)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَّا

(١) البيت لزهير، وهو في ديوانه ١٦٠، والبحر المحيط ١٥٥/٢. والبرم: اللثيم، وهو في الأصل:

الذي لا يدخل مع القوم في المسير لبعظه.

(٢) المرسلات ٣٠.

(٣) زيد بعد هذه الجملة «ورأيت غير ولا عمرو» ولعلها مقحمة، أو لعلها: وما مررت بزيد ولا

(٤) الأعراف ١٢.

(٥) الفاتحة ٨.

تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ ﴿١﴾، ومواضع غير هذا. فلما دَخَلَتْ بين العامل والمعمول، وما يَحْتَاج بعضه إلى بعض في الأفعال، [و] كذلك في الأسماء. وتقدير الأسماء في الحروف لا يُخْرِجُهَا إِلَى (٢) الاسمية، كما أَنَّ تقدير الفعل فيها لا يَخْرِجُهَا إِلَى الفعلية، أَلَا تَرَى أَنَّ «رَبَّ» بِمَعْنَى: أَقَلُّ، و«لَيْتَ» بِمَعْنَى أَتَمُّ (٣) و«كَأَنَّ» بِمَعْنَى أَشَبُّ، و«لَعَلَّ» بِمَعْنَى أَرْجَى، ولا يَخْرِجُهَا تَقْدِيرُهَا بِالْفِعْلِ إِلَى الفعلية. وكذلك إِذَا قُدِّرَتْ «لَا» بـ «غَيْرٍ» فِي الْمَعْنَى لَا يُخْرِجُهَا ذَلِكَ إِلَى الاسمية، كما أَنَّهُ إِذَا قُدِّرَتْهَا فِي «أَنَّ لَا تَفْعَلُ» بـ «لَيْسَ» لَا يُخْرِجُهَا ذَلِكَ إِلَى الفعلية ولكنها زائدةٌ من حيث اللفظ لوصول عمل ما قَبْلُهَا إِلَى ما بَعْدَهَا، ونافيةٌ من حيث المعنى، لا يَجُوزُ زَوَالُهَا. فَاعْلَمْ ذَلِكَ.

الموضع الثاني: أَنَّ تَرَادُّفَ بَيْنِ النَّاصِبِ لِلْفِعْلِ الْمُضَارِعِ وَمَنْصُوبِهِ، وَبَيْنَ جَازِمِهِ وَمَجْزُومِهِ، فَتَقُولُ فِي النَّاصِبِ وَالْمَنْصُوبِ: عَجِبْتُ أَنَّ لَا تَقُومَ وَتَيَقَّنْتُ أَنَّ لَا تَخْرُجَ، وَضَرَبْتُكَ حَتَّى لَا تَقُومَ، وَجِئْتُكَ كَيْ لَا تَكْرُمَ زَيْدًا. وَجُمْلَةُ النَّوَاصِبِ يَجُوزُ زِيَادَةُ «لَا» (٤) بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَعْمُولَاتِهَا، إِلَّا لَامَ كَيْ وَلَا مَ الْجُحُودِ/ و«أَوْ» (٥) وَ«لَنْ»، لِإِعْلَالِ اخْتِصَّصَتْ بِهَا. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ (٥)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ (٦)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبِسُوا خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٧) عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ حَذَفَ النُّونَ فِي الشَّاذِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ (٨) وَ﴿لَكَيْ لَا تَأْسَوْا﴾ (٩)، وَتَقُولُ: هَلَّا قَمْتُ فَلَا يَكَلِّمُكَ أَحَدٌ، وَلَا يَكَلِّمُكَ أَحَدٌ، بِمَعْنَاهُ.

وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي الْجَازِمِ وَالْمَجْزُومِ: إِلَّا تَقُمْ أَكْرَمُكَ، وَمَنْ لَا يَقُمْ أَضْرَبُهُ، وَإِنْ تَقُمْ لَا أَكْرَمُكَ، وَمَنْ يَقُمْ لَا أَهْنُهُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ (١٠) وَقَالَ: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ﴾ (١١)، وَقَالَ تَعَالَى:

(١) الدخان ١٩. (٢) في الأصل: «إلا» وهو تحريف.

(٣) في الأصل: «التمني» وهو سهو. (٤) في الأصل: «زيادتها».

(٥) المائدة ٧١. (٦) الأنفال ٣٩.

(٧) الإسراء ٧٦، وهي قراءة أبي. انظر: البحر المحيط ٦٦/٦.

(٨) الحشر ٧. (٩) الحديد ٢٣.

(١٠) التوبة ٤٠. (١١) الأنفال ٧٣.

﴿وَأَنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾^(١)، وقال الشاعر^(٢):

٣٧٢- وَمَنْ لَا يُصَانِعُ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ يُضَرِّسُ بِأَنْيَابٍ وَيُوطِئُ بِمَنْسَمِ
والقول في الزيادة في «لا» هاهنا كالقول فيها في الموضع قبلها. فاعلمه.

* * *

القسم الثاني الذي يكون فيه دخولها وخروجها واحداً، لها موضعان أيضاً:

الموضع الأول: أن تكون زائدة لتأكيد النفي نحو قولك: ما قام زيدٌ ولا عمروٌ، وما قام زيدٌ ولا قعدَ [عمرو]، المعنى: ما قام زيدٌ وعمروٌ وما قام زيدٌ وقعد عمروٌ، لأنَّ الواو تُشْرِكُ بين الاسمين والفعلين في النفي، كما تُشْرِكُ بين النوعين في الإثبات فلا يُجْتَاجُ إلى «لا» النافية، لكنَّ زِيدَتْ لضربٍ من التأكيد، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا بَارِدٌ وَلَا كَرِيمٌ﴾^(٣)، وقوله: ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾^(٤) ومنه قول الشاعر^(٥):

٣٧٣- مَا كَانَ يَرْضَى رَسُولُ اللَّهِ فَعَلَهُمَا وَالطَّيَّانِ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ
فزيادة «لا» هاهنا بيّنة لكون دخولها كخروجها وهي قياسٌ مطرد.

الموضع الثاني: أن تكون زائدة شاذاً في مواضع يوقف فيها مع السماع وذلك قبل خبر «كاد» كقول الشاعر^(٦):

٣٧٤- تَذَكَّرْتُ لَيْلَى فَأَعْتَرَتْنِي صَبَابَةٌ وَكَادَ ضَمِيرُ الْقَلْبِ لَا يَتَقَطَّعُ
أي: يتقطع، وقال الآخر^(٧):

(١) إبراهيم ٣٤.

(٢) البيت لزهير من معلقته، وهو في الديوان ٢٩. والمنسم للبعير مثل الظفر للإنسان.

(٣) الواقعة ٤٤. (٤) الشعراء ١٠٠.

(٥) لم أهدت إلى قائله، وهو في الأضداد ٢١٥، والبحر المحيط ٢٩/١، واللسان «لا».

(٦) لم أهدت إلى قائله، وهو في الجني ١٢١. (٧) لم أقف عليه. والشيظم: الطويل.

٣٧٥- إذا أَسْرَجُوهَا لَمْ يَكْذُ لَا يَنَالُهَا مِنَ النَّاسِ إِلَّا الشَّيْظُمُ الْمُتَطَاوُلُ
 أي: ينالها^(١)، وعليه حَمَلَ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿مَا مَنَعَكَ إِلَّا
 تَسْجُدَ﴾^(٢)، قالوا: المعنى: ما منعك أن تسجد، أي من السجود، وكان ينبغي
 أن تكون «لا» هذه من القسم قبل هذا، إِلَّا أَنَّهَا تَقَدَّمَهَا الْمَنَعُ وَهُوَ التَّرْكُ،
 فَصَارَتْ «لا» زَائِدَةً لَفْظًا وَمَعْنَى، فَمَا قَالُوا فِي زِيَادَتِهَا مِنَ الْجِهَتَيْنِ صَحِيحٌ لَفْظًا
 وَمَعْنَى، لَا مَدْفَعٌ فِيهِ فَاعْرِفْهُ. وبالله التوفيق.

باب لَكُنْ الخفيفة^(٣)

اعلم/ أن «لكن» تنقسم قسمين: قسم تكون عاطفة، وقسم تكون مخففة ١٢٨
 من الثقيلة المذكورة في الباب بعد هذا.

القسم الذي تكون فيه عاطفة: وهي التي تُشَرِّكُ بَيْنَ الْأَسْمِينَ وَالْفَعْلِينَ فِي
 اللَّفْظِ لَا غَيْرَ، وَهُوَ الْأَسْمِيَّةُ فِي الْأَسْمِينَ، وَالْفَعْلِيَّةُ فِي الْفَعْلِينَ، وَالرَّفْعُ وَالنَّصَبُ
 وَالْخَفْضُ وَالْجَزْمُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: مَا قَامَ زَيْدٌ لَكُنْ عَمْرُو، وَمَا رَأَيْتُ زَيْدًا لَكُنْ
 عَمْرًا، وَمَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ لَكُنْ عَمْرُو، وَمَا يَقُومُ زَيْدٌ لَكُنْ يَقْعُدُ عَمْرُو، وَلَنْ يَقُومَ
 زَيْدٌ لَكُنْ يَقْعُدُ.

وَيَقْعُ قَبْلَهَا النَّفْيُ لَا زَمًّا^(٤)، وَمَعْنَاهَا الْأَسْتِدْرَاكُ. فَإِنْ أَدْخَلْتَ عَلَيْهَا
 الْوَاوَ^(٥) فَبَعْضُ النَّحْوِيِّينَ يُثَبِّتُهَا عَلَى عَطْفِهَا، وَبَعْضُهُمْ يُخْرِجُهَا عَنِ الْعَطْفِ
 وَيَجْعَلُ الْعَطْفَ لِلْوَاوِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْعَطْفُ لِلْوَاوِ وَ«لَكُنْ» اسْتِدْرَاكٌ خَالِصٌ،
 وَعَطْفَتِ الْوَاوُ جَمْلَةً فِي التَّقْدِيرِ عَلَى جَمْلَةٍ، فَكَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «مَا قَامَ زَيْدٌ وَلَكُنْ

(١) في الأصل: «أي لا ينالها». و«لا» مقحمة.

(٢) الأعراف ١٢.

(٣) انظر في لكن: المقرب ١/ ٢٣٣، الجنى ٢٣٦، المغني ٣٢٣.

(٤) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف بـ «لكن» في الإيجاب، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

انظر: الإنصاف ٤٨٤.

(٥) انظر في تفصيل ذلك: الجنى ٢٣٧، المغني ٣٢٤.

عمرو [فالمعنى]: ولكن قام عمرو. قال: ولا يبعد أن يدخل حرف عطف على حرف عطف كما قال الشاعر^(١):

٣٧٦- وَثُمْتُ لَا يَجْزُونِي عِنْدَ ذَلِكُمْ وَلَكِنْ لِيَجْزِيَنِ الْإِلَهُ فَيُعْقِبَا
وَرُوِيَ بَيْتُ زهير^(٢):

٣٧٧- أَرَانِي إِذَا مَا بَتُّ بِتٍّ عَلَى هَوًى وَثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيًا
وقال أبو نواس^(٣):

٣٧٨- الْبَدْرُ أَشْبَهُ مَا رَأَيْتُ بِهَا حِينَ اسْتَوَى وَبَدَا مِنَ الْحُجُبِ
وَبَلِ الرَّشَا لَمْ يُخْطِهَا شَبَهَا فِي الْجِيدِ وَالْعَيْنِينَ وَاللَّبِّ

وأبو نواس وإن لم يكن حُجَّةً فهو معاصر للعرب الألى تقوم بهم الحجة، ولم ينقد أحد من النقاد عليه جمع حرفي العطف إذا اختلفت معنيهما. هذا معنى كلامه، ويحتاج إلى وضوح بيان في إثبات كون «لكن» حرف عطف معناه^(٤) الاستدراك، لأنه^(٥) قد ثبت أن «لكن» عند المخالف حرف عطف إذا انفردت عن الواو، وأن الواو حرف عطف إذا انفردت عن «لكن»، وثبت أيضاً أن معنى الواو الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في النفي وإثبات، و«لكن» بخلاف ذلك، فلو جعلنا العطف للواو لكانت تُشْرِكُ بين المعطوف والمعطوف عليه في النفي المُصَدِّرُ به^(٦)، والمعنى ليس على ذلك مع «لكن» فبطل أن يكون العطف لها، وإنما يكون العطف لـ «لكن» إذ لها التشريك في اللفظ لا في المعنى، والواو عاطفة كلام موجب على كلام منفي، على عاداتها في عطف الجمل، إذ لا تشريك في المعنى يلزم لها فيها فاعلمه.

(١) تقدم برقم ٢١٣.

(٢) ديوانه ٢٨٥، وسر الصناعة ٢٦٦/١، والرواية: «فثم»، وابن يعيش ٩٦/٨. والمغني ١٢٥، والأشمونى ٤١٨، وشواهد المغني ٢٨٤، والخزانة ٥٨٨/٣. وبت على هوى: أي على أمر أريده.

(٣) ديوانه ٧١٠، وروايته: وابن الرشا. واللب: الصدر.

(٤) في الأصل: «بمعناه» وهو تحريف. (٥) في الأصل: «أنه» وهو تحريف.

(٦) في الأصل: «المصدرية» وهو تصحيف.

وأما أن تُجعل المسألة من باب عطف الجمل في «لكن» فلا، لأن «لكن» مُشَرَّكة في الإعراب، وإن كان المعنى / مختلفاً، فاعلمه.

فإن عَطَفْتَ بـ «لكن» جملةً فيصِحُّ أن يقع قبل «لكن» المذكورة النفي والإثبات، لكن بشرط أن تكون الجملتان مختلفتين في المعنى، نحو قولك: قام زيدٌ لكن لم يخرج عمرو، وما قام زيد لكن قام عمرو، وإذا جاء بعدها جملة قائمة بنفسها فهي عاطفة للجمل، وإلا فلا، وإذا وَقَعَ بعدها مبتدأ وخبر فهي المخففة من الثقلية المذكورة في الموضع بعد هذا.

وقد تكون «لكن» حرفَ ابتداءٍ إذا كان بعدها المبتدأ كـ «الواو» و«بل» و«ثم»، نحو قولك: جاء زيدٌ لكن عبدُ الله منطلقٌ، ومعناها في جميع ذلك الاستدراك. ويكون معناها الإضراب إذا كانت حرف ابتداء، كقوله تعالى: ﴿لكن الله يشهد بما أنزل إليك﴾^(١).

وقد حذفوا نونها في الشعر ضرورةً، كما قال^(٢):

٣٧٩- فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ أَسْقِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ
القسم الثاني الذي تكون [فيه] مخففة من الثقلية: هي التي تكون بعدها الجملة الاسمية لا غير، لأن أصلها أن تكون مشددةً عاملة عمل «إن» في المبتدأ والخبر نصباً ورفعاً، فإذا خُفِّفَ بطلَ عملها. ولم يُسمَعْ لها عملٌ مع التخفيف عند أحد من النحويين. وعلمتهم في ذلك عدم اختصاصها بواحد من الأسماء والأفعال، [ولا يعمل] إلا ما يختص، فلما كنت تقول: ما قام زيدٌ لكن عمرو لم يقم، وما يقوم زيدٌ لكن يقوم عمرو، فتصلح مع كل واحد منها عِلْمٌ أنها لا تعمل شيئاً، إلا أن أبا زيد السهيلي^(٣) ذكر عن شيخه ابن الرَّمَاك أنه حكى فيها

(١) النساء ١٦٦.

(٢) البيت في ديوان امرئ القيس من زيادات نسخة ابن سهل ٣٦٤، وهو في الكتاب ٩/١ منسوباً إلى النجاشي، والخصائص ٣١٠/١، وأمالى الشجري ٣٨٥/١، والإنصاف ٦٨٤، والأزهية ٣٠٩، والمغني ٣٢٣، والأشموني ١٣٦، واللسان (لكن) وشواهد المغني ٧٠١، والخزانة ٤٠٠/٢.

(٣) عبد الرحمن بن عبدالله، ويعرف أيضاً بأبي القاسم، وله الروض الأنف توفي سنة ٥٨١. انظر: =

الإعمال مع التخفيف^(١)، ولم يَحْك أبو زيد الكلام في ذلك للعرب. فَإِنْ كَانَ ذلك فلا يُقَاسُ عليه لشذوذه سَمَاعاً، ومنعه بقلة القياس، ألا ترى قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ، وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾^(٢) أَنْ مَنْ شَدَّدَ «لكن» من القراءِ أعملها فنصب ما بعدها، وَمَنْ خَفَّفَهَا رَفَعَ ما بعدها، وليس في القراءِ مَنْ قرأ بالتخفيف مع النصب.

واعلم أن «لكن» هذه إذا تقدَّمتها اسمٌ منصوبٌ منفي فإن ما بعدها يرتفع على الابتداء، والخبر محذوف، أو على الخبر، والمبتدأ محذوف، فإذا قلت: ما زيد قائماً لكن عمرو، أي: القائم، وإذا قلت: ما زيد قائماً لكن قاعد، أي: لكن هو قاعد، فهذا يَدُلُّك^(٣) على عدم التشريك في المعنى، وأنها مثل «بل» في الإضراب كما ذُكِر.

١٣٠

باب لكنَّ المشددة^(٤)

/ اعلم أن «لكنَّ» المشددة حرف من الحروف الناصبة للاسم الرافعة للخبر، ومعناها^(٥) أيضاً الاستدراك^(٦) كالخفيفة والمخففة. فتقول: ما قام زيد لكنَّ عمراً منطلقاً وما خرج عمرو ولكنَّ عبد الله ذاهباً، قال الله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾^(٧)، وقال: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ﴾^(٨).

وهي تفارق «إنَّ» المكسورة المشددة من أوجهٍ وتوافقها من أوجهٍ:

= البغية ٨١/٢. وابن الرواك هو عبد الرحمن بن محمد الإشبيلي أخذ عن ابن الطراوة، توفي سنة ٥٤١. انظر: البغية ٨٦/٢.

(١) قال صاحب الجنى ٢٣٦: «أجاز يونس والأخفش إعمالها إذا خففت».

(٢) الأنفال ١٧. (٣) في الأصل: «بذلك» وهو تصحيف.

(٤) انظر في «لكنَّ»: المقتضب ١٠٧/٤، المقرب ١٠٦/١، ابن يعيش ٧٩/٨، الجنى ٢٤٧، المغني ٣٢٢.

(٥) انظر في معناها: المغني ٣٢٢. (٦) في الأصل: «للاستدراك» وهو تحريف.

(٧) يونس ٤٤. (٨) الحشر ٦.

فَمِنْ أَوْجِهٍ مَفَارِقَتِهَا: أَنَّ مَعْنَاهَا الِاسْتِدْرَاكُ، وَمَعْنَى «إِنَّ» التَّوَكِيدُ، وَأَنَّ «إِنَّ» تُخَفِّفُ وَتَعْمَلُ، و«لَكِنَّ» تُخَفِّفُ وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا عَلَى مَا حَكَاهُ ابْنُ الرَّمَاكِ، وَهُوَ الشَّاذُّ، وَأَنَّ «إِنَّ» يَكُونُ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ، و«لَكِنَّ» يَتَقَدَّمُهَا كَلَامٌ. وَبِهَذَا الْوَجْهَ أَخْرَجَهَا أَبُو الْقَاسِمِ الزَّجَاجِيُّ عَنْ أَنْ تَدْخُلَ اللَّامُ فِي خَبَرِهَا^(١)، لِأَنَّهُ قَالَ: «إِلَّا أَنَّهَا مُتَضَمِّنَةٌ لِلِاسْتِدْرَاكِ بَعْدَ النِّفْيِ، فَلِذَلِكَ لَمْ تَدْخُلْ فِي خَبَرِهَا اللَّامُ». وَالصَّحِيحُ أَنَّ الِاسْتِدْرَاكَ [لَا^(٢)] يُغَيِّرُ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي التَّخْفِيفِ: لَكِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ، فَيَلِيهَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، وَتَوَلِّيْهَا أَيْضاً «إِنَّ» فَتَقُولُ: إِنِّي قَائِمٌ وَلَكِنْ إِنِّي غَيْرُ قَاعِدٍ^(٣)، حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ فِي^(٤):

٣٨٠-..... وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ

إِنَّ الْأَصْلَ: وَلَكِنْ إِنِّي^(٥)، وَلِذَلِكَ دَخَلَتْ اللَّامُ فِي الْخَبَرِ. وَهَذَا عِنْدَنَا مُتَكَلِّفٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ اللَّامَ دَخَلَتْ فِي خَبَرِ «لَكِنَّ» عَلَى الْقِيَاسِ^(٦)، وَإِنْ جَاءَ قَلِيلاً، وَلَكِنْ أوردْتُ قَوْلَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ إِعْلَاماً بِأَنَّ «لَكِنَّ» لَا تُغَيِّرُ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ وَإِنْ كَانَتْ اسْتِدْرَاكاً، فَهَذِهِ أَوْجُهُ الْمَفَارِقَةِ وَمَا عداها فَإِنَّ «لَكِنَّ» فِيهِ مُوَافَقَةٌ لـ «إِنَّ».

وَالْعِلَّةُ فِي عَمَلِهَا فِي الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ هِيَ الْعِلَّةُ فِي «إِنَّ»، وَأَحْكَامُهَا فِي الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ اللَّذَيْنِ تَدْخُلُ عَلَيْهِمَا وَفِي عَدَمِ تَقَدُّمِ خَبَرِهَا عَلَى اسْمِهَا إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفاً أَوْ مَجْروراً، وَمَنْ دَخَلَ «مَا» عَلَيْهَا كَافَّةً وَمَوْطَئَةً، وَمَنْ جَوَّازَ الْعَطْفَ عَلَى مَوْضِعِ اسْمِهَا، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ فِي بَابِهَا، كَحَكْمِهَا، فَعَامِلُهَا فِي ذَلِكَ مَعَامِلَتُهَا، وَقَسَّ عَلَيْهِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

إِلَّا أَنَّهُ قَدْ جَاءَ حَذْفُ اسْمِهَا تَارَةً، وَخَبَرُهَا أُخْرَى كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٧):

(١) انظر: اللامات ٦٤، ١٧٦.

(٢) سقطت «لا» سهواً من الناسخ، كما سنرى من عرض المؤلف.

(٣) المثال في الأصل فيه تقديم وتأخير: «إني قائم غير ولكن إني قاعد».

(٤) تقدم برقم ٣٠٢.

(٥) وهو تقدير الزجاجي نفسه في اللامات ١٧٧.

(٦) انظر المسألة في: الإنصاف ٢٠٨.

(٧) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٤٨١، والكتاب ٢٨٢/١، ومجالس ثعلب ١٢٧، والمنصف =

٣٨١- قَلَوُ كُنْتَ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زَنْجِيًّا عَظِيمُ الْمَشَافِرِ
 رُوي بنصب «زنجي» على أن يكون اسمها، وخبرها محذوف تقديره^(١):
 يعرف قرابتي، ورُوي برفع «زنجي» على أن يكون خبرها، واسمها مضمّر
 تقديره: ولكنك زنجي.

باب لَمْ (٢)

١٣١ اعلم / أن «لم» حرفٌ يجزُمُ الأفعالَ المضارعة على اختلاف أنواع الجزم وينفيها، إلا أنها تُخلّص معنى الفعل المضارع إلى الماضي، لأنها جوابٌ مَنْ قال: فَعَلْ، إذ هي نظيرُها، فكأنك قلتَ مجاباً، فلم يَفْعَلْ ما فَعَلْ، فهي من القرائن الصارفة الأفعالَ المضارعة إلى معنى الماضي، وإن كان لفظها يَصْلُحُ للحال والاستقبال، فَمَنْ قال: إنها تجزُمُ الأفعالَ المستقبلَ كأبي القاسم الزجاجي فغلطَ وتسامحٌ للعلة المذكورة.

واعلم أن الهمزة اللاحقة لها تُصَيِّرُ الكلامَ تقريراً أو توبيخاً فإذا قال القائل: أَلَمْ تَقُمْ أَلَمْ أَحْسِنْ إِلَيْكَ، فكان المعنى: اشكر ما فعلتُ معك، أو تنساه أو شبه ذلك.

ومن قال: إن الهمزة الداخلة عليها للاستفهام فغلط أيضاً، إذ الاستفهام [يكون] عن شيء لا يعلمه المستفهم، بخلاف التقرير والتوبيخ. وتقدّم ذلك في باب الهمزة.

والواو والفاء اللاحقان لها بعد الهمزة^(٣) للعطف^(٤)، وتأخراً عن الهمزة لوجهين: أحدهما أن لها^(٥) صدر الكلام دونها لأن الاعتماد عليها. والثاني: أن

= ١٢٩/٣، وأمالى السهيلي ١١٦، والمقرب ١٠٨/١، وابن يعيش ٨٢/٨، والمغني ٣٢٣، والإنصاف ١٨٢، والهمع ١٣٦/١. (١) في الأصل: «تقديرها» وهو تحريف.

(٢) انظر في «لم»: المقتضب ٤٦/١، ابن يعيش ٤٠/٧، ١٠٩/٨، الجنى ١٠٦، المغني ٣٠٧.

(٣) في الأصل «همزة». (٤) في الأصل «العطف». (٥) أي: للهمزة.

الواو والفاء مع «لم» كلفظٍ واحدٍ لشدة اتصاليهما بها، وكأنَّ الهمزة أُحْدِثَتِ التقرير والتوبيخ بعد حصول العطف في الكلام.

فإن لم^(١) تدخل والعطف حاصل قَدِّمَتِ الواو والفاء عليها في الدخول فتقول: ألم أكرمك وألم أحسن إليك، وألم يقيم زيد فألم يجيء إليك، وكذلك ما أشبهه.

ولا يصح حذف «لم» وإبقاء الفعل بعدها مجزوماً كما لا يصح حذفه وإبقاؤها لالتزامها وارتباطها باختصاصهما بعضهما ببعض، فصارا كشيء واحد فاعلمه.

باب «لما»^(٢)

اعلم أن «لما» المشددة لها في الكلام ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: أن تكون جازمة للفعل المضارع فتصير معناه للماضي كـ «لم» المذكورة في الباب قبل هذا، وهي جواب في التقدير لمن قال: قد فعل، ولذلك دخلت عليها «ما» كأنها عوض من «قد» ولذلك تزيد على «لم» بالاستمرار^(٣) في النفي، وتنفرد به دونها، ولذلك أيضاً يجوز الوقف عليها فتقول: «شارف زيد المدينة ولما» وتريد: يدخلها، فحذفت الفعل للدلالة عليه، وكأن «ما» عوض منه، ولما نظرتها لـ «قد» إذ يجوز الوقف عليها دون الفعل، نحو قوله^(٤):

لما تزل برحالنا وكأن قد ٣٨٢-

أي: زالت، ولا يجوز ذلك كله في «لم»، قال الله عز وجل: ﴿ولما

(١) لعل «لم» مقحمة، أو أن «لم» فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده.

(٢) انظر في «لما»: الأزهية ٢٠٦، ابن يعيش ١٠٩/٨، الجني ٢٣٠٩، المغني ٣٠٨.

(٣) في الأصل: «بالاستقرار» وهو تحريف.

(٤) تقدم برقم ٨١.

يَعْلَمُ اللهُ / الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ ﴿١﴾، وقال: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ ﴿٢﴾ وقال الشاعر (٣):

٣٨٣- فَإِنْ أَكْ مَاكُولًا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ وَإِلَّا فَادْرِكْنِي وَلَمَّا أَمَزَّقِ

وحكمها في دخول الهمزة عليها في التقرير أو التوبيخ وحرف العطف بالتقديم والتأخير حكم «لَمْ» فقيس عليها.

الموضع الثاني: أَنْ تَكُونَ بمعنى «إِلَّا» كقولك: «إِنْ ضَرَبَكَ لَمَّا زَيْدٌ» أي: إِلَّا زَيْدٌ، قال الله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾﴾ وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوفِينَهِمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴿٥﴾﴾، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٦﴾﴾ على قراءة مَنْ شَدَّدَ الميم في جميعها وخَفَّفَ «إِنْ» (٧)، وقد قُرِئَ ذلك كله أيضاً بالتخفيف، فيخرج عن هذا الباب.

وقد رَدَّ بعضُ النحويين «لَمَّا» من هذه الآيات إلى الموضع الأول، وأضَمُّوا بعدَ [ها فعلاً] فيكون من باب ما حَذِفَ بعده الفعل للعلم به، والتقدير: «يَكُنْ». وهذا التقدير يَصِحُّ في بعض المواضع وقد لا يَصِحُّ فيه، ففي قوله: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾﴾، «فَتَكُونُ» مقدَّرةٌ بعدها، و«حَافِظٌ» اسمُها، وخبرُها «عليها»، ويكون الحافظ هنا للملكين، فيكون ذلك للآدميين خاصة، والأظهرُ أَنْ تَكُونَ «لَمَّا» بمعنى «إِلَّا»، ويكون المرادُ الآدميون وغيرُهم والحافظُ اللهُ عزَّ وجلَّ.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوفِينَهِمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴿٨﴾﴾، فلا يَصِحُّ تقدير «إِلَّا» في موضع «لَمَّا» حتى يُقَدَّرَ بعد «إِنْ» فعلٌ، ينتصِبُ «كل» به،

(١) ال عمران ١٤٢. (٢) البقرة ٢١٤.

(٣) البيت للممزنق العبدى كما في أمالي الشجرى ١/١٣٥، وهو في اللسان (مزق)، والمغنى ٣٠٩، والأشْمُونى ٥٧٥، والمزهر ٢/٤٣٦، وشواهد المغنى ٦٨٠.

(٤) الطارق ٤. (٥) هود ١١١. (٦) يس ٣٢.

(٧) وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحمة، وخفف الباقون. انظر: النشر ٢/٢٨٠، القرطبي ٥٤٦٨.

(٨) هود ١١١.

التقدير: وإن ترى كلا أو شبه ذلك، ويصح أن تكون «لما» من الباب قبل هذا، وتكون «إن» مخففة من الثقيلة، و«كلاً» اسمها ويكون الفعل بعد «لما» محذوفاً تقديره: «وإن كلاً لما ينقصون أعمالهم».

وأما قوله تعالى: ﴿وإن كلُّ لما جميع لدينا محضرون﴾^(١)، فلا يصح تقدير «يكون» [لـ] «لما» لبقائها بلا خبر ويختل السياق، وإنما يصح تقدير «لما» بمعنى «إلا» على أن تكون «إن» نافية، و«جميع» خبر «كل» و«محضرون» خبر بعد خبر، ويكون المعنى: «وما كلُّ إلا محضرون جميعاً لدينا». ويصح أن تكون «إن» مخففة من الثقيلة، و«كل» مبتدأ، و«لما» على الباب قبل هذا ويُقدَّر بعدها فعل تقديره «يترك» أو «يهمل» ويكون «جميع» خبر ابتداءً مضمر، أو مبتدأ خبره «محضرون»، وجاز الابتداء به لأنه في معنى العام.

فإن خُفِّفَ الميمُ من «لما» فللايات إعرابٌ آخر يطول ذكره، وقد استوعبه أبو على الفارسي في «البصريّات» وأبو محمد مكي في «مشكل إعراب القرآن»^(٢).

وأما قوله تعالى: ﴿وما مِنَّا إلا له مقامٌ معلوم﴾^(٣) فقرأه/ ابن مسعود ١٣٣ «وإن مِنَّا لما له مقامٌ معلوم»، فهذا نصٌّ على أن «لما» بمعنى «إلا» وكذلك حكى اللغويون، ومثلوا: «فلم أرَ من القومَ لما زيداً» بمعنى: إلا زيداً، وإن يأتي من...^(٤) لما. وفي القرآن مواضع غيرُ ما ذكرتُ لك تحتل التأويل، ولولا خوفُ التطويل لذكرتها هنا موضعاً موضعاً، لكن يُستدلُّ بما ذكرتُ لك على ما لم أذكره، إن شاء الله.

الموضع الثالث: أن تكون حرفٌ وجوبٍ لوجوبٍ نحو قولك: لما قُمتُ أكرمْتُك ولما جِئتني أحسنتُ إليك، هذا إذا كانت الجملتان بعدها موجبتين. فإن

(١) يس ٣٢.

(٢) أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، عالم بالقراءات، سكن قرطبة، توفي سنة ٤٢٤ أو ٤٣٧.

انظر: النزهة ٣٤٧، والبغية ٢٩٨/٢. وانظر: مشكل الإعراب ٤١٥/١، ٢٢٥/٢.

(٣) الصافات ١٦٤. (٤) خرم في الأصل، والجمله غير مستقيمة.

كانتا منفيتين كانت حرف نفى لنفي نحو: **لَمَّا** [لم] **يَقُمْ** زيدٌ لم يقم عمرو، وتكون حرف وجوب لنفي إذا كانت الجملة الأولى منفية والثانية موجبة، نحو قولك: **لَمَّا** لم يقم زيدٌ أحسنتُ إليك، وبالعكس إذا كانت الأولى موجبة والثانية منفية نحو قولك **«لَمَّا** جاء زيدٌ لم أحسن إليك».

وفيها معنى الشرط أبداً لا يفارقها ولا تدخل إلا على الماضي لفظاً أو معنى، أو معنى دون لفظ، نحو ما مثل به.

وكونها حرفاً^(١) هو مذهب سيويه^(٢) وأكثر النحويين. وأمّا أبو علي الفارسي فذهب إلى أنها اسم بمعنى «حين»^(٣)، وهي مبنية للزومها الجملة كـ «إذ» و«إذا» وكذلك قال فيها في قول الله تعالى: ﴿إِلَّا قَوْمٌ يُونِسَ لِمَا آمَنُوا﴾^(٤) أي: حين آمنوا، وكذلك قوله تعالى: ﴿لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾^(٥)، أي: حين رأوا بأسنا.

والأظهر مذهب الأكثرين لأن الاسمية فيها متكلفة والحرفية غير متكلفة. وكل مبني لازم للبناء فالحكم عليه بالحرفية إلا إن دلت دلائل مقوية له في حيز الأسماء، فـ **«لَمَّا»** وإن كانت بمعنى «حين» لا يخرجها هذا المعنى إلى الاسمية فإن من الحروف ما يتقدّر بالأسماء وهو لازم للحرفية، ومنها ما يتقدّر بالفعلية وهو لازم للحرفية وقد تقدّم منه شيء.

ومّا يُضَعَفُ مذهب أبي على الفارسي أنها لو كانت اسماً بمعنى «حين» لكان الفعل الواقع جواباً لها غير جزاء^(٦)، وكان عاملاً فيها، ولزم من ذلك أن يكون الفعل^(٧) واقعاً فيها، وأنت تقول: **«لَمَّا** قمت أمس أحسنتُ إليك اليوم»، فدلّ على أنها ليست بمعنى «حين» فاعلمه^(٨).

وأمّا «إذ وإذا» فيتقوى فيهما طريق الاسمية من جهة طلب الفعل لهما

(١) في الأصل «حرف» وهو تحريف.

(٢) الكتاب ٣١٢/٢.

(٣) انظر: الأزمية ٢٠٨.

(٤) يونس ٩٨.

(٥) غافر ٨٤.

(٦) قوله: «جزاء» غير واضح في الأصل.

(٧) في الأصل: «للفعل» وهو تحريف.

(٨) انظر: الجني ٢٤٠.

طلب الظرفية، وبولايتها تارة للأسماء وتارة للأفعال، وتحقيق الكلام عليهما ليس هذا موضعه.

باب لَنْ (١)

اعلم / أن «لَنْ» حرف ينفي الأفعال المضارعة ويُخَلِّصُهَا للاستقبال معني ١٣٤
وإن كَانَ في اللفظ باقياً على احتماله للحال والاستقبال، وإنما كان ذلك لأنها (٢)
كالجواب لَمَنْ قال: سيفعل، ولا تجتمع مع السين لأنها (٣) مختصة بالإيجاب، كما
أن «لَنْ» مختصة بالنفي فتناقضا.

وهي حرف ناصب للفعل الذي بعدها بنفسها على مذهب سيبويه (٤)
وأكثر النحويين، وهي عند الخليل حرف مركب من «لا» النافية و«أن» الناصبة،
فأصلها عنده: «لا أن»، ثم حُفِظَتْ همزة «أن» بالتسهيل بالحذف فصار: «لا أن»
ثم حُذِفَتْ الألف لالتقاء الساكنين، كما فعل في «لَحْدَى الكُبر» (٥)، على قراءة
مَنْ حَذَفَ الهمزة من القراء في الشاذ.

وأصلها عند الفراء: لا النافية، أبدل من ألفها نون، لأن الألف والنون
في البدل أخوان، فكما تبدل النون ألفاً في الوقف في نحو «لَنَسْفَعًا» (٦) كذلك
تبدل النون ألفاً في نحو «زيداً».

والصحيح من هذه المذاهب مذهب سيبويه ومن تبعه، لأن التركيب فرع
عن البساطة، فلا يُدْعَى إلاً بدليل قاطع. ويُردُّ مذهب الخليل بأنها لو كانت

(١) انظر في «لَنْ»: أسرار العربية ١٣٠، ابن يعيش ١١١/٨، الجنى ١٧، المغني ٣١٤، الهمع ٣/٢.

(٢) في الأصل: «لأن بها» وهو تحريف. (٣) أي لأن السين.

(٤) الكتاب ٤٠٧/١. وانظر: سر الصناعة ٣٠٤/١.

(٥) المدثر ٣٥، وفي الأصل «إحدى» وهو تحريف، وهي قراءة جرير عن ابن كثير. انظر: القرطبي ٦٨٧٦.

(٦) العلق ١٥، وفي الأصل: «ولنسفعا» والواو مقحمة.

مركبة من «لا أن» لم يَجْزَأَنَّ يتقدّم معمول معمولها [عليها] ^(١) في نحو: زيداً لن أضرب ^(٢) وجواز ذلك وأمثاله دليل على عدم التركيب.

والوجه الثاني: أنها لو كانت مركبة من «لا أن» لكانت «لا» داخلة على مصدر مقدّر من «أن» والفعل، فيكون المعنى في قولك مثلاً: لن يقوم زيد: لا قيام زيد، فتدخل «لا» على المعرفة من غير تكرير ولا بدّ لها إذا دخلت على المعارف أو ما في تقديرها من التكرير، مع أن المبتدأ لا يكون له خبر، والمبتدأ لا بدّ له من الخبر، ولم يُسمَعْ هنا ولا في الكلام ما ينوب منابه، كخبر مبتدأ «لولا» عند بعضهم، فبطل القول بالتركيب ^(٣).

احتج أصحاب الخليل للوجه الأول بأن قالوا: إن الشيء قد يحدث له مع التركيب حكم لم يكن له قبل، ألا ترى أن «لو» حرف امتناع لامتناع، وتليها الأفعال، فإذا رُكِبَتْ ^(٤) مع «لا» فقبل «لولا» صارت حرف امتناع لوجوب ووليتها الأسماء.

والجواب لهم أنه ليس حكم التركيب [هنا كـ] حكم «لولا» لأن «لو» قبل «لا» بقي حكمها من أنها حرف امتناع لامتناع ودخلت [لا] التي للنفي عليها فأزالت الامتناع الواحد ^(٥)، وصيرته إيجاباً، فكأن كل واحد منها باقي على معناه، و«لا» فيها عوض من الفعل ^(٦)، وليست «لن» من هذا القبيل، لأن «لن» و«لا أن» في المعنى واحد، وليس فيها إلاّ التسهيل خاصة ولا تدخل إحداها على الأخرى لتحدث معنى زائداً فلا يتناظران، فليس إلاّ البساطة لما تقدّم وللوجه الثاني.

/وأما مذهب الفراء فمردود أيضاً من حيث إبدال الثقيل من الخفيف، ١٣٥ لأنّ النون مقطّع والألف صوت، والصوت أخفّ من المقطع، فإذا أبدلت النون

(١) الزيادة من المعنى ٣١٤.

(٢) قال في سر الصناعة ٣٠٥/١: «لأنه كان يكون في التقدير من صلة «أن» المحذوفة الهمة، ولو كان من صلتها لما جاز تقدمه عليها على وجهه». (٣) في الأصل: «بالتكرير» وهو تحريف.

(٤) كرر الناسخ قوله «فإذا رُكِبَتْ» في الأصل. (٥) كذا في الأصل، ولعله: الوارد.

(٦) هذا بناء على مذهبه في أن الأصل: لو انعدم، وسوف يعرض له في باب «لولا».

من الألف خرج من خفةٍ إلى ثقلٍ ، وإذا أُبدلت الألف من النون خرج من الثقل إلى الخفة ، فلا ينبغي أن يُقاس أحدُ الموضعين على الآخر ، مع أن ذلك البذل مختصٌّ بالوقف ، و«لن» مستعملةٌ في الوصل والوقف فلا منافرة^(١) بينهما ولا علةٌ جامعةٌ فبطل القياس فهذا وجهٌ .

ووجهٌ آخر: أن «لا» لم توجدْ ناصبةً في موضعٍ من المواضع ، و«لن» لم توجدْ غير ناصبةٍ في موضعٍ من المواضع ، فكيف تقاس «لن» على «لا» مع تناقض عملهما وعدم عمل «لا» ؟ ولا خفاء...^(٢) هذا القول وبطلانه .

واعلم أن من العرب من يجزم بـ «لن» تشبيهاً لها بـ «لم» لأنها للنفي مثلها وأن النون أخت الميم في اللغة ، ولذلك تبدل منها في قول الشاعر^(٣) :

٣٨٤- بكاء حمامةٍ في يومٍ غين
أي : غيم ، قال الشاعر في النصب بـ «لن»^(٤) :

٣٨٥- فلن يحلّ للعَيْنين بعدك منظرٌ

أي : «يَحْلِي» فحذفت الألف في النصب ، كما يحذفها في الجزم بـ «لم» فهو مجزوم كما قال أبو علي الفارسي وابن جني .

وأظهر من هذا عندي أن يكون الأصل : «يَحْلِي» بإثبات الألف والنصب مقدّرٌ في الواو المنقلبة الألف عنها ، ثم حذفت واجتزىء بالفتحة التي فيها قبلها في الدلالة عليها^(٥) كما قال الشاعر^(٦) :

(١) لعلها : مناسبة . (٢) خرم في الأصل ، ولعلها «في فساد» .

(٣) لم أهتم إلى قائله ، وهو في أمالي القالي ٨٧/٢ ، وروايته فيه :

كأنّي بينَ خافيتي عُقابٍ أصابَ حمامةً في يومٍ غين
وهو في اللسان (غين) .

(٤) البيت لكثير ، وهو في ديوانه ٦٠/١ وصدره :

أيادي سبا يا عزّ ما كنتُ بعدكم

وهو في المغني ٣١٥ ، وشواهد المغني ٦٨٧ . وأيادي سبا : مشتت الشمل .

(٥) واحتمل رأي المؤلف صاحباً الجنى ١٠٨ والمغني ٣١٥ .

(٦) لم أهتم إلى قائله ، وهو في الخصائص ١٣٥/٣ ، برواية «فلست بمدرك» عوضاً من «وليس =

٣٨٦- وَلَيْسَ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوْ أَنِّي
أراد بقوله: «يا لهفًا» لأنَّ الألف بدلٌ من الياء التي للمتكلم، لأنَّ أصله:
يا لهفي، فإذا فُعل ذلك بالألف المنقلبة عن الاسم فهو فيما انقلبت عن حرفٍ
أوّلِي، فاعلمه.

باب لو^(١)

اعلم أن لـ «لو» في الكلام أربعة مواضع:

الموضع الأول: أن تكون حرف امتناع لامتناع، كذا قال النحويون كلُّهم
فيما أعلم، وأرى أنَّ تفسير معناها بهذا إنما هو في الجمل الواجبة لأنها الأصل،
والنفي داخل عليها، فلم يعتبروه لأنَّه فرع، والذي ينبغي اعتبار الأصل، لأنَّ
«لو»^(٢) يختلف تفسير معناها بذلك.

فيقال فيها إذا: إنها تكون حرف امتناع لامتناع إذا دخلت على جملتين
موجبتي نحو قولك: «لو قام زيدٌ لأحسنْتُ إليك»، وحرف وجوبٍ لوجوبٍ إذا
دخلت على جملتين منفيّتين نحو قولك: «لو لم يقم زيدٌ لم يقم عمرو»، [وحرف
امتناع لوجوبٍ إذا دخلت على جملةٍ موجبة ثم منفيّة، نحو قولك: «لو يقوم زيدٌ
لما قام عمرو»] وحرف وجوب لامتناع إذا دخلت على جملةٍ منفيّة ثم موجبة نحو
قولك: «لو لم يقم زيدٌ لقام عمرو»^(٣)، وقال الله تعالى: ﴿وَلَوْ قَاتَلَكُمُ الَّذِينَ
كَفَرُوا لَوَلَّوْا الْأَدْبَارَ﴾^(٤) وقال الشاعر^(٥):

= براجع، والمحاسب ٣٢٣/١، والمقرب ١٨١/١، والممتع ٦٢٢، والعيني ٢٤٨/٤، والخزانة
٦٣/١، وشواهد الشافية ٢٠٨، والدرر ٢٩/٢، والتاج: (لهف).

(١) انظر في «لو»: المقتضب ٧٥/٣، ابن يعيش ١١/٩، الجني ١٠٨، المغني ٢٨٣.

(٢) في الأصل: «لولا» وهو تحريف.

(٣) اضطرب صاحب الجني ١١١ في نقله هذا الموضع عن المؤلف، ثم قال: «وهذا لا تحقيق فيه بل
هي في ذلك كله حرف امتناع لامتناع» ثم يناقش أمثله.

(٤) الفتح ٢٢. (٥) تقدم برقم ٣٨٠.

٣٨٧- فَلَو كُنْتَ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي

وربما وليت في هذا المعنى «أن» المفتوحة على تقدير فعل قبلها^(١) كقوله تعالى: ﴿ولو أن للذين ظلموا ما في الأرض جميعاً ومثله معه لاقتدوا به﴾^(٢) تقديره: «ولو ثبت أن».

وربما حذف جوابها للعلم به كقوله تعالى: ﴿ولو أن قرآناً سُيِّرَتْ به الجبال أو قُطِعَتْ به الأرض أو كُلِّمَ به الموت﴾^(٣)، المعنى لكان هذا القرآن. وقال الشاعر في المعنى الثالث^(٤):

٣٨٨- وَلَوْ أَنِّي عَلَّقْتُ يَا أُمَّ مَالِكِ بِعُودِ ثُمَامٍ مَا تَأَوَّذَ عُودُهَا

وقال النبي عليه السلام في المعنى الرابع: «لو لم تُذنبوا لجاء الله بقوم يُذنبون فيَغْفِرُ لهم ويدخلهم الجنة»^(٥)، وقال الشاعر^(٦):

٣٨٩- فَلَو لَمْ يَكُنْ فِي كَفِّهِ غَيْرُ نَفْسِهِ لَجَادَ بِهَا فَلَيْتَقَ اللَّهُ سَائِلُهُ

وأما قوله عليه السلام: «نعم العبد ضهيّب لو لم يخف الله لم يعصه»^(٧) فليست «لو» من هذا الموضع، وإنما هي من موضع الشرط على ما يُذكر بعد.

و«لو» هذه فيها معنى الشرط لا يفارقها، وإن لم يكن لفظها لذلك، ولا عملها، وتُخْلَصُ الفعل أبداً إلى الماضي بخلاف أدوات الشرط، وإن كان ما بعدها مضارعاً، وقد تقدّم الكلام على اللام الواقعة جواباً لها في باب اللام.

(١) هذا مذهب الكوفيين والمبرد، وذهب سيبويه إلى أنها في موضع رفع مبتدأ. انظر: الجني ١١٢.

(٢) الرعد ١٨. (٣) الرعد ٣١.

(٤) البيت في الموشح ٣٨٠، غير منسوب، وصدره فيه يختلف عن رواية المؤلف:

فَلَو أَنَّ مَا أَبْقَيْتَ مِنِّي مُعَلَّقٌ

وهو في السمط ١٨١/١ على رواية الموشح، واللسان (ثم). والثمام: نبت ضعيف.

(٥) رواه أحمد ٢١٨/٤، وليس في روايته «ويدخلهم الجنة» وفيها: «ليغفر» عوضاً من «فيغفر».

(٦) البيت لزهير، وهو في ديوانه ١٤٢.

(٧) قال السخاوي في المقاصد الحسنة ٤٤٩: «اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني والعربية من

حديث عمر، وذكر البهاء السبكي أنه لم يظفر به في شيء من الكتب».

الموضع الثاني: أن تكون حرف شرط بمنزلة «إِنْ» إلا أنها لا يُجزم بها، كما يُجزم بـ «إِنْ» ولا يكون جوابها بعدها إلا محذوفاً غالباً لدلالة الكلام عليه، كقولك: «أنا أكرمك لو قمت»، المعنى: لو قمت أكرمك، ومنه قوله تعالى: ﴿وما أنت بمؤمنٍ لنا ولو كنا صادقين﴾^(١)، وقال الشاعر^(٢):

٣٩٠- قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأُطْهَارِ

المعنى: وإن كنا صادقين، وإن باتت بأطهار، وعلى ذلك ينبغي أن يُحمل قوله عليه السلام: «نِعَمَ الْعَبْدُ صُهِيبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ»، المعنى: إنه لا يعصي الله وإن قَدَّرَ أنه لا يخافه، وحاشاه من ذلك، لأنه مطبوع على الطاعة بما اختصه الله به من الانقياد لطاعته والمعرفة له.

وتخالف «لو» هذه «إِنْ» بأنها أبداً تلزم الدخول على الماضي لفظاً ومعنى، أو معنىً دون لفظٍ كما مثَّلَ قبلُ.

الموضع الثالث: أن تكون تمنياً بمنزلة «لَيْتَ»^(٣) في المعنى لا في اللفظ والعمل، فتقول: «لو أي قمت فأكرمك»^(٤)، ومنه قوله تعالى: ﴿فلو أن لنا كَرَّةً فنكون من المؤمنين﴾^(٥)، أي: ليت لنا كَرَّةً، والمعنى / التمني، [و] دخلت الفاء ١٣٧ في الجواب. ومنه قول الشاعر^(٦):

٣٩١- تَجَاوَزْتُ أَحْرَاساً وَأَهْوَالَ مَعْشَرٍ عَلَيَّ جِرَاصٍ لَوْ يُشْرُونَ مَقْتَلِي
أي: ليتهم يُظْهِرُون قَتْلِي، أي: يَتَمَنُّونَ أن يُظْهِرُوا قَتْلِي.

الموضع الرابع: أن تكون حرف تقليل بمنزلة «رُبُّ» في المعنى نحو قولك:

-
- (١) يوسف ١٧.
(٢) البيت للأخطل، وهو في ديوانه ١٧٢/١، ونوادر أبي زيد ١٥٠، والحماسة الشجرية ٣٨١/١، والمقرب ٩٠/١، والمغني ٢٩٢، والأشمونى ٦٠١، وشواهد المغني ٦٤٦.
(٣) انظر آراء النحويين فيها: الجنى ١١٥، ١١٦.
(٤) في الأصل: «فأكرمت» وهو تحريف. (٥) الشعراء ١٠٢.
(٦) البيت لامرئ القيس، وهو في الديوان ١٣، والتنبيه على التصحيف ٥٨، والمغني ٩٤، والخزانة ٤٩٦/٤. يشرون: يظهرون.

اعط^(١) المساكين ولو واحداً، وصل^(٢) ولو الفريضة، ومنه قوله تعالى: ﴿ولو على أنفسكم﴾^(٣) وقوله عليه السلام: «لا تَرُدُّوا السَّائِلَ ولو بظِلْفٍ مُحْرَقٍ»^(٤)، و«لا تَرُدُّوا السَّائِلَ ولو بِشِقِّ تَمْرَةٍ»^(٥) فاعلمه.

باب لولا^(٦)

اعلم أن لـ «لولا» في الكلام موضعين.

الموضع الأول: أن تكون تحضيضاً، مثل «لوما» في الباب بعد هذا، فتقول: لولا تقوم، ولولا تخرج، ولولا تكرمُ زيداً، قال الله تعالى: ﴿فلولا تَشْكُرُونَ﴾^(٧) و﴿فلولا تَذْكُرُونَ﴾^(٨).

ويجوز دخولها على الماضي بمعنى المضارع، فتقول: لولا قمت، ولولا قعدت. وفيها معنى التوبيخ، قال الله تعالى: ﴿فلولا نَصَرُهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَاناً آهَةً﴾^(٩)، وقال تعالى: ﴿فلولا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾^(١٠).

ولا تليها إلا الأفعال ظاهرة كما مثل أو مضمرة، تُقَدَّرُ بحسب دلالة الكلام كما قال الشاعر^(١١):

-
- (١) في الأصل: «أعطي» وهو تحريف.
 (٢) في الأصل: «صلي» وهو تحريف.
 (٣) النساء ١٣٥.
 (٤) رواية مالك في الموطأ ٥٧٥: «ردوا السائل ولو بظلف محرق». والظلف للبقر والغنم كالحافر للفرس، والمحرق: المشوي.
 (٥) رواية البخاري ١٠/٥: «اتقوا النار ولو بشق تمرة».
 (٦) انظر في «لولا»: المقتضب ٧٣/٣، أمالي الشجري ٢١٠/٢، الأزهية ١٧٥، ابن يعيش ١٢٠/٣، ١٤٥/٨، الجني ٢٤١، المغني ٣٠٢، الجمع ٣٤/٢، ٦٦.
 (٧) الواقعة ٧٠.
 (٨) الواقعة ٦٣.
 (٩) الأحقاف ٢٨.
 (١٠) التوبة ١٢٢.
 (١١) البيت لجرير وهو في ديوانه ٩٠٧/٢، وهو في الخصائص ٤٥/٢، والمخصص ١٩٩/٣، وأمالي الشجري ٢٧٩/١، ونسبه في ٢١/٢ إلى الأشهب بن رميلة، والأزهية ١٧٧ منسوباً إلى الفرزدق، وأسرار العربية ٢٠٥، واللسان: (ضطر)، وابن يعيش ٣٨/٢، والمغني ٣٠٤، وابن عقيل =

٣٩٢-تَعُدُّونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ تَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْنَعَا

أي: لولا تبارزون الكمي أو تغلبون أو تقتلون أو نحو ذلك.

الموضع الثاني: أن تكون حرف امتناع لوجوب كما قال النحويون في تقسيم معناها في هذا الموضع. والصحيح^(١) أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها، فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين فهي حرف امتناع لوجوب، نحو قولك: «لولا زيد لأحسنت إليك»، فالإحسان امتنع لوجود زيد، وإن كانتا منفيتين فهي حرف وجوب [لامتناع]^(٢) نحو: لولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك، وإن كانتا موجبة ومنفية فهي حرف وجوب لوجوب نحو: لولا زيد لم أحسن إليك، وإن كانتا منفية وموجبة فهي حرف امتناع لامتناع نحو: لولا عدم زيد لأحسنت إليك. وقد ذكرت^(٣) اللام في جوابها في باب اللام.

ثم الاسم الذي بعدها لا يخلو أن يكون ظاهراً أو مضمراً، فإن كان ظاهراً ارتفع بالابتداء عند البصريين^(٤)، وكذلك إن كان مضمراً رُفِعَ نحو قولك: لولا زيد لأحسنت إليك، ﴿لولا أنتم لكنا مؤمنين﴾^(٥)، فزيد وأنتم مبتدآن وخبرهما/ محذوف عندهم لازمٌ للحذف لنيابة الجواب منابه، تقديره: ١٣٨ لولا زيد موجود أو نحوه، ولولا أنتم موجودون ونحوه.

ويرتفع^(٦) عند الكوفيين على تقدير فعل ثابت «لا» منابه، فإذا قلت: لولا زيد لأكرمتك، ﴿لولا أنتم لكنا مؤمنين﴾^(٧) فالمعنى: لو انعدم زيد ولو انعدمتم. وهذا هو الصحيح لأنه إذا زالت «لا» ولي «لو» الفعل ظاهراً أو مقدراً، وإذا دخلت «لولا» كان بعدها الاسم، فهذا يدل على أن «لا» نائبة

= ١٢١/٤، والأشموني ٦١٠، وشواهد المغني ٦٦٩، والخزانة ٥٥/٣. والنيب: النوب المسنة، وضو طرى: حقاء.

(١) نقل صاحب الجنى هذا الكلام عن المؤلف ٢٤١. (٢) سقطت من الأصل، ووردت في نقل الجنى. (٣) قوله: «ذكرت» غير واضح في الأصل.

(٤) انظر: الإنصاف ٧٠/١. (٥) سبأ ٣١.

(٦) نقل صاحب الجنى هذا الكلام عن المؤلف ٤٣، ويُنسب هذا الرأي إلى الكسائي. انظر: شرح الرضي ١٠٤/١. أما الفراء فيذهب إلى أن الاسم مرفوع بـ «لولا» نفسها كارتفاع الفاعل بالفعل: معاني القرآن ٤٠٤/١. (٧) سبأ ٣١.

مَنَابُ الفعل، وقد اتفق الطائفتان أَنَّ «لولا» مركبة من «لو» التي هي حرفٌ امتناع لامتناع، و«لا» النافية، وكلُّ واحدةٍ منها باقية على بابها من المعنى الموضوعة له قَبْلَ التركيب، هذا مع أَنَّ خبر المبتدأ الذي زعموا أَنَّهُ محذوف لم يُسمع إظهاره في موضعٍ من المواضع^(١)، فحُكِمَ به مع صحَّة تقدير الفعل في موضع «لا» والنطق به دونها.

ومما يدلُّ على أَنَّ ما بعد «لولا» من الظواهر والمضمر المنفصل ليس مبتدأ^(٢) أَنَّ «أَنَّ» المفتوحة تقع في موضعه في نحو «لولا أَنك منطلقٌ لأخسنتُ إليك» ولا يقع في موضع المبتدأ إلا المكسورة. فاعلمه.
وأما تلحين بعضهم للمعري في قوله^(٣):

٣٩٣-..... فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا

فليس «يمسكه» عندي خبراً للغمد ولكنه حال، العامل فيه الفعل الذي «لا» في موضعه، وإِنَّمَا يكونُ هذا التلحينُ في مذهب البصريين، لأنَّ الابتداء لا يعملُ في الحال، وهو صحيح على تسليم رفع «الغمد» بالابتداء، وإذا كان فاعلاً في المعنى، فـ «لا» عاملة وإنَّ كانت حرفاً بنيابتها مناب الفعل، وإذا كانت «كَأَنَّ» تعملُ في الحال في قوله^(٤):

٣٩٤-كَأَنَّهُ، خَارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ، سَفُودٌ شَرِبَ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَادٍ

بمعنى التشبيه الذي فيها، فأولى أن تعمل «لا» بالنيابة مناب الفعل.

(١) أورد ابن مالك في «شواهد التوضيح» شواهد كثيرة على ظهوره، انظر: ص ٦٥ وما بعد.

(٢) في الأصل: «مبتدآن» وهو تحريف.

(٣) سقط الزند ١٠٤/١ وصدره:

يُذِيبُ الرُّعْبَ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ

وهو في المقرب ٨٤/١، والمغني ٣٠٢، وابن عقيل ١٤٩/١، والأشموني ١٠٢. والضمير في «منه» للسيف.

(٤) تقدم برقم ٢٧٢.

وأما إذا دخلت على المضمر الذي صيغته الخفض^(١) نحو: لولاك ولولاه
ولولاي، وقول الشاعر^(٢):

٢٩٥- وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحَتْ كَمَا هَوَىٰ بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَىٰ
وقول الراجز^(٣):

٣٩٦- لَوْلَاكُمَا خَرَجَتْ نَفْسَاهُمَا

فسيبويه وأصحابه يذهبون إلى أن «لولا» حرف خفض، والضمير الذي
بعدها مخفوض بها. والأخفش وبعض الكوفيين يذهبون إلى أن «لولا» باقية على
بابها من رفع ما بعدها وخارج بالصيغة من الرفع إلى الخفض، كما خرج بصيغة
الخفض إلى صيغة / الرفع في قولهم: مررت بك أنت، حين جعل تأكيداً للضمير
الخفض. وحجة سيبويه أنه يرى الخروج بالحرف أولى من الخروج بالاسم لأن
الحرف أضعف من الاسم.

والأظهر عندي من هذين القولين قول الأخفش لوجهين: أحدهما: أننا إذا
جعلنا «لولا» حرف جر فيجيء حرفان يعملان في معمول واحد، وذلك غير
موجود في كلامهم. والوجه الثاني: أننا إذا جعلنا «لولا» حرف جر فتحتاج إلى ما
تتعلق به، إذ ليست زائدة كالباء في «بحسبك» وليس في الكلام ما تتعلق به ولا
تقدر متعلقة به، ولا يحتاج بـ «رب» لأنها لازمة للخفض، وفي الكلام الداخلة
عليه ما تتعلق به بعدها.

(١) انظر مذهب المبرد في: المقتضب ٧٣/٣، والكامل ١٠٩٧، إذ ينكر هذا الاستعمال، وانظر
المسألة في: الكتاب ٣٨٨/١، وابن يعيش ١١٨/٣، وأما الشجري ١٨٠/١، والإنصاف
٦٨٧.

(٢) البيت ليزيد بن الحكم كما في الكتاب ٣٨٨/١، وهو في المنصف ٧٢/١، والخصائص ٢٥٩/٢،
وأما القالي ٦٧/١، وأما الشجري ٢١٢/٢، وابن يعيش ١١٨/٣، والأشموني ٢٨٥، وابن
عقيل ٦/٣، والهمع ٣٣/٢، والخزاعة ١٣٢/٣. وطحت: هلك، وهوى: سقط، والأجرام:
ج جرم وجرم الشيء: جسمه، والنيق: أرفع موضع في الجبل.

(٣) ورد في حاشية الإنصاف ٦٩٢ منسوباً إلى رؤية وليس في ديوانه.

هذا مع أنها^(١) لها صدرُ الكلام و[لا] تحتاجُ إلى كلامٍ قبلها وتكونُ جواباً له، وهذا كله معدومٌ في حروف الجر، مع أنها حرفٌ ابتداءً في أكثر مواضعها...^(٢) فالحكمُ عليها بأنها حرفٌ خفضٍ بالظن ضعيف. فالأولَى^(٣) أن يُحكمَ عليها بالبقاء على كونها حرفٌ ابتداءً عند مَنْ يرى ذلك، أو على أن يُحذفَ الوجودُ قبل الضمير ويبقى على خفضه كما بقي في قوله^(٤):

٣٩٧-رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِّسْتَانٍ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ

«طلحة» مخفوضاً، وحذفَ «أعظم» قبلها، إذ المعنى موجودٌ فيها في كلتا الحالتين، والخروجُ بالضمير له نظير، والخبرية^(٥) فيها ليس لها نظير. فاعلمه.

باب لَوْما^(٦)

اعلم أن «لوما» لم تجيء في كلام العرب إلا للمعنى التحضيض^(٧) تقول: لوما [يقوم] زيد، كما تقول: لولا يقوم زيد، وهلاً يقوم زيد، قال الله تعالى: ﴿لوما تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ﴾^(٨).

ولا تدخل أبداً إلا على الأفعال لأنَّ التحضيضَ طَلَبٌ في المعنى والطلبُ يكون بالفعل، فإن جاء شيء منه بالاسم فإلى الفعل يرجع، فإن وُجدَ الاسمُ

(١) أي: مع أن «لولا»، وحديثه الآن يرتبط برأي سيبويه والرد عليه.

(٢) كلمة عليها شطب في الأصل، لعل الناسخ شطبها بعد أن كتبها.

(٣) نقله صاحب الجنى عن المؤلف ٢٤٤.

(٤) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، وهو في ديوانه ٢٠، وفيه «نضر» عوضاً من «رحم»، وهو في الإنصاف ٤١، والبحر المحيط ١/١٩٠، وابن يعيش ١/٤٧، واللسان (طلح) والهمع ٢/١٢٧، والخزانة ٣/٣٩٢، والدرر ٢/١٦٢.

(٥) كذا في الأصل، لعلها «الحرفية» أي الخروج بالحرفية كما يرى سيبويه ليس له نظير.

(٦) انظر في «لوما»: ابن يعيش ٨/١٤٥، الجنى ٢٤٥، المغني ٣٠٦.

(٧) قال ابن هشام: «وزعم المألقي أنها لم تأت إلا للتحضيض، ويرده قول الشاعر:

لَوْما الإصاخة لِلْوِشاةِ لَكَانَ لي

(٨) الحجر ٧.

انظر: المغني ٣٠٦.

بعد «لوما» فعلى تقدير الفعل، فإذا قال القائل: «لوما زيداً» فالتقدير: «لوما تكرم زيداً» أو تضربه أو غير ذلك مما تدل عليه قرينة الكلام، فاعلمه.

باب ليت^(١)

اعلم أن «ليت» لم تجيء في كلام العرب إلا حرف تمنٍّ...^(٢) غير، يحتاج عند البصريين إلى اسم منصوب وخبر مرفوع كـ «إن» التي للتوكيد كما ذكر في بابها. فتقول: ليت زيداً قائم وليت عبد الله ذاهب، قال الله تعالى: ﴿يا ليتنا نُرَدُّ ولا نُكَذَّبَ بآياتِ ربِّنا﴾^(٣)، وقال تعالى: ﴿يا ليتني كنتُ معهم﴾^(٤)، ويُقال فيها: «لَوْتُ» بالواو قليلاً.

وأما الكوفيون فينصبون بها اسمين، كما ينصبون بـ «ظن»، وقدرها الفراء بـ «تمنيت» فهي عندهم تنصب بتقديرها/ الاسمين، كما يُنصب ما يُقدِّرونها به، ١٤٠ وأنشدوا^(٥):

٣٩٨- يا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا

ولا حُجَّةَ فيه إذ يُحْتَمَلُ أن يكون «رواجعا» حالاً من أيام الصبا، العامل فيه ما في «ليت» من معنى التمني، والأحوال تعمل فيها المعاني التي في الحروف كما ذكر في «كأن»^(٦). والصحيح أن خبر «ليت» محذوف للعلم به، تقديره «لنا» كما قدَّر في «إن» في قول الشاعر^(٧):

٣٩٩- إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًا

(١) انظر في «ليت»: ابن يعيش ٨/٨٣، الجني ١٩٨، المغني ٣١٥.

(٢) كلمة لم أتبينها في الأصل، ولعل السياق يقبل «حرف تمن لا غير».

(٣) الأنعام ٢٧. (٤) النساء ٧٣.

(٥) البيت في ملحقات في ديوان العجاج ٨٢، والكتاب ١/٢٨٤، وابن يعيش ١/١٠٣، واللسان

(ليت)، والمغني ٣١٦، والأشموني ١٣٥، وشواهد المغني ٦٩٠، والخزانة ٤/٢٩٠.

(٦) واستشهد على ذلك بقول النابغة المتقدم: كأنه خارجاً...

(٧) تقدم الشاهد برقم ١٤٦.

وهي حرف يُغَيَّرُ معنى الابتداء إلى التمني، ولذلك ما جاز فيها ما يجوز في «إِنَّ» المكسورة من العطف على موضع اسمها، ومن دخول اللام في خبرها. ومما تخالف فيه «إِنَّ» المذكورة أنها إذا اتصلت بها «ما» وهي داخلة على المبتدأ والخبر جاز في الاسم بعدها الرفع على الابتداء، وأن تكون «ما» كAFFة عن العمل وأن يَنْتَصِبَ ما بعدها اسماً لها، وتكون «ما» زائدة مختصة فتقول: ليتما زيدا قائم، ليتما زيد قائم، وَيُنْشَدُ بيت النابغة^(١):

٤٠٠- قالت: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفِهِ فَقَدِ

برفع «الحمام» ونصبه، وإنما ذلك لعدم دخولها على الأفعال فلا يُقال: ليتما يقوم زيد»، فلما اختصت بالأسماء عَمِلَتْ فليس هذا حكم «إِنَّ» وسائر أخواتها غيرها لجواز دخولها مع «ما» تارةً على الأسماء، وتارةً على الأفعال، فاعلمه.

ومما تخالف فيه «إِنَّ» المذكورة أنها إذا اتصلت بياء المتكلم فإنَّ نونَ الوقاية تَلَزَمُ معها^(٢)، فتقول: ليتني قائم، كما قال الله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾^(٣) و﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تَرَاباً﴾^(٤)، لأنَّ حَكَمَ الفِعْلِيَّةِ قَدْ قَوِيَ فِيهَا، والموجبُ الذي حَالَ حَذْفُ الوقاية له في «إِنِّي وَأَنْتِي وَكَأَنْتِي وَلَكُنِّي» قَدْ عَدِمَ هُنَا إِذْ لَا اجْتِمَاعَ مِثْلَيْنِ هُنَا.

وربما حُذِفَتْ في الضرورة كقوله^(٥)

٤٠١- زَعَمُوا أَنَّنِي ذَهَلْتُ وَلَيْتِي اسْتَطِيعُ الْغَدَاةَ عَنْهُ ذُهِلَا

وقال آخر^(٦):

(١) الديوان ٧٦، وهو في الكتاب ٢٨٢/١، والخصائص ٤٦٠/٢، والمغني ٦٦، والمقرب ١١٠/١، وشواهد المغني ٧٥، والخزانة ٢٩٧/٤.

(٢) على حين يرى ثعلب في كلها يجوز بالنون ويحذفها. انظر: المجالس ١٦.

(٣) النساء ٧٣. (٤) النبأ ٤٠. (٥) لم أقف عليه.

(٦) نسب في الكتاب ٣٨٦/١ إلى زيد الخيل، وهو في مجالس ثعلب ١٠٦، ونوادير أبي زيد ٦٨، والمقرب ١٠٨/١، واللسان (ليت)، وابن يعيش ٩٠/٣، وابن عقيل ٦١/١، والعيني ٣٤٦/١، والجمع ٦٤/١، والخزانة ٤٤٦/٢.

٤٠٢- كُتِبَ جَابِرٌ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي

وَمَا تَخَالِفُهَا أَيْضاً فِيهِ النَّصَبُ فِي جَوَابِهَا بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾^(١) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢) عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ نَصَبَ «نَكُونُ» وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِنَتَضَمُّنِهَا مَعْنَى التَّمَنِّيِ الَّذِي فِيهِ الطَّلَبُ، وَالطَّلَبُ قَدْ يَكُونُ لَهُ جَوَابٌ وَيَنْصَبُ/ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ عَلَى مَا يَتَبَيَّنُ فِي بَابَيْهِمَا.

١٤١

وَمَا عَدَا هَذِهِ الْأَوَجَةَ الَّتِي ذَكَرْنَا مَخَالَفَتَهَا فِيهَا مِنْ دُخُولِهَا عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ اللَّذَيْنِ تَدْخُلُ عَلَيْهِمَا «إِنَّ» وَنَصَبِ الْأَسْمِ وَرَفْعِ الْخَبَرِ، وَعَدَمُ تَقَدُّمِ الْخَبَرِ عَلَيْهَا وَعَلَى اسْمِهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفاً أَوْ مَجْروراً فَحُكْمُهَا فِي ذَلِكَ حُكْمُهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ عِلَلُ ذَلِكَ فِي بَابِ «إِنَّ» الْمَذْكُورَةِ.

وَأَمَّا التَّخْفِيفُ بِالْحَذْفِ فِيهَا فَلَا يَصِحُّ لِحَقْفَتِهَا بِسُكُونِ وَسْطِهَا، وَهُوَ حَرْفٌ عِلَّةٌ، وَعَدَمُ التَّضْعِيفِ الْمَوْجِبِ لَتَخْفِيفِ «إِنَّ» فَاعْلَمْهُ.

بَابُ لَيْسَ (٣)

اعْلَمْ أَنَّ «لَيْسَ» لَيْسَتْ مُحَضَّةً فِي الْحَرْفِيَّةِ وَلَا مُحَضَّةً فِي الْفِعْلِيَّةِ، وَلِذَلِكَ وَقَعَ الْخِلَافُ فِيهَا بَيْنَ سَيِّبُوهِ وَأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ^(٤) فَزَعَمَ سَيِّبُوهُ أَنَّهَا فِعْلٌ^(٥)، وَزَعَمَ أَبُو عَلِيٍّ أَنَّهَا حَرْفٌ.

وَالْمَوْجِبُ لِلْخِلَافِ بَيْنَهُمَا فِيهَا النَّظَرُ إِلَى حَدِّهَا، فَتَكُونُ حَرْفاً إِذَا هِيَ لِفِظٍ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ لَا غَيْرِ، كـ «مِنْ» وَإِلَى وَلَا وَمَا» وَشَبَّهَهَا، أَوْ النَّظَرُ إِلَى اتِّصَالِهَا بِنَاءِ التَّأْنِيثِ وَالضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ وَالِاسْتِتَارِ وَالرَّفْعِ وَالنَّصَبِ، فَتَقُولُ: لَيْسَتْ

(١) النِّسَاءُ ٧٣.

(٢) الْأَنْعَامُ ٢٧، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ. انْظُرْ: النِّسَاءُ ٢٤٨/٢، الْقُرْطُبِيُّ ٢٤٠٥.

(٣) انْظُرْ فِي «لَيْسَ»: الْأَزْهَمِيَّةُ ٢٠٤، الْجَنِّيُّ ١٩٩، الْمَغْنِي ٣٢٥.

(٤) نَقَلَ صَاحِبُ الْجَنِيِّ عِبَارَةَ الْمُؤَلِّفِ ١٩٩. (٥) انْظُرْ: الْكِتَابُ ١/٢٣٥.

هندُ قائمة، والزيدون ليسوا قائمين، وزيدٌ ليس قائماً، كما تقول: كانت هندُ قائمةً، والزيدون كانوا قائمين، وكان زيدٌ قائماً، وهذه خواصُّ الأفعال، لا الحروف، فتكونُ فعلاً، وكلُّ واحدٍ منها إذا وقف على نظر الآخر تحصّلت الموافقة بينهما، وانتفى الخلاف بينهما، إذ لا تصحُّ المنازعةُ فيه، فالاختلاف إذاً إنما هو من حيث الإطلاق لاختلاف النظريين: هل في الأصل أو هل في المعاملة؟

فالذي ينبغي^(١) أن يُقال فيها إذا وُجِدَتْ بغير خاصيةٍ من خواصِّ الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية: إنها حرفٌ لا غير، كـ «ما» النافية كقول الشاعر^(٢):

٤٠٣- تُهْدِي كِتَابَ خُضْرًا لَيْسَ يَعْصِمُهَا إِلَّا ابْتِدَارٌ إِلَى مَوْتٍ بِإِلْجَامٍ
فهذا لا منازعةٌ في الحرفية في «ليس» فيه، إذ لا خاصيةٌ من خواصِّ الأفعال فيها.

وإذا وُجِدَتْ بشيءٍ من خواصِّ الأفعال التي ذكرناها قبلُ قيل: إنها فعلٌ لوجود خواصِّ الأفعال فيها، وهذا أيضاً لا تنازعٌ فيه، ألا ترى أن أبا علي قد ذكر في كتاب «الإيضاح»^(٣) وغيره أن «ما» النافية إنما عملت بشبهها لليس، فجعل «ليس» أصلاً في العمل و«ما» فرعاً، وليس ذلك إلا لتغليبها عليها حكم الفعلية وتسميتها فعلاً، ولو كانت حرفاً عنده لم تكن أصلاً في العمل حتى يُشَبَّه بها «ما»، بل كانا يكونان أصلين في ذلك. فاعلمه.

فإن قيل: /: هَلَّا جعلت «ليس» في البيت فعلاً على حكمها إذا دخلت على ١٤٢
المبتدأ أو الخبر، فرفعت ونصبت، فتكون شائنةً، يُضمَرُ فيها اسمُها أمراً أو شيئاً
كما قال الآخر^(٤):

(١) نقل صاحب الجني عبارة المؤلف ١٩٩.

(٢) البيت للناطقة، وهو في ديوانه ١٢١، وفيه «تَرْهَى كِتَابَ خُضْرٍ»، والجني ١٩٩.

(٣) الإيضاح ١١٠.

(٤) نُسِبَ في الكتاب ٣٦/١، إلى هشام أخي ذي الرمة وصدره:

٤٠٤-..... وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولُ

كأنه قال: ليس الأمرُ يَعَصِمُهَا^(١)، فتكون الجملة خبراً مفسّرةً لذلك الضمير، كما فسّرته في قوله: شفاء الداء مبدول.

فالجواب: أن هذا لا يصحّ من قبل أن الجملة إذا كانت مفسّرةً لذلك الضمير فلا بد أن تكون موافقةً له في إيجابه أو نفيه، وهو في البيت منفيٌّ، فينبغي أن تكون الجملة منفيةً بحسبه، ولمّا دخلت «إلا» في الجملة المفسّرة كانت تناقض الضمير لأنه لا يُقال: يقوم إلا زيد، حتى يتقدّم النفي الفعل، ولذلك منع المحققون من النحويين أن يكون «هو» في قوله تعالى: ﴿وما هو بمزحزحه من العذاب أن يُعَمَّرَ﴾^(٢) ضمير شأنٍ لأنّ الباء دخلت في الجملة المفسّرة دون نفي تسلّط عليها، إذ النفي إنّما تسلّط على الشأن، فلا وجه لدخول الباء في خبر المبتدأ، لأنّ المعنى والتقدير كان يكون: وما الشأن تعميره بمزحزحه من العذاب، فلا فرق بين الباء و«إلا» في هذه المسألة، فلا مدخل للشأن في البيت وإنّما «ليس» لمجرد النفي خاصةً كـ«ما» و«لا».

وعلى ذلك ينبغي أن يُحمَلَ قولهم: «ليس الطيب إلا امسك»^(٣) أي: ما الطيب إلا السمك، للعلة المذكورة بخلاف: «ليس خَلَقَ اللهُ مثله»^(٤) فإنّ الشأن يصحّ إضماره هنا، ولا مانع منه. فافهم هذه المسألة فإنّ فيها تدقيقاً نظراً، وقد أشار إليها سيبويه في باب «ما»^(٥)، وبالله التوفيق.

= هي الشفاء لدائي لَو ظَفِرْتُ بها

وهو في المقتضب ١٠١/٤، والأزهية ٢٠٠، ومجالس العلماء ٣١٤، وابن يعيش ١١٦/٣، وفيه «شفاء النفس»، والمغني ٣٢٧، وشواهد المغني ٧٠٤.

(١) في الأصل «يعمها» وهو تحريف، وذلك إشارة إلى البيت السابق: تهدي كتاب...
(٢) البقرة ٩٦.

(٣) انظر المسألة في: الأزهية ٢٠٤، مجالس العلماء ١.

(٤) انظر: الكتاب ٧٣/١، ٣٥/١.

(٥) انظر: الكتاب ٧٣/١.

باب الميم

اعلم أنَّ الميم تكون حرفاً مفرداً، وتكون مع غيرها من الحروف مركبة.

باب الميم المفردة^(١)

اعلم أنَّ الميم المفردة تنقسم قسمين: قسمٌ أصلٌ وقسمٌ بدلٌ من أصل.

فالقسم التي هي أصلٌ، لها في كلام العرب ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: أنَّ تكونَ أولَ الكلمة موضوعةً في بنائها زائدةً، وذلك في كلِّ لفظٍ أصولها ثلاثة أحرفٍ، وفي أولها الميم، وذلك في الأسماء لا غير، نحو مَضْرِبٍ ومَشْهَدٍ ومِفْصَلٍ ومِفْتَاحٍ ومُنْخَلٍ ومِنْدِيلٍ ونحو ذلك، لأنه قد ثَبَتَ بالاشتقاقِ أنَّ الميمَ زائدةٌ ولا يُسألُ لِمَ ذلك لأنه مبدأ لغةٍ فلا يُعلَّل.

فلإن كانت أصول الكلمة أزيدَ من الثلاثة فالميم أصليةٌ نحو: «مَرْزُجُوش»^(٢) و«مَرْدَقُوش»^(٣)، لأنها بوزن «عَضْرَفُوط»^(٤)، وكذلك الملحق بالأربعة نحو/ «مَهْدَد»^(٥) في قول الشاعر^(٦):

١٤٣

(١) انظر في الميم: سر الصناعة الورقة ١٦٢، المتع ٢٣٩، الجنى ٥٣.

(٢) (٣): مرزجوش ومردقوش: اسم نبت:

(٤) العضر فوط: ذكر العطاء أو هو من دواب الجن.

(٥) مهدد: من أسماء النساء.

(٦) البيت للنابغة، وهو في ديوانه (مطبوعة بيروت) ٣٥، وفيه: «مهدرا» و«موعدي» عوضاً من

«مهددا» و«موعدا». وحان: قرب.

٤٠٥- حَانَ الرَّجِيلُ وَلَمْ تُودَّعْ مَهْدَدَا وَالصُّبْحُ وَالْإِمَاءُ مِنْهَا مَوْعِدُ
لأنَّ مثاله من الرباعي: جَعْفَرٌ، فداله ملحقة براء «جَعْفَرٌ»، ولو كانت زائدة
لأُدْغِمَ، فقليل مِهْدٌ، كما يقال: مِكْرَمِفَرٌ، لأنها من الكَرِّ والفَرِّ، ومِهْدٌ من المَهْدِ والتمهيد.

الموضع الثاني: أن تكون زائدة في بناء الكلمة بين حروفها، فلا يُعْلَلُ أيضاً
لأنه مبدأ للغة، وذلك قولهم: «دَلَامِصٌ»^(١) على مذهب الخليل، لأنه عنده من الدَلَامِصِ
وهو البراق من كل شيء، ولذلك قيل للدروع: دِلَاصٌ، ومنه قول الشاعر^(٢):

٤٠٦- إِذَا جُرِّدَتْ يَوْمًا حَسِبْتَ خَمِيصَةً عَلَيْهَا وَجْزِيَالُ النَّضِيرِ الدَّلَامِصَا
وقد قلبوه فقالوا: «دَمَالِصٌ»، وقد حذفوا الألف منه فقالوا: دَلَمِصٌ^(٣)
ودَمَلِصٌ كما قالوا في هُدَابِدٍ^(٤): هُدَيْدٌ تخفيفاً. وقالوا: لبن قُمَارِصٍ مأخوذ من
القرص وهو حدو^(٥) اللسان بحمضة فيه، وقالوا: هِرْمَاسٌ للأسد وهو من
الهرس وهو الدقُّ والعَضُّ، قال الشاعر^(٦):

٤٠٧- وَبَيَّتْ أُمُّهُ فَأَسَاغَ نَهْسًا ضَمَارِيطَ اسْتِهَا فِي غَيْرِ نَارِ
والضَمَارِيطُ من الضَّرْطِ، وكلُّ ما ذَكَرَ من هذه الأمثلة موقوف على
السماع لا يُقَاسُ عليه غيره لشذوذه، فاعلمه.

الموضع الثالث: أن تكون في آخر الكلمة وذلك ثلاثة أنواع:

(١) الدلامص: البراق الأملس.

(٢) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١٤٩، والشرط الثاني فيه:

عَلَيْهَا وَجْزِيَالًا يُضِيءُ دَلَامِصَا

والنصف ٢٥/٣، والمتن ٣٨٦، وابن يعيش ١٥٣/٩، واللسان (نضر). والخميص: كساء

معلم، شَبَّهَ شعرها به، والجريال: لون الذهب، والنضير: الذهب، والدلامص: البراق.

(٣) في الأصل: «دلمص» والتصويب من المتن ٢٣٩.

(٤) الهداب: اللبن الخاثر.

(٥) كذا في الأصل، ولم أجد لها تفسيراً، لعلها «حرق».

(٦) البيت للْقَضِمِ بن مسلم البكائي كما في اللسان: «ضِطُّ». وضماريط الأست: ماحواليها

والنَّهْسُ: القبض على اللحم ونتره، و«فأساغ» في الأصل: «فأضاع» وهو تحريف.

النوع الأول: أن تكون زائدة لغير علّة، بل لبناء الكلمة، وذلك مبدأ لغة وذلك قولهم: حُلِقَوم من الحَلَقَ وبُلِعَوم من البَلَع وسَرَطَوم من السَّرَط وهو البلع بسهولة وفَرَطَوم إِتْبَاعٌ لِسَرَطَوم وهو من الإفراط، ورأس صِلْدِوم وِصْلادِوم في نحو قول الشاعر^(١):

٤٠٨- أَجْدَرُ النَّاسِ بِرَأْسِ صِلْدِومِ حَازِمِ الْأَمْرِ شُجَاعٍ فِي الْوَعْمِ
وهو من الصِّلْد أي الشديد القوي، وقالوا: أسدٌ ضِبَارَم من الضَّبَر وهو الضغط.

النوع الثاني: أن تكون في آخر الكلمة عوضاً من «يا» التي للنداء وذلك في «الله» خاصة^(٢). قالوا في الدعاء: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا، معناه: يا الله^(٣)، قال الله تعالى: ﴿اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ﴾^(٤) وقال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ﴾^(٥)، والدليل على ذلك أنها لا تجتمع معها في الكلام، لا يقال: يا اللهم^(٦) إلا في الضرورة، قال الشاعر^(٧):

٤٠٩- وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا سَبَّحْتَ أَوْ هَلَلْتَ: يَا اللَّهُمَّ مَا
ارْذُدُّ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا

وقال آخر^(٨):

٤١٠- إِنِّي إِذَا مَا حَدَثُ أَلْمَا أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

وإنما زيدت للتعظيم^(٩) / في هذا الاسم خاصة لاختصاصه بأشياء انفرد

(١) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ١٠٥. والرأس: الرئيس، والصلدم: الشديد، والوعم: القتال في الحرب. و «أجدر» في الأصل: «أجود» وهو تحريف.

(٢) هذا رأي البصريين. انظر: الإنصاف ٣٤١، وأمالى الشجري ١٠٣/٢، وأسرار العربية ٩٤.

(٣) في الأصل: «ياالله» وهو تحريف. (٤) الأنفال ٣٢.

(٥) آل عمران ٢٦. (٦) قوله: «يا اللهم» غير واضح في الأصل.

(٧) لم أهدت إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١، واللامات ٨٦، والمقرب ١٨٣/١، والإنصاف ٣٤٢، واللسان (آله)، والهمع ١٥٧/٢.

(٨) نسبه أبو زيد في النوادر ١٦٥ إلى أبي خراش الهذلي، وهو في المخصص ١٣٧=١، والإنصاف ٣٤١، وابن يعيش ١٦/٢ وفيه «دعوت» عوضاً من «أقول» وابن عقيل ١٣/٤، والأشموني ٤٤٩، والخزانة ٢٩٥/٢.

(٩) في الأصل: «للعظيم» وهو تحريف.

بها دونَ الأسماء ذكرُتها في كتاب «التحلية في البسملة والتصلية» زيدت مشددةً لأنها عوضٌ من حرفين وهما الياء والألف في «يا» قبلها.

وزعم الفراء^(١) أن الميمَ منقطعةً من «أُمنَّا» كأنَّ القائل «اللهم» يقول: يا الله أُمنَّا. وهذا فاسدٌ لوجوه، منها: أنها لو كانت الميمُ من أُمنَّا منقطعةً لجمعَ بينها وبين «يا» في الكلام ولم يجتمعا. ومنها: أنها لو كانت منقطعةً منها ما اجتمعت معها وهي تجتمع معها، فيقال: اللهم أُمنَّا، ولا يُجمع^(٢) بين الشيء وما اقتطع منه. ومنها: أنها يُدعى بها مع غير «أُمنَّا» فيقال: اللهم خذِ الكفارَ، وأنزل علينا الغيثَ، ونحو ذلك من الأشياء المدعو بها، [فهي] لا ترتبط مع «أُمنَّا».

النوع الثالث: أن تكون في آخر الكلمة للتكثير، وذلك قولهم: «شُدِّقْ» للتكثير الشُدِّق، و«زُرِّقْ» للتكثير الزُرِّقَة و«سُتِّهْم» للتكثير الاست، و«فُسِّحْ» للمكان الكثير الفسحة، و«شَجِّعْ» للتكثير الشجاعة كما قال^(٣):

٤١١- قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعَوَانَ وَالشُّجَاعَ الشُّجَعَا

وكذلك امرأةٌ خَدَلَمَ لِلخَدَلَةِ السَّاقِ أَيِ الْمُتَلَتِّتِهَا، كما قال الشاعر^(٤):

٤١٢- لَيْسَتْ بِرَسْحَاءَ وَلَكِنْ سُتِّهْمَ وَلَا يَكْرَوَاءَ وَلَكِنْ خَدَلَمَ

ومن ذلك في الضمائر نحو: هما وهم، وكما وكم، وأنثى وأنتم، زيدت دلالةً على تكثير الواحد لحيزِ الاثنين بالألف بعدهما، ولحيزِ الجمع بالواو بعدها،

(١) معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١ وانظر: أسرار العربية ٩٤.

(٢) في الأصل: «تجتمع» وهو تصحيف.

(٣) البيت للعجاج وهو في ديوانه ٨٩، ونسب في الكتاب ١٤٥/١ إلى عبد بنى عبس، ونسب في اللسان (ضرزم) إلى مساور بن هند. وهو في الخصائص ٤٣٠/٢، والمغني ٧٨١، والأشموني ٣٩٩، يصف رجلاً بخشونة القدمين. والأفعوان والشجاع: ضرب من الأفاعي، والشجعم: الطويل.

(٤) لمن أهدت إلى قائله، وهو في المنصف ٢٥/٣ وروايته:

لَيْسَتْ بِكَخَلَاءَ وَلَكِنْ زُرِّقَمَ وَلَا بِرَسْحَاءَ وَلَكِنْ سُتِّهْمَ
والممتع ٢٤١، واللسان والتاج (كرا). والرسحاء: القليلة لحم الإلية والفخذين، والستهم: الكبيرة المعجز، والكرواء: الدقيقة الساقين والذراعين، وفي الأصل «برحاء» وهو تحريف.

وتلك صِبْغٌ موضوعةٌ للتثنية والجمع، لا مُثَنَّاٌ حقيقةً ولا مجموعة حقيقة لأن حقيقة المثنى ما لحقه أَلِفٌ ونونٌ مكسورةٌ رفعاً، وياءٌ ونونٌ مكسورةٌ نصباً وخفضاً، دلالةً على اثنين، وله مفرد من لفظه، وحقيقة المجموع ما ألحقته في المذكر واواً ونوناً مفتوحةً رفعاً، وياءٌ ونوناً مفتوحةً نصباً وخفضاً، إن كان مذكراً مسلماً، وألفاً وتاءً إن كان مؤنثاً كذلك أو غَيْرَتَهُ^(١) عن المفرد دلالةً على ذلك، وكان له مفرد من لفظه فتقول: زيدان وزيدَيْن وزيدُون وزيديْن، وهندان وهندات، وزيدود وهنود، فإن زالَ عن هذا التقييد فهو اسم جمعٍ كرهط ونفر، أو اسمُ جنسٍ كماء وعسل.

وأما الأفعال فلم تحيء الميم فيها مزيدةً إلا في أفعال مسموعة تُحفظ ولا يُقاسُ عليها^(٢). فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: تَمَسَّكَنَ الرَّجُلُ مِنَ السَّكُونِ، وَتَمَدَّرَعَ مِنَ الدَّرْعِ، وَتَمَنَّدَلَ مِنَ النَّدْلِ وهو المسحُ بِالْمِنْدِيلِ، وَتَمَسَّلَمَ إِذَا دَخَلَ فِي الْمَسْلَمِينَ مِنَ السَّلَمِ، وَمَرَحَبَكَ اللَّهُ مِنَ الرَّحْبِ، وَهُوَ السَّعَةُ، وَمَسْهَلَكَ مِنَ السَّهْوَةِ وَتَمَحَرَّقَ الرَّجُلُ / مِنَ الْحَرَقِ وَهُوَ الْإِتْسَاعُ وَفُلَانٌ يَتَمَوَّلِي عَلَيْنَا مِنَ الْوَلَايَةِ. ١٤٥

* * *

القسمُ التي هي فيه بَدَلٌ مِنْ أَصْلِهَا فِي الْكَلَامِ ثَلَاثَةُ مَوَاضِعَ.

الموضع الأول: أَنْ تَكُونَ بَدَلًا مِنَ التَّنْوِينِ إِذَا التَّقَى مَعَ الْبَاءِ فِي كَلِمَةٍ أُخْرَى نَحْوَ قَوْلِكَ: ﴿عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾^(٣) و﴿عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾^(٤) و﴿بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾^(٥)، وَشَبْهُ ذَلِكَ، وَسَوَاءٌ كَانَ التَّنْوِينُ فِي مَرْفُوعٍ أَوْ مَنْصُوبٍ أَوْ مَخْفُوضٍ، كَانَ لِمَا كَانَ مِنْ وَجْهِهِ الْمَذْكُورَةِ فِي بَابِ النُّونِ، لَا خِلَافَ فِي هَذَا بَيْنَ الْعَرَبِ وَالْقُرَّاءِ.

وإِنَّمَا أُبْدِلَ التَّنْوِينُ مِيمًا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لَكُونَ النُّونِ بَعِيدَةً مِنَ الْبَاءِ فِي

(١) قوله: «غيرته» غير واضح في الأصل.

(٣) الأنفال: ٤٣.

(٢) انظر: المتع ٢٤٢.

(٥) المائة ٧١.

(٤) البقرة ٩٥.

المخرج، فلم يُمكنهم إدغامها فأبدلوا إلى حرف لا يُدغم فيها مراعاةً لها ويُقرب^(١) منها في المخرج، إذ هما من الشفتين فصارت حالةً بين حالتين لضرب من التخفيف فإذا أبدلوا ميماً لذلك، فلا يصح إدغامها في الباء لذهاب الغنة ولكن تكون ظاهرة ميماً خالصة فيها غنة، لأنها آخَت النون فيها، ولذلك خُصَّت بالبدل منها، فينبغي أن يُنطق بها ميماً بغنة، كما يُنطق بها ساكنة وحدها، ولا بدّ من إظهار الجَهْرَة في الباء مع ذلك إذ هي حرف مجهور. وإنما نَبّهت على هذا لأنني رأيت بعض متجلي القراءة والعلم بها يقرأها مُدغمةً في الباء ولا يُبقي لها غنةً، وهو خطأ لما ذُكرت لك فتفهّمه.

الموضع الثاني: أن تكون بدلاً من النون في نفس الكلمة أو في آخرها إذا اتصلت بها باء أيضاً في نفس الكلمة أو من كلمة أخرى، فالتّي هي في نفس الكلمة نحو: عَمبر في عَمبر، وشَمباء في شَمباء^(٢)، قال تعالى: ﴿فَعُتِيتُ عَلَيْهِمُ الْأُمَبَاءُ يَوْمَئِذٍ﴾^(٣) وأصله: الأبناء، فَقُلِبت النون ميماً مع الباء للعلة المذكورة في التنوين منها في الموضع قبل هذا، والتي في آخر الكلمة مع الباء من كلمة أخرى^(٤) نحو: مِنْ بعد، وَمِنْ بعيد، تقول: مم بعد، ومم بعيد. وكذلك تقول في النون الخفيفة مع الباء نحو: لا تضرب بكراً^(٥) ولا تضربن بكراً، قال الله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾^(٦)، و﴿لَنَسْفَعَنَ [بِالنَّاصِيَةِ]﴾^(٧)، فلا خلاف أيضاً^(٨) في هذا بين العرب والقراء كالتنوين المذكور قبل، والعلة المذكورة في الموضعين واحدة، فتفهّمها تُصِبّ بحول الله.

الموضع الثالث: أن تكون بدلاً من لام التعريف^(٩)، ولم يأت ذلك فيما أعلم إلا ما رَوَى عن النمر بن تولب قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «ليس

(١) في الأصل: «وتقرب» وهو تصحيف. (٢) الشنباء: العذبة الفم.
(٣) القصص ٦٦. (٤) قوله «أخرى» غير واضح في الأصل.
(٥) ليس ثمة شاهد في هذا المثال، لعل العبارة «تقول في نحو لا تضرب بكراً: لا تضربن بكراً».
(٦) البَيِّنَةُ ٤. (٧) العلق ١٥.
(٨) قوله: «أيضاً» غير واضح في الأصل.
(٩) قال صاحب الجني ٥٣: «في عدّه هذه الميم من حروف المعاني نظر لأنها بدل لا أصل».

من أم بر أم صيام^(١) في أم سفر^(٢)، المعنى: ليس من البر الصيام في السفر. قال بعض المحدثين: «لم يرو النمر بن تولب عن النبي ﷺ غير هذا الحديث» فهو من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه.

باب الميم المركبة /

اعلم أن الميم تتركب مع غيرها من الحروف، مع الألف: ما، ومع الذال: مذ، ومع النون مكسورة: من، ومضمومة: من، ومع النون والذال: مند، ومع العين: مع، فتلك ستة أحرف.

باب ما^(٣)

اعلم أن «ما» في كلام العرب لفظ مشترك يقع تارة اسماً وتارة حرفاً، وذلك بحسب عَوْدِ الضمير عليه وعدم عَوْدِهِ وقرينة الكلام. وحظنا من القسمين الحرفية، وهي التي يكون معناها في غيرها ولها في الكلام ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: أن تكون حرف نفى، وتنقسم لهذا المعنى قسمين: قسم يدخل على المبتدأ والخبر، وقسم لا يدخل عليهما.

فالقسم الذي يدخل على المبتدأ والخبر للعرب فيها مذهبان: مذهب أهل الحجاز ونجد أن يُجروها مجرى ليس، فيرفعون بها المبتدأ اسماً لها وينصبون خبره خبراً لها، فيقولون: ما زيد قائماً، وما عبد الله راكباً، وذلك تشبيهاً لها بليس، إذ هي للنفي مثلها، وداخله على المبتدأ والخبر مثلها ونفي الحال. وزاد بعضهم:

(١) في الأصل: «الصيام» وهو تحريف.
(٢) لم أجده على هذه اللغة لغة حمير، وإنما هو بال التعريف في البخاري ٣/٣٠، ومسلم ٣/١٤٢، وأبو داود ٥٦١/١ عن جابر، وابن ماجه ٥٣٢/١، عن ابن عمر، وأحمد ٥/٤٣٤.
(٣) انظر في «ما»: المقتضب ٤١/١ - ٤٨، الأضداد: ١٩٥، الأزهية ٧١، أمالي الشجري ٢/٢٣٢، المقرب ١/١٠٢، ابن عيش ١٠٧/٨ - ١٤٢، أسرار العربية ٥٩، الجنى ١٢٩، المغني ٣٢٧.

وتدخل الباء في الخبر كما تدخل في خبر ليس، فنقول: ما زيد بقائهم، كما تقول: ليس زيد بقائم^(١).

إلا أنهم لا يعملونها عملها إلا بثلاثة شروط: الأول: ألا يدخل على الخبر «إلا» فيصير موجبا فينقض التشبيه من جهة النفي إذا دخلت، فيرتفع ما بعدها على الابتداء والخبر. الثاني: ألا يتقدم الخبر على الاسم، فإن تقدم ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر لأنها حرف ضعيف لا يقوى قوة «ليس»، إذ هي فعل على ما ذكر في بابها، وعمل «ما» بحق^(٢) الشبه كما ذكر. الثالث: ألا تدخل عليها «إن» الزائدة لشبهها بالنافية، فكأنه دخل نفي على نفي فصار إيجابا، فنقول: ما زيد إلا قائم، وما قائم إلا أنت، وما إن زيد قائم، قال الله تعالى: ﴿ما هذا بشراً﴾^(٣) فهذا اجتمعت فيه الشروط. وقال تعالى: ﴿ما أنتم إلا بشر مثلنا﴾^(٤)، وقال الشاعر^(٥):

٤١٣- فما إن طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا
فأما قول الشاعر^(٦):

٤١٤- وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا
فنصب الخبر، و«إلا» داخلة عليه، فيتخرج على أن يكون «منجنونا» مصدرا مشبها كانه قال: يدور دورانا مثل دوران منجنون، فحذف الفعل والمصدر والصفة ومضافها، وأقيم المضاف إليه/ مقام المصدر الأول، كما قال ١٤٧ الشاعر: - وهو امرؤ القيس^(٧) -

٤١٥- إذا التفتت نحوي تضيوع ريحها نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل

(١) لعل المؤلف ينقل عن أسرار العربية ما يعرضه في هذا الحرف، فثمة تشابه حرفي واضح. انظر: ٥٩، وما بعد.

(٢) في الأصل: «وبحق» والواو مقحمة. (٣) يوسف ٣١.

(٤) يس ١٥. (٥) تقدم برقم ١٣١.

(٦) لم أهند إلى قائله، وهو في المقرب ١/١٠٣، وابن يعيش ٧٥/٨، والمغني ٧٦، والأشمونى ١٢١، وشواهد المغني ٢١٩، والخزانة ٤/١٣٠. والمنجنون: الدولاب الذي يستقى عليه.

(٧) الديوان ١٥، والمتع ٥٧٢، وابن عقيل ٩٦/١.

أي تَضَوُّعاً مثل تَضَوُّعِ نَسِيمٍ، فحذف ما قبل «نسيم» وأقامه مقام المصدر الأول، فاعلمه، ويكون «مُعَذِّباً» مصدراً معناه: تعذيباً، أي يُعَذِّبُ تعذيباً، كما قالوا: ما أنتَ إلا سيراً، أي تسيرُ سيراً. ومعذب ك: مُمَزَّقٌ في قوله تعالى: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾^(١).

وأما قول الآخر^(٢):

٤١٦- فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشُرٌ
فَنَصَبَ «مثلاً» وهو خبرٌ مقدم، فيخرجُ على أنه لحق ﴿مثل ما أنكم تنطقون﴾^(٣)، على قراءة مَنْ فَتَحَ «مثلاً»، قال الشاعر^(٤):

٤١٧- تَتَدَاعَى مَنْخِرَاهُ بِدَمٍ مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ
وقيل: إن البيت للفرزدق وهو تميمي، فلما صار إلى الحجاز سمع عرباً ينصبون خبر «ما» مع التأخير فظن أن مذهبهم مع التقديم ذلك، فنطق به على لغتهم فغلط. وهذا فاسدٌ من وجهين: أحدهما أن العربي إذا تكلم على لغة قومه فلا بد أن يأتي بها كما يأتون، ولا يخرج عن لغتهم إلى الفساد. والوجه الآخر: أن العربي لا يقيس تأخيراً على تقديم ولا يتفقه، وإنما ذلك حظُّ النحويِّ وإنما ينطق العربي بلغته الطبيعية، وإنما يسمع ولا يقول شيئاً لا يقوله قومه وأهل لغته، ولا غير أهل لغته، فيلحن، وإنما اللحنُ في حقنا خاصة.

ومذهب بني تميم وغير أهل الحجاز ونجد أن يرفعوا بعدها المبتدأ والخبر

-
- (١) سبأ ١٩. وانظر: المقرب ١/١٠٣.
(٢) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٢٢٣، والكتاب ١/٢٩، ومجالس العلماء ١١٣، والمقرب ١/١٠٢، والمغني ٨٧، والأشموني ١١١، والعيني ٢/٩٦، والخزانة ٤/١٣٣.
(٣) نص الآية: فَوَرَّبَ السَّيِّئِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلٌ... الذاريات ٢٣. وقراءة العامة بالفتح، وقرأ حمزة والكسائي والأعمش وأبو بكر «مثل» بالرفع على أنه صفة لـ «حق» قبلها، انظر القرطبي ٦٢١٣، النشر ٢/٣٦١.
(٤) لم أهدت إلى قائله، وهو في المقرب ١/١٠٢، وابن يعيش ٨/١٣٥، واللسان (حمض). ويبدو أن المؤلف يرى أن «مثلهم» مرفوع إلا أنه مبني على الفتح لإضافته إلى مبني، وانظر في هذه المسألة: ابن يعيش ٨/١٣٥، المقرب ١/١٠٢.

على الأصل وهو القياس، ولا يُراعون تشبيهاً، وإنما ذلك لعدم اختصاصها بالأسماء والأفعال، وما لا يختص بل يدخل على النوعين لا عمل له بحكم الأصل. وهذا أصلٌ يجب اتباعه في باب عمل الحروف وعدم عملها فإنه يُنتفع به في العربية، فاعلمه.

والقسم الذي لا تدخل عليهما^(١) هي الداخلة على الفعل الماضي والمضارع، فإذا دخلت على الماضي تركته على معناه من الماضي، وإذا دخلت على المضارع خلصته للحال فتقول: ما قام زيدٌ، وما يقوم زيدٌ. فإن قلت: «ما يقوم زيدٌ غداً» فالحكم لـ «غداً» في التخليص للمستقبل، فإذا لم يدخل عليه «غداً» ولا غيرها من المخلصات للاستقبال فحينئذ تكون مخلصاً للحال، وهذا بحكم الاستقراء، قال الله تعالى: ﴿وما كانوا مؤمنين﴾^(٢) / وقال تعالى: ﴿وما يعلم جنود ربك إلا هو﴾^(٣) ولا عمل لها في الفعل لعدم^(٤) اختصاصها به، فاعلمه.

الموضع الثاني: أن تكون مصدرية، ومعنى ذلك أنها تُصيرُ الفعل الذي بعدها في تأويل المصدر وموضعه، وتدخل على الجملة الفعلية غالباً كقولك: أعجبتني ما صنعت، وعملت ما عملت، وعجبت مما فعلت أو تفعل، أي: صنعك^(٥) وعملك [من] فعلك، قال الله تعالى: ﴿والله يعلم ما تصنعون﴾^(٦) و﴿الله عليم بما يفعلون﴾^(٧) و﴿لا أعبد ما تعبدون﴾^(٨)، وهو كثير، وقد يجوز بعدها الجملة الاسمية قليلاً، قال الشاعر^(٩):

(١) أي: على المبتدأ والخبر.

(٢) الأعراف ٧٢.

(٣) المدثر ٣١.

(٥) في الأصل: «من صنعك» و«من» مقحمة.

(٦) العنكبوت ٤٥، وفي الأصل: «إن الله» وليس ثمة آية على ذلك.

(٧) النور ٤١.

(٨) الكافرون ٢.

(٩) البيت للمرار بن منقذ الأسدي، كما في الكتاب ٦٠/١، وهو في منازل الحروف ٦١، وأمالى الشجري ٢٤٢/٢، والأزهية ٨٨، والمقرب ١٢٩/١، والمغني ٣٤٤، واللسان: علق، وشواهد المغني ٧٢٢، والخزانة ٤٩٣/٤، منسوباً إلى المرار بن سعيد الفقعسي. والثغام: شجر إذا يبس صار أبيض، والمخلص من النبات: المختلط رطبه بيباسه. وانظر رأي الهروي في «ما» هنا في: الأزهية ٨٨.

٤١٨-أَغْلَاقَةٌ أُمُّ السُّوْلَيْدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثُّغَامِ الْمُخْلَسِ

واعلم أنه قد يُتَسَامَحُ في المصدرية فتعربَ ظرفاً لإقامتها مقامَ الظرف، نحو قولك: «لا أَكَلَمُكَ ما طَلَعَتِ الشَّمْسُ وما غَابَ القَمَرُ، وما قامَ الليل والنهار». والتقدير: زمانَ طلوعِ الشمسِ ومدةِ مغيبِ القمرِ ومدةِ دوامِ الليل والنهار، قال الله تعالى: ﴿ما كانوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وما كانوا يُبْصِرُونَ﴾^(١)، أي: مدة استطاعتهم السمعَ ومدة كونهم مبصرين.

وإذا أُضِيفَتْ «كل» إليها أُعْرِبَتْ ظرفاً بإعرابها نحو قولك: «لا أَكَلَمُكَ كُلَّما طَلَعَتِ الشَّمْسُ وكُلَّما غَابَ القَمَرُ»، قال الله تعالى: ﴿كُلَّما أَوْقَدُوا ناراً للحربِ أَطْفَأَها اللهُ﴾^(٢)، وقال الشاعر^(٣):

٤١٩-بِأَضْيَعٍ مِنْ عَيْنَيْكَ لِلدَّمْعِ كُلِّما تَوَهَّمتَ رَبَّعاً أَوْ تَذَكَّرْتَ مَنْزِلاً

واعلم أنه لا يجوز [تقديم] شيء من صلة هذه المصدرية - ظرفية كانت أو غير ظرفية - عليها، ولا يُفْصَلُ بينها وبينها^(٤)، ولا بين أبعاضها بأجنبي، لأنها معها كالكلمة الواحدة، والكلمة الواحدة لا يقدَّمُ بعض حروفها على بعض ولا يُفْصَلُ بما ليس منها.

و«ما» هذه عند البصريين حرفٌ، لأنها لا يعود عليها ضميرٌ من صلتها، وبهذا يُفَرَّقُ بين حرف الموصولات واسمها. وبعض الكوفيين والأخفش يجعلها إذا كانت مصدرية اسماً، ويعيدُ عليها من صلتها ضمير المصدر إن كان الفعل غير متعدي، وكذلك إن كان الفعل متعدياً، فإذا قلتَ: «أعجبنى ما صنعت»، فتقديره عندهم: ما صنعتها، الهاءُ تعود على «ما» التقدير عندهم: الصنع الذي

(٢) المائدة ٦٤.

(١) هود ٥٠.

(٣) الصدر في الأصل وقع فيه سقط وتحريف.

ما ضَيَّعَ مِنْ عَيْنَيْكَ أَلَّا كُلَّما

وهو لذى الرمة، في ديوانه ٦٧١، ومجالس نعلب ٣٤٥/٢، وأمالى القالي ٢٠٦/١.

(٤) أي: بين ما المصدرية وصلتها.

صنعته. وهذا تكلف لا ضرورة تدعو إليه، وإن كان يمكن أن يقال به إن كان ضمير المصدر بارزاً نحو قوله^(١):

٤٢٠- هذا سُرَاقَةٌ لِلْقُرَّانِ يَذْرُسُهُ

أي: يدرس الدرس، وأما إذا لم يكن في اللفظ ضمير فلا حاجة تدعو إلى تقديره، إذ الفائدة تحصل بدونه، فاعلمه/.

١٤٩

الموضع الثالث: أن تكون زائدة، وأنواعها في هذا الموضع تشعب، لكن تنحصر في أربعة أقسام: قسم يكون دخولها كخروجها، وقسم يلزم في اللفظ، وقسم تكلف عن عمل ما تدخل معه، وقسم توطئ لدخول ما تنصل به للدخول على ما لم يكن له دخول عليه.

القسم الأول: أن تقع بعد «إذا» الظرفية، جائزة قياساً نحو: إذا ما قمت أكرمتك، وإذا ما جلست أجلس، قال الشاعر^(٢):

٤٢١- إذا ما أتيت الحارثيات فأنعني هنن وخبرهنن ألا تلاقيا
وقال آخر^(٣):

٤٢٢- إذا ما بكى من خلفها انحرقت له بشق، وشق عندنا لم يحول
أي: إذا أتيت، وإذا بكى. وبعد «إن» الشرطية جائزة أيضاً قياساً نحو: «إما تقومن فإني أقوم» قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا تَثَقَّفْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلَفَهُمْ﴾^(٤)، وقال الشاعر^(٥):

٤٢٣- فإما تريني ولي لة فإن الحوادث أودى بها
أي: فإن تثقفنهم، وإن تريني. وبعد الكاف في نحو: فعلت كما فعلك وكما زيد، أي: كفعلك وكزيد. وبعد «كي» الناصبة في نحو قول الشاعر^(٦):

(١) تقدم برقم ٣٣٠.

(٢) البيت لجعفر بن غلبة الحارثي كما في الحماسة ١٣٤/١. وأنعني هن: أخبرهن بموتي.

(٣) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٢. (٤) الأنفال ٥٧.

(٥) تقدم برقم ١٢١. (٦) تقدم برقم ٢٨٧.

٤٢٤- أَرَدْتَ لَكِيْمًا أَنْ تَطِيْرَ بِقُرْبِي فَتَتْرُكَهَا شَنَاءً بَيِّدَاءَ بَلْقَعِ
 أي: لكي تطير، وما وأن زائدتان. وبعد «ليت» إذا كانت عاملة نحو
 قوله^(١):

٤٢٥- أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا
 وبعد «رب» في نحو قوله^(٢):

٤٢٦- رَبُّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ
 أي: ربّ ضربة، وبين الجارّ والمجرور في نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ
 مِنْ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾^(٣) و﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾^(٤) أي: فبرحة وبنقضهم،
 ففي هذا الموضع يجوز دخولها بالقياس لكثرة وجودها فيها زائدة لمعنى التوكيد،
 وما عداه فموقوف على السماع كقوله^(٥):

٤٢٧- أَيَا طَعْنَةً مَا شَيْخٍ كَبِيرٍ يَفْنٍ بِأَلِي

القسم الثاني: اللازم للكلمة نحو قولهم: ضربته ضرباً ما، ودققته دقاً ما
 وقولهم: افعل ذلك أمراً ما، أي: أول كل شيء. على أن بعضهم قد زعم أن
 «ما» في هذا الموضع اسم في معنى الصفة للتعظيم والتكثير، والصحيح أنها
 حرف يفيد التوكيد كما تفيد النون في نحو: لتضربن ولتكرمن، وتقدير الحرف
 مكان الاسم لا يُخرجه بمجرد التقدير إلى الاسم، وقد مضى الكلام في هذا.

وهذا النوع من الزيادة اللازمة الذكر لتصلح^(٦) اللفظ، إذ هي زائدة في
 الأصل على الكلمة، وأفادت فيها معناها^(٧) معنى يزول بزوالها، فهي كالألف
 واللام في الذي والتي واللات والعزى / والآن، لأن تلك الأسماء معارف لغيرها
 وإنما لزم اللفظة لتصلحها^(٨)، ولمعنى آخر ليس هذا موضع ذكره.

(٢) تقدم برقم ٢٤٦.

(٤) النساء ١٥٥.

(٦) لم أجد من نص على هذا المصدر.

(٨) في الأصل: «لصلحها» وهو تحريف.

(١) تقدم برقم ٤٠٠.

(٣) آل عمران ١٥٩.

(٥) تقدم برقم ٢٦٢.

(٧) أي: أفادت في الكلمة مع «ما».

القسم الثالث: المَغْيَرَةُ بالكف^(١) عن العمل، وتُسَمَّى «الكافَّة». وهي اللاحِقة لـ «إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ وَبَيْنَ»، هذه الحروف كُلُّها أَصْلُهَا العملُ فيما بعدها كما ذُكِرَ في أبوابها ويُذَكَّر، فإذا دخلت «ما» عليها إذ ذاك كَفَّتْهَا عن العمل من نصب ورفع وخفضٍ فارتفع على الابتداء والخبر فتقول: إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ، وَعَلِمْتُ أَنَّمَا عَمَرُوْهُ مَنْطَلِقٌ، وَكَأَنَّمَا أَخُوْكَ شَاخِصٌ، وَلَيْتَمَا بَكَرَ قَادِمٌ، وَلَكِنَّمَا^(٢) أَخُوْكَ ذَاهِبٌ، وَلَعَلَّكُمَا عَبْدُ اللَّهِ رَاكِبٌ، وَرَبَّمَا الرَّجُلُ ذَاهِبٌ، وَبَيْنَمَا عَبْدُ اللَّهِ قَائِمٌ أَقْبَلَ عَمَرُوْهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾^(٣)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾^(٤)، وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٥):

٤٢٨- وَكَأَنَّمَا بَذَرٌ وَصِيلٌ كُتَيْفَةٌ وَكَأَنَّمَا مِنْ عَاقِلٍ أَرْمَامٌ
وقال آخر^(٦):

٤٢٩- رَبُّمَا الطَّاعِنُ الْمُؤَيَّلُ فِيهِمْ

وقال آخر^(٧):

٤٣٠- أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا

برفع «الحمام»، وقال الآخر^(٨):

٤٣١- وَيَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي الْأَحْيَاءِ مُغْتَبِطٌ إِذْ هُوَ فِي الرُّمُسِ تَغْفُوهُ الْأَعَاصِيرُ
القسم الرابع: المَوْطِئَةُ: وهي الداخلة على «إِنَّ» و«أَنَّ» و«كَأَنَّ» و«لَكِنَّ» و«لَعَلَّ» و«رَبَّ» المذكورات، إذا دخل شيء من ذلك على الفعل لأنه عامل في الأسماء كما ذُكِرَ، فإذا دخلت «ما» المذكورة وطأت ما تدخل عليه من ذلك للدخول على الفعل، فلذلك قيل لها مَوْطِئَةٌ. وبعضهم يقول: مَهْيِئَةٌ، لأنها أيضاً

(١) في الأصل: «بالكاف» وهو تحريف. (٢) في الأصل: «لكيما» وهو تحريف.

(٣) النساء ١٧١. (٤) محمد ٣٦.

(٥) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١١٦. يقول: كان هذه المواضع متصلة لسرعة ناقتة.

(٦) تقدم برقم ٢٤٤. (٧) تقدم برقم ٤٠٠.

(٨) نسب في اللسان: «دهر» إلى عثير بن لبيد العذري، أو لحريث بن جبلة العذري، ونُسب في

التاج: «دهر» إلى أبي عيينة المهلب. وهو في سر الصناعة ٢٥٧، وأمالى القالي ١٧٧/٢.

تَهَيَّئْ ذَلِكَ لِلدَّخُولِ عَلَى مَا لَمْ تَكُنْ تَدْخُلُ عَلَيْهِ قَبْلَهَا، فَتَقُولُ: إِنَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَعَلِمْتُ أَنَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَكَأَنَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَلَكِنَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَلَعَلَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَرَبَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(١)، وَقَالَ: ﴿إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ﴾^(٢)، وَقَالَ: ﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾^(٣)، وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٤):

٤٣٢- وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِلسَّجْدِ مُؤَثِّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثِّلُ أَمْثَلِي
وقال آخر^(٥):

٤٣٣- أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا
وقال تعالى: ﴿رَبَّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾^(٦).

بَابُ مُذْ^(٧)

اعلم أنَّ «مُذَّ» يكون ما بعدها من الزمان مرفوعاً أو مخفوضاً، فإذا كان مرفوعاً فهي اسمٌ، ولا حاجة/ لنا بالكلام عليها إذ ذاك. وإذا كان ما بعدها مخفوضاً فهي حرفٌ جرٌّ تتعلَّقُ بما قبلها من الفعل أو ما في تقديره، أو ربما بعدها إن آخر^(٨) عن مرتبته من التقديم.

ثم إنَّها لا يخلو أن تدخل على ما أنت فيه من الزمان كالساعة والوقت واليوم والحين أو الآن أو شبه ذلك، أو تدخل على زمان ماضٍ، فإن دخلت على

(١) فاطر ٢٨. (٢) هود ٣٣. (٣) الأنعام ١٢٥.

(٤) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ٣٩، واللسان (أثل)، والمغني ٢٨٤، وابن يعيش ١/٧٩، والعيني ٣/٤٥، والهمع ٢/١١٠، وشواهد المغني ٨٨٠.

(٥) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٢١٣/١، والأزهية ٨٧، وأمالى الشجري ٢/٢٤١، وابن يمين ٨/٥٤، والمغني ٣٢٠، والأشمونى ١٤٣، وشواهد المغني ٣٩٣.

(٦) الحجر ٢.

(٧) انظر في «مذ»: المقتضب ٣/٣٠، أسرار العربية ١٠٧، الإنصاف ٣٨٢، المقرب ١/٢٠١، والمخصص ١٤/٥٣، والجنى ١٢١، والمغني ٣٧٢، والهمع ١/٢١٦.

(٨) في الأصل: «وخر».

ما أنت فيه كما ذُكر فبأُها الخفضُ، لا تخرُج عنه، وتتقدَّر بـ «في» الظرفية فيكون معناها الوعاء فتقول: «ما رأيته مذ يومنا ومذ وقِتنا ومذ ساعتنا ومذ الآن»، أي: في هذه الأوقات.

وإن دخلت على زمانٍ ماضٍ فالخفض لها فيه قليلٌ، والبابُ الكثير الرفعُ فهي حيثُذِ اسمٌ.

ثم إنَّ الماضيَ كي تخفضَه لا يخلو أن يكونَ معدوداً أو غيرَ معدودٍ: فإن كان معدوداً كانت حرفَ غايةٍ في المعنى، نحو: «ما رأيته مذ يومين ومذ ثلاثة أيام»، والمعنى: أمدُ انقطاع الرؤية يومان أو ثلاثة أيام.

وإن كان غيرَ معدودٍ كانت لابتداء الغاية كـ «مِنْ» في الأمكنة نحو قولك: ما رأيته مذ يوم الخميس، المعنى: أمد ابتداء انقطاع الرؤية يوم الخميس قال الشاعر^(١):

٤٣٤- لِمَنِ الدِيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ أَقْوَيْنَ مُذْ حَجَجٍ وَمُذْ ذَهَرَ
رواه بعضهم: مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ ذَهَرَ، على تقدير: مِنْ مَرٍّ حَجَجٍ، وَمِنْ مَرٍّ ذَهَرَ، لأنَّ «مِنْ» لا تدخلُ على الأزمنة^(٢)، فَإِنْ دَخَلَتْ فعلى تقدير مجرورٍ غير زمانٍ حُذِفَ وأقيم الزمان المضاف إليه مقامه كقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾^(٣)، أي: من تأسيس أول يوم، وكذلك قول الشاعر^(٤):

٤٣٥- مِنْ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ لَا تَرَى مِنْ الْقَوْمِ إِلَّا خَارِجِيًّا مُسَوِّمًا

(١) البيت لزهير، وهو في ديوانه ٨٦ وروايته: من «حجج»، والأزهية ٢٩٢ - ٢٩٣ والمخصص ٦٩/١٤، وابن يعيش ١١/٨، والإنصاف ٣٧١، واللسان (حجر)، والمنقي ٢٧٣، وشواهده ٧٥٠، والخزانة ١٢٦/٤. والقنّة: الجبل الصغير، أقوين: خلون.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن «من» يجوز استعمالها في الزمان والمكان. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان. انظر: الانصاف ٣٧٠. (٣) التوبة ١٠٨.

(٤) البيت للحصين بن الحمام المري كما في المفضليات ٦٥ وروايته:

لَسَدُنْ غَدَوْهٌ حَتَّى أَقَى اللَّيْلُ مَا تَرَى مِنْ الْخَيْلِ إِلَّا خَارِجِيًّا مُسَوِّمًا =

أي: من طلوع الصبح. والكوفيون يميزون دخولها على الأزمنة بمنزلة «منذ» كما ذُكرت لك. والصحيح ما ذكرت لك من التقدير بعدها، لأنه الباب فيها، وإذا أمكن أن يطرد الباب في شيء كان أولى.

واعلم أن «منذ» المذكورة لا يتقدمها في الأفعال إلا النفي نحو: ما رأيته مذ يومنا، أو الموجب الدائم نحو: سرت مذ يومنا، ولا تدخل إلا على الزمان لفظاً كما ذكر أو تقديرًا نحو: ما رأيته مذ أن الله خلقي، التقدير: مذ زمن خلقي الله إياي، وكذلك قوهم: ما رأيته مذ الحجاج أمير، التقدير: مذ زمان أماره الحجاج.

وإذا وقع بعدها الزمان: فمن العرب من يعتد بالزمان كله/ في العمل أو ١٥٢ نفيه، ومنهم من يعتد بالظرفين، ومنهم من يعتد بالأقل دون الأكثر، ولا يقولون سرت [مذ] يومين أو ثلاثة أيام، ويريدون بعضها^(١).

واختلف النحويون: هل هي حرف قائم بنفسه أو هي مقتطعة من «منذ»؟ فقال بعضهم: هي حرف قائم بنفسه غير مقتطع لأنه مبني متوغل في البناء لا يُطلب له وزن. وقال بعضهم^(٢): هو مقتطع من منذ، واستدل بأنه إذا صغر قيل فيه: مُنِذ. والصحيح أنه إذا كان اسماً فهو مقتطع من «منذ» بدليل التصغير المذكور وهو يرد الأشياء إلى أصولها، وأما إذا كان حرفاً فهو لفظ قائم بنفسه، لا يُطلب له اشتقاق ولا وزن ولا أصل، فهو لفظ مشترك بين الاسم والحرف^(٣).

= وهو في الحماسة ١٤٦/١، والمقرب ١٩٨/١، والخزانة ٣/٣٢٣. والخارجي من الخيل الجواد في غير نسب تقدم له، كأنه نبغ بالجوذة، ومن الناس من يخرج شجاعاً وهو ابن جبان. والمسموم: الذي عليه علامة يعرف بها.

(١) انظر: المقرب ٢٠١/١.

(٢) نسبه صاحب الجنى ١٢٢، إلى الجمهور، وذكر أدلتهم.

(٣) نقل هذا الرأي عن المؤلف كل من: الجنى ١٢٢، المغني ٣٧٤، الأشموني ٢/٢٢٩ (مع الصبان ط الحلبي)، وشرح التصريح للأزهري ٢/٢١.

باب مِنْ المكسورة الميم^(١)

اعلم أنَّ «مِنْ» تنقسم قسمين: قسم لا تكون زائدة وقسم تكون زائدة.

فالقسم الذي لا تكون زائدة لها خمسة مواضع:

الموضع الأول: أن تكون لا ابتداء الغاية في المكان فهي بمنزلة «مذ» في الزمان فتقول: رأيت الهلالَ مِنْ داري، وَجَلَبْتُ الطعامَ من البصرة إلى الكوفة، قال الله تعالى: ﴿مِنْ ورائهم جهنم﴾^(٢) وقال: ﴿مِنْ وراءِ حجاب﴾^(٣)، وقال: ﴿والله مِنْ ورائهم محيط﴾^(٤)، ولا تدخل على الزمان إلا على تقدير المصدر، كما ذُكر في باب «مذ».

الموضع الثاني: أن تكون لا ابتداء الغاية وانتهائها^(٥)، نحو: أخذتُ الدراهم من الكيس من داري.

الموضع الثالث: أن تكون لبيان الجنس نحو قولك: قَبِضْتُ رطلاً من قمح وكُرّاً^(٦) من شعير، وَمَنّاً^(٧) من سمن، وخاتماً من حديد، وَمَشَيْتُ ميلاً من الأرض، قال الله تعالى: ﴿خذ من أموالهم صدقة تَطَهَّرُهم﴾^(٨)، وقال: ﴿وبما أنفقوا مِنْ أموالهم﴾^(٩). وأما قوله تعالى: ﴿وَيُنَزَّلُ من السماء من جبالٍ فيها من بَرَدٍ﴾^(١٠) فـ«مِنْ» الأولى فيها لا ابتداء الغاية كما تقدّم، و«مِنْ» الثانية لبيان الجنس، والمعنى: من جبالٍ مِنْ بَرَدٍ في السماء. وقد قيل إنها لغير ذلك وهذا أظهر.

(١) انظر في «مِنْ»: الأضداد ٢٥٢، الأزهية ٢٣٢، أمالي الشجري ٣٠٩/٢، المقرب ١٩٧/١، ابن يعيش ١٠/٤، ١٠/٨، ١٣٧، الجني ١٢٣، أسرار العربية ١٠٤، المغني ٣٥٣.

(٢) الجاثية ١٠.

(٣) الأحزاب ٥٣، ونص الآية: «وإذا سألتموهن متاعاً فاسألوهن من وراء حجاب» وفي الأصل: «ومن» والواو مقحمة.

(٤) البروج ٢٠.

(٥) قال صاحب الجني ١٢٥: «وكون من لانتها الغاية هو قول الكوفيين».

(٦) السكر: مكيال لأهل العراق.

(٧) التوبة ١٠٣.

(٨) المعيار يوزن به.

(٩) النساء ٣٤.

(١٠) النور ٤٣.

الموضع الرابع: أن تكون للتبعيض نحو: كُلُّ من هذا الطعام والبس من هذه الثياب وخُذْ من هذه الدراهم، ومنه قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ﴾^(١) وَتَحْتِمِلُ «مِنْ» في قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا﴾^(٢)، أن يكون المعنى: بعض ما رزقكم الله. وكثيراً ما تقرب التي للتبعيض من التي لبيان الجنس، حتى لا يُفَرَّقَ بينهما إلا بمعنى خفي، وهو أن التي للتبعيض تقدَّرُ بـ «بعض»، والتي لبيان الجنس تقدَّرُ بتخصيص الشيء / ١٥٣ دون غيره، فاعلمه.

الموضع الخامس: أن تكون للمزاولة^(٣) بمعنى «عن» تقول: رؤيته من فلان، وأخذته من حاجة، قال الله تعالى: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾^(٤)، أي: عن ذلك كله.

* * *

القسم الذي تكون فيه زائدة^(٥) تنقسم قسمين: قسم لنفي الجنس وقسم لاستغراق نفيه، ولكل واحدٍ منهما ثلاثة مواضع: النفي والاستفهام والنهي، وكل واحدٍ منهما في الفاعل والمفعول والمبتدأ، إلا النهي فهو فيهما دون المبتدأ.

الموضع الأول: النفي في الفاعل، نحو: ما قام من رجلٍ، فهذا لنفي الجنس^(٦)، المعنى: ما قام رجلٌ، وفي المفعول: ما رأيت من رجلٍ، المعنى: ما رأيت رجلاً، وفي المبتدأ: ما لك من حولٍ ولا قوة، المعنى: ما لك حولٌ ولا قوة، قال الله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾^(٧). وتقول في التي لاستغراقه في الفاعل: ما جاء من أحدٍ، المعنى: ما جاء أحدٌ، وفي المفعول: ما رأيت من

(٢) المائدة ٨٨.

(١) آل عمران ٩٢.

(٣) أي المجاوزة، وفي الأصل: «المزاولة» وهو تحريف.

(٥) انظر شروطها في: المغني ٣٥٨.

(٤) قريش ٤.

(٦) كتب على جانب الصفحة بخط مغاير للأصل: فهذا المثل يحتمل نفي الوجه الواحد أو الجميع.

(٧) الأعراف ٥٩.

أحد، أي: ما رأيتُ أحداً، وفي المبتدأ: ما في الدارِ من أحدٍ، أي: ما في الدارِ
أحدٌ، قال الشاعر^(١):

٤٣٦-..... عَيْتُ جَوَاباً وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ

والفرقُ بين نفي الجنس واستغراق نفيه أنَّ التي لنفي الجنس يَحْتَمِلُ ما
بعدها أنَّ ينفي مفردَه اللفظيَّ أو جنسه المعنوي، فَيَحْتَمِلُ أنَّ تريدَ جنسَ
الرجال، ويَحْتَمِلُ أنَّ تريدَ الرجلَ الواحدَ، والتي لاستغراقه لا تنفي إلاَّ الجنسَ
بكليَّته ولا تبقى منه شيئاً، فاعلمه.

الموضع الثاني: الاستفهامُ في الفاعل، نحو: هل قام مِنْ رجلٍ، أي:
هل قام رجلٌ، فهذه لنفي الجنس، وفي المفعول: هل رأيتُ مِنْ رجلٍ. أي:
رجلاً، وفي المبتدأ: هل في الدار من رجلٍ، أي: رجلٌ، قال الشاعر^(٢):

٤٣٧-هَلْ عَلِيٌّ وَيَحْكُمَا إِنْ عَشِيقْتُ مِنْ حَرْجٍ

وتقول في الذي لاستغراقه في الفاعل: هل قام من أحدٍ، أي: هل قام
أحدٌ وفي المفعول: هل رأيتُ من أحدٍ، أي: أحداً، وفي المبتدأ: هل في الدار
من أحدٍ أي: أحدٌ.

والفرق بين الجنس واستغراقه في الاستفهام هو الفرق بينهما في موضع
النفي، فاعرفه.

الموضع الثالث: النهي في الفاعل، نحو: لا يَقيمُ مِنْ رجلٍ، أي: [لا]
يَقيمُ رجلٌ، فهذه لنفي الجنس، وفي المفعول: لا تُضربُ من رجلٍ، أي:
رجلاً، ولا يصحُّ النهي في المبتدأ، إذ لا يكون إلاَّ في الفعل، وتقول في الذي

(١) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ٢، وصدره:

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَانِ أَسَائِلُهَا

وهو في اللسان (أصل)، والأشموقي ٨٢٠، والخزاعة ١٢٢/٤.

(٢) البيت لسيرين أخت مارية القبطية، وهو في الأغاني ٦٧/١٢، والتكملة ٢٤٢/١، وشواهد المغني
٣٣٥، والوافي في العروض والقوافي ١٦٨.

لاستغراقه في الفاعل: لا يَقُمُّ من أحدٍ، أي: أحدٌ، وفي المفعول: لا تضرب من أحدٍ أي: أحداً، ولا يَصْحُ في المبتدأ لما تقدّم، والفرق بين الجنس واستغراقه في النهي هو الفرق بينهما في النفي والاستفهام، فاعلمه.

/وقد تكون «مِنْ» زائدة عند الكوفيين في الواجب، وحكّوا: «قد كان من مطر»^(١)، وهو عند البصريين غير الأخفش^(٢) مؤوّل، أي حادث من مطر، أو ١٥٤ كائن من مطر، وبعد فهو قليل لا يُقاس عليه.

واعلم أنّ من العرب مَنْ يَحْذِفُ نونَ «مِنْ» إذا كان بعدها لامٌ التعريف، فيقول: مِلْ قومٍ في: من القوم، ومِلَّانَ في: من الآن، قال الشاعر^(٣):

٤٣٨-أَبْلِغْ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَأْلَكَةً غَيْرَ الَّذِي [قد] يُقَالُ مِلْكَزِبٍ
وقال آخر^(٤):

٤٣٩-كَأَنَّهَا مِلَّانٌ لَمْ يَتَغَيَّرَا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ
أي: من الآن.

باب مَنْ المضمومة الميم^(٥)

اعلم أنّها حرف جرٌّ تخفّضُ المقسمَ به كالباء والواو، إلّا، أنه اختصّ بالدخول على الربّ، كما اختصّت التاء بالدخول على الله، ويجوز في نونها الإظهار والإدغام مع راء «رَبَّ».

هذا قول بعضهم. والأظهر عندي أن تكون اسماً مقتطعةً من «أَيْمَن» التي

(١) انظر: المغني ٣٦٠.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٩٨ - ٩٩، ٢٠٩، ٢٢٣.

(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في الخصائص ٣١١/١، وأمالى الشجري ٩٧/١، وابن يعيش ١٠٠/٩، واللسان (ألك). والمألكة: الرسالة.

(٤) البيت لأبي صخر الهذلي كما في أمالي القالي ١٤٦/١، وهو في الخصائص ٣١٠/١. واللسان: «أَيْن»، وابن يعيش ٣٥/٨، والشذور ١٢٨، والدرر ١٧٥/١.

(٥) انظر في «مَنْ»: الكتاب ١٤٥/٢ الجنى الداني ١٢٩.

هي اليَمْنُ عند سيبويه رحمه الله، وجمع «يَمِن» عند الفراء^(١)، إذا قالوا: آمِن الله لأفعلنَّ، لَوَجْهَيْنِ: أحدهما: أن معنى «مُن ربي» و«آمِن الله» واحد، وليست حرف جر، لأنها لو كانت حرف جر لأوصلت ما بعدها إلى ما قبلها، ولا يستقيم هنا أيضاً لها لفساد المعنى. الثاني أنا وجَدنا «آمِن» يُحذف منها النون، فيقال: «آيم الله»، والألف والياء والنون، فيقال: م الله، بالفتح والضم والكسر، فلا يَتَعَدُّ أن تُحذف ألفها ويأوَّها، فتبقى «مُن»، فيكون هذا الحذف^(٢) من التصرُّف فيها به، كما تُصَرَّف فيها بغيره من الحذف، إلا أنها لما لَزِمَت الرفع بالابتداء في القسم لا غير واتصلت بالمقسم به اجتمعت ضمة ميمها مع ضمة نونها مع حركة ما بعدها فجرت مجرى طُنْب وعُنُق فُخِفَّت بالسكون، فقليل: مُن^(٣)، كما قيل: طُنْب وعُنُق، ولذلك جاز إظهار نونها مع الراء دلالة على أصل التحريك^(٤)، كما قال بعضهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٥) على قراءة قُنْبَل^(٦): إِنَّ الْأَصْلَ فِي «يَصْبِر» الضم، ولكنه سَكُنَ لما حَصَلَت الراء مضمومة بين الباء المكسورة والفاء فصار خروج من كسرٍ إلى ضمٍ، فنَقُل، فُخِفَّت تخفيف: عَضْد، وكذلك قول امرئ القيس^(٧):

٤٤٠-فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحِقِّ
 ٤٤٠-فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحِقِّ

(١) انظر في هذه المسألة: الإنصاف ٤٠٤. (٢) في الأصل: «للحذف» وهو تحريف.

(٣) في الأصل: «من» وهو تحريف.

(٤) ولولم تكن في الأصل حركة لأدغمت النون في الراء.

(٥) يوسف ٩٠، وقنبل قرأها بإثبات ياء «يتقي» وجزم «يصبر». انظر: المغني ٥٣٠.

(٦) محمد بن عبد الرحيم، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز، توفي سنة ٢٩١. انظر: النشر

١٢٠/١، وطبقات القراء ١٦٦/٢.

(٧) الديوان ١٢٢، وعجزه:

إثماً من الله ولا واغل

والكتاب ٢٩٧/٢، والخصائص ٧٤/١، والتنبيه ١١٧، وابن يعيش ٤٨/١، واللسان (ذلك)، والشذور ٢١٢، والخزانة ٤٦٣/٣. والمستحق: المكتسب المحتمل، الواغل: الداخل على القوم يشربون ولم يَدْعَ.

إِنَّ الْبَاءَ مِنْ «أَشْرَبَ» لَمَّا حَصَلَتْ بَيْنَ الرَّاءِ الْمُتَحَرِّكِ وَالْغَيْنِ، فَخَفَّفَتْ
لِاجْتِمَاعِ الْحَرَكَاتِ، وَأَشْبَهُ شَيْءَ بـ «مُنْ»: «هُنْ» فِي مِثْلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(١): / ١٥٥

٤٤١-..... وَقَدْ بَدَأَ هُنْكَ مِنَ الْمِثْرِ

لأنه محذوف مثلها، [و] على حرفين مثلها، ومضاف مثلها، فهذا وجه.

ولنا أن نقول بكثرة إضافتها وبكثرة الاقتطاع منها صارت تشبه الحروف
فُسَكِّنَتْ إِجْرَاءً لَهَا مُجْرَى «مُدْ» فهذا وجه آخر، وإنما ذكرتها في الحروف، لأنَّ
أَكْثَرَ النَّاسِ جَعَلَهَا حَرْفًا، وَالصَّحِيحُ فِيهَا أَنَّهَا اسْمٌ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ^(٢)، فَاعْلَمْهُ.

بَابُ مُنْذُ^(٣)

اعلم أن «منذ» يكون أبدأ بعدها زماناً أو تقدير زمانٍ كما كان ذلك في
«مُدْ» المتقدمة الذكر، ويكون ما بعدها من الزمان مرفوعاً ومجروراً، والرفع أكثر
جائزاً بعدها، نحو: ما رأيته منذ يوم الجمعة^(٤)، وهي على ذلك اسم.

وقد يجيء بعدها مخفوضاً، فتكون إذ ذاك حرفاً للجَرِّ بمنزلة «إِذَا» إِذَا
خَفَضْتُ، وَحَكَمَهَا فِي ذَلِكَ حَكْمُ الْمَذْكُورَةِ فِي جَمِيعِ مَا تَخْتَصُّ بِهِ مِمَّا فِي بَابِهَا، إِلَّا
أَنَّ الْخَفْضَ فِيهَا بَعْدَهَا - إِذَا كَانَ - أَكْثَرُ مِنْ «مُدْ»، فَقَسَّ عَلَيْهِ أَحْكَامَهَا عَلَيْهَا
تُصِيبُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) نسب في الدرر ٣٢/١ إلى الأقيشر بن عبد الله الأسدي، وصدره:

رُحِمَتْ وَفِي رَجُلَيْكَ مَا فِيهَا

وهو في الكتاب ٢٩٧/٢، والخصائص ٧٤/١، وابن يعيش ٤٨/١، والعيني ٥١٦/٤، والخزانة
٤٨٥/٤.

(٢) قال سيبويه: «من العرب من يقول: مَنْ رَبِّي لِأَفْعَلْنَ، يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو في قوله
والله لأفعلن» انظر: الكتاب ١٤٥/٢.

(٣) انظر في «منذ»: المقتضب ٣٠/٣، والإنصاف ٣٨٢. والمقرب ٢٠١/١، والجنى ٢٠١، والمغني
٣٧٢، والهمع ٢١٦/١. (٤) انظر في أوجه أعرابها: المغني ٣٧٢.

باب مع^(١)

اعلم أن «مع» تكون ساكنة العين وتكون متحركتها، فإذا كانت متحركتها فهي اسم مضاف إلى ما بعدها منصوب على الظرفية وتنون فيقال: معاً، كما قال الشاعر^(٢):

٤٤٢- مَكْرٌ مَقْبَلٌ مُدْبِرٌ مَعاً

وتأتي محذوفة الآخر كغد، ويد، ودم، ودخول «من» معها في قولهم: «جئت من معه» دليل على اسميتها.

وإذا سُكِّنَتْ عينها^(٣) فهي إذ ذاك حرف جر معناه المصاحبة، والعامل فيها فعل وما جرى مجراه كسائر حروف الجر ولا يُحْكَم فيها بحذف ولا وزن ولا يُسأل عن بنائها لثبوت الحرفية فيها، ونما جاء منها حرفاً قوله^(٤):

٤٤٣- فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا

فـ «معكم» هنا جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ بخبر «هواي» لأنه مبتدأ تقديره: وهواي كائنٌ معكم، كما تقول: زيدٌ من بني تميم، أي: كائن أو مستقر، فاعلمه.

* * *

(١) انظر في «مع»: ابن يعيش ١٢٨/٢، الجني ١٢٢، المغني ٣٧٠، الجمع ٢١٧/١.

(٢) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٩، وعجزه:

كجلمودٍ صَخِرَ حَطُّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ

وهو في الكتاب ٣٠٩/٢، والخزانة ٣٩٧/٢.

(٣) وهي لغة غنم وربيعة لا ضرورة، خلافاً لسيبويه. انظر: المغني ٣٧٠.

(٤) نسب في الكتاب ٤٥/٢ إلى الراعي، وليس في ديوانه. وهو في ديوان جرير ٢٢٥/١، وأمالي الشجري ٢٤٥/١، وابن يعيش ١٢٨/٢، واللسان: (مع)، وابن عقيل ٥٢/٣، والجني ١٢٢. والريش: ما يستعمل في اللباس الفاخر أو المال، ولما: أي وقتاً بعد وقت.

باب النون

اعلم أن النون جاءت مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف.

باب النون المفردة^(١)

اعلم/ أنها تنقسم قسمين: قسم هي في^(٢) صيغة الكلمة وقسم هي ١٥٦ زائدة على صيغة الكلمة.

القسم التي في صيغة الكلمة لها موضعان:

الموضع الأول: أن تكون لاحقة للمضارعة في الفعل الذي يشبه الاسم بها قياساً، نحو: نضرب ونخرج ونعلم ونستخرج وننطلق وشبه ذلك من الأفعال، وقد تقدّم في باب الهمزة معنى المضارعة في هذا الفعل للاسم فلا نعيده.

واعلم أن النون المذكورة في هذا الفعل تدل على الاثنين المتكلمين مذكرين أو مؤنثين، أو أحدهما مذكر والآخر مؤنث، نحو أن يقول المذكر: «أنا وزيد نخرج»، والمذكر والمؤنث: «أنا وهند نخرج»، ومنه قول الشاعر^(٣):

(١) انظر في النون المفردة: المقتضب ١٦٨/٢، ١٤٤/٤، سر الصناعة: الورقة ١٦٩، ابن يعيش

٢٩/٩ - ٣٧، الجني ٥٤، المغني ٣٧٤. (٢) قوله «في» غير واضح في الأصل.

(٣) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٤، وشرح القصائد ٥٣. والمرط: كساء خز له علم،

والمرحل: الموشى، وهو ضرب من البرود.

٤٤٤- خَرَجْتُ بِهَا تَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا عَلَى أَثَرِنَا ذَيْلٌ مِرْطٌ مُرَحِّلٌ

وتدل^(١) على الجماعة المتكلمين ذكوراً كانوا أو إناثاً، أو فيهم ذكر وأنثى نحو أن يقول المذكر: أنا وزيد وعمر ونخرج، أو نحن نخرج، وكذلك المؤنثان والمذكر والمذكر والمؤنثان أو بالعكس، وتدل على الواحد المعظم نفسه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾^(٢) و﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَاسٍ بِإِثْمِهِمْ﴾^(٣) وما ننزله إلا بقدر معلوم^(٤)، وإنما دلت على المعظم نفسه وهو واحد، لأن المعظم نفسه في حكم الجماعة لنفوذ أمره أو...^(٥)، ولأن ما يفعل بغيره فمن دونه يوافق عليه تمشية أو بالقهر.

وإنما زيدت هذه النون للمضارعة كما زيدت الياء لأنها تشبه حروف العلة، أو تبدل من بعضها - الواو والياء - بالإدغام في نحو: من وال ومن يفعل، وتبدل الألف منها في الوقف في نحو: «لنسفعاً»^(٦) و«ليكوناً»^(٧) في: لنسفعن، وليكونن، ويعرب بها كما يعرب بحروف العلة.

الموضع الثاني: أن تكون في بنية الكلمة من لفظها، فيوقف فيها مع السماع، ولا تعلل لأنها مبدأ لغة، فتكون في الكلمة أولاً في نفرة كما قالوا^(٨):

٤٤٥- نَفَرَجَةُ الْقَلْبِ قَلِيلُ النَّيْلِ يَمْشِي عَلَيْهِ النَّيْدَانُ بِاللَّيْلِ
و«نفرجة» من الفرج وهو^(٩) الكشف، ويقال ذلك لكل من لا يكتم سرّاً، فكأنه يفرج عنه ويظهره^(١٠).

(١) في الأصل: «وتقول» وهو تحريف، وما أثبتناه هو عبارة المؤلف قبل قليل.

(٢) يس ٧٦. (٣) الإسراء ٧١.

(٤) الحجر ٢١. (٥) رسمت في الأصل: «نبيها» ولعلها «أو هيته».

(٦) العلق ١٥. (٧) يوسف ٣٢.

(٨) لم أعتد إلى قائله، وهو في سر الصناعة ١٢٥/١، والمنصف ١٠٦/١، واللسان والتاج «ندل»، والمتع ٢٢٨، وروايته فيه:

نَفَرَجَةُ الْهَمِّ قَلِيلُ مَا النَّيْلِ يَلْقَى عَلَيْهِ النَّيْدَانُ بِاللَّيْلِ

والنيدلان: الكابوس. (٩) قوله: «هو» غير واضح في الأصل.

(١٠) قال ابن جني: «النفرجة: الجبان الذي ليست له جلادة ولا حزم، واستدل على ذلك بقول =

وفي «نَخَارِب» من الخَرَاب، و«نَفَاطِير» من الفَطْرِ وهو القطع و«نَبَازِير» من البذر وهو التفريق، و«نَبْرَاس» وهو الفتيل من القطن لأنَّ البُرْسَ القطن.

وتُزَادُ ثَانِيَةً فِي «قِنْعَاس»^(١) من القَعْس وهو خروج الصدر ودخول الظهر، وفي «قِنْفَخْر»^(٢) / لأنَّ أصله قَفْخَر فوزنه، فِنْعَلْلُ.

١٥٧

وتُزَادُ ثَالِثَةً فِي «جَحْنَفَل» وهو العظيم الجَحْفَلَة وهي الشفة من ذوات الحافر، وكذلك «عَبْنَل»^(٣) من العَبَل وهو الغليظ.

وتُزَادُ رَابِعَةً فِي «ضَيْفَن» و«رَعَشَن» لأنَّهما من الضيافة والارتعاش، وفي «خِلْفَنَة» و«عِرْضَنَة» من الخَلْف والعَرَض.

وتُزَادُ خَامِسَةً فِي نَحْو: غَضْبَان وسكران لأنَّهما من الغضب والسكر.

وتُزَادُ سَادِسَةً فِي «زَعْفَرَان» و«عُقْرِيَان» لأنك تقول: زَعْفَرْتُهُ وَعَقْرَبْتُ.

وتُزَادُ سَابِعَةً فِي نَحْو: «عُرْيَقْصَان»^(٤) و«عُبْثِيرَان»^(٥) و«قَرْعَبْلَانَة»^(٦) لأنَّ الكلمة قد طالت.

وفي الأفعال في: انْفَعَلَ وما تَصَرَّفَ منها نحو: انْطَلَقْ انْطِلَاقاً فهو مَنْطَلِقٌ وَمَنْطَلَقٌ به، وفي أَفْعَلَلْ وما تَصَرَّفَ منه، نحو: أَفْعَنْسَسَ^(٧)، يَقْعَنْسِسُ أَفْعِنْسَاساً فهو مُقْعَنْسِسٌ، فهو من القَعْس وطلق، فاعلمه.

* * *

القسم الثاني: الزائدة على صيغة الكلمة لها ستة مواضع.

= العرب: رجل أَفْرَجَ وفَرَجَ: إذا كان لا يكتُمُ سراً، فجعل نفرجة القلب مشتقاً منه لأنَّ إفشاء السر من قلة الحزم ثم احتمل ابن عصفور أن تكون النون أصلية. انظر: الممتع: ٢٦٧.

(١) القنعاس: العظيم الضخم.

(٢) القنفخر: الفائق في نوعه.

(٣) في الأصل: عقنبل. وهو تحريف.

(٤) العريقصان: اسم نبات.

(٥) العبثيران: اسم نبات، والأمر الشديد.

(٦) القرعبلانة: دوية عريضة.

(٧) اقعنسس: رجع وتأخر.

الموضع الأول: أن تكون علامةً لجماعة المؤنث لاحقةً للفعل الماضي والمضارع إذا تقدّم واحدٌ منهما على الفاعل إن كان الفعل له، نحو: ضَرَبْنَ الهنداتُ، أو يَضْرِبْنَ الهنداتُ، أو المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، نحو: ضُرِبْنَ الهنداتُ، فتكون إذ ذاك حرفاً كناء التانيث في نحو: قَامَتِ هند، وضُرِبَتِ فاطمة، إلا أنها لا تلزَم كالتاء، بل يجوز، قام الهندات وضُرِبَ الهندات وتقوم الهندات وتُضْرَب الهندات، وهذه اللغة [هي] الكثيرة، والقليل ثباتها، كقول الشاعر^(١):

٤٤٦- وَلَكِنْ دِيافِي أَبُوهُ وَأُمُّهُ بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ
فإذا تأخّرت مع الفعل عن الاسم فهي اسمٌ، كقولك: الهندات قُمن والهندات ضُرِبْنَ، والهندات يَقُمْنَ، والهندات يُضْرِبْنَ، وقد تقدّم في الألف والواو والياء في باب الألف، وفي هذا الموضع ما يغني عن إعادته هنا لأن الحكم والخلاف والردّ في الموضعين واحد، فأعِد النظر إليه هناك.

إلا أن هذه النون اِختُلِفَ: هل الفعل المضارع معربٌ معها أو مبنيٌّ؟ فسيبويه^(٢) وأكثر النحويين يذهبون إلى أنه معها مبنيٌّ وإن كان مضارعاً لشبه المضارع الفرع في الإعراب الماضي الأصل في البناء، فكما حكمت على الماضي ببنائه مع التسكين في نحو «ضَرَبْنَ»، كذلك يُحَكَّم في بنائه مع التسكين في نحو: «يَضْرِبْنَ» لأن الشبهة قد وقع بينهما بالتسكين / فحِيلَ الفرع على الأصل فُبْنِيَ.

والأخفش وبعض المتأخرين يذهبون إلى أنه معربٌ معها، لأن المضارعة التي أوجبت له الأعراب موجودةٌ فيه، وإنما التسكين في آخر الفعل لكونه معه كالكلمة الواحدة واجتماع المتحركات في اللفظ أو في الأصل.

والصحيحُ مذهبُ سيبويه لوجهين: أحدهما: أن الفرع يُحْمَلُ على الأصل في كلام العرب، ألا ترى أن ما لا ينصرفُ لما شبه الفعل من وجهين من موانع الصرف خَرَجَ بهما عن تَمَكُّن الأسماء فَمُنِعَ من الصرف^(٣)، [وامتنع] دخول

(١) تقدم برقم ٢٢.

(٢) الكتاب ٥/١ - ٦.

(٣) انظر في تفصيل ذلك: ابن يعيش ٥٩/١.

التنوين والكسرة في حال الخفض، فإذا دخل عليه الألف واللام أو أضيف إليه انصرف، نحو: الأحمر والحمراء وأحمركم وحمراكم، في: أحمر وحمراء. وإنما ذلك لشبهه بالأصل الذي هو الاسم المتمكن، وإن كان فيه علنا الصرف المشبه بهما للفعل الذي مُنِعَ بهما من الصرف، فهذا وَجْهٌ.

وجه ثان: وهو أن الفعل المضارع لو كان معرباً معها لجاز أن يُحذف حرفُ العلة في الجزم في نحو قولك: لم يَعُزْنَ النساءُ في «يَعُزْنَ» ولم يَعُفْنَ النساءُ في «يَعُفْنَ»، ولم يكن ذلك، فصَحَّ قولُ سيبويه وبطلَ قول الأخفش وبالله التوفيق.

الموضع الثاني: أن تكون توكيداً للفعل، مخففة ومثقلة، والمثقلة أشدُّ توكيداً من المخففة لتكرير النون فيها، ومدخلها أبداً في فعل الطلب وجواب القسم من بين مواضع الأفعال، وكذلك في الشرط بـ «إن»، إذا كان معها [ما] فتقول في الطلب: اضربن ولا تضربن، وهل تضربن، بتخفيف النون وتشديدها، وتقول في جواب القسم: والله لتضربن زيدا، بالنون الخفيفة والشديدة، وفي الشرط: «إمّا تقومن أقم» بنون خفيفة وشديدة أيضاً، قال الله تعالى: ﴿ولا تقولن لشيءٍ إني فاعلٌ ذلك غداً إلا أن يشاء الله﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿فإمّا ترين من البشر أحداً﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصّٰلِحِينَ﴾^(٣) و﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾^(٤)، وقال الشاعر^(٥):

٤٤٧-..... وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

أراد: «فاعبدن»، فوقف في الألف، وقال آخر^(٦):

(١) الكهف ٢٣. (٢) مريم ٢٦.

(٣) التوبة ٧٥. (٤) التكاثر ٦.

(٥) تقدم برقم ٣٦.

(٦) نُسِبَ في شرح شواهد المغني ٧٧١ إلى الكميت بن معروف، وفي حاشية شرح المفصل ١٥١/٨ إلى الكميت بن زيد، وعجزه:

أَوْ يَحُولَنَّ دُونَ ذَاكَ حَامِي

وهو في المغني ٣٨٧، والأشمونى ٤١٠.

٤٤٨- لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تُمْ هَلْ آتَيْنَهُمْ أَوْ يُحَوِّلُنْ مِنْ دُونِ ذَاكَ الرَّدَّى

والدعاء والتحضيض والعرض يجري بإلحاق النون في فعلها ذلك المجري في نحو: اغْفِرْ لزيد، وهَلَّا تَضْرِبَنَّ. ولا يجوز أن تدخل في غير ذلك من الأفعال، فإن جاء منه شيء يُوقَفُ فيه مع السماع، فمما جاء منه قولهم: «في ١٥٩ عِصَّةٍ مَا يَنْبَغُ شَكِيرُهَا»^(١)، قال الشاعر^(٢):

٤٤٩- يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كَرْسِيِّ مُعَمَّمًا
وقال آخر^(٣):

٤٥٠- مَتَى تَأْتِنَا تَلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَحِدْ حَطْبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأْجَجَا
أراد: «تأججن» على أحد الاحتمالات في البيت، وأبدل النون ألفاً في الوقف. وقيل: أراد تأجج، فذكر لفظ النار لأنها مؤنث غير حقيقي. وقيل: أراد «تأجج» لإخباراً عن الخطب، وكل ذلك محتمل ضعيف.

وقد ألحقوها^(٤) إذا دخلت على الفعل «قلما» أو «كثراً» أو «ربما» ومن ذلك قوله^(٥):

٤٥١- رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتٍ
وقد ألحقوها في الفعل بعد «ما» الزائدة كقولهم: بِجَهْدٍ مَا أَرَيْنَكَ^(٦)

(١) هو مثل عربي. انظر: مجمع الأمثال ١٤/٢، والكتاب ١٥٣/٢، والمغني ٣٧٥، وأورده صاحب الخزانة ٢٢/٤ على أنه عجز بيت وصدره:

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سُرِقَ ابْنُهُ

وكذا في شرح شواهد المغني ٧٦١. والعضة: الشجرة، والشكير: ما ينبت حول الشجرة من أصلها.

(٢) تقدم برقم ٣٨. (٣) تقدم برقم ٣٧. (٤) أي: نون التوكيد.

(٥) نسب في الكتاب ١٥٣/٢ إلى جذية الأبرش، وهو في اللامات ١١٥، والأزهية ٩٢، وأمالى الشجري ٢٤٣/٢، واللسان (شمل)، وابن يعيش ٤٠/٩، والمغني ١٤٣، والأشُموني ٢٩٩، وشواهد المغني ٧٦١، والخزانة ٥٦٧/٤. والعلم: الجبل، الشمالات: ريح الشمال. وقوله: «علم» ورد في الأصل: «عالم» وهو تحريف.

(٦) هو مثل عربي يضرب في الحث على العمل. انظر: مجمع الأمثال ٦٦/١ وروايته: «بعين ما أَرَيْنَكَ»، وسيبويه ١٥٣/٢.

و«بالم» ما تُحْتَنَنُ^(١)، ولا يُقاس على ذلك لشذوذه في السَّماع، وهو في الأول قياسٌ لكثرتِه، ولا سيما في الطلب لإرادة الجزم فيه فَوُكِّدَ.

واعلم أنَّ النحويين قد اختلفوا في الفعل الذي تدخلان عليه إذا كان مضارعاً: هل هو مبنيٌّ معها أو مُعَرَّبٌ؟ فمنهم مَنْ قال: إنَّه مُعَرَّبٌ لبقاء لفظ المضارعة للمعرب، وبسببها كان، لمفردٍ أو تشنيءٍ أو جمعٍ. ومنهم مَنْ قال: إنه مبنيٌّ معها للتركيب، لأنَّ كلَّ شيئين جِعِلاً شيئاً واحداً يُبْنِيان، كبعبك ورام هرمن وابن أم، كقول الشاعر^(٥):

٤٥٢- أَثُورَما أَصِيدُكم أُمُّ ثُورَيْنِ

بفتح راء «ثور».

ومنهم مَنْ قال من المتأخرين: إنَّه إنَّ كان للمفرد فهو مبنيٌّ نحو: هل تضربُنَّ يازيد عمراً، وإن كان من الخمسة الأمثلة^(٣) بقي معرباً، لأنه^(٤) تركيب شيئين، والبناء بسبب ذلك موجودٌ كما تقدَّم، والخمسة الأمثلة مركباتٌ من الفعل والفاعل، أو المفعول الذي لم يسمَّ فاعله، ونون الإعراب، فإذا زادت نون التوكيد فصار أربعة أشياء مركبة تركيباً واحداً، وذلك غير موجود في العربية، فيحكم عليها بالإعراب، وتحذف النون لاجتماع النونين في الخفيفة والنونات في الشديدة، وتحذف حروف العلة لالتقاء الساكنين، فلذلك تقول: يا زيدان لا تضربان^(٥)، ويا زيدون لا تضربُنَّ، وتبقى الحركات في الحروف التي قبل حروف العلة دليلاً على المحذوف.

(١) هو مثل عربي معناه: لا يكون الختان إلا بالم، يضرب في الصبر على ما لا ينال إلا بالم، والمثل في أصله خطاب للمرأة، والهاء للسكت. انظر: مجمع الأمثال ٧١/١، وروايته: «ما تحتنن»، وسيبويه ١٥٣/٢.

(٢) لم أهتمد إلى قائله، وهو في الخصائص ١٨٠/٢ وبعده:

أُمُّ تَيْكُمُ الجَمَاءُ ذات القرنين

واللسان (ثور)، والبحر المحيط ١٣٧/٨. والجهاء: التي لا قرنين لها.

(٣) أي الأفعال الخمسة. (٤) في الأصل: «لأن» وهو تحريف.

(٥) في الأصل: «لا تضربُنَّ» وهو سهو، لأن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد ضمير التشية فلا يقال: =

والصحيح أنها يُعَرَّبُ معها الفعل على اختلاف أنواعه: للمذكر أو مؤنث مفرد أو جمع، لأنَّ لفظ المضارعة باقي في الفعل، وتركيب الفعل ليس بموجب بناءٍ بخلاف تركيب الاسم، لأنَّ الاسمين يُجعلان اسماً واحداً في المعنى / يَدُلُّان ١٦٠ على معنى واحدٍ بخلاف تركيب هذا الفعل فإنَّ التوكيدَ للنونين باقي فيهما، وَلَحِقَتِ الفعل دلالة عليه فيه^(١)، فلا موجب لبناء^(٢) هنا، ولكنَّ تختلف أواخرُ الفعل معها: بالفتح دلالة على المفرد لأنه أخفُّ الحركات، وبالكسر دلالة على التانيث التي هي الياء والمجانسة لها، والضمُّ في الجمع دلالة على الواو المحذوفة.

إلا أنَّ النونَ الخفيفة لا تدخلُ في فعل الاثنين، وفي فعل [الشديدة في]^(٣) جماعة المؤنث لما يلزَمُ من التقاء الساكنين، ولا يجتمعان، وإذا دخلت المشددة في فعل الاثنين ظهرت الألف، نحو: لا تضربان زيدا، وإذا دخلت المشددة في فعل جماعة المؤنث ألحقت بينها وبين نون الجماعة ألفاً لأجل التقاء الساكنين، نحو: يا هندات لا تضربنَّ زيدا.

واعلم أنَّ الفعل المعتلَّ الآخر للعرب فيه وجهان: منهم مَنْ يحذف حرف العلة فيقول: لا تَحْشَنَّ^(٤)، ولا تَرِمَنَّ، ولا تَغْزَنَّ، في: تحشى وترمي وتغزو. ومنهم مَنْ يفتحها فيقول: لا تَحْشَيْنَ ولا تَغْزَوْنَ ولا تَرِمِينَ ومنه قوله^(٥):

= والله لتذهبانن، وإذا وقعت النون المشددة بعد ضمير التثنية ثبتت الألف. وانظر هذه الأحكام في جامع الدرس العربية ٩٣/١.

(١) أي: دلالة على التوكيد في الفعل. (٢) في الأصل «بناء» وهو تحريف.

(٣) ما بين معقوفين زيادة من الناسخ، وقد قررنا ذلك لأن النحاة قد أجمعوا على أنَّ النون الثقيلة تدخل في فعل جماعة المؤنث كما في الإنصاف ٦٥٠، وكما سيذكر المؤلف نفسه بعد قليل، ورأي المؤلف بأن النون الخفيفة لا تدخل في فعل الاثنين ولا في فعل جماعة المؤنث يجري مع رأي البصريين، بينما يرى الكوفيون جواز ذلك. انظر: الإنصاف ٦٥٠.

(٤) في الأصل: «لا تحسن» وكذا في «تحسى» بعد قليل.

(٥) نسب في اللسان «دهر» إلى عثير بن لبيد العذري، وقيل لحريث بن جبلة العذري، ونُسب في التاج: «دهر» إلى أبي عيينة المهلي، وهو في الكتاب ١٥٨/٢، وسر الصناعة ٢٥٦/١، وأمالى القالي ١٧٧/٢، وأمالى الشجري ٢٠٧/٢، والشذور ١٢٦، والمغني ٨٨، وشواهد المغني ٢٤٤، والدرر ١٧٣/١.

٤٥٣- اِسْتَقْدِرَ اللّٰهَ خَيْرًا وَاَرْضَيْنِ بِهِ فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ اِذْ جَاءَتْ مَيَاسِيرُ
وهذه اللغة أكثر وأقيس .

الموضع الثالث: أن تكون علامة الرفع في كلِّ فعلٍ لحقه ضميرُ التثنية أو علامتها، وهو الألف، وضميرُ (١) الجماعة المذكَّرين في الأصل أو علامتهم، وهو الواو، وضمير الواحدة المؤنثة من المخاطبة، وهو الياء، وكان ذلك الفعل مضارعاً، نحو: الزيدان يضربان، والزيدون يضربون، ويضربون الزيدون، وأنت يا هندُ تضربين زيداً.

فإذا تقدَّمت الألفُ أو الواو على الأسماء فهي علامة، وإذا تأخرتا - أو الياء - فهي ضميرٌ، وقد بيِّن ذلك في باب الألف.

فالنون في جميع هذه علامة إعراب، حرفٌ عند جميع النحويين إلَّا السهيليُّ أبا زيدٍ فإنه يرى الإعرابَ مقدَّراً في آخر الفعل في جميع ذلك كله، كما هو مقدَّرٌ في الحرف الذي قبل ياء المتكلم في حال الرفع والنصب، نحو: جاء غلامي ورأيت غلامي، واحتجَّ لذلك بأشياء لا تطرُدُ على أصول النحويين، ولولا الإطالة في إيرادها والردُّ عليها لذكرتها، لكنَّ مَنْ أَرَادَ التَّطَلُّعَ عليها فلينظرها في كتابه في «شرح الجمل»، وله في الكتاب المذكور أشياء خرج بها عن مقاييس العربية أدَّاه نظره إلى ذكرها.

والذي يَدُلُّ على أنَّ النونَ علامةُ إعرابٍ حَذَفُها في النصب والجزم إذا قيل: لم يفعلوا ولن يفعلوا، ولن يفعلوا ولم تفعلوا، ولم تفعلوا ولن تفعلوا، ولَمَّا كان الفعل / قد اتصلَ بالفاعل وصارَ معه كالكلمة الواحدة - بدليل تسكين آخره معه ١٦١ في نحو: ضَرَبْنِ وضَرَبْتُ وضَرَبْنَا - جُعِلَ الإعرابُ بعدهما (٢) وكان نوناً دون غيرها لأنَّها أُخِثَ حروفُ العِلَّةِ في أشياء قد ذُكِرَتْ قبلُ (٣)، وحُرِّكَتْ لالتقاء ساكنةٍ هي وما قبلها، وكُسِرَتْ على أصل التقاء الساكنين مع الألف، وفُتِحَتْ

(١) في الأصل: «أو ضمير»، وأثبتنا الواو للسياق.

(٢) أي: بعد الفعل والفاعل. (٣) انظر: الورقة ١٥٧ - ١٥٨.

مع الواو والياء طلباً للتخفيف مع ثقل الواو وخفة الألف لضربٍ مِنَ المعادلة، وثبتت في الرفع لأنه أول مراتب الإعراب فلا بد لك من علامة ثابتة فيه، [و] حُذِفَتْ في الجزم كما تُحْذَفُ الحركة لأنها مثلها في الإعراب ومحل النصب على الجزم، لأنه مختص بالفعل الذي هي فيه، ولم يحمل على الرفع لأن الاسم والفعل يشتركان [فيه].

الموضع الرابع: أن تكون لاحقة في آخر المثني والمجموع جمع السلامة من المذكرين العاقلين أو ما جرى مجراهم، نحو: الزيدان والزيدتين، والزيدون والزيدين، وذلك^(١) لتدلل على كمال الاسم وأنه منفصل مما بعده، كما فعل^(٢) بالتنوين، إلا أنها حُذِفَتْ مع الإضافة لأنها يتضادان، إذ الإضافة دليل الاتصال والنون دليل الانفصال، وثبتت مع الألف واللام لكونها قويت بالحركة، وأنها ليست كالتنوين في الدلالة على التذكير والانصراف والإعراب، ألا ترى أنها تكون في الاسم الذي لا ينصرف نحو: أحمرين وأحمرتين، وفي الاسم العلم نحو الزيدتين، وفي المبني نحو: اللذان واللذين، فهذا كله يقوي أنها ليست كالتنوين في تلك الأوجه، وإن كانت مثله في الدلالة على تمام الكلمة وانفصالها مما بعدها.

على أن في لحاقها حيث ذكر خلافاً للنحويين: فمنهم من يقول: إنها عوض من الحركة والتنوين في المفرد إطلاقاً، ومنهم من يقول: إنها عوض من الحركة وحدها إطلاقاً، ومنهم من يقول: إنها عوض من التنوين إطلاقاً، ومنهم من يقول: إنها عوض من الحركة في موضع ومن التنوين في موضع، ومنهم من يقول: إنها عوض من الحركة والتنوين معاً في موضع، ومن الحركة وحدها في موضع، ومن التنوين وحده في موضع، ومنهم من يقول إنها للفرق بين المفرد الموقوف عليه والمثنى، وهو قول الفراء، وهو أشدّها فساداً. ولكل قائل متعلق بطول بسطه.

والذي يظهر لي بعد البحث أنها ليست عوضاً من شيء، وإنما معناها في

(١) في الأصل: «ولذلك»، وهو تحريف. (٢) لعلها «ذل».

الكلمة ما ذكرت لك، وإذا تحققت كلام سيبويه^(١) - رحمه الله - علمت أنها ليست
عنده عوضاً من شيء، لأنه قال: «كأنها عوض، ولم يقل: إنها عوض، فتفهمه ١٦٢
تجد كما ذكرت لك.

وحكم هذه النون في علّة الزيادة وتحريكها وفتحها وكسرها حكم النون في
الموضع قبلها.

واعلم أنه يجوز حذف هذه النون لتقدير الإضافة، كما يجوز حذفها
للإضافة كقوله^(٢):

٤٥٤- يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أَرَقْتُ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ
أي: بين ذراعي الأسد وجبهته.

ويجوز حذفها لطول الكلام - تخفيفاً - من اسم الفاعل والصفة المشبهة به،
نحو: الضاربو زيدا والحسنو الوجوه، كما قال الشاعر^(٣):

٤٥٥- الحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا وَكَفَّ
وُقُرَى فِي الشَّاذِ: ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الْأَلِيمِ﴾^(٤) بنصب «العذاب»

(١) الكتاب ٤/١ - ٥

(٢) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٢١٥/١، والكتاب ٩٢/١، وفيه: «أَسْرُبُهُ» عوضاً من «أَرَقْتُ
له»، والخصائص ٤٠٧/٢، وسر الصناعة ٢٩٧/١، واللسان (بعد)، وابن يعيش ٢١/٣،
والمغني ٤٢٥، والعيني ٤٥١/٣، وشواهد المغني ٧٩٩، والخزانة ٣١٩/٢. والعارض:
السحاب. ذراعاً الأسد وجبهته: من منازل القمر.

(٣) البيت لعمر بن أمراء القيس من قصيدة له في الجمهرة ٢٣٧. وهو في الكتاب ٩٥/١ منسوباً
إلى رجل من الأنصار، وفيه «نطف» عوضاً من «وكف»، والمنصف ٦٧/١، وأدب الكاتب ٢٥٠،
واللسان «وكف» منسوباً إلى عمرو أوقيس بن الخطيم وليس في ديوانه، والأشموني ٣٠٩، والدرر
٢٣/١. والعورة هنا: الخلل في ثغرة البلاد يُخَاف منه، والوكف: العيب والإثم، والتطف:
التلطف بالعيب.

(٤) الصافات ٣٨. ونسب صاحب «البيان في غريب إعراب القرآن» هذه القراءة إلى أبي السَّمَال
الأعرابي لأنه قدّر حذف النون للتخفيف لا للإضافة. انظر: البيان ٣٠٤/٢.

و«الأليم»، ومن الموصول^(١)، لذلك أيضاً، كقوله تعالى: ﴿وَحُضِتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾^(٢)، وقول الشاعر^(٣):

٤٥٦-أَبْنِي كُلِّيبَ إِنَّ عَمِّيَ الَّذَا قَتَلَ الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَا
وقول الآخر^(٤):

٤٥٧-وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ
وقوله^(٥):

٤٥٨- إِلَّا الَّذِي شَدُّوا بِأَطْرَافِ الْمَسْدِ

ويجوز حذفها للضرورة في الشعر كقول الآخر^(٦):

٤٥٩-هُمَا خُطَّتَا: إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ، وَالْمَوْتُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ
وقال آخر^(٧):

٤٦٠-لَهَا مَتْنَتَانِ خَطَّاتَا كَمَا أَكَّبَ عَلَى سَاعِدَيْهِ النِّمْرُ
أراد الأول: «خطتان»، وأراد الثاني: «خطاتان»، وكذلك عند بعضهم
قوله^(٨):

٤٦١-قَدْ سَالَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا

-
- (١) معطوف على قوله: «من اسم الفاعل». (٢) التوبة ٦٩.
(٣) البيت للأخطل وهو في ديوانه ١٠٨، والكتاب ٩٥/١، والمنصف ٦٧/١، والأزهية ٣٠٦، وأماي الشجري ٣٠٦/٢، وابن يعيش ١٥٤/٣، والخزانة ١٨٥/٣.
(٤) البيت للأشهب بن رميلة كما في الكتاب ٩٦/١، وهو في أماي الشجري ٣٠٧/٢، والأزهية ٣٠٩، وابن يعيش ١٥٥/٣، واللسان (فلج)، والمغني ٢١٢، وشواهد ٥١٧، والهمع ٧٣/٢.
وحانت: هلك. وفلج: اسم موضع.
(٥) تقدم برقم ٣٧٠.
(٦) البيت لتأبط شراً، وهو في الحماسة ١٧/١، والخصائص ٤٠٥/٢، والمتع ٥٢٦، والمغني ٧١٥، واللسان (خطط)، وشواهد المغني ٩٧٥، والخزانة ٣٥٦/٣.
(٧) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٦٤، ومجالس العلماء ١٠٩، والمتع ٥٢٦، وابن يعيش ٢٨/٩، واللسان (متن)، والمغني ٢١٥، وشواهد ٦٣٧. وخطاتان: مكتنزان قليلاً فيصفها بالصلافة.
(٨) تقدم برقم ٤١٠.

أراد: القدمان، وأما قوله^(١):

٤٦٢-يَا حَبِذَا عَيْنَا سُلَيْمِي وَالْفَمَا

فقال بعضهم: أراد الفمان، أراد الشفتين. وقال بعضهم: هو منصوب بفعلٍ مضمرٍ كأنه قال: وأحبُّ الفما أو أمدحُ الفما وهو الأحسن. وقال بعضهم: أراد الأنفَ والفما، فتنأها بالتغليب لقرب ما بينهما وتلازمهما، كما قالوا: القمران في الشمس والقمر، ثم حذفتِ النونُ ضرورةً، وهذانِ تَكْلُفَانِ لا يُحتاج إليهما، والقولُ الثاني أجرى على الأصول من القولين الأول والآخِر، فاعرف ذلك وبالله التوفيق.

الموضع الخامس: أن تكون تنويناً^(٢)، وهو: «نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ بعد تمام الكلمة، تلحقُ في غير الشعر، لفظاً لا خطأً ووصلاً، وفي الشعر وقفاً». فقولنا: «نونٌ» احترازاً من غيرها من الحروف /، وقولنا: «ساكنةٌ» احترازاً من «متحركة»^{١٦٣} نحو: نون رَعِشْنَ وَضَيْقْنَ، وقولنا: «زائدةٌ» احترازاً من الأصلية نحو نون: عَنبر، وقلنا: «بعد تمام الكلمة» احترازاً من نون منطلق وَحَبْنَطِي^(٣)، وقلنا: «في [غير] الشعر لفظاً لا خطأً» لأنها يُنطقُ بها ولا تثبتُ في الكتب، وقلنا: «ووصلاً» احترازاً من الوقف لأنها تسقط فيه، وقلنا: «وفي الشعر وقفاً» نعني به تنوين الترئُّم، فإنه يكونُ في القافية إذا وَقَفَ عليها، وهي حرفُ غُنَّةٍ في الخيشوم لسكونها.

ومن أحكامها العامة لجميع مواضعها أنها تظهرُ عندَ حروفِ الحلق: الهمزة والهاء والعين والغين والحاء والخاء، نحو: عليم أنت، وعليم هاد، وعليم عَفُو، وعليم غفور، وعليم حكيم، وعليم خبير، وتُدغمُ عندَ حروفِ يَرْمَلون: الياء والراء والميم واللام والواو والنون، إلا أنها بِغُنَّةٍ^(٤) في الياء والواو والميم

(١) لم أهتم إلى قائله، وهو في اللسان «فوه»، وبعده:

وَالْجَيْدُ وَالنَّحْرُ وَتَذِي قَدْ تَمَّا

والخصائص ١٧٠/١.

(٢) انظر في أقسام التنوين: الإيضاح ٩٧، الجنى ٥٥، ابن يعيش ٢٩/٩، المغني ٣٧٥.

(٣) الحَبْنَطِي: الممتلئ غيظاً.

(٤) قوله «بغنة» غير واضح في الأصل.

والنون، وبغيرها في الراء واللام. نحو: عَلِيمٌ يقول، وَعَلِيمٌ رحيمٌ، وَعَلِيمٌ مُبينٌ، وَعَلِيمٌ لكم، وَعَلِيمٌ وهَّابٌ، وَعَلِيمٌ ناصرٌ. وَتَقْلُبُ مِثْلَ بِغْتَتِهَا مع الباء، نحو: ﴿عَلِيمٌ بذات الصدور﴾^(١)، وَتَخْفَى في سائر حروف المعجم فلا تكون إلا غَنَةً لا غير، فإذا ثَبِتَ هذا فإن مواضعها في الكلمة خمسة معانٍ:

الأول: أن تكون في الاسم المتمكن الأمكن^(٢)، للفرق بين المنصرف وغير المنصرف، نحو: زيدٌ، فرقاً بينه وبين عُمَرُ وأخمر وشَبَّهَها من الأسماء التي لا تنصرف. وتحقيق ذلك أنها تدلُّ على كمال الكلمة وانفصالها مما بعدها^(٣)، لا يصحُّ إضافتها أبداً معها، وإنَّما ذلك لأنها^(٤) دليل الانفصال، والإضافة دليل الاتصال فتناقضا. وهذا الحكم جامع لها في جميع مواقعها، مع معنى آخر يختصُّ به في كلِّ موقعٍ، فإذا قال القائل: رأيتُ أحمدَ، عَلِمَ أنه واحدٌ بعينه، وإذا قال: رأيتُ أحمداً عَلِمَ أنه واحدٌ مِنْ جُملة الأحامد غير معلومٍ، فلهذا وُضِعَ لهذا التنوين.

الثاني: أن تكون في الاسم المبني دلالةً على التنكير^(٥)، نحو: سيبويه وعَمْرُوهُ وَنَفْطُوهُ وإِيْهِ وإِيَّاهُ ومِهُ وَصَهِ ونحو ذلك، فهذه الألفاظ إذا كانت بغير تنوين فهي معارفٌ إمَّا اسماً لأشخاصٍ، وإمَّا لمعانٍ معلومةٍ. فإذا أنكرتُ واحداً منها ولم تُردِّدْهُ لمعلومٍ نَوَّنتْ دلالةً على ذلك، فإذا قلتُ: رأيتُ سيبويه بغير تنوين فهو لمعروفٍ، وإذا قلتُ: سيبويه بالتنوين فهو لغير معلومٍ، وكذلك: عَمْرُوهُ وَنَفْطُوهُ، وإذا قلتُ: إِيْهِ^(٦) وَمَهِ وَصَهِ بغير تنوين فهو في معنى معروفٍ من حديثٍ معلومٍ، أو كَفَّ معلومٍ، أو سكوتٍ / معلومٍ، قال ذو الرمة^(٧):

١٦٤

٤٦٣- وَقَفْنَا فَقُلْنَا: إِيْهِ عَنْ أُمِّ سَلَمٍ وَمَا بَالُ تَسْلِيمِ الدِّيارِ الْبَلَّاقِعِ

(١) آل عمران ١١٩.

(٢) ويعبرون عنه بتنوين التمكين.

(٣) في الأصل «مما بعده» وهو سهو.

(٤) أي: نون التمكين.

(٥) ويعبرون عنه بتنوين التنكير.

(٦) في الأصل: «إِيْهِ» بالتنوين وهو سهو.

(٧) الديوان ٣٥٦، وفيه «تكليم» عوضاً من «تسليم»، وتُعلَبُ ٢٢٨، واللسان (أهه)، وابن يعيش

٣١/٤، والشذور ١١٩، والخزانة ١٩/٣.

بغير تنوين، لأنه أراد حديثاً معلوماً، وإذا نُونُ ذلك أُريدَ به حديثٌ غيرُ معلومٍ وكفَّ غيرُ معلومٍ وسكوتٌ غيرُ معلومٍ.

فهذا التنوينُ في هذه الأسماء تنوينُ تنكيرٍ ولا يكونُ إلا في المبنيات كما ذُكر، ويُكسرُ الحرفُ الذي قبله إن كان مبنياً على السكون كـمِه وصِه لالتقاء الساكنين، وإن كان قبله متحركٌ بقي على صورته نحو: غاقٍ وإيه. وقد حكى الجرميُّ في «سيبويه» وأمثاله الإعرابَ والتثنيةَ والجمعَ، وهو قليلٌ لا يُقاس عليه.

الثالث: أن يكون في الجمع المؤنث السالم^(١) مقابلاً للنون في جمع المذكر السالم نحو: فاطماتٌ وعائشاتٌ، يقابل: الزيدَيْنَ والعُمَريْنَ، لأنَّ ذلك الجمعَ نظيرُ هذا في السَّلامة، وفي زيادَتَيْنِ في آخره مثله، وإذا التاء تدلُّ على التأنيث كما أنَّ الواو تدلُّ على التذكير، والكسرة في^(٢) التاء كالياء في المذكر في حال النصب والخفض، فلذلك قيل في تنوينه إنَّه وُضع للمقابلة للنون المذكورة.

إلا أنَّ هذه المقابلة لا تَتَبَيَّنُ قَطُّ إلا [إذا] كان الجمع المؤنث معرفةً بالعلمية، فكان ينبغي أن يُمنع من الصرف للتأنيث والتعريف، نحو: «أذرعَاتٍ» لموضعٍ معلومٍ في قول امرئ القيس^(٣):

٤٦٤- تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَشْرَبِ أَذَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي
و«عرفاتٍ» في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾^(٤)، فلما نُونُ هذان الاسمان مع وجود ما يمنع^(٥) الصرف فيه، عَلِمْنَا أنَّ تنوينه ليس بتنوين تَمَكُّنٍ، ولَمَّا هو تنوينٌ مقابلةٌ للنونِ كما ذُكر، وتَبَعَتِ الكسرةُ التنوينَ في الإثبات، لأنَّ صورته صورةُ تنوينِ التمكنِ، ولذلك حُذِفَتْ مع التنوينِ فيهما، [و] قد رُوي «من أذرعَاتٍ»، وقد قُرِئَ في الشاذ: «مِنْ عَرَفَاتٍ»^(٦) للاعتدادِ بالعلتين المانعتين من الصرف.

(١) ويعبرون عنه بتنوين المقابلة.

(٢) الديوان ٣١، والكتاب ١٨/٢، وابن يعيش ٣٤/٩، واللسان (ذرع)، والأشموقي ٤١، وابن

عقيل ٤١/١، والدرر ٥/١. وتنورتها: مثلت نارها وتوهمتها.

(٤) البقرة ١٩٨. (٥) في الأصل: «ما بقي» وهو تحريف. (٦) لم أقف على هذه القراءة.

فأما نحو: «مسلماتٍ وقانتاتٍ» من الأسماء النكرات فينبغي أن يُحْمَلَ تنوينه على أنه الذي للتمكن، لأنه أحوَجُ إليه من تنوين المقابلة، لدلالته على التمكن والانتقال، والفرق بين المنصرف وغيره، واتفق معه إن كانت فيه مقابلةً، لا أنها خاصةً بالموضع كالتي في «أذرعَات» و«عَرَفَات». فاعلم ذلك فلم أقف على تنبيه عليه لأحد.

الرابع: أن يكون للعوض وهو نوعان:

النوع الأول: أن يكون عوضاً من جملة وذلك إذا لحق «إذ» التي هي ظرفُ زمانٍ ماضٍ، وذلك إذا حُذِفَت الجملة بعدها اختصاراً لدلالة ما قبلها عليها لأنها/ تُضَافُ أبداً إلى الجملة الاسمية والفعلية نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾^(١)، و﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾^(٣)، و﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ﴾^(٤)، و﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾^(٥)، والأكثر فيها الإضافة إلى الجملة التي أوّلها الماضي لأنه الملائم لمعناها.

فإذا جاءت «إذ» تُحْدَفُ فيه تلك الجملة المضافة إليها اختصاراً [و] عَوْضُ من الجملة المذكورة التنوين نائباً مَنَابَهَا وهو أَخْفُ منها، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾^(٦)، و﴿وَأَنْتُمْ حِينْئِذٍ تَنْظُرُونَ﴾^(٧)، المعنى: إذ^(٨) زُلْزِلَتْ وَأُخْرِجَتْ، و﴿إِذْ﴾^(٨) بَلَّغَتِ الْخَلْقَوْمَ.

ولأنما كُسِرَتْ ذَالُ «إِذ» مع التنوين لالتقاء الساكنين لأن اجتماعهما ثَقِيلٌ. وزعم الأخفش أن الدال من «إِذ» إنما كُسِرَتْ لأنها كسرةٌ إعرابٍ، لأنها عنده

(١) غافر: ٧١. (٢) الأنفال ٤٣.

(٣) آل عمران ٤٢. (٤) الصف ٥.

(٥) الأحزاب ٣٧.

(٦) الزلزلة ٥. ونص الأيات: «إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زُلْزَالَهَا وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَنْفَالَهَا وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا، يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا».

(٧) الواقعة ٨٤، ونص الأيات: «فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْخَلْقَوْمَ وَأَنْتُمْ حِينْئِذٍ تَنْظُرُونَ».

(٨) في الأصل: «إِذَا» وهو تحريف.

معربة بالخفض، لأنها منوثة مضاف إليها ما قبلها من حينٍ ويوم، كما هو القيام والقعود في نحو: يومَ قيام زيد، وحين قيام^(١) عمرو، وهو فاسدٌ من أوجه:

أحدها: أنَّ «إِذْ» مبنية على السكون إذا لم يكن معها تنوينُ البتة، والتنوين فيها ليس للتمكّن فيفيد إعراباً، وإنما بُنيت لأنها أشبهت الحروف في افتقارها أبداً إلى الإضافة إلى ما بعدها من الجمل، ولا يُسأل عن بنائها على السكون لأنه الأصل، والحركة لموجب، وفيها يُسأل: لم كانت؟

والثاني: أنها قد جاءت مكسورة مع غير التنوين لالتقاء الساكنين أيضاً، كقوله تعالى: ﴿إِذْ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾^(٢)، وليس قبلها ما أُضيفت إليها.

والثالث: أنها تكون مجردة^(٣) عن الإضافة إليها نحو: يوم وحين وغيرهما، وهي مع ذلك مكسورة كقول الشاعر^(٤):

٤٦٥- نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أَمْ عُمُرٍ بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحُ
فَدَلَّ بهذه الأوجه أنها مبنية على السكون، أُضيف إليها أو لم يُضف، وأنَّ الكسرَ فيها إنما هو لالتقاء الساكنين، التنوين أو غيره^(٥)، أُضيف إليها أو لم يُضف، وأنَّ التنوينَ فيها إنما هو عوضٌ من الجملة إذ لا تثبت معها ولا حظٌ للتمكّن فيها. فاعلمه.

فإن قيل: فلم لا تقول: إنَّ حيناً ويوماً المضافين إليها مُقدَّرانِ لدلالة الكلام عليهما، ويكون الخفضُ فيها إعراباً للإضافة إليها تقديراً؟ فالجواب من وجهين: أحدهما: أنَّ المضاف لا يُحذف ويبقى المضاف إليه في موضعٍ إلا أن يُقامَ الباقي المضاف إليه مقامه في الإعراب نحو: اجتمعتِ اليمامةُ واسألِ

(١) لعله: «حين قعود عمرو».

(٢) غافر ٧١.

(٣) في الأصل: «مفردة» وهو تحريف.

(٤) البيت لأبي ذؤيب، وهو في ديوان الهذليين ٦٨، والخصائص ٣٧٦/٢، وابن يعيش ٣١/٩، واللسان (شلال)، والمغني ٩١، وفيه «بعافية» عوضاً من «بعاقبة» والأشُموني ١٣، وشواهد المغني ٢٦٠، والحزاة ١٤٧/٣. و «بعاقبة» أي: لما طلبتها زجرتك عن قريب.

(٥) قوله: «أو» غير واضح في الأصل.

القرية، وأما أن يُحذف ويبقى المضاف إليه مخفوضاً فشاؤ كقوله^(١):

٤٦٦- رَجِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِّسْتَانِ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ

١٦٦

/ بخفض «طلحة»، أو عطف على غيره كقوله^(٢):

٤٦٧- أَكَلْتُ أَمْرِي تَحْسَبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

وإنما امتنع ذلك لأن المضاف إليه حال محل التنوين، وكما لا يبقى التنوين دون اسم كذا لا يبقى المضاف إليه دون المضاف.

والوجه الثاني: أن معنى «إذ» هو معنى^(٣) «حين» أو ما في معناه من اليوم والوقت وشبههما، فلا فائدة في إرادته وتقديره.

فإن قيل: فلا شيء اجتمع في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ﴾^(٤) و﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾^(٥) وهما في معنى واحد، وما الفائدة في ذلك؟ فالجواب أن ذلك لمعنى غريب، وذلك أن يوماً وحيناً يضافان تارة إلى الجملة كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشْقُقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾^(٦) وقوله: ﴿وَسَبَّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾^(٧)، وقول الشاعر^(٨):

٤٦٨- عَلَى حِينٍ عَاتَبْتَ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا

(١) تقدم برقم ٣٩٦.

(٢) نسب في الكامل ٢٤٧/١ إلى عدي بن زيد، وهو في ملحق ديوانه ١٩٩، والأصمعيات ١٩١ منسوباً إلى أبي ذؤاد، وهو في المقرب ٢٣٧/١، وابن يعيش ٢٦/٣، والمغني ٣٢١، وابن عقيل ٥٧/٣، والهمع ٥٢/٢، والخزانة ٣٩٤/٤.

(٣) قوله «معنى» ورد بالتكرار.

(٤) الواقعة ٨٤.

(٥) الزلزلة ٤.

(٦) الفرقان ٢٥.

(٧) الطور ٨٤.

(٨) البيت للنابغة وهو في ديوانه ٤٤ وعجزه:

وَقُلْتُ: أَلْمَا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

والكتاب ٣٦٩/١، وإيضاح الزجاجي ١١٤، وأمالى الشجري ٢٦٤/٢، وابن يعيش ١٦/٣،

والمقرب ٢٩٠/١، والإنصاف ٢٩٢، واللسان: بهر، والعيني ٤٠٦/٢، وشواهد المغني ٨١٦،

والهمع ٢١٨/١، والخزانة ١٥١/٣.

وقول الآخر^(١):

٤٦٩-وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مِطْطِي

وتارةً إلى المفرد نحو قوله: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَلَاتِ يَنْ مِّنَاصٍ﴾^(٣)، وتارةً لا يكون فيها إضافةً إلى غيرهما، كقوله تعالى: ﴿ذَاكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لِّهَ النَّاسِ، وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾^(٥).

فإذا أضيفا إلى الجمل فلا بُدَّ من ذكرهما بعدهما^(٦)، ولا يجوزُ حذفُها وتعويضُ التنوين منها، لأنَّ التنوين يكون إذ ذاك فيها للتمكُّن، لأنها أُخْرِجَ إليه من تنوين العوض بحُكْمِ تَمَكُّنِها، فلا يكون لهما شيءٌ يُسْتَدَلُّ به على الجملة المحذوفة بعدهما، فلما أريدَ حذفُ الجملة التي بعدهما اختصاراً كما يُفَعَّلُ مع «إذ»، ولا بُدَّ مِنْ شَيْءٍ يُعَوِّضُ منها، وتنوين العوض لا يَحْتَمِلُهُ «حين» ولا «يوم» [لأحدهما تنوين تمكُّنهما]^(٧)، جُعِلَتْ «إذ» بعدهما لِيَتَوَصَّلَ بها^(٨) إلى إلحاق تنوين عوضٍ دالٍّ على الجملة المحذوفة، إذ هي مَبْنِيَّةٌ، فَاجْتَمَعَتْ «إذ» مع كُلِّ واحدةٍ منها لإفادتها إفادتهما من غير تناقض ولا اختلاف في المعنى، ولإرادة التوصل إلى الاستدلال على الجملة المحذوفة، فلذلك إذا وجدنا «إذ» مفردةً لا نُقدِّرُ قبلها حيناً ولا يوماً لعدم احتياجها إليهما، وإذا وجدنا «حيناً» و«يوماً» يُراد إضافتهما إلى الجملة اختصاراً فلا بُدَّ معهما من «إذ» لما ذكرتُ لك^(٩)، والمقصود الحين واليوم. فاعلمه.

(١) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١١ وعجزه:

فَيَا عَجَباً مِنْ رَحْلِهَا الْمُتَحَمِّلِ

وهو في المغني ٢٢٩.

(٢) سورة ص ٣.

(٣) مريم ٣٩.

(٤) الإنسان ١.

(٥) هود ١٠٣.

(٦) أي: فإذا أضيف يوم وحين إلى الجمل فلا بدَّ من الجمل بعدهما.

(٧) ما بين معقوفين لا معنى له، لعل صواب العبار: «وسوين كل منها تنوين تمكُّن».

(٨) في الأصل: «بها» وهو تحريف. (٩) في الأصل: «له» وهو تحريف.

وعما يدلُّ على ذلك عدمُ اجتماعهما إذا ظهرت الجملة بعدهما فلا يُقال: يومٌ إذ قام زيدٌ، ولا حين إذ قام عمروٌ.

١٦٧ فإن قيل: فهل تضاف «إذ» إلى المفرد في نحو قوله^(١): /

٤٧٠- هَلْ تَرْجِعَنَّ لِيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا وَالْعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا

فالجواب أن «ذاك» في البيت ليس مضافاً إليه، وإنما هو مبتدأ خبره محذوفٌ للعلم به تقديره: كائنٌ أو مستقرٌّ، لأنَّ «إذ» لم تثبت إضافتها إلى المفرد في موضع، فيقال: «جئت إذ قيامك» ولا «إذ عودك» فهي في البيت باقية على أصلها من إضافتها إلى الجملة، و«ذا» اسمٌ إشارةٌ مبنيٌّ لا إعرابٌ فيه بوجه، فليس للخفض فيه ظهورٌ فيحكم بالإضافة إليه مفرداً، وإنما هو مبتدأ يجوز حذف خبره للعلم به، كما حُذف في نحو قوله تعالى: ﴿طاعةٌ وقولٌ معروفٌ﴾^(٢) أي أمثلٌ أو أحسن.

فإذا صحَّ ذلك فـ «إذ» أبدأً مضافة إلى الجملة ظاهرةً أو مُقدَّرةً، معوَّضٌ منها التنوين في آخرها كما ذكر. فاعلمه وبالله التوفيق.

النوع الثاني: أن يكونَ عَوَضاً من الحرف بحركته، وذلك في كلِّ جمع مؤنَّثٍ لا نظيرَ له في الواحد منقوصاً في حال الرفع والخفض، نحو: جاءني جوارٍ، ومررت بجوارٍ، وجاءني عوادٍ، ومررتُ بعوادٍ، وكذلك هَوادٍ وسَوارٍ وشبه ذلك.

وذلك أن الجمعَ الذي صِفَتُهُ ما ذُكِرَ لَمَّا كانَ لمؤنَّثٍ ولجمعٍ ومعتلاً ثقيلًا بالضمَّة والكسرة، تجمَّعَ عليه الثقلُ من أوجه، فحُذِفَتْ منه الياءُ بحركتها، وعَوَّضَ منها التنوين، فإذا ترجع إلى النصب رَدَدْنَا الياءَ مفتوحةً لِحَفَّتِهَا، فلم

(١) البيت لعبدالله بن المعتز كما في الأغاني ٢٧٧/١٠، وعجزه فيه:

وَالدَّارُ جَامِعَةٌ أَزْمَانُ أَزْمَانَا

وقد يكون البيت لغير ابن المعتز، وهو في أمالي الشجري ١٩٨/٢، وشواهد المغني ٢٤٧، والدرر

(٢) سورة محمد ﷺ ٢١.

١٧٣/١.

تَحْتَجُّجُ إِلَى تَنْوِينٍ إِذْ لَا حَذَفَ فَيُعَوِّضُ مِنَ الْمَحذُوفِ، فَتَقُولُ: رَأَيْتُ جَوَارِيَّ
وَعَوَاشِيَّ وَعَوَادِيَّ.

وَلَا تَقُولُ لِلتَّنْوِينِ فِي هَذَا النَّوعِ إِنَّهُ لِلتَّمَكُّنِ لِعَدَمِ انْصِرَافِهِ لِعِلَّتَيْهِ الْمَانِعَتَيْنِ
مِنَ الصَّرْفِ وَهُمَا الْجَمْعُ وَعَدَمُ النَّظِيرِ فِي الْمَفْرَدَاتِ فَهُوَ كَضَوَارِبَ وَقَوَاعِدَ، وَمَا لَا
يَنْصَرِفُ لَا يُنَوِّنُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ عَلَى مَا يُذَكَّرُ بَعْدَ.

وَزَعَمَ أَبُو إِسْحَاقَ الزَّجَاجُ^(١) أَنَّ التَّنْوِينَ فِي هَذَا النَّوعِ عَوَضٌ مِنْ حَرَكَةِ
الْيَاءِ لَا غَيْرَ، لِأَنَّهَا ثَقُلَتْ فِي الْيَاءِ وَعَوِّضَ مِنْهَا التَّنْوِينُ، فَالْتَقَى^(٢) سَاكِنًا مَعَ الْيَاءِ
فَحُذِفَتِ الْيَاءُ لِثِقَلِ اجْتِمَاعِهَا.

وَهَذَا فَاسِدٌ مِنْ أَوْجِهِ: أَحَدُهَا: أَنَّ الْكُسْرَةَ وَالضَّمَّةَ فِي الْيَاءِ لَا تَظْهَرَانِ
أَبَدًا، سِوَاءَ كَانَ فِي الْكَلِمَةِ تَنْوِينٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَا سِتْقَالُهَا، فَلَمَّا لَمْ^(٣) تَظْهَرَا فِي
مَوْضِعٍ دَلَّنَا عَلَى أَنَّ التَّنْوِينَ إِنَّمَا هُوَ عَوَضٌ مِنَ الْيَاءِ [وَتَبَعَتْهَا الْكُسْرَةُ إِذْ لَيْسَ عَلَى
مَا تَحُلُ^(٤) تَقْدِيرًا، فَلَمَّا كَانَتِ الْيَاءُ كَالضَّمَّةِ وَالْكُسْرَةِ فِي التَّقْدِيرِ حَكَمْنَا بِأَنَّهُ
عَوَضٌ مِنْهَا]^(٥).

الثَّانِي: أَنَّا قَدْ وَجَدْنَا مَا لَا يَدْخُلُهُ حَرَكَةُ أَصْلًا نَحْوُ: حَبَلِي وَذَكَرِي
وَسَلَمِي، وَلَمْ نَجِدْ فِيهِ تَنْوِينًا، لِذَلِكَ فَلَوْ كَانَ التَّنْوِينُ عَوَضًا مِنْ حَرَكَةِ لَلَزِمَ/ فِي ١٦٨
هَذِهِ الْأَسْمَاءِ وَنَحْوِهَا فَدَلَّ عَلَى أَنَّ التَّنْوِينَ فِي مَسَائِلَتِنَا عَوَضٌ مِنَ الْحَرْفِ لَا مِنَ
الْحَرَكَةِ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ التَّنْوِينَ حَرْفٌ وَالْيَاءُ حَرْفٌ فَتَنَاسَبَا، فَعَوِّضَ أَحَدُهُمَا مِنَ

(١) مَا يَنْصَرِفُ وَمَا لَا يَنْصَرِفُ لِلزَّجَاجِ ١١٢. وَانْظُرْ: الْمَنْصَفُ ٧٠/٢ وَإِيضًا الزَّجَاجِي ٩٧،
وَالْمَنْعَ ٥٥٤. (٢) أَي: فَالْتَقَى التَّنْوِينُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «فَلَمْ تَظْهَرَا» وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٤) كَذَا فِي الْأَصْلِ.

(٥) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ غَيْرِ مُسْتَقِيمٍ، لَعَلَّ فِيهِ سَقَطًا، وَيَبْدُو أَنَّهُ مُقْتَبَسٌ مِنْ مُعَاجَلَةِ ابْنِ جَنِّي فِي الْمَنْصَفِ
٧٢/٢ - ٧٣، يَقُولُ: «التَّنْوِينُ فِي جَوَارٍ وَنَحْوِهِ لَيْسَ بَدَلًا مِنَ الْحَرَكَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْيَاءَ فِي «جَوَارٍ»
قَدْ عَاقَبَتِ الْحَرَكَةَ فِي الرُّفْعِ وَالْجَرِّ فِي الْغَالِبِ مِنَ الْأَمْرِ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَقَدْ صَارَتِ الْيَاءُ
لِمُعَاقَبَتِهَا الْحَرَكَةَ تَجْرِي بِجَرَاهَا، فَكَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُعَوِّضَ مِنَ الْحَرَكَةِ وَهِيَ ثَابِتَةٌ كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ
يُعَوِّضَ مِنْهَا وَفِي الْكَلِمَةِ مَا هُوَ مُعَاقِبٌ لَهَا وَجَارُ تَجْرَاهَا».

الآخر، ولا تناسب بين الحركة والتنوين فيجعل عوضاً منها لأنه حرفٌ وهي بعضُ حرفٍ عند المحققين.

فإن قيل: فلم لم يُقل: جوارِيَّ وغواشيَّ في: جوارِيَّ وغواشيَّ بفتح الياء في حال الخفض بلا تنوين، كما قيل في ضوارب [ضوارب] بفتح الباء في حال الخفض بلا تنوين، لأنَّ كلَّ واحدٍ من النوعين لا ينصرفُ للعلتين المذكورتين؟

فالجواب: أنهم استقلوا النطق بذلك لاجتماع الثقل من الأوجه التي ذكرنا، ولا تجتمع في ضوارب، فاعلمه، ألا ترى أن آخرَ «ضوارب» حرفٌ صحيحٌ وآخرَ «غواشي» حرفٌ معتلٌّ زائدٌ في الثقل لبنائه وتناهيه، ففيه من الثقل ما ليس في ضوارب، فلذلك حُذِفَت الياءُ وعُوضَ منها التنوينُ في حال الرفع والخفض.

الخامس^(١): أن تكونَ للترنم، وذلك في قوافي الشعر، وهي أواخره لأنه موضعٌ وقفٌ محتملٌ لتطويل الصوت بعدما يمضي البيتُ بوزنه كاملاً، ولذلك جُعِلَتْ حروفُ الإطلاقي: الواوُ والياءُ والألفُ لتقبلَ طولَ المدِّ والزيادة بحرفٍ يشبهها وهو النونُ لما تقدَّم من الوجوه في غير هذا الموضع.

وهذا التنوينُ يلحقُ الأسماء والأفعال والحروف على اختلافها من ظاهر أو مضميرٍ أو معربٍ أو مبنيٍّ أو غير ذلك، فليس حكمه حكمَ واحدٍ من التنوينات المتقدِّمة، وذلك نحو قول الشاعر^(٢):

٤٧١- فَمَا نَبِّكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ

وقول الآخر^(٣):

(١) أي: النوع الخامس من أنواع التنوين.

(٢) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٨ وعجزه:

يَسْقُطُ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلِ

وهو في الأزهية ٢٥٣، وقوله «ومَنْزِل» وردت في الأصل: «ومَنْزِل» وهو سهو لأنه موضع الشاهد.

(٣) تقدم برقم ٣٢، وقوله: «والعتابن» وردت في الأصل: «والعتابا» وهو سهو لأنه موضع الشاهد.

٤٧٢- أَقْبَلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَيْنِ
وقول الآخر^(١):

٤٧٣- طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرُوبُنْ
وقول الآخر^(٢):

٤٧٤- مِنْ طَلَّلٍ كَالْأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَنْ

وقول الآخر^(٣):

٤٧٥- وَالذُّيُونُ تُقْضَنْ

وقول الآخر^(٤):

٤٧٦- إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوَّبُ قَالَ يَالْنَ

وقول الآخر^(٥):

٤٧٧- يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَنْ

وزاد أبو الحسن الأخفش تنويناً سادساً وسمّاه الغالي وسمّى الحركة التي

(١) البيت لعلقمة وهو في ديوانه ٣٣ وعجزه:

بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصَرَ حَانَ مَشِيبُ

وهو في أمالي الشجري ٢٦٧/٢، واللسان (طحا)، والمزهر ٤٨٦/٢، وقوله: «طروب» وردت في الأصل: «طروب» وهو سهل لأنه موضع الشاهد.

(٢) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ٧، وقبله:

مَا هَاجَ أَخْرَانًا وَشَجَوَا قَدْ شَجَا

والكتاب ٢٩٩/١، والخصائص ١٧١/١، والمغني ٤١٢، واللسان (بيع)، وشواهد المغني ٧٩٣، وشواهد الشافية ٢٤٣. والأتحمي: البرد المخطط، والأنهج: البالي.

(٣) البيت لرؤية وهو في ديوانه ٧٩، وقامه وما بعده على الترنم:

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالذُّيُونُ تُقْضَنْ فَمَطَّلْتُ بَعْضًا وَأَدْتُ بَعْضَنْ

وهو في الكتاب ٣٠٠/٢، والسمط ٢٣١/١، واللسان (بيع)، والبحر المحيط ٣٤٢/٢، والخزانة

٧٠/١، وشواهد الشافية ٢٣٣.

(٥) تقدم برقم ٣٣.

(٤) تقدم برقم ٣٤.

قبله غُلُوًّا، وذلك التنوين في القافية المقيدة، وهي التي سكنَ حرفُ الرويِّ فيها،
نحو قوله^(١):

٤٧٨- وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرْقِ

وهذا التنوين إذا تأملتَه راجعٌ إلى تنوين الترنم لأنه يُترنَّمُ به في المقيد كما
يُترنَّمُ به في المطلق، وليس كونه في المطلق دون المقيد^(٢) حكماً يُخْرِجُهُ عن المعنى
١٦٩ من الترنم، وإنما يتفرَّق منه بزيادة الغلوِّ خاصّة، فلا تشاح^(٣) في التسامي إذا
فُهِمَ المعنى.

وزاد بعضُ المتأخرين تنويناً سابعاً وهو تنوين الضرورة لأنه لا مدخلَ له
في اللفظة لأنه: إمّا مبنيٌّ وإمّا لا ينصرف، وكلاهما لا مدخلَ للتنوين فيه، فإذا إمّا
وُضِعَ للضرورة، نحو قول الشاعر^(٤):

٤٧٩- سَلَامٌ اللَّهُ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا

فـ«مطر» مبنيٌّ لأنه منادى مفردٌ علمٌ، وذلك أبداً حكمه في النداء، نحو
قوله^(٥):

(١) البيت لرؤبة وهو في ديوانه ١٠٤ وبعده:

مُسْتَبِيهِ الْأَعْلَامِ لَمَاعِ الْخَفَقِ

وهو في الكتاب ٣٠١/٢، والخصائص ٢٦٤/١، وابن يعيش ١١٨/٢، واللسان (خفق)، والمغني
٣٧٨، وابن عقيل ١٦/١، والأشُموني ١٢، وشواهد المغني ٧٨٢، والمزهر ٢٦٣/١، والخزانة
٧٨/١، وأراجيز العرب ٢٢. وقاتم: صفة لبلد، والأعماق: أطراف المفاوز.

(٢) قوله «المقيد» غير واضح في الأصل.

(٣) شاحٌ فلاناً: خاصمه وجادله. (٤) تقدم برقم ٢٢٣.

(٥) البيت لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٧٢ وبعده:

أَنْتَ الْجَوَادُ بْنُ الْجَوَادِ الْمَحْمُودُ

ونُسب في الكتاب ٣١٣/١ لراجز من بني الحرماز، والكامل ٤٠٣، والبحر المحيط ٥٠/٤،
واللسان (سردق) والأشُموني ٤٤٦، وبعده فيه:

سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ

والرواية المشهورة «يا حكمَ بن» على أنه جعل «ابن» تابعاً مع ما قبله بمنزلة الشيء الواحد.

ومنه قوله تعالى: ﴿أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ، قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾^(١)، فهذا التنوين قد دخل المبني، ولا مدخل له فيه إلا للضرورة وكذلك قول الشاعر^(٢):

٤٨١-يَمْنٌ حَمَلَنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النِّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَبِّلٍ

وقول الآخر^(٣):

٤٨٢-فَلْتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدُ وَلَيَدْفَعَنَّ جَيْشاً إِلَيْكَ قَوَادِمُ الْأَكْوَارِ

وكل واحد من الجمعَيْن في البيت لا ينصرف للجمع وعدم النظير ولكن صُرف للضرورة.

وهذا التنوين في التحقيق راجع إلى معنى التمكن لأن هذه الأسماء المنونة في الضرورة و^(٤) أصولها التمكن، فإذا اضطُرَّ الشاعر رَدَّها إلى أصلها، فالضرورة سبب لإظهار التنوين فيما أصله فيه^(٥)، لا أنها معنى من معاني التنوين. فليس ذلك موقعاً سابغاً، وإلا لو كانت الضرورة معنى لكان التنوين في المبنيات اللازمة كـ «كيف وأين وهو وهي» وشبه ذلك، وفي الأفعال الناصبة والمضارعة والأمر والحروف كـ «لم» و«لو» وشبه ذلك، وهو غير موجود إلا فيما أصله التمكن، فغاية الضرورة أن تصير^(٦) يظهر بعد أن لم يكن، رَدّاً إلى الأصل، فاعلمه.

(١) الصفات: ١٠٤، ١٠٥.

(٢) البيت لأبي كبير الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٩٢/٢، ورواية العجز فيه:

حُبُّكَ الثِّيَابِ فَشَبَّ غَيْرَ مُثْقَلٍ

والكتاب ٥٦/١، والحماسة ١٩/١، وابن يعيش ٧٤/٦، وشواهد المغني ٩٦٣. والنطاق: إزار

تشبه المرأة في وسطها، والمهبل: المدعو عليه بالهبل وهو كون أمه تفقده. وقوله: «عواقده» ورد في

الأصل: «عواتك» وهو تحريف. وقوله: «مهبل» في الأصل: «منبل» وهو تحريف.

(٣) البيت للناطقة، وهو في ديوانه ٩٩، والمنصف ٧٩/٢، والمقتضب ١٤٣/١، والخصائص

٣٤٧/٢، والإنصاف ٤٩٠، والقوادم: ج قادمة وهي مقدم الرحل، والأكوار: ج كور وهو رحل

الناقة. (٤) الواو زائدة.

(٥) أي: في التمكن. (٦) في الأصل: «أن تصيرته» وهو تحريف.

واعلم أنَّ التنوين في غير الترُّنم والضرورة يجوز حذفه^(١) للألف واللام، نحو الرجل والغلام في: رجلٌ وغلامٌ ونحوهما. قال بعضهم: لأنَّ الألف واللام دليل التعريف، والتنوين دليل التأكيد فتناقضا، فلا يُجمع بينهما. وهذا فاسدٌ، لأنَّ في المعارف بناءً هو متونٌ وهو العَلَمُ كزيد وعمرو.

والصحيح أنَّ عدم اجتماعهما إنما هو لأنَّ التنوين معاقبُ الإضافة إذ لا يجتمع معها، إذ هي دليل اتصالٍ وهو دليل انفصالٍ فتناقضا، ولما لم تجتمع الإضافة مع الألف واللام لاختلاف^(٢) تعريفها لم يجتمعا مع معاقبها التنوين، أو تقول: لَمَّا لم تجتمع الإضافة مع التنوين لأنَّه مناقضُها و^(٣) لم تجتمع الألف واللام معه^(٤) لأنَّه معاقبُها. وإن شئت أن تقول: إنَّ الألف واللام زائدتان في أول الاسم / والتنوين زائدٌ في آخره فثقلت الزيادة.

١٧٠

ويحذف أيضاً للإضافة للعللة المذكورة نحو: غلامٌ زيدٍ وفرسٌ عمرو، ويحذف أيضاً لتقدير الإضافة، كقولهم: قطع الله يدَ رجلٍ من قاله، أي: يدَ من قاله ورجله. ومنه قول الشاعر^(٥):

٤٨٣-إِلَّا عُلاَلَةً أَوْ بُدَا هَةَ قَارِحٍ نَهْدِ الْجَزَاةِ

ويُحذف أيضاً تخفيفاً كقراءة مَنْ قرأ: ﴿ولا الليل سابقُ النهار﴾^(٦) بنصب «النهار» وحذف التنوين، فليل [له] لمَ لمَ تَقُلْ: «سابقُ النهار»، بتنوين «سابق»، فقال: «لو قلته لكانَ أوزن» يعني: أثقل، فحذف هذا التنوين إنما هو للتخفيف خاصةً.

(١) بل يجب حذفه.

(٢) الواو مقحمة.

(٣) أي: مع التنوين، وفي الأصل: «معها» وهو سهو.

(٥) البيت للأعشى: وهو في ديوانه ١٥٩، والخصائص ٤٠٧/٢، ورواه بالتقديم والتأخير بين «علامة وبداهة»، وسر الصناعة ٢٩٧/١، والمقرب ١٨٠/١، واللسان (علل)، وابن يعيش ٩١/١، وأمال السهيلي ١٣١، والخزانة ١٧٢/١، والقارح من الخيل الذي أكمل خمس سنين، وبداهته: أول جريه، وعلالته: بقية جريه، والنهد: الغليظ، والجزارة: القوائم والرأس.

(٦) سورة يس ٤٠، وهي قراءة عمارة. انظر: القرطبي ٥٤٧٧.

ويُحذف^(١) أيضاً لالتقاء الساكنين خاصةً كقراءة مَنْ قَرَأَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾^(٢) بغير تنوين في «أحد» ومنه قول الشاعر^(٣):

٤٨٤-عَمَرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْتَبُونَ عِجَافٌ

وقول الآخر^(٤):

٤٨٥-فَالْفَيْثَةُ غَيْرُ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

بغير تنوين في «ذاكر» وهذا الحذف لا يكون إلا في الضرورة في الشعر أو نادر كلام كما تقدّم، والإثبات أحسن وأكثر. فإن انضم إلى التقاء الساكنين كثرة الاستعمال لَزِمَ الحذف، وذلك مع «ابن» إذا وقع صفة لما قبله بين علمين أو لقبين أو كنيّتين، أو أحدهما والآخر، نحو: زَيْدُ بْنُ زَيْدٍ جَاءَنِي، وجاءني أبو عبد الله محمدُ بْنُ أَبِي عبد الله محمد، وجاءني كَرُزُ بْنُ بَطَّةَ، وجاءني محمدُ بْنُ أَبِي عبد الله، وجاءني زيدُ بْنُ كرز، وأبو عبد الله بْنُ كرز، وكَرُزُ بْنُ محمد، وشبه ذلك.

وتُحذف الألف أيضاً من «ابن» كما يُحذف التنوين بما قبله في هذه المواضع، فإن خرج «ابن» من أن يكون صفةً، أو أن يقع بين غير ما ذُكر بُتت الألف فيه والتنوين فيما قبله. فاعلمه.

ويُحذف أيضاً إتباعاً لغير المنون كما جاء في الحديث من قوله عليه السلام^(٥): «إِنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ مِثْلَ أَوْ قَرِيبَ مِنْ فِتْنَةِ الدِّجَالِ» أي: مثل فِتْنَةِ الدِّجَالِ أَوْ قَرِيباً مِنْهَا، فحذف التنوين من «مثل» لتقدير الإضافة، و«قريب» من^(٦) إتباعاً له.

(١) في الأصل: «وتُحذف» وهو تصحيف.

(٢) الاخلاص ١-٢، وهي قراءة زيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن وأبو عمرو. انظر: البحر المحيط ٥٢٨/٨.

(٣) نسب في اللسان «هشم» إلى عبد الله بن الزُبَيْرِ، وهو في المقتضب ٣١٢/٢، والمنصف ٣١٢/٢، وابن يعيش ٢٣١/٢. والمستون: من أصابتهم سنة وقحط.

(٤) تقدم برقم ٥٨.

(٥) قطعة من حديث رواه البخاري في كتاب العلم ٢٤/١. وانظر: أمالي السهيلي ١٣٠.

(٦) في الأصل «ومن قريب».

وربما عاملوا التابعات معاملة المتبوعات كقولهم: «أخذه ما قَدُم وما حَدَث»^(١) بضم الدال، ولا تستعمل^(٢) وحدها إلا بفتحها، وكذلك: «مأجورات مأزورات»^(٣)، ونحو ذلك فأعلمه، وبالله التوفيق.

الموضع السادس للنون^(٤): أن تكون للوقاية من كسر ما قبلها لأجل ياء المتكلم، وهي قسمان: قسم تلزم الكلمة، وقسم لا تلزمها.

فالقسم اللازمة هي اللاحقة للأفعال الماضية والمضارعة والتي للأمر، إذا وليتها ياء المتكلم نحو: / أكرمني ويكرمني [وأكرمني]، وإنما لزمَتْ فيها محافظةً على ١٧١ أن لا يُكسر أوأخرها لأجل الياء، فتثقل مع أصل ثقلها فيتوالى عليها الثقل، والأفعال لا يَدْخُلها كسرٌ إلا إتباعاً نحو: بدا^(٥)، ولالتقاء الساكنين نحو: اضرب الرجل، وهما عارضان مع السكون في الفعل.

وكذلك تلزم في: «إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ وليتَّ»، وإنما ذلك لأنها أشبهت الأفعال في العمل بالتضمن وعدد الحروف والفتح لأواخرها، فتقول: إنني وكأني وليتني ولكنني.

فإن قيل: قد قيل: إنِّي وأني وكأني ولكني وليتي بنونٍ واحدةٍ، فليست النون المذكورة لازمة في الكلمة، قيل: أما «إنَّ» و«أَنَّ» و«كأنَّ» و«لكنَّ» فجاءت بنون واحدة هي نون الوقاية، وحذفت النون الأصلية لثقل اجتماع النونين، وحكمتنا على أن الأصلية هي المحذوفة دون نون الوقاية، لأن نون الوقاية جعلت لمعنى^(٦)، ولا يُجْعَل الشيء لمعنى يبقى مع حذفها لتناقض الغرضين^(٧)، ودلَّت نون الوقاية على المحذوفة الأصلية إذ هي نونٌ مثلها، ولا تدلُّ الأصلية على التي لمعنى.

(١) انظر: المغني ٧٦٢.

(٢) في الأصل: «ولا يستعمل» وهو تصحيف.

(٣) أصله: موزورات بالواو لأنه من الوزر، انظر: المغني ٧٦٢/٢. وفي الحديث: «ارجعن مأزورات غير مأجورات». رواه ابن ماجة ٥٠٢/١.

(٤) في الأصل: «النون» وهو تحريف.

(٥) كذا في الأصل.

(٦) انظر: الإنصاف ٦٤٨/٢.

(٧) في الأصل: «العوضين» وهو تحريف.

وأما «ليت» فهي لازمة لها إلا في الضرورة، والضرورة تُحذف لها الأصلية في نحو قوله^(١):

٤٨٦-..... وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ

فَأَحْرَى أَنْ تُحَذَفَ لَهَا الزائدة في نحو قوله^(٢):

٤٨٧-كَمُنِيَّةٌ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي.....

كما حُذِفَتْ^(٣) وهي للإعراب في قوله^(٤):

٤٨٨-أَيُّتُ أُسْرِي وَتَيْتِي تَذُلُّكِي وَجَهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذُّكِي
بل هو هنا أخرى أن لا يجوز.

وكذلك تلزم مع «مِنْ» و«عَنْ» كقوله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾^(٥)، و«عَنِّي» إلا في الضرورة كقوله^(٦):

٤٨٩-أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ هِنْدٍ وَلَا هِنْدٌ مِنِّي

والقسم الذي يجوز أن تلحق الكلمة وألاً تلحقها فـ «لَدُنْ» و«قَدْ» و«قَطْ» بمعنى حَسْب، تقول: لَدُنِّي وَلَدُنِّي، وَقُدْنِي وَقُدِي، وَقُطْنِي وَقُطِي، قال الله تعالى: ﴿مِنْ لَدُنِّي عَذْرَاءٌ﴾^(٧)، وقرئ بالتخفيف والتشديد، فالتشديد على إثباتها والتخفيف على حذفها، وقال الشاعر^(٨):

(١) تقدم برقم ٣٧٩. (٢) تقدم برقم ٤٠٢.

(٣) أي: النون من «تبيتين» و«تدلكين».

(٤) لم أهتم إلى قائله وهو في اللسان «ذلك»، وشواهد التوضيح ١٧٣، والهمع ٥١/١.

(٥) آل عمران ٣٥.

(٦) لم أهتم إلى قائله، وهو في الجني ٥٨، وابن يعيش ١٢٥/٣ وفيه «قيس» عوضاً من «هند»،

والأشمونى ٥٦، والهمع ٦٤/١.

(٧) الكهف ٧٦، قرأ الجمهور بالتشديد، ونافع خفف النون. انظر: القرطبي ٤٠٦١، والنشر

١/٢ ٣.

(٨) كذا في الأصل: «من أم» والرواية «من نصر». واختلف في نسبة البيت فقد نسب ابن يعيش

١٢٤/٣ إلى أبي بحدلة وبعده:

٤٩٠- قَدْ نِي مِنْ أُمِّ الْخُبَيْيْنِ قَدْ ي

فجمع بين إلحاقها وحذفها، وقال آخر^(١):

٤٩١- اَمْتَلَا الْخَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي

وفي الحديث في وصف النار: «حَتَّى يَضَعَ الْجَبَّارُ فِيهَا قَدَمَهُ فَتَقُولُ: قَطْنِي قَطْنِي»^(٢) بغير نون الوقاية. وكذلك «لَعْلٌ» والأكثر فيها الحذف، كقوله تعالى:

﴿لَعْلِي أَطْلُعُ﴾^(٣) و﴿لَعْلِي أَبْلُغُ﴾^(٤) وقد جاء / إثباتها فيها قال الشاعر^(٥): ١٧٢

٤٩٢- وَأَشْرِفُ بِالْقُورِ الْيَفَاعِ لَعْلَنِي أَرَى نَارَ لَيْلَى أَوْ يَرَانِي بَصِيرُهَا

ومما يجوز أَنْ تُحذف فيه وتثبت الفعل المعرب بالنون، نحو: تضربون وتضربون، وإذا أوصلته بياء المتكلم أثبت نون الوقاية مراعاةً لأصل الفعل في الوقاية من الكسر، وإذا حذفتها فلتقل اجتماع النونين أو النونات والأكثر الإثبات، ويجوز إدغام نون الإعراب فيها، وقرأ قوله تعالى:

ليس الإمام بالشحيح المُلحِدِ

ونسبه في الخزانة ٤٤٩/٢ إلى حميد الأرقط، وقيل: أبو بجلة، وهو في الكتاب ٣٨٧/١، ونوادير أبي زيد ٢٠٥، وأمالى الشجري ١٤/١، والإنصاف ١٣١، والمغني ١٨٥، والأشمونى ٥٧، والعيني ٣٧٥/١، وشواهد المغني ٤٨٧. والخبييان هما عبدالله ابن الزبير وكنيته أبو خبيب وأخوه مصعب. وقندي: أي حسبي وكفاني، والملحد: الظالم أو الذي استحل حرمة البيت، فهو يُعْرَضُ بعبدالله بن الزبير؛

(١) لم أهتم إلى قائله وهو في ثعلب ١٥٨ وفيه «سلاً» عوضاً من «مهلاً»، والخصائص ٢٣/١، واللامات ١٥٢، والإنصاف ١٣٠، وابن يعيش ١٣١/٢، واللسان والتاج (قطط) وأمالى الشجري ٣١٣/١، والعيني ٣٦١/١.

(٢) رواية البخاري ١١٥/٦: «يلقى في النار، وتقول: هل من مزيد، حتى يضع قدمه فتقول: قط قط».

(٣) القصص ٣٨. (٤) غافر ٣٦.

(٥) البيت لتوبة من مقطوعة في أمالي القالي ٨٧/١، وهو في اللسان (بصر)، وشواهد المغني ٥٩٠ والخزانة ٥٨/١، والقور: ج قارة وهي الجليل الصغير.

﴿ اتَّحَاجُّونِي فِي اللَّهِ ﴾^(١) بالثلاثة الأوجه: الحذف والإثبات والإدغام، وكذلك: ﴿ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ ﴾^(٢):

وإنما لم تُلزَم في هذا القسم، لأنها في «قط وقد وَلَدُنْ» في الأسماء، وباب الأسماء لا تدخل فيها محافظة على سكون البناء كما كان ذلك في مِنْ وَعَنْ.

وأما «لعلَّ» فالحذف فيها لثقلها بالطول والزيادة [في] أولها وإدغام لاميتها الأخيرين، والإثبات إجراء لها مجرى: «إِنَّ وَأَنْ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ» في شبهها للفعل في العمل وفتح الآخر وغير ذلك مما ذكر في بابها.

وما عدا ما ذكرنا من الأفعال والأسماء والحروف المذكورة فلا تَلَحُّقُهُ نونُ الوقاية من الأسماء والحروف، فإن جاء من لحاقها شيءٌ لواحدٍ منها فللضرورة، كقوله^(٣):

٤٩٣- وَمَا أَذْرِي وَظَنِّي كُلَّ ظَنٍّ أُمْسِلُمْنِي إِلَى قَوْمِي شِرَاجِي
وكان هذا الشاعر شبه اسم الفاعل بالفعل المضارع لعمله عمله، وأنه في قوته، كأنه قال: أيسلمني، ولكن ذلك ضرورة كما ذكر.

باب النون المركبة

اعلم أن النون تتركب مع الحاء والنون: نحن، ومع العين والميم: نعم، فلذلك حرفان.

فأما «نحن» فقد ذُكِرَ حكمها في باب أنا وأنت، لأن الباب فيها في

(١) الأنعام ٨٠، قرأ نافع بتخفيف النون، وشدد النون الباقون. انظر: النشر ٢/٢٥٠، والقرطبي: ٢٤٦٤.

(٢) الزمر ٦٤، قرأ نافع بنون مخففة واحدة وفتح الياء، وقرأ ابن عامر بنونين مخففتين. والباقون بنون واحدة مشددة على الإدغام. انظر النشر ٢/٣٤٨، والقرطبي ٥٧٣٠.

(٣) نسب في الدرر ٤٣/١ إلى يزيد بن محمد الخارثي، وهو في المحتسب ٢/٢٢٠، واللسان (شرح)، والبحر المحيط ٧/٣٦١، والمغني ٣٨٠، وشواهد المغني ٧٧٠.

الفصل (١) واحدٌ على ما مضى هناك.

باب نَعَمْ (٢)

اعلم أن «نعم» معناها العِدَّةُ والتصديقُ، وهي حرفُ جوابٍ لما قبلها أبداً، إلا أنها إن كان ما قبلها طلباً فهي عِدَّةٌ لا غيرُ، وإن كان ما قبلها خبراً فهي تصديقٌ لا غيرُ، فمثالُ الأولى أن تقولَ في جواب مَنْ قال: أَتَضْرِبُ زيداً، أو هل تَضْرِبُ زيداً، أو ألا تَضْرِبُ زيداً، ونحو ذلك من أنواع الطلب: نعم، والمعنى: الإخبارُ بفعل (٣) الضربِ ووعْدُ السائلِ به. ومثالُ الثانية: أن تقولَ في ١٧٣ جواب مَنْ قال: ضَرَبْتُ زيداً أو قَتَلْتُ عمراً أو نحو ذلك من الإخبار: نعم، والمعنى قد ضَرَبْتُ أو قَتَلْتُ، مجاباً كلامه بالإجابة إلى الفعل وصدَّقته، وكانت كلاماً تاماً بوقوعها موقعَ الكلام التام، وقد يجوزُ أن تجتمعَ معه (٤) توكيداً، وقد يجوزُ أن تأتي بأصل الجواب جملةً على نحو ما تقدَّم دونها.

وهي في الجواب نقيضةُ «لا» النافية، ونقيضةُ «بلى» أيضاً، إلا أن «بلى» تنفي الموجِبَ قبلها، وتوجب المنفيَ أيضاً، فإذا قال القائل: ضَرَبْتُ زيداً، فتقول: بلى، فالمعنى لم أَضْرِبْهُ، وإذا قال: لم تَضْرِبْ زيداً، فتقول: بلى فالمعنى: ضَرَبْتُهُ.

و«نعم» توجبُ لا غيرُ، ولا يقعُ قبلها المنفيُّ، ولو جاءَ لجازَ فلهذا قال بعضُ النحويين في قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ قالوا: بلى (٥): لأنهم لو قالوا نعم لكانَ كفراً، يريدُ: إنهم لو قالوا «نعم» لصدَّقوا النفيَ فكفروا، و«بلى» تنفيه وتوجبُ الجوابَ، فيكونُ المعنى على «نعم»: لست ربُّنا، وعلى «بلى»: بل أنت ربنا، فخرج من هذا أن «نعم» لا تقعُ في مواضع «بلى»، وأن «بلى» تقعُ في

(١) في الأصل: «الوصل»، وهو سهو.

(٢) انظر في: «نعم»: أمالي السهيلي ٩٤، والجنى ٢٠٤، والمغنى ٣٨١، والهمع ٧٦/٢.

(٣) قوله «بفعل» غير واضح في الأصل.

(٤) أي: تجتمع «نعم» مع الكلام، وفي الأصل: «معها» أو تكون العبارة: أن يجتمع معها.

(٥) الأعراف ١٧٢، ونسب صاحب المغنى ٣٨٢ هذا القول إلى ابن عباس.

مواضع «نعم»، إذ لا يقع قبلها الموجب. وقال بعضهم: إنه قد يقع كل واحد منها موضع الآخر^(١)، وأنشد^(٢):

٤٩٤- أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو وَإِنَّا فَذَاكَ بِنَا تَدَانِي
نعم، وَتَرَى الْهَيْلَالَ كَمَا أَرَاهُ وَيَعْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلَانِي

فلو قال هنا: بلى لجاز، وقوله «نعم» جائز. وهذا عندي على توجيهين في البيت: الأول: إن أريد جواب: «أليس الليل يجمع أم عمرو وإيانا» جُوبِبَ بـ «بلى» لأن قبلها النفي فيكون المعنى: بل يجمعنا، وإن^(٣) أريد جواب «فذاك بنا تَدَانِي» صَحَّتْ «نعم» على معنى: نعم ذاك بنا^(٤) تَدَانِي، فليس في البيت شاهد على أن كل واحدة منها موضع الأخرى كما ذكرت لك، فاعلمه.

(١) انظر: أمالي السهيلي ٤٥، ٤٦.

(٢) البيتان لجندب كما في أمالي القالي ٢٧٨/١، وأمالي السهيلي ٢٤٦، والمقرب ٢٩٤/١، والمغني

٣٨٣، والخزانة ٤٨٠/٤.

(٤) في الأصل: «لكما» وهو تحريف.

(٣) وهو التوجيه الثاني.

الصاد والضاد: غفل

١٧٤

باب العين/

اعلم أنَّ العينَ لم تَحْيَءْ مفردةً، وإنما أتتْ مركَّبةً مع غيرها من الحروف، مع الدال والألف: عدا، ومع النون: عن، ومع اللام خفيفةً والألف: على، ومع اللام المشدَّدة: عَلٌّ، فتلك أربعةٌ أحرفٍ.

باب عدا^(١)

اعلم أنَّ «عدا» تنقسم قسمين: قسمٌ فعلٌ، وقسمٌ حرفٌ للجَرِّ، ومعناها في القسمين الاستثناءُ كخلا وحاشا.

فإذا كانت فعلاً في باب الاستثناء ففاعلاً مضمراً فيها يعود على بعض المستثنى منه، وما بعدها منصوبٌ بها معمولاً به نحو: قامَ القومُ عدا زيدا، فحكمُها في ذلك حكمُ «خلا» وقد ذُكر في بابها.

وإذا كانت حرفٌ جرٌّ خَفَضَتْ ما بعدها^(٢) وكان العاملُ فيها معنى^(٣)

(١) انظر في «عدا»: الكتاب ٣٧٧/١، وابن يعيش ٧٧/٢، ٤٩/٨، والجنى ١٨٦، والمغني ١٥٢.

(٢) قال ابن يعيش ٧٨/٢: «لَمْ يَخْلِكْ سِيبُوهُ وَلَا الْمَبْرَدُ فِيهَا الْحَرْفِيَّةَ وَإِنَّمَا حَكَاهَا الْأَخْفَشُ».

(٣) في الأصل: «معد» وهو تحريف.

الفعل قبلها الذي في الكلام أو ما في تقديره، نحو: قام القومُ عدا زيد^(١)، وهؤلاء قائمون عدا زيد^(٢). والأكثرُ فيها نصبُ ما بعدها فتكونُ فعلاً.

وإذا دخلت عليها «ما» كانت معها مصدريةً لتخلّصها حينئذٍ للفعل، فيتصّبُّ ما بعدها إذ ذاك، نحو: قام القوم ما عدا زيداً، وتقديره: عَدُوا زيداً وهما في موضع الحال أي: عادين زيداً. وبعضُهم يُجيز أن تكون «ما» زائدةً فتبقى على الخفض لما بعدها. وفيه نظرٌ قد يُن في باب «خلا».

باب عن^(٢)

اعلم أن «عَنْ» تنقسم قسمين: قسم تكون اسماً، وقسم تكون حرفاً، فأما التي تكون اسماً فهي يدخل عليها حرف الجرِّ في نحو قوله^(٣):

٤٩٥-..... مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحَبِيَّاءِ نَظْرَةً قَبْلُ

وليست حظناً.

وأما التي تكون حرفاً، وهي المقصود، فإن لها في الكلام موضعين:

الموضع الأول: أن تكون حرف جرٍّ، ولها في ذلك معان:

(١) في الأصل: «زيدا» وهو تحريف لأنه موضع الشاهد.

(٢) انظر في «عن»: المخصص ٥٤/١٤، وابن يعيش ٣٩/٨، والجنى ٩٦، والمغني ١٥٧، والجمع ٢٩/٢.

(٣) البيت للقطامي، وهو في ديوانه ٢٨، وصدره:

قَقَلْتُ لِلرُّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ

وهو في أدب الكاتب ٣٩٢، وشرحه للجواليقي ٣٤٩، وابن يعيش ٤١/٨، والمقرب ١٩٥/١، واللسان (عنن)، والبحر المحيط ١٨٧/١، والجنى ٩٦. والحبية: موضع، وقيل: مقابلة.

الأول: المزايلة^(١)، نحو قولك: رَمَيْتُ عَنْ الْقَوْسِ وَاحْتَجَبْتُ عَنْ
 فُلَانٍ. قال الله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾^(٢)، وقال: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ
 وَاصْفَحْ﴾^(٣)، ومن ذلك: تَجَاوَزْتُ عَنْ فُلَانٍ وَكَفَرْتُ عَنْهُ، قال الله تعالى:
 ﴿نَكْفُرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(٤)، وقال: ﴿وَكَفَّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا﴾^(٥).

المعنى الثاني: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى «بعد» نحو قولك: «أَطْعَمْتَهُ عَنْ جُوعٍ
 وَآمَنْتَهُ عَنْ خَوْفٍ» / أي بعد جُوعٍ وبعد خوفٍ، قال الله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ
 لِيُصِيبَهُنَّ نَادِمِينَ﴾^(٦)، أي: بعد قليل، و«ما» زائدة، قال الشاعر^(٧):

٤٩٦- نَزُومُ الضُّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفْضُلِ

وقال آخر^(٨):

٤٩٧- لِقَحْتِ حَرْبٍ وَائِلٍ عَنْ جِيَالِ

وقال آخر^(٩):

(١) ويعبر عنه النحويون بالمجاوزة، ولم يثبت لها البصريون غيره. انظر: الجني ٩٧.

(٢) التوبة ٤٣.

(٣) المائدة ١٢.

(٤) النساء ٣١، وفي الأصل: «ونكفر» والواو مقحمة.

(٥) آل عمران ١٩٣.

(٦) المؤمنون ٤٠.

(٧) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٧، وصدره:

وَتَضْحِي فَتِيْتُ الْمَسْكِ فَوْقَ فِرَاشِهَا

والتفضل: لبس ثوب واحد.

(٨) البيت للحارث بن عباد البكري كما في أمالي القالي ١٢٨/٢ وصدره:

قَرَّبَا مَرْبُطَ النُّعَامَةِ مَبْنَى

وهو في السمط ٧٥٧/٢، وحاسة البحري ٣٣، وأدب الكاتب ٤٠٥، والنعمانة: فرسه،

ولقحت: حملت، والخيال من حالت الناقة أي لا تحمل، وإذا بقيت الناقة أعواماً بغير حمل ثم

حملت كان ذلك أقوى لولدها.

(٩) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ٤٧ وبعده:

قَفَرَيْنِ هَذَا ثُمَّ ذَا لَمْ يُؤْهَلِ

أي «بعد» في ذلك كله.

المعنى الثالث: أن تكون بمعنى «على» نحو قولك: أفضلتُ عنك، بمعنى عليك، قال الشاعر^(١):

٤٩٩- لاؤِ ابْنَ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلَا كُنْتَ دِيَّانِي فَتَخْزُونِي
وقال آخر^(٢):

٥٠٠- تَذَخَّرَجَ عَنْ ذِي سَامِيهِ الْمُتَقَارِبِ
أراد: عليّ، وعلى ذي.

المعنى الرابع: أن تكون بمعنى «من أجل» نحو قولك: قام فلان لك عن إكرامك، وشتمك عن مزاح^(٣) معك، المعنى: من أجل، قال الشاعر^(٤):

٥٠١- وَلَقَدْ شَهِدْتُ إِذَا الْقِدَاحُ تَوَحَّدَتْ وَشَهِدْتُ عِنْدَ اللَّيْلِ مَوْقَدَ نَارِهَا
عَنْ ذَاتِ أُولِيَّةٍ أَسَاوُدُ رِبِّهَا وَكَأَنَّ لَوْنَ الْمِلْحِ لَوْنُ شِفَارِهَا
المعنى الخامس^(٥): أن تكون بمعنى الباء، نحو قولك: «قُتِمْتُ عَنْ

= وهو في أدب الكاتب ٤٠٥، وشرحه للجواليقي ٣٦٦، وأمالى الشجري ٢٦٩/٢، والأزهية ٢٩١، والمخصص ٦٧/١٤، والغني ١٥٩، وأراجيز العرب ١٨.

(١) تقدم برقم ٣٣٩.

(٢) البيت لقيس بن الخطيم، وهو في ديوانه ٤٠، وصدرة:

لَوْ أَنَّكَ تُلْقِي حَنْظَلًا فَوْقَ بَيْضِنَا

وأدب الكاتب ٤٠٤، والمخصص ٦٧/١٤، واللسان (سوم). والسام: عروق الذهب. يقول: تراصّ القوم حتى لو ألقيت حنظلاً فوق بيضتهم لم يصل إلى الأرض. وقوله: «المتقارب» ورد في الأصل: «متقاربي» وهو تحريف. (٣) في الأصل: «مزاج» وهو تصحيف.

(٤) البيتان للنمر بن تولب كما في أمالي القالي ١٥٩/٢، وهما في السمط ٧٨٣/٢، وأدب الكاتب ٤٠٧، وفيه «فوق» عوضاً من «لون». وقوله: «إذا القداح توحدت» يعني: اشتد الزمان وغلت الأسعار فأخذ كل واحد قدحاً، وذات الأولية: التي أكلت ولياً بعد ولي فسمنت، وقوله: أساود من المساودة وهي المسارة فهو يساره ليخدعه عنها، والشفار: السكاكين العراض، شبه ما جمد من الشحم على السكين بالملح ليباضه. (٥) نقله صاحب الجني عن المؤلف ٩٩.

أصحابي». قال امرؤ القيس^(١):

٥٠٢- تَصُدُّ وَتُبْدِي عَنْ أَسِيلٍ وَتَتَّقِي بِنَاطِرَةٍ مِنْ وَخْشٍ وَجَرَةٍ مُطْفِلٍ

أي بأسيل، ولا يكون المعنى: «تَصُدُّ عن أسيل وتبدي به»، ولا «تَصُدُّ بأسيل وتبدي عنه» كما زعم بعضهم، لأنه يكون من باب التنازع في الأعمال، ومن شرط أعمال الأول في هذا الباب إبراز الضمير بعد الثاني إن كان منصوباً أو مجروراً، نحو: رأيت وأكرمته زيدا ومررت ومررتي بزيدا. فإذا لا بُدَّ^(٢) في البيت من إخراج «عَنْ» عن وَضْعِهَا الأول إلى معنى الباء، وَوَضْعُهَا الأول هو المزايلة كما ذكر، وما عدا ذلك فهي مُخْرِجَةٌ عن بابها. وقد تقدّم في غير موضع أن الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض إلا إذا كان الحرف في معنى الآخر، أو مردوداً إليه بوجه ما، أو العامل فيه بمعنى العامل في الآخر، أو مردوداً إليه بوجه ما، وأما مع [عدم] الرجوع إليه أو إلى العامل فلا يجوز بوجه، فاعلمه.

الموضع الثاني: أن تكون بمعنى «أن» وهي لغة لبني تميم، يقولون في أعجبي أن تقوم: «أعجبي عن تقوم». وكذلك قال بعضهم: إن تيمياً انفردوا^(٣) بالعننة، يعني أنها تقول في موضع «أن»: عَنْ. وعلى ذلك أنشدوا بيت ذي ١٧٦ الرمة^(٤):

٥٠٣- أَعَنْ تَوَسَّمَتْ مِنْ خَرَقَاءَ مَنَزَلَةٍ مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ
أَرَادَ: أَنْ تَوَسَّمَتْ، وقال آخر^(٥):

٥٠٤- أَعَنْ تَغْنَتْ عَلَى سَاقٍ مُطَوَّقَةٍ

أراد: «أن» كما ذكر، ولا يفعلون ذلك في غير «أن»، فاعلمه.

(١) الديوان ١٦، والأزهية ٢٨٩، والخزانة ٤/٢٤٤. والأسيل: الخد السهل.

(٢) أُنْجِمَتْ «مِنْ» في الأصل بعد «لا بد».

(٣) قوله «انفردوا» غير واضح في الأصل. (٤) تقدم برقم ٢٥.

(٥) البيت لابن هرمة، وهو في ديوانه ١٠٥، وعجزه:

وَرَقَاءَ تَدْعُو هَدِيلاً فَوْقَ أَغْوَادِ

وهو في الخصائص ١١/٢، وسر الصناعة ١/٢٣٥. والمهديل: ذكر الحمام.

باب على^(١)

اعلم أنَّ «على» لها ثلاثة أقسام: قسم تكون اسماً، وقسم تكون فعلاً، وقسم تكون حرفاً. فإذا كانت اسماً فذلك بدخول حروف الجرِّ عليها كقوله^(٢):

٥٠٥- بَاتَتْ تَنُوشُ الحَوْضَ نَوْشاً مِنْ عَلَا نَوْشاً بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَارَ الفَلا
وقوله^(٣):

٥٠٦- غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَزِيَاءٍ مَجْهَلٍ
ومعناها: فوق.

وإذا كانت فعلاً فمضارعه «يعلو» ومصدره «عُلُوٌّ»، مثل: دَنَا يَذْنُو دُنُوًّا، ومعناها ارتفع، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾^(٤)، وقال الشاعر^(٥):

٥٠٧- وَتَسَاقَى الْقَوْمُ كَأَسَاءَ مُرَّةً وَعَلَا الْقَوْمَ دِمَاءُ كَالشَّقَرِ
وليست غرضنا في الوجهين، وإنما غرضنا الحرفية. وهي حرف جرٍّ للأسماء ومعناها العلوُّ [حقيقة] كقولك: طلع فلانٌ على السقف واستوى على الجبل، أو مجازاً كقوله تعالى: ﴿عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^(٦) أي: قَهَرَ العرشَ فما دونه

(١) انظر في «على» الكتاب ٣١٠/٢، والأزهية ٢١٢، وابن يعيش ٣٧/٨، والجنى ١٩٠، والمغني ١٥٢، والهمع ٢٨/٢.

(٢) نسب في اللسان (نوش) إلى غيلان بن حرب، وهو في المنصف ١٢٤/١، وأدب الكاتب ٣٩١، وشرح الجواليقي ٣٤٨، ومجالس ثعلب ٥٨٧، والخزانة ٨٩/٤. والضمير في باتت يعود إلى الإبل، والنوش: التناول، والأجواز: ج جوز وهو الوسط.

(٣) نسب في الأزهية ٢٠٣ إلى مزاحم العقيلي، وهو في الكتاب ٣١٠/٢، ونوادر أبي زيد ١٦٣، وأدب الكاتب ٣٩٢، وابن يعيش ٣٨/٨، والمقرب ١٩٦/١، والأشُموني ٢٩٦، وشواهد المغني ٤٢٥. والشاعر يصف قطاة تركت ولدها لعطشها. و«غدت من عليه»: صارت من فوقه، و«تصل»: نُصِّت، والقيض: قشر البيض، والزيزاء: البیداء.

(٤) القصص ٤.

(٥) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ٥٨، واللسان (شقر)، وأدب الكاتب ٥٥. والشقر: شقائق النعمان.

(٦) طه ٥

باستيلاء حكمه عليه. ومنه قول الشاعر^(١):

٥٠٨- قد استوى بشرٌ على العراقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقٍ
أي: استولى وقهر. ومن هذا المعنى أو قريب منه قولهم: خَرَقْتُ على
فلان ثوبه، وأَخَرَقْتُ عليه داره، وهو لم يلبس الثوب ولا دخل الدار، وإنما
معناه... (٢) من ذلك.

وهذا موضع «على» في أصل الوضع، ثم قد تَخَرَّجُ عنه لمعانٍ أُخَر: فمنها
أن تكون بمعنى «عن» كقولك رَضِيتَ عليك، أي: عنك، ومنه قول الشاعر^(٣):
٥٠٩- إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا
وقال الآخر^(٤):

٥١٠- إِذَا مَا أَمْرُوٌ وَلَّى عَلَيْكَ بَوَجْهِهِ

أي: عنك، وجاز هذا أيضاً فيها لأن معنى «رضي» في البيت الأول في
معنى [وافق]، وولَّى في الثاني في معنى أعرض. وقد تقدّم بيان هذا فيما تقدّم / ١٧٧
فتبينه وقسْ تُصِبْ إن شاء الله.

باب عَلَّ (٥)

اعلم أن «عَلَّ» معناها الترجي في المحبوبات، والتوقع في المحذورات
فتقول: ادْعُ اللهَ عَلَّ يَرْحُمَكَ، فهذا تَرْجٌ، وتقول: لَا تَدُنْ مِنَ الْأَسَدِ عَلَّهْ يَأْكُلُكَ

(١) لم أهتم إلى قائله، وهو في اللسان (سوا)، والبحر المحيط ١/١٣٤، والقرطبي ٢١٨.

(٢) كلمة لم أتبينها، رسمت: «جاملكة».

(٣) البيت للقحيف العقيلي كما في الأزهية ٢٨٧، وهو في أدب الكاتب ٣٩٥، وأمالى الشجري
٢/٢٦٩، والمختص ١٤/٦٥، واللسان: (رضي)، والمغني ١٥٣، والأشموني ٢/٢٩٤، وابن
عقيل ٣/١٧، وشواهد المغني ٤١٦.

(٤) نُسب في شرح الجواليقي إلى دوسر بن غسان ٣٥٤، وروايته فيه:

إِذَا مَا أَمْرُوٌ وَلَّى عَلَيَّ بِوَدِّهِ وَأَذْبَرَ لَمْ يَصْطُرْ بِإِذْبَارِهِ وَدِّي
وهو في أدب الكاتب ٣٩٧، و«امرؤ» في البيت غير واضحة في الأصل.

(٥) انظر في «عَلَّ»: المقتضب ٣/٧٣، والجنى ٢٣٤، والمغني ٣١٧.

فهذا تَوْقُّعٌ. ومن الأول قوله تعالى: ﴿لَا تَذَرِي لَعْلَ اللَّهِ يُحَدِّثْ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾^(١)، وهذا المعنى أكثر في الكلام من الثاني. ومن الثاني قوله^(٢):

٥١١- لَا تُهِنَ الْكَرِيمَ عَلَّكَ أَنْ تَرَى كَعَّ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ
وقد تقدّم أن اللام في أوّلها زائدة عليها، والاحتجاج لها في باب اللام. وعملها في الوجهين^(٣) في المبتدأ والخبر نصباً ورفعاً كـ «إِنَّ»^(٤) المذكورة، وأحكامها فيها كأحكامها، وكذلك في غيرهما.

إلا أنها تخالفها في عدم نون الوقاية معها إلا في الشعر كما ذكر في باب النون، وأنها لا يُعْطَفُ على موضعها مع اسمها كما كان ذلك في «إِنَّ» لأنها قد غَيَّرَتْ معنى الابتداء إلى معنى الفعل من الترجي والتوقع، ولذلك لا تدخل اللام أيضاً في خبرها كما تدخل في خبر «إِنَّ» وهو من أوجه المخالفة.

وتخالفها أيضاً وسائر أخواتها في أن «أَنَّ» تدخل على خبرها لمعنى الترجي الذي فيها أو التوقع، كما قال الشاعر^(٥):

٥١٢-عَلَّكَ أَنْ تَرَى كَعَّ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

وتخالفها وأخواتها - إلا ليت - في دخول الفاء ونصبها في جوابها، نحو قولك: لعلّ الله يرحمني فأَدْخَلَ الجنةَ، لأنها في معنى الطلب من الترجي كما ذكر، ولذلك قرأ حَفْصٌ^(٦) مِنْ رِوَايَةِ عَاصِمٍ مِنَ الْقُرَاءِ: ﴿لَعْلِي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَاطَّلِعَ﴾^(٧) بنصبٍ في «فأطلع» لأنه أشربها معنى «ليت» من التمني وهو طلب، فاعلمه.

(١) الطلاق ١. (٢) تقدم برقم ٣٣٥.

(٣) أي: في «لعلّ وعلّ».

(٤) في الأصل: «كَأَنَّ» وهو سهو لأن المؤلف سيوازن بين عَلَّ وَإِنَّ، وليس بين عَلَّ وَكَأَنَّ.

(٥) تقدم برقم ٣٣٥.

(٦) حفص بن عمر البغدادي، إمام القراءة في زمانه، ثبت ضابط، قرأ بسائر الحروف، توفي ٢٤٦.

انظر: طبقات القراء ٢٥٥/١. وعاصم بن هذيلة، شيخ الإقراء بالكوفة، وأحد القراء السبعة،

توفي ١٢٠. انظر: طبقات القراء ٣٢٤٦/١. (٧) غافر ٣٦، ٣٧.

ويجوزُ في لامها الأخيرة الفتح وهو الكثير، وقد كُسرَت فقليل: «لعلُّ» على أصل التقاء الساكنين، وقد خفَضَ بعضُ العرب بها مبنيةً على أن تخفِضَ لأنها اختصَّت بالأسماء، وما اختصَّ بالأسماء ولم يكنْ كجزءٍ منها كالآلف واللام حقُّه أن يخفِضَ، وإنما نصَّبَت هذه وأخواتها للشبه بالفعل كما ذُكر في باب «إن» وغيرها من أخواتها، قال الشاعر^(١):

٥١٣- فَقُلْتُ أَذْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتِ دَعْوَةً لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

بخفض «أبي»، وقال آخر^(٢):

٥١٤- لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أُمُّكُمْ شَرِيمُ

١٧٨ / بكسر لام «لعل» وخفض ما بعدها، ويجوزُ أن تكون «لعل» في البيت الأول مخففةً بحذف لامها الأخيرة، كما تُخَفَّفُ «إن» أختها، واسمها مضمَرٌ أمرٌ أو شأنٌ، واللام المفتوحة جازة، و«أبي المغوار منك قريب» جملةٌ مفسرةٌ للضمير في موضع خبرها، كذا ذَكَرَ بعضهم وهو بعيد من أوجه: أحدها: أن تخفيف «لعل» لم يُسَمَّعْ في غير البيت فلا يقاس عليه. والثاني: أن اسم «لعل» ضمير لم يوجد في غير البيت فيقاس عليه. والثالث: أن فتح لام الجرِّ مع الظاهر شاذٌّ فلا يقاس عليه إلا في باب الاستغاثة والتعجب لمعنى قد ذُكِرَ في باب اللام. والرابع: أن حَذَفَ الموصوف الذي «قريب» صفته لا يُعْلَمُ، ولا يُحَذَفُ من الموصوفات إلا ما يُعْلَمُ من صفته.

وزعم بعضهم أنه يجوز في البيت أن تكون «لعل» كلمة تُقال للعائر، واللام للجر، والكلام جملة قائمة بنفسها والموصوف محذوف تقديره: فَرَجُ أو

(١) البيت لكعب بن سعد كما في الأصمعيات ٩٦، وروايته «أبا»، وهو في جهرة أشعار العرب ٢٥٠، وأما القالي ١٤٧/٢، ونوادر أبي زيد ٣٧، واللامات ١٤٨، وأما الشجري ٣٧/١، واللسان (جوب)، والمغني ٣١٧، وابن عقيل ٤/٣، والأشموني ٥٦، وشواهد المغني ٦٩١، والخزاعة ٣٧٠/٤.

(٢) لم أعتد إلى قائله، وهو في المقرب ١/١٩٣، والجني ٢٣٦، والأشموني ٢٨٤، وابن عقيل ٤/٣.

شبهه، وهذا أيضاً بعيداً من جهاتٍ، منها أنَّ «لعل» في البيت لا معنى له، وما
بَعُدَ من الأوجه في اللام وحذف الموصوف مردودٌ بما رُدَّ به الوجه الآخرُ قبله،
فاعلمه.

* * *

باب الغين

اعلم أنَّ الغينَ لم تأت في الكلام مفردةً ولا مركبةً إلا مع النون المشددة في غَنَّ^(١) لأنَّ فيها لغاتٍ^(٢): عَلٌّ، وَعَنَّ بالعين والنون المشددة، وَعَنَّ بالغين والنون المشددة، و«أَنَّ» على لفظ «أَنَّ» المذكورة الناصبة للاسم والرافعة للخبر، ويجوز دخول اللام على كلِّ واحدةٍ منها، فيقال: لَعَلَّ وَلَعَنَّ وَلَعَنَّ وَلَأَنَّ، ومنه قول أبي النجم، أنشده أبو علي في «الأمالى»^(٣):

وَاعْدُ لَعَنَّاً فِي الرَّهَانِ نُرْسِلُهُ - ٥١٥

واختلف في الغين منها فقليل: هي بدلٌ من العين كما قالوا في اَرْمَعْلُ: اَرْمَعْلُ^(٤)، ولأنها قريبة منها، إذ هما حرفاً حَلَقٍ، وإذ يجتمعان في القافية الواحدة، كقوله^(٥):

قُبِّحَتْ مِنْ سَالِفَةٍ وَمِنْ صُدُغٍ - ٥١٦

(١) العبارة في الأصل: «إلا مع النون المشددة وأن في غل» وهي مضطربة محرفة.

(٢) انظر: أمالي القالي ١٠٧/١.

(٣) البيت في الأمالي ١٠٧/١، وروايته «لعلنا» وقبله في العقد الفريد ٨٧/١:

فَقُلْتُ لِلْسَائِسِ قَدَّهُ أَعْجَلُهُ

وهو في السمط ٧٥٨/٢، والدرر ١١١/١.

(٤) ارمعل الصبي: سال لعبابه، والثوب: ابتل، والرجل: أسرع وشهق، والإبل: تفرقت.

(٥) نسبه الجواليقي في شرح أدب الكاتب ٣٣٧ إلى ابن هُرَيْم، وهو في أدب الكاتب ٣٨١، واللسان «سقع». والكشية: شحم بطن الضب، والصقع: الناحية.

ثم قال:

كَأَنَّهَا كُشِيَتْ ضَبًّا فِي صُقْعٍ

وقيل: إنَّهما لغتان، وليست الغَيْنُ بدلاً من العين وهو أظهرُ لقلة وجود الغين بدلاً من العين، فاعلمه.

* * *

باب الفاء المفردة^(١)

اعلم أن الفاء المفردة لها في الكلام ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: أن تكون حرف عطف في / المفردات والجمل.

١٧٩

فإذا كانت للعطف في المفردات فمعناها الترتيب لفظاً ومعنى أو لفظاً دون معنى، والتعقيب، وقد يلزمهما التسبب في بعض المواضع، وهي مُشْرَكَةٌ بين الاسمين والفعلين في اللفظ: من الرفع والنصب والخفض والجزم والاسمية والفعلية، وفي المعنى: من إثبات الفعلين أو نفيهما، أو إثبات الفعل للفاعلين أو ما أقيم مقامهما، أو نفيه عنهما، فتقول: قام زيدٌ فعمرو، ورأيت زيدا فعمراً، ومررتُ بزيدٍ فعمرو، وزيدٌ يقومُ فيخرجُ، ولن يقومَ فيخرجُ، ولم يَقمَ فيخرجُ.

والربط والترتيب لا يفارقانها^(٢)، وأمّا التسببُ معها^(٣) فيها فنحو قولك: ضربتُ زيدا فبكى، وضربته فمات، فالبكاء سببه الضرب، والموت سببه الضرب.

وزعم الكوفيون أن الترتيب لا يلزم فيها، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وكم قرية أهلكناها فجاءها بأسنا﴾^(٤)، قالوا: فالبأس في الوجود واقع قبل

(١) انظر في الفاء: الكتاب ٤١٨/١، والمقتضب ١٠/١، ١٤/٢، والأزهية ٢٥٠، والمقرب ٦٣/١،

والمختص ٤٨/١٤، وابن يعيش ٩٤/٨، والجنى ٢١، والمغني ١٧٣، والجمع ١٠/٢.

(٢) في الأصل: «لا يفارقها» وهو سهو.

(٣) في الأصل: «معها» وهو تحريف. (٤) الأعراف ٤.

الإهلاك، وهو في الآية مؤخرٌ عنه. وهذا عند البصريين مؤولٌ تقديرُه: وكم من قرية أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا فهلكَتْ، كما قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا﴾^(١)، أي: إذا اردتم القيام إلى الصلاة، وهو في الكلام كثيرٌ، فالفاء عندهم في الآية باقيةٌ على موضعها من الترتيب المعنوي.

وأما التي للترتيب اللفظي خاصة ففي قول الشاعر^(٢):

٥١٧- عفا ذو حُسى مِنْ فَرْتَنَا فالْفَوَارِعُ فَجَنَّبَا أُرَيْكَ فَالْتِلَاعُ الدَّوَاغِعُ
فمَجْتَمَعُ الْأَشْرَاجِ غَيْرَ رَسْمِهَا مَصَايِفُ مَرَّتْ بَعْدَنَا وَمَرَابِعُ

وقول الآخر^(٣):

٥١٨- غَشِيَتْ دِيَارَ الْقَوْمِ بِالْبَكَرَاتِ فَعَارِمَةٌ قُبْرَةَ الْعِيرَاتِ
فَفَعُولٍ فَجَلِيَتْ قَفْءٌ فَمَنْعَجٍ إِلَى عَاقِلٍ فَالْجُبُّ ذِي الْأَمْرَاتِ

فمراد الشاعرين وقوع الفعل بتلك المواضع خاصة، ووترتب اللفظ واحداً بعد آخر بالفاء ترتيباً لفظياً.

وأما التي تكون عاطفةً في الجمل فمُشْرَكَّةٌ في الكلام خاصةً، ويجوز أن يكون قبلها جملةٌ اسميةٌ وبعدها فعليةٌ، نحو: زيدٌ قائمٌ فضربَ غلامه، وبالعكس، نحو: قام زيد فأبوه منطلق، وأن تكون قبلها جملةٌ خبريةٌ وبعدها طلبيةٌ، نحو قولك: قام زيد فاضربَ عبده، وبالعكس، نحو: اضربَ زيدا فيقومُ غلامه. والربط والترتيب لازم...^(٤) المعنى، وتكون معها السببية تارةً ولا تكونُ أخرى.

وإذا أردت الاستثناف بعدها من غير تشريكٍ بجملتين^(٥) كانت حَرْفَ

(١) المائدة ٦.

(٢) البيتان للنابغة، وهما في ديوانه ٤٢، والأضداد ٢١٩. والمقرب ٢٣٠/١، والحي ٢٢، والخزانة ٤٣. وما ذكره الشاعر هو أسماء أمكنة.

(٣) البيتان لامرئ القيس، وهما في ديوانه ٧٨، وفيه «ديار الحي». وما ذكره أسماء أمكنة.

(٤) خرم في الأصل، لعله «ها في». (٥) قوله «بجملتين» غير واضح في الأصل.

ابتداءً: / إِمَّا لِلْكَلامِ وَإِمَّا يَأْتِي بَعْدَهَا الْمُبْتَدَأُ وَخَبْرُهُ نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ فَهَلْ قُمْتَ، وَقَامَ زَيْدٌ فَعَمْرُوٌ مُنْطَلِقٌ، وَعَلَيْهِ^(١):

٥١٩- أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ

أي: فهو ينطق، وليست الفاء جواباً، ولو كانت جواباً لَنَصَبْتُ «يَنْطِقُ» بها، وسنبين هذا في الموضع الثاني بعدد. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ، فَهَلْ أَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿فَأَنْتُمْ فِيهِ سُوءٌ﴾^(٣).

الموضع الثاني: أن تكون جواباً لازمة للسببية، وفيها أيضاً الربط والترتيب كما ذُكِرَ في العاطفة، إلا أن المعنى الذي انفردت به في هذا الموضع الجوابية^(٤)، فتَنَصَّبُ بعدها من الأفعال المستقبلية بإضمار «أَنْ» وذلك إذا وَقَعَتْ جواباً لأحد عشرة أشياء، وهي: الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني والدعاء والنفي وفعل الشرط وفعل الجزاء.

ولا تنصب في غير ذلك إلا في الضرورة كقوله^(٥):

٥٢٠- سَأَتَرُكَ مَنْزِلِي لَبْنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرْجِمَا

وَأَمَّا قَوْلُ الْآخِرِ^(٦):

٥٢١- لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الذُّلُّ وَسَطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصِمَا

(١) البيت لجميل، وهو في ديوانه ١٤٤، وعجزه.

وَهَلْ تُخْبِرُنَا الْيَوْمَ بَيِّدَاءَ سَمْلَقُ

والكتاب ٤٢٢/١، واللسان (حذب)، والمغني ١٨١، والشذور ٣٠٠، وشواهد المغني ٤٧٤، والخزانة ٦٠١/٣، والقواء: الخرب، والسملق: الأرض غير المنتبة.

(٢) الأنبياء ١٠٨.

(٣) الروم ٢٨، وصدر الآية: «هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء في ما رزقناكم فأنتم فيه سواء». (٤) في الأصل: «للجوابية» وهو تحريف.

(٥) نسب في الخزانة ٦٠٠/٣ إلى المغيرة بن حنبل، وهو في الكتاب ٤٢٣/١، وأمالى الشجري ٢٧٩/١، والمقرب ٢٦٣/١، والمغني ١٩٠، والشذور ٣٠١، وشواهد المغني ٤٩٧.

(٦) تقدم برقم ٢٩٥. وفي الأصل: «فيعقبا» وهي تحريف، وليست روايته كما سيظهر بعد.

ف قيل: هو ضرورة مثل الأول. والصحيح أن فيها معنى جواب الشرط لقوته في البيت كأنه قال: إن يَأو إليها المستجير يُعَصِّم، وبهذا المعنى تنصب الفاء في جميع العشرة المواضع المذكورة، لكنه يقوى فيها ويَضْعَفُ في غيرها. وعلى هذا أيضاً يتخرَّج^(١) البيت الآخر في قوله: «فأستريحاً» أي: إن الحق بالحجاز أسترخ، فاعلمه. فلا تكون ضرورة إلا من حيث لم يتقدّم واحد من العشرة في اللفظ خاصة، وأمّا المعنى فملحوظ ولذلك نصب الشاعران.

واعلم أن الفاء في المواضع العشرة المذكورة تشترك فيها فتكون تارة للعطف، وتارة للمخالفة فيما بعدها لما قبلها، فتنبّه على الجواب بإضمار «أن» كما ذكر، وتارة حرف استئناف فتكون حرف ابتداء. والمعنى في الأوجه التشريك: إمّا في اللفظ وإما في المعنى على بُعد، فلذلك يُدعى أنها لا تنصب بنفسها عند البصريين، بل بإضمار «أن» المقدرة، إذ لو نصبت بنفسها كما زعم الكوفيون^(٢) لنصبت في كل موضع، إذ التشريك لا يزول منها.

فحيث كانت المخالفة...^(٣) الثاني بحكم الأول بمسوّغ، وهو «أن»، ويكون راجعاً إلى العطف في الأسماء فيصير ما بعدها مصدراً بـ «أن» فيكون معطوفاً على مصدر آخر مقدّر بما قبلها/ من الكلام الذي تأتي جوابه، ١٨١ فتفهّمه^(٤).

فإذن لا بد من بسط الكلام على مسائلها في المواضع العشرة وبيان أوجهها فيها موضعاً موضعاً^(٥)، لتبين ما ذكرت لك إن شاء الله، فإن باب الفاء باب صعب متداخل يصعب تحصيله إلا بعد التهذيب فنقول والله المستعان:

(١) في الأصل: «يتخرّج في»، و«في» مقحمة.

(٢) قال في الإنصاف ٥٥٧: «ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع ينتصب بالخلاف، وذهب الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها، وإليه ذهب بعض الكوفيين». انظر: الجني ٢٧.

(٣) خرم في الأصل، لعله: «الحق».

(٤) أوضح ابن جني في سر الصناعة ٢٧٣/١ ما يتعلّق بهذه الفاء، فينّ لماذا أضمرت «أن» ههنا، ونصب بها الفعل، ولم قدّر في أول الكلام مصدر حتى اضطروا إلى إضمار «أن» ثم عطفوا المصدر المنعقد للمعنى بأن والفعل جميعاً على المصدر الذي قبله.

(٥) انظر في تفصيل ذلك: المقرب ٢٦٥/١.

إنَّ الفاء المذكورة إذا وقعت بعد الأمر فلا يخلو أن يكون فعله باللام أو لا يكون:

فإن كان باللام فيجوزُ فيها بعدها ثلاثة أوجه، أحدها: العطف على الفعل المجزوم باللام. والثاني: الرفع على الاستئناف. والثالث: النصب على الجواب، نحو قولك: «لتكرّم زيداً فيحسن إليك»، بجزم «يحسن» ورفعه ونصبه، والمعنى في النصب: ليكن منك إكرامٌ فإحسانٌ منه^(١)، فهذا هو العطف المعنوي الذي تقدّم ذكره.

وإن كان الفعل في الجملة المذكورة بغير لام فهو مبني عند البصريين^(٢) فيجوز فيها بعد الفاء: الرفع على الاستئناف والنصب على الجواب على ما ذكر، ولا يجوز العطف لأنه ليس له ما يُعطف عليه، وهو جائزٌ بالقياس. [و] من النصب على الجواب قول الشاعر^(٣):

٥٢٢- يا نَاقَ سِيرِي عَنقاً فسيحاً إلى سَليمانَ فَنَسْتَرِجِها
وعليه قراءة ابن عامر: ﴿كن فيكون﴾^(٤)، وعلى قراءة غيره: «كن فيكون» بالرفع على معنى فهو يكون.

وإذا وقعت بعد النهي [وفعله معرب بالجزم والنصب لا غيراً]^(٥) فيجوز فيها بعد الفاء الثلاثة الأوجه الجائزة بعد الأمر باللام: العطف بالجزم، والنصب بإضمار «أن» على الجواب، والرفع على الاستئناف، نحو قولك: لا تدن من الأسد فيأكلك، يجزم «يأكل» ورفعه ونصبه على ما ذكرْتُ. والعطف في النصب معنوي كما كان في الأمر، لأنَّ المعنى: «لا يَكُنْ منك دُنُوٌّ من^(٦) الأسد فأكلُ لك»، ومن النصب على الجواب قوله تعالى:

(١) في الأصل: «مني» وهو سهو.

(٢) وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم. انظر المسألة في: الإنصاف ٥٢٤.

(٣) نسب في الكتاب ٤٢١/١، إلى أبي النجم، وهو في سر الصناعة ٢٧٢/١، واللسان (عق).

وابن يعيش ٢٦/٧، والشذور ٣٠٥، وابن عقيل ٨٣/٤، والأشموني ٥٦٢. والعق: ضَرَبَ من

السير.

(٤) الأنعام ٧٣، وانظر: النشر ٢/٢١٢.

(٥) ما بين معقوفين مقحم في الأصل.

(٦) في الأصل: «من» وهو تحريف.

﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَفَضَتْ غَرْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَخَذُونَ آيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلْ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا السُّوءَ ﴾^(٢).

وإذا وقعت بعد الاستفهام: فَإِنْ كَانَ فِيهِ فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ جاز فيها بعد الفاء: الرفع على العطف والاستثناف، والنصب على الجواب بإضمار «أَنْ»، ويرجع إلى العطف المعنوي كما ذُكر كقولك: هل يقوم زيد فأكرمه، برفع «أكرم» ونصبه على ما ذُكرت لك.

وإن كان فيه فعل ماضٍ أو اسم مبتدأ، جاز فيها بعد الفاء^(٣) الرفع على الاستثناف والنصب على الجواب، ولا يجوز العطف لأنه ليس قبله ما يُعْطَفُ عليه، نحو قولك: «هل قام فأكرمه»، / «هل زيد قائم فأكرمه». ومن النصب ١٨٢ قوله^(٤):

٥٢٣- أَأَفَاقَ صَبٍّ مِنْ هَوًى فَأُفِيقَا

والحكم فيها إذا وقعت بعد التحضيض والعرض كالحكم فيها إذا دخلت بعد الاستفهام سواءً، نحو قولك في التحضيض: هَلَّا تَكْرُمُ زَيْدًا فَأَكْرَمَهُ، بالرفع على العطف والاستثناف، والنصب على الجواب، و«هَلَّا أَكْرَمْتَ زَيْدًا فَأَكْرَمَهُ» بالرفع على الاستثناف والنصب على الجواب لا غير، ولا تقع جملة اسمية في التحضيض ولا في العرض، ومن النصب في التحضيض قوله تعالى:

(١) طه ٦١.

(٢) تداخلت الآيتان ٩٢، ٩٤ من النحل:

نص الآية ٩٢: «وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَفَضَتْ غَرْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَخَذُونَ آيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ...».

ونص الآية ٩٤: «وَلَا تَتَّخِذُوا آيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلْ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا السُّوءَ...» ولعل المؤلف يريد أن يستشهد فقط بالآية ٩٤، لأن الأولى ليس فيها شاهد.

(٣) قوله: «جاز فيها بعد الفاء» غير واضح في الأصل.

(٤) البيت للبحري من قصيدة في مدح أبي سعيد الثغري، وهو في ديوانه ١٤٤٩/٣، وعجزه:

أُمُّ خَانَ عَهْدًا أَمْ أَطَاعَ شَفِيقَا

﴿لولا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا﴾^(١).

وكذلك الحكمُ في التمني - أعني مثل الاستفهام - في وقوع الفاء بعد المبتدأ والخبر والفعل الماضي، فيجوز فيما بعدها الرفع على الاستثناف والنصب على الجواب، نحو قولك: ليت زيدا عندك فأكرمه، أو في وقوع المضارع قبلها، فيجوز الرفع على الوجهين المذكورين، والنصب على الجواب. ومن النصب بعد الاسم قوله تعالى: ﴿يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً﴾^(٢) والعطف فيه معنوي، والمعنى: يا ليت لي كوناً معهم ففوزاً.

وحكمُ الدعاء كحكم الأمر سواءً في كون فعله باللام، فيجوز فيما بعد الفاء الجزم والرفع والنصب على الأوجه المذكورة فيه، أو بغير اللام فيجوز: الرفع على الاستثناف والنصب على الجواب لا غير على مذهب البصريين^(٣)، كقولك: اغفر لزيد فيدخل الجنة، والله يغفر لك فتدخل الجنة، لأنه قد جاء الدعاء بالجملة الاسمية.

وإذا وقعت بعد النفي فلا يخلو أن تكون الجملة التي قبلها - أعني قبل الفاء - اسمية أو فعلية.

فإن كانت اسميةً جازَ فيما بعد الفاء: الرفع على الاستثناف والنصب على الجواب كقولك: ما زيدٌ قائماً فتكرمه، ونصبه كما ذكرتُ لك، قال الشاعر^(٤):

٥٢٤- وَلَيْسَ بِذِي رُمَحٍ فَيَطْعَنَنِي بِهِ وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِبُنَالٍ

وإن كانت فعليةً ماضيةً فكذلك، نحو قولك: ما قام زيد فتكرمه، على الوجهين المذكورين من الرفع على الاستثناف والنصب على الجواب.

(١) الفرقان ٧.

(٢) النساء ٧٣.

(٣) فيجوزُ على غير مذهبيهم العطف لأن الفعلَ غيرُ مبني، فأصله: لتغفر.

(٤) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ٣٣، واللسان (نبل)، وابن يعيش ١٤/٦، والمغني ١١٨، وشواهد المغني ٣٤٠.

وإن كانت فعلية مضارعة: فلا يخلو أن يكون الفعل مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً:

فإن كان مرفوعاً جاز فيما بعد الفاء: الرفع على العطف والاستئناف على إضمار مبتدأ وكذلك في جميع ما يستأنف من المسائل المتقدمة، والنصب على الجواب كقولك: «ما تأتينا فتحدثنا»، الرفع على معنى^(١): وما تحدثنا وهو معنى العطف، أو على الاستئناف أي: فأنت تحدثنا. والنصب على الجواب على إضمار «أن» بمعنيين، أي: ما تأتينا فكيف تحدثنا؟ أو ما تأتينا/ لأجل الحديث^(٢).

وإن كان الفعل منصوباً جاز فيما بعد الفاء وجهان أيضاً: الرفع على الاستئناف لا غير، والنصب على العطف أو على الجواب كقولك: لن تأتينا فتحدثنا: بالرفع على معنى: فأنت تحدثنا، والنصب على معنى: «فلن^(٣) تحدثنا» وهو معنى العطف، وعلى معنى: فكيف تحدثنا أو لأجل الحديث^(٤).

وإن كان مجزوماً جاز فيما بعد الفاء الجزم على العطف والرفع على الاستئناف والنصب على الجواب على المعاني المذكورة كقولك: لم تأتينا فتحدثنا، بجزم «تحدث» ورفعه ونصبه: ومن الاستئناف قوله^(٥):

٥٢٥- أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ تُخْبِرُنَا الْيَوْمَ بَيِّدَاءَ سَمَلَقُ

كأنه قال: فهو ينطق، وليس بجواب.

وإذا وقعت^(٦) بعد فعل الشرط: فإن كان مضارعاً مجزوماً جاز فيما بعد

(١) قوله: «معنى» غير واضح في الأصل.

(٢) شرح ابن عصفور هذين المعنيين بقوله: «والنصب بإضمار «أن» له معنيان: أحدهما: أن يكون نفى الإتيان فانتفى من أجله الحديث كأن قال: ما تأتينا فكيف تحدثنا، والتحديث لا يكون إلا مع الإتيان.

والثاني: أن يكون أوجب الإتيان، ونفى الحديث، كأنه قال: ما تأتينا محدثاً بل غير محدث. انظر:

المقرب ٢٦٤/١.

(٣) في الأصل: «ولن» وهو سهو.

(٤) أي: بالنصب على الجواب.

(٦) أي: الفاء.

(٥) تقدم برقم ٥١٩.

الفاء وجهان: الجزمُ على العطف والنصب على الجواب بإضمار «أن» كما ذُكر على معنى لأجل، كقولك: إن تقم فأحسن إليك تحمّدي^(١). وإن كان الفعل ماضياً فكذلك، لأنّ هذا الماضي في موضع المضارع أو مستقبل معنى.

وإذا وقعت بعد الجزاء وهو جواب الشرط، وهو أيضاً مستقبل معنى، سواء كان^(٢) مضارعاً أو ماضياً: جاز فيما بعد الفاء ثلاثة أوجه: الجزم على العطف، والرفع على الاستئناف، والنصب على الجواب بإضمار «أن» كقولك: إن تقم أحسن إليك فأعطيك درهماً، الجزم على معنى: أحسن وأعط، والرفع على معنى فأنّا أعطي، والنصب بإضمار «أن» على العطف المعنوي، كأنّ المعنى: إن تقم يكنّ إحساناً فأعطاءً. وعلى الثلاثة الأوجه قوله تعالى: ﴿وإن تُبدوا ما في أنفسكم أو تُخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء﴾^(٣) برفع «يغفر» و«يعذب» ونصبهما وجزمهما.

واعلم أنّ النصب على الجواب بالفاء إنّما هو بعد الشرط والجزاء أصلاً، ولكنّ العرب نصبت بها في أجوبة غيرهما لمناسبة لهما في عدم الوقوع، مع أنّ الشرط والجزاء يتقدّران بعد غير الشرط والجزاء من جميع ما ذكرنا، وبذلك المعنى ينجزم ما دخلت عليه الفاء من الأفعال إذا لم تدخل عليه ووقع جواباً لها، خلافاً للكوفيين، فإنهم يقولون: إنّ الجزم في الفعل بالجواب. وذلك باطل لوجوه منها: أنه قد وجد فعل الشرط والجواب ظاهرين مع كلّ واحدٍ منها^(٤). والثاني: أنه ليس بنفس اللفظ شيئاً...^(٥) وقع الجواب ولكن بشرط الوقوع أو عدمه المقدّر قبله. والثالث: أنه لا يلزم كلّ واحدٍ منها جواب بل قد تقع في الكلام / ١٨٤
دونه فعلم بذلك أنّ الجواب إنّما هو للشرط^(٦) كما ذُكر، وكلّها في ذلك سواء إلا

(١) قال ابن عصفور: «ولا يقطع لأن القطع إنّما يكون بعد تمام الكلام» المقرب ٢٦٧/١.

(٢) في الأصل: «كانت» وهو تحريف.

(٣) البقرة ٢٨٤. وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحزّة والكسائي بالجزم بالعطف على الجواب، وقرأ

ابن عامر وعاصم بالرفع فيها على القطع. وروي عن ابن عباس والأعرج وأبي العالية والجنحدرى

بالنصب فيها على إضمار «أن». انظر: النشر ٢٢٩/٢، والقرطبي ١٢٣١.

(٤) أي: من الأجوبة العشرة السابقة. (٥) خرم في الأصل، لعله «له».

(٦) في الأصل: «الشرط» وهو تحريف.

النفي فإنه لا يُجزم جوابه بل يُرفع إن وقع.

ويجوز حذف الفاء وإثباتها في جميع ذلك إلا بعد النفي وبعد جواب الشرط فلا يصح ذلك إلا إذا وقعت الجملة حالاً، وحكمها في باب الشرط مذكور في باب «إن» الشرطية.

الموضع الثالث: أن تكون زائدة دخولها كخروجها، أو لازمة بحسب الكلام. فمن الأول قول الشاعر^(١):

٥٢٦- وَقَائِلَةٌ خَوْلَانٌ فَنَكِخَ فَنَاتَهُمْ وَأَكْرَمَةً الْحَيَّيْنِ خَلَوْ كَمَا هِيا

والفاء هنا في اللفظ عند الأخفش^(٢) دخولها كخروجها وهي عند سيبويه دالة على معنى السببية كالدخلة^(٣) في الأجوبة المذكورة لأن التقدير: هؤلاء خَوْلَانٌ فَنَكِخَ فَنَاتَهُمْ، والتنبيه في معنى الطلب الذي هو تنبيه فهي في جواب معنى الأمر.

ومن الثاني^(٤) قولهم: خرجت فإذا الأسد، وهي هنا إلى العطف أقرب منها إلى الزيادة، لأن المعنى: خرجت ففاجأني الأسد.

وفي التحقيق^(٥) هي في هذا الموضع راجعة إلى أحد البابين، [و] لوقوعها في مواضع الزيادة تأويل يخرجها عنه حيث وقعت، فلا ينبغي أن تجعل الزيادة معنى خاصاً بها للاحتمال الداخل في مواضع وقوعها، فينبغي أن تحمل على أحد الموضعين المتقدمين قبل هذا، ولكن جعلت لها مواضع الزيادة لذكر الناس لها، كذلك ولأجل الاحتمال له في بعض المواضع.

(١) قال في الخزانة ٤٥٥/١: «من الخمسين التي لم يعرف لها ناظم». وهو في الكتاب ٧٥/١، والأزهية ٢٥٢، والبحر المحيط ٤٧٧/٣، وابن يعيش ١٠٠/١، والمغني ١٧٩ والأشمونى ١٨٩، والعيني ٥٢٩/٢، وشواهد المغني ٨٧٣، والأكرومة، الكريمة. الحيان: حي أبيها وأمها، خلو: خالية من زوج.

(٢) تقدير الأخفش في معاني القرآن ٨٠/١ كتقدير سيبويه في كتابه ٦٩/١.

(٣) في الأصل «فالدخلة» وهو تحريف. (٤) أي: اللازمة.

(٥) انظر تفصيل النحويين في هذه الفاء: سر الصناعة ٢٦٢.

واعلم أن من النحويين مَنْ زاد للفاء موضعاً آخرَ سَمَّاها فيه فاء رَبٍّ، وهي التي يقع بعدها الحَفْضُ في مثل قول الشاعر^(١):

٥٢٧- فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعاً فَأَهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُغِيلٍ

والفاء في الحقيقة هنا سببية عاطفة جملة على جملة، و«رَبٍّ» مضمرة بعد الفاء كما أُضْمِرَتْ بعد الواو فيما يُذَكَّرُ في بابها، وبعد «بل» فيما تقدَّم في بابها، ودون ذلك في قوله^(٢):

٥٢٨- رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ

فلا ينبغي أن تُجْعَلَ فاء «رب» لأنها ليست بمعناها، فلا معنى لنسبتيها إليها، فاعلمه.

باب الفاء المركبة

اعلم أن الفاء لم تأت مركبة مع غيرها من الحروف إلا مع الياء خاصة في بابها.

[باب في^(٣)]

اعلم أن «في» حرف جارٍ لما بعده ومعناها الوعاء^(٤) حقيقة أو مجازاً. فالحقيقة نحو: جعلتُ المتاعَ في الوعاء، ومنه قوله تعالى: ﴿أولئك أصحابُ النارِ هم فيها خالدون﴾^(٥)، والمجاز كقولك: دخلتُ في الأمر وتكلّمتُ في

(١) البيت لامرئ القيس، وهو في الديوان ١٢، والأزهية ٢٥٣، وفيه «محول» عوضاً من «مغيل»، والمغني ١٤٥، والخزانة ٣٣٤/٢. والمغيل: المرضع وأمه حبل.

(٢) تقدم برقم ١٩٥.

(٣) انظر: في «في»: المقتضب ٤٥/١، المخصص ٥٤/١٤، والأزهية ٢٧٧، والجني ٩٩، وابن يعيش ٢٠/٨، والمغني ١٨٢، والهمع ٣٠/٢.

(٤) قوله: «ومعناها الوعاء» غير واضح في الأصل.

(٥) البقرة ٣٩.

شان/ حاجتك. ومنه قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾^(١) وقوله تعالى: ١٨٥ ﴿وَلَتَنَارَغُمُ فِي الْأَمْرِ﴾^(٢) فهذا حقيقة أمرها، ثم تحييء بمعنى حروفٍ آخر، إذا حَقَّقَتْ رَجَعَ معناها إليها^(٣)، كما ذُكِرَ في غير موضع من هذا الكتاب.

فَمِنْ ذَلِكَ مَجِيئُهَا بِمَعْنَى «إِلَى» كَقَوْلِكَ: رَدَدْتُ يَدِي فِي فِيٍّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾^(٤) أَي: إِلَى أَفْوَاهِهِمْ، لِأَنَّ «رَدَّ» يَتَعَدَّى بِ-إِلَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكَ﴾^(٥)، لَكِنْ إِذَا تَحَقَّقَتْ هَذَا فَالْمَعْنَى أَنَّهُمْ إِذَا رَدُّوا أَيْدِيَهُمْ إِلَى أَفْوَاهِهِمْ فَقَدْ أَدْخَلُوهَا فِيهَا.

وَمِنْ ذَلِكَ مَجِيئُهَا بِمَعْنَى «عَلَى» كَقَوْلِهِ: عَلَّقْتُهُ فِي جِذْعٍ، أَي: عَلَى جِذْعٍ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا صَلَّبْتَكُمْ فِي جَذُوعِ النَّخْلِ﴾^(٦)، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ^(٧):

٥٢٩-وَهُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ

وقول الآخر^(٨):

٥٣٠-بَطْلٌ كَانَ ثِيَابُهُ فِي سَرْحَةٍ يُحْدَى نِعَالِ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَّعٍ

وقالوا: أَدْخَلْتُ الْخَاتَمَ فِي إصْبَعِي، قَالَ بَعْضُهُمْ: الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ كَلَهُ: «عَلَى»، وَكُلُّ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ إِذَا تَأَوَّلْتَهَا وَجَدْتَ فِيهَا مَعْنَى «فِي» الَّذِي هُوَ الْوَعَاءُ،

(١) البقرة ٢٠٨. (٢) الأنفال ٤٣.

(٣) قَالَ فِي الْجَنَى ١٠٠: «مَذْهَبُ سَيُوبِيهِ وَالْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ أَنَّ «فِي» لَا تَكُونُ إِلَّا لِلظَّرْفِيَّةِ حَقِيقَةً أَوْ مُجَازًا، وَمَا أَوْهَمَ خِلَافَ ذَلِكَ رَدُّ بِالتَّأْوِيلِ إِلَيْهِ».

(٤) إِبْرَاهِيمَ ٩. (٥) الْقَصَصُ ٧. (٦) طه ٧١.

(٧) نَسَبٌ فِي الْأَزْهِيَّةِ ٢٧٨ إِلَى سُؤَيْدِ بْنِ أَبِي كَاهِلٍ وَعَجْزُهُ:

فَلَا عَطَسْتُ شَيْئًا إِلَّا بِأَجْدَعَا

وهو في أدب الكاتب ٣٩٤، والخصائص ٣١٣/٢، والمخصص ٦٤/١٤، وأمالى الشجري ٢٦٧/٢، والمغني ١٨٣، واللسان (عبد)، وشواهد المغني ٤٩٧. والأجدع يعني: الأنف المقطوع.

(٨) البيت لعنترة وهو في ديوانه ٢١٢، والتنبيه على التصحيف ١٨٧، وأدب الكاتب ٣٩٤، والأزْهِيَّةُ ٢٧٧، والمغني ١٨٣، واللسان (سبت)، وابن يعيش ٢١/٨، والأشْمُونِي ٢٩٢، وشواهد المغني ٤٧٩، والخزانة ١٤٥/٤، والسرحة: نوع من الشجر، ونعال السبت، المدبوغ بالقرظ وكانت من ملابس الملوك. وليس بتوعم: أي لم يشاركه أحد في بطن أمه ولا ثديها فيضعفه.

ألا ترى أن معنى «في جذوع النخل» [الوعاء] وإن كان فيها العلو، فالجذع وعاءً للمصلوب، لأنه لا بد له من الحلول في جزء منه، ولا يلزم في الوعاء أن يكون خاوياً من كل جهة، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿فَامشُوا فِي مَنَاكِبِهَا﴾^(١) يعني الأرض، إنها لا تحوي الماشين، وإنما يَحْلُونَ في جزء منها، وكذلك في البيت بعد الآية^(٢):

وأما قوله في البيت الآخر: «في سَرَحَةٍ»^(٣) فإن السرحة موضع للثياب لأن المعنى بها الجسد بالثياب، وإن حَلَّتْ عليها، فلا بد من استقرارها، ولا يلزم أيضاً الشمول كما تقدّم.

وأما قولهم: «أدخَلْتُ الخاتمَ في إصبعي» فهو من المقلوب لأن المراد: أدخَلْتُ إصبعي في الخاتم، فـ«في» باقية على موضوعها من الوعاء. والقلب في كلام العرب على معنى المجاز كثير، كقولهم في معنى ما نحن بسبيله: «أدخَلْتُ القَلَنَسُوةَ في رأسي»، أي: رأسي في القلنسوة، وقالوا في غيره: «كسر الزجاج الحجر»، أي كسر الحجر الزجاج، و«خَرَقَ الثوبُ المسمارَ»، أي: خرق المسمارُ الثوبَ وقول الشاعر^(٤):

٥٣١-مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاءَتُهُمْ هَجْرُ
أي: بلغت سواءتهم هجراً، وهو بابٌ مِنْ أبواب المجاز.
ومن ذلك مجيئها بمعنى الباء نحو قول الشاعر^(٥):

(١) الملك ١٥.

(٢) يقصد البيت السابق: وهم صلبوا العبدى...

(٣) انظر تعليق ابن جني على البيت في: الخصائص ٣١٢/٢.

(٤) البيت للأخطل، وهو في ديوانه ٢٠٩، والرواية فيه «العياراتِ هَذَاجُونَ» والمغني ٧٨١، والأشموني ١٨٦، وشواهد المغني ٩٧٢.

(٥) لم أهدت إلى قائله، وهو في الخصائص ٣١٣/٢، وعجزه:

عَلَى كُلِّ خَالٍ مِنْ غِمَارٍ وَمِنْ وَحَلٍ

وهو في أمالي الشجري ٢/٢٦٨، والمخصص ١٤/٦٦، والأزهية ٢٨٢، واللسان «وحل».

٥٣٢- وَخَضَخَضْنَ فِينَا الْبَحْرَ حَتَّى قَطَعْنَهُ

وقول الآخر^(١):

٥٣٣- نَلُوذُ فِي أُمِّ لَنَا مَا تُغْتَضَبُ

قال بعضهم: أراد الأول: خَضَخَضْنَ بنا البحر، والثاني: بأُمِّ لَنَا. وهذا أيضاً مُتَأَوَّلٌ بإضمارٍ/ بعد «في»، أي: وَخَضَخَضْنَ في جوارِنَا أو في قطعِنَا، ويكون تقديرُهُ في البيت الآخر: نَلُوذُ في أُمِّ لَنَا وشَأْنِ، فحذف المضاف وأقاما المضاف إليه مقامه، وتبقى «في»^(٢) على بابها من الوعاء المجازي.

ومن ذلك أيضاً مجيئها بمعنى «من» كقوله^(٣):

٥٣٤- وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ أَحَدْتُ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ

قال بعضهم: «أراد من ثلاثة أحوال» وهذا أيضاً وإن كانت فيه بمعنى «من» فَإِنَّ «مِنْ» للتبعيض، وبعض الشيء داخلٌ في كلِّه فهي بمعنى الوعاء المجازي.

ومن ذلك مجيئها بمعنى «مع» كقول الشاعر^(٤):

٥٣٥- مِنْ سَاكِنِ الْمَزْنِ يَجْرِي فِي الْغَرَانِيقِ

قال بعضهم: أراد مع الغرائيق، وهي طير الماء. وهذا أيضاً وإن كانت

(١) لم أهتم إلى قائله، وهو في أدب الكاتب ٤٠٠ وبعده في الخصائص ٣١٤/٢:

مِنْ الْغَمَامِ تَرْتَدِّي وَتَنْتَقِبُ

وهو في الجواليقي ٣٥٨، واللسان «فيا». والأم هنا: جبل لطية.

(٢) في الأصل: «الفاء» وهو سهو.

(٣) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٢٧، والخصائص ٣١٣/٢، والمغني ١٨٤، وشواهد المغني ٤٨٦، والخزانة ٦٢/١.

(٤) نُسب في الأزهية ٢٨٠ إلى خراشة بن عمرو العبسي وصدره:

أَوْ طَعَمَ غَادِيَّةً فِي جَوْفِ ذِي حَدَبٍ

وهو في المخصص ٦٨/١٤، واللسان (غرنق). وأدب الكاتب ٤١٣. والغادية: السحابة التي تمطر

غدوة، والحذب: الموضع المرتفع، والغرائيق: ضرب من طير الماء.

فيه بمعنى «مع» فإنها راجعةٌ إلى بابها من الوعاء المجازي لأنَّ الماء وإن كان جارياً
مع الغرائيق فهو في جملتها في الجَرِّي ، وكلِّما يَرُدُّ عليك مِنْ وَضْعِهَا مكانَ غيرها
فإلى معناها يَرْجِعُ فتأملْه تجدّه إن شاء الله .

* * *

باب القاف

اعلم أنَّ القافَ لم تحيَّ مفردةً في الكلام، وإنَّما جاءتْ مركبةً مع غيرها من الحروف وهي الدال.

[باب قد^(١)]

اعلم أنَّ «قد» إخبار، إلَّا أنَّها أبداً تلزَم الفعلَ ماضياً أو مضارعاً، فتكون مع الماضي حرفَ تحقيقٍ نحو قولك: «قد قام زيدٌ» في تقدير جواب مَنْ قال: هل قام زيدٌ أو لم يقم، فـ «قد» في تقدير الجواب حققت القيامَ، ومنه قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾^(٢)، و﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾^(٣).

وتكون مع المضارع حرفٌ توقعٍ تارةً وهو الكثيرُ فيها كقولك: قد يقوم زيد، في تقدير جواب مَنْ قال: هل يقوم زيد أو لا يقوم، فإذا قلَّت في تقدير الجواب: قد يقوم، أدخلتَ الاحتمالَ وتوقَّعتَ الوجودَ، إنْ نفِيتَ فقلت: قد لا يقوم، توقَّعتَ العدمَ. وقد تكون للتحقيق معه وهو قليل، كقول الشاعر^(٤):

(١) انظر في «قد»: الأزهية ٢٢٠، ابن يعيش ١٤٧/٨، الجنى ١٠٠، المغني ١٨٥، الهمع ٧٢/٢.

(٢) المجادلة ١. (٣) الأحزاب ٢١.

(٤) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٩، وعجزة:

بمَنَجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلٍ

وهو في المغني ٥١٨، والحزانة ١٥٦/٣. والأوابد: الوحش، والهيكَل: الضخم.

٥٣٦- وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا

وقد تكون تقليلاً وهو أيضاً قليل، كقول الشاعر^(١):

٥٣٧- قَدْ أَتْرُكُ الْقِرْنَ مُصْفَرّاً أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ نُجَّتْ بِفِرْصَادِ

والإخبار في جميع ذلك لا يخالفها فهو الخاص بها الذي تبقى به.

وهي مع الفعل مختصة به، لازمة له، تقوم مقام الجزء، فلاجل ذلك لا يجوز الفصل بينها^(٢) وبينه إلا في الضرورة كقوله^(٣): /

١٨٧

٥٣٨- فَقَدْ وَاللَّهِ بَيْنَ لِي عَنَائِي بَوْشِكِ فِرَاقِهِمْ صُرْدٌ يَصِيحُ

أراد: فقد بين لي، ففصل بالقسم بينه وبينها^(٤) للضرورة، وأما في الكلام فلا يجوز لما ذكرت لك.

(١) البيت لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ١٤٩. ونسب في الكتاب ٣٠٧/٢ إلى الهذلي، وليس في ديوان الهذليين، والأزهية ٢٢١، وابن يعيش ١٤٧/٨، والمخصص ٥٥/١٤، واللسان (أسن)، والمغني ١٨٩، وشواهد المغني ٤٩٤، والخزانة ٥٠٢/٤. والفرصد: التوت، وقوله: «أثوابه» مخرومة في الأصل.

(٢) في الأصل: «بينها» وهو تحريف.

(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في الخصائص ٣٣٠/١، ورواية صدره فيه:

فَقَدْ وَالشُّكُّ بَيْنَ لِي عَنَاءِ

وهو في المغني ١٨٦، وشواهد ٤٨٩، والصرد: الطائر، وقوله: «والله» رسمت في الأصل: «والشك»، ولعله تحريف لأن المؤلف سيذكر أن الشاعر قد فصل بالقسم.

(٤) أي: بين قد والفعل.

باب السين

اعلم أن السين أتت في كلام العرب مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف.

باب السين المفردة^(١)

اعلم أن السين تنقسم قسمين: قسم تكون في بنية الكلمة، وقسم لا تكون في بنيتها، فالقسم الذي تكون [في] بنية الكلمة لها موضعان:

الموضع الأول: أن تكون ثانية في الفعل أو ما تصرف منه: إما لطلب الشيء، نحو: استجديته استجداء فأنا مُستجد وهو مُستجد، أي: طلبت جداه^(٢) وإما لاستعماله نحو: استقضيته، أي استعمالته في القضاء، [و] إما عوضاً من حركة عين الفعل وما تصرف منه^(٣)، نحو: أسطاع يسطيع إسطةاعة فهو مُسطيع ومُسطاع. ومنه قول الشاعر^(٤):

٥٣٩- وفيك إذا لافيتنا عَجْرِيَّةٌ مِراراً فما أسطيع مَنْ يَتَعَجَّرُ
فالأصل في هذا عند سيبويه^(٥): أطوع يطوع إطواعة فهو مُطووع ومُطووع،

(١) انظر في السين: المقتضب ٥/٢ - ٨، والجنى ٢٠، سر الصناعة ٢٠٩، المغني ١٤٧.

(٢) جداه: عطاؤه.

(٣) انظر: سر الصناعة ٢١٠/١، المتع ٢٢٤/١.

(٤) البيت لجران العود، وهو في ديوانه ١٧، والخصائص ٢٦٠/١، وسر الصناعة ٢١٤/١.

(٥) المعجزة: الجفوة في الكلام. (٥) الكتاب ٨/١.

فلما نُقِلَتْ حركة الواو إلى الطاء انقلبت مع الفتحة ألفاً ومع الكسرة ياءً، فصار:
أطاع يطيع إطاعةً فهو مطيع ومطاع ثم عُوِّضَتِ السين من حركة الواو المذكورة.
وَرَدَّ عليه أبو العباس المبردُ هذا، وزعم أنَّ العوضَ لا يكون إلا من شيءٍ
محذوفٍ، والحركة هنا قد نُقِلَتْ إلى الطاء التي هي فاء الفعل فهي موجودة، فلا
يُصِحُّ العوض.

وهذا الردُّ من أبي العباس غلط، فإنَّها وإن كانت منقولةً إلى الطاء فليست
في الواو موجودةً، فموضعها خالٍ فصارت في حكم الزائد الذي ليس له في
الحركة أصل، فعُوِّضَ من الحركة السينُ كما ذكر، ولو كانت مراعاةُ الوجودِ في
«أطاع»^(١) لم يجز أن تُحذف الواو في الجزم^(٢) في نحو قولك: لم يُطع، وفي الأمر
[نحو] قولك: أطيح.

[وقال الفراء في هذا: شَبَّهوا أُسْطَعْتُ بأفعلْتُ، فهذا يدلُّ من كلامه على
أنَّ أصلها: استَطَعْتُ]^(٣)، فحُذِفَتِ التاء تخفيفاً فصار: «أُسْطَعْتُ» فحُذِفَتْ^(٤)
همزته لأنَّه أشبه أكرمت ونحوه.

وهذا القول فاسد، فإنَّ أصل ما يُحذف منه شيءٌ، أن تبقى فيه ألف
الوصل إن كانت فيه، ألا ترى أنَّهم قالوا: «استطاع» بألف الوصل مكسورة ثم
قالوا بعد الحذف [استطاع] وألف الوصل باقيةً كما كانت. ومنه قوله تعالى:
﴿فما استطاعوا/ أن يظهروه وما استطاعوا له نقباً﴾^(٥). فلو كان «أسطاع»
المقطوع الهمزة أصله: «استطَعْتُ» بالتاء لبقيت همزته للوصل كما كانت، فدلَّ
على أن «أسطاع»^(٦) المقطوع الهمزة المفتوحة أصله «أطوع»، وأنَّ السين عوضٌ
من حركة العين كما ذكر.

(١) في الأصل «الطاء» وهو تحريف.

(٢) لأنه لم يكن هناك التقاء ساكنين، ولو قلت: أطوع ولم يطوع أطوع لصحت الواو ولم تحذف،
فلما نقلت عنها الحركة وسكنت سقطت. انظر: سر الصناعة ٢١٢/١.

(٣) سقط ما بين معقوفين من الأصل، وأثبتناه من سر الصناعة ٢١٢، لأن المؤلف ينقل عنه هذا
الموضع ولا يستقيم المعنى بدونه.

(٤) الصواب: «وفتحت همزته وقطعت».

(٥) الكهف: ٩٧.

(٦) في الأصل: «أطوع» وهو سهو.

ونظيره قولهم أَهْرَاقُ يُهْرِيقُ إِهْرَاقَةً في: أَرَأَى يَرِيقُ إِرَاقَةً، والأصلُ: أَرَوَقَ يُرَوِّقُ إِرَوَاقَةً، فَنَقَلْتُ حَرَكَةَ الْوَاوِ إِلَى الرَّاءِ وَانْقَلَبَتِ الْوَاوُ أَلْفًا^(١) مع الفتحة وياءً مع الكسرة، ثم عُوِّضَ من الحركة المذكورة الهاء، فاعلمه.

الموضع الثاني: أن تكون للوقف بعد كاف المؤنث المضمَر المخاطب، ويسمى النطقُ بذلك كسكسة هوازن^(٢)، لأنَّ هؤلاء العربَ ينطقون بها دون غيرهم فيقولون في عليك وإليك ومنك للمؤنثِ المذكورِ إذا وَقَفُوا: عَلَيْكِ وَإِلَيْكِ وَمَنْكِ ومنكِ المَالَ^(٣) ومنكِ الإِحْسَانِ. وهذه اللغةُ اختصَّتْ بها هوازن، كما اختصَّتْ تميمٌ بِالْعَنَعَنَةِ، أي: يقولون في أَنْ تَفْعَلْ: عَنْ تَفْعَلْ، وقد تقدَّم ذكرُها في باب «عن»، وهما لغتان قليلتان [في] الاستعمال، فينبغي أن يُوقَفَ فيهما مع السماع ولا يتعدى ما سُمِعَ من مواضع مجيئها، فاعلمه.

القسم الثاني: التي تكونُ في غير بناء الكلمة هي الداخلةُ على المضارع تَحْلُصُهُ للاستقبال، وتُسمى حرف تنفيسٍ لأنها^(٤) تنفَّسُ في الزمان فيصيرُ الفعلُ المضارع مستقبلاً بعد احتمالهِ للحال والاستقبال^(٥)، وذلك نحو قولك: ستخرجُ وستذهبُ، والمعنى: أنك تفعلُ ذلك فيما يُستَقْبَلُ من الزمان. قال الله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾^(٦)، يعني: يومَ القيامة، قال الشاعر^(٧):

سَتَعْلَمُ إِن مِتْنَا صَدَى أَيْنَا الصَّدِي ٥٤٠.....

(١) في الأصل: «الغاء» وهو تحريف. (٢) قال في الجنى ١٢١: «إنها لغة بكر».

(٣) لعلها: «إليك المال». (٤) في الأصل: «لأنه» وهو سهو.

(٥) قال ابن هشام: «ومعنى قول المعربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع، وذلك أنها تقلب المضارع

من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال» انظر المغني ١/١٤٧.

(٦) الشعراء ٢٢٧.

(٧) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ٣٠ وصدره:

كَرِيمٌ يُرَوِّي نَفْسَهُ فِي حَيَاتِهِ

والصادي: العطشان، والصدي: جثمان الرجل، والرواية المشهورة: «إن متنا غداً».

ولا يجوزُ أن يكونَ الفعلُ مع وجودها حالاً. فأما قول الشاعر^(١):

٥٤١- فَلَمْ أَتَكُلْ وَلَمْ أَجْبُنْ وَلَكِنْ سَأَسْعَى الْآنَ إِذْ بَلَغْتَ أَنَاَهَا

فأدخل «الآن» على الفعل الذي فيه السينُ وهي مُخَلَّصَةٌ للحال، وإنما ذلك لتقريب المستقبل من الحال^(٢)، لا أن الفعل حالٌ، والعربُ تُجري الأقرب^(٣) من الشيء نُجْرَاهُ وتعاملُهُ معاملته، ولذلك في كلامها مواضع كثيرة.

وزعم الكوفيون أن هذه السين ليست حرفاً قائماً بنفسه، وإنما هي مقتطعةٌ من سوف^(٤)، كما قالوا: «سَو»، فاقطعوها من «سَوَف»، وأنشدوا قول الشاعر^(٥):

٥٤٢- فَإِنْ أَهْلِكَ فَسَوْ تَجِدُونَ وَحْدِي وَإِنْ أَسْلَمَ يَطْبُ لَكُمْ الْمَعَاشُ

واحتجَّ / بعضهم بأنَّ العربَ تقول: مُ اللهُ في: «إمين الله» وإيمُ الله، ١٨٩ فكذا يقولون في سوف: سَو تارةً وسَفَ^(٦) أخرى.

والصحيحُ أن السين حرفُ استقبالٍ قائمٌ بنفسه مختصٌّ بالفعل المضارع كجزء منه، ولذلك لم يكنْ عاملاً، فلا يصحُّ أن يفصل بينه [وبين فعله]. ولا يُقال فيه: إنه مقتطعٌ من «سوف» لوجهين:

أحدهما: أن الاقتطاع دعوى بلا برهانٍ، فلا يلتفتُ إليها. ولا يُحتجُّ عليه

(١) لم أقف على هذا البيت بهذه الرواية، والذي في الفضليات ٧١ لرجل من عبد القيس:
فَلَمْ أَتَكُلْ وَلَمْ أَجْبُنْ وَلَكِنْ يَمُمْتُ بِهَا أَبَا صَخْرٍ بَنَ عَمْرٍو
وفي الجني ٢٣.

فلإني لستُ خاذلكم وَلَكِنْ سَأَسْعَى الْآنَ إِذْ بَلَغْتَ أَنَاَهَا
وكذا في حاشية الأمير علي المغني ١٢٢/١، ونسب في العقد ١٦/٦ على هذه الرواية إلى الربيع ابن زياد، ويبدو أن بيت المؤلف ملفق من هذين البيتين. والأنى: الغاية والمضى.

(٢) في الأصل: «المال» وهو تحريف.

(٣) الألف واللام في قوله «الأقرب» غير واضحتين في الأصل.

(٤) انظر: الإنصاف ٦٤٦.

(٥) لم أهدت إلى قائله، وهو في الجني ٢٧٩، وحاشية الدسوقي على المغني ١٥١/١.

(٦) في الأصل: «س» وهو تحريف.

بقوله: «فسوتجدون» فحذف الفاء ضرورةً لدلالة الكلمة عليها، كما قالوا: «المتا» في المنازل، و«الحبا» في الحجاب^(١)، ولو كان الحذف باباً لصحَّ في الضرورة وغيرها، وفي الشعر وغيره، فاختصاصه في الشعر في ذلك البيت الواحد ضرورةً، ولا حجة فيه، مع أنَّ الحروف لا تحذف أواخرها إلاَّ مع التضعيف باباً نحو: إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ، وأمَّا مع غيره فلا.

والوجه الثاني: أن التصريف في الأسماء لإرادة التصرف فيها بكثرة الاستعمال، نحو: «الله» وشبهه، وأمَّا الحرف فليس أصلاً في نفسه فلا يتصرف فيه تصرف الأسماء، ألا ترى أنَّ الفعل والحرف لا بدُّ لهما من الاسم، والاسم غير محتاج إليهما، فدلَّ على أصلته وفرعيتها، وقوَّته في الاحتياج والاستعمال وضعفهما، فاعلم ذلك.

باب السين المركبة

باب سوف^(٢)

اعلم أنَّها في لم تحيء الكلام مركبةٌ إلاَّ مع الواو والفاء.

اعلم أنَّ «سوف» حرف يختص بالفعل المضارع أيضاً فيخلصه للاستقبال مثل السين، ومعناها التنفيس في الزمان، إلاَّ أنَّها أبلغ في التنفيس من السين وهي متصلةٌ به كبعض حروفه كالسين أيضاً، فلذلك لا يجوز الفصل بينها وبينه، إلاَّ أنَّها لكونها على ثلاثة أحرفٍ أشبهت الاسم فدخلت لام التوكيد والابتداء عليها في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يَعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾^(٣)، ﴿فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾^(٤)، ولم يكن ذلك في السين لثلاً يجتمع حرفان^(٥) على حرف واحد مفتوحان زائدان على الكلمة، ولشدة اتصال بعضهما ببعض.

(١) الحجاب: لها معان كثيرة منها الشر الذي يسقط من الزناد انظر: اللسان (حجب).

(٢) انظر في سوف: المقتضب ٥/٢ - ٨، الجنى ١٨٥، المغني ١٤٨.

(٣) الضحى ٥.

(٤) الشعراء ٤٩. وفي الأصل: «ولسوف يعلمون»: وليس في القرآن الكريم هذا اللفظ.

(٥) وهما: ياء المضارعة والسين.

واتصالهما بالكلمة، [و] ربما أدى ذلك في بعض الكلمات إلى اجتماع أربع متحركاتٍ وأكثر، نحو: لَسَيَسْجُدُ وَلَسَيَعْلَمُ، فتثقل الكلمة، ولذلك سَكَّنَ آخر الفعل مع الفاعل أو ما في حكمه في نحو: ضَرْبُهُ. وكثيراً ما يهربون من هذا الثقل، فطرحوا دخول اللام على السين لذلك، فاعلمه.

* * *

/ الشين غُفْل / باب الهاء

اعلم أنَّ الهاء جاءت في كلام العرب مفردةً ومركبةً مع غيرها من الحروف.

باب الهاء المفردة^(١)

اعلم أنَّ الهاء المفردة تنقسم قسمين: قسمٌ هي أصل وقسمٌ بدل من أصل. فالقسمُ التي هي أصل لها في الكلام خمسة مواضع.

الموضع الأول: أن تكون للوقف، وذلك لمعنيين أحدهما: بيان الحركة في كلِّ مبنيٍّ متحركٍ، نحو قولك في غلامي في الوقف: غلامِيَّة، وفي هو: هُوَّة وفي هي: هِيَّة، قال الله تعالى: ﴿ما أغنى عني ماليَّة، هَلَك عني سلطانيَّة﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿وما أدراك ماهيَّة﴾^(٣)، وقال الشاعر^(٤):

٥٤٣- إذا ما ترعرعَ فينا الغلامُ فما إنَّ يقالَ له: مَنْ هُوَ

المعنى الثاني: بيان الألف، نحو قولك في الندبة: وازيداه، واعمراه، فإذا

(١) انظر في الهاء: الأزهية ٢٥٨، ولمتع ٣٩٧، والجنى ٥٨، والمغني ٣٨٤.

(٢) الحاقة ٢٩ - ٣٠. (٣) القارة ١٠.

(٤) البيت لحسان، وهو في ديوانه ٢٥٨، وابن يعيش ٨٤/٩، وشواهد المغني ٣٧٩، والخزانة

٤٢٨/٢.

وَقَفْتُ أَثْبَتُ الهَاءَ، وَإِذَا وَصَلْتَ حَذَفْتَ، وَلَا يَجُوزُ إثباتها إِلَّا فِي الضرورة
كقوله^(١):

يا مَرْحَباً بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ - ٥٤٤

وقوله الآخر^(٢):

٥٤٥- وَقَدْ رَأَيْتُ قَوْلَهَا يَا هَنَا وَنَحْكَ الْحَقَّتْ شَرّاً بِشَرٍّ
عند من جَعَلَ الْأَصْلَ «هَنَا» وهي كنايةٌ عن رجل.

الموضع الثاني: أن تكون للإطلاق في القوافي، كما تكون الألف لذلك،
لأنها تُسْرَحُ القافية إلى الحركة من التقيد، وهو السكون كما تفعل الألف، وذلك
نحو قول الشاعر^(٣):

٤٤٦- اكْسُ بُنَيَّاي وَأُمَّهُنَّ أَقْسِمُ بِاللَّهِ لَتَفْعَلُنَّ

وقوله^(٤):

٥٤٧- وَقَائِلَةٍ: أَسَيْتَ فَقُلْتُ جَيْرٌ أَسِيٌّ إِنِّي مِنْ ذَاكَ إِنَّهُ

على أحد القولين، وهذا الموضع في التحقيق راجع إلى الوقف، إلا أنه في
القوافي، فمن هذا الوجه ينقسم، والأول يكون في القوافي وغيرها فخالفه.

الموضع الثالث: أن تكون عوضاً مِنْ حركة عين الفعل كما كانت السينُ

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في الخصائص ٣٥٨/٢ ويَعْدُه:

إِذَا أَتَى قَرَبَتْهُ لِلْسَّانِيَةِ

والمَنْصَف ١٤٢/٣، والممتع ٤٠١، واللسان (سنا)، وابن يعيش ٤٦/٩، والجمع ١٥٧/٢،
والخزانة ٣٨٧/٢، والدرر ٢١٩/٢. والسانية: الدلو العظيمة.

(٢) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٦٠، والمَنْصَف ١٣٩/٣، وسر الصناعة ٧٦/١، وأمالِي
الشجري ١٠١/١، وابن يعيش ٤٣/١٠، واللسان (هنن)، والأشْمُوني ٨٧٧، والخزانة
٢٦٤/٣.

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في ابن يعيش ٤٤/١، وقبله:

يَا عُمَرَ الْخَيْرِ جُزَيْتَ الْجَنَّةُ

(٤) تقدم برقم ١٥٢.

في «أسطاع» وذلك في: أَهْرَاقَ يُهْرِيقُ إِهْرَاقَةً^(١)، ومنه قوله^(٢):

٥٤٨- فَلَمَّا دَنَتْ إِهْرَاقَةُ الْمَاءِ أَنْصَتَتْ لِأَنْزَعِهِ عَنْهَا وَفِي النَّفْسِ أَنْ أَنِّي

وقوله^(٣):

٥٤٩- وَكُنْتُ كَمُهْرِيقِ الَّذِي فِي سِقَائِهِ لِرَقْرَاقِ آلٍ فَوْقَ رَابِيَةٍ صَلَدِ

وقوله^(٤):

٥٥٠- فَأَصْبَحْتُ كَالْمُهْرِيقِ فَضَلَّةَ مَائِهِ لِضَاحِي سَرَابٍ بِالْمَلَا يَتَرَفَّرُ

الموضع الرابع / : أن تكون في جمع «أم» دلالة على من يعقل، كقولهم: ١٩١
«أمهات» فرقاً بينه وبين ما لا يعقل، فإنه يقال فيه: «أمات» فوزنه فعلهات،
والهاء زائدة لقولهم في المصدر منه: الأمومة كما يقولون في العم: العمومة،
وقالوا: تَأَمَّتْ أُمًّا، أي: اتخذتها، قال الله تعالى: ﴿وَأُمّهَاتُ نَسَائِكُمْ﴾^(٥)،
وقال: ﴿فِي بَطُونِ أُمّهَاتِكُمْ﴾^(٦)، وقد قالوا: «أمات» على الأصل، قال الشاعر
فَجَمَعَ بَيْنَهَا^(٧):

٥٥١- إِذَا الْأُمّهَاتُ قُبْحَنَ الْوُجُوهَ فَرَجَّتِ الظَّلَامَ بِأُمَاتِكَا

وحكى الخليل في كتاب «العين» أنه يقال: «تَأَمَّتْ»^(٨) أُمًّا فتكون الهاء في
«أمهاتها» أصلاً عنده على ذلك. قال بعضهم: «هذا وهم من الخليل» وكذلك قال
(١) انظر: سر الصناعة ٢١٣/١.

(٢) البيت للذي الرمة، وهو في ديوانه ٦٤٥، وفيه «لأعزله» عوضاً من «لأنزعه» وهو في سر الصناعة
٢١٤/١، ومسألة رب ١٦. والشاعر يصف بكرة البئر.

(٣) البيت للعدليل بن قرخ كما في الحماسة ٣٠٧/١، وهو في اللسان (هرق) والخزانة ٦٢/٤.
والسقاء: الزق، والآل: السراب.

(٤) البيت للأحوص وهو في ديوانه ١٦١، ونسب في اللسان «مشو» إلى كثير، وإنما هو في ديوان كثير
٢٤/١ على أنه للأحوص، وهو في الأغاني ١٣/٩، وسر الصناعة ٢١٣/١. الملا: الصحراء،
ويتفرق: يلمع.

(٥) النساء ٢٣. (٦) النجم ٣٢.

(٧) نسب في شرح شواهد الشافية ٣٠٨ إلى مروان بن الحكم، وهو في المقتضب ١٦٩/٣، وابن
يعيش ٣/١٠، واللسان «أمم»، والجمع ٢٣/١.

(٨) في الأصل: «تأمت» وهو تحريف لأنه الشاهد.

ابن جني: «إنه وهم في هذا الموضع» وإن له في الكتاب وهماً كثيراً وخللاً فلا ينبغي أن يُعَوَّل عليه.

وأما ما لا يعقل فيقال فيه: «أمات» بغير هاء كما قال الراعي^(١):

.....-٥٥٢- أُمَاتِهِنَّ وَطَرَقُهُنَّ فَحِيلًا

وربما أجروها مجرى من يعقل فأدخلوا الهاء فقالوا: أمهات، كما قال الشاعر^(٢):

٥٥٣- قَوَالٍ مَعْرُوفٍ وَفَعَالِهِ عَقَارٍ مَثْنَى أُمَهَاتِ الرَّبَاعِ
وهو قليل.

الموضع الخامس: أن تكون من بنية الكلمة، فلا تُعَلَّلُ لأنها مبدأ لغة، وذلك قولهم في الكبيرة العجيزة: هِرْكَوْلَة من الرُّكْل، وَهَجَرَع من الجَرَع، وَهَبَلَع من البَلَع، وَسَلَهَب من السَّلَب ولا يُقاس على شيء من ذلك لقلته، وإنما يُوقَف فيه مع السماع، وكذلك في الموضع قبله، فاعلمه.

باب الهاء المبدلة من الأصل

اعلم أن لها في الكلام أربعة مواضع:

الموضع الأول: أن تكون مبدلة من همزة الاستفهام نحو قولهم فيما حكى قطرب^(٣): هَزَيْدٌ مَنْطَلِقٌ؟ وفي قول الشاعر^(٤):

(١) الديوان ١٢٧، وصدده:

كَانَتْ مَجَائِزُ مُنْذِرٍ وَمُحَرَّقٍ.

وهو في الجمهرة ٣٣١. وأراد بطرقهن: فحلهن، والفحيل الكريم.

(٢) نسب في المفضليات ٣٢٢ إلى السفاح بن بكير اليربوعي، وهو في اللسان (أمم) وابن يعيش ٥٤/١٠، وشواهد الشافية ٣٠٨. والرباع: ما نتج في أول التناج.

(٣) محمد بن المستنير من أصحاب سيبويه، له «النوادر» و«القوافي»، توفي سنة ٤٠٦. انظر: السيرافي ٣٨، النزهة ٩١، البغية ٢٤٢/١.

(٤) نسب في اللسان «ذا» إلى جميل وليس في ديوانه. وهو في البحر المحيط ٤٨٦/٢، والممتع ٤٠٠، =

٥٥٤-وَأَتَى صَوَاحِبُهَا يَقُلْنَ: هَذَا الَّذِي مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا

الموضع الثاني: أَنْ تَكُونَ بَدَلًا مِنْ هَمْزَةِ التَّعْدِيَةِ نَحْوَ قَوْلِكَ فِي أَرْحَتِ
الْمَاشِيَةِ: هَرَحْتُ الْمَاشِيَةَ، وَفِي أَبْرُتُ الثَّوبَ: هَبْرْتُ الثَّوبَ. وَحَكَى اللَّحْيَانِي^(١):
هَرَدْتُ الشَّيْءَ أَهْرِيدهُ فِي أَرَدْتُهُ وَأَرِيدهُ.

الموضع الثالث: أَنْ تَكُونَ بَدَلًا مِنْ أَلْفِ الْوَقْفِ فِي «أَنَا» إِذَا وَقَفْتَ عَلَيْهِ
قُلْتَ: أَنَا أَوَّانَهُ، حُكِيَ مِنْ قَوْلِهِمْ: «هَكَذَا قَصْدِي أَنَّهُ»، وَإِنَّمَا جَعَلْنَاهَا بَدَلًا مِنْ
الْأَلْفِ، لِأَنَّ الْأَلْفَ فِي «أَنَا» فِي الْوَقْفِ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا مِنَ الْهَاءِ، لَا سِوَا وَقْدِ
تُبْتُ فِي الْوَصْلِ عَلَى قِرَاءَةِ نَافِعٍ فِي ﴿أَنَا أُحْيِي﴾^(٢)، ﴿وَأَنَا أَوَّلُ﴾^(٣) وَنَحْوَهُمَا
مِمَّا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ بِهَمْزَةٍ بَعْدَهُ عَلَى خِلَافٍ عَنْهُ فِي / الْمَكْسُورَةِ، وَفِي الشَّعْرِ مَطْلَقًا
كَمَا قَالَ^(٤):

٥٥٥-أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ

وَكَمَا قَالَ الْآخَرُ^(٥):

٥٥٦-فَمَا أَنَا وَأَنْتَ حَالِي الْقَوَا فِي

وَالكَثْرَةُ دَلَالَةٌ مِنْ دَلَالَاتِ التَّصْرِيفِ، وَقَدْ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةٌ بِنَفْسِهَا
بِمَجْرَدِ الْوَقْفِ فَتَرْجِعُ إِلَى الْمَوْضِعِ مِنَ الْهَاءِ الزَّائِدَةِ بِنَفْسِهَا فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ،
وَالْوَجْهَ الْأَوَّلُ هُوَ الْأَوَّلَى.

الموضع الرابع: أَنْ تَكُونَ بَدَلًا مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ بِقِيَاسٍ فِي الْمَفْرَدِ، نَحْوُ:
قَائِمَةٌ فِي قَائِمَةٍ، وَذَاهِبَةٌ فِي ذَاهِبَةٍ^(٦)، وَقَالُوا فِي الْوَقْفِ عَلَى اللَّاتِ: اللَّاءُ، وَقَالُوا
فِي الْعَدَدِ فِي الْوَصْلِ: «ثَلَاثَةٌ أَرْبَعَةٌ»، وَبَغْيَرِ قِيَاسٍ فِي الْجَمْعِ، حَكَى قَطْرِبُ:

= وَابْنُ يَعِيشَ ٤٢/١٠، وَالْجَنِّي ٥٨، وَالْمَغْنِي ٣٨٤.

(١) انظر: الممتع ٣٩٩/١.

(٢) البقرة ٢٥٨، وانظر: النشر ٢٢٢/٢.

(٣) الأعراف ١٤٣.

(٤) تقدم برقم ١٢.

(٥) تقدم برقم ١١.

(٦) ويرى الكوفيون أن الهاء هي الأصل وأن التاء في الوصل بدل منها. انظر: المغني ٣٨٥/١.

«كيف البنون والبناء» في الوقف، و«كيف الإخوة والأخوة» كذلك، وقد جاءت بدلاً من تاء التانيث في الحرف شاذاً، قالوا: لا. وذلك كله موقوف على السماع في المواضع المذكورة إلا المؤنث المفرد خاصة كما ذكر.

باب الهاء المركبة

اعلم أن الهاء المركبة تتركب مع غيرها من الحروف: مع الألف: ها، ومع اللام: هل، ومع اللام المشددة والألف: هلاً، ومع الياء والألف: هيا، فتلك أربعة أحرف.

باب ها^(١)

اعلم أنها تكون اسماً ضميراً، واسم فعلٍ أمرٍ بمعنى^(٢) خذ، وليست حظناً، وتكون حرفاً للتنبيه وهي المقصود.

وتقع في الكلام على وجهين: مُنْضَبِطٌ ومتفرقٍ، فالمنضبط وقوعها مع أسماء الإشارة التي أصولها: ذا وذو وذان وذين وتان وتين وأولى مقصوراً وممدوداً قياساً مطّرداً، ولا تلزم معها إلا إذا أريد الحضور والقرب فتقول: هذا وهذان وهذَين وهاتا وهاتان وهاتين وهؤلاء، كقوله تعالى: ﴿هَذَا نَذِيرٌ مِنَ النَّذِيرِ الْأُولَى﴾^(٣)، و﴿هَذَانِ خَصْمَانِ﴾^(٤) و﴿إِنَّ هَذَيْنِ﴾^(٥) على قراءة مَنْ قرأ ذلك، و﴿هَؤُلَاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا﴾^(٦)، و﴿هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ﴾^(٧). وربما جاءت مع الكاف آخراً الموضوعية للمسافة المتوسطة كما قال^(٨):

(١) انظر في «ها»: ابن يعيش ١١٣/٨، الجني ١٣٩، المغني ٣٨٥/١.

(٢) في الأصل: «بما حد» وهو تحريف.

(٣) النجم ٥٦. (٤) الحج ١٩.

(٥) طه ٦٣ وهي قراءة أبي عمرو. انظر: النشر ٣٠٨/٢.

(٦) الكهف ١٥.

(٧) القصص ٢٧، ونص الآية: «قال إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرنني...».

(٨) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ٢٧، وابن عقيل ٧٦/١، والأشموني ٦٥/١. والطراف: البيت من الأدم، وكفى بتمديده عن عظمه.

٥٥٧-رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُتَكْرَوْنِي وَلَا أَهْلَ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُمَدَّدِ
ولا يُقَاسُ عَلَى ذَلِكَ.

[و] وَقَوْعُهَا^(١) مَعَ «أَي» فِي النَّدَاءِ لِلتَّوَصُّلِ بِهَا إِلَى نَدَاءِ مَا فِيهِ الْأَلْفُ
وَاللَّامُ نَحْوُ: يَا أَيُّهَا^(٢) الرَّجُلُ، وَيَا أَيُّهَا النَّاسُ، وَذَلِكَ لَازِمَةٌ أَيْضاً بِقِيَاسِ
مُطَرَّدٍ.

١٩٣ ووقوعها في باب القسم في اسم الله / خاصة إذا حُذِفَ حَرْفُ الْقِسْمِ مَعَهُ
كَقَوْلِهِمْ: هَا اللَّهُ لِأَفْعَلَنْ، وَلَا تَلْزَمُ بَلْ تَطْرُدُ فِي الْأَسْمِ هِيَ أَوْ الْهَمْزَةُ الْمَمْدُودَةُ أَوْ
الْمَقْصُورَةُ، فَتَقُولُ إِنَّ شِئْتَ: هَا اللَّهُ، وَإِنْ شِئْتَ: اللَّهُ وَإِنْ شِئْتَ: اللَّهُ.

وَأَمَّا الْوَاقِعَةُ مُتَفَرِّقَةً فَلَا مَوْضِعَ لَهَا يَخْتَصُّ بِهَا، بَلْ إِذَا أُرِيدَ التَّنْبِيهُ كَقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿هَآ أَنتُمْ أَوَّلَاءَ﴾^(٣) وَ﴿هَآ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ﴾^(٤)، عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ مَدَّ، وَمَنْ
قَصَرَ فَلَهُ وَجْهٌ، وَتَقُولُ: هَا أَنَا أَفْعَلُ، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ مَفْرَدَةً فَيُقَالُ: «هَآ» بِمَعْنَى
تَنْبِيْهِ^(٥).

بَابُ هَلْ^(٦)

اعْلَمْ أَنَّ لَهَا فِي الْكَلَامِ مَوْضِعَيْنِ:

المَوْضِعُ الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ لِلْإِسْتِفْهَامِ غَيْرَ عَامِلَةٍ لِعَدَمِ اخْتِصَاصِهَا بِالْأَسْمَاءِ
[أ] وَالْأَفْعَالِ، وَمَا لَمْ يَخْتَصَّ لَمْ يَعْمَلْ، فَتَقُولُ: هَلْ قَامَ زَيْدٌ، وَهَلْ يَقُومُ زَيْدٌ
وَهَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾^(٧)، وَقَالَ: ﴿هَلْ أَنتُمْ

(١) معطوف على قوله: «وقوعها مع أسماء الإشارة».

(٢) في الأصل: «بابها» وهو سهو. (٣) آل عمران ١١٩.

(٤) آل عمران ٦٦، وقرأ قبيل عن ابن كثير: هأنتم، والهاء بدل من همزة وأصله أنتم، أو تكون
«ها» للتنبية، دخلت على «أنتم» وحذفت الألف لكثرة الاستعمال. انظر: القرطبي ١٣٥٠.

(٥) نقل صاحب الجني هذه الجملة عن المؤلف ١٤٠ ونص على ذلك.

(٦) انظر في «هل»: الأزهية ٢١٧، ابن يعيش ٨/١٥٠، الجني ١٣٧، المغني ٣٨٦، المقتضب ١/٣٤.

(٧) الملك ٣.

مُسْلِمُونَ ﴿١﴾، وقال: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَضَمِ﴾ ﴿٢﴾.

ويجوز حذف الجملة الداخلة عليها إذا تفسّرت بعدد، كما قال الشاعر (٣):

٥٥٨- لَيْتَ شِعْرِي هَلْ ثَمَ هَلْ آتَيْنَهُمْ أَوْ يَحُولُنْ مِنْ دُونِ ذَاكَ الرَّدَى

التقدير: هل آتَيْنَهُمْ ثم هل آتَيْنَهُمْ، فكرر توكيداً، ثم اجتزأ عن الأول
بالثاني وقد تدخل في موضع الهمزة المعادلة بين الجهتين كقوله (٤):

٥٥٩- هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوْدَعْتَ مَكْتُومٌ أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأَيْتَ الْيَوْمَ مَضْرُومٌ
أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عِبْرَتَهُ إِثْرَ الْأَجْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ، أَمْ هَلْ تَسْتَوِي
الظلمات والنور﴾ (٥).

الموضع الثاني: أن تكون بمعنى «قد» نحو قولك: «هل قُمتَ» بمعنى: قد
قُمتَ، ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾ (٦)، وعلى
ذلك ينبغي أن يُحمَلَ قول الشاعر (٧):

٥٦٠- سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا أَهْلَ رَأُونَا بِسَفْحِ الْقُفِّ ذِي الْأَكْمِ

وزعم بعضهم أن «هل» في الآية للتقرير (٨) وهذا مردود لأنه لم يثبت في
«هل» معنى التقرير (٨)، فيحمل هذا عليه، ولا يليق بالآية، بل اللائق بـ «هل»

(١) هود ١٤.

(٢) سورة ص ٢١.

(٣) تقدم برقم ٤٤٨.

(٤) البيتان لعلقمة الفحل، وهما في ديوانه ٥٠، والكتاب ٤٨٧/١، ومنازل الحروف ٦٤، والأزهية ١٣٧، وأمالى الشجري ٣٣٤/٢، والتنبيه ٩٨، واللسان (أمم)، وابن يعيش ١٥٣/٨، والخزانة ٥١٦/٤، والمشكوم: المجازي.

(٥) الرعد ١٦.

(٦) الإنسان ١.

(٧) نُسب في شرح شواهد المغني ٧٧٢ إلى زيد الخير، وهو في أمالي الشجري ١٠٨/١، وابن يعيش ١٥٢/٨، وفيه «القاع» عوضاً من «القف»، وأسرار العربية ٣٨٥، والمغني ٣٨٩، والجمع ٧٧/٢. والشدة: الحملة، والقف: ما ارتفع من الأرض، وفي الأصل «بأسرتها» عوضاً من «بشدتنا» وهو تحريف.

(٨) في الأصل: «للتقدير»، وهو تحريف.

فيها أن تكون للتحقيق، فهي أشبه بـ «قد» الداخلة على الماضي المذكورة في بابها من غيرها، فاعلمه.

باب هَلَاً^(١)

اعلم / أن «هَلَاً» حرفٌ تحضيضٌ كـ «ألاً» المتقدمة الذكر في باب الهمزة ١٩٤ المركبة، وهاؤها يُحتمل أن تكون بدلاً من الهمزة فيكون الأصل: «ألاً» كما قالوا: أَرَحْتُ وَهَرَحْتُ، ويُحتمل أن تكون أصلاً بنفسها، وهو الأول لكثرته استعمالها أكثر من «ألاً» ولا يُدعى أن الهمزة بدل من الهاء لقلة وجود بدل الهمزة من الهاء.

فإذا ثبت هذا فـ «هَلَاً» في دخولها على الأفعال ظاهرة أو مقدرة كـ «ألاً» ماضية كانت الأفعال أو مضارعة، فتقول: هَلَاً قَمْتُ، وَهَلَاً قَعَدْتُ، وَهَلَاً تَقَوْمُ، وَهَلَاً تَقَعُدُ.

وإن جاء بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل، فتقول: هَلَاً قِتَالاً وَهَلَاً زَيْدًا، وَهَلَاً عَمْرًا، أي: هَلَاً: تقصد أو تقايل أو ما أشبه ذلك، مما تدل عليه قرينة الكلام. أنشد الأَخْفَشُ^(٢):

هَلَاً التَّقَدُّمُ وَالنَّفُوسُ صِحَاخُ ٥٦١

أي: هَلَاً يحدث التقدم، أو يحضر التقدم. وقد شدَّ مجيء المبتدأ أو الخبر بعدها، قال الشاعر^(٣):

(١) انظر في هَلَاً: ابن عيش ١٤٤/٨، الجني ٢٤٧، الأشموني ٦٠٩/٣.

(٢) لم أهند إلى قائله، وهو في حاشية الخضري على ابن عقيل ١٥٨/٢ وصدوره:

الآن بَعْدَ لِحَاجَتِي تَلْحُونِي

(٣) اختلف في نسبه، وهو في ديوان المجنون ١٩٥، وديوان ابن الدمينه ٢٠٦، وقد يُنسب إلى الصَّمَّةِ

القشيري كما في الخزائن ٦٠/٣، وهو في المغني ٧٧، وتمام روايته:

وَنُبْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةٍ إِلَى فَهَلَا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

والأشموني ٦١٠. وشواهد المغني ٢٢١.

٥٦٢-..... فِهْلًا نَفْسُ لَيْلٍ شَفِيعُهَا

باب هَيَا^(١)

اعلم أنها حرف تنبيه، وتكون للنداء كقولك: هَيَا زَيْدُ، وهي للبعيد مسافةً أو حُكماً كالنائم فهي مثل أيا.

واختَلَفَ: هل الهاء فيها بدلٌ من همزة «أيا» وهو قول الأكثرين^(٢)، أو هو حرفٌ قائمٌ بنفسه؟ والأول أكثر لكثرة بدل الهاء من الهمزة كما قالوا: أَرَحْتُ وَهَرَحْتُ، وَهَرَقْتُ، وأنشد الأصمعي^(٣):

٥٦٣-وَانصَرَفْتُ وَهِيَ حَصَانٌ مُغْضَبَةٌ وَرَفَعْتُ مِنْ صَوْتِهَا هَيَا أَبَه
كُلُّ قَتَاةٍ بِأَيِّهَا مُعْجَبَةٌ

ولا يُتَصَرَّفُ فيها بالحذف وإبقاء المنادى لقلة النداء بها بخلاف «يا» فإنها أمُّ الباب، فاعلمه.

* * *

واعلم أنه بقي من تركيب الهاء ما هو مع الواو: هو، ومع الياء: هي، ومع الميم والألف: هما، ومع الميم والواو: هم، ومع النون المشددة: هُنَّ وجميع ذلك أسماءٌ ضمائرٌ إلّا في باب الفصل، فحكمها حكمُ أَنْتِ وَأَنْتِ وأخواتهما المذكورة في الباب الموضوع لها قبل، فقسها في الأحكام المذكورة في بابها عليها حكماً تُصِيبُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) انظر في «هيا»: الجني ٢٠٤.

(٢) نسبه صاحب الجني ٢٠٤ إلى ابن السكيت وابن الخشاب.

(٣) نسب في الخزانة ٢٣٧/٢ إلى الأغلب العجلي وروايته فيه:

ثُمَّ انْتَبَهَتْ بِه قُورَيْقُ الرَّقْبَةِ فَأَعْلَنْتْ بِصَوْتِهَا أَنَّ يَا أَبَه
وهو في أمالي القالي ٦٦/٢. والأصمعي هو عبد الملك بن قريب إمام اللغة توفي سنة ٢١٥. انظر: البغية ١١٢/٢.

باب الواو

اعلم أنَّ الواو تكون في الكلام مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف.

باب الواو المفردة^(١)

١٩٥

/اعلم أنَّها تنقسم قسمين: قسم أصل وقسم بدل من أصل.

فالقسم الأول التي تكون فيه أصلاً تنقسم قسمين: قسم في أول اللفظ زائدة، وقسم موضوعة في نفس الكلمة.

فالقسم الأول التي تزيد على اللفظ أولاً لها ستة مواضع:

الموضع الأول: أن تكون للعطف وهي أم حروف العطف لكثرة استعمالها ودورها فيه^(٢)، ومعناها الجمع والتشريك، ولا تخلو عن هذين المعنيين في عطف المفردات، لأنها لا تخلو أن تعطف مفرداً على مفرد أو جملة على جملة.

فإن عطف مفرداً على مفرد فإنها تُشَرِّك بينهما في اللفظ والمعنى: أمَّا اللفظ فهو الاسمية أو الفعلية والرفع والنصب والخفض والجزم، فيتبع الثاني الأول في اسمين من ستة: في واحد من الاسمية والفعلية، وفي واحد من الرفع والنصب والخفض والجزم.

(١) انظر في الواو: الكتاب ٤٣٠/١، المقتضب ١٠/١، ٢٥/٢ - ٤٦، الأزهية ٢٤٠، المخصص

٤٧/١٤، ابن يعيش ٩٠/٨، الجني ٥٩، المغني ٣٩١، المص ١٣/٢.

(٢) انظر فيما انفردت فيه الواو في العطف: الجني ٦٢.

وأما المعنى فهو الجمع بين الاثنين في نفي الفعل أو إثباته نحو: قام زيد وعمرو، ورأيت زيدا وعمرا، ومررت بزيد وعمرو، وزيد يقوم ويعقد، ولن يقوم ولن يقعد، ولم يقم ولم يقعد، وما زيد قائم ولا عمرو، وما قام ولا قعد زيد، ولا يقوم ولا يقعد زيد.

فإن جاءت عاطفة اسماً على فعلٍ كقوله^(١):

٥٦٤- فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَبَحَرَ عَطَاءٍ يَسْتَخِفُّ الْمَعَابِرَا

أو فعلاً على اسمٍ كقوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾^(٢) فعلی أن تصرف الفعل إلى الاسم، أو الاسم إلى الفعل في المعنى، فكأنه قال في البيت: فألفيته يوماً مُبِيرَ عَدُوِّهِ، لأنَّ مفعول «ألفيت» أصله أن يكون مفرداً، ويكون التقدير في الآية: ﴿صَافَّاتٍ وَقَابِضَاتٍ﴾، لأنَّ المعطوف على الحال حالٌ مثله، فحقه أن يكون اسماً.

ولا تعطي الترتيب عند البصريين، فإنه قد يكون الثاني في العمل قبل الأول تارةً ومعه أخرى، فالذي قبله كقوله تعالى: ﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾^(٣)، فالركوع قبل السجود، والذي معه كقوله: اختصم زيد وعمرو، فالاختصاص لا يصح إلا من اثنين معاً، ومن الذي يقع قبل الأول قول الشاعر^(٤):

٥٦٥- أَغْلَى السَّبَاءِ بِكُلِّ أَذْكَنَ عَاتِقٍ أَوْ جَوْنَةٍ قُدِحَتْ وَفُضَّ خِتَامُهَا

ففض الختام قبل القدح وهو الغرف.

وعند الكوفيين^(٥) أنها تعطي الترتيب كالفاء عند البصريين، واحتجوا

(١) البيت للناطقة، وهو في ديوانه ١٣٤، والبحر المحيط ٢٥٩/٧، وابن عقيل ١٨٣/٣ ويبر: يهلك، والمعابر: السفن التي يعبر فيها.

(٢) الملك ١٩. (٣) آل عمران ٤٣.

(٤) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٣١٤، واللسان: (عتق)، وابن يعيش ٩٢/٨، والخزانة ٣٩٦/٤، والسبأ: الشراء، الأدكن: الزق الأغبر، العاتق: الخالص، الجوفة: الخاية المطلية بالقار، قدحت: عُرف منها ومزجت. (٥) انظر: الجني ٦١.

بقوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زُلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾^(١)، وبقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾^(٢)، ومعلوم أن إخراج الأثقال إنما هو بعد الزلزال، والسجود/ في الشرع لا يكون إلا بعد الركوع.

وليس في هذا ردٌ على البصريين لأنهم لا يلزمون عدم الترتيب في الواو فيلزمهم الردُّ بهذا، ولكن الترتيب فيها يقع بحكم اللفظ من غير قصدٍ له في المعنى، ولو كانت للترتيب موضوعة لم تكن أبداً إلا مرتبة، فظهور عدم الترتيب في بعض الكلام عاطفةً يشهد أنها ليست موضوعةً له، ولكن المتكلم يقدم في كلامه الذي هو به أعنى وبيانه أهم، استحساناً لا إيجاباً.

وحكي عن أبي زيد السهيلي أنه جعلها بالوضع الأول مرتبة، فذلك الحقيقة فيها، إذ أصل اللفظ أن يكون موازياً للمعنى في تقديمه وتأخيرهِ، فإذا أُخر اللفظ بعد الواو - والمراد به التقديم - فذلك على طريقة المجاز. وهذا صحيح لا يخالف فيه البصريون، وإنما المراد أن اللفظ يتأخر والمراد به التقديم بعد الواو، وهبةً كان حقيقةً أو مجازاً، وبهذا خالفوا الكوفيين لأنهم يلزمون الترتيب لفظاً ومعنى، وهو ظاهر الفساد كما تقدّم.

واعلم أن الواو المذكورة إذا عطفت اسماً على اسم، فاختلف فيها: هل تنوبُ مناب العامل في الاسم الثاني أو لا تنوب منابه ولا^(٣) يكون مقدراً بعدها، أو تنوب مناب العامل في الثاني؟ ولا يصح أن يظهر بعدها إذا كان الفعل موضوعاً لاثنتين فأزيد، نحو اختصم زيدٌ وعمرو، ولا تكون نائبةً منابه بل يُقدّر بعدها فعل^(٤).

وذهب بعضهم إلى أنها تنوب مناب العامل، واحتجَّ بأنه إذا فُرقت المنعوتات وُجِعَ نعتها بأنه يتبعها نعتاً نحو: قام زيد وعمرو وخالد العقلاء، فلولا أن الواو نائبة مناب العامل لم يُجمَع النعت لثلاً يُفصل بين العامل

(٣) لعل «لا» مقحمة.

(٢) الحج ٧٧.

(١) الزلزال ١، ٢.

(٤) في الأصل: «بل يُقدّر بعدها فيها عدا» وهو تحريف.

والمعمول، ولو كان العامل مقدراً لَعَمِلَ عاملان في معمول واحد.

وذهب بعضهم إلى أنها لا تنوب مناب العامل، ولكن يُقدَّر بعدها، واحتج بظهوره في بعض المواضع نحو: قام زيد وقام عمرو، وأنشد قول الشاعر^(١):

٥٦٦- بَلْ بَنُو النَّجَارِ إِنْ لَنَا فِيهِمْ قَتْلَى وَإِنْ تِرَةٌ

قال: «فظهر العامل في التمثيل و«إِنْ» دليل على أنها واسطة لا تنوب مناب عامل، وأنه يُضْمَرُ بعدها فيُقدَّر، ولا يَجْتَمِعُ النائبُ والمنوبُ عنه، فدلَّ على دعوى النيابة المتقدمة الذكر».

وذهب بعضهم إلى أنه [إِنْ] كان الفعل لاثنين فأزِيدَ فهي تنوب مناب العامل نحو ما مُثِّلَ به، وإلا فلا تنوب منابه، بل يكون مقدراً بعدها.

وهذه الأقوال كلها عندي مَدْخُولَةٌ، والذي ينبغي أن يُقال وهو الصحيح إن شاء الله:

١٩٧ إن الواو في عطف المفردات واسطة مَوْصِلَةٌ عملَ العامل قبلها إلى ما بعدها بها على معنى العطف والتشريك، كما أن الواو في: «استوى الماء والخشبة» مَوْصِلَةٌ/ عمل العامل فيما قبلها إلى ما بعدها بواسطتها على معنى «مع»، وكما أن الباء في «مَرَرْتُ بزَيْدٍ» مَوْصِلَةٌ عملَ العامل فيما قبلها لما بعدها على معناه بحسبه من مرور أو غيره، وكذلك «إِلَّا» في الاستثناء. وهذا أصل مريح في العربية من خلاف بعض المواضع المشككة فتدبره. وحكم الفاء وثم وحتى في ذلك حكم الواو مع المعاني التي اختصت بها.

ومن ذهب إلى أنها تنوب مناب العامل فيلزمه الفساد في جمع النعت في تفريق المنعوتات في نحو ما مُثِّلَ بمثل ما أُفْسِدَ به قول مَنْ يقول بتقديره بعدها، إذ النائب حكمه في العمل والفصل حكمُ العامل المنوب عنه.

(١) نُسِبَ في السيرة ٢٣/١ إلى خالد بن عبد العزى، وهو في الروض الأنف ١٧٠/١. والتر: طلب الثار، وانظر في الروض الأنف بحثاً نحويّاً عن هذا الموضوع ١٧٠/١.

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مَقْدَرٌ بَعْدَهَا فَيَلْزِمُهُ مِنَ الْفَسَادِ مَا لَزِمَ صَاحِبَ الْمَذْهَبِ
الْأَوَّلِ كَمَا ذُكِرَ. وَمَا احْتِجَّ بِهِ مِنَ الظُّهُورِ لَا حُجَّةَ فِيهِ لِأَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ صَارَتِ الْمَسْأَلَةُ
مِنْ بَابِ عَطْفِ الْجُمْلِ وَلَا كَلَامَ فِيهَا، إِذْ لَا خِلَافَ فِي الْوَائِي فِي ذَلِكَ، فَقَوْلُهُ:
«وَأَنَّ تَرَهُ» أَرَادَ: «وَأَنَّ لَنَا» فَحَذَفَ «لَنَا» لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ.

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى التَّفْصِيلِ فَيَلْزِمُهُ فِي فِعْلِ الْاِثْنَيْنِ مَا يَلْزِمُ صَاحِبَ الْمَذْهَبِ
الْأَوَّلِ مِنْ أَنَّ مَا يَنْوِبُ مَنْابَ الْعَامِلِ فَهُوَ فِي حُكْمِهِ، وَكَأَنَّهُ فِي مَعْنَى الظَّاهِرِ،
وَالْفِعْلُ لَا يَصِحُّ إِظْهَارُهُ هُنَاكَ لِحَاجَتِهِ إِلَى الظَّاهِرِ أَوْ الْمَقْدَرِ إِلَى فَاعِلَيْنِ فَازِيدَ،
وَأُخْرَى بِالْفَسَادِ إِذَا قُدِّرَ بَعْدَهَا عَلَى الْمَذْهَبِ الثَّانِي، وَيَلْزِمُهُ فِيهَا عَدَا مَا يَحْتَاجُ إِلَى
فَاعِلَيْنِ فَازِيدَ مَا لَزِمَ صَاحِبَ الْمَذْهَبِ الثَّانِي، فَفَسَدَتْ هَذِهِ الْمَذَاهِبُ وَصَحَّ مَا
قُلْنَا.

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ إِجْمَاعُ الْمُعْطُوفِ وَالْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي التَّثْنِيَةِ لِلْعَامِلِ الْأَوَّلِ،
وَكَذَلِكَ فِي الْجَمْعِ، وَلَا اعْتِبَارَ فِي الْعَمَلِ لِلْوَائِي، فَنَقُولُ إِنَّ ثَبُوتَ: اخْتَصَمَ زَيْدٌ
وَعَمْرُو، وَإِنْ ثَبُوتَ: قَامَ الرَّجُلَانِ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي الْجَمْعِ نَحْوُ: اخْتَصَمَ زَيْدٌ
وَعَمْرُو وَخَالِدٌ، وَاخْتَصَمَ الرَّجُلَانِ، وَقَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو وَخَالِدٌ، وَقَامَ الرَّجُلَانِ.
فَاعْلَمْ ذَلِكَ.

وَعَلَى صِحَّةِ هَذَا الْقَوْلِ وَفَسَادِ غَيْرِهِ يَظْهَرُ الصَّحِيحُ مِنَ الْقَوْلَيْنِ فِي جَوَازِ
حَذْفِ هَذِهِ الْوَائِي أَوْ عَدَمِ الْجَوَازِ وَهُوَ الصَّحِيحُ، لِأَنَّهَا مُوَصِّلَةٌ لِمَعْنَى الْعَطْفِ
وَالتَّشْرِيكِ، فَإِذَا حُذِفَتْ زَالَ هَذَا الْمَعْنَى، فَزَالَتْ فَائِدَتُهَا، فَإِنْ جَاءَ مِنْ ذَلِكَ
شَيْءٌ فَضَرُورَةٌ كَقَوْلِهِ^(١):

٥٦٧- وَكَيْفَ لَا أَبْكِي عَلَى عِلَاتِي صَبَائِحِي غَبَائِقِي قَيْلَاتِي
وقوله^(٢):

(١) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهِ، وَهُوَ فِي الْخَصَائِصِ ٢٩٠/١، وَاللِّسَانِ (صَبَحَ). وَالْعِلَاتُ: جَ عِلَّةٌ وَهُوَ مَا
يُتَعَلَّلُ بِهِ، وَفَسَّرَهَا فِيهَا بَعْدَهَا وَيُرِيدُ نَوْقًا يَجْلِبُهَا صَبَاحًا وَبَعْدَ الْمَغْرَبِ وَفِي الْقَائِلَةِ.
(٢) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهِ، وَهُوَ فِي الْخَصَائِصِ ٢٩٠/١، وَأَمَالِي السَّهِيلِ ١٠٢، وَالْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٣٨٥/٢،
وَالْمَجْمَعِ ١٤٠/٢.

٥٦٨- كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أُمْسَيْتَ يَمَّا يَزْرَعُ الْوَدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

وكذلك يظهر على صحة الصحيح من القولين في جواز عطفها على عاملين أو عدمه، وهو ألا يُعطف لضعفها في الدلالة عليهما معاً، فلا تقول: «ضربتُ زيداً في الدار والسوق عمراً» على عطف المفردات، ولكن هذا من عطف الجمل، والعامل محذوف/ تقديره: «وضربتُ» دلَّ على حذفه الأول، فلا تكونُ ١٩٨ المسألة من هذا الموضع فلا ينبغي أن تُبنى عليه.

فإن عطفَ جملةً على جملة لم يلزم تشريك في اللفظ ولا في المعنى، ولكن في الكلام خاصة، ليعلم أن الكلامين فأكثر في زمان واحد أو في قصد واحد، فلذلك جاز أن يُعطف بها إذ ذاك جملة خبرية على مثلها وعلى طلبية، وجملة طلبية على مثلها وعلى خبرية، فتقول: قام زيد وقعد عمرو، وقام زيد واقعد، وعلى هذا يجوز: بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله، فالواو عطف طلب - وهو الدعاء - على الخبر. وحكي من كلام البديع: «ظفرنا بصيدٍ وحيّاك الله أبا زيد»^(١)، وتقول: قم وقعد زيد وقم واقعد وقم ولا تقعد، ولا تقم واقعد. وكذلك حكمُ الجملة الابتدائية مع الفعلية نحو: قام زيد وعمرو قائم، وزيد قائم وقعد عمرو، وكل ذلك جائز بما ذكرتُ لك.

والمناسبة في الجمل هو الكثير، وربما يكون ظاهرُ الكلام عطفُ المفردات وهو عطف الجمل، ومنه العطفُ على عاملين كما ذكر، ومنه قوله تعالى: ﴿وتصريفُ الرياحِ آياتٌ﴾^(٢)، تقديره: وإن في تصريف الرياح آيات، ومنه في عطف النعوت إذا اختلف إعرابها، نحو: مررت بإخوتك الظرفاء العقلاء الكرام بخفض «الظرفاء» ورفع «العقلاء» ونصب «الكرام»، الأول تابع والثاني مرفوع على خبر ابتداءٍ مقدّر، والثالث على إضمار فعل تقديره: أمدح أو أعني أو شبه ذلك، وعليه قوله تعالى: ﴿لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما

(١) انظر شرح مقامات الحمذاني: المقامة البغدادية ٧١.

(٢) نص الآية: «إن في السموات والأرض آيات للمؤمنين». وتصريف الرياح آيات الجاثية ٣-٥.

أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ، وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴿١﴾ وَمَنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالسَّائِلِينَ فِي الرِّقَابِ﴾ ثُمَّ قَالَ: وَالْمُؤْفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ ﴿٢﴾ وَمَنْ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٣):

٥٦٩- وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ غُطِّلِ وَشُعْنًا مَرَاضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي وَقَوْلُهُ (٤):

٥٧٠- لَا يَتَعَدَّنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيْبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

الموضع الثاني: أَنْ تكون حرف ابتداء (٥) ومعنى ذلك أَنْ تكون لا ابتداء الكلام، وسواء كان جملة اسمية أو فعلية فلا يَرْتَبِطُ ما بعدها من الجمل بما قبلها في شيء مما ذَكَرْنَا في عاطفة المفردات أو الجمل، وذلك قولك: قام زيد وأنتم اخرجوا، وقام زيد وضرب عبد الله خالدًا، وهل قام زيد وإنك يا عمرو لخارج، وقام زيد وما لي بخروج زيد من علم، قال الله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا، وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ إِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ (٦). / وَمَنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ١٩٩ ﴿وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ، وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمَلَةٌ وَفَرَشًا﴾ (٧) وَقَوْلُهُ تَعَالَى:

(٢) البقرة ١٧٧.

(١) النساء ١٦٢.

(٣) البيت لأمية بن أبي عائذ كما في ديوان الهذليين ١٨٤/٢، وروايته فيه:

لَهُ نِسْوَةٌ غَاطِلَاتُ الصَّدْوِ رِغْوَجٌ مَرَاضِيْعُ مِثْلَ السَّعَالِ
وهو في الكتاب ١٩٩/١، ومعاني القرآن ١٠٨/١، واللسان (رضع)، والمقرب ٢٢٥/١، وابن يعيش ١٨/٢، والعيني ٦٣/٤، والخزانة ٤٢٦/٢. والعطل: ج عاطل وهي التي لا حلي لها. والشعث: ج شعثناء وهي التي تلبّد شعرها، والمراضيع: ج مرضاع وهي الكثيرة الإرضاع، السعالي: ج سعلاة وهي الغول.

(٤) البيتان للخزنتى بنت هفان، وهما في الديوان ٢٩، والكتاب ١٠٤/١، ومعاني القرآن للفراء ١٠٥/١، وأمالى الشجري ٣٤٥/١، والإنصاف ٤٦٨، والأشُموني ٣٩٩، والمزهر ١٤٥/١، والعيني ٦٠٢/٣، والهمع ١١٩/٢، والخزانة ٣٠١/٢. ولا يبعدن: لا يهلكن، والجزر: ج جزور وهي الناقة تجزر، وطيب المعاهد كناية عن العفة، وقوله «سم» جاء في الأصل: «سموا» وهو تحريف.

(٥) وهي واو الاستئناف. انظر: الجنى ٦٣.

(٧) الانعام ١٤١، ١٤٢.

(٦) مريم ٦٥، ٦٦.

﴿ وما أنتم بمُعْجِزِينَ ، ولو أن لكل نفس ظَلَمْتُ ما في الأرض ﴾^(١) وهو كثير .
ومنه قول الشاعر^(١) :

٥٧١- وَقَدْ أَغْتَدِي وَمَعِيَ الْقَانِصَانُ وَكُلُّ بِمَرْبَأَةٍ مُقْتَفِرٌ
وعلى ذلك ينبغي أن يُحْمَلَ قولُ الشاعر^(٣) :

٥٧٢- وَبَلَدٍ قَطَعَهُ عَامِرٌ وَجَمَلٌ نَحَرَهُ فِي الطَّرِيقِ
وقوله^(٤) :

٥٧٣- وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ
وما كان نحو هذا ممَّا تُقَدَّرُ بعده «رُبَّ» ، ولا تحمل الواو على أنها بمعنى «رُبَّ» كما ذهب بعضهم إليه . وقد تقدم الكلام على ذلك في باب «رُبَّ» وباب «بل» والفاء فلا نعيده .

الموضع الثالث : أن تكون للحال ومعنى ذلك أن تحيىء بعدها جملة تكون في موضع الحال من ذي حالٍ ، نحو قولك : جاء زيد ويده على رأسه ، وخرج زيد وعبدُ الله جالس ، وقام زيد وقد خرجَ غلامه ، إِلَّا أنها تتقدَّرُ تارةً بـ «إِذ» وتارةً بـ «في حال»^(٥) ، وهي في التقديرين للحال ، فحيث لم يكن بعدها ضمير في الجملة الواقعة حالاً بها قُدِّرَتْ بـ «إِذ» نحو قولك : جاء زيد والشمس طالعة ، أي : إِذ الشمس طالعة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾^(٦) ، وقال الشاعر^(٧) :

(١) يونس : ٥٣ ، ٥٤ .

(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٦٠ ، والأضداد ٢٩٩ . والقانصان : الصائدان ، والمَرْبَأَةُ : مكان يربأ فيه كالجبل مثلاً ، والمقتفر : أي يتبع آثار الوحش .

(٣) لم أهتمد إلى قائله ، وهو شاهدٌ عروضي . في المعيار ٦٥ ، والافتناع ٥٥ . والقسطاس الورقة ٢١ ، وفيه «حسره» عوضاً من «نحره» ، وقوله «نحره» ورد في الأصل «محرف» وهو تحريف .

(٤) البيت لجبران العود ، وهو في ديوانه ٥٢ ، والكتاب ١٣٣/١ ، وابن يعيش ٥٢/٨ ، واللسان : «إِلَّا» ، والأشُمُوني ٢٢٩ ، والعيني ١٠٧/٣ ، والهمع ٢٢٥/١ ، والخزاعة ١٩٧/٣ . واليعافير :

أولاد الظباء ، والعيس : البقر .

(٥) في الأصل : «بذي حال» وهو تحريف .

(٦) آل عمران ١٥٤ .

(٧) البيت للنايفة ، وهو في ديوانه ٢٢٢ .

٥٧٤- تَبْدُو كَوَاكِبُهُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَا النُّورُ نُورٌ وَلَا الإِظْلَامُ إِظْلَامٌ

وحيث كان في الجملة ضمير يعود على ذي الحال قُدِّرَتْ بـ «في حال»، نحو قولك: جاء زيد وقد ضَرَبَ عبده «أو: [و] هو يضرب عبده، أي^(١) زيد يضرب، أي: في حال ضَرَبِ عبده، ومنه قوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلَّتْ قُطُوفُهَا تَذِيلًا﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾^(٣).

ولا بد مع ذلك كله مِنْ صرف الجملة إلى تقدير المفرد: إمَّا من اللفظ، وإمَّا من المعنى، لأنه أصل الحال فتقديره في نحو قولك: «والشمس طالعة»: طالعة الشمس في حال قيامه، وفي قولك: «ويضرب عبده»: ضارباً عبده، وعلى هذا قياس الجمل الواقعة حالاً، فاعلمه.

ويشترط في الجملة الواقعة بعد الواو التي للحال أن تكون خبرية وهي التي تحتل الصدق والكذب لصحة وقوعها، ولا تكون طلبية [لأنَّ] «إذ» غير واقعة. ثم لا تخلو أن تكون اسمية أو فعلية: فإن كانت اسمية فلا يخلو أن يكون فيها ضمير يعود على ذي الحال أو لا يكون، فإن كان لم تلزم الواو فيها كقول الشاعر^(٤):

٥٧٥- نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَذْري

وإن لم يكن فيها ضمير/ لزمت الواو نحو: جاء عمرو وزيد قائم، ومنه ٢٠٠ والشمس طالعة، لأن الواو هي الرابطة للجملتين، فلولاها لم يقع ارتباط بينهما.

وإن كانت فعلية: فلا يخلو أن يكون فعلاً ماضياً أو مضارعاً، فإن كان ماضياً لفظاً ومعنى لَزِمَتْهُ «قد»، ولا تدخل على الماضية معنى، وَلَزِمَتْ الواو، وإن

(١) في الأصل: «أو» وهو تحريف.

(٢) الإنسان ١٤. (٣) الأعراف ٤٦.

(٤) البيت للأعشى، وليس في ديوانه، وهو في أدب الكاتب ٣٧٨، وشرحه ٢٧٩، وأمالى الشجري ١٩٠/٢، وابن يعيش ٦٥/٢، والمغني ٥٥٩، والأشموني ١٩٢/٢، والهمع ٢٤٦/١، وشواهد المغني ٨٧٨، والخزانة ٢٣٣/٣، والدرر ٢٠٣/١، ونصف: انتصف، وهو يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ.

لم يكن فيها ضمير يعود على ذي الحال نحو: قام زيدٌ وقعدَ عمرو، أو لم يقعد عمرو.

وإن كان فيها ضميرٌ لم تلزم الواو أيضاً، نحو: قام زيدٌ قد خرج أبوه. وربما جاء هذا بغير «قد» كقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(١)، على أحد الإعرابين، وقول الشاعر^(٢):

٥٧٦- وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةً كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ
وكذلك تقول: قام زيد لم يقم أبوه، بالواو وبغيرها.

وإن كان مضارعاً فلا بد من المضمَر معه في الجملة عائداً على ذي الحال، فيجوز إذ ذاك فيه إثبات الواو وحذفها، فلا تلزم، بل الكثير حذفها نحو قولك: جاء زيدٌ يَصُكُّ عينه، وقد قالوا «ويَصُكُّ» وكذلك قال الشاعر^(٣):

٥٧٧- فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا
وبعضهم يجعل الجملة في المثال والبيت اسمية، ويقدرُ المبتدأ قبل الفعل كأنه قال في المثال: «وهو يصك عينه» وفي البيت: «وأنا»^(٤) أرهنهم»، وإنما ذاك لكثرة وجود واو الحال مع الاسمية وقلتها مع الفعلية المضارع فعلها. وهو متكلف^(٥) لا ضرورة تدعو له.

الموضع الرابع: أن تكون للقسم عوضاً من الباء نحو قولك: «والله

(١) النساء ٩٠، والبصريون يوجبون دخولها على الماضي الواقع حالا، إما ظاهرة أو مقدرة كما في الآية، وخالفهم الكوفيون والأخفش لكثرة وقوعها حالا بدوّن قد. انظر: المغني ١٨٨، ٧٠٧. وفي الآية أعراب كثيرة انظرها في: المغني ٤٨٠.

(٢) البيت لأبي صخر الهذلي كما في الخزنة ٢٥٤/٣، وهو في أمالي القالي ١٤٧/١، والمقرب ١٦٢/١، والإنصاف ٢٥٣، والشذور ٢٢٩، وابن يعيش ٦٧/٢، والعيني ٦٧/٣، والهمع ١٩٤/١.

(٣) نسب في اللسان: «رهن» إلى همام بن مرة، أو عبدالله بن همام، وهو في المقرب ١٥٥/١، والأشعموني ٢٥٦، والدرر ٢٠٣/١. والأظافير: ج أظفور، والمراد به هنا: السلاح.

(٤) وضع تحت قوله «وأنا» عبارة صح.

(٥) أي تأويل بعضهم للمثال والبيت، وفي الأصل: «مكلف» وهو تحريف.

لتُخْرِجَنَّ» «والله لتقصدنَّ زيداً»، والأصلُ الباءُ لأنها حرف جرٌّ في القسم وغيره. ويجوز إظهار فعل القسم معها وحذفه، ولا يجوز ذلك في غيرها من حروفه، فدلَّ على أصالتها ونوعية غيرها في الباب، قال الله تعالى: ﴿وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مُسْطُورٍ﴾^(١)، وقال: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾^(٢). وهو في القرآن كثير.

ولا تخفض في هذا الباب إلا الظاهر بخلاف الباء، فإنها تخفض الظاهر والمضمر كما تقدَّم في بابها وفي باب التاء، فدلَّ على أصالة الباء وفعريَّة الواو. وإنَّما دخلت في هذا الباب وخفضت لكونها تقرب من الباء في خروجها من الشفتين، وقد تقدَّم في باب التاء من الكلام ما فيه كفاية فأغنى إعادتهما هنا.

الموضع الخامس: أن تكون بمعنى «مع» مشوبةً بمعنى باء المفعول به، وإذا لم يكن فيها هذا الشوبُ كانت العاطفة المذكورة. فإذا نَقَعَ الاشتراك^(٣) بين الواوين في مسائل هذا/ الموضع وصورة ما بعدها كصورة المعطوف في الاسمية ٢٠١ إلا أن المنصوب بعدها في معنى المفعول به، فإذا قلت: قام زيد وعمرو، بمعنى أن القيام وقع منها من غير معنى زائد، فذلك هو العطف. وإذا أردت أنه وقع منها على أن الثاني فعلٌ به الأول فعلاً فذلك المفعول معه فيكون منصوباً، فكأنك قلت: قام زيد وعمرو معه، وعلى هذا قالوا: «استوى الماء والخشبة» ينصب «الخشبة» وجاء البرد والطيلاسة أي: ساوى الماء الخشبة فاستوت معه، وساق البرد الطيلاسة فكانت معه، فلهذا انتصب ما بعد الواو مفعولاً معه^(٤). ولوجه آخر: وهو أن الواو مقدَّرةٌ بـ «مع» فلمَّا نابت الواو المذكورة منابها رجَعَ نصبُها إلى ما كان مخفوضاً بعدها، كما انتصب المستثنى بعد «إلا» مع كونها حرفاً، لأنها في معنى «غير» وهو منصوب، إذا قلت: قام القوم غير زيد، إلا أن نصبَ «مع» نصب الظروف، ونصب ما بعد الواو على المفعول معه للعامل قبلها

(٢) الشمس: ١.

(١) الطور: ١.

(٣) في الأصل: «الاشتراط» وهو تحريف.

(٤) انظر آراء النحويين في انتصاب المفعول معه: الإنصاف ٢٤٨، والجنى ٦٠، وأسرار العربية ٧٤، وراي المؤلف هو رأي البصريين.

بوساطتها، كما عَمِلَ ما قبل «إلا» فيها بعدها النصب بوساطتها. وقد تقدّم بيان ذلك في بابها.

ويجوز أن يكون العامل فيها بعد الواو المذكورة الفعل كما مثل قبل، ومعنى الفعل، نحو قولك: مالك وزيداً، ومالك وقصعةً من ثريدٍ، على تقدير الملايسة بعدها، وكذلك ما أنت وزيداً، و«ما أنت وقصعةً من ثريدٍ» على إضمار الملايسة أيضاً. ومنه قول الشاعر^(١):

٥٧٨- فَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَذَلَجٍ يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ
وقال آخر^(٢):

٥٧٩- فَمَا أَنَا وَالتَّلْدُذُ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ عَصَتْ يَهَامَةُ بِالرَّجَالِ
وهذه الواو لا يصح أن تكون بعد «مالك»- فيها^(٣) تقدّم - عاطفة، ويجوز في غير ذلك.

الموضع السادس: أن تكون ناصبة للفعل المضارع الواقع بعدها بإضمار «أن» فيتخلّص للاستقبال، وذلك في بابين:

الأول: في جواب الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتمني والتحضيض والدعاء والنفي والشرط والجزاء، كما نصبت الفاء في أجوبتها على ما ذكر في بابها كقولك: قم وأكرمك، ولا تقم وأكرمك^(٤)، وألا تقوم وأكرمك، وليتك تقوم وأكرمك، وهلاً تقوم وأكرمك، واغفر لزيد ويدخل^(٥)، وما يقوم زيد وأكرمك^(٦)، وإن تقوم وتخرج أكرمك، وإن تقوم أكرمك وأحسن إليك. وأحكامها

(١) البيت لأسامة بن الحارث كما في ديوان الهذليين ١٩٥/٢، وروايته فيه:

مَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَتَلَفٍ يُعْبَرُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ
وهو في الكتاب ١٥٣/١ وابن يعيش ١٥٢/٢، واللسان (عبر)، والعين ٩٣/٣، والهمع ٢٢١/١، والدرر ١٩٠/١. وأراد بالذكر الجمل، والضابط، القوى، والتبريح: المشقة.

(٢) نسب في الكتاب ١٥٥/١ إلى مسكين الدارمي، وهو في الكامل ٢٨٨، وابن يعيش ٥٠/٢، والأشعري ٢٢٣، والرواية فيه: «فمالك». والتلدذ: الذهاب والمجيء خيرة.

(٣) وردت «فيما» في الأصل بال تكرار. (٤) سقط مثال الاستفهام: هل تقوم وأكرمك.

(٥) لعلها محرفة عن «وأكرمك» طلباً للسياق. (٦) لعلها «وأكرمك».

في العطف اللفظي والمعنوي والاستثناف وإضمار «أن» وصَرَفَ ما بعدها إلى المصدر كأحكام الفاء ففَسَّهَا/ عليها تَصَبَّ، إن شاء الله.

والثاني: باب المخالفة وهي نوعان:

الأول: في اللفظ وهو أن تَعْطِفَ الفعل على الاسم المصدر نحو قولك: أعجبي قيامك وتَعَدَّ، وكلامك وتَصَمَّتْ، فتَنَصَّبُ ما بعدها بإضمار «أن» أيضاً ليقع الاتفاق في عطف مصدر، فإذا قُلْتَ: «أعجبي قيامك وتَعَدَّ» فتقديره: وأن تَعَدَّ، ويصير إلى: أعجبي قيامك وقعودك. قال الشاعر^(١):

٥٨٠-لُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرُّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

أي: وأن تَقَرُّ عيني، أي: وقر عيني^(٢). وقال آخر^(٣):

٥٨١-لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوِيَّتُهُ تَقْضِي لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمٌ

على رواية مَنْ روى «تَقْضِي» كأنه قال: وأن يَسَامُ، أي: وسامة، وإنما حَكَمْنَا أن النصب بعدها لـ «أن» لثلاثة أوجه:

أحدها: عدم جواز العطف، عطف فعل على اسم، لأن من شرط الواو العاطفة أن تُشْرِكَ في العطف بين المتفقي الحد لا المختلف^(٤) كما ذُكِرَ في بابها.

والثاني: أنه قد سُمِعَتْ مُظْهَرَةٌ بعدها، قال الشاعر^(٥):

٥٨٢-أَبَتْ الرُّوَادِفُ وَالثُّدِي لِقُمْصِهَا مَسَّ البُطُونِ وَأَنْ تَمَسَّ ظُهُورًا

(١) نُسِبَ في سر الصناعة ٢٧٥/١ إلى مَيْسُون بنت بَحْدَل الكلبية، وهو في الكتاب ٤٢٦/١، وأمالى الشجري ٢٨٠/١، وابن يعيش ٢٥/٧، والشذور ٣١٤، والمغني ٢٩٥، وابن عقيل ٩٠/٤، والأشُمُوني ٥٧١، وشواهد المغني ٧٧٨، والخزانة ٥٩٣/٣. والشفوف: الثياب الرقيقة.

(٢) في الأصل «وعيني» والهمزة مقحمة لأن الشاعرة ذكرت العين مفردة.

(٣) البيت للأعشى، وهو في الديوان ٧٧، والكتاب ٤٢٣/١، والمقتضب ٢٧/١، وأمالى الشجري ٣٦٣/١، وابن يعيش ٦٥/٣، والمغني ٥٦٠، وشواهد المغني ٨٧٩، والثواء: الإقامة، واللبانات:

ج لبانة وهي الحاجة. (٤) في الأصل: «والمختلفة» وهو تصحيف.

(٥) البيت في الحماسة ٩٣/٢ غير منسوب، وهو في ديوان عمر بن أبي ربيعة ٤٩٢ في الشعر المنسوب إليه. والثدي: ج ثدي. والقمص: ج قميص.

والثالث: أنه لو كانت ناصبةً بنفسها لنصبَتْ في كلِّ موضعٍ يقع بعدها الفعل في العطف.

وهذه الواو في هذا الموضع - على اختلاف أنواعه - عاطفةٌ في التحقيق لأنها كلُّها راجعةٌ إليه، ألا ترى أنَّ المتقدمة الذكر في هذا الموضع ترجع إلى العاطفة، لأنك إذا قلت: قم وأكرمك، فالمعنى: ليكن منك قيامٌ وإكرامٌ مني، وكذلك سائرُ الأجوبة، وكذلك في هذا النوع لما ذكر، وفي النوع الآتي الآن بعد.

النوع الثاني: المخالفة في المعنى لإرادة نفي الجمع بين الشئين كقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، المعنى: مع أنَّ تشرب اللبن، أي: لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن لإعاديتهما عليك، ومنه قول الشاعر^(١):

٥٨٣- لا تنه عن خلتي وتأتي مثله عارٌ عليك - إذا فعلت - عظيمٌ

وهذه أيضاً عاطفة في المعنى لأنها تنصب بإضمار «أن»^(٢)، و«أن» وما عملت فيه في موضع المصدر المعطوف على مصدر آخر مقدَّر بما قبلها، وهي بمعنى المصاحبة فهي كـ «مع».

فهذه جملة مواضع الواو الزائدة على اللفظ.

وزاد بعض النحويين مواضعٍ آخرَ غير ما ذكرنا، وذلك: الواو التي بمعنى «رُبَّ» وقد تقدَّم فسادُ دعوى ذلك^(٣) في الفاء وبِل، فلا نعيده، والواو الزائدة^(٤)، وهي التي دخولها كخروجها^(٥)، وواو الثمانية، أي التي تأتي في ثامن

(١) نُسب في الكتاب ٢٢٤/١ إلى الأخطل، وقال في الخزانة ٦١٧/٣: والصحيح أنه لأبي الأسود، وهو في حماسة البحرني ١٧٤ والأزهية ٢٤٣، واللسان (عكظ)، وابن يعيش ٢٤/٧، والشذور ٢٣٨، والمغني ٣٩٩، وابن عقيل ٨٧/٤، وشواهد المغني ٧٧٩. وقوله «مثله» جاء في الأصل: «مثله» وهو تحريف.

(٢) وهو مذهب البصريين، وانظر مذاهب النحويين في الناصب للفعل: الإنصاف ٥٥٥.

(٣) أنحم في الأصل بعد قوله «ذلك»: «إفساده».

(٤) معطوف على قوله: «الواو التي بمعنى رب»، ومذهب الكوفيين والأخفش والمبرد أنه يجوز أن تقع زائدة، ومذهب البصريين أنه لا يجوز انظر: الإنصاف ٤٥٦.

(٥) في الأصل: «لخروجها» وهو تحريف.

الأسماء، والواو التي بمعنى «أو». وهذه الواوات إذا حُفقت رجعت لما^(١) ذكرنا ٢٠٣ في مواضعها.

وأما الزائدة فهي التي في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ثم قال: ﴿وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾^(٢)، قال زائدها^(٣): إِنَّ المعنى أَذْنَتْ لِأَنَّهُ جواب «إذا». وكذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾^(٤)، قال: المعنى: تَلَّهُ لِلْجَبِينِ، وقوله تعالى: ﴿[حتى إذا] جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾^(٥)، قال: معناه فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا، وقول الشاعر^(٦):

٥٨٤- فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى

وقال الآخر^(٧):

٥٨٥- حَتَّى إِذَا امْتَلَأَتْ بُطُونُكُمْ وَرَأَيْتُمْ أَوْلَادَكُمْ شَبُّوا
وَقَلْبَتْكُمْ ظَهَرَ الْمَجَنُّ لَنَا إِنَّ الْغَدُورَ لَفَاجِشٌ خَبٌ

قال: معناه «قلبتكم». وهذا مذهب كوفي، والبصريون يُخَرِّجون ذلك كله إلى معنى العطف والجواب مقدر وتقديره أُبْلِغُ من ذكره، إلّا قوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾^(٨) فإن الواو فيه واو الحال، لأن الكرامة للواصلين لدخولها أن يجدوا أبوابها مفتحة لهم، فجواب ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ تقديره: ظهر الحق أو تبين

(١) رقم الناسخ هذه اللوحة برقم ١٠٣، والصواب ١٠٢.

(٢) الانشقاق ٢، ١.

(٣) نسب صاحب الأزهية ٢٤٥ هذا القول إلى قتادة.

(٤) الصافات ١٠٣. (٥) الزمر ٧١.

(٦) البيت لامرئ القيس، وهو في الديوان ١٥ وعجزه:

بنا بطن حَقْفٍ ذِي رُكَامٍ عَقَقَلْ.

وهو في الأزهية ٢٤٤، والإنصاف ٤٥٧، والخزانة ٤١٣/٤. وانتحي: اعترض، والحقف من الرمل: المعوج، والعَقَقَلُ: المنعقد المتداخل.

(٧) البيتان للأسود بن يعفر وهما في ديوانه ١٩، ورواية الديوان بالتقديم والتأخير بينهما، ومعاني القرآن للفراء ٥١/٢، وثعلب ٥٩، والأزهية ٢٤٥، وأمالى الشجري ٣٥٧/١، والإنصاف ٤٥٨، واللسان (قمل). وابن يعيش ٩٤/٨.

(٨) الزمر ٧١. ونص الآية: حتى إذا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا.

الأمرُ أو نحو ذلك. وجواب: ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا ﴾ مِنَّا عليه، أو صرفناه عن ذلك أو نحو ذلك. وجواب ﴿ فَلَمَّا أَجَزْنَا ﴾ في البيت: نِلْتُ مقصودي أو بلغت مرادي، وجواب ﴿ حتى إذا ﴾ في البيتين: غَدَرْتُمْ، لدلالة ﴿ إِنَّ الغدور ﴾ عليه.

وأما واو الثمانية^(١) فهي التي في نحو قوله تعالى: ﴿ حتى إذا جاؤوها وَفُتِحَتْ أبوابها ﴾^(٢). قال بعضهم: الواو هنا تدلُّ على أنَّ أبواب الجنة ثمانية. وقوله تعالى: ﴿ والناهون عن المنكر ﴾^(٣) لأنها أتت في الثامن من الأسماء التي قبلها، وقوله تعالى: ﴿ وأبكارا ﴾^(٤) أتت في الثامن بعد السبعة الأسماء قبلها، وقوله تعالى: ﴿ وثامنهم كلبهم ﴾^(٥)، وهذه الواو وإن وقعت دالة على الثمانية أو في الثامن لا يُخرجها ذلك عن معنى العطف أو واو الحال في مثل «وَفُتِحَتْ» كما دُكر، ووقعت في الثامن بالعرض لا بالقصد. فاعلمه.

وأما التي بمعنى «أو» في قوله تعالى: ﴿ أَأَنَا لَمَبْعُوثُونَ أَوْ آبَاؤُنَا الْأُولُونَ ﴾^(٦) على قراءة مَنْ فَتَحَ الواو لأنه قد قُرىء كذلك، وقُرىء «أَوْ آبَاؤُنَا»، فبوقوع «أو» موقعها جعلها - هذا الذي زادها - بمعناها^(٧).

والصحيح أنَّ الواو للعطف جامعة مُشَرِّكة في اللفظ بين ما بعدها وبين اسم «إِنَّ» الذي هو ضمير في قوله: «إِنَّا» إِلَّا أَنَّ الهمزة للاستفهام دخلت عليها، وهي في التقدير داخلة على «إِنَّ» إِلَّا أَنَّهَا أُخِرَتْ لمعنى ليس هذا موضع ذكره، ولو عكس هذا القائل القول فقال: إِنَّ «أو» في الآية بمعنى الواو لكان أشبه لوجود معناها فيها كما هي في قول الشاعر^(٨):

..... ٥٨٦ أَوْ يَسْرَحُوهُ

أو قول الآخر^(٩):

- | | |
|---|--------------------------------------|
| (١) قال في الجني ٦٥: وأثبت هذه الواو ابن خالويه والحريري. | |
| (٢) الزمر ٧١. | (٣) التوبة ١١٢. |
| (٤) الواقعة ٣٦. | (٥) الكهف ٢٢. |
| (٦) الواقعة ٤٧، ٤٨. | (٧) في الأصل: «بمعنى هاء» وهو تحريف. |
| (٨) تقدم برقم ١٥٨. | (٩) تقدم برقم ١٥٩. |

٥٨٧-..... أو عَلَيْهَا فُجُورُهَا

وقد ذُكِرَ ذلك في باب «أو»، فإذا سَقَطَتْ/ هذه المواضع صَحَّ ما ذَكَّرْنَا ٢٠٤ من مواضع الواو خاصة.

* * *

القسم الثاني: التي تكون موضوعة^(١) في اللفظ لها ثمانية مواضع

الموضع الأول: أن تكون علامةً للجمع المذكر السالم وهي نوعان: نوعٌ تكون دلالةً على من يعقل من المذكَّرين، ونوعٌ تكون دلالةً على أن الكلمة حُذِفَ منها أو غُيِّرَتْ.

النوع الأول: يكون في الجامد والمشتق قياساً، فأما الجامد فيشترط فيه - إن كان مكبراً - خمسة شروط، وحينئذٍ يُجمعُ بها وهي: الذكورية والعلمية والعقل وخلوه من هاء التانيث وعدم التركيب نحو: زيدٌ وزيدون، وأحمد وأحمدون، فإن كان مؤنثاً نحو: هند فلا يجمعُ بها، وكذلك إن كان غيرَ علم كالرجل، وهذا لم يجمعُ بها، فأما قولهم: اللذون واللاؤن في جمع الذي فليس واحدٌ منها يُجمعُ حقيقةً، لأنه ليس [له] مفردٌ من لفظه وإنما هو اسمُ جمع، وكذلك الأعداد والعقود من عشرين إلى تسعين، فيوقفُ في جمعها كذلك على السماع.

وإن كان غيرَ عاقلٍ نحو: جمل وفرس لم يُجمعُ بها، وإن كان غير خالٍ من هاء التانيث كطلحة وورقاء لم يجمعُ بها، وإن كان مركباً كبعلبك وحضرموت لم يُجمعُ بها ولا بغيرها.

وإن كان مصغراً اشترط فيه ثلاثة شروط من الخمسة المذكورة: الذكورية والعقل وخلوه من هاء التانيث، نحو: رَجُلٌ ورُجُلٌ فإن نَقَصَ شَرَطٌ منها لم يُجمعُ بها كعين وثمره.

(١) في الأصل: «مصوغة» والصواب ما أثبتناه، كما ورد من تقسيم المؤلف قبل.

وأما المشتق فيُشترط فيه أربعة شروط: الثلاثة المذكورة في المصغر، والرابع: ألا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء، وذلك قولهم في ضارب: ضاربون، وفي قائم: قائمون، فإن نقص شرط منها لم يجمع كذلك، نحو: طالق ونابت وقائمة و... (١) وحمراء، فإن «طالق» مؤنث، و«نابت» لا يعقل، و«قائمة» بناء التانيث، و«حمراء» لا يُجمع بالألف والتاء، فأحرر لا يُجمع بالألف والنون، وربما أجزوا ما لا يَعْقِلُ مجرى مَنْ يَعْقِلُ، لصحة وقوع فعله منه حقيقة أو مجازاً، كقوله: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ (٢).

واعلم أن الخلاف في هذه الواو هو الخلاف في ألف التثنية، وقد بينا حكميهما في موضعهما في باب الألف فلا نعيده هنا. وحكم الياء أيضاً في هذا الجمع كحكم الواو، فأعلمه.

النوع الثاني: أن تكون دلالة على أن الكلمة نقص حرف منها أو غُيِّرَتْ، وذلك ثلاثة أنواع: نوعٌ حُذِفَ لفظاً، ونوعٌ حُذِفَ منه حرف توهماً، ونوعٌ غُيِّرَ توهماً، ومنها ما هو جمع حقيقة، ومنها ما هو اسم / جمع. وجملة ما جاء من ذلك ٢٠٥ يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه:

النوع الأول: الذي حُذِفَ منه حرف لفظاً، قولهم: مِثْنُونٌ في جمع المِثْنة، وَثْبُونٌ في جمع ثُبَّة (٣)، وَطْبُونٌ في جمع طُبَّة (٤)، وَرِثُونٌ في جمع رِثَّة، وَسِنُونٌ في جمع سِنَّة، وَبُرُونٌ في جمع بُرَّة (٥)، وَعِضُونٌ في جمع عِصَّة (٦) وَقُلُونٌ في جمع قُلَّة (٧)، وَكُرُونٌ في جمع كُرَّة، وَعِزُونٌ في جمع عِزَّة (٨)، قال الشاعر (٩):

٥٨٨-..... ثَلَاثٌ مِثْنِيْنَ وَالْجُدُودُ الْعَوَائِرُ

(١) كلمة مخرومة لم أتبينها.

(٢) يوسف ٤.

(٣) الثبة: الجماعة، وانظر في هذه الألفاظ: أمالي الشجري ٥٧/٢.

(٤) الطبة: حد السيف.

(٥) البرة: الحلقة تكون في أنف البعير.

(٦) العضة: الفرقة والقطعة من الشيء.

(٧) القلة: خشبية يلعب عليها الصبيان..

(٨) العزة: الجماعة والفرقة.

(٩) لم أقف عليه، والجدود: الخطوط، والعوائر: ج عائر وهو التمس.

وقوله^(١):

٥٨٩- عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَّ دَوَّ بِالْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُورُ

وقال آخر^(٢):

٥٩٠- فَعِظْنَاهُمْ حَتَّى ثَنَى الْوَعْظُ مِنْهُمْ قُلُوبًا وَأَكْبَادًا لَهُمْ وَرِئِينَا

وقال الله تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾^(٣)، وقال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾^(٤) أي: مثل أعضاء متفرقة، وقال تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾^(٥) فهذه الألفاظ كلها^(٦) لما حُذِفَتْ مِنْهَا لَامَاتُهَا غَوَّضَ مِنْهَا الْوَائِدُ دَلَالَةً عَلَى مَا حُذِفَ مِنْهَا. وَجُمِعَ^(٧) [جمعاً] مُسَلِّماً لِثَلَاثِ تَغْيِيرِ الْبِنَاءِ بِالتَّكْسِيرِ، فَيُخْرِجُوا عَمَّا قَصَدُوهُ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَحْذُوفِ، [و] لم يجمع بالألف والتاء لِأَنَّهُ يُشْرِكُ مَعَهُ فِي ذَلِكَ مَا لَمْ يَحْذَفْ مِنْهُ كَعَائِشَاتٍ وَفَاطِمَاتٍ. وهذه الواو إنما كانت في المؤنث، وأصلها أن تكون دلالةً على التذكير لاختصاصها بالدلالة على المحذوف لا غير.

ومن هذه الألفاظ ما لأمه المحذوفة واو، ومنها ما لأمه ياء، ومنه ما لأمه هاء. وَبَسَطُ الْكَلَامِ عَلَى تَحْقِيقِ ذَلِكَ مُحْكَمٌ فِي كِتَابِ التَّصْرِيفِيِّينَ وَلَيْسَ حَظُّنَا هُنَا سِوَى الْإِعْلَامِ بِحَقِيقَةِ هَذِهِ الْوَائِدِ لَا غَيْرَ.

النوع الثاني: ما حُذِفَ مِنْهُ حَرْفٌ تَوْهُمًا، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: أَرْضُونَ فِي جَمْعِ أَرْضٍ، وَدَهْمِيدُونَ فِي جَمْعِ دَهْدَاهِ وَهِيَ الْقِطْعَةُ مِنَ الْإِبِلِ، وَفُتْكُرُونَ فِي جَمْعِ

(١) السيت لعدي، وهو في ملحق ديوانه ١٢٧، والكتاب ٣٦٩/٢، والمنصف ٢٣٨/١، والمتع

٤٦٧، وابن يعيش ٨٤/١٠، واللسان (لمع)، والدرر ٢٢٧/١. والمبرقات: النساء المتزينات،

والبرون: ج برة وهي الخلخال، وسور: جسور، وقوله: «تبدو» غير واضح في الأصل.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في أمالي الشجري ٦٥/٢، ورواية الصدر فيه.

فَعِظْنَاهُمْ حَتَّى أَقَى الْغَيْظُ مِنْهُمْ

(٣) المعارج ٣٧.

واللسان «رأي».

(٤) الكهف ٣٥.

(٥) الحجر ٩١.

(٦) أقحم بعد «كلها» في الأصل: «حذفت». (٧) أي: اللفظ منها.

فَتَكْرُ، وَأُتَبَكِّرُونَ فِي جَمْعِ أُتَبَكِّرُ تَصْغِيرُ أُبَكَّرَ، وَالْبَرْحُونَ فِي جَمْعِ الْبَرْحِ،
وَالْأَقْوَرُونَ فِي جَمْعِ أَقْوَر. وَفَتَكْرُ وَالْبَرْحُ وَالْأَقْوَرُ أَسْمَاءُ الدَّوَاهِي.

قال الراجز^(١):

٥٩١- قَدْ وَرَدَتْ إِلَّا دُهَيْدِ هِينَا قُلَيْصَاتٍ وَأُبَيْكِرِينَا

فهذه الألفاظ جُمِعَتْ بالواو والنون دلالةً على أنها قد حُذِفَ منها شيءٌ تَوْهَمًا
وهو التاء التي تدلُّ على التانيث، فـ «أَرْض» مؤنثة فحقُّها أَنْ تكونَ بَئَاءَ التانيث،
قال الله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾^(٢)، ﴿وَمَا طَحَّاهَا﴾^(٣)، فَلَمَّا
اسْتُعْمِلَتْ بِغَيْرِ تَاءٍ بَقِيَ التاءُ مَتَوَهِّمَةً فِيهَا فِي التَّقْدِيرِ فَجُعِلَتْ الْمَوَاوُ تَدُلُّ
عَلَيْهَا^(٤).

وجرت التاء في ذلك مجرى اللام المحذوفة في النوع الأول، لأن بين تاء
التانيث ولام الكلمة مناسبةً من جهات:

منها: أَنْ الاسمَ الذي تكون فيه بالتاء إذا كان رباعياً يُصَغَّرُ بِغَيْرِ هَاءٍ
نحو: عُقَيْرِبَ فِي عَقْرِبَ، وَزَيْنَبُ فِي / زَيْنَبَ، وَلَا يَقُولُونَ عُقَيْرِيَّةَ وَلَا زَيْنَبِيَّةَ كَمَا
٢٠٦ يَقُولُونَ فِي قِذْرٍ: قُذِيرَةٌ وَفِي شَمْسٍ: شَمْسِيَّةٌ. وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّ الْحَرْفَ الرَّابِعَ كَتَاءَ
التانيث في المؤنث بها، فكما لَا يُدْخِلُونَ عَلَى تَاءِ التانيث تَاءً أُخْرَى، كَذَلِكَ لَا
يُدْخِلُونَهَا عَلَى الْحَرْفِ الرَّابِعِ.

ومنها: أَنَّهُمْ قَدْ عَاقَبُوا بَيْنَ التاءِ وَلامِ الْكَلِمَةِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، فَحَيْثُ
ثَبَّتَتْ إِحْدَاهُمَا سَقَطَتِ الْآخَرَى، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ ظُبَّةٌ وَطُبَى، وَلُغَةٌ وَلُغَى، وَبُرَّةٌ
وَبُرَى، فَثَبَّتَتْ التاءُ فِي الْمَفْرَدِ دُونَ اللَّامِ وَثَبَّتَتْ اللَّامُ فِي الْجَمْعِ دُونَ التاءِ، وَإِنَّمَا
ذَلِكَ لِمُتَنَاسِبِهِمَا وَأَنَّ التاءَ كَلَامِ الْكَلِمَةِ فِي اللَّزُومِ.

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في الكتاب ١٤٢/٢، وفيه «قد شربت»، واللسان (بكر)، وشواهد الشافية
١٠٠. والدُّهْدَاهُ: حَاشِيَةُ الْإِبِلِ، وَالْقُلُوصُ: الْفَتِيَّةُ مِنْهَا، وَكَذَلِكَ الْأَبَكْرُ.

(٢) النازعات ٣٠.

(٣) الشمس ٦، ونص الآية: «وَالْأَرْضَ وَمَا طَحَّاهَا».

(٤) قوله «عليها» غير واضح في الأصل.

ومنها: أن الواو التي يجب قلبها ياء لوقوعها طرفاً كَدَلَوْ وأَدَلِ وَحَقَوْ^(١) وأَحَقَّ بُتَّتْ قبل تاء التانيث فلا تُحَذَفُ، لأنها إذ ذاك لم تقع طرفاً كما في أَذَلِ وأَحَقَّ وذلك في نحو قمحْدُو^(٢) وعَرْقُو^(٣)، لولا التاء لقلبت الواو ياءً فذلَّ ذلك على أنها كحرف من الكلمة في نحو: عَضْرُوط^(٤) ومنصور.

وأما «دُهَيْدَهون» فكأنه جمع دُهَيْدَه تصغير دَهْدَاهَة لأنها القطعة من الإبل، فحَقَّها أن تكون مؤنثة بقاء التانيث فروعياً ذلك وجُعِلَتْ مقدَّرةً، وجُعِلَتْ الواو دالةً على حذفها.

وأما أُبَيْكِرُون فجمع أُبَيْكِر تصغير أُبْكَر، وكان حَقُّه أن يكون «أُبْكَرَة» كأندية وأجْرية جمع جَرَوْ فيؤنث على معنى القطعة، فلما تَوَهَّم ذلك جُمع بالواو والنون دلالةً على ذلك.

وأما «فُتْكَرون» و«الْبَرْحون» و«الْأَقْوَرُون» فكلُّ واحدٍ منهم جمع ما هو في معنى الداهية، والداهية مؤنثة، فكذلك ما في معناها، فلما تَوَهَّموا ذلك جعلوا الجمع بالواو والنون دلالةً على ذلك، وجمع ذلك كلُّه على معنى التكثير في الأمر الداهي واختلاف أنواعه، فاعلمه.

ومما يجري ولم يُسمع له مفردٌ فهو جمعٌ غيرٌ حقيقي قولهم في البلاد: قَنَسْرِين^(٥) وفِلَسْطِين وبِيرِين^(٦) ونَصِيْبِين^(٧) وصِرْفِين^(٨) وعانِدين^(٩)

(١) الحقو: الحصر. وانظر: الممتع ٥٥٨.

(٢) القمحدوة: الهنة الناشئة فوق القفا، بين النواية والقفا.

(٣) العرقوة: خشبة معروضة على الدلو، وكل أكمة منقادٍ في الأرض.

(٤) العضرُوط: ذكر العطاء.

(٥) قنسرين: كانت مدينة بجانب حلب، ثم ضُمَّت إليها. انظر: معجم البلدان ٤٠٤/٤.

(٦) بيرين: من قرى حمص. معجم البلدان ٥٢٦/١.

(٧) نصيبين: مدينة عامرة من بلاد الجزيرة بين الموصل والشام. معجم البلدان ٢٨٨/٥.

(٨) كذا في الأصل، ولم تقع على بلد بهذا الاسم، لعلها صرين، بلد بالشام. معجم البلدان ٤٠٥/٣.

(٩) عاندين: هو قلة في جبل إضم، معجم البلدان ٧٢/٤.

وَالسَّيْلُحُونَ^(١) وَعِثْيُونَ وَيَاسْمِينَ، فَكَأَنَّ لَفْظَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مُؤَنَّثٌ عَلَى مَعْنَى الْبَلَدَةِ أَوِ الْبُقْعَةِ أَوِ الْقِطْعَةِ، فَلَمَّا رُوِيَ ذَلِكَ الْمَتَوَهُّمُ جُعِلَ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ دَلَالَةً عَلَى ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْعُقُودُ فَإِنَّهَا لَمَّا كَانَتْ جَمْعَ عَشْرَةٍ وَثَلَاثَةٍ وَأَرْبَعَةٍ وَخَمْسَةٍ وَسِتَّةٍ وَسَبْعَةٍ وَثَمَانِيَةٍ وَتِسْعَةٍ لَمْ يَنْبَغِ أَنْ تَدْخَلَ فِي هَذَا الْبَابِ لِأَنَّ تَأْنِيثَهَا ظَاهِرٌ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ اسْمُ جَمْعٍ لَا جَمْعَ لَهُ، فَهُوَ مَسْمُوعٌ لَا يَتَعَلَّلُ لَخُرُوجِهِ عَنْ هَذِهِ الْأَبْوَابِ وَإِنْ كَانَتْ مَلْفَقَةً التَّعْلِيلِ.

النوع الثالث: مَا غُيِّرَ تَوْهُمًا فَذَلَّتِ الْوَاوُ عَلَى ذَلِكَ^(٢)، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: «إِوزُونَ» فِي جَمْعِ إِوْرَزةً، وَ«إِخْرُونَ» فِي / جَمْعِ أَجْرَةٍ^(٣) وَ«حُرُونَ» فِي جَمْعِ حَرَةٍ^(٤)، ٢٠٧ قَالَ الشَّاعِرُ^(٥):

٥٩٢- تَلْقَى الْإِوْزُونَ فِي أَكْنَافِ دَارَتِهَا بَيْضاً وَيَيْنَ يَدَيْهَا التَّبْنُ مَثُورٌ
وَقَالَ آخِرُ^(٦):

٥٩٣- لَا خَمْسَ إِلَّا جَنْدَلُ الْإِخْرَيْنِ

وَقَوْلُ آخِرُ^(٧):

٥٩٤- فَمَا حَوَتْ نُقْدَةً ذَاتُ الْحَرِّينِ

وَكَانَ الْأَصْلُ: إِوْرَزةً وَإِخْرَةً^(٨)، وَحَرَّةً فِي مَعْنَى أَجْرَةٍ فَجَرَتْ مَجْرَاهَا.

(١) السيلحون: قرب الحيرة بين الكوفة والقادسية. معجم البلدان ٢٩٨/٣.

(٢) قوله: «فذلت الواو على ذلك» غير واضح في الأصل.

(٣) العبارة في الأصل: «واحدون في جمع احدة» وهو تصحيف.

(٤) الحرة: أرض ذات حجارة سود.

(٥) البيت للناطقة وهو في ديوانه ٢٠٥، وابن يعيش ٥/٥، واللسان (دور)، ودارتها: الموضع الذي تكون فيه الناقة.

(٦) نسب في اللسان إلى أصحاب عليٍّ، وهو في ابن يعيش ٥/٥، وبعده:

والخمسُ قَدْ أَجْشَمَكَ الْأَمْرَيْنِ

(٧) لم أهدت إلى قائله، وهو في ابن يعيش ٥/٥ ومعجم البلدان ٢٤٦/٢.

(٨) في الأصل: «احزرة» وهو تصحيف.

فلما نُقلت حركة الزاي الأولى والراء الأولى إلى الواو والحاء لاجتماع المثليين
سُكِّنتا فاندغمتا فيما بعدهما، فجُعِلَ^(١) الجمع بالواو والنون عوضاً من التغير
المذكور، ولا يُقاسُ على شيء من الثلاثة الأنواع غيرها فيما فيه الحذف والتغير،
ولمَّا عُلِّلَ من ذلك ما عُلِّلَ بعد السماع لأنه ليس باباً يُبنى عليه.

واعلم أنَّ الإعراب بالحركات في آخره من ذلك كقُنْشَرِينَ وفلسطين
وإِوْزِينَ وصرفين^(٢) ويأسمين لا كلامَ عليه لأنه مفرد^(٣)، ولمَّا الكلام عليها إذا
جرت مجرى زيدين وعَمَرِينَ من الجموع، فافهمه والله المستعان.

الموضع الثاني: أن تكون علامة الجمع في الفعل الماضي والمضارع إذا
تأخّرت الأسماء عنها نحو: قاموا الزيدون ويضربون العَمَرُونَ، ومن كلامهم:
أكلوني البراغيثُ، ومنه عند بعضهم قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النِّجْوى الَّذِينَ
ظَلَمُوا﴾^(٤)، ﴿وَعَمَّوْا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾^(٥)، وقد تقدم الكلام على ذلك في
باب الألف، وهذه اللغة شاذة قليلة الاستعمال^(٦).

فإذا تقدّمت الأسماء على الفعلين المذكورين فهي ضمير اسم نحو:
الزيدون قاموا، والعمرّون يخرجون. وقد مضى الكلام على الخلاف فيه،
والصحيح مما قيل في ذلك، والرّد على المخالف في الباب المذكور فقص عليه.

الموضع الثالث: أن تكون دلالة على التذكير في موضع، والتذكير والجمع
في موضع، فالدلالة على المفرد المذكر في الضمير نحو: ضربته وقتلته، كما
دلت الألف على التأنيث في الضمير في نحو: ضربتها وقتلتها، والدالة على
التذكير والجمع في نحو: ضربتمو وقتلتمو، كما كانت الألف دالة على التثنية فيه
في نحو: ضربتما وقتلتما.

(١) في الأصل: «فجعلاً» وهو تحريف.

(٢) قوله: «صرفين» غير واضح في الأصل. (٣) في الأصل: «بمفرد» والباء مقحمة.

(٤) الأنبياء ٣.

(٥) المائدة ٧١.

(٦) قال السهيلي: «ألفيت في كتب الحديث المدونة الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة وجودتها»

انظر: الجنى ٦٦، ونسب بعضهم هذه اللغة إلى بعض قبائل العرب. انظر: الجنى ٦٧.

وربما حُذِفَت هذه الواو تخفيفاً فَسَكُنَت الميم، فقيل: ضربتم وقتلتم، إذ الميمُ تدلُّ على الجمع لما فيها من معنى الزيادة للتعظيم كما تقدَّم في باب الميم.

الموضع الرابع: أن تكون إشباعاً للضمة كما كانت الألف إشباعاً للفتحة وذلك نحو قولهم في أنظر: أنظور، وفي أشكر: أشكور، ومنه قول الشاعر^(١): / ٢٠٨
٥٩٥-..... حَيْثُمَا سَلَكَوا أَذْنُو فَأَنْظُورُ

وقد ذُكِرَ في باب الألف أيضاً.

الموضع الخامس: أن تكون إطلافاً للقفائية المطلقة لأجل الوزن، وذلك أن تأتي في موضع النون من آخر العروض السبعة التي هي: فاعولن وفاعلن ومفاعيلن وفاعلاتن ومستفععلن ومفاعلن ومتفاعلن، أو الألف من مفعولاً، وكل ذلك من نفس وزن البيت، وتختصُّ بتلك التسمية الواو إذا كانت زائدة على الكلمة لا احتياج إليها كقول الشاعر^(٢):

٥٩٦-أَمِنْ ذِكْرِ سَلَمَى أَنْ نَأْتِكَ تُنَوِّصُو فَتَقْصُرُ عَنْهَا خَطْوَةً وَتَبْوَصُو
وقول الآخر^(٣):

٥٩٧-أَقْفَرَ مِنْ أَهْلِهِ مَلْحُوبُو فَالْقُطَيْيَاتُ فَالذُّنُوبُو
وقوله^(٤):

٥٩٨-عَفَا ذُو حُسَى مِنْ فَرَّتْنَا فَالْفَوَارِغُ فَجَنَّبَا أَرِيكَ فَالتِّلَاعُ الدَّوَائِعُ
وقد تسمَّى واو الضمير إطلافاً كالزائدة، وذلك بالفرض لا بالحقيقة كقوله^(٥):

(١) تقدم برقم ١٠.

(٢) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٧٧، والبحر المحيط ١٢٨/١. وتنوص: تتحول، وتبوص: تسبق.

(٣) البيت لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ١٠، والنوادر ١٩٧، والجمهرة ١٧٣، والخصائص ٤١٩/٢، واللسان (قطب).

(٤) تقدم برقم ٥١٧. (٥) لم أقف عليه.

٥٩٩- فَأَنْتَ أَنْتَ وَإِنْ شَطُوا وَإِنْ زَارُوا

وقد تُسمَّى أيضاً الواو الأصلية إطلاقاً بالفرض نحو قوله^(١):

٦٠٠- سَلَا الْقَلْبُ عَنْ سَلَمَى وَقَدْ كَادَ لَا يَسْلُو

وقوله فيها^(٢):

٦٠١- وَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلَمَى سَنِينَ ثَمَانِيًا عَلَى صِيرِ أَمْرِ مَا يَمُرُّ وَلَا يَحُلُو

وإنما سُمِّيت هذه الواو إطلاقاً لأنها أطلقت حرف الروي، وهو الحرف الذي التزمت عليه القافية إلى الحركة من عقال التقييد وهو السكون، فكل قافية كان رويها متحركاً فهي مطلقة، وكل قافية كان رويها ساكناً فهي مقيدة، فلذلك قيل لحروف المد الثلاثة: الواو والألف والياء حروف إطلاق، لأن ما قبلها لا يكون إلا متحركاً بالضم أو الفتح أو الكسر، والمقيد هو نحو قوله^(٣):

٦٠٢- أَصَحَّوَتِ الْيَوْمَ أَمْ شَاقَّتْكَ هِرٌّ وَمِنْ الْحَبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِيرٌ

فالراء هو الروي، وهو مقيد بالسكون كما ترى.

الموضع السادس: أن تكون للتذكيراً ماضياً، فتمدّها^(٤) إذا وَقَفْتَ على الكلمة المتحركة بالضم نحو قولك في أَضْرَبُ زَيْدًا، إذا وَقَفْتَ على «أَضْرَبُ» دون «زَيْدًا» أضربو، وذلك دلالة على أن في الكلام محذوفاً بعد الكلمة هو مُرَادٌ، وحكمها في ذلك حكم الألف، وقد ذُكِرَتْ في بابها.

الموضع السابع: أن تكون للوقف وهو نوعان: نوع في الاستثبات بـ

«مَنْ» في باب الحكاية عن النكرة المرفوعة^(٥)، نحو قولك في استثبات / مَنْ قَالَ ٢٠٩

(١) البيت لزهير وهو في ديوانه ٩٦ وعجزه:

وَأَقْفَرُ مِنْ سَلَمَى التَّعَانِيْقُ وَالْثَّقْلُ

وهو في الخزنة ٣٣٤/٢.

(٢) الديوان ٩٦، واللسان (صير). وصير أمر: منتهاه وصيروه.

(٣) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٤٥، والخصائص ٢٢٨/٢، واللسان (هرر).

(٤) قوله «فتمدّها» غير واضح في الأصل.

(٥) انظر: ابن يعيش ١٤/٤، والأشعموني ٦٤١/٣.

جاء رجل: مَنُو، وجاء رجلان: مَنُو^(١)، وجاء رجالٌ: مَنُو، وجاءت امرأة: مَنُو^(١)، وجاءت امرأتان: مَنُو^(١)، وجاءت نساء: مَنُو، وإنما ذلك دلالة على اسمٍ مرفوع.

ومن العرب مَنْ يجعل لـ «مَنْ» علامات المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث، فيقول في جاء رجلٌ: مَنُو، وجاء رجلان: مَنان، وجاء رجال: مَنون، وجاءت امرأة: مَنَّة بتحريك النون، وجاءت امرأتان: مَنَتان بسكون النون، وجاء نساء: مَنات.

فإذا وصلتَ كلامك في اللغتين حَدَقْتَ الواو والعلامات فقلت: مَنْ يا هذا، ولا يُقاس على قوله^(٢):

٦٠٣- أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ: مَنُون أَنتُمْ فَقَالُوا الْجَنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلَامًا
أَوْ قَالَ: صَبَاحًا، على اختلاف الروايتين لأنه شاذٌّ من شعرٍ في جني.

والنوع الثاني في غير ذلك من المنونات المرفوعة عند بعض العرب يقول على لغتهم في «جاء زيدٌ» في الوقف: جاء زيدو، وفي قام رجلٌ فيه: قام رجلو، وهي لغةٌ قليلةُ الاستعمال، وكأنَّ الواو في الوقف عندهم في المرفوع عوضٌ من التنوين في الوصل، فلذلك أثبتوها دلالةً عليه.

فإن كان الاسمُ مبنياً لا يفعلون ذلك فيه، ولغةٌ هؤلاء إثبات الألف في الوقف في المنصوب، والياء في الخفض، المنوَّين، وهذه اللغة إحدى اللغات السبع في الوقف على المعرب الصحيح. واللغة الكثيرة فيه الوقف على السكون في الرفع والخفض، وعلى الألف في النصب، فاعلمه.

الموضع الثامن: أن تكون في بنية الكلمة فلا تُعَلَّل لأنها مبدأ لغة، ولكن

(١) في الأصل: «منوا» والألف مقحمة، لأنَّ هذه اللغة يُحكى بها إعراب المسؤول عنه فقط، وثمة لغة أخرى سيذكرها المؤلف.

(٢) نُسب في ابن يعيش ١٦/٤ إلى شمر بن الحارث الطائي، وهو في الكتاب ٤٠٢/١، ومنازل الحروف ٦٤، والخصائص ١٢٩/١، والمقرب ٣٠٠/١، واللسان (أنس)، وابن عقيل: ١٤٦/٤، والأشموني ٦٤٢، والعميني ٤٩٨/٤، والخزانة ٢/٣.

يوقف فيه مع السماع؛ فتكون [ثانية] في مثل كَوُثِرَ، وثالثة في مثل: كَثُورٌ^(١)، وخامسة في مثل كِثَاوُ^(٢)، ولم تُزَدْ أولاً، لأنها لو زِيدَتْ أولاً لأشكل أمرها، لأنه لا يعلم هل هي همزة أو واو؟ وإذا يجوز فيها إذا كانت أولاً غير زائدة وجهان: الهمز وعدمه نحو: أجوه ووجوه.

وأما «وَرَنْتَل»^(٣) فالواو فيه أصلية، فوزنه فَعَنْتَل كَعَبْنَقَس^(٤). وقد زِيدَتْ في نفس الكلمة للمدِّ نحو: عجوز وعَضْرَفُوط^(٥)، ودلالة على المفعول نحو: مضروب ومقتول، وزيدتها لهذا المعنى في نفس الكلمة قياس. فاعلمه.

* * *

القسم الثاني: التي هي بدلٌ من أصل، ونعني بالأصل ما كان قبل بدلا منه أصلاً بنفسه، لا أنه من نفس الكلمة...^(٦)، وهذه الواو على ثلاثة أقسام: قسم بدل من همزة، وقسم بدل من ألف، وقسم بدل من ياء.

فالقسم التي هي بدل من همزة لها ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: أن تكون بدلاً من همزة الاستفهام إذا كان بعدها / ألف ٢١٠ وهمزة مسهلة^(٧) نحو قولك في آليت: وآليت، وفي [أ] آمنتم: وآمتنم، ومنه قراءة قنبل من رواية ابن كثير: ﴿وَأَمْتَنَّمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ﴾^(٨)، وإنما ذلك لكرهه اجتماع همزتين في الأصل وإن كان بينهما ألف.

الموضع الثاني: أن تكون بدلاً من همزة المضارعة في الفعل الرباعي إذا دخلت عليها همزة الاستفهام نحو قولك أَكْرَمُ زَيْدًا: أَوْكْرِمُ^(٩) زَيْدًا وفي النبك

(١) الكنهور: السحاب المتراكم.

(٢) الكثاؤ: الوافر اللحية.

(٣) الورنتل: الداهية.

(٤) العبنقس: السوء الخلق.

(٥) العضر فوط: ذكر العطاء.

(٦) كلمة مخرومة لم أتبينها، لعلها: «خاصة».

(٧) قال في الجني ٦٧ «ولا ينبغي ذكر هذا، إذ لو فتح الباب لغدت الواو من حروف الاستفهام، والإبدال في ذلك عارض لاجتماع الهمزتين، وانظر مثل هذا الرد في: المغني ٤٠٨.

(٨) الأعراف ١٢٣. وانظر: السبعة ٢٩٠. وعبد الله بن كثير قارىء مكة، من السبعة توفي ١٢٠. انظر: طبقات

القراء ٤٤٥/١.

(٩) في الأصل «أو أكرم» والألف مقحمة.

بكذا: أوثبكت، والأصل: أكرمُ زيداً وأثبتك بكذا، وهذا من باب تسهيل
 الهمزة المضمومة بنسبة حركتها التي هي الضمة. وقرأ بعضُ القراء نحو قوله
 تعالى: ﴿قُلْ أُوتِيتُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ﴾^(١) و﴿أُنزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾^(٢)
 و﴿أَوْشِدُوا خَلْفَهُمْ﴾^(٣) و﴿أُولَئِى الذِّكْرِ﴾^(٤)، وكذلك حكم المكسورة إذا
 كان قبلها ضمةً في همزةٍ أُجرى قبلها من كلمةٍ أخرى، [و] لأنها أصليةٌ فليست
 من الباب لأنَّ كلامنا في الحروف التي^(٥) لمعنى نحو: «السفهاء ولا» في:
 السفهاء إلى، و«الشهداء وإذا» في: الشهداء إذا، وهو كثيرٌ.

الموضع الثالث: أن تكون بدلاً من همزة التانيث في التثنية والجمع
 والنسب نحو قولك في حمراء: حمراوان^(٦) وحمراوات وحمراوي، وخُنُفساء
 وخُنُفساوان وخُنُفساوي. وحكم همزة الإلحاق في ذلك كحكم همزة التانيث،
 نحو قولك في علباء^(٧) وقرباء: علباوان وقرباوان^(٨)، وعلباوات [وقرباوات]
 وعلباوي وعلباوي وقرباوي، ولا يلزم ذلك بل فيهما لغةٌ أخرى: البقاء على
 لفظ الهمزة في المواضع الثلاثة، والأولى أكثر.

* * *

القسم المبذلة من ألف لها موضعان:

الموضع الأول: أن تكون بدلاً من الألف الزائدة الثانية في بنية الكلمة في
 التصغير وجمع التكثير، وذلك قولك في تصغير ضارب: ضَوِيرَب، وقاتل:
 قُوَيْتِل، وفي جمعها المكسّر: ضوارب وقواتل وكذلك ما كان نحو ذلك.
 وإنما انقلبت الألفُ في ذلك إلى الواو في التصغير لأنَّ الاسم إذا صُغِرَ لَزِمَ

(١) آل عمران ١٥، وسهل الهمزة الثانية نافع وابن كثير وأبو عمرو، انظر: النشر ٣٦٤/١.

(٢) سورة ص ٨، سهل نافع وابن كثير وأبو عمرو، انظر: النشر ٣٦٤/١.

(٣) الزخرف ١٩، وهي قراءة نافع، القرطبي ٥٨٩٣، انظر: النشر ٣٥٣/٢.

(٤) القمر ٢٥، سهل نافع وابن كثير وأبو عمرو، انظر: النشر ٣٦٤/١.

(٥) في الأصل: «الذي» وهو سهو. (٦) في الأصل: «حمروان» وهو تحريف.

(٧) العلباء: عصب عنق البعير. (٨) في الأصل: «قباوان» وهو تحريف.

ضَمُّ أوله، ولا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ ما قبل الألفِ إلّا مفتوحاً فَقَلِبْتَ واواً لأجلِ الضمّةِ قبلها.

وأما قَلْبُها^(١) في التّكثيرِ فبالحُمَلِ على التّصغيرِ، إذ ليس لها قبلها ضمّةٌ توجِبُ قلبها واواً. وإنّما حُمِلَ التّكسيرُ على التّصغيرِ لأنّه يناسبه في أنّ ثالثه حرف عِلّةٌ زائد ثالث بعده مكسورٌ إن كان أزيدَ من ثلاثة بغير علامة تأنيث، نحو ضَوَيْرِب^(٢) وضوارب. ولأجل ذلك يُحْمَلُ التّصغيرُ على التّكسيرِ في نحو قولهم في تصغير أسود: أُسْوِد، بإظهار الواو، وكان القياسُ قلبها ياءً إلّا أنّه لما قيل في التّكسير: أساود، حُمِلَ / التّصغيرُ عليه لأنّهما من وادٍ واحد كما ذَكَرْتُ لك.

٢١١

الموضع الثاني: أن تكون بدلاً من ألف النّدة التي في مثل قولك: وازيده، واعمراه، وذلك إذا خِيفَ التباسُ بين التثنية والجمع في الضمير المضاف إليه نحو قولك في غلامهم وغلّامكم: واغلامكموه واغلامهموه، لأنّه لو بقيت الألفُ فقيل: واغلامهماه^(٣)، واغلامكمماه، لالتبس بالتثنية والجمع فَقَلِبْتَ الألفَ واواً لأجلِ الضمّةِ قبلها في كونه جميعاً.

* * *

القسم المبدلة من الياء أيضاً لها موضعان.

الموضع الأول: أن تكون بدلاً من الياء الثانية والزائدة في بنية الكلمة إذا بُنِيَتْ لِما لم يُسَمَّ فاعله نحو قولك في بَيِّطِر^(٤): بُوطِر، وفي هَيِّنَم^(٥): هُونَم، وفي سَيِّطِر: سُوطِر، وكذلك تقول في تصغير الاسم...^(٦) فيه كذلك نحو قولك في صَيِّرَف: صَوَيِّرَف، وصَيِّقَل: صَوَيِّقَل، فتقلب الياء واواً في الوجهين لأجلِ ضمّة ما قبلها، لأنّ ما لم يُسَمَّ فاعله يلزم ضَمُّ أوله، وكذلك المصغَرُ. وعِلَّةُ ذلك فيهما مذكورةٌ في كتب النحويين، والضمّة تناقض الياء، إذ هي بعض الواو

(١) في الأصل: «قبلها» وهو تحريف.

(٢) في الأصل: «ضويرب» وهو تحريف.

(٣) سقطت الهاء من «واغلامهماه» في الأصل.

(٤) بيطر: عالج الدواب.

(٥) هيّنم فلان: دعا الله، وتكلم، وأخفى كلامه.

(٦) كلمة مخرومة لم أتيناها.

التي تناقضها لعلو الواو وسفول الياء، فاستثقل اجتماعهما، فإذا قُلبت واواً تناسبا فحُفَّ النطقُ بهما.

الموضع الثاني: أن تكون بدلاً من ياء بدل من ألف، وذلك [قولك] في مصدر فاعَلْتُ: ضيراب من ضارَبْتُ، وقَيْتال^(١) من قاتَلْتُ، فهذا النوع إذا صَغُرَتْه لَزِمَ قلب تلك الياء واواً لأجل الضمة أيضاً قبلها، فتقول: ضَوَّيرِب وقُوَّيتِيل، وينبغي أن تنقلب أيضاً واواً في جمع التفسير فيقال: ضواريب وقواتيل، وليس لذلك تعليل إلا الحمل على التصغير لأنهما من وادٍ واحدٍ كما ذُكر. فاعلمه.

* * *

(١) في الأصل: «قَيْتال» وهو تحريف.

باب الواو المركبة

اعلم أن الواو تتركب مع غيرها من الحروف مع الألف: وا، ومع الياء وي، فذلك حرفان.

باب وا^(١)

اعلم أن «وا» حرفٌ للنداء مختصٌ بباب الندبة وهي التفجع على الميت وذكره بأشهر أسمائه ليكون ذلك عذراً في التفجع عليه والتفجع على مَنْ ناله مكروه. وهي مِنْ فِعْلٍ النساء غالباً لشدة تفجعهنَّ وقلة صبرهنَّ على المكاره وضَعْف عقولهن. وللمندوب أحكامٌ ليست غرضنا وإنما مقصدنا «وا»^(٢).

٢١٢ / وحكمها أن يُندب بها البعيد لمدِّ الصوت بها. واختلف^(٣) فيها: فقليل: ٢١٢ وأوها بدلٌ من ياءٍ لأنَّ «يا» هي أمُّ حروف النداء لاستعمالها في هذا الباب وفي غيره، وفي المسافة القريبة والوسط والبعيدة، وإنما وُضِعَتْ بالواو في هذا الباب لوجود حرفٍ من حروف التأوّه فيها وهو الواو.

وقيل: هي أصلٌ بنفسها في هذا الباب وهو الصحيح، إذ لو كانت بدلاً من الياء لاستعملت في غير هذا الباب في الاستغاثة إذ فيه التأوّه لما يحدث على المستغيث فعَدُم كونها هناك دَلٌّ على أنها هنا أصلٌ بنفسها، والألف بعدها لمدِّ

(١) انظر في «وا»: الجنى ١٤١، المغني ٤٠٨.

(٢) قوله: «وا» غير واضح في الأصل. (٣) قوله: «واختلف» غير واضح في الأصل.

الصوت، فاعلمه، وإنما دخلت «يا» في هذا الباب لأنها أم حروف النداء لما تقدم.

باب وَيَّ^(١)

اعلم أن [وي حرف تنبيه]^(٢) معناها التنبيه على الزجر، كما أنها معناها التنبيه على الحضر. وهي تُقال للرجوع عن المكروه والمحذور، وذلك إذا وُجد رجلٌ يَسُبُّ أحداً يُوقِعُهُ في مكروهٍ أو يتلفه أو يأخذُ ماله، أو يُعَرِّضُ به^(٣) لشيء من ذلك، فيقال^(٤) لذلك الرجل: وَيَّ، ومعناها تَنْبِيْةٌ وازدَجْرٌ عن فعلك، ويجوز أن توصل بها كاف الخطاب: ويك.

وقيل في قوله تعالى: ﴿وَيَكُنْ اللَّهُ يَسِطَ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(٥) ﴿وَيَكُنَّ لَهُ يَفْلَحُ الظَّالِمُونَ﴾^(٦): إنها «ويَّ» دخلت لمعنى التنبيه كما ذكرنا، و«كان» حرف تشبيه عاملة على حكم «كأن» المذكورة في بابها. وقيل: إنها «وي» المذكورة والكاف للخطاب كما ذُكِرَ، و«أن» معمولةٌ لفعل مُقَدَّر، كأنه في التقدير: اعلم أن الله، واعلم أنه. وقيل: إنَّ الأصل: ويملك^(٧) فحُذفت اللام وبقي «ويك». وهذا دعوى في الحذف لا حُجَّةٌ عليها، إلَّا أن صلاح المعنى له، وليس كلُّ ما يصلح النطق به يُحْكَم. وإنما الصحيح أن تكون «وي» حرف تنبيه على القولين الأولين، لأنه الأليق بالمعنى والظاهر في اللفظ، فاعلمه.

(١) انظر في «وي»: الجنى ١٤١، والمغني ٤٠٩.

(٢) ما بين معقوفين سقط من الأصل، وثبت في نقل الجنى عن المؤلف ١٤٢.

(٣) عبارة الجنى: «أو يعرض له بشيء». الجنى ١٤٢.

(٤) في الأصل: «يقال» والتصويب من الجنى ١٤٢.

(٥) الرعد ٢٦.

(٦) الأنعام ٢١.

(٧) نسب صاحب الجنى هذا الرأي إلى الكسائي ١٤١.

باب الياء

اعلم أنَّ الياء جاءت في كلام العرب مفردةً ومركبةً مع غيرها من الحروف.

باب الياء المفردة^(١)

اعلم أنَّها تنقسم قسمين: قسمٌ أصلٌ، وقسمٌ بدلٌ من أصلٍ، فالقسم التي هي أصلٌ لها اثنا عشر موضعاً^(٢):

الموضع الأول: أن تكون للمضارعة نحو: يقوم ويقعد/ ويخرج، وقد تقدّم معنى المضارعة في باب التاء. وهذه الياء هي أصلٌ في المضارعة إذا كانت حرف علةٍ خالصةً بخلاف الهمزة والتاء والنون التي وُضِعَتْ لأجلها، وقد ذكر معنى ذلك في أبوابها.

ولهذه الياء دليل على أصليّتها في المضارعة، وذلك أنه إذا كان بعدها واوٌ، وبعد الواو كسرةٌ فإنَّ الواو تُحذفُ لوقوعها بينها وبين الكسرة^(٣) نحو: يَعد ويَزن ويَقِف، والأصل: يَوعِد ويَوزن، ويوقِف، لأنَّها من الوعد والوزن والوقف، وأُجريت التاء والهمزة مجراها في ذلك لأنَّها معها في معنى المضارعة كما أنَّ «أَكْرَم» وأمثاله استُثقلَ فُحِذِفَ همزته التي للتعدي لاجتماع الهمزتين فقل: أكرم،

(١) انظر في الياء: الجني ٧٠، الغني ٤١٢، سر الصناعة: الورقة ٢٩٨ أ.

(٢) ذكر صاحب الجني للياء ثلاثة أقسام هي: الإنكار والتذكر وحرف تأنيث، ثم قال: «وما سوى ذلك فلا يُعدُّ من حروف المعاني». (٣) انظر: الممتع ١٧٤.

وأُجريت باقي حروف المضارعة مُجراها في حَذْفِ الهمزة بعدها لاجتماعها في المضارعة.

فَأَمَّا يَطًا وَيَسَعُ وَيَدَعُ^(١) فالأصل فيها كسر الطاء والسين والذال فلذلك حُذِفَت الواو التي كانت فيها بين الكسرة والياء لَأَنَّ الأصل: يَوْسَعُ وَيَوْطِيءُ وَيَوْدَعُ، فَلَمَّا حُذِفَت الواو فُتِحَ ذلك كُلُّهُ من أجل حرف الحلق بعده. فَأَمَّا يَذَرُ فَعَوِيلٌ معاملة يَدَعُ لَأَنَّهُ في معناه.

وهذه الياء تدلُّ على الغائب المذكر نحو: زيدٌ يقوم، والغائبين المذكرين نحو: الزيدان يقومان، وعلى الجمع المذكر نحو: الزيدون يقومون، وعلى الجمع المؤنث الغائب نحو: الهنداتُ يقمنَ. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فَتْنَةٌ﴾^(٣)، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٤) و﴿قَالَ رَبُّ [السَّجْنِ] أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾^(٥) وقال الشاعر^(٦):

٦٠٤- وَيَقْلُنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ

الموضع الثاني: أن تكون للنصب والخفض في التثنية والجمع الذي على حدٍّ ما نحو قولك: رأيتُ الزيدَينَ والزيدَينَ، ومررتُ بالعمَريْنِ والعمَريْنِ، والخلاف فيها وفي نونها قد تقدَّم في باب الألف فلا نُعيده.

الموضع الثالث: أن تكون علامة تأنيثٍ في الفعل المضارع للمؤنثة المخاطبة، وذلك نحو أَنْتِ تقومينَ يا هندُ، وَأَنْتِ تخرجينَ. قال الله تعالى: ﴿فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾^(٧)، وهي كتاء التأنيث المتصلة بفعل الماضي في نحو: قَامَتْ وقَعَدَتْ. وهذا مذهبُ أبي الحسن الأخفش، والنحويون كُلُّهُمْ يخالفون له فيما أعلم^(٨) لأنَّهم يزعمون أَنَّها اسمٌ^(٩) وهو الصحيح الذي يعضده النظرُ

(١) انظر: المتع.
(٢) مريم ٣٥.
(٣) البقرة ١٠٢.
(٤) البقرة ١١٨.
(٥) يوسف ٣٣.
(٦) تقدم برقم ١٤٥.
(٧) النمل ٣٣.
(٨) وفي الجنى ٧٠: أنه مذهب المازني أيضاً.
(٩) قوله: «اسم» غير واضح في الأصل.

والقياس، ولا يصح أن تكون حرفاً لوجوه:

منها: أنها لو كانت حرفاً/ علامة لم تثبت معها تاء المضارعة لاجتماع ٢١٤ علامتي تأنيث، كما لم تثبت مع تاء التأنيث فلا يُقال: فاطمات.

ومنها: أنها لو كانت حرفاً علامة لجاز أن تُحذف مع بعض المؤنث، كما يُفعلُ بتاء التأنيث حسبما ذكر في بابها.

ومنها: أنها لو كانت حرفاً لاجتمعت مع ألف التثنية للمؤنثين المخاطبتين^(١) فيقال: تفعليان كما قيل، فعلتا، وذلك لم يكن.

ومنها: أنه لم يوجد فعلٌ مضارعٌ فيه علامة التأنيث مختصة فيقاس هذا عليه.

ولا حجة بوقوعها لأنه موضع النزاع فصَحَّ أنها ضميرُ اسمٍ لا علامة حرف. وإنما ذكُرَتْ لها في هذا الكتاب موضعاً لكونه مذهباً لبعض الأئمة من النحويين فَيَتَوَهَّمُ أنه صحيح، فذكرته تنبيهاً^(٢) على ذلك وإثباتاً لفساده.

الموضع الرابع: أن تكون للتصغير في عمرو وعمير، وخالد وخويلد. وموقعها أبدأ فيه ثالثة ساكنة، وإنما وُضِعَتْ ساكنة^(٣)، لأنه أصل المزيد، إذ الحركة لمعنى زائد فلا يُسأل عنه، وإنما وُضِعَتْ ثالثة لأنها لو وُضِعَتْ أولاً لثَقُلَتْ بالضم، ولو جُعِلَتْ ثانيةً لانقلبت واواً لأجل الضمة كما انقلبت ياء فيصل وصَيْرَف حين قيل: فُوَيْصِل وصَوَيْرَف، وهي لمعنى تلزم المحافظة عليها له، فوقعَت ثالثة لذلك. ولو كانت آخراً لتعرضت للحذف والتغير كأكثر حروف العلة وهي محافظ عليها لما ذُكر، وكانت في الثالث تسلم فلزمته، ولم تدخل بعد الرابع حملاً على الثلاثي لأنه الكثير، وكذلك في الخماسي والسداسي إذ أكثرها جاء لزيادة الثلاثي والرباعي الأصل. فاعلمه.

(١) في الأصل: «للمؤنثين المخاطبتين» وهو تحريف.

(٢) قومه: «تنبيها» غير واضح في الأصل.

(٣) تكرر في الأصل قوله: «وإنما وضعت ساكنة».

الموضع الخامس: أن تكون مشددة 'نسب وذلك قولك: أنصاري في المنسوب إلى الأنصار، وكوفي في المنسوب إلى الكوفة وكأنها عوض من المنسوب إليه، ولذلك شُدَّت لتقوى بالتشديد.

وحكمها أن يكون ما قبلها مكسوراً أبداً ليصح؛ لأن الاعتماد في النسب عليها، وهي شديدة الاتصال، فالكلمة قبلها تجري مجرى حرفٍ منها، فتجري بوجوه الإعراب من رفعٍ ونصبٍ وخفضٍ كما يجري آخرُ الكلمة، ولو لم تكن مشددةً لدخلها الحذف والتغيير. وللمنسوب بها أحكامٌ وتفصيل، ليس هذا الكتابُ موضوعاً له، وإنما حظنا فيه ذكرُ الحروف وما لها من الأحكام، والله الموفق.

الموضع السادس: أن تكون لإشباع الكسرة كما كانت/ الواو والألف ٢١٥ لذلك، ومحله الشعر كقوله^(١):

٦٠٥-..... يُجَبِّكُ عَظْمٌ فِي التُّرَابِ تَرِيبٌ
وقوله^(٢):

٦٠٦-..... تَنْقَازُ الصَّيَارِفِ

وقد ذكر في باب الألف.

الموضع السابع: أن تكون لإطلاق القافية كما كانت الواو والألف والهاء، وهي مختصةً بذلك لا غير، إذا كانت زائدةً على الكلمة نحو قوله^(٣):

٦٠٧-وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيطِي فَيَا عَجَباً مِنْ رَحْلِهَا الْمُتَحَمِّلِ
وقول الراجز^(٤):

٦٠٨-فَخِنْدَفُ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمِ

وهي تقع موقع النون أو الألف من أجزاء العروض المذكورة في باب

(٢) تقدم برقم ٨.

(٤) تقدم برقم ٦٨.

(١) تقدم برقم ٩.

(٣) تقدم برقم ٤٦٩.

الواو. وقوله «تَحْمَلُ»^(١) وزنه من أجزاء العروض مفاعِلن فالياء في مكان النون، وقول الراجز^(٢) «ذا العالم» وزنه من أجزاء العروض مستفعِلن، والياء في موضع النون، وكذلك حُكِمَ حروف الإِطلاق حيث وَقَعَتْ من القوافي.

وقد تُشارك الياء التي تختص بالإِطلاق ياء الضمير كقوله^(٣):

٦٠٩- إِنِّي بِحَبْلِكَ وَاصِلٌ حَبْلِي وَبِرِيشِ نَبْلِكَ رَائِشُ نَبْلِي

وتشاركها أيضاً الياء الأصلية كقوله^(٤):

٦١٠- يَجُورُ بِهَا الْمَلَأُحُ طَوْرًا وَهَيْتِي

ولكن ذلك فيها بالفرض والأولى بالقصد، فاعلمه.

الموضع الثامن: أن تكون للتذكر كالواو والألف كقولك في الوقف على الكلمة الأولى التي لا تتم إلا بغيرها، وكانت آخرها كسرة، وذلك في نحو أنت تفعلين: أنتي، ولم تضرب الرجل: تضربي، ومنه قوله^(٥):

٦١١- لَمَّا تَزَلُ بِرِكَابِنَا وَكَأَنَّ قَدِيدِ

فالياء في البيت جمعت معنيين، أحدهما الإِطلاق والآخر التذكر، لأن المعنى: وكأن قد زالت، فلما حُذِفَ «زال» - وهو يُراد - جعل الياء للتذكر عوضاً منه، ووقعت إطلاقاً كما ترى.

وإذا وقعت آخر الكلمة في الوصل ياء وحذفت ما بعدها ووقفت أشبعت تلك الياء قَدَرًا يائين كما تفعل في الألف، ومثل ذلك أيضاً يُفَعَّلُ في الواو، فتقول:

(١) قوله «تَحْمَلُ» جزء من كلمة «التحمل» الواردة في البيت السابق.

(٢) قوله «الراجز»: غير واضح في الأصل.

(٣) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ٢٣٩، والكتاب ٨٣/١، واللسان (حبيل).

(٤) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٦ وصدره.

عَدُولِيَّةٌ أَوْ مِنْ سَفِينِ ابْنِ يَامِينَ

(٥) تقدم برقم ٨١.

أعطى زيدُ درهماً: أعطاهُ، أو في ضربتم^(١) زيداً: ضربتموه، وفي غلامي يقوم: غلامي، حتى يُعْلَمَ في ذلك أن ذلك المدَّ إنما هو عوضٌ من المحذوف على معنى التذكر.

الموضع التاسع: أن تكون في آخر الضمير المفرد المذكر، دلالةً على التذكير، كما كانت الألف فيه دلالةً على التأنيث نحو: بهي، كما تقول في الألف: بها، وكذلك في ضمير الجمع المذكر دلالةً على الجمع، وذلك في بهمي وعليهمي، كما كانت الألف دلالةً على التثنية في بهما، والواو/ دلالةً على الجمع ٢١٦ المذكر في بهمو، وهما لغتان: بهْمُو وبِهْمِي، وعليهمو وعليهمي. كما أن المذكر أيضاً فيه لغتان: الواو والياء، فتقول: عليهمو وعليهمو، وإليهمي وإليهمو^(٢). والحذف في الموضعين لغةً أيضاً فيقال: إِلَيْهِمْ وإِلَيْهِمْ، وبه، وعليه وعليه. وتَصَرَّفَ الْقُرَّاءُ في ذلك القرآن على مَهْيَعٍ^(٣) هذه اللغات.

الموضع العاشر: أن تكون للوقف خاصة، وذلك نوعان:

نوع في الاستثبات بـ مَنْ^(٤) [حكاية] عن النكرة المخفوضة على اللغتين المذكورتين في باب الواو. فتقول في الاستثبات بها عَمَّنْ قال: مررتُ برجلٍ ورجلين ورجالٍ وامرأةٍ وامرأتين^(٥) ونساء: مَنِي في الوقف، لذلك كله على اللغة الواحدة، وتُلْحَقُ العلامات على اللغة الأخرى فنقول في رجلٍ في الخفض: مَنِي، وفي رجلين: مَنَيْنَ، وفي رجال: مَنِينٌ وفي امرأة: مَنَّةٌ بفتح النون، وفي الاثنتين: مَنَتَيْنِ بفتح التاء وإسكان النون، وفي الجمع في نساء: مَنَات. وكل ذلك في الوقف، فإذا وَصَلْتَ حَذَفْتَ في اللغتين فقلت: مَنْ يا هذا.

والنوع الثاني: في الوقف على المعرب المخفوض المنون فتقول في: مَرَرْتُ بزيدٍ في الوقف: بزيدي، وفي جئت برجلٍ في الوقف: جئت برجلي. ولا يفعلون بالمبني لأنَّ الياء عوض من التنوين في الأصل، وهي إحدى السبع

(١) في الأصل: «ضربتموه» وهو سهو.

(٢) في الأصل: «إليهم» وهو تحريف.

(٣) المهج: البين.

(٤) انظر: ابن يعيش ١٤/٤.

(٥) قوله: «وامرأتين» غير واضح في الأصل.

اللغات في الوقف على المَعْرَبِ المنون كما ذكر في باب الواو.

الموضع الحادني عشر: أن تكون للإنكار في الوقف أيضاً بعد التنوين أو غيره، فتقول إذا أَنْكَرْتَ نحو: قام زيد: أزيدُنيه، الياءُ للإنكار والهاء للوقف، وإذا أَنْكَرْتَ نحو جئتُ أمس: أأمْسِيه، الياءُ للإنكار والهاء للوقف أيضاً.

فإذا دخلت على المنون كسرت التنوين لها، وإذا دخلت على غير منون مبني أو غير مبني: فإن كان آخره ساكناً ألفاً بقي وألحقت زائداً عليه «إن» وكسرتُه لها فقلت: أرجلاً إنيهِ؛ وإن كان غير ألفٍ كسر لها [نحو]: آ الرجلية في: الرجل.

الموضع الثاني عشر: أن تكون في نفس الكلمة من بنيتها فلا تُعَلَّلُ لأنها مبدأ لغة، وفيها ما هو لعلَّة المد كما ذكر في الواو. فتكون ثانية في الاسم نحو: صَيَّقِلْ وَصَيَّرْ وفي الفعل نحو: بَيِّطِرْ^(١) وَسَيِّطِرْ، وثالثة في الاسم للمد ككريم، ولغيره كعَثِير^(٢) وَجَذِيم^(٣) ورابعة فيه نحو: سِرْجِين^(٤) وَدِهْلِين^(٥) للمد، وفي الفعل: سَلَقَيْتَ^(٦) وَجَعَبَيْتَ^(٧) وخامسة في الاسم نحو: عَتَرَيْس^(٨) للمد فيه، وفي الفعل نحو: احرَنْبَيْتَ^(٩) واسلَنْقَيْتَ^(١٠). ويُستدل على الزيادة فيها بالاشتقاق وهو الأكثر، وبغيره في الاستدلالات التي ذكر التصريفيون^(١١).

* * *

/ القسم التي هي بدلٌ من أصلٍ: قسمٌ تكون بدلاً من واو، وقسمٌ ٢١٧ تكون بدلاً من ألفٍ.

القسم التي تكون بدلاً من واوٍ لها موضع واحد، وذلك إذا وقعت الواو

- | | |
|---|-------------------------------------|
| (١) يبطر: عالج الدواب. | (٢) العثير: التراب. |
| (٣) الجذيم الحادق. | (٤) السرجين: الذبل. |
| (٥) الداهل: المتحير. | (٦) لم أقف على معناه. |
| (٧) جعب الشيء: جمعه وقلبه. | (٨) العتريس: الناقة العظيمة الصلبة. |
| (٩) احرنبى الديك: انتفش ريشه وتهباً للقتال. | (١١) انظر: الممتع ٣٩. |
| (١٠) اسلنقى: نام على ظهره. | |

ساكنة قبل الآخر للمدّ نحو: منصور وعضرفوط^(١)، ثم صَغَرْتَهُ أو كَسَرْتَهُ فإنك تقول: مُنَصِّرٌ وَعُضْرِيطٌ وَمَنَاصِيرٌ وَعُضَارِيطٌ. وكذلك تقول في عَجُوز ورسول فيهما: عَجِيرٌ وَعَجَازٍ، وَرَسِيلٌ وَرَسَائِلٌ، وإنما ذلك لوقوع الكسرة فيهما قبل الواو وهما ضِدَّان، فإذا صِيرْتَ ياءً خُفِّفَتْ لتناسبهما، وبعد^(٢) ذلك من القلب إلى الياء تُقْلَبُ همزةً في مثل: عجائز ورسائل، وقد تقدّم ذلك في باب الهمزة المبدلة.

القسم التي هي بدلٌ من ألفٍ لها موضعان:

الموضع الأول: أن تكون بدلاً من ألفٍ قبل آخر الكلمة زائدة للمدّ إذا صَغُرَ أو كُسِرَ، كقولك في مفتاح: مُفَتِّيحٌ ومفاتيح، وفي دينار: دُنَيْنِيرٌ ودنانير، وفُسْطَاطٌ: فُسَيْطِيطٌ وفساطيط، وضَرَّابٌ: ضُرَيْبٌ وضرايب. وإنما قلبت الألف في نحو هذا ياءً لكون ما بعدها مكسوراً في التصغير والتكسير، فتثقل اللفظة مع الواو في مثل ما تقدّم في الموضع قبل هذا، ولا يكون ما قبل الألف في هذا الموضع إلا مفتوحاً فجعلت الياء عوضاً لِنَتَنَاسَبِ الكسرة لأنها أخوان فتخفّ الكلمة.

وكذلك المصدر من «فاعلتُ» يلزم قلبُ الألف فيه ياءً فيقال إذا جاء على «فيعال»: قاتلتُ قَيْتالاً وضاربتُ ضَيْراباً. والحكم في التعليل في هذا كالذي قبله، ولا يُدْعَى في هذا أن المصدر أصلٌ للفعل، فالألفُ في الفعل [ليست] مبدلةً عن الياء لأنه لا يُرَاعَى في الإعلال مصدرٌ ولا فِعْلٌ في تقدّم أحدهما على الآخر أو أصالته له، فإنه قد يُوجَدُ الإعلال فيهما كقام قياماً، وقد يُوجَدُ الإعلالُ في الفعل دون المصدر نحو: قام قَوْمَةٌ وقال قولاً، وقد يُوجَدُ في المصدر دون الفعل نحو وعدَ عِدَّةٌ ووزنَ زَنَةً، فدلَّ على أن المرعى الثقل.

الموضع الثاني: أن تكون بدلاً من ألف الندبة للفرق بين المذكر والمؤنث في ضمير الخطاب للمؤنث نحو قولك في غلامكِ: واغلامكِه، فرقاً بينه وبين: واغلامكاه في المذكر، ولولا ذلك القلب لالتبس أحدهما بالآخر، فاعلمه.

(١) العضرفوط: ذكر العطاء.

(٢) في الأصل: «تعد» وهو تصحيف.

باب الياء المركبة

/اعلم أن الياء لم تأت مركبة مع غيرها من الحروف إلا مع الألف ٢١٨
خاصة:

«يا»^(١)

بأنها: اعلم أن «يا» حرف من حروف التنبيه يُنادى به مرةً ولا يُنادى به أخرى. وإذا كان حرف نداءً فيكون تارةً لنداء القريب والوسط والبعيد مسافةً وحكماً^(٢) كالنائم والغافل.

وحقها في الأصل أن تكون للبعيد لجواز مد الصوت بالألف ما شئت، ثم إنها كثر استعمالها حتى صارت يُنادى بها البعيد أدنى مسافة منك ثم الحاضر معك فلذلك كانت أم حروف النداء. ومن الأول قوله^(٣):

٦١٢- يا دار مية بالعلياء فالسند

لأن من لا يجب في حكم البعيد أو النائم اللذين لا يسمعان إلا بعد طول مد الصوت. ومن الوسط: ﴿يا قوم لا أسألكم عليه أجراً﴾^(٤). ومن القريب قوله^(٥):

٦١٣- يا جارتا ما أنت جارة

(١) انظر في «يا»: المقرب ١/١٧٥، الجني ١٤٢، المغني ٤١٣.

(٢) في الأصل: «وحكمها» وهو تحريف.

(٣) البيت للناطقة وهو في ديوانه ٢ وة عجزه:

أقوت وطال عليها سالف الأبد

وهو في ثعلب ٤٣٥، والعيني ٤/٤٩٦، والهمع ١/٢٢٣.

(٤) هود ٥١.

(٥) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٢٠، وصدره:

بانت لتحرزنا عفارة

وهو في ابن يعيش ٣/٢٢، والمقرب ١/١٦٥، واللسان «جور»، والشذور ٢٥٧، والأشعري

٢٥٢، والخزانة ٣/٣٠٨.

وقولك: يا هذا الرجل ويا أيها الرجل. وأما إذا لم يكن بعدها^(١) المنادى فتكون للتنبيه لا غير، كقول الله تعالى: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾^(٢) على قراءة مَنْ أَفْرَدَ «يا» وجعل «اسجدوا» أمراً، ومنه قول الشاعر^(٣):

٦١٤- أَلَا يَا اسْلَمِي ذَاتَ الدِّمَالِيحِ وَالْعَقْدِ وَذَاتَ اللَّثَاثِ الْغُرِّ وَالْفَاجِمِ الْجَعْدِ
وقول الآخر^(٤):

٦١٥- أَلَا يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثَلَاثُ نَحِيَّاتٍ وَإِنْ لَمْ تَكَلِّمْ
ومنه قول الآخر^(٥): وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ الْاسْمُ:

٦١٦- يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِم وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ
وقال بعضهم: المنادى بعدها في جميع ذلك كله محذوفٌ للعلم به كأنه في قوله تعالى: ﴿يَا قَوْمِ اسْجُدُوا﴾، وكذلك في البيت «يَا قَوْمُ لَعْنَةُ اللَّهِ»، وفي «يا اسلمي» في البيتين: «يا فلانة»، وهو عندي ضعيفٌ لوجهين^(٦):

أحدهما: أَنَّ «يا» نَابَتْ مِنْ ابْتِغَاءِ الْفِعْلِ لِكَوْنِهِ لَازِمًا لِلْحَذْفِ بَعْدَهَا لِأَنَّ الْمُرَادَ أَدْعُو وَأُنَادِي، فَلَوْ حُذِفَ الْمُنَادِي مَعَهَا لَحُذِفَتِ الْجُمْلَةُ بِأَسْرَافِهَا، وَذَلِكَ إِخْلَالٌ.
والوجه الثاني: أَنَّ الْمُنَادِي مُعْتَمِدُ الْمَقْصِدِ فَإِذَا [حُذِفَ] تَنَاقَضَ الْمُرَادُ، فَلَزِمَ عَلَى هَذَا أَنْ تَكُونَ «يا» لِمَجْرَدِ التَّنْبِيهِ مِنْ غَيْرِ نَدَاءٍ، وَلِكثَرَةِ اسْتِعْمَالِهَا تَقُولُ:

(١) في الأصل «بعده» وهو سهو.
(٢) النمل ٢٥، وهي قراءة الزهري والكسائي. انظر: النشر ٣٢٣/٢، والقرطبي ٤٩٠٢.
(٣) نسب في الحماسة إلى العذيل بن الفُرخ ٣٠٤/١، وفيه «ذات الثنايا» عوضاً مه «ذات اللثا» وهو في البحر المحيط ٦٨/٧. والدماليج: ج دملوج وهو سوار اليد، والعقد: القلادة.
(٤) البيت لحميد بن ثور، وهو في ديوانه ١٣٣، ويبدأ برواية «بل فاسلمي»، والحماسة ١٤٤/٢.
(٥) لم أعتد إلى قائله، وهو في الكتاب ٣٢٠/٢، واللامات ١٢، وأما الشجري ٣٢٥/١، وابن يعيش ١٢٠/٨، والسمط ٥٤٦، والإنصاف ١١٨، والمغني ٤١٤، والعيني ٢٦١/٤، والخزائن ٤٧٩/٤. وقوله: «جار» رسمت في الأصل: «دار» وهو تحريف.
(٦) نقله في الجني بتصرف يسير، وبدأ نقله بقوله: «وضعف».

«إنَّهَا هِيَ الْمَحذُوفَةُ فِي النِّدَاءِ فِي نَحْوِ ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(١) وَ﴿رَبَّنَا آمَنَّا﴾^(٢) / وَ﴿رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ﴾^(٣) دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْحُرُوفِ، فَصَارَتْ أُمُّ الْبَابِ تَثْبُتُ تَارَةً وَتُحَذَفُ أُخْرَى، وَمَوَاضِعُ حَذْفِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَذْكُورٌ فِي بَابِ النِّدَاءِ مِنْ أَبْوَابِ الْعَرَبِيَّةِ فِي كِتَابِ النُّحْوِيِّينَ، وَهَذَا حَكْمٌ يَرْجَعُ إِلَى الْأَسْمَاءِ، وَغَرَضُنَا إِنَّمَا هُوَ أَحْكَامُ الْحُرُوفِ دُونَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ.

* * *

وَقَدْ بَذَلْنَا فِي ذَلِكَ الْجِدَّ وَبَلَّغْنَا فِيهِ الْجُهْدَ وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ وَالْهَادِي إِلَى سَوَاءِ الطَّرِيقِ بِمَنِّهِ وَنِعْمَتِهِ، وَتَمَّ الْغَرَضُ فِيهَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَقُّ حَمْدِهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ وَعَبِيدِهِ.

كَمَلَ الْكِتَابُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَوَاتِهِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَإِمَامِ الْمُرْسَلِينَ وَسَلَامٌ تَسْلِيماً.

وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ الثَّانِي مِنْ شَهْرِ ذِي الْقَعْدَةِ مِنْ عَامِ أَحَدٍ وَأَرْبَعِينَ وَسَبْعِمِئَةً عَلَى يَدَيِ الْعَبْدِ الْمَفْتَقِرِ إِلَى اللَّهِ الرَّاجِي لَهُ دُونَ سِوَاهُ، الْمَعْتَمِدِ عَلَيْهِ فِي سَكَنَاتِهِ وَحَرَكَاتِهِ، الْمُؤْمِلِ مِنْهُ الْمَعْهُودَ مِنْ خَيْرَتِهِ وَبِرَكَاتِهِ، ..^(٤) سَمَحَ اللَّهُ لَهُ بِمَنِّهِ، وَتَدَارَكَهُ بِعَفْوِهِ، وَأَيَّدَهُ عَلَى طَاعَتِهِ بِعَوْنِهِ، وَلَمَنْ قَالَ آمِينَ.

نَسَخَةُ لِنَفْسِهِ

ثُمَّ لَمَنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ

(٢) الْمُؤْمِنُونَ ١٠٩.

(٤) بَيَاضٌ فِي الْأَصْلِ.

(١) يُوسُفُ ٢٩.

(٣) نُوحُ ٢٦.

فهارس الكتاب

وتشمل

- أولاً: فهرس القرآن الكريم
- ثانياً: فهرس الحديث الشريف.
- ثالثاً: فهرس الأعلام.
- رابعاً: فهرس المذاهب النحوية.
- خامساً: فهرس الشواهد الشعرية.
- سادساً: فهرس مادة الكتاب.
- سابعاً: ثبت بمراجع الدراسة والتحقيق

١ - فهرس القرآن الكريم

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
الفاتحة			
٥	٢١٦	١٧٧	٤٧٩
٦	١١٨ ، ١٣٦ ، ١٤٥	١٧٨	٢٩٤ ، ١٦٧
٨	٣٤٢	١٩٨	٤٠٩
البقرة		٢٠٨	٤٥١
١ - ٢	٣٣٦	٢١٤	٣٥٢ ، ٢٥٧
٦	١١٨ - ١٣٦	٢١٩	٢٦٥
٨	٢٢٥	٢٣٧	١٩٣
٢٦	٣١١	٢٥٤	٣٣٥
٣٠	١٣٦ ، ٢٢١	٢٥٨	١٠٨
٣٨	١٤٠	٢٦٧	٣٠٤
٣٩	٤٥٠	٢٧٥	٢٤٢
٨٠	٢٣٤	٢٨٢	١٩٨
٨١	٢٣٤	٢٨٤	٤٤٨
٩٥	٣٧٥	٢٨٦	٣٤٠
٩٦	٣٧٠	آل عمران	
١٠٢	٣١٧ ، ٥٠٦	١١	٢٢٢
١١٨	٥٠٦	١٥	٥٠٠
١٣٥	٢١١	٢٦	٣٧٣
١٤٨	١٩٣	٣٥	٤٢٣
		٤٢	٤١٠

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٤٣	٤٧٤	١٦٢	٤٧٩
٦٠	٣٣٩	١٦٦	٣٤٧
٦٦	٤٦٩	١٧١	٣٨٤ ، ٢٠٣
٩٢	٣٨٩	١٧٦	١٩٨
١٠٦	٢٠٠		
١١٩	٤٦٩ ، ٤٠٨		المائدة
١٣٩	١٩٢	٦	٤٤١ ، ٣١٩ ، ١٦٧
١٤٢	٣٥٢	١٢	٤٣٠
١٥٤	٤٨٠	٦٢	٣١٣ ، ٣٠٧
١٥٩	٣٨٣ ، ٢٢٠	٦٤	٣٨١
١٧٩	٣٠٠	٧١	٣٤٣ ، ٢٢٠ ، ١١٣
١٨٢	٢٢٥		٤٩٥ ، ٣٧٥
١٨٤	١٨٨	٧٣	٣١٦
١٨٦	٣١٥ ، ٣١٢	٨٨	٣٨٩
١٩٣	٤٣٠	١١٦	١٣٦
	النساء	١١٧	٢٠٩ ، ١٩٧
٢	١٦٩		الأنعام
٦	٢٩٨	٢١	٥٠٤
٣١	٤٣٠	٢٧	٣٦٨ ، ٣٦٦
٣٤	٣٨٨	٥٣	١٨١
٤٠	٣٣٠	٦٤	٢٥٠
٧٣	٣٦٨ ، ٣٦٧ ، ٣٦٦	٧٣	٤٤٤
	٤٤٦	٨٠	٤٢٥
٧٨	٢٠٠	٨٧	٢٩٧
٧٩	٢٢٦ ، ٢٠٠	١٢٥	٣٨٥
٨١	٢٢٦	١٤١	٤٧٩
٩٠	٤٨٢	١٤٢	٤٧٩
١٣٥	٣٦١	١٥٤	٣١١
١٥٥	٣٨٣ ، ٢٢٠		

الآية	الصفحة
٧٥	٣٩٩ ، ١٢٤
١٠٣	٣٨٨
١٠٨	٣٨٦
١١٢	٤٨٨
١٢٢	٣٦١
يونس	
٢	١٩٣
٢٤	٢٧٦
٤٤	٣٤٨
٥٣	٤٨٠ ، ٢١٤
٥٤	٤٨٠
٦١	٢٣٥
٥٨	٣٠٣ ، ٣٠٢
٨٥	٣٤٠
٨٧	٢٢٣
٨٨	٣٠١
٩٨	٣٥٤
هود	
٥	١٦٥
٨	١٦٥
١٤	٤٧٠ ، ١٩٦
٣٣	٣٨٥
٥٠	٣٨١
٥١	٥١٣
٨٧	٣٠٩ ، ٢٠١
٩١	٣١٥
١٠٣	٤١٣
١١١	٣٥٢

الآية	الصفحة
الأعراف	
٤	٤٤٠
١٢	٣٤٥ ، ٣٤٢
٢٨	١٣٥
٤٣	٢٩٧
٤٦	٤٨١
٤٩	٣٣٠
٥٩	٣٨٩
٦٣	٣٢٠
٧٢	٣٧٠
١٢٣	٢٩٩
١٦٧	٣٠٨
١٧٢	٤٢٦ ، ٢٣٤ ، ١٣٦
١٨٥	١٩٦
الأنفال	
١٧	٣٤٨
٣٢	٣٧٣ ، ٢٠٩
٣٩	٣٤٣
٤٣	٤٥١ ، ٤١٠ ، ٣٧٥
٥٥	٢٢٢
٥٧	٣٨٢
٧٣	٣٤٣
التوبة	
٣	٣٣٨ ، ٢٠٢
٤٠	٣٤٣
٤٣	٤٣٠
٥٥	٣٠٠
٦٩	٤٠٦

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
١١٢	٢٨٨	٤٦	٣٢٥
يوسف		الحجر	
٣	٣١٠ ، ١٩١	٢	٣٨٥ ، ٢٧١
٤	٤٩٠ ، ١١٤	٧	٣٦٥
١٧	٣٦٠	٢١	٣٩٦
٢٩	٥١٥	٧٢	٢٠١
٣١	٣٧٨ ، ٢٥٦	٧٧	٢٠١
٣٢	٣٩٦	٩٠	٢٨٨
٣٣	٥٠٦	٩١	٤٩١
٣٧	٣٢٣	٩٥	٢٢٦
٤٣	٣٢٠	النحل	
٥١	٢٥٦	١	٢٧١ ، ١٩٢
٨٥	٢٤٦ ، ١٩٨	١٨	٣٠٨
٩٠	٣٣٠ ، ٢٩٦	٣٨	٣٣٠
٩١	٣٩٢	٥٦	٢٤٦
٩٦	٣١٢	٦٦	٢٤٣
	١٩٧	٦٨	٢٩٨
الرعد		٩٢	٤٤٥
١٦	٤٧٠	٩٤	٤٤٥
١٨	٣٥٩	١٢٤	٣٠٩ ، ٢٠١
٢٦	٥٠٤	الإسراء	
٣١	٣٥٩	١	١٣٩
إبراهيم		٤٤	٢٣٥
٩	٤٥١	٧١	٣٩٦
١١	٢٤٣	٧٦	٣٤٣
١٤	٣٢٣	٧٨	٢٢٢
٢١	١٣٦	١٠٧	٢٩٧
٣٤	٣٤٤	١٠٨	١٩٢

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
الكهف		الأنبياء	
١٥	٤٦٨	٣	٤٩٥ ، ١١٣
٢٢	٤٨٨ ، ٣٣٩	٥٧	٣١٢ ، ٢٤٦
٢٣	٣٩٩	٦٤	٢٠٩
٢٦	٢٢٢	١٠٨	٤٤٢
٣٥	٤٩١	الحج	
٣٨	١٣٤	١٣	٣١٧
٧٦	٤٢٣	١٥	٣٠٤
٩٧	٤٥٨	٢٩	٣٠٤ ، ٣٠٣
مريم		٥٣	٣٠٠
٢٦	٣٩٩ ، ١٨٦	٧٧	٤٧٥
٣٥	٥٠٦	المؤمنون	
٣٨	٢٢٢	١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٥١	
٣٩	٤١٣	٢٠	٢٢٨
٦٥	٤٧٩	٢٣	٢٠٣
٦٦	٤٧٩ ، ٣٠٧	٣٣	١٤٠
٦٩	٢٧٤	٤٠	٤٣٠
طه		٤٤	١٤٠ ، ١٢٨
٥	٤٣٣	١٠٩	٥١٥ ، ٢٠٧
١٠	٣٢٢	النور	
١٢	٢٠٣	٤١	٣٨٠
٤٦	٢٣٥	٤٣	٣٨٨
٦١	٣٣٩	الفرقان	
٦٣	٤٦٨ ، ٣١١ ، ١١٧	٧	٤٤٦
٦٩	١٣٨	٢١	٢٤٣
٧١	٤٥١	٢٥	٤١٢
١٣٢	١٣١	٤٢	١٩١

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
الشعراء		الروم	
١٨	١٣٦ ، ١٣٧	٢٨	٤٤٢
٢٠	١٥١	٣٦	١٨٨ ، ١٥٠
٤٩	٤٦١	السجدة	
٩٧	٣١٠ ، ١٩٢	١٧	٣٣٠
١٠٠	٣٤٤	الأحزاب	
١٠٢	٣٦٠	١٠	١٢١ ، ١٠٨
٢٢٧	٤٥٩	٢١	٤٥٥
النمل		٢٥	٢٢٦
٢٥	٥١٤	٣٣	٢٣٥
٣٣	٥٠٦	٣٧	٤١٠
٥٩ ، ٦٠	١٨٠	٥٣	٣٨٨
٧٢	٣١٩	٦٦	١٢١ ، ١٠٨
القصص		٦٧	١٢١ ، ١٠٨
٤	٤٣٣	سبا	
٧	٤٥١	٦	٢٠٩
٨	٣٠١	١٦	٢٢٣
٢٧	٤٦٨	١٩	٣٧٩
٣٨	٤٢٤ ، ٣٢٢	٢٤	٢١٦
٥٨	٢٠٩	٣١	٣٦٢ ، ٣١٥
٦٣	٢١٦	٤٠	٢١٦
٦٦	٣٧٦	٥٣	٢٢١
العنكبوت		فاطر	
٤٠	٢٢٢	١٣	٣٢٣
٤٥	٣٨٠	٢٨	٣٨٥
٦٠	٢٨١	٤٠	١٩٠
٦٦	٣٠٥		

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
يس		الزمر	
١٥	٣٧٨	٣٦	٢٢٥
٢٩	١٥٠	٦٤	٤٢٥ ، ١٩٤
٣٢	٣٥٣ ٣٥٢	٥٧	٢٠٦
٤٠	٤٢٠	٧١	٤٨٨ ، ٤٨٧
٧٦	٣٩٦	غافر	
٧٧	١٥٠	٣٦	٤٢٤ ، ٣٢٢
الصافات		٧١	٤١١ ، ٤١٠
٣٨	٤٠٥	٨٤	٣٥٤
٤٧	٣٣٥	فصلت	
١٠٣	٤٨٧	٤٠	٣٠٥
١٠٤	٤١٩	الشورى	
١٠٥	٤١٩	١١	٢٧٧ ، ٢٧٣
١٠٦	٢٠١	٤٨	١٥١
١٤٧	٢١١	الزخرف	
١٦٤	٣٥٣	١٩	٥٠٠
ص		٧٢	٣٢٣
١	٢٣٢	٧٦	٢٠٩
٢	٢٣٢	الدخان	
٣	٢٤٨ ، ٢٤٤	١٩	٣٤٣
٤	٤١٣ ، ٣٣٤	الجاثية	
٦	٢٤٣	٥	٤٧٨
٨	١٩٧	١٠	٣٨٨
٢٠	٥٠٠ ، ٢٣٢ ، ١١٨	الأحقاف	
٢١	١٨٢	٢٠	١٣٧
٤٠	٤٧٠	٢٦	١٩٠
٨٨	٣٠٨		
	٣١٥ ، ٣١٢		

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٢٨	٣٦١	الواقعة	
٣٣	٢٢٧	٤٨٨	٣٦
محمد ﷺ		٣٤٤	٤٤
٣٦	٣٨٤	٤٨٨	٤٧
الفتح		٤٨٨	٤٨
٢٢	٣٥٨	٣٦١	٦٣
الحجرات		٣٦١	٧٠
١٤	٢٤٣	٤١٠ ، ٤١٢	٨٤
ق		الحديد	
١	٢٣٢	٢٩٠ ، ٣٤٣	٢٣
٢	٢٣٢	المجادلة	
٣٧	٣٠٨	٤٥٥	١
الذاريات		الحشر	
٢٣	٣٧٩	٣٤٨	٦
الطور		٢٩٠ ، ٣٤٣	٧
١	٤٨٣	١٣٥ ، ٣١٦	١٢
٢٣	٣٣٥	٣٠٦	١٣
٨٤	٤١٢	المتحنة	
النجم		٣٣٢	١٠
٣٩	١٩٦	الصف	
٥٦	٤٦٨	٤١٠	٥
القمر		الطلاق	
٢٥	٥٠٠	٤٣٥	١
الرحمن		٣٠٢	٧
٤٠	١٤٥	التحریم	
		٢٣٥	٤

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
الملك		القيامة	
٣	٤٦٩	١	٣٣٢
٨	٢٣٤	٣	٢٣٤
٩	٢٣٤	١٠	٢٨٧
١٥	٤٥٢	٣١	٣٣١
١٩	٤٧٤	الإنسان	
٢٠	١٩٠	١	٤١٣ ، ٤٧٠
الحاقة		٥	١٢٧
١٣	٢٣٨	١٤	٤٨١
٢٩ - ٣٠	٤٦٣	١٦	١٢٧
المعارج		١٧	١٢٧
١	٢٢٢	المرسلات	
٣٧	٤٩١	٣٠	٣٤٢
نوح ﷺ		النبأ	
١٧	١٢٩	٤٠	٣٦٧
٢٦	٥١٥	النازعات	
الجن		٣٠	٤٩٢
١٦	١٩٧	الانفطار	
٢٨	٢٩٩	١٣	٢٠١
المزمل		التطيف	
٢٠	١٩٦	١٤	٢٨٧
المدثر		٣٠	٢٢١
٣١	٣٨٠	الانشقاق	
٣٥	٣٥٥ ، ١٥٩	٢ ، ١	٤٨٧
٤٩ ، ٥٠	٢٨٦	البروج	
		٤	٣١٤

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
١٠	٢٤٩	القدر	
٢٠	٣٨٨	٥	٢٥٩
	الطارق	البينة	
٤	٣٥٢	٤	٣٧٦
	الفجر	الزلزلة	
١٤	٣٠٩	١ ، ٢	٤٧٥
	البلد	٤	٤١٢
١	٣٣٢	٥	٤١٠
١١	٣٣١	٦	١٤٨
	الشمس	القارعة	
١	٤٨٣	١٠	٤٦٣
٦	٤٩٢	التكاثف	
٩	٣١٤	٦	٣٩٩
	الضحى	العصر	
٥	٤٦١ ، ٣٠٧	٢	٣٠٩
٩	١٨٢	الكافرون	
١١	١٨٢	٢	٣٨٠
	العلق	الإخلاص	
١٥	٣٥٥ ، ١٢٤	١ ، ٢	٤٢١ ، ١١٣
	٣٩٦ ، ٣٧٦		

* * *

فهرس الحديث الشريف

الصفحة	نص الحديث
٤٢١	- «إنكم تفتنون في قبوركم مثل - أوقريب من - فتنة الدجال»
٤٢٤	- «حتى يضع الجبار فيها قدمه فتقول: قطي قطي»
٢٤٣	- «خير نساء ركن الإبل صالح نساء قریش أحناء على ولد في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده»
١٢١	- «كأن الموت فيها على غيرنا كتب، وكأن الحق فيها على غيرنا وجب»
٣٧٦ ، ١٨٠	- ليس من أم بر أم صيام في أم سفر
٣٠٢	- «لتأخذوا مصافكم»
٣٥٩	- «لولا تذبوا لجااء الله بقوم يذنبون فيغفر لهم ويدخلهم الجنة»
٣٦١	- «لا تردوا السائل ولو بظلف محرق»
٣٦١	- «لا تردوا السائل ولو بشق عمرة»
١٣١	- «مروهم بالصلاة لسبع»
٣٦٠	- «نعم العبد صهيبي لولا يخف الله لم يعصه»
١٢٢	- «هل أنت إلا إصبع دميت، وفي سبيل الله ما لقيت»
١٩٢	- «وإن شاء الله بكم لاحقون»

* * *

فهرس الأعلام

- الأخفش: ١٠٤، ١١٤، ١١٥، ٢١٠، ٢٢٧، ٢٤٧، ٢٧٦، ٣٦٤، ٣٨١، ٣٩١، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤١٠، ٤١٧، ٤٤٩، ٤٧١، ٥٠٦
- الأصمعي: ٤٧٢
- التنوخي: ٢١٤
- الجرمي: ١١٤، ١١٥، ٢٦٣، ٤٠٩
- الجزولي: ١٨٤، ٢٥٢
- ابن جني: ١١٥، ١١٧، ١٢٧، ١٣١، ٢١٧، ٢٦٩، ٢٨٤، ٣١٠، ٣٥٧، ٤٦٦
- حفص: ٤٣٥
- الخليل: ١٣١، ١٥٦، ١٥٨، ٢١٧، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٧٢، ٤٦٥
- ابن الرماك: ٣٤٧، ٣٤٩
- الزجاج: ١١٤، ١١٥، ٢٥٢، ٢٥٦، ٤١٥
- الزجاجي: ٣٠٩، ٣٤٩، ٣٥٠
- أبو زيد: ٢٤٧
- سيويه: ١٠٤، ١١٤، ١٢٠، ١٢٦، ١٤٣، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٧، ١٧٦، ١٨٤، ١٨٩، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٥٥، ٣٥٤، ٣٦٤، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٩٢، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٥، ٤٤٩، ٤٥٧
- السهلي: ٣٤٧، ٣٤٨، ٤٠٣، ٤٧٥
- الصميري: ١٨٣، ١٨٤
- عاصم: ٤٣٥
- ابن أبي العافية: ٢٢٦
- ابن عامر: ١١٨، ٤٤٤
- أبو عبيدة: ١٥٦، ٣٣٤
- ابن العريف: ٢٨٧
- أبو علي الشلوين: ١٥١، ١٥٢
- أبو علي القالي: ٤٣٨

ابن عصفور: ٢٢٧	الكسائي: ٣٠٤
عيسى بن عمر: ١٥٣	الليثاني: ٣٢٤، ٤٦٧
الفارسي: ١١٧، ١٥١، ١٨٣، ١٨٤	المازني: ١٢٦، ١٥٥
٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٧، ٣٦٨، ٣٦٩	المبرد: ١٥٥، ١٧٦، ١٩٠
الفراء: ١١١، ١٣٣، ١٥٥، ٢٥٦، ٢٦٨	ابن مسعود: ٣٥٣
٣٥٥، ٣٥٦، ٣٦٦، ٣٧٤، ٣٩٢	مكي: ٣٥٣
٤٥٨	ابن مهدي: ١١٨
قالون: ٣٠٤	هشام: ١١٨
قطرب: ٤٦٦، ٤٦٧	يونس: ١٢٠
قنبل: ٣٩٢، ٤٩٩	
ابن كثير: ٤٩٩	

* * *

فهرس المذاهب النحوية

١٩١ ، ١٩٤ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢١٣ ،
 ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٥٠ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ،
 ٣١٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، ٣٨١ ،
 ٣٨٧ ، ٣٩١ ، ٤٤٠ ، ٤٤٣ ، ٤٤٨ ،
 ٤٦٠ ، ٤٧٤ ، ٤٨٧ .

البصريون: ١١١ ، ١٢٥ ، ٢٠٧ ، ٢٥٠ ،
 ٢٨٤ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣١٠ ، ٣٦٢ ،
 ٣٦٣ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ ،
 ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٨٧ .
 الكوفيون: ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٥٧ ، ١٧٦ ،

فهرس الشواهد الشعرية^(١)

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
الهمزة				
٧١	بالخير خيرات وإن شراً فأأ	تأأ	الرجز	١٤٦
١٤٤	إن من يدخل الكنيسة يوماً	ظباء	الخفيف	١٩٩
٥٦	ألم أك جاركم ويكون بيئي	الإخاء	الوافر	١٣٧
٢٢٥	حشى رهط النبي فلإن منهم	الدلاء	الوافر	٢٥٦
٢٦١	فلا والله لا يلفي لما بي	دواء	الوافر	٣٢١ ، ٢٧٨ ، ٣٢٨
١٠٣	وبلدة قالصة أمواؤها	أمواؤها	الرجز	١٧٠
٢٤٦	ربما ضربة بسيفٍ صقيل	نجلاء	الخفيف	٣٨٣ ، ٢٧١
٣٥٧	طلبوا صلحنا ولات أوان	بقاء	الخفيف	٣٣٤

الباء

٥٣٣	نلوذ في أم لنا ما تغتصب	ما تغتصب	الرجز	٤٥٣
٣٢	أقلى اللوم عاذل والعتابا	أصابا	الوافر	٤١٧ ، ١٢١
٦٤	أعبدأ حل في شعبي غريباً	اغترابا	الوافر	٦٤
١٥٧	وكائن بالأباطح من صديق	المصابا	الوافر	٢٨١ ، ٢٠٩

(١) راعينا في ترتيب حركة الروي: السكون فالفتحة فالضمة فالكسرة.

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
١٩٤	بل من رأى البرق بت أرقبه	ثقباً	المنسرح	٢٣٣
٢١٣	بثمت لا تجزونني عند ذاكم	فيعقبا	الطويل	٢٤٤ ، ٣٤٦
٢٥٠	وزعت بكاهراوة أعوجي	وثابا	الوافر	٢٧٣
٢٨٣	فيا لرزام رشحوا بي مقدما	الكتائب	الطويل	٢٩٥
٣٠٤	أم الحليس لعجوز شهرية	الرقبة	الرجز	٣١١
٤١٤	وما الدهر إلا منجنوناً بأهله	معذباً	الطويل	٣٧٨
٥٦٣	وانصرفت وهي: حصان مغضب	آية	الرجز	٤٧٢
٩	تحبك نفسي ما حيت فلان أمت	تريب	الطويل	١٠٧ ، ٥٠٨
١٣	أعلقت بالذئب جبلاً ثم قلت له	الذيب	البيسط	١٠٩
١٧	فبيناه يشري رحله قال قائل	نجيب	الطويل	١١٠
٢٢	ولكن ديا في أبوه وأمه	أقاربه	الطويل	٢٢ ، ٣٩٨
٢٨	أأنت الهلالي الذي كنت مرة	الملقب	الطويل	١١٩
٤٩	ويلمسها في هواء الجو طالبة	مطلوب	البيسط	١٣٤
٦٩	راكدة مخلاته ومخلبه	مليبة	الرجز	١٤٦
٧٤	ازجر حمارك لا يرتع بروضتنا	مكروب	البيسط	١٥٢
١٠١	فلا تتركني بالسويد كائني	أجرب	الطويل	١٦٩
١١٤	وما أنت أما ذكرها ربعية	قريب	الطويل	١٨٣
١١٦	تنفحها أما شمال عرية	هبوب	الطويل	١٨٤
١٦٥	فإياك إياك المراء فإنه	جالب	الطويل	٢١٦
١٧٠	فلان يسألوني بالنساء فلإنني	طبيب	الطويل	٢٢٢
٢٠٦	فلما اجتلاها بالأيام تحيزت	اكتئابها	الطويل	٢٤١
٣١٥	فوالله لولا الله لا شيء غيره	جوانبه	الطويل	٣١٥
٣٣٠	هذا سراقه للقرآن يدرسه	ذيب	البيسط	٣٢٠ ، ٣٨٢
٣٤٦	فلا تستطل مني بقائي ومدتي	نصيب	الطويل	٣٢٨
٣٦١	فمن يك أمسى بالمدينة رحله	لغريب	الطويل	٣٣٨
٣٦٢	هذا لعمركم الصغار بعينه	أب	الكامل	٣٣٨
٢٦٩	لإبارك الله في الغواني هل	مطلب	المنسرح	٣٤١
٤٧٣	طحا بك قلب في الحسان طروب	مشيب	الطويل	٤١٧

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٥١٣	فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة	قريب	الطويل	٤٣٦
٥٨٥	حتى إذا امتلأت بطونكم	شبو	الكامل	٤٨٧
٥٩٧	أقفر من أهله ملحوبو	فالذنبو	البيسط	٤٩٦
٢	فيينا نعاج يرتعين خيلة	المهدب	الطويل	١٠٥
٦	أعوذ بالله من العقرب	الأذنب	الرجز	١٠٦
٨٥	يا بن أمي ولو شهدتك إذ تد	مجاب	الخفيف	١٦٠
٩٣	يا ليت أم الغمر كانت صاحبي	الركائب	الرجز	١٦٤
١٤٧	ولو أصابت لقالت وهي صادقة	للكذب	البيسط	٢٠٠
١٦٧	سراة بني أبي بكر تسامى	العراة	الوافر	٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٩٢ ، ٣٢٨
١٧٥	بالله ربك إن أتيت فقل له	بالباب	الكامل	٢٢٤
١٩٩	كليني لهم يا أميمة ناصب	الكواكب	الطويل	٢٣٧
٢٤٨	وانك لم يفخر عليك كفاخر	مغلب	الطويل	٢٧٣
٢٥٦	فريقان منهم جازع بطن نخلة	كبكب	الطويل	٢٥٦
٢٧٣	كان ورديده رشاء خلب	خلب	الرجز	٢٨٦
٢٨٤	بيكيك ناء بعيد الدار مغترب	للعجب	البيسط	٢٩٦
٣٤٨	فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها	المجرب	الكامل	٣٣٠
٣٧٨	البدر أشبه ما رأيت بها	الحجب	الكامل	٣٤٦
٤٣٨	أبلغ أبا دختنوس مألكة	ملكذب	المنسرح	٣٩١
٥٠٠	لو أنك تلقي حنظلاً فوق بيضنا	المتقارب	الطويل	٤٣١

التاء

١٩٢	بل جوز تيهاء كظهر الجحفت	الجحفت	الرجز	٢٣٢ ، ٢٣٨ ، ٢٦٩
٢٠٣	الله نجاك بكفي مسلمت	بعدمت	الرجز	٢٣٩
٩٧	ألا رجلاً جزاه الله خيراً	تبيت	الوافر	١٦٦
٤٥١	ربما أوفيت في علم	شمالات	المديد	٤٠٠
٧٠	وللأرض أما سودها فتجللت	فادهامت	الطويل	١٤٦
٢٦٤	إلا كناشرة الذي ضيعتم	المنتبت	الكامل	٢٧٩
٣٣٨	على حروف الدهر أو دولانها	لماتها	الرجز	٣٢٢

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٣٩٧	رحم الله أعظمًا دفنوها	الطلحات	الخفيف	٤١٢ ، ٣٦٥
٥١٨	غشيت ديار القوم بالبكرات	العيّرات	الطويل	٤٤١
٥٦٧	وكيف لا أبكي على علاقي	قيلاتي	الرجز	٤٧٧

الجيم

١٦٩	نضرب بالسيف ونرجو بالفرج	الفرج	الرجز	٢٢١
٣٧	متى تأتينا تلمم بنا في ديارنا	تأججا	الطويل	١٢٤ ، ٤٠٠
٤٧٤	من طلل كالأنحامي أنهجا	أنهجا	الرجز	٤١٧
١٨٩	شربن بماء البحر ثم ترفعت	نثيج	الطويل	٢٢٨
٧٦	كأن أصوات من إيغالهن بنا	الفراريج	البيسط	١٥٣
٤٣٧	هل عليّ وبحكما حرج	حرج	المقتضب	٣٩٠

الحاء

٥٢٠	سأترك منزلي لبني تميم	استريحا	الوافر	٤٤٢
٥٢٢	يا ناق سيري عنقاً فسيحاً	فنستريحا	الرجز	٤٤٤
١٥٨	وكان سيان أن لا يسرحوا نعلنا	السوح	البيسط	٢١١ ، ٤٨٨
١٩٦	بل هل أريك حول الحي غادية	إفضاح	البيسط	٢٣٣
٢٥٤	أبيت على مّي كتيباً وبعلها	يتبطح	الطويل	٢٧٤
٣٢٤	يا بؤس للحرب التي	استراحوا	الكامل	٣١٨
٣٥٩	إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها	مصبوح	البيسط	٣٣٧ ، ٣٣٩
٣٦٠	من صد عن نيرانها	براح	الكامل	٣٣٧
٤٦٥	نهيتك عن طلابك أم عمرو	صحيح	الوافر	٤١١
٥٣٨	فقد والله بين لي عنائي	يصبح	الوافر	٤٥٦
٥٦١	الآن بعد لجاجتي تلحونني	صحا	الكامل	٤٧١
٥٤	ألستم خير من ركب المطايا	راح	الوافر	١٣٦
١٣٤	أن تهبطين بلاد قوم	الطلاح	الكامل	١٩٤
٤٩٣	وما أدري وظني كل ظن	شراحي	الوافر	٤٢٥

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
---------------	------	------	------	-------------------------

البدال

٣٧٠	لأبأرك الرأمن فف بنف أسد	قعد	الرجز	٣٤١ ، ٤٠٦
٤٨٠	فا أأكم بن المنذر بن الأارود	الأارود	الرجز	٤١٩
٢٧	أأزق إذا ما القوم أأدوا فأكاهة	قردا	الطويل	١١٩
٣٦	فصل على أفن العشفاة والضأف	فأعبدا	الطويل	١٢٤ ، ٣٩٩
٤٣	بما لم أشكروا المأروف عنأف	أواأا	الوافر	١٣٠
٨٤	فا نفس صبرا واضطأعاا	بأأالاه	الأامل	١٦٠
٩٢	فأنت والأمر الأف قأ كفا	فاضطفا	الرجز	١٦٣
١٣٣	أن أقرأن على أسماء وأأأا	أأا	البسفا	١٩٤
١٥٠	مأواف أننا بأشر فأأأ	الأففا	الوافر	٢٠٢ ، ٢٢٥
٢٦٦	إلا كأأأأة المألف نفسه	فأأها	الأامل	٢٧٩
٣٠٨	مروا أأالاً فأأالو أفا صأأكم	لمأأوا	البسفا	٣١٢
٤٣٣	أعد نظراً فا أأ قفس لأأا	المأفا	الطويل	٣٨٥
٢٠٨	أشفة قام النأأأا وشأأ	أأوا	الطويل	٢٤٢
٢١٩	إن من ساء ثم ساء أبوه	أأه	الأففف	٢٥٠
٢٧٨	أرأا لأفما فأعلم الناس أنها	شأوا	الطويل	٢٩٠
٣٠٣	فلومونف فف أأ لفلف أواألف	لأأمف	الطويل	٣١٠ ، ٣٤٩
٣١٢	أألف ابن أوس ألفة لفراأف	مفأا	الطويل	٣١٤
٣٣٤	للولا أصفن أأفة أن أسوء	ووالأ	الطويل	٣٢١
٣٨٨	ولو أنفف أأأا فا أم مالأ	أواها	الطويل	٣٥٩
٤٠٥	أان الرأفل ولم أواأ مأأا	موا	الأامل	٣٧٢
٥٥	سواء أأفه أف أفن أأفه	بأسأ	الطويل	١٣٦
٨١	أأا الأأأل أفر أن ركاأنا	وأأن قأ	الأامل	١٥٩ ، ٢٠٤
				٣٥١ ، ٥٠٩
٨٦	من القوم رسول الله منهم	مأ	الوافر	١٦٢
١٠٢	وإن فأأأ أفا الأأمف فأأافف	المصأم	الطويل	١٦٩
١٢٥	من فكاأف بسف أنت منه	الورف	الأففف	١٨٨
١٢٩	أأا ففأفك إن أأأا لمسلماً	المأأم	الأامل	١٩١

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
١٣٥	ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى	مخلدي	الطويل	١٩٤
١٧٣	ومستنة كاستنان الحروف	المروء	المتقارب	٢٢٣
١٨٥	ألم يأتيك والأنباء تنمي	زياد	الوافر	٢٢٧
٢٣١	فلا والله لا يلقي أناس	يزيد	الوافر	٢٦١
٢٦٣	وشيمة لاوان ولا واهن القوى	صاعد	الطويل	٢٧٩
٢٧٠	وكم دون بيتك من صحصح	أعقادها	المتقارب	٢٨١
٢٧٢	كانه خارجاً من جنب صفحته	مفتاد	البيسط	٢٨٦ ، ٣٦٣
٣٥٤	أرى الحاجات عند أبي خبيب	للبلاد	الوافر	٣٣٣
٤٠٠	قالت ألا ليتنا هذا الحمام لنا	فقد	البيسط	٣٦٧ ، ٣٨٣
٤٣٦	وقفت فيها أصيلاً أسائلها	أحد	البيسط	٣٩٠
٤٥٤	يا من رأى عارضاً أسر به	الأسد	المنسرح	٤٠٥
٤٥٧	وإن الذي حانت بقلج دماؤهم	خالد	الطويل	٤٠٦
٤٩٠	قدي من أم الحبيبين قدي	قدي	الرجز	٤٢٤
٥٠٤	أعن تغنت على ساق مطوقة	أعواد	البيسط	٤٣٢
٥١٠	إذا ما امرؤ ولى عليك بوجهه	ودي	الطويل	٤٣٤
٥٣٧	قد أترك القرن مصفراً أنامله	بفرصاد	البيسط	٤٥٦
٥٤٠	كريم يروي نفسه في حياته	الصدى	الطويل	٤٥٩
٥٤٩	وكنك كمهريق الذي في سقائه	صلد	الطويل	٤٦٥
٥٥٧	رأيت بني غبراء لا ينكرونني	الممدد	الطويل	٤٦٩
٦١٠	عدولية أو من سفين ابن يامن	يهندي	الطويل	٥٠٩
٦١٢	يادار مية بالعلياء فالسند	الأمم	البيسط	٥١٣
٦١٤	ألا يا اسلمي ذات الدماليج والعقد	الجعد	الطويل	٥١٤

الذال

٢٣٢	فعاتبوه فزاد عشقاً ماذا	البيسط	٢٦٥
-----	-------------------------	--------	-----

الراء

٤٠	شئز جنبي كأي مهدأ إبر	الرمم	١٢٦
----	-----------------------	-------	-----

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٥٣	تروح من الحي أم تبتكر	تنتظر	المتقارب	١٣٥
٨٣	وغررتني وزعمت أنك	تامر	الكامل	١٦٠
١٣٢	لعمري لقوم قد نرى أمس فيهم	الدثر	الطويل	١٩٢
١٥١	لعمرك ما قلبي إلى أهله بحر	بقر	الطويل	٢٠٢
١٧٩	بحسبك في القوم أن يعلموا	مضّر	المتقارب	٢٢٥
٣١١	لنعم الفقى تعشو إلى ضوء ناره	الخصر	الطويل	٣١٣
٣٦٥	لا تلمني إنها من نسوة	نزر	الرمل	٣٣٩
٤٦٠	لها متنتان خطاتا كما	النمر	المتقارب	٤٠٦
٥٠٧	وتساقى القوم كأساً مرة	الشقر	الرمل	٤٣٣
٥٤٥	وقد رابني قوطها يا هنا	بشر	المتقارب	٤٦٤
٥٧١	وقد أغتدي ومعي القانصان	مقتفر	المتقارب	٤٨٠
٥٨٩	عن مبرقات بالبرين وتبدو	سور	الكامل	٤٩١
٦٠٢	أصبحوت اليوم أم شأقتك هر	مستعر	الرمل	٤٩٧
١١	وكيف وانتحالي القوافي	عارا	المتقارب	١٠٨ ، ٤٦٧
٧٨	لا تتركني فيهم شطيرا	أطيرا	الرجز	١٥٤
٩١	واللذ لو شاء لكنت صخرا	مشمحزا	الرجز	١٦٣
١٠٠	كأثل من الأعراض من دون بيشة	لغضورا	الطويل	١٦٨
١٠٤	نجا سالم والنفس منه بشدقه	ومثرا	الطويل	١٧٢
١٦٠	فسر في بلاد الله والتمس الغنى	فتعذرا	الطويل	٢١٢
١٦١	فقلت له لا تيك عينك إنما	فنعذرا	الطويل	٢١٢
١٧٨	لاقوا به الحجاج والأصحارا	الأسفارا	الرجز	٢٢٥
٢١٢	وما حب الديار شغفن قلبي	الديارا	الوافر	٢٤٤
٢٩٣	تسمع للجرجع إذا استحيرا	خريرا	الرجز	٢٩٩
٤٦٧	أكل امرئ تحسبين امرأ	نارا	المتقارب	٤١٢
٤٨٣	إلا علالة أو بداهة	الجزارة	الكامل	٤٢٠
٥٦٤	فألفيته يوماً يير عدوه	المعابرا	الطويل	٤٧٤
٥٦٦	بل بنو النجار إن لنا	تره	المديد	٤٧٦
٥٨٢	أبت الروادف والثدي لقمصها	ظهورا	الكامل	٤٨٥

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٦١٣	بانئت لتحزننا عفارة	جاره	الكامل	٥١٣
١٠	الله يعلم أنا في تقلبنا	صور	البيسط	١٠٧ ، ٥٩٥
١٤	له زجل كأنه صوت حاد	زمير	الوافر	١٠٩
٢٠	إلى ملك ما أمه من محارب	تصاهره	الطويل	١١٢
٥٧	فألقت عصاها واستقرها النوى	المسافر	الطويل	١٣٨
١٠٥	رأت إخوتي بعد الجميع تفرقوا	شفر	الطويل	١٧٤
١١١	أما والذي أبكى وأضحك والذي	الأمر	الطويل	١٨١
١١٣	رأت رجلاً أيما إذا الشمس عارضت	فينحصر	الطويل	١٨٢
١٥٩	وقد زعمت ليلي بأني فاجر	فجورها	الطويل	٢١٢ ، ٤٨٩
١٦٢	ألم تسمعي أي عبد في رونق الضحى	هدير	الطويل	٢١٤
٢٢٠	لم يفعلوا فعل آل حنظلة	اثمروا	المنسرح	٢٢٠
٢٢٦	فقد بدلت ذاك بنعم بال	قصار	الوافر	٢٥٦
٢٣٨	فأبت إلى فهم ولم أك أبشاً	تصفر	الطويل	٢٦٧
٢٤٤	ربما الطاعن المؤبل فيهم	المهار	الخفيف	٢٧٠ ، ٣٨٤
٢٥٣	قليل غرار النوم حتى تقلصوا	الزجر	الطويل	٢٧٤
٢٧٥	وطرفك إما جئتنا فاصرفنه	تنظر	الطويل	٢٨٩
٢٩٧	ألقيت كاسهم في قعر مظلمة	يا عمر	البيسط	٢٩٧
٣٢٦	يا تيم تيم عدي لا أبالكم	عمر	البيسط	٣١٨
٣٤٤	من كان لا يزعم أنني شاعر	المزاجر	الرجز	٣٢٨
٣٧٣	ما كان يرضى رسول الله فعلهما	ولا عمر	البيسط	٣٤٤
٣٨٥	أيادي سبا ياعز ما كنت بعدكم	منظر	الطويل	٣٥٧
٤١٦	فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم	بشر	البيسط	٣٧٩
٤٣١	وبينما المرء في الأحياء مغتبط	الأعاصير	البيسط	٣٨٤
٤٣٩	كأنهما ملآن لم يتغيرا	عصر	الطويل	٣٩١
٤٥٣	استقدر الله خيراً وارضى به	مياسير	البيسط	٤٠٣
٤٥٩	هما خطتنا إما إसार ومنة	أجدر	الطويل	٤٠٦
٤٩٢	وأشرف بالقور اليفاع لعلي	بصيرها	الطويل	٤٢٤
٥٣١	مثل القنafd هداجون قد بلغت	هجر	البيسط	٤٥٢

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٥٧٦	وإني لتعروني لذكراك هزة	القطر	الطويل	٤٨٢
٥٨٨	ثلاث مئين والحدود العوثر	العوثر	الطويل	٤٩٠
٥٩٢	تلقى الإوزون في أكناف دارتها	منثور	البيسط	٤٩٤
٥٩٩	فأنت أنت وإن شطوا وإن زاروا	زاروا	البيسط	٤٩٧
٤٨	فقال فريق القوم لما نشدتهم	ما ندرى	الطويل	١٣٣
٩٤	باعد أم الغمر من أسيرها	قصورها	الرجز	١٦٤
٩٥	ولقد جيتك أكمؤاً وعساقلا	الأوبر	الكامل	١٦٤
٩٨	ألا طعان ألا فرسان عادية	التنانير	البيسط	١٦٦
١١٧	ياليتما أمنا شالت نعماتها	نار	البيسط	١٨٥
١١٨	لقد كذبتك نفسك فاكذبها	صبر	الوافر	١٨٥
١٣٨	أن نعم معترك الجياع إذا	الخمر	الكامل	١٩٦
١٤٨	إن امرأ خصني عمداً مودته	مكفور	البيسط	٣٠٩ ، ١٤٨
٢٨٦	يا لك من قبرة بمعمر	بمعمر	الرجز	٢٩٦
٢٩٨	ولأنت أشجع حين تتجه الـ	أبي أجر	الكامل	٣٠٦
٣٠٠	ولنعم حشو الدرع أنت إذا	الذعر	الكامل	٣٠٧
٣١٠	لقد قلت للنعمان لما لقيته	صادر	الطويل	٣١٣
٣١٣	وقتيل مرة أثارن فإنه	يثار	الكامل	٣١٤
٣١٨	لولا الحياء وما في الدين عبتكما	عوري	البيسط	٣١٦
٣٥٥	فلم يك نولكم أن تقذعوني	حجر	الوافر	٣٣٣
٣٨١	فلو كنت ضيباً عرفت قرابتي	المشافر	الطويل	٣٥٠
٣٩٠	قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم	بأطهار	البيسط	٣٦٠
٤٠٧	وبيئت أمه فأساغ نهساً	نار	الوافر	٣٧٢
٤٣٤	لمن الديار بقنة الحجر	دهر	الكامل	٣٨٦
٤٤١	رحت وفي رجليك ما فيهما	المنزر	السريع	٣٩٣
٤٨٢	فلتأتينك قصائد وليدفعن	الأكوار	الكامل	٤١٩
٥٠١	ولقد شهدت إذا القداح توحدت	نارها	الكامل	٤٣١
٥٧٠	لا يبعدن قومي الذين هم	الجزر	الكامل	٤٧٩
٥٧٥	نصف النهار الماء غامره	لا يدري	الكامل	٤٨١

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
---------------	------	------	------	-------------------------

٦١٦	يا لعنة الله والأقوام كلهم جار	البسيط	٥١٤
-----	--------------------------------	--------	-----

السين

٣١	ألا على الربيع القديم بعسعسا أخرسا	الطويل	١٢٠
١٢٢	فلما تريني لا أغمض ساعة فأنعسا	الطويل	١٨٦
٢٩	وافقعسا وأين مني فقعس فقعس	الرجز	١١٩
٧٣	إذ ما أتيت على الرسول فقل له	الكامل	١٤٩
١٤٣	تالله يبقى على الأيام ذو حيد	البسيط	٢٤٧ ، ١٩٨
			٢٩٦
٥٧٣	وبلدة ليس بها أنيس العيس	الرجز	٤١٧
٢٢٨	إذا شق بردشق بالبرد برقع لابس	الطويل	٢٥٨
٤١٨	أعلاقة أم الوليد بعدما المخلص	الكامل	٣٨١

الشين

٥٤٢	فإن أهلك فسوئجدون وحدي المعاش	الوافر	٤٦٠
-----	-------------------------------	--------	-----

الصاد

٣١٤	والله لو كنت لهذا خالصاً الأبارصا	الرجز	٣١٥
٤٠٦	إذا جردت يوماً حسيت خميسة الدلامص	الطويل	٣٧٢
٥٩٦	أمن ذكر سلمى أن نأتك تنوص تبوص	الطويل	٤٩٦

الطاء

٥٧٨	فما أنا والسير في مدلج العين الضابط	المتقارب	٤٨٤
٥١٦	قبحت من سالفه ومن صدغ صقغ	الرجز	٤٣٩
٥٥٣	قوال معروف وفعاله الرباع	السريع	٤٦٦
٢٨٠	فقلت: أكل الناس أصبحت مانحا	الطويل	٢٩٢
٢٩١	فلما تفرقنا كأني ومالكاً معاً	الطويل	٢٩٨
٣١٦	فلو أن قومي لم يكونوا أعزة مصرعا	الطويل	٣١٥ ، ٣٢١
٣٣٦	لا تهين الكريم علك أن تركع رفعه	الخفيف	٣٢٢ ، ٤٣٥

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٣٩٢	تعدون عقر النيب أفضل مجدكم	المقنعا	الطويل	٣٦٢
٣٩٨	يا ليت أيام الصبا رواجعا	رواجعا	الرجز	٣٦٦
٥٢٩	وهم صلبوا العبدى في جذع نخلة	بأجدعا	الطويل	٤٥١
٣	بيننا تعانقه الكمأة وروغه	سلقع	الكامل	١٠٦
٨٨	فيستخرج اليربوع من نافقائه	اليتقصع	الطويل	١٦٢
٨٩	يقول الخنى وأبغض الناس كلهم	اليجدع	الطويل	١٦٣
١١٥	أبا خراشة أما أنت ذا نفر	الضبع	البسيط	٢٧٧ ، ١٨٣
١٢٤	يا أقرع بن حابس يا أقرع	تصرع	الرجز	١٨٧
١٨٧	فلا تطمع أبيت اللعن فيها	يستطاع	الوافر	٢٢٧
٢١١	لما أتى خبر الزبير تواضعت	الخشح	الكامل	٢٤٤
٢٢٧	فيا عجبا حتى كليب تسبني	مجاشع	الطويل	٢٥٧
٣٥٦	بكت حزناً فاسترجعت ثم أذنت	رجوعها	الطويل	٣٣٣
٣٧٤	تذكرت ليلى فاعترتني صباة	لا يتقطع	الطويل	٣٤٤
٤٦٨	على حين عاتبت المشيب على الصبا	وازع	الطويل	٤١٢
٥١٧	عفا ذو حسى من فرتنا فالقوارع	الدوافع	الطويل	٤٤١ ، ٤٩٦
٥٦٢	ونيث ليلى أرسلت بشفاعة	شفيعها	الطويل	٤٧٢
١	فبيننا نحن نرقبه أتنا	راعى	الوافر	١٠٥
١٩٧	يا بنة عما لا تلومي واهجمي	واهجمي	الرجز	٢٣٥
٢٧٩	أردت لكىما أن تطير بقريتي	بلقع	الطويل	٢٩١ ، ٣٨٣
٢٨٣	تكنفني الوشاة فأزعجونى	المطاع	الوافر	٢٩٥
٤٦٣	وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم	البلاقع	الطويل	٤٠٨

الفاء

٣٤٩	فحالف فلا والله تهبط تلعة	عارف	الطويل	٣٣١
٤٥٥	الحافظو عورة العشيرة لا	وكف	المنسرح	٤٠٥
٤٨٤	عمرو الذي هشم الثريد لقومه	عجاف	الكامل	٤٢١
٥٣٩	وفيك إذا لاقيتنا عجرفية	يتعجرف	الطويل	٤٥٧
٨	تفني يداها الحصى في كل هاجرة	الصياريف	البسيط	١٠٧ ، ٥٠٨

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٢٧٦	تهدني بجندك من بعيد	ثقيف	الوافر	٢٨٩
٣٢١	غضبت علي وقد شربت بجزء	بخروف	الكامل	٣١٦
٥٨٠	لبس عباءة وتقرعيني	الشفوف	الوافر	٤٨٥

القاف

٤٧٨	وقاتم الأعماق خاوي المخترق	المخترق	الرجز	٤١٨
٥٧٢	وبلد قطعه عامر	الطريق	السريع	٤٨٠
٥٢٣	أفلاق صب من هوى فأفلقا	شفيقا	الكامل	٤٤٥
١٣٩	فلو أنك في يوم الرخاء سألتني	صديق	الطويل	١٩٦
٣٢٠	فإن لم تغير بعض ما قد صنعتم	عارقة	الطويل	٣١٦
٥١٩	ألم تسأل الربع القواء فينطق	سملق	الطويل	٤٤٢ ، ٤٤٧
٥٥٠	فأصبحت كالمهريق فضلة مائه	يتفرق	الطويل	٤٦٥
٤٥	يا نفس صبراً كل حي لاق	افتراق	الرجز	١٣٢
٦٢	فأبعتهم طرفي وقد حال دونهم	شبرق	الطويل	١٤٠
٢٢٢	ضربت صدرها إلي وقالت	الأواقي	الخفيف	٢٥٤
٢٣٧	يا رب مثلك في النساء غريرة	بطلاق	الكامل	٢٦٧
٢٤٩	ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا	ترتقي	الطويل	٢٧٣
٣٨٣	فإن أك مأكولاً فكن خير آكل	أمزق	الطويل	٣٥٢
٥٠٨	قد استوى بشر على العراق	مهراق	الرجز	٤٣٤
٥٣٥	أو طعم غادية في جوف ذي حذب	الغرائيق	البسيط	٤٥٣

الكاف

١٩	دار لسعدى إذ من هواكا	هواكا	الرجز	١١٠
٣٣	يا أبتا علك أو عساكا	عساكا	الرجز	١٢١ ، ٣٢٢
				٤١٧
١٦٦	إليك حتى بلغت إياكا	إياكا	الرجز	٢١٧
٣٢٧	أنزل علينا الغيث لا أبالك	لا أبالك	الرجز	٣١٩
٥٥١	إذا الأمهات قبحن الوجوه	بأمانكا	المتقارب	٤٦٥

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٥٧٧	فلما خشيت أظافيره	مالكا	المتقارب	٤٨٢
٤٨٨	أبيت أسري وتبيقي تدلكي الذكي		الرجز	٤٢٣

اللام

٤٢	وقبيل من لكيز شاهد	المعل	الرمل	١٢٧
٤٧	عجل لنا هذا وألحقن بذال	بجبل	الرجز	٢٣٠، ١٥٨، ١٣٢
١٩١	ألا إنني أشربت أسود حالكا	بجبل	الطويل	٢٣٠
٢٥٩	فصبروا مثل كمصف مأكول	مأكول	الرجز	٢٧٧
٤١٧	تداعى منخراه بدم	الجبيل	الرمل	٣٧٩
٤٤٥	نفرجة القلب قليل النيل	بالليل	الرجز	٣٩٦
٥٣٢	وخضخضن فينا البحر حتى قطعنه	وحل	الطويل	٤٥٣
٣٤	لخير أنت عند الناس منا	يا لا	الوافر	٣١٢، ١٢١، ٤١٧
٥٨	فألفيته غير مستعتب	قليلا	المتقارب	٤٢١، ١٣٩
٦٣	فأتبعتهم فيلقاً كالسراب	ثعولا	المتقارب	١٤٠
١٣٦	فلم أر مثلها خباسة واحد	أفعله	الطويل	١٩٥
١٤٦	إن محلاً وإن مرتحلاً	مهلاً	المنسرح	٣٦٦، ٢٠٠
٢٠٧	فلا مزنة أو دقت ودقها	إبقاها	المتقارب	٢٤١
٢١٠	ومية أحسن الثقلين وجهاً	قذالا	الوافر	٢٤٤
٢٦٧	فلا أرى بعلاً ولا حلاتلا	حاظلا	الرجز	٢٨٠
٢٩٤	حتى وردن لثم خمس بائص	ويلا	الكامل	٢٩٩
٣٤٧	محمد فقد نفسك كل نفس	تبلا	الوافر	٣٢٩
٣٩٣	يذيب الرعب منه كل غضب	لسالا	الوافر	٣٦٣
٤٠١	زعموا أنني ذهلت وليتي	ذهوياً	الخفيف	٣٦٧
٤١٩	بأضيع من عينيك للدمع كلما	منزلا	الطويل	٣٨١
٤٥٦	أبني كليب إن عمي اللذا	الأغلا	الكامل	٤٠٦
٥٥٢	كانت هجائن منذر وعحرق	فحجلا	الكامل	٤٦٦
٧٥	كما خط الكتاب بكف يوماً	يزيل	الوافر	١٥٣

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٧٧	لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها	أقبلها	الطويل	١٥٤ ، ٣١٦
٩٩	فإن لم تجد من دون عدنان والدأ	العواذل	الطويل	١٦٨
١٠٦	مالك من شيخك إلا عمله	رمله	الرجز	١٧٤
١١٩	تهاض بدار قد تقادم عهدا	خياها	الطويل	١٨٥
١٣٧	في فتية كسيوف الهند قد علموا	ويتعل	السيط	١٩٦
٢٣٣	ألا تسألان المرء ماذا يحاول	باطل	الطويل	٢٦٥
٢٤٧	أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط	القتل	السيط	٢٧٢
٢٥٢	إذا ما أتيت بني مالك	أفضل	المتقارب	٢٧٤
٢٩٩	فلهو أخوف عندي إذ أكلمه	مسؤول	السيط	٣٠٦
٣٤٢	لو كنت في خلقاء أو رأس شاهق	سبيل	الطويل	٣٢٨
٣٦٧	فلا يبعدن أن النية منهل	زائل	الطويل	٣٤٠
٣٧٥	إذا أسرجوها لم يكد لا ينالها	المتطاول	الطويل	٣٤٥
٣٨٩	فلو لم يكن في كفه غير نفسه	سائله	الطويل	٣٥٩
٤٠٤	هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها	مبدول	السيط	٣٧٠
٤٩٥	فقلت للركب لما أن علا بهم	قبل	السيط	٤٢٩
٥١٥	واغد لغنا في الرهان نرسله	نرسله	الرجز	٤٣٨
٦٠٠	سلا القلب عن سلمى وقد كاد لا يسئلوا الثقل		الطويل	٤٩٧
٦٠١	وقد كنت من سلمى سنين ثمانيا	يخلو	الطويل	٤٩٧
٥	قالت وقد خرت على الكلكال	منال	الرجز	١٠٦
٤٤	ألا لا أرى اثنين أحسن شيمة	جل	الطويل	١٣٢
٦١	سقى قومي بني بكر وأسقى	هلال	الوافر	١٤٠
٦٥	أحار ترى برقاً أريك وميضه	مكلل	الطويل	١٤١
٦٦	أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل	فأجلي	الطويل	١٤١
٦٧	أزهير إن يشب القذال فإنه	بهيفل	الكامل	١٤١ ، ٢٧٠
٧٢	لو كنت تعطي حين تسأل ساعحت	خليل	الطويل	١٤٨
٨٠	يا خليلي اخبراً واستخبراً	حلال	الرملي	١٥٨
٨٧	ما أنت بالحكم الترضى حكومته	الجلد	السيط	١٦٢ ، ٢٢٥
٩٦	ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي	بأمثل	الطويل	١٦٥

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
١٣٠	حلفت لها بالله حلقة فاجر	صال	الطويل	١٩١
١٧٧	ألا نادى أمانة باحتمال	أبالي	الوافر	٢٢٤
١٨٦	وما أنت من بيت يلد دخوله	السهل	الطويل	٢٢٧
١٩٥	رسم دار وقفت في طلله	جلله	الخفيف	٢٦٩ ، ٢٣٣
				٤٥٠ ، ٣٢٧
٢٠٠	ببازل وجنأ أو عيهل	عيهل	الرجز	٢٣٨
٢١٥	لات هنا ذكرى جبيرة أو من	الأهوال	الخفيف	٢٤٥
٢٤٣	ألا رب يوم لك منهن صالح	جلجل	الطويل	٤٢٧ ، ٢٧٩
٢٦٢	أيا طعنة ما شيخ	بالي	المرج	٤٢٧ ، ٢٧٩
٢٨٥	فيا لك من ليل كان نجومه	بيذبل	الطويل	٢٩٦
٢٩٢	فجئت وقد نضت لنوم ثيابها	المتفضل	الطويل	٢٩٨
٣٠٩	وما زلت من ليل لون أن عرفتها	سبيل	الطويل	٣١٢
٣٢٢	لما أغفلت شكرك فانتصحتني	مالي	الوافر	٣١٧
٣٢٨	أريد لأنسى حبها فكأنما	سبيل	الطويل	٣١٩
٣٦٤	وقوفاً بها صحي علي مطيهم	تجمل	الطويل	٣٣٩
٣٦٨	ألا لا بارك الله في سهل	الرجال	الوافر	٣٤١
٣٧٩	فلست بآتيه ولا أستطيعه	فضل	الطويل	٤٢٣ ، ٣٤٧
٣٩١	تجاوزت أحراساً وأهوال معشر	مقتلي	الطويل	٣٦٠
٤٠٢	كمنية جابر إذ قال ليبي	مالي	الوافر	٣٦٨
٤١٥	إذا التفتت نحوي تضوع ريحها	القرنفل	الطويل	٣٧٨
٤٢٢	إذا ما بكى من خلفها انحرفت له	يحول	الطويل	٣٨٢
٤٣١	ولكنما أسعى لمجد مؤثّل	أمثالي	الطويل	٣٨٥
٤٤٠	فاليوم أشرب غير مستحقب	واغل	السريع	٣٩٢
٤٤٢	مكر مفر مقبل مدبر معاً	عل	الطويل	٣٩٤
٤٤٤	خرجت بها تمشي نجر وراءنا	مرحل	الطويل	٣٩٦
٤٦٤	تنورتها من أذرعات وأهلها	عالي	الطويل	٤٠٩
٤٦٩	ويوم عقرت للعذارى مطيبي	المتحمل	الطويل	٥٠٨ ، ٤١٣
٤٧١	قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل	فحومل	الطويل	٤١٦

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٤٨١	من حملن به وهن عواقد	مهبل	الكامل	٤١٩
٤٩٦	وتضحى فتيت المسك فوق فراشها	تفضل	الطويل	٤٣٠
٤٩٧	قربا مربط النعامة مني	حيال	الخفيف	٤٣٠
٤٩٨	ومنهل وردته عن منهل	منهل	الرجز	٤٣١
٥٠٢	تصد وتبدي عن أسيل وتقي	مطفل	الطويل	٤٣٢
٥٠٦	غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها	مجهل	الطويل	٤٣٣
٥٢٤	وليس بذئ رمح فيطعنني به	بنبال	الطويل	٤٤٦
٥٢٧	فمثلك حبل قد طرقت ومرضع	مغيل	الطويل	٤٥٠
٥٣٤	وهل يعمن من كان أحدث عهده	أحوال	الطويل	٤٥٣
٥٣٦	وقد أغتدي والطير في وكناتها	هيكل	الطويل	٤٥٦
٥٦٩	ويأوي إلى نسوة عطل	السعالى	المتقارب	٤٧٩
٥٧٩	فما أنا والتلدد حول نجد	بالرجال	الوافر	٤٨٤
٥٨٤	فلما أجزنا ساحة الحي وانتحي	عقنقل	الطويل	٤٨٧
٦٠٩	إني بحبلك واصل حبلي	نبلي	الكامل	٥٠٩

الميم

٤١	إلى المرء قيس أطيل السرى	عصم	المتقارب	١٢٧
١٤٢	ويوماً توافينا بوجه مقسم	السلم	الطويل	٢٨٦ ، ١٩٨
٤٠٨	أجدر الناس برأس صلدم	الوغم	الرملى	٣٧٣
١٢	أنا سيف العشيرة فاعرفوني	السناما	الوافر	٤٦٧ ، ١٠٨
١٨	غفلت ثم أتت تطلبه	دما	الرملى	١١٠
٣٨	يحسبه الجاهل ما لم يعلمها	معما	الرجز	٤٠٠ ، ١٢٥
٨٢	فإن المنية من يخشها	أينها	المتقارب	٢٠٤ ، ١٥٩
١٧٦	رأى برقاً فأوضع فوق بكر	أغاما	الوافر	٢٢٤
٢٠١	ضخم يحب الخلق الأضحما	الأضحما	الرجز	٢٣٨
٢٥٥	جعلت لها عودين من	ثمامه	الكامل	٢٧٦
٢٩٥	لنا هضبة لا ينزل الذل وسطها	ليعضا	الطويل	٥٢١ ، ٣٠١
٣٥١	إن تغفر اللهم تغفر جما	لا ألما	الرجز	٣٣١

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٣٩٦	لولاكم أخرجت نفساهما	نفساهما	الرجز	٣٦٤
٤٠٩	وما عليك أن تقولي كلما	اللهم ما	الرجز	٣٧٣
٤١٠	إني إذا ما حدث ألما	اللهم	الرجز	٣٧٣
٤١١	قد سالم الحيات منه القلدا	الشجعنا	الرجز	٣٧٤
٤٣٥	من الصبح حتى تطلع الشمس لا ترى	مسوما	الطويل	٣٨٦
٤٤٣	فريشي منكم وهواي معكم	لما	الوافر	٣٩٤
٤٦٢	يا حبذا عينا سليمي والفا	والفا	الرجز	٤٠٧
٦٠٣	أتوا نارِي فقلت منون أنتم	ظلاما	الوافر	٤٩٨
٢٥	أأأن توسمت من خرقاء منزلة	مسجوم	البسيط	٤٣٢ ، ١١٨
٥١	ألا يا سنا برق على قلل الحمى	كريم	الطويل	٢٠١ ، ١٣٤
				٣٠٨
١١٠	هل ما علمت وما استودعت مكتوم مصروم		البسيط	٤٧٠ ، ١٧٩
١٢٣	وإن أتاه خليل يوم مسألة	ولا حرم	البسيط	١٨٧
١٢٦	فطلقها فلست لها بكفاء	الحسام	الوافر	١٨٨
١٨٠	بحسبك أن قد سدت أخزم كلها	دعائم	الطويل	٢٢٥
١٩٣	بل بلد ملء الفجاج قتمه	قتمه	الرجز	٢٣٢
١٩٨	تقول سليمي لا تعرض لتلفة	ناثم	الطويل	٢٣٥
٢٠٤	العاطفونة حين ما من عاطف	أنعموا	الكامل	٢٤٨ ، ٢٣٩
٢٢٣	سلام الله يا مطر عليها	السلام	الوافر	٤١٨ ، ٢٥٤
٢٧٧	لا تشتم الناس كما لا تُشتم	تشتم	الرجز	٢٨٩
٣٢٩	تمرون الديار ولم تعوجوا	حرام	الوافر	٣٢٠
٣٣٣	للولا قاسم ويذا مسيل	غشوم	الوافر	٣٢١
٣٧١	حتى تأوى إلى لافاحش برم	عدم	البسيط	٣٤٢
٥١٤	لعل الله فضلكم علينا	شريم	الوافر	٤٣٦
٥٦٥	أغلى السباء بكل أذكن عاتق	ختامها	الكامل	٤٧٤
٥٧٤	تبدو كواكبه والشمس طالعة	إظلام	البسيط	٤٨١
٥٨١	لقد كان في حول ثواء ثويته	سائم	الطويل	٤٨٥
٥٨٣	لا تنه عن خلق وتأتي مثله	عظيم	الكامل	٤٨٦

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٤	ينباع من ذفرى غضوب جصرة	المقرم	الكامل	١٠٦
٧	لو أن عندي مثني درهام	جذام	الرجز	١٠٧
٢٦	أيا ظلية الوعاء بين جلاجل	سالم	الطويل	١١٩ ، ٢١٥
٣٥	ألا قل لتيا قبل مرثها اسلمي	متيم	الطويل	١٢٢
٥٩	أنبت عمرأ غير شاكر نعمتي	المنعم	الكامل	١٣٩
٦٨	فخندف هامة هذا العالم	العالم	الرجز	١٤٥ ، ٥٠٨
١٥٦	عوجا على الطلل المحيل لأننا	خذام	الكامل	٢٠٧
١٧١	بها العين والآرام يمشين خلفه	مجنم	الطويل	٢٢٣
١٨٨	شربت بماء الدحرضين فأصبحت	الديلم	الكامل	٢٢٨
٢٠٩	قالت بنو عامر خالوا بني أسد	لأقوام	البيسط	٢٤٣ ، ٣١٨
٢٢٤	قواطناً مكة من ورق الحمي	الحمي	الرجز	٢٥٤
٢٦٥	وما كلفة البدر المنير قديمة	الظلم	الطويل	٢٦٧
٢٦٥	إلا كمعرض المحسر بكره	الظلم	الكامل	٢٧٩
٢٦٨	وكائن ترى من صامت لك معجب	التكلم	الطويل	٢٨١
٢٧١	وهن كأنهن نعاك رمل	الخدالم	الوافر	٢٨٦
٢٨٨	تناولت بالرمح الطويل ثيابه	للفم	الطويل	٢٩٧
٣٢٣	يدعون عنتر والرماح كأنها	الأدهم	الكامل	٣١٧
٣٥٨	فلما علمت أنني قد قتلته	مندم	الطويل	٣٣٤
٣٦٦	لا يبعد الله جيراناً تركتهم	الظلم	البيسط	٣٤٠
٣٧٢	ومن لا يصانع في أمور كثيرة	بمنسم	الطويل	٣٤٤
٤٠٣	تهدي كتاب خضراً ليس يعصمها	بالجام	البيسط	٣٦٩
٤١٢	ليست برسحاء ولكن ستهم	خدلم	الرجز	٣٧٤
٤٢٨	وكأنما يدر وصيل كتيفة	أرمام	الكامل	٣٨٤
٥٣٠	بطل كأن ثيابه في سرحة	بتووم	الكامل	٤٥١
٥٦٠	سائل فوارس يربوع بشدتنا	الأكم	البيسط	٤٧٠
٥٦٨	كيف أصبحت كيف أمسيت مما	الكريم	الخفيف	٤٧٨
٦١٥	ألا يا اسلمي ثم اسلمي ثم اسلمي	تكلم	الطويل	٥١٤

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
---------------	------	------	------	-------------------------

النون

١٢٧	قالت بنات العم يا سلمى وإن وإن	الرجز	١٨٩
٢٤١	أقرة ربنا ليلة اللين	المتقارب	٢٦٩
٢٥١	وصاليات ككها يؤثفين يؤثفين	الرجز	٢٧٣ ، ٢٧٨
٤٥٢	أثورما أصيدكم أم ثورين ثورين	الرجز	٤٠١
٥٩٣	لا خمس إلا جندل الإحارين الإحارين	الرجز	٤٩٤
٥٩٤	فما حوت نقدة ذات الحارين الحارين	الرجز	٤٩٤
٢٤	أعرف منها الأنف والعينانا ظليانا	الرجز	١١٧
٤٦	لتسمعن وشيكاً في ديارهم عثمانا	البسيط	١٣٢
١١٢	أما الرحيل فدون بعد غد تجمعنا	الكامل	١٨٢
١٣١	فما إن طينا جبن ولكن آخرينا	الوافر	١٩٢ ، ٣٧٨
١٤٠	ولما أن تواقفنا قليلا فارغينا	الوافر	١٩٧ ، ٢٩٧
١٤٥	ويقلن شيب قد علاك إنه	الكامل	٢٠٠ ، ٢٠٤
			٥٠٦
١٥٢	وقائلة أسيت فقلت جير إنه	الوافر	٢٠٤ ، ٢٢١
			٤٦٤
١٨٢	فكفى بنا فضلاً على من غيرنا إيانا	الكامل	٢٢٦
٢٠٥	قد وردت من أمكنه هنه	الرجز	٢٣٩
٢١٧	نولي قبل يوم نأبي جمانا تلانا	الخفيف	٢٤٧
٤٧٠	هل ترجعين ليال قد مضين لنا أفنانا	البسيط	٤١٤
٥٤٦	اكس بنياتي وأمهنه لتفعلنه	الرجز	٤٦٤
٥٥٤	وأق صواحبها يقلن هذا الذي جفانا	الكامل	٤٦٧
٥٩٠	فعظناهم حتى ثنى الوعظ منهم رثينا	الطويل	٤٩١
٥٩١	قد وردت إلا دهيد هينا أبيكرينا	الرجز	٤٩٢
١٦	فظلت لدى البيت العتيق أخيله أرقان	الطويل	١١٠
٥٢٠	لعمرك ما أدري وإن كنت داريا بثمان	الطويل	١٣٥
٦٠	سريت بهم حتى تكل مطيهم بأرسان	الطويل	١٣٩ ، ٢٥٨
١٠٧	وكل أخ مفارقه أخوه الفرقدان	الوافر	١٧٧

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
١٢٠	فإما أن تكون أخي بحق	سميني	الوافر	١٨٦
١٢٨	إن هو مستولياً على أحد	المجانين	المنسرح	١٩٠
١٤١	أما والله أن لو كنت حراً	القمين	الوافر	١٩٧
١٧٤	هذا بذاك ولا عتب على الزمن	الزمن	البسيط	٢٢٣
١٨٤	كفى بحسبي نحولاً أنني رجل	ترني	البسيط	٢٢٦
٢١٤	طلبوا صلحنا ولات أوان	أوان	الخفيف	٢٤٤ ، ٣٣٤
٢٣٤	ألا رب مولود وليس له أب	أبوان	الطويل	٢٦٦
٢٣٦	فإن أمس مكروباً فيا رب قينة	بكران	الطويل	٢٦٧
٢٤٥	فإن أهلك فرب فتى سيكي	البنان	الوافر	٢٧١
٢٩٠	كأن فحوها على ثفتاتها	للجناجن	الطويل	٢٩٧
٣١٧	فلو أنا على حجر ذبحنا	اليقين	الوافر	٣١٥
٣٣٥	وما نفس أقول لها إذا ما	عساني	الوافر	٣٢٢
٣٣٩	لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب	فتخزوني	البسيط	٣٢٧ ، ٤٣١
٣٨٤	كأنني بين خافيتي عقاب	غين	الوافر	٣٥٧
٣٨٦	وليس براجع ما فات مني	لو اني	الوافر	٣٥٨
٤٨٩	أيها السائل عنهم وعني	مني	الرملي	٤٢٣
٤٩١	امتلاً الحوض وقال قطني	بطني	الرجز	٤٢٤
٤٩٤	أليس الليل يجمع أم عمرو	تداني	الوافر	٤٢٧
٥٤٨	فلما دنت إهراقة الماء أنصت	أنني	الطويل	٤٦٥

الهاء

١٥	وأشرب الماء ما بي نحوه عطش	واديها	البسيط	١١٠
٢٣	إن أباهما وأبا أباهما	غائتاها	الرجز	١١٧ ، ٣١١
٥٠	يا با المغيرة رب أمر معضل	الدها	الكامل	١٣٤
١٢١	فإما تريني ولي لمة	بها	المتقارب	١٨٦ ، ٣٨٢
٢٣٠	ألقى الصحيفة كي يخفف رحله	ألقاها	الكامل	٢٥٨
٥٠٩	إذا رضيت علي بنو قشير	رضاه	الوافر	٤٣٤
٥٤١	فلم أنكل ولم أجبن ولكن	أناها	الوافر	٤٦٠

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
---------------	------	------	------	-------------------------

٣٠	ألا يا عمر وعمره الزبيره	الوافر	١١٩
----	--------------------------	--------	-----

الواو

٥٤٣	إذا ما ترعرع فينا الغلام	من هو	المتقارب	٤٦٣
٣٩٥	وكم موطن لولاي طحت كما هوى	منهوي	الطويل	٣٦٤

الياء

٢١	ألفيتا عيناك عند القفا	واقه	السريع	١١٢
١٠٨	ألا لا أرى على الحوادث باقيا	الرواسيا	الطويل	١٧٨
١٠٩	أذو زوجة بالمصر أم ذو خصومة	ثاويا	الطويل	١٧٩ ، ٢٢٣
				٣٣١
١٦٤	أيا راكباً إما عرضت فبلغن	تلاقيا	الطويل	٢١٥
٢٥٧	ألا لا أرى ذا إمة أصبحت به	هيا	الطويل	٢٧٧
٣٧٧	أراني إذا ما بت بت على هوى	غاديا	الطويل	٣٤٦
٤٢١	إذا ما أتيت الحارثيات فانعني	تلاقيا	الطويل	٣٨٢
٥٢٦	وقائلة خولان فانكح فئاتهم	كما هيا	الطويل	٤٤٩
٥٤٤	يا مر جباه بحمار ناجيه	ناجيه	الرجز	٤٦٤
٩٠	فماذا المال فاعلمه بمال	الذي	الوافر	١٦٣
٣٠٧	ألم تكن حلفت بالله العلي	المطي	الرجز	٣١٢
٣٥٣	لا هيثم الليلة للمطي	للمطي	الرجز	٣٣٢

الألف المقصورة

٣٩	باد هواك صبرت أو لم تصبرا	جری	الكامل	١٢٥
٢٩٦	على مثل أصحاب البعوضة فاخشي	بکی	الطويل	٣٠٣ ، ٣٢٨
٤٤٨	ليت شعري هل ثم هل آتينهم	الردی	الخفيف	٤٧٠ ، ٤٠٠
٤٧٥	داينت أروى والديون تقضى	بعضا	الرجز	٤١٧
٥٠٥	باتت تنوش الحوض نوشاً من علا	الفلا	الرجز	٤٣٣

* * *

فهرس الدراسة

٥ مقدمة الطبعة الثانية
٧ مقدمة الطبعة الأولى
٨ وصف النسخة
١٣ ترجمة المألقي
٢١ دراسة الكتاب
٢١ عرض للمصنفات في موضوعه
٢٧ منهجه
٣١ مذهبه
٤٣ موقفه من أصول الصناعة
٦٦ الاطراد والتأويل
٦٩ موقفه من العلة
٧٩ آثار المنطق في الكتاب
٩٢ نماذج من أصل المخطوط

فهرس مادة الكتاب

٩٧	خطبة المؤلف
٩٩	جملة الحروف
١٠٠	أقسام الحروف
١٠١	اصطلاحات الحروف
١٠٣	باب الألف والمهمزة
١٠٥	فصل الألف
١٢٩	فصل المهمزة
١٤٧	باب أجل
١٤٨	باب إذ
١٤٩	باب إذا
١٥١	باب إذن
١٥٨	باب أل
١٦٥	باب ألا المفتوحة المخففة
١٦٦	باب إلى
١٧٠	باب ألا المفتوحة المشددة
١٧١	باب إلا المكسورة المشددة
١٧٨	باب أم
١٨٠	باب أمّا المفتوحة المخففة
١٨١	باب أمّا المفتوحة المشددة
١٨٣	باب إمّا المكسورة المشددة
١٨٦	باب إنّ المكسورة المخففة

١٩٣	باب أن المفتوحة الخفيفة
١٩٨	باب إن المكسورة المشددة
٢٠٥	باب أن المفتوحة المشددة
٢٠٧	باب ضمائر الفصل
٢١٠	باب أو
٢١٣	باب أي
٢١٤	باب إي
٢١٥	باب أيا
٢١٥	باب إيا
٢١٨	باب أصبح وأمسى
٢٢٠	باب الباء
٢٢٩	باب بجل
٢٣٠	باب بل
٢٣٤	باب بلى
٢٣٤	باب التاء
٢٤٩	باب ثم
٢٥٢	باب جلل
٢٥٢	باب جير
٢٥٥	باب حاشا
٢٥٧	باب حتى
٢٦٢	باب خلا
٢٦٤	باب ذا
٢٦٦	باب رب
٢٧٢	باب الكاف المفردة
٢٨٤	باب كأن
٢٨٧	باب كلا
٢٨٨	باب كما
٢٩٠	باب كي
٢٩٣	باب اللام المفردة
٣٢٩	باب لا
٣٤٥	باب لكن الخفيفة

٣٤٨	باب لكن المشددة
٣٥٠	باب لم
٣٥١	باب لما
٣٥٥	باب لن
٣٥٨	باب لو
٣٦١	باب لولا
٣٦٥	باب لوما
٣٦٦	باب ليت
٣٦٨	باب ليس
٣٧١	باب الميم المفردة
٣٧٧	باب ما
٣٨٥	باب مذ
٣٨٨	باب مِنْ المكسورة الميم
٣٩١	باب مُن المضمومة الميم
٣٩٣	باب منذ
٣٩٤	باب مع
٣٩٥	باب النون المفردة
٤٢٦	باب نعم
٤٢٨	باب عدا
٤٢٩	باب عن
٤٣٣	باب على
٤٣٤	باب عل
٤٣٨	باب الغين
٤٤٠	باب الفاء
٤٥٠	باب في
٤٥٥	باب قد
٤٥٧	باب السين المفردة
٤٦١	باب سوف
٤٦٣	باب الهاء المفردة
٤٦٨	باب ها
٤٦٩	باب هل

٤٧١	باب هلا
٤٧٢	باب هيا
٤٧٣	باب الواو
٥٠٣	باب وا
٥٠٤	باب وي
٥٠٥	باب الياء
٥١٣	باب يا
٥١٧	الفهارس

* * *

ثبت بمراجع البحث

- ١- إتحاف فضلاء البشر: الشيخ أحمد الدمياطي الشهير بالبناء - مصر ١٣٠٦ هـ.
- ٢- أثر القراءات في الدراسات النحوية: الدكتور عبد العال سالم علي. مصر، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- ٣- الإحاطة في أخبار غرناطة: محمد لسان الدين بن الخطيب. مصر ١٣١٩.
- ٤- أخبار النحويين البصريين: أبو سعيد السيرافي تحقيق: الزيني - خفاجي. مصر ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.
- ٥- أدب الكاتب: ابن قتيبة. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. مصر. ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.
- ٦- أراجيز العرب: السيد توفيق البكري. مصر ١٣٤٦ هـ.
- ٧- الأزهية في علم الحروف: علي بن محمد الهروي. تحقيق: عبد المعين الملوحي دمشق ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
- ٨- أساس البلاغة: الزخشي. مصر ١٣٤١ - ١٩٢٢.
- ٩- أسرار العربية: ابن الأنباري: تحقيق محمد بهجة البيطار. دمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م. ومطبوعة ليدن تحقيق فريدرخ. ١٣٠٣ هـ، ١٨٨٦ م.

- ١٠ - الأشباه والنظائر: السيوطي - حيدر آباد ١٣٥٩.
- ١١ - الأصمعيات: اختيار الأصمعي. تحقيق: هارون - شاكرو. مصر. ١٩٦٤ م.
- ١٢ - الأضداد: للأنباري. تحقيق: أبو الفضل إبراهيم. الكويت ١٩٦٠ م.
- ١٣ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ابن خالويه. بغداد ١٩٦٧ م.
- ١٤ - إعراب القرآن المنسوب للزجاج. تحقيق: إبراهيم الأبياري مصر ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م.
- ١٥ - الأعلام: خير الدين الزركلي. مصر ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- ١٦ - الأغاني: لأبي الفرج الأصبهاني. مصر ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م.
- ١٧ - الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: ابن الأنباري. تحقيق: الأستاذ سعيد الأفغاني. دمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.
- ١٨ - الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي. حلب - دار المعارف.
- ١٩ - الاقتضاب: لابن السيد البطليوسي. بيروت ١٩٠١ م.
- ٢٠ - الأمالي: لابن الشجري. الهند ١٣٤٩ هـ.
- ٢١ - الأمالي: لأبي علي القالي. مصر ١٣٥٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- ٢٢ - الأمالي: لأبي القاسم السهيلي. تحقيق محمد إبراهيم البناء. ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- ٢٣ - الأمالي: لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق عبد السلام هارون مصر ١٣٨٢ - ١٩٦٢.
- ٢٤ - إملأ ما من به الرحمن من إعراب القرآن: العكبري. نشر: إبراهيم عوض. مصر: ١٣٨٠ - ١٩٦١.
- ٢٥ - أنساب الخيل: ابن الكلبي. تحقيق أحمد زكي. مصر ١٩٤٦ م.
- ٢٦ - الإنصاف: ابن الأنباري. تحقيق محي الدين عبد الحميد مصر ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م.
- ٢٧ - إنباه الرواة: القفطي. تحقيق أبو الفضل إبراهيم. مصر ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م.
- ٢٨ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام. تحقيق محي الدين عبد الحميد. مصر ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م.
- ٢٩ - الإيضاح: الزجاجي. تحقيق الدكتور مازن المبارك مصر، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م.

- ٣٠- إيضاح المكنون: اسماعيل باشا البغدادي. طهران ١٩٤٧ م.
- ٣١- البحر المحيط: لأبي حيان النحوي. مصر ١٣٢٨.
- ٣٢- بغية الوعاة: السيوطي. تحقيق: أبو الفضل إبراهيم. مصر ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- ٣٣- البلغة في تاريخ أئمة اللغة: الفيروز أبادي. تحقيق: محمد المصري. دمشق ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- ٣٤- البيان في غريب إعراب القرآن: ابن الأنباري. تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد. مصر ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩.
- ٣٥- تاج العروس: المرتضى الزبيدي. مصر: ١٣٠٦ هـ.
- ٣٦- تاريخ الفكر الأندلسي: بالنشأ. القاهرة. ١٩٥٩ م.
- ٣٧- تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان. مصر. والمطبوعة الألمانية.
- ٣٨- التبصرة للصيمري: من مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى. مكة المكرمة.
- ٣٩- تحصيل عين الذهب: الشنتمري مع كتاب سيبويه. بيروت ٣٨٧-٩٦٧.
- ٤٠- تسهيل الفوائد: ابن مالك تحقيق: محمد كامل بركات. مصر. ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨.
- ٤١- التنبيه على حدوث التصحيف: حمزة الأصفهاني. تحقيق: محمد أسعد طلس. دمشق. ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- ٤٢- التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه: لأبي عبيد البكري. مصر. ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- ٤٣- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، نشره أوتو برتزل استانبول. ١٩٣٠ م.
- ٤٤- جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني. بيروت. الطبعة الثانية.
- ٤٥- الجامع لأحكام القرآن: القرطبي. دار الشعب بمصر ١٣٩٠.
- ٤٦- جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي. بيروت ١٣٨٣-١٩٦٣.
- ٤٧- الجنى الداني للمراي. مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٣٨١ نحو تيمور.
- ٤٨- حاشية الخضري علي ابن عقيل. الخضري. مصر ١٣٠١ هـ.
- ٤٩- الحجة لأبي علي الفارسي. تحقيق علي النجدي ناصف ورفاقه مصر ١٩٦٥.
- ٥٠- الحماسة الشجرية: تحقيق: الملوحي - الحمصي. دمشق ١٩٧٠.

- ٥١ - حماسة البحريري: نشر لويس شيخو: بيروت ٣٧٨-٩٦٧.
- ٥٢ - حماسة أبي تمام بشرح مختصر للتبريزي: مصر ١٣٣١ - ١٩١٣.
- ٥٣ - خزائن الأدب: للبغدادى. مصر بولاق ١٢٩٩، ومطبوعة عبد السلام هارون. مصر ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- ٥٤ - الدرر اللوامع على مع الهوامع: الشنقيطي. مصر ١٣٢٨.
- ٥٥ - الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر: تحقيق: محمد سيد جاد الحق. مصر ١٣٨٥ هـ.
- ٥٦ - ديوان أبي الأسود اللؤلؤي. تحقيق محمد حسين آل ياسين. بغداد ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- ٥٧ - ديوان الأعشى الكبير: تحقيق الدكتور محمد محمد حسين. القاهرة.
- ٥٨ - ديوان الأخطل: تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة. حلب ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م ومطبوعة بيروت نشرها الأب صالحاني ١٨٩١ م.
- ٥٩ - ديوان الأسود بن يعفر: تحقيق الدكتور نوري القيسي بغداد ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- ٦٠ - ديوان امرئ القيس: تحقيق أبو الفضل إبراهيم. مصر ١٩٥٨ م.
- ٦١ - ديوان الأحوص: تحقيق عادل جمال. مصر ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠.
- ٦٢ - ديوان بشر بن أبي خازم: تحقيق عزة حسن. دمشق ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م.
- ٦٣ - ديوان تميم بن أبي مقبل: تحقيق: الدكتور عزة حسن دمشق ١٣٨١ هـ.
- ٦٤ - ديوان جميل. تحقيق الدكتور حسين نصار. مصر.
- ٦٥ - ديوان جرير: تحقيق: الدكتور نعمان طه. مصر.
- ٦٦ - ديوان حميد بن ثور الهلالي: تحقيق: عبد العزيز الميمني. القاهرة ١٣٧١ هـ - ١٩٥١ م.
- ٦٧ - ديوان حسان: بيروت ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م.
- ٦٨ - ديوان الخطيئة. تحقيق نعمان أمين طه. ٣٧٨ - ٩٥٨.
- ٦٩ - ديوان الخرنق بنت هفان: تحقيق: الدكتور حسين نصار. مصر ١٩٦٩ م.
- ٧٠ - ديوان ذي الرمة نشره كارليل هيس. كمبردج ١٣٣٧ هـ، ١٩١٩ م.
- ٧١ - ديوان الراعي: تحقيق: ناصر الحاني. دمشق ٣٨٣ - ٩٦٤ م.
- ٧٢ - ديوان رؤية: نشره وليم بن ألورد. برلين ١٩٠٢ م.
- ٧٣ - ديوان زهير: شرح أبي العباس ثعلب. مصر ١٣٨٤ - ١٩٦٤.

- ٧٤- ديوان سحيم: تحقيق: عبد العزيز الميمني. القاهرة ٣٦٩- ٩٥٠.
- ٧٥- ديوان الشماخ: تحقيق صلاح الدين الهادي. مصر ١٩٦٨ م.
- ٧٦- ديوان طرفة: تحقيق سلفسون. مدينة شالون ١٩٠٠ م.
- ٧٧- ديوان الطرماع تحقيق الدكتور عزة حسن دمشق ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- ٧٨- ديوان العجاج: تحقيق وليم بن أورد. ليبزغ ١٩٠٣ م.
- ٧٩- ديوان علقمة الفحل: تحقيق الصقال - الخطيب. حلب ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- ٨٠- ديوان عبيد بن الأبرص: تحقيق الدكتور حسين نصار. مصر ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.
- ٨١- ديوان عروة بن الورد: تحقيق عبد المعين الملوحي. دمشق ١٩٦٩ م.
- ٨٢- ديوان العباس بن مرداس: تحقيق: يحيى الجبوري. بغداد ١٣٨٨ - ١٩٦٨ م.
- ٨٣- ديوان عمرو بن أحمد الباهلي: تحقيق حسين عطوان دمشق ١٩٦٨.
- ٨٤- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات. تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم بيروت ١٩٥٨.
- ٨٥- ديوان عدي بن زيد: تحقيق محمد جبار المعيد. بغداد ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.
- ٨٦- ديوان عترة: تحقيق محمد سعيد المولوي. بيروت.
- ٨٧- ديوان الفرزدق: تحقيق عبدالله الصاوي. مصر ٣٥٤- ٩٣٦.
- ٨٨- ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق. الدكتور ناصر الأسد. مصر.
- ٨٩- ديوان القتال الكلابي: تحقيق الدكتور إحسان عباس. بيروت ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م.
- ٩٠- ديوان القطامي. تحقيق: السامرائي - مطلوب - بيروت ١٩٦٠.
- ٩١- ديوان كثير عزة. تحقيق هنري بيرس. الجزائر.
- ٩٢- ديوان كعب بن زهير: مصر ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م.
- ٩٣- ديوان ليبيد: تحقيق إحسان عباس. الكويت ١٩٦٢.
- ٩٤- ديوان المجنون: تحقيق: عبد الستار فراج. مصر.
- ٩٥- ديوان نصيب: تحقيق داود سلوم. بغداد ١٩٦٨ م.
- ٩٦- ديوان أبي نواس: تحقيق أحمد الغزالي. بيروت.
- ٩٧- ديوان النابغة: تحقيق الدكتور شكري فيصل. بيروت ١٩٦٨ م ومطبوعة بيروت نشرها عبد الرحمن سلام. ١٣٤٧ هـ - ١٩٢٩.

- ٩٨- ديوان ابن هرمة: تحقيق: نفاع - عطوان - دمشق.
- ٩٩- ديوان المذللين مصر ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م.
- ١٠٠- الديباج المذهب: ابن فرحون. مصر ١٣٤٩.
- ١٠١- ذيل الأمالي والنوادر: لأبي علي القالي. مصر ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م.
- ١٠٢- سر صناعة الإعراب: مخطوطة الظاهرية. والمطبوعة بتحقيق مصطفى السقا ورفاقه. مصر ١٣٧٤ - ٩٥٤.
- ١٠٣- سمط اللآلئ: للبكري تحقيق: عبد العزيز الميمني مصر ١٣٥٤ - ١٩٣٦ م.
- ١٠٤- سبويه والقراءات للدكتور أحمد مكى الأنصاري: مصر ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- ١٠٥- السيرة لابن هشام: مصر.
- ١٠٦- شذرات الذهب لابن العماد: مصر ١٣٥١.
- ١٠٧- شرح الأشموني على الألفية: تحقيق محي الدين عبد الحميد. بيروت ١٣٧٥ - ١٩٥٥.
- ١٠٨- شرح أدب الكاتب للجوالقي: مصر ١٣٥٠.
- ١٠٩- شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. مصر.
- ١١٠- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى. مصر ١٣١٢ هـ.
- ١١١- شرح شذور الذهب لابن هشام: تحقيق محي الدين عبد الحميد مصر ١٣٨٢ - ١٩٦٣ م.
- ١١٢- شرح شواهد المغني السيوطي. بتعليق الشنقيطي بيروت.
- ١١٣- شرح شافية ابن الحاجب للرضي مع شرح شواهده للبغدادى تحقيق محي الدين عبد الحميد ورفاقه. مصر.
- ١١٤- شرح الشواهد الكبرى للعيني. على هامش الخزانة. بولاق. مصر ١٢٩٩.
- ١١٥- شرح ابن عقيل على الألفية: مصر تحقيق طه الزيني.
- ١١٦- شرح القصائد العشر. التبريزي. تحقيق محي الدين عبد الحميد مصر ١٣٨٤ - ١٩٥٤ م.
- ١١٧- شرح الكافية للرضي: القاهرة ١٣٠٦.
- ١١٨- شرح المعلقات السبع: للزوزني مصر ١٣٨٤ - ١٩٦٥.
- ١١٩- شرح المفصل لابن يعيش: مصر.

- ١٢٠ - الصاحبي لابن فارس: مصر ١٣٢٨ - ١٩١٠.
- ١٢١ - الصحاح للجوهري تحقيق أحمد عطار: مصر ١٩٥٦ م.
- ١٢٢ - صفة جزيرة الأندلس منتخبة من الروض المعطار للحميري. تحقيق بروفنسال. القاهرة ١٩٣٧.
- ١٢٣ - طبقات النحاة واللغويين لابن شهبة: مخطوطة دار الكتب برقم ١١٩٨٨ ح.
- ١٢٤ - ابن عصفور والتصريف للدكتور فخر الدين قباوة: حلب ١٣٩١ - ١٩٧١.
- ١٢٥ - غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: نشره برجستر أسر مصر. ١٩٣٣ م.
- ١٢٦ - الفهرست لابن النديم: مصر ١٣٤٨ هـ.
- ١٢٧ - في أصول النحو. سعيد الأفغاني. دمشق ١٩٥٦.
- ١٢٨ - القاموس المحيط: الفيروز أبادي. مصر.
- ١٢٩ - قطر الندى لابن هشام: تحقيق محي الدين عبد الحميد ١٣٨٣ - ١٩٦٣.
- ١٣٠ - القياس: رسالة ماجستير قدمتها منى توفيق إلى جامعة عين شمس.
- ١٣١ - الكامل للمبرد: تحقيق زكي مبارك مصر ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م.
- ١٣٢ - الكتاب لسيبويه: مصر. مطبوعة بولاق ومطبعة الأستاذ هارون مصر ١٩٦٦ - ١٣٨٥.
- ١٣٣ - كتاب اللامات للزجاجي: تحقيق الدكتور مازن المبارك دمشق ١٣٨٩ - ١٩٦٩.
- ١٣٤ - كشف الظنون لحاجي خليفة: طهران - ١٩٤٧.
- ١٣٥ - اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير: نشر مكتبة القدسي بالقاهرة ١٣٥٦ هـ.
- ١٣٦ - لسان العرب لابن منظور: بيروت ١٣٧٤ - ٩٥٥.
- ١٣٧ - مجاز القرآن لأبي: تحقيق محمد فؤاد سزكين. مصر. مكتبة الخانجي.
- ١٣٨ - مجمع الأمثال للميداني: مصر. الطبعة الأولى.
- ١٣٩ - مجالس العلماء للزجاجي: تحقيق عبد السلام هارون الكويت ١٩٦٤ م.
- ١٤٠ - مجالس ثعلب تحقيق عبد السلام هارون. مصر ٣٧٥ - ٩٥٦.
- ١٤١ - المخصص لابن سيده. مصر ١٣١٦.
- ١٤٢ - مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه نشره برجستراسر: مصر ١٩٣٤ م.
- ١٤٣ - المحتسب لابن جني. تحقيق علي النجدي ناصف ورفاقه. مصر: ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.

- ١٤٤ - المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف: مصر ١٩٦٨.
- ١٤٥ - مدرسة البصرة النحوية للدكتور عبد الرحمن السيد. مصر ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- ١٤٦ - مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي: ١٩٥٨ م.
- ١٤٧ - المذكر والمؤنث للمبرد: تحقيق: عبد التواب - الهادي مصر ١٩٧٠ م.
- ١٤٨ - المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب: تحقيق مصطفى جطل رسالة ماجستير في جامعة القاهرة.
- ١٤٩ - المزهر في علوم اللغة للسيوطي: تحقيق محمد جاد المولي ورفاقه. مصر.
- ١٥٠ - الفضليات: تحقيق شاكر وهارون مصر ١٩٦٤.
- ١٥١ - معاني القرآن للأخفش: تحقيق الدكتور فائز فارس الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- ١٥٢ - معاني القرآن للفراء: تحقيق: النجار - نجاتي - مصر ١٣٧٤ - ١٩٥٥ م.
- ١٥٣ - المغرب للجواليقي: تحقيق أحمد محمد شاكر مصر ١٣٦١ هـ.
- ١٥٤ - معجم ما استعجم للبكري: تحقيق مصطفى السقا. مصر ١٣٦٤ - ١٩٤٥.
- ١٥٥ - معجم الأدباء لياقوت الحموي. مصر ١٣٥٥ - ١٩٣٦.
- ١٥٦ - المعجم الوسيط لابراهيم مصطفى ورفاقه. مصر ١٣٨٠ - ١٩٦٠.
- ١٥٧ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي مصر - كتاب الشعب.
- ١٥٨ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: نشره فنسك ورفاقه. ليدن ١٩٣٦ م.
- ١٥٩ - معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: دمشق ٣٧٦ - ٩٥٧.
- ١٦٠ - المجتمع لابن عصفور: تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة حلب ١٩٧٠ م.
- ١٦١ - مغني اللبيب لابن هشام: تحقيق: المبارك - حمد الله. بيروت ١٩٦٤ م.
- ١٦٢ - المقاصد الحسنة للسخاوي: مصر ١٩٧٥ - ١٩٥٦ م.
- ١٦٣ - المقتضب للمبرد: تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة مصر ١٣٨٥ هـ.
- ١٦٤ - المقرب لابن عصفور: تحقيق: الجواني - الجبوري بغداد ١٣٩١ - ١٩٧١ م.
- ١٦٥ - المنصف لابن جني: تحقيق: إبراهيم مصطفى ورفاقه: ٣٧٣ - ٩٥٤.
- ١٦٦ - منازل الحروف للرماني: تحقيق: جواد - مسكوتي. بغداد ١٣٨٨.
- ١٦٧ - الموشح للمرزباني: تحقيق: محمد علي البجاوي. مصر ١٩٦٥ م.
- ١٦٨ - ميزان الذهب لأحمد الهاشمي: مصر الطبعة السادسة عشرة.

- ١٦٩- نزهة الألباء لابن الأنباري: تحقيق أبو الفضل إبراهيم. مصر ١٣٨٦-١٩٦٧ م.
- ١٧٠- النشر في القراءات العشر لابن الجزري: تحقيق محمد أحمد دهمان. دمشق ١٣٤٥.
- ١٧١- النوادر في اللغة لأبي زيد: نشره سعيد الخوري بيروت ١٩٦٧ م.
- ١٧٢- همع الهوامع: السيوطي. مصر ١٣٢٧ هـ.

* * *

مَحَاضِرَاتُ

فِي تَحْقِيقِ النُّصُوصِ

تأليف

الدكتور أحمد محمد الخراط

يمتاز هذا الكتاب في علم التحقيق من بين سائر الكتب التي ألفت فيه بأنه أعطى مفهوماً أكثر وضوحاً ودقة في تعريف هذا العلم، وحدد الشروط التي يجب أن تتوفر فيمن يشتغل فيه، وبين للمحقق كيف يتعرف على النسخ المخطوطة، ثم كيف يختار النسخة الأم، ثم وضّح للمحقق خطوات عمله خطوة بخطوة، ورسم له منهجاً سديداً للوصول إلى نتيجة طيبة في النهاية، ومن ثم كان كتاباً عملياً مبدئياً مفيداً إن شاء الله.

اطلب هذا الكتاب من:

دار القلم: دمشق - ص.ب: ٤٥٢٣ - هاتف ٢٢٩١٧٧، بيروت ص.ب:

١١٣/٦٥٠١

دار المنارة للنشر: جدة - ص.ب: ٢١٤٣١/١٢٥٠ - هاتف ٦٦٠٣٢٣٨ -

٦٦٠٣٦٥٢

تلکس: ٤٠٣٠٦٧ عمران أس جي

من منشورات دار القلم بدمشق

مَحَمَّدٌ رَسُوْلُ اللهِ

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

منهج ورسالة - بحث وتحقيق

تأليف

محمد الصادق عرجون

دراسة قيمة وعميقة للسيرة النبوية، ومنهج جديد متفرد في دراسة السيرة
بعمامة والتاريخ الإسلامي بخاصة، تقع في أربع مجلدات كبار.

* * *

حَيَاةُ الصَّحَابَةِ

تأليف

محمد يوسف الكاندهلوي

حققه

الشيخ نايف العباس - ومحمد علي دولة

طبعتنا هي الطبعة الوحيدة المحققة المفهرسة من بين طبعات هذا الكتاب.

اطلب الكتاب في آخر طبعاته وقد صدرت في ثلاث مجلدات